

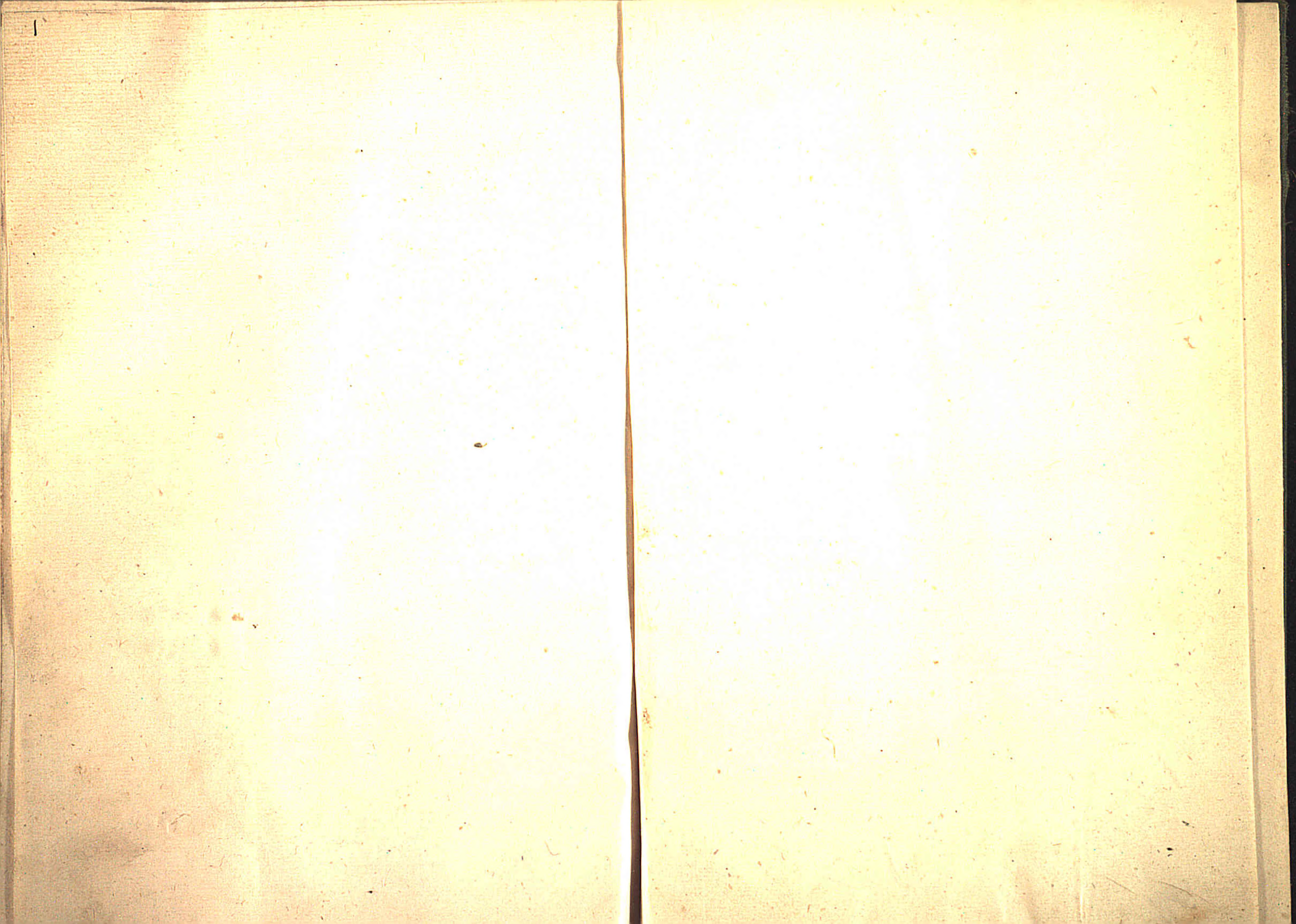
## فهرسة الجزء الثالث من خزنة الأكل

كتاب المهبة ٢	كتاب الوديعه ١٤	كتاب العربية ٢١
كتاب الاحبارات ٢٥	كتاب اشركة ٥٧	كتاب المضاربة ٦٩
كتاب الزراعة ٩١	كتاب اشرب واحيا الموات ١٠٦	كتاب الاشربة ١١٤
كتاب الاكل ١١٢	كتاب الحج ١٢٨	كتاب الماذون ١٣٠

كتاب الالباق ١٤٨	كتاب اللفظة ١١٥	كتاب اللفظ ١٥٣
كتاب المفتوح ١٥٤	كتاب التخريب ١٥٦	كتاب الاستغاثات ١٥٨
كتاب الذبايح ١٨٠	كتاب الغصب ١٩٩	كتاب الديارات ٢١٥
	كتاب في العاقل ٢٣٩	
	كتاب الدعوى ٢٥١	

تفصيل  
احتاج الكس اللام بعد من الحروف  
وفوز ما تالاهام من الدنيا ١٧٨







في لوبه

٢

# المجلد الثالث من خزانة الاكمل

٥

T. C.  
MILLI KUTUPHANE  
RAGIP P.  
MUSEUM  
No: 391/3

RAGIP P.  
Ka. N.  
492



ط ٤٧  
٤٧





## كتاب الهبة

قال الله تعالى في قصة سليمان وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد من بعدي انك انت الوهاب  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم الراجع في هبته كالكلب يفتي ثم يعود قال  
 قال محمد بن الحسن رحمه الله من وهب هبة مقسومة كذا في رحم محرم  
 منه وسلمها اليه فليس له الرجوع فيها وكذا هبة المرأة لزوجها وهبة  
 الزوج لامراته ولو وهب لاجنبي او ذي رحم ليس محرم او محترم  
 ليس برحم فله ان يرجع فيها ما لم يعرضه ان كانت قائمة لم يرد خيرا ولا  
 يجوز الهبة بدون القبض ولو قبضه الموهوب له في مجلس الهبة بغير امر  
 الواهب جاز وان كان غائبا لم يجز قبضه بعد المجلس الا ان سلمه اليه  
 واسره بقبضه لو قال الواهب خلعت بينك وبين الهبة فاقبضها وهي  
 حاضرة جاز وان كان غائبا فله ان يرجع ما لم يقبضه واهما مات قبل  
 ان يقبضه فالهبة باطلة ولو وهب الوديعة من المستودع وليس  
 الوديعة بحضرتها جازت الهبة متى قال الموهوب له قبلت من غير  
 قبض جديد وكذا في العارية والاجارة والتخلي والعري والخطبة  
 بمنزلة الهبة اما الصدقة متى تمت بالقبض لا رجوع فيها لقرابة ولا جنس وسواء كان  
 الموهوب له مسلما او كافرا ولو وهب عبده لاجنبي فله ان يرجع في نصيب الاجنبي ولو وهب  
 لعبدا جنبيه له ان يرجع فيه في قولنا في حنيقة خلا فاما حزي دخل دارنا باسان وله  
 عندنا اخ مسلم فوهب احدهما لصاحبه لا رجوع فيها رجل وهب لاسرته هبة ثم  
 تزوجها فله ان يرجع فيها واما ان وهب لاسرته ثم ابانها لم يكن له ان يرجع فيعتبر وقت الهبة  
 ولو وهب لابن كبير له في عياله هبة فلم يقبضه لم يجز وان كان صغيرا جاز ولا رجوع فيها  
 وان احتاج وكل شيء وهبه لابنه الصغير واشهد عليه وذلك الشيء معلوم فهو جاز والقبض  
 منه ان يعلم ما وهب وشهد عليه وكذا ان كان الولد في عياله ائمة وكذلك الصدقة ولو كان اليتيم  
 في عياله ائمة فوهب له عبدا واشهدت عليه ولا وصي له جازت بمنزلة هبة الاب وكذا ان  
 كان في عياله عمه واهبه او الوصي فهبته هو لا له جازة كهيئة الاب ولو كان اليتيم في عياله  
 اجنبي ليس لليتيم ولا لقرابة غيره جاز له قبض الهبة استحسانا بمنزلة الوصي يقبض هو لا بمنزلة قبض  
 الوالد ولو دفع الواهب الى الصبي قبضها الصبي وهو عقل غير انه لم يقارب الاحتلام جاز  
 قبضه استحسانا والصبي التي قد دخل بها زوجها بقبض الهبة لها ولو ادركت لم يجز

قبض الاب والزوج عنها ولو لم تذكر ولكن غفلت وشملها بما جاز قبضها  
 وقبض الزوج والاب لها وقال ابو النضر يحيى ان لم يكن لها اب فقبض  
 زوجها جاز وان لم يكن الزوج ساهما لم يجز قبضها لها ولا يجوز قبض الجسر  
 والاخ للصغير وان كان ابوه حيا الا ان يكون في عينة منقطعة جاز قبض  
 الاخ ان كان في عياله ولو دفعه الاب الى انسان وغاب عيته منقطعة  
 جاز قبض الذين في حجره لم وان قبض الاخ لم يجز مث لو وهب نحيبا  
 مسيح في دار عنده مقسومة وسلم اليه وسلم جميع الدار لم يجز وكذا لو وهب  
 نحيبا في بيت كبير لم يفتي وكذا كل شيء يفتي فان سبقت المشتاع لا يجوز ولا الهبة  
 لو وهب داره لرجلين او خندق ودفعها اليهما لم يجز عند ابي حنيفة وقال  
 ما جاءه يجوز بخلاف الرضا وذكر في الجامع الصغير لو خندق على فقيرين  
 جاز ويحكم ان المراد به منها اذا خندق على الغنيتين لم يجز ويكون  
 سنة وان بينهما فوجب احدهما نصيبه منها شاعا لشركهما اولا جنبي لم يجز  
 وسه مح ولو لرجلين الفا وقال لاحد مالك الشان والاخر الثلث لم يجز عند ابي حنيفة  
 وقال محمد بن جعفر لو وهب دينا على رجل وامره بقبضه جاز استحسانا  
 رضى عبده من رجل وسلم اليه دينا على رجل ثم وهب لابن له صغير لم يجز  
 وكذا الجعد مضمون يدين رجل او شرا فاسد لو وهب الصوف على ظهر  
 الضم او اللبنة في ضرعها لم يجز فان ادره بخره فخره وقبضه اجزته استحسانا  
 وكذا الزرع والتمر والقمح ولا يجوز من العبد الماذون المدين وان اجازة مولاه  
 وعمره ما وهب لو وهب بائنا الفخام لم يجز لو اعترف ما في يده جاز فيه ثم وهبها  
 لرجل وسلمها اليه جازت الهبة في الام وان باعها لم يجز بيعها ولا يجوز للاب  
 ان يهب من ماله ابنه الصغير شيئا لو وهب عبده الماذون المدين لرجل  
 لا يجوز فان الدين في رقبته السيد يبيع مع الا ان يودي عنه مولاه فان لم تقدر  
 العسر ما على السيد الذي في يد الموهوب له اخذ والواهب يضمنه يوم وموت  
 لو وهب نصف عبده او ثلثه جاز وكذا كل شيء مما لا يفتي في استحقاقه  
 جاز لو وهب عبده لرجلين او وصيه رجلان لرجل او وصيه احد هما  
 نصيبه لشركهما اولا جنبي وسلم جاز ولو قال احدهما لرجل وموت كل نصيب من  
 عند السيد فاقبضه ولم يتم ولم يعلم اياه لم يجز لو وهب نصف عبدين او نصف



شوجنه مختلفين او نصف عشرة اثواب مختلفة رجلي ومرويه ومرويه جاز وكذا  
 الدواب المختلفة وان كان من نوع واحد لم يجز الا انفسوما مفر وزا قان ابو يوسف  
 ومحمد وجه نصف داره وكل من وسب النصف الاخر لرجل آخر وسلم لم يجز في  
 من ذلك اما ان لم يسلم النصف اليه الاول حتى وجب اليه الثاني ثم سلم الدواب  
 اليهما جاز لهما جميعا لو وجب ما في يده لرجل وسلم على فبطلت اذا  
 وضعت فقبضت الموسوب لم يجز وكذا في من السهم قبل عصره ودفن في الخطه  
 قبل لمحضها واللب في ضرعها والصوف على ظهرها واقتل في الدين والحنوف  
 اذ جلب او جز وقبض جاز استحسانا **عوض** بعد ما عوض لرجل حولا  
 ان يرجع فيما دفعه لو وجب عبده لرجلين فعوضه احداهما ان يرجع في حقه  
 الاخر اما لو عوض عن نفسه وعن صاحبه سقط حق الرجوع عنهما سواء كان  
 عوضه مورا وبغيره او ولد الوصيه عبده لرجل فعوضه رجل آخر ولو  
 عوضه وقاب هذا عوضي عن متبكي او ثوابها او بدلها ومكافاتها فله عوض  
 ولو استحققت البنت للمعوض ان يرجع في العوض وصحته قيمته ان كان ما لها  
 وان استحق العوض للواصب ان يرجع في قيمته وان استحق نصف البنت يرجع في  
 نصف العوض اما لو استحق نصف العوض لا يرجع بشئ من البنت الا ان شئ  
 ان يرد ما بقي من العوض فيرجع في قيمته وسواء كان العوض شيا قليل او كثيرا  
 من جنس البنت ومن خلاها فان كانت البنت الف درهم والعوض درهم واحد  
 من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا وللواصب ان يرجع في قيمته وكذا ان كانت  
 البنت دار فعوضه بنت فيها حراي وجب لمسلم شيا فعوضه المسلم خيرا وخيرا  
 لم يكن عوضا ولان يرجع وبعته العبد الما دون الا يصح وكذا التولوا الطبر وان  
 عوضه وكذا ان كان الواجب انسان فعوضه الاب من ماب البهي لم يجز وللواصب  
 ان يرجع ولو بصدقة الموسوب لم يجل الواجب وقاب هذا عوض في متبكي  
 فهو عوض وكذا السحلي والعمري لو وسب لرجل عبده على ان يعوضه ثوبا  
 فملك واحد ان يرجع قبل التفاضل اما اذا تفاخضا جاز بغيره البهي لرجل حولا  
 ان يرجع وكل واحد ان يرد ما في يده حسب وان استحق ما في يده رجح بما في يده  
 ما جزم ان كان ثوبا ولا قيمته ولذلك الصدقة مائة العوض لرجل جاز اذا  
 اذن صاحبها وله الرجوع ما لم يعوض وان عوض للذي وجب او كانت بينهما

يمنع رب العوب من الرجوع لان الواجب بمنزلة الرسول بيني لو وسب ثوبا  
 وثوبا وقبض ثم عوضه الثوب او الدراهم من جميع البنت لم يجز فانها مائة واحدة  
 فلا يكون احدهما عوضا من الاخر وان اختلفا وهذا استحسانا اما لو وسب  
 له مئتين مختلفتين في مجلس فعوضه احدهما عن الاخر كان عوضا لو وسب  
 خطه لمحض حصنها فعوضه دقيقا منها كان عوضا وكذا كل ما ينقطع عنه  
 حق الاول لو وجب الموسوب له للواصب شئ ولم يتك عوضا من متبكي للموسوب  
 ان يرجع وليس للواصب ان يرجع في قيمته عند غير المتبكي الا ان يرد له الموسوب  
 لم يمحون ولو باع الموسوب كرا واعتمقه قبل ان يقضى القاضى للواصب  
 صح ما صنع وبعد القضاء بالرد لم يجز ولو مات العبد في يده الموسوب لم يعد القضاء  
 قبل الرد لا ضمان عليه ان طالع الواجب فيمنع ولو ملكت البنت واخرجها الموسوب  
 له عند ملكه بنتا او بيع من قريب او بعيدا وان دار عند خيرا لا رجوع فيها للواصب  
 اما لو كانت الزيا وه من طريق سحر وعي بجالها وناقضه في يدها فله الرجوع  
 لو كانت البنت قبلا في طائفة منها وغرس شجرها وكانت جارية صبيحة  
 فكبوت او كان غلاما فصار رجلا لا رجوع له في شئ من ذلك والبناء في بعض  
 الارض كالبناء في كلبها اما لو مدم البناء او استهلك بعض البنت فله الرجوع في  
 القبايع ولو كان ثوبا فصنعه احمد او صغر لا يرجع وان قطع يرجع وان خالط  
 لم يرجع ولو وسب ذئبا لم عليه لا يرجع قيمه وان قال الموسوب له في مكانه لا قبلها  
 فالرد عليه عاكاه او وسب الموسوب سلم انسانا ثم رجع فله الواجب الاول ان يرجع  
 ولو وسب لكانته فخر او عتق له ان يرجع فيه عند اليه يوسف خلافا لمحمد وابن  
 الموسوب له في ارض البنت بن ثم مدمه فله ان يرجع بعد ما مدمه لو اراد الواصب  
 ان يرجع فقات الموسوب له انا اخوك او قد عوضتك او صدقت به على او  
 قال بي صيغة قد كبوت عتقي واراد خيرا وكذا الواصب فالتقوى قول  
 الواجب اما لو كان ارضا فقات ومنهالي حبرا فبقيت فيها ثم غرس فزعم الواجب  
 انه وعليها على هذه الحالة فالتقوى قول الموسوب له ولو كان كلبا يتي يترك وفيه  
 من غيره نحو صنعه الثوب ولنة السويقي وما كان من الحيوان فالتقوى قول  
 الواصب ولو ولدت البجارية المموتة من روح او فحور يرجع الواصب فيها  
 دون الولد وان كانت جلي قداز وادت خيرا لم يرجع في واحد منها واما ان

ارضها



از داوت شتر آن را بر چرخها آوردم جارین قولت احمدیها فصوصه بالولده  
لم يرجع فی واحدة منهما و ضرب الخدیفة سبعا لم يرجع **بقي** مریخ قال  
فقد و اريد جيبس لم يكن جيبسا بك في ميراثك و كذا التوقاف هذه جيبس  
على غنبي من عبده و الرضى هو الجبس و ليس بشئ و كذا التوقاف دار  
جيبس لك منذ اعتدنا و قال ابو يوسف ان ازيل اذ اتى دار جيبس  
في ليله اذا طلع و قولم جيبس بالملك و كذا اذا اتى دار جيبس  
**ثبته** لو شهد و اعمل البنت و معاينة القبض جازت اما لو شهدوا على اقرار  
الواصب بالقبض و هو متحد لم يجز و كذا لو اقرار من رجح ابو حنيفة عن هذا  
و قال جازة و هو مذهب صاحب جيمع لو استودعهم و دعتهم و معها لم تم  
بحمد فشهدوا بذلك و لم يثبتوا بالقبض فهو جاز لو و صد لرجل عبدك  
ثم جاء رجلك بالبينه انه كان اشتراه من الواصب قبل البنت بطلت البنت  
و لو لم يثبتوا على الشرا قبل البنت فهو للمو سوب له لانه في يده و لو كان العبد في  
يد الواصب فاقام المو سوب له البنت انه و صد له و قبضه قبل الشرا و اقام المشتري  
البنت انه اشتراه قبل البنت و قبضه فالعبد يرجع الى الشرا و لو و صد من الشرا  
ثم قال اما كنت استودعك فالتوقاف قول صاحب المسامع مع  
الكين **حذف** القبض في الصدقة شرط كما في البنت الا انه لا رجوع في الصدقة  
لو صدق في رجل و سلمها اليه ثم جاء المقتضى عليه و المقتضى و اذنه  
فوزن تلك الصدقة لا بأس به **بالتوقاف** في صحتة قد حطت غلة داره هذه  
صدقة المساكين ثم مات التوقاف داره هذه صدقة في المساكين ثم مات قال  
في ميراث غنم و كذا ساير الاشياء و ان كان جيا و قد قال داره هذه صدقة  
في المساكين فعليه ان يتصدق بها و ان تصدق بغيره الوار جازة التوقاف  
جميع ما املك في المساكين صدقة فينتصرون بالصادقة و ما من النجاسة  
و السبوات و موال الذكوة و ما موقوف فاذا اصاب شيئا بعده تصدق بالمسك  
ولا تصدق بالحقار و الرقيق و عبيد ذك استحسانا و ما و صد المساكين  
لا رجوع فيه بمنزلة الصدقة و كذا ما اعطى سائلا و محتاجا على وجه الحكيم  
فهو صدقة استحسانا لو بني على منزله مسجدا و سكن اسفله و جعله سراجا  
فهو ميراث و كذا ان جعل اسفله مسجدا و فوقه بيكنا **عجبة** قد اعلمت

قال قد اعطيتك هذا الثوب او كسوتك هذا الثوب فهو بمنزلة البنت التوقاف  
جملتك بمل هذه الالة كما ش عاريت ان لم يرد البنت و كذا اخذتلك هذه الحارثة  
في عاريت التوقاف **الحقنك** هذه الارض قالما الحزم عليها و الرقعة لصاحبها  
و لم ان ياخذ ما من شئ التوقاف قد اعطيتك هذا الطعام فاقبضه في ممت  
و كذا في قولم جعلت لك هذه الدار فاقبضها و ان قال دارك لك عمود  
كفي فقبضها في عاريت و كذا في كل سكني و كذا في كل سكني غنم او سكني  
صدقة اما التوقاف في كل فاقبضها في ممت و لو قال لك سكني في عاريت  
و قولم في كل ممت عاريت و قولم عاريت ممت في عاريت و قولم في ممت عاريت  
كل شهر يدعي و ا جازة ممت في اجاره في الواجبين اما التوقاف دارك  
لك عمود في كل سنة و سلمها اليه في ممت بمنزلة قولم هذا الطعام لك يا كنه  
و هذا الثوب لك تدبر و قولم و صد لك هذا الثوب جيا لك و محتوم  
و قبض فهو ممت و كذا اعطيتك هذه جيا لك و قد اعطيتك جيا لك او  
قال و صد لك هذا العبد جيا لك فادامت فهو في و اذنت اما فهو  
لو ارثه اما التوقاف اسكنك دارين هذه جيا لك و لعنتك و جودك  
في عاريت لو و صد له عبدا شرط ان يمتقم جازت البنت و الشرط بالملك  
لو و صد مريضا فاداه المو سوب له حتى يري ليس للواصب ان يرجع فيه  
و كذا لو كان اعشى او احم فصح **مريخ** و صد عبده لاما غنمه فاعتقم  
المو سوب له او باعه قبل موت الواصب او جده جاز و يحن ثلثي قيمته  
للوارث و ان كان على الميت دين يحيط حن جميع رفته و ان كان مفسدا  
لسبه للضرما على العبد سيك و لو كان المو سوب له اعتقم و هو مريخ  
اخيا لاما له غنمه و عليه دين يبيع العبد في جميع رفته و متى من غنم المو سوب  
له و حصر فيها غنم الواصب بغيره ذلك العبد و تدر المو سوب له لم يرجع اما  
لو كانت ثم عجز له ان يرجع لوجبي العبد على المو سوب له الواصب ان يرجع و الجباية  
بملكه لو و صد بغيره بملكها فقتلها فله ان يرجع فيها في رواية ابي حنيفة و صد  
ابو حنيفة اليه انه خطه الا ان يري بقوله بملكها بغيره و يا ذن له في قطعها  
و ان قطعها فملكها ابوابا و جودها و عاك شيئا قليلا غيرها خوجت  
ان يكون بغيره ليس له ان يرجع و كذا لو ان يرجع في موضعها من الارض



وأما لو وهبها بغير صلها واذن له في قبضها فقلعها وقبضها فلم يرجع فيها  
لو وهب ثمرة في غنك وامره بقبضها فقبضها لم يرجع فيها لو جني العبد عند  
الموسوب لم يقداه للواجب ان يرجع من جني ان يرد عليه شيئا من الغنك اما لو جني  
قبض الغنك او كانت الجنانية في مخرج العبد فقبض الواجب او عذبه لو وهب  
ثوب فقتله بغيره فقتله بغيره فقتله بغيره فقتله بغيره فقتله بغيره  
كان بحاله لو وهب ثمرة فذبحها لم يرجع فيها قال ابو يوسف ان صحت ما  
اورد فيها في عذبه منته لم يرجع وقال محمد يرجع فيها ويخبره الا ضحية  
والمنته لو وهب درهما فقبضه الموسوب لم يجله صدقة لله تعالى ان يرجع  
ما لم يقبض المصدق عليه خلا لا يرد يوسف لو وهب اجزا عاكسها وجعلها  
حطباً لم يرجع وكذا دهنه لم يرد فحمله لغيره اما لو وهب ما لم يرجع لو وهب  
مختبئ فحمله خلا لم يرجع لو وهب حماما فاختذه مكنيا ووجبه بيتا فاختذه  
حماما ينظر ان كان البناء بحاله لم يرد شيئا فلم يرجع اما لو وهب دابة وعلق  
عليه بايا وحصصه او صلحه او طينه فليس له ان يرجع قيمه ولو وهب المرحف  
عبدا فعوضه الموسوب له ينظر ان كان العوض سببا في قيمة العبد او غنك يلقى  
قيمتها فالهبة ما صدم ما لو بلغ نصف قيمة العبد رجح الورثة في سوس الهبة  
ولو كان العوض شرطا في الهبة ان شاء الموسوب لرد الهبة كلها واخذ  
العوض وان شارب سدس الهبة وامسك الباقي **في رد** لو وهب  
المرحف جارية فكانت بها الموسوب له لا مال له عنيها ثم مات فعلى الموسوب له  
بثني قيمتها للورثة ولا رد الكتابة ولو عجزت بعد ما قضى بالثلاثين من قيمتها  
لم يرد للورثة عليها سبيل **وفي رد** القضاء للورثة ان يأخذوا الثلثين وكذلك  
ان كانتا بعد موت الواجب وان قضى بواحد ثم اعتقها الموسوب له صار عتقه  
اعتاق الشريكين من الاختلاف فيه مخرجيه وجب عبده للمرحف فاعتقه  
ثم مات الواجب ثم مات الموسوب له سبيل العبد في يثني قيمته للورثة الواجب  
فانه دين على الموسوب له ثم سبيل في يثني الباقي للورثة الموسوب له مخرج  
وسب عذبه وسولت ما له وسلم اليه ثم ان الموسوب له قبض الواجب في مرضه  
فالهبة مردودة الى الورثة لانه لا وضيم له في هذه الهبة بخلافه لو وهب  
لا يجوز المعاوضة بخبر عن الهبة فيما بين المسلم والذمي وان صارت خلا في يد

القاضي لم يجز عوضا وبر داله صاحبهم ويجوز المعاوضة بالخبر والسفر فيما بين  
احل الذمة ولا يجوز بالهبة والدم **في رد** لو وهب لم يرد فقتله منها المورثون فليس  
او لحق بدار الحرب جازت الهبة ولم يجز تخو حيه عنها عند ايه جيفته وقا  
ابو يوسف يجوز العود ان حيا حزين وسب لحزبه جنة ثم اسلما وخرجا  
اليه دار الاسلام للواجب ان يرجع في ماله لم يجز منه **في رد** عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه انه قال من وهب ماله لغيره وجب له وجبه الصدقة لم يكن  
له ان يرجع فيها ومن وهب ماله لغيره وجب له وجبه الصدقة لم يكن  
فيها ان لم يرد منها **في رد** **الحاج الكبير** قال رحمه الله رجعت قال  
لا خير لعطال الف درهم في مالك على ايه ضامن لها فحق في قبضها اليك فقتل  
معه ضامنا ويكون قرضه على الامر فصار لقوله اعتق محمد بن عيسى على الف والواجب  
مو الامر حتى ان له حق الرجوع في الهبة وون المأمور ولو غاب الموسوب لم  
واقام المأمور البينة على الامر بما صنع من الهبة والتسليم قضى له عليه ولا يبرط  
حضور الموسوب له في رد القضاء وكذا ان اقام البينة على انه صدق  
على المساكين كذا بامره على ايه ضامن قبلت ولم يبرط حضور اليك لئلا  
ولو كان عليه الف درهم دين فقال له جلت اقص فلا يضي الا الف اليك  
عليه فقال نعم ثم جاء فادعى على ايه الامور ان قضاه وانكره الامر وقال ما كان  
له على بشي وما امرتك بشي اوقا ما قضيت فاقام المأمور البينة على انه  
امره بذلك قبلت بهنته ورجع على الامر وكان ذلك قضاء على الغايه  
من وجه فيموز مثله ثم لو حضر الغايه وانكره الاقضاء لم يثبت اليه اما لو  
اتقوا لدينه واقروا له امره بالقبض وقضاه ولكنه قال لا ادفع اليك  
مخافة ان يحضر الغايه فيجحد فان الغايه يا امره بالرفع اليه المأمور ثم اذا  
دفعه وحضر الطالب وانكره الاقضاء قال القوي قوله ولم ان يستوي فقله  
منه المطلوب والمطلوب ان يرجع على المأمور بما اخذ منه **في رد**  
رجعت له دار جرد انها له فاذنه ومبها لعطال وسلم اليه ومعه في رد  
المقره فقال المقر له لم يهب اليه وكيني استودتها منك بالف ونقدك بين  
واراد الواجب الرجوع فله ذلك فان القوي قول المالك وان كان لها شفع  
اخذها بالشفقة من المستوي فبطل بؤك حتى الرجوع الواجب وان سلم



شفعته له حق الرجوع وان حضر الواجب ورجع نقضاً ثم حضر الشفع بشفعة  
وباشفعة ويبطل رجوعه في الهبة فان حق الشفعة مقدم على حق الواجب  
فينقضي رجوعه **مسألة** اذا وجب عبده في مرضه بشفعة لم يملك  
على ان عتقه عبداً يساوياً ما به فسخاً ثم مات واولى الورثة ان يبيعوا  
فالموسوب له بالخيار ان يشاء رد العبد واخذ ما كان وان شاء رجع على الورثة  
لمت العبد الموسوب وسلم له الثمن والشفع باخذ الشفعة ان كان معه  
المريض ودار بشفعة العبد الزكاي مو عوض ولو كان الورثة الاجازة خسر  
ان شاء اخذ ثلثي الدار بشفعة العبد وروى الثلث وان شاء يترك ولو لم يكن  
المعوض مشروطاً في العتق وكل عوض عبداً لا شفعة فيها ولو ان رجلاً وجب  
لرجل في مرضه لو ان قريسا وولاً ثلثاً وعوضه الصحيح كزوسا وولاً  
سوط شرطه وتعايناً ثم مات في مرضه ولم يزل الورثة فالموسوب له بالخيار ان  
يشاء رجع الهبة واخذ ثلثه وان شاء رجع الثلث ولو سلم له الثمن ولا يكون هذا  
ربو الا ان الاول وان كان معوضاً في حق الثاني وكل الثاني ليس بعوض  
في حق الاول **مسألة** عاينة قالت لما مرض ابو بكر بن الاشعث  
قال لي يا عاينة ما علي ظهر الارض اليوم في الاجيال احب اليك منك والي  
احب عنك ولقد منعتك حثرتين وشفعت من حواء عالية من علي ما لي  
فما خسر ولا قبضه فهو اليوم ميراث يبيع بعد موتي **مسألة** **الحاكم**  
**الصغير** قال رحمه الله لو ابناء الموسوب له في الارض وكانا وارثاً فعد  
ذلك زيادة في تلك الارض لا يمكن الرجوع بمنزلة عوض الشجرة وبن  
الحاكم اما اذا كان الدكان صغيراً لا يجد في تلك الارض زيادة بان  
كانت الارض عقيمة فيرجع الواجب ان شاء ولو قال اذا جاء غدا فاللف  
التي لي عليك لك او انت بريء منها اذا جاء غدا فذلك الحكم بالملك وكذا اذا  
ادب الى خلف المالك فانت بريء من الخلف الباقي او تلك الخلف  
فالتمليك بالتعليق بالملك وانما يصح الاستعانة في التعليق ولو وجب له  
جارية على ان يرد ما اليه جازت الهبة وبطلت الشرط لما لو وجبها ميراث  
بعدها لو خذت حثرة وراى على رجلين مختاراً جين جاز وجل الثمين  
لم يخر ولو وجب لمسلمين على وجه الصوفية جاز وفي الهبة لا يجوز لو وجب

له داره وقبضها ثم اراد الواجب ان يرجع في قبضها له ذلك الا ترى لو عوضه عن قبضها  
او باع قبضها فلما وجب ان يرجع في النصف الباقي **مسألة** عن علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه ان للسلطان نصيب من الحلال والحرام فما اعطاك فخذ فما  
يصلح من الحلال **مسألة** **الزبيدات** **قبض** قال رحمه الله  
لو وجب داره وفيها متاع الواجب وسلمها لم يبيع الهبة كما لو وجب الجواهر  
وفيها متاع الواجب اما لو وجب المتاع بدون الدار صح اذا سلم الكل اليه وكذا  
لو وجب ما في الجواهر بدون الجواهر وسلم بطلا في مال ولو وجب الارض  
بدون الزرع او الزرع بدون الارض لم يبيع في الوجهين ولو وجب الدار بدون  
المتاع الذي فيها وسلم ثم وجب المتاع لم يبيع منه الدار ويصح منه المتاع واما  
لو وجب الارض وسلم ثم وجب الزرع او وجب الزرع ثم وجب الارض وسلم  
الارض او لالم يبيع كيف كان ولو وجب المتاع وسلم ثم وجب الدار وسلم  
جازت الهبة فيها جميعاً ولو وجب الدار جازت الهبة بالقبض قبضها في المجلس  
وفي عتق المجلس جازاً ما اذا لم يأمره بالقبض ان قبضه في المجلس جاز  
استحساناً وبعد المجلس لا يبيع قبضه ولو اموء بالقبض ثم نهاه عنه  
لم يخر قبضه في المجلس وعينه ولو وجب له دار وفيها متاع الواجب  
فوجب الدار مع المتاع فيها وسلمها اليه الموسوب له ثم استحق المتاع لم يبطل  
الهبة في الدار ولو ملك المتاع في يد الموسوب له ثم استحق رجل المتاع  
فصدقه بغيره بالخيار ان شاء خفف الواجب وان شاء ضمن الموسوب له وذلك  
لوا ودع رجلاً جوارحه لمحام ثم وبه من المودع ثم استحق احد سما  
جازت الهبة في الباقي اما لو وجب الارض والزرع وسلمها اليه ثم استحق  
احدهما بطلت الهبة في الباقي كما لو وجب رجل داراً وارضاً لرجل ثم استحق  
حظها بطلت الهبة في الباقي ولو اوصفت والرضى على هذا ولو وجب غدا  
على النحر او جلياً على السيف فيموت في المجلس جاز اما لو لم يأمره بالقبض  
وكان الموسوب له يقطع الثمرة او فك المجلس في المجلس لم يخر خروفاً  
بالقبض **مسألة** لو استترك جارية فبقي قبضها حتى وبه لها الف  
او يصدق عليها لو النسب لسباً فذلك المشتري ثم البيع والغنم عند ان حثرت  
وعندهما ان ثم البيع فهو المشتري وان انتقض فهو للبايع ولو ايسرهما



البيع او المشتري لا ضمان عليه بالاتفاق **وقال ابو جعفر الهندو** الى على قيا  
توب الى جنته حين المشتري ولو قبضها المشتري ثم وبت لها فته او استقلت  
خلته فذلك للمشتري بالاتفاق لم البيع او انتقض بغيره او عيب ثم انكف  
الخلته البيع يضمن وان انكف المشتري لم يضمن ما لو انكف المبيع من الكلف او  
اسقط الحارم بنفسها اما لو اسقطها البيع او المشتري فخلته للذي  
احرمها عنده جميعا اما لو استقرها على ان البيع بالخير لثمة ايام فوجب للحارم  
صم او اسقط في يد البيع في يوم المشتري فيوقف جاز الخلته كما يتوقف  
حالت المبيع بالاتفاق ثم ان استهلك البيع في يده او في يد المشتري لا ضمان  
عليه وان انكف المشتري بغيره ان لم البيع ارتفع الضمان عنه وان انكف البيع بغير  
ان كان قبل القبض يضمن بالاتفاق وان كان بعد القبض فكذلك عندما  
**وقال ابو جعفر** لا يجرم واما اذا كان الخيار للمشتري فحكم الخلته منقوض  
عند البيع جنته قبل القبض وحده وعند ما قبل القبض فحكم الخلته  
اما بعده يكون للمشتري ثم البيع وانكف ولو استهلك المشتري لا يضمن قبل  
القبض او بعده ثم البيع او انكف الاثر لو استهلك المبيع لا يجرم فخلته  
اولي ولا يلزم حصة من الثمن انما اذا انتقض البيع ولو استهلك البيع  
قبل القبض لا يضمن وبعد القبض يجرم قيمة العلم ولا سلك خيار للمشتري  
في الحارم لو استقر ما ساء فوجب له مئة ثم قبضها مع البتة او الخلته  
ثم وجد بها عيبا فسود الخلته والبتة معها وعند اليه جنته الخلته للمشتري في  
الا حوال كلها وان استهلكها المشتري لا يضمن عليه وان استهلكها البيع جنت  
سواء انتقض البيع او لم ولو كان الخيار للبياع والبيع في يد المشتري فالكسب  
ثم لم البيع فالكسب للمشتري ولو رده بغير رد الكسب منه ولو استهلك  
الكسب لا يضمن ولا حقه له من الثمن ولو انكف البيع لم يدر في الكسب  
والقياس ان يضمن ولا يضمن عنه الضمان بالرد بالبيع ولو انكف المشتري  
الكسب والبتة جديا ان بالبيع عيب او بعام او كانت جارية فوجبها او عتقها  
قبل القبض فلا يكون رضاء بالبيع بالبيع مع انه كان عالما بالبيع ولو ان  
يؤده بجميع الثمن بخلاف ما لو كان مكان الكسب ولذا قال ذلك رضاء جيب  
للام ولو استقر جارية باللف وثقا جنته رضاء بخيار روية او جبار شرط

او جيب فالكسب فيه يد المشتري قبل ان يرضها الى البياع فاعلم ان المشتري  
حارم كالباع والبيع صادر للمشتري كان البياع اشتراعا من المشتري فالكسب  
للبيع عنده وعند ما جيبه حال الكسب موقوف وان انكف احد ما لا  
ضمان عليه وما وبت للمبيع او اعك علمه قبل قبض المشتري ثم قبض فخلته  
ان يتعدي بالخلته وان كان البياع خيار لثمة ايام فالكسب في هذه المدة  
ثم نقص البيع فرد الى البياع بغير له ولا يجرى المضيق قبل قبض  
المشتري او بعده وقدمت في اليوم **قيل** عن زيد بن اسلم عن ابيه  
قال لم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجرى المضيق ب رجح الله عنه طلبة فانتفع  
عن قبولها فقال يا محرم ردت ملكي قال يا رسول الله سمعتك تقول  
خيركم من لم يقبل من الناس شيئا فقال يا عمر انا ذلك ما كان عن ظهر قلب  
فاما ما اتاك الله تح من غير مشقة فاما عور زق ساقم الله اليك فلا تؤده  
**من المنته** قال رحمه الله عن ابي جعفر منحة الشاة والبيع من ما  
ينتفع به من اللبن والظفر ومن الدار السكنى اما من الطحام والوراء والدناير  
مئة وفي الثوب والحقار عارية **قيل** مئة من الثياب والطحام من  
الحدائق اليه مئة او غير ما زينة في السفر ليس للواهب الرجوع فيها لكون  
اعطاء درميين فقال احدهما لك لم يجر وان قال تلقتها لك ومما  
سواء في الوزن والجودة ووجهها اليه جاز اما لو قال خنعتها لك ووجهها  
اليه بيطران كانا في الوزن والجودة سواء لم يجر وان كان احدهما وزن او رجة  
جاز ولو صدق بداره ولم فيها منة عم وسوسا كلها جيا لم يجر واما لو كان  
في يد انسان با حارة لم يجر وكذا لو صدق بداره عليها سرج او لحام فكله  
لله صدق عليه وعن ابي يوسف لو قال هذه الامم لك في مئة  
وكذا ومئة لك فوجهها لهما لو قال بي لك حلال فلا يكون مئة الا وقبل  
ذلك الكلام يول عليها لو قال لرجل انت في حلك من مائة حيث اجبت  
مخذه من مائة شئت فهذا تجلك الوراء والدناير له خاصة وبت لصي دارا  
وابوه ساكنها بخير اجوا ووجهه مع وبت لرجل ثوبا في صدوق مفقوك  
وسلم اليه الصدوق لم يجر اما لو كان مفتوح الراس مع ثوب وبت لرجل  
عشرة ورأى فارسل بها الواهب مع رجب فقال الموصوب لم قد صدقت



بما عليك ايها الرسول اوقاف خذت بها جني على الساكنين لا يجوز وللواجب ان  
يضمن الرسول ان اتلفها الولد لا ينج الرجوع فيه منه الام ولكن بعد استخفافه عن الام  
من الرضا مع ولم اقبض بالجارية قبله لتوفات كرجلين وسيت كلى الدار لئلا تضيقها  
ولئلا تضيقها جاز اما لتوفات وسيت لك نصفها لم يجوز اعطاء نصف داره  
صدقة ونصفه منتهى ونصف جاز وله ان يرجع في النصف الذي هو منتهى رجلك  
ورحمتان تقابل لرجل وسيت لك درهما منهما ينظر ان كانا مختلفين جاز وان كانا  
مستويين جنسا وصفة ووزنا لم يجمع وتوفات وسيت لك احدهما وما مختلفا  
يملك تخييرهما لم يجز لو وضع دارا بينهما من المتاع وسلم ثم اسحق وسادة منها  
سكنته البتة وكذا السقنة بما فيها اذا اشترط العوض فيها البتة فهلك في يد  
الموسوب له ضمن قيمته ان لم يكن يجوز له وتوفات الواجب استرقت العوض  
واكثر الموسوب فالقول قول الموسوب له ولا يفرحل واحدهما فلكلواجب ان  
يرجع في منتهى ان كانت قايمة ولم يضمن شيئا ان كانت ميتهلكة ويختلف ما شرطت  
له شيئا فان نكل لزمه قيمته وتوفات الواجب بينة على شرط العوض واقام  
الاخرانه ومعه منهم يوزن بينة العوض والابا سدا بآثار حصص ولده على  
حصص اذا لم يورث الا ضرار ويتبين ان يسوي بين الذكور والامهات فانه اولي عند  
محمد وعلى الذكر منك خط الانثيين وعنه محمد منتحك بعد الثوب فهي جنة  
وان تاف لامرأة منتحك بعد الوار على النكاح فهي مهر وان لم يترك النكاح فهي  
منتهى وسيت جازية لامرأة والجارية في البتة والدار ينظر ان كانت بحضرتهما  
صح والا فلا حتى يحضر وتوفات وسيت لك هذا الصالح وهو عضرهما قد جيب  
الواجب ونزكه ليدل ان يقبضه ان لم يأمره لو وضع داره لامرأة ولا تم  
الكسر ونوساكن فيها لم يجمع وان كان صغيرا صح وان كان فيها عيالا لا ينظر ان  
كانا بخير اجمع وان كانا سكينيا باجر لم يجمع لو وضع داره لرجل ثم وضع  
لرجل اخر ثم امرهما بالقبض فهي للتباين ولو وضع جازية بدون ما عليها  
من الخيل او دابة بخير ما عليها من اللجام والبرج وقبض الموسوب له صح  
ولو وضع حمارا موقورا بدون جمله لم يجمع ولو وضع الحمام الدابة وجلي الجارية  
بدون الدابة والجارية لم يجمع لو قبض الموسوب له العبد بخير هو الواجب  
واعتقه لم يجمع عنقه وكذا اذا قبضه بخير امر القاضى الزيادة من حيث يعلم

القران والعريضة والكتاب لا ينج رجوع الواجب بمذلة غلا السعير ولو سب جارته  
وسلمها اليه ثم اشتراها بخير قضاء واعتقها لم يجمع عنقه ولا ينج الرجوع بخير قضاء  
القاضي ولو تنازع الصالح عند الموسوب له او طاب وقيمة الساعية اقل من وقت  
البينة لتسليم الرجوع اما لو كان طويلا حالة البينة وكان زاد لحول عند الموسوب لم طويلا  
يجوز قبضه بآلئته ولم يور خيرا له الرجوع بخلاف ما منك فان ذلك لحول  
يد في العينة ثم انتقض حده لو وضع نصف داره متساويا على بينة وبينها  
ثم باع الموسوب له خبيص لم يجمع بخلاف ما لو وضع حصة فاسدة فباع الموسوب له  
صح لان ضمان لم يوجد القبض ويتبع الضمان فبك القبض لم يجمع عند محمد ولو  
وضع عبدا لم يرجع ثم رجع فيه بخير قضاء يكون من الثلث وان كان بقضاء صح  
اصك المال ولو تصدق على رجل وسلمها اليه ثم استقاله فلا قاله لم يجز  
حتى يقبض وكذا في منتهى ذيل الرحم المحرم وكذا كل نبي لا يقبضه القاضي اذا احتضن  
اليه فهذا حكم ولو تصدقت المواة بغير ما عجل زوجها بشرط ان لا يتيسر عليها جمع  
ولا رجوع لها بعده ولو تصدق على ولديه احدى ما قبض الكبير حج لها جميعا  
والا فلا **حبر** عن النبي عليه السلام انه قال ما تقضي ما من ثلث ما  
نقضي ما من اية كبر فبكي ابو بكر وقال يا رسول الله ما انا وما لي الا لك فشكلوه  
يا رسول الله حيل الله عليه وسلم **المجرد** لو تصدق بنصف سب  
او بنصف حولى سوي او بنصف قطع غنم او بنصف طعام في السقنة  
او بنصف سمن في الزرق لم يجز وكذا البتة ما لم يقبض وسلم مقسوما لو وضع  
او تصدق بنصف ثوب او ثلثه وذهب جاز وكذا ما لا ينقسم فلو اعطاه  
درهمين تقابل احد ما لك منتهى وصدق لم يجز مختلفين في الوزن او  
مستويين اما لتوفات نصفها لك فان كانا في الوزن والجودة سواء لم يجز  
وان كانا احدى لوزن او احدى جاز وتوفات وطلبها ثلثتها لك وما  
سواء في الوزن والجودة جاز ولو تصدق بحطب او غيره على الجاهل ووقع  
الحمار جاز اما لو وضع الحمار وعليه الحطب بدون الحطب وسلم اليه كذلك لم  
يجز ولو تصدق بداره على الولد له بخير بين او كبير بينه واحدا صح  
والا خوكبير لم يجز وكذا لو تصدق عليها بكيس فيه الف وقبضاه لم يجز ولو  
وضع لابنه عم او لابنه خال لم ان يرجع لعدم المحرمية لو وضعه اليوم منتهى وعده



من الخرافة فحوض الموصوب لم يثابته من الاولى جاز بخلاف ما لو كانا في مئة  
واحدة لم يجوز ان يحكم حصنها عوضا عن شخص **وقال ابو حنيفة** اذا جعلك  
الرجل ارضه صدقة مؤقوتة على المساكين ابوا فيبيع ان يخرج من ذلك وان باعها  
بخلتها ما دام حيا وان مات يبيع بخلتها للمساكين اذا كان يخرج من ذلك وان باعها  
في حياته جاز وقد اثنى عليه ان تصدق بغيرها على المساكين وان لم يصدق  
حتى يموت ولم يبعها كانت ميراثا فملك ما جعلك صدقة **خبر** عن محمد بن  
الحطاب رضي الله عنه انه سأل الناس فقال مثنى العرب اخبروني من جواد  
العرب قالوا يا امير المؤمنين حاتم الطائي **قال** من فارسها قتل عمر وبنه محمدا  
كرب **قال** من شاعر ما قيل امره القيس بن حجر الكندي **قال** وان سبوا  
امض **قال** الصمام **من** **الاجابة** **قال** رحمه الله لو صدق  
ينصف داره وسلمها ثم باع الواجب جاز ولو باع الموصوب لم يجر لو دفع الى انسان  
الف ورم وقال نصفها مئة لك ونصفها مئة لم يجر البتة حتى لو ملك عند  
الفاخر مئة مئة مائة لو دفع الى رجلين درجعت وقال احدهما لك  
والاخر عندك ودخيم نصفها ضمن درهما وفي الاخر مئة واما ضمن درهم  
البتة وفي الكيسانيات دفع الرجل نصفه درهم وقال ثلثه مئة لك وثلثه  
صدقة لك وثلثه قضاء من حذرك فضا مع الجميع **قال** محمد بن النضر السلمي  
التي هي مئة خاصة فهذا كله يدل على كون البتة النافذة وانها مضمونة لو وددت  
له نصف داره وسلمها ثم وسم نصف البتة لم يجر في قولهم جميعا ولو لم  
يلمها اليه حتى وسمه النصف الاخر ثم سلمها فانه لا يجوز صدق في حقيقته وعنده  
يجوز وفي نوادر بن سامة عن محمد بن صدوق بن ابي جعفر عن محمد بن  
في سلمها وعلى انه لا ولد في بطنها حين صدق لم يجر اما لو صدق عليها وعلى  
الحاكم صحيح وكلها لها قرض المشاع جايز وقف المشاع جايز عند ابي يوسف  
وعند محمد لا يجوز ورض المشاع لا يجوز لو وددت داره في مئة ثم مات ولما لم  
له عيوبا ولم يجر الورثة جازت البتة في الثلث ودر الثلث مشاعا لو وددت  
داره في مئة ثم مات ولما لم يجر الورثة جازت البتة في الثلث  
ثم استثنى حصنها مئة البتة ولو وددت الدار وما فيها من المشاع وسلم الكل ثم استثنى  
حصنها المشاع مئة البتة عند ابي يوسف وان كانت مائة وعند محمد لم يملك

ذكره في ابنة رستم في نوادره اما لو استثنى الزرع مئة البتة الارض بلا حلا ف  
لو وددت البتة كما استثنى ما في بطنها لم يجر ان يكون له مال لو وددت الارض الموصوب لم  
لو استثنى احد امة فقال صاحبها لا تجوز ما فيه ان تجوز ما ولو قال المقتضى  
للراعي اخذ الرمن بمل ان ضاع ضاع بخير شي قال نعم الرمن جاز والشرط  
بالملك حتى لو ضاع ضاع بالملك **قال** محمد بن عوف بن محمد بن عوف قال لا يجر  
يدل حتى تنفخ في صارت له حصنها هذا الشرط بالملك ولا يجر **وقال** محمد بن كمال  
الحبيك لو ان رب الدار اذن ان ينفق المنة جري الدار اجزئها وشروطه مقبولة  
الثوب بالانفاق لا ينفق قوله بالانفاق المانع من رجوع البتة **من**  
الغداية والمناجحة والصوم والزكاة وحروج الموصوب عن ملك الموصوب  
له لو وددت من امواته الاب والابن او امواته فله الرجوع لعدم الرجوع  
وسبب من البتة العوجي انتم من الرضا عنه له الرجوع لان الرجوع ليس محرم بالغداية  
البتة المشاع شرط الصوم لم يجر وليس للاب ان يملك مائة البتة البتة  
شروط الصوم عند ابي يوسف **قال** محمد بن ذلك لو وددت سيفا فملاها  
او ثوبا فقصرها وغسلها فله الرجوع اما لو ملك الثوب بنظره ان كان زياد  
في الثوب لم يرجع ولا فله الرجوع لو وددت خاتما فركب عليه فصا بنظره ان امكن  
تزعيم بلا ضرر فله الرجوع والا فلا ولو وددت ثوبا ففقد بنظره ان نقص  
فله الرجوع لو وددت البتة ففقدت له ان يرجع وكذا جميع الحيوانات **قال** محمد  
بن عوف بن محمد بن عوف لا يرجع **خبر** عن علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه لا يكون كفن محرر عن سكر ما اولى من النعم وسعي الزيادة  
فيها ومن غني ولا تنقي ويا من الناس بالايام بحب الصالحين ولا يجر  
بما لهم ويغض الميسرين وسومهم كيرة الموت للثقة ذنوب ولا يجر عنهم  
في طول حياته **من** **الكبرى** **قال** رحمه الله اذا وددت ما لو وددت  
في يده او وددت عارته او غيرة ذلك صح وثبت المال عقيب الحنف  
ولا يجزى الى بغيره القبط وكذا ما هو مضمون بقيمة او ثمنه في يده كالمخوص  
او المقتضى من قبل سوم البيع ثبت الملك له بمجرد الحقد اما المرمون بجراح  
اليه بخدش القبط ولو حوّل اجني للواجب بما هو الموصوب له لم يرجع على  
الموصوب له شي مطلقا امرة الا ان يقول على ابنه ضامن وسوا بخلاف



ما لو امره بقتل نفسه فله ان يقتل نفسه ولو اخذها لغيره فله ان يبيعها  
لو وجد الاحرار لهبة لومات الواجب او الموصوب له بملك حق الرجوع والرجوع  
والهبة مكره مع انما مشرووع ولا يفسخ الهبة الا بالتراضي او بحكم حاكم ولو وصب الموصوب  
له الموصوب للواجب فهذا ممتنع وليس يرجع واذا رجع في ماله لا يرجع في  
نقصاتها ولا في الارش ولو صب الموصوب له الثوب صبها لا يزده فله ان يرجع  
وكذا لو صبهم صبغ ينقص ولو صبهم جديا وعناقا فهو عارية فانه ربما يبلغ لحلا  
و يكون منه جلوبا ولو وصب اجني للصبى شيئا لا يجوز وقض من ليس النجس  
في عياله ولو قبضها الصبي بنفسه وسو حقيق جاز وان كان ابوه حيا ولو وصب  
رجل لعبد مجبور بالقبول والقبض اليه العبد لا اليه السيد ان الملك وقع  
للمولى لا يتاخر ولو وصب للعبد حقة والعبد ذور محرم من الواجب والمولى اجني  
فلو وصب ان يرجع ولما اذا كان المولى ذار محرم من الواجب فللو وصب ان  
يرجع في ثوبه اليه حينئذ وعند ما لا يرجع ولو كان العبد والمولى ذار محرم  
ذكر الكوفي عن محمد بن قيس قال قال ابو جعفر في ثوبه اليه حينئذ وعند ما لا يرجع  
ليس له ان يرجع في ثوبه جميعا **عن ابن عباس** قال قال النبي  
صلى الله عليه وسلم في وار واحد من الصحابه نجيا وابلين ثوب وكان ابو بكر الصديق  
رجع الله عنه عن بكتاره واعوانه عن عمنه فاحسبوا رسول الله اعطى ابا بكر  
عنك وخشي عمران جعلي النبي صلى الله عليه وسلم لا عوانه فاعلى النبي عليه السلام  
لا عوانه ثم قال لا يمين قال ابن عباس **عن النبي** قال قال رسول الله  
لو كان الموصوب له خيرا تنويه قبضها وتبها او العاض او من خبها العاضى سوا كان  
الصبي في عيال المولى او لم يكن اما الام والام والام والام والام والام والام  
له الا اذا لم يكن الصبي في عياله اذ وصبه ثوبا عاكس مغورا جاز فان العترة  
حالة القبض وذكر بعض المتأخرين ان لا بأس ان يحطى الاب لولده الفقيه  
المأذون الراسد المتقي زينة من الغاشق من ولوه واما الصبي كسبه فلا  
قد كلف يحطى داره رقيقا كل لوجس كس فيكون عارية بالاختلاف اما  
لو قال داره لك رقيقا وداره لك جيس فكلو كل وعند ابن يوسف غانها  
جميع لو قال داره لك محمدى سكنها من مئة **عن ابن عباس** عن النبي  
عمر بن الخطاب رجع الله عنه قال له لا تحلف اليه الطعام اجب اليك قال الزيد

والكفاة تعال لعمري ما اجبت الطعام اليك وكلت تحت الخشب للمسلمين  
**عن ابن عباس** قال قال رسول الله لو تصدق بآية وسكنا وعليها ثياب  
وجئت بها للذي خذف بها زوايا الحسن على ابن حنيفة وقال ابو يوسف فيمن  
وسب خادما مشركا فاسلمت لسيده لم يرجع وكذا في تجليج الثوبان والكتا  
فانه زينة ومور واية عن ابن حنيفة وقال زفره ان يرجع ومور واية  
وعن محمد بن يحيى عن ابن علقم الوصي وصب الوصي مملوكه للصبي صح وملك  
الدين ولو اراد الوصي ان يرجع فيه جده ليس له ذلك في قوله الا خلو وصب  
غلامه لانه في مرض موته ولا ينف على الغلام ويزه غمات الاب بطلت الهبة  
وصار الغلام للورثة وعاد الدين وقال محمد بن يوسف كل ماله لاحدا ولا د  
فهو اثم لو وصب دار فقال المالك انت منها في حلت وبيع في يد الخاضع  
فانه يوار الخاضع من ضمانها وبيع على حالها للمضروب منه لو وصب له ثوبا  
مور واما بواتا فحلم اليه الكوفة قال ابو حنيفة لا يرجع وقال محمد بن قاسم  
فيمنه بالكوفة عشرة ما كانت بهيمة له ان يرجع قال محمد بن حنيفة ك هذه  
الخوارة فهو على الحنطة وسد الزرق فهو على السم من ون الخوارة والزرق  
الا ان يثوب وصب لك غوارة الحنطة وزرق السم فكم الخوارة والزرق  
ون الحنطة والسم **عن محمد بن يوسف** ثوبا وقبضها ثم ذبحها الواجب  
بغير امر الموصوب له رجح فيها خروا من بوحته ولا عزم للموصوب له اما لو كان  
ثوبا فقطعهم الواجب ثم رجح بغير قضاء فانه بغير للموصوب له ما بينه القطع  
والصبي من زينة **قال ابو يوسف** لو وصب ثوبه وفعلى اليه وقال  
احد ما كل ولا خروا لك اهما شئت نظر ان بينه لنفسه عما كان لاسه فكل  
اقتراهما صح ولا فلا قال ابو يوسف فيمن له ساخن بلان فاذن فوما  
ان يصلوا فيها ابوا فهو مسجد وان وقت يوما او يومين فهو ميثاق لو علق  
جسلا او سلسلة لتفديك المسجد وعلق باليس له ان يرجع اما لو علق  
تعدى لاله ان يرجع قال ابو يوسف لو تصدق بشجرة او ورجل يافى على  
ما جيل وجه الارض الا ان سئل بها صلبها وقال محمد بن الوصية والبيع عليه  
بما رخصها بغير علقها واقر بشجرة في اكلها بالاتفاق **عن محمد بن يوسف** بغير  
له ولها عروق تحت بناء اسنان له ان يضمن فيه تلك العروق **عن ابن عباس**



عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ان بقيت لاسوس بين ان سني يا قتي  
 الرابع حقه في صميم لم يعرف مع حكمه وفي رواية اخرى في ثلث حقت الى قاتل  
 لا يحسن آخر ان سني ما قولهم حتى يكونوا ساءا وزحرا قال ابو عمر الصمصه خربت  
 الرابع فيها ما يحتاج اليه من زاد **من المختلف** قال رحمه الله وسب لرجل  
 ثوبا وغيره فجعل الموسوي صدقه له بخلاف كان للواحد ان يرجع في ثوب  
 الي حبيبتهم وعن ابن يوسف انه لا يرجع لواء على رجلا وارا على ان صنفها صدق  
 وصنفها حبة جاز عند ابن يوسف وقاب زفر لا يجوز لواء الواجب ان يرجع  
 في غلام قاتل الموسوي لم كان حبيبا فليكن عندك او كان مهن ولا تسمن وقاب  
 الواجب وبنتكم هكذا القول قول الواجب وقاب زفر لقول قول الموسوي  
 له لو وسب له ثوبا قاتل الموسوي له انا صنفته وقاب الواجب هكذا وبنتكم  
 قال لقول قول الموسوي له بلا خلاف **من الروضة** قال رحمه الله  
 ذكر في البارون او اخذ في بداره على ابنه الصبي والاب فيها يجوز وفي  
 نوا ورعشام لا يجوز والتملكه في قبض اليات هي تحويها عن مكانها في نوا ور  
 عشام عن ابن يوسف المحرمية بالسب كالمضاعة والصهرية لم يمنع الرجوع  
 ولوقاب صاحب الدين لمدينه اخلته كل في سنة ولوقاب اخلته منه  
 فهي براءة وكذا انت في حرك وان كان من غضب لا يطيب له ولكن براءة من  
 الختان ولو كان الصبي في حجر العم وله وصي فقبض العم ما وسب لم يصح وانما هو  
 الي الوصي ويجوز قبض الاجنبي له اذا كان اليتم في عياله ولا وصي له ولو وضع  
 السكر بين قوم وقاب خذوه فمن اخذ شيئا فهو له وكذا القنار ولو وقع  
 في حجره او على راسه قنار فاخذه غيره فبطل ان ياخذ من فذاك لا اخذ  
 فذاك لو اخذه فاستغنى عن يده فاخذه غيره فهو لذيك الغير ولوقاب لرجل  
 انت في حرك من مالي حيث اصبتته فخذتم ما شئت فذا على الدرام والديانير  
 خاصة لا يملك له اخذ النواك ولبن الحيوان نوكره ابن رستم في نوا وره **خبر**  
 عن محمد بن الحنفية عن عبي بن ابي طالب رضي الله عنهما قال سمعت النبي  
 ان الله تعالى افترق على الاغنياء في اموالهم قدر ما يكتفي فقراهم فان جاوا  
 او عرو وامنع الاغنياء حتى يعل الله تعالى ان يحاسبهم بذلك ويجذبهم  
 على ذلك **من فتاوي النافعي** قال رحمه الله لوقاب وبنتكم

ولم تذب الموسوي لم قبلت حتى قبض حفرة الواجب جاز ذكره في الاصل  
 وفي نوا ورعشام عن ابن يوسف لا يصح ما لم تبك الموسوي لم قبلت  
 وفي نوا ورعشام بن شجاع وجب قال اجعلني في حرك فمالك على  
 ولا يصح ما لم عليه قاتل انت في حرك فهو في حرك ما وسب للقيط فقبضه  
 اليه الملقط واسبه للملقط ان يفتق عليه نوكره في منقعة الاجل وذكره  
 في السير الكبير رجل قاتل لقوم ابنه قد وميت جارتي هذه الاحكام فليأخذ  
 من ثنائه فاخذ ما ركب منهم كانت له ولذالك لوقاب اذت للناس جميعا  
 في نوا رجلي فمن اخذ شيئا فهو له فبلغ ناسا من الناس واخذوا من ذلك شيئا  
 كان لهم وتو وجدوا به لملك فاخذ ما انسان واصحابها ثم جاء صاحبها  
 يريد اخذ ما فاذا في صاحب اليد انك فز فلت حين خلت سبلها  
 من اخذ ما في له واقام على ذلك البيعة او انكر هذا القول فالي البيعة  
 اذا استخلف فانها تكون لا اخذ وان كان غير حاضر فبلغ ذلك بالخبر  
 وسبحم اخذ ما يحسن النفاط النوي المطر وحتم وفي نوا ورعشام في سرقين  
 الدواب في الحان قد ذهب صاحبها فهو لمن اخذه ولا يكون حاجب الحان  
 او ليس به **خبر** عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لم عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنهما النقط لوان من يرف الا من جنة جنة ثم قال انحنون مثلك  
 هذا وسوقوت امر مسلم يوما الى اليك وقدر ابا الدرداء ذات يوم  
 يلتقط جات خبطة فاحس عليه وقاب ان من محمد الم رحمه الله **من**  
**فتاوي النافعي** قال رحمه الله لو وكل الواجب رجلا بتليم وغاب  
 فكذا الموسوي له وكل احرا بقبضه وغاب فسلم وليه اليك الموسوي له  
 جاز ولو منقعه وليه التليم فلو كيك الموسوي له ان يخاصه والوكيل بالهبة  
 توكيل بالتكليف والهة الفاسدة فييد الملك في المشاع ذكره في المختار  
 ويجوز قبض المشاع في دار الواجب ولوقاب لا حاجته في واثني سده  
 فاخذ ما انسان في له لوقاب جاعلها لمن اخذ بها وخالي سبلها لواعطاء  
 ختم وختم ثم قاتل كل منها ختم فالحكمي ختم ثم قاتل الموات  
 سبت من مهرن عليك كذا الولوي صار دينا لوليا عليه وان كان في البطن  
 لم يجوز وان اذت في قبض بعد الانصاف ولوقاب وبنتكم كذا لا يس

هذا الخبر في نسخة  
 من نسخة  
 من نسخة



فلم تنك صدق وتوفان انت في حلك من ماله حيث و جرت فخذ منهم ما شئت  
فعلى الدرامم والذمان وروى انه على السوم ونفا ستمه اللوم مجاز فتم مع الكرامة  
اذا حلك بعضهم حصة جاز بخلاف الامتحان في الدرامم بالورام ولوا عطاء  
شبا فقال ما اضعك هذا فقال ان شئت فامسكه وان شئت فاعطه حرم في  
الماء ان اراد التحقيق لم يثبت بالشرح فمكتك على هذه الدابة في عاربه  
وقيل من السلطان من مد يد الحمار يكون له وقيل ان كانت مما جعل للصبيان  
ولا اقل كان المدي من قراته من الا بون وقيل لا يوك الهدي في اناء  
المهدي الا ان يعلم رضا اذ اوسب الحوز بليل وامره بالقبض ثم عاد  
اليه واره ثم عاد جاز القبض استخسا وتو اعوضه فقال من اعوض  
من مبتك او بدلها او ثوابها ومكافاتها فهو عوض اما لو اخلق ولم يتك ما  
ذكرنا في سنة مبتداه ولو تصدق بداره على ان يحرم عنه الرجوع فلك ان يح  
سب لاتب ان يجوز من مال الولد وان يهب شرط العوض خلاف  
محمد ولوا حب ان يرجع في حبس الهبة ويكره الرجوع في جميع الاحوال ولو تخط  
المصحف باعرا لم يرجع وكذا قيل في تحريم الكسب ولا رواته في نسا  
النكاح بالهبة ملك يمنع والعصم فيما لو اسلم العبد الموقوف يمنع الرجوع اذا  
قبض القاضى بالكتاب الرجوع لما منع ثم زان عا د حق الرجوع وتوفان حب  
ديك على فقال من لك فقال لا افيك جازت والبراء بخلاف الانواء  
**حبر** من الشعبي عن عدي بن حاتم قال قلت لابي بصال وجه عدي بن  
الحطاب ربح الله عنه وسو في قسم المار وعطايهم فاعرض عني فقلت  
يا امير المؤمنين انصرفني فضعك فقال نعم والله كفرت اخذوا واوقلت  
اذا بدوا ووفيت اخذوا وان اوب منقوتة سب وجو رسوب الله  
ميك الله عليه وسلم وجوه اصحابه صدق على جيت بها ثم اعتذر وقال يا  
ورضت لغوم اجمعيت بهم العاقبة وم ساذة عشائيرهم لا سوبهم من الخوف  
قال عدي فقلت لا اباي اذ ايا امير المؤمنين **قباوي** **الفقيه**  
قال رحمه الله رجل قال لامرأته قولي وسبت مري فقلت الموتاة ذلك  
ومع لا تجس العريثة لا يكون من **لوتوفان** لرجل لا يجس العريثة فلك عبده  
حد لا حتى فيما بينه وبين الله وكذا الطلاق **قال** الفقيه ان كان الرجل معروفا

بالجهدك من لثان الحرب لا يجنى ولا يقع اب حبر غوس كرمات قال  
اعز سم يا سم ابني لا يكون من اذنتك وتوفان جعلته يا سم ابني فخذ القرب الي  
الهبة اما في قوله جعلته لا ابني لاشك فيه انه منته جميع ماله املكه لفلان من اذنتك  
لا يجوز الا بالقبض اما لو قال جميع ما حوز لي او سبت اليه لفلان فهو  
اقرار وتوفان ابنة غلام نواست يكون اقوارا اما في قوله ان غلام نواست  
سنة لا يجوز الا بالقبض وعن محمد بن الحسن ما وسب للصبي يا كل منهم ابواه  
لواخذ وليمة الختان فاصدق الناس هدايا قالوا هذا الولد ك اولم يقولوا وضعت  
بين يدي الاب فذكر الخلاف لم يكون في قوله الفقيه كل مدية من اذنتك للصبي  
فلك ثياب الصبيان او شئ سيجي الصبي ان هو للصبي اما الدرامم والامتنعة  
والحيوان في الاب ما اصدق اقراره ومعارضة وما كان من اذنتك المرأة ومعارضة  
فهو لأم ومنه ما خف وعنه الحسن بن زيار انت في حلك ما اكلت من ماله فله  
ان ياكل اما في قوله من اكل من ماله فهو في حلك لا يحك لاحوان ياكل قال  
حمر سالت محمد بن قنك فقال كل من اكل فهو قاض وسو في حلك قال  
محمد بن قنك عن رجل له شجرة فقال كل من اكل في حلك فخذ يجوز في اكل  
منه الصبي والفقيه لو اهدى جاراه من المأكولات ينظر ان كان نزيلا ونحوه  
لا بأس بالكل في اناية اما لو كان شيئا من الفواكه لا يحرم الا ان يكون بينها في الانساق  
ولا بأس به ولو وسبت مري بالزوج في مرضها ينظر ان كانت تقوم اليه حاجتها  
فيرجع من غير معنى لها على القيام والقعود فهي في حكم الصنف لو قال لكانت  
وسبت لك ما لي عليك فقال المكاتب لا افيك ما رحو والمار دين عليه  
عند ابن يوسف وقاب زفر مو مكاتب على حاله وعن ابن يوسف في رجل  
قال لا اخذ جلي من كل حق كك على ففعلك وابداه من غير علم بانه فهو بري  
ما عليه وقاب محمد بن الحكم واحيا فيما بينه وبين الله تعالى فلا يلزم له حتى ينفسر  
بانه عليه لو ابراه عماله عليه على انه باختيار صحت البراءة وبطك الخيارات لو امر  
شريكه ان يدفع اليه ولده على جنة الهبة وكتب اليه بذلك فافترق الشريك عن  
الا داء لا خصوصية للابنة معه **قال** الفقيه ان لم يكن على وجه الهبة له ان يحرم  
لو قال كل منغمة تنك اليه من ماله فليكن ان انصرف فادب له يجب ان  
تصيرت وما اذن ان ياكل من طعامه لا يحك له ان يصيرت وما اذن الصبي



اليه المحكم واليه المودع في العبدية والنير وزمن غير ان يباله ولا ان يجمع عليه فلا بأس  
 به تسريح الصبيان في هذه الايام جائز لو وميت مهرها للزوج على ان كل امرأة  
 تبرز وجهها فيجعل امرها بيدها فان قبل الزوج من ساعته جازت الهبة  
 وللزوج ان لا يجعل امرها بيدها وتواب جهات الصبي له لا بوجه  
 وانما لها ثواب النكاح والارثاء عند ايه يكون لا يسكن وقال رجل بن  
 احمد لا بوجه واما لو تصدق من الميت او وءاله فانه يجب اليه الميت  
 عن ما ذكر لك بالاحياء اذا كان محتاجا ومحم دراهم فانها على نفسه  
 افضل من اعطائه الغنم وقال الفقير اذا كان بحار لو تصدق  
 به على من هو في ملك حاله او ارشد وجعل من نفسه ان جبر على الشدة فالتصدق  
 افضل وفيه ثواب من انزل قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم  
 خصاصة لو قال ابحت لفلان ان ياكل من مالي وفلان لا يعمل ذلك  
 فقلنا ولم يعمل الجبالة فانه تناول حراما ما لم يعمل بالاذن وليس للواهب ان  
 يرجع فيه الثوب بعد قصره الموسوب له وما دفعه الما دون من ماله مولا  
 اليه ان كان ينظر ان كان حاله لو علم به المولى بذلك لا يحك تناوله ولا فلا  
 بأس به قال الفقير لا بأس بتعاطي حبس الضمان حصنها ولا يجوز وفهم  
 اليه من لم يكن معهم فيه الضمان ثم دراهم عند رجل فقال له اصدفها في  
 حوائجك يكون قرضا اما اذا كانت خفية فقال له كلها فذاك بئس توارث  
 المرأة ان يهب مهرها للزوج بحيث لا ينزل الزوج فيبغي ان يباع من مهرها  
 مع رجل على تولوة او ثوب شراف غير ان يري ذلك البين فاذا فعلت  
 بوجه الرجل ثم يهب مهرها للزوج ثم ينظر الى التولوة فيرد ما يجبر الروية  
 فيعود المهر على حاله لو قال لزوجها اتخولي ولته وقت رفاي فما  
 ينفق فهو من مهرى فلا يكون كافا لت ولت قال لزوجها ان مكنت معي  
 قد وثقتك هذا الحائط فنده مخاطرة فكون جنة فاسده وذكرك لو صالحت  
 على ان تلك الارض غنم لم يعمل ان مكنت معها فالصالح بالملك والارض  
 مردودة اليها ولو قال لسان ازوجك كرمي ونخذ الحبيب فله ان ياخذ  
 مقدار ما يشبع به لسان واحد فان كانت الغنم قيد كيرة فمستقور واحد  
 وان كانت صغيرة فمستقورين مقدار حاجتهم لو قال لا اخو به له هذا البني

كره تزك

على وجه المزارع فقال وميت فان سلم جان قال خير بلغني ان عبد الله بن  
 المكارم متوجع قوم يخرجون الطيور فوفقت عليهم وقال لهم جواسني هذا  
 فوفقوه اليه فخر به الارض فكبره فقالوا يا شيخ خذ غنما حرك في يده  
 درهم فقال له على ان احصدق بهذا الدرهم ان تصدق بيخرا وان حلك في  
 يده لا يجب عليه بشي قال يصير لو وسب لاني الصغير داره ومن مشغولة بغيره  
 مع ولا يحتاج اليه من غيرها وقال ان رمت ثرافا ذهب فازر بها ينظر ان  
 قال قلت حشرت الارض بالقبول والزراعة وان لم توفى قلت لم يخر  
 لو وسب مهرها الذي يجب على زوجها لابن صغيرها وقلك الاب لم يجمع وجه  
 ما خف لو قال وميت هذا البني لاني الصغير جازت الهبة من غير ان يتوب  
 قلت كما لو قال حبت من ابني او ابنته منه فلا يحتاج اليه الغنم ولا  
 لو قال لرجل وميت منك هذا العبد فقبض الآخر العبد ومو حاضرا  
 جاز فان لم يوفى قلت وكذلك لو كان العبد غائبا قال وميت منك فاذهب  
 فاقبضه فذهب وقبضه جاز وان لم يوفى قلت قال الفقير وبما خذ  
 لو منع امراته وهي مريضة ان تذهب اليه ابوها فقال لها ان وميت لي مهر  
 بحثك اليها فقالت افعل فوميت وان شئت فهي بالكلية ولها ما لثمة مهرها  
 فانها مكرومة الهب ايا في الشك والتمس ان يعتد على ولا يلها من غير اعتبار  
 اضافة المهر فانه قد خفف اليه ولوه او اية خادمه استحقاقا للمهر ثم  
 وتخطي لسان المحرم اليه فيعتبر به العاقبة والدلالة وان فقد الكل فملكه  
 خفيف اليه او وسب له ارضا على ان ينفق الموصوب له على الواهب ما خرج  
 من هذه الارض فقال الفقير ان شرط من ثراشها ينفق عليه فقد  
 اشتراطه وحضر الهبة فالشرط بالملك اما لو كانت الارض بيضا فما خرج  
 منها يكون للواهب فاذا شرط ان ينفق على الواهب فقد شرط عودها  
 بمجهول فالهبة فاسده وقال محمد وسب ثوبا ومو حاضرا فقال الموصوب  
 له قبضته فهو قاض وقال ابو يوسف لم يجر فاضا ما لم يقبض التصديق  
 على المكذ بين الذين يبالون الناس الحافا وما يكون اسيرا فاجاز ويكون  
 ما جورا ما لم يبين له انه ينفق في محبته لو وسب الموصوب جازت فوطيتها  
 الموصوب لم يمت و سر ما الورثة ان لم يخرج من الملك لا عقر عليه وقال



ابو جعفر بحسب الحق قال **الفقيه** وبه ما أخذ بخلاف ما لورج الصريح في سنة  
بعدها وعلى المومنين له الهبة لو قال لزوجها وصفت لك ميري ان لم تطعيني  
فصبرها بعد ذلك فالهبة فاسد ما لو قال لزوجها ان لا تطعيني جازت الهبة  
وان طعني بعدة وعن الحسن البصري في رجل يخرج الكثرة الى الميكن  
فلم يجد فقال صنفها حتى يصي آخر فان اكلها اطعم مثلها وعن ابي بصير النخعي  
ملككم وقال الشعبي موبى لجار ان شاء فضاكما وان شاء لم يفضضها فانه  
لا يجوز الصدقة حتى يقبض وقال مجاهد مثله وبه ما أخذ **حبر** عن ابن  
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للحكيم بن حزام خذ من ان لا تشار الناس  
شيئا قال فلما كان في خلافة عمر جعل عمر جعل الناس واراوان على  
جليا فيا بي ان يا خذ قال له عمر استندوا الي اذ هو الى عطاء فيا بي ان  
يا خذ **من قناوين صاعد** قال رحمه الله فيمن وبس لانه الصغير  
شيئا لم يملك اليه لا يملك الرجوع لو كانت جارية بينه شر كفت قال احمد  
لصاحبه ابناك عن جدي منها لا تصح البقرة ولا يورث ماله عنها بنا دارا  
قال ابيها لاني ثم سلمها اليه بعد فراعته منها فهي متهمة والله اعلم **حبر**  
عن طلحة بن عبيد الله في مجلس اليه بكرو وعمو ربي الله عنها فبعثت غلاما ماله  
في بيتي راده فاجاء السلام عنه فقال ليك قال طلحة لا ليك قال  
ابوكو ما يسترني اني قلنها ولبه الدنيا وقال عمر ما يسترني اني قلناها ولي نصف  
الدنيا فقال عثمان ما يسترني اني قلناها وان لي ثمن النعم قال فبعت عند ذلك  
طلحة فلما تفرقوا باع طلحة تحت عشو الف الف درهم وخذف ثمنها  
كفارة لما قال والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **س**  
**ساجد** **الوديع** قال الله تعالى يا ايها الذين  
لا تحقوا الله والرسول الاية قال النبي صلى الله عليه وسلم من خان امانة في الدنيا  
فلم يرد الى اربابها مات بل عبيدا لله لا سلام ولقي الله وسو عليه غضبان وقال  
ابن عمر بن الخطاب اذا وددت عند رجل الف درهم فوضعتها في بيتي او صندوق  
او ووضعتها في جيب من في جيبك والى اجرة مملكتك فلا ضمان عليه ولو اشتق  
الكيس في صندوقه واخذت بوزنهم لا ضمان عليه حتى لو مكلت حضنها  
ملك من ماله جميعا والباقي بينهما وان فعلك ذلك بعض من في جيبك فلا ضمان

عليه وان كان منيرا لا على المستودع وكذا لو ادعم كرسن وعنده كرسنة  
لنفسه فخلطها او كانت دراهم جيا فخلطها او جود درهم المستودع ودرهم  
وخرقه وان لم يخلطها بالخالط فاداه جميعا اخذ المخلوطا وعديم صاحب  
ملك ما كان له جاز ان يرضى به صاحبه وان ابي في المليك بيع وقسم ثمنه على  
بينهم الحسنة والشعر لو انفق المستودع بعض الوديعه وبيع دراهم او دراهم  
او اكلت من ما انفق دون ما بقي وان جاء بملك ما انفق فخلطه  
بما بقي من الجميع ولو اخذ جزء لينفق ثم رده بيمينه فصاحت الوديعه  
لا ضمانا عليه لو قال المستودع ردتها اليك وسو نكروا لقول  
قول المستودع مع يمينه وكذا لو سرق او ضاعت او لا اذ دل كيف  
فصحت اوقاف بعثت بها اليك مع رسولي وبيعت بعض من في جيبك ارضا  
لو سمي اجنبيا ضمن ان لم يملك الي رب الوديعه وكذا في الحارثية في جميع ذلك  
لو قال بعثت بها اليك مع هذا الاجنبي اوقاف استودعها انا ثم ردتها  
علي فضا من عندك فهو ضامن فان اقام على ذلك يمينه بدي من الضمان  
او محمد الوديعه فاقام رب الوديعه بيمينه انه استودعهم العام اقام المستودع  
اليمين انها ضاعت فهو ضامن وان قال لم سود عني ثم قال سجد اباي  
ولكنها مملكت ضمن وكذا ان قال قد اعطيتها ثم قال بعد ايام ما اعطيتها  
ولكنها ضاعت لم يصدق لقول استودعني الغاف ضاعت فقال  
طالب عصبها قال لقول قول المستودع امالو قال اخذتها منك وديعة  
ضمن لو قال اقرضتكم قال المستودع بك وصنعته عندك وديعة  
واخذت منك وديعة وقد ضاعت لا ضمان عليه لو خلط الوديعه بقال  
نفسه بان كانت الوديعه دراهم فخلطها بما يير لم يضمن متى كانت حوزة يمينها  
اما اذا لم يستطيع ان يخلص الوديعه من ماله ضمن لو استودع عمه الغاوية  
على المستودع ان يقرضا فاعطاه الغائم اخذها فقال الطالب اخذت  
الوديعه وقال المستودع ودي من القرض وضاعت الوديعه  
قال لقول قول المستودع ودي من القرض ولا ضمان عليه في الوديعه  
لو استودع عمه ماله جيبا فاستهلكه لا يضمن وعند ابي يوسف يضمن في ماله  
لو استودع عبد المحمورا فاستهلكه ضمن بعد عتقه وقال ابو يوسف رحمه الله







خضعان لواء ودع المستودع الوديعة اجنبا ليس في عياله ضمن رب الوديعة ولا ضمان  
على الاخر في قول ابن حنيفة وقال ابو يوسف رحم الله الرب الوديعة ان ضمن  
الاخر ذلك لو ضمنه رجع على الاول وموقوف محمد رحم الله **خبر** عن  
الشيخ صلى الله عليه وسلم قال لا دى الامانة الى من آمنتك ولا اخ من حانتك  
من عثمان بن عفان **من الجامع الكبير** قال رحمه الله رجع اول  
صبي عما قلا ابنه اثنا عشر سنة الف وسوقك البيع والشرا لكنه محجور ثم  
ثم مات الصبي مجهلا للوديعه قبل بلوغه لا ضمان في ماله بلا خلاف اما لو استهلكها  
لا يجب عليه الضمان خلافا لابي يوسف ولو بلغ الجني والوديعه في يده او سبه  
تغذ الا يرد على من ملك الوديعه وكيف حالها لم يوجب القاضي ضمانا في ماله  
بالحد الموقوف حتى يقع المردعي البينة انهم راؤا في يده بعد بلوغه ولو  
اذن للجني وليه في النجاسة قبل بلوغه ثم مات مجهلا بها قضى عليه بالضمان  
كالومات بعد بلوغه لواء ودع رجلا عبدا كبيرا الف الفات مجهلا قبل  
مقتله بنظر ان كان ما ذ وما في النجاسة يوم الا يرد على القاضي بالضمان في مكاسبه  
وان لم يكن ما ذ وما ثم اذن له في النجاسة ثم مات لم يقض بالضمان في مكاسبه  
الا ان يحرق فيها في يده بعد الاذن من ذلك بالبيعة فيكون دينه في كسبه  
وان جنى العبد ثم مات وترك شيئا من كسبه حاله العتق في دينه في ذلك  
ومكاسب الرق لمولاه ولو كان العبد صغيرا يوم الا يرد على القضاة غير انه  
يقول النجاسة ثم اذن له ثم مات او بلغ وعنتى ثم مات او بلغ واقاق ثم مات  
فلا ضمان في شيء من فلاحين شهيد واجل قيام الوديعه في يده بعده في سوء الاحوال  
فان كان ما ذ وما وهو صغير ينبغي ان يوزن دينه في كسبه بعد عتقه او ودع  
رجلا الفاقا المستودع لصاحب المال قد قبضت جفد ودعنتك  
ثم مات وقال صاحب المال لم اخض شيئا فان القاضي يقول له قد ساءلك  
قبضت شيئا فحكيت بيانه فان قال قد قبضت مائة منها وره المستودع  
ثم قبضت ستمائة فالتور قول المستودع مع مائة بخلاف ما لو كان  
المستودع حيا فان القول قوله مع مائة **خبر** عن النبي صلى الله عليه وسلم  
اما مجلس المجي لسيد به مائة الله فلا يحك لاحد ما ان يخشى على صاحبه

على صاحبه فانكره والكرم النابس جليسي **من الجامع الصغير** قال رحمه الله  
لواء ودع رجلان الف في يد رجل كل واحد اودعها اياها فان ان يحلف  
لها فالالف بينهما ويضم الف الاخرى بينهما ضعيف ولو حلف لاحدهما حلف  
لاخره فان حلف اجنبا فلا يمس لها وان كل للثاني فالالف له فان كل للاول  
حلف للثاني فان حلف للثاني فلا يمس له ولو حلف للاول ثم حلف للثاني  
فكل عزم الف الاخرى للثاني وللمستودع ان يمس فكل بالوديعه قصدا ليقدر  
ام طاب له حلف وموته او لم يكن وقال ابو يوسف رحمه الله ان قصدا ليقدر  
لم يخفى وان لم يمس بنظر ان كان له حلف وموته جفد ولا فلا ضمان وذلك  
قال محمد رحمه الله الا فيما له حلف وموته فانه لا يمكن ان يجزئ قصدا ليقدر  
وله ان يجزئ حيث شاء من يده او حانوته او بيته وغير ذلك فما عفظ  
به وله ان يدفع اليه من شاء من حيا لم **خبر** عن عوار رجلا الف درهم  
فغاب اثنان وجاء واحد يريد ان ياخذ خبيبه لسه له ذلك عند ابن حنيفة  
خلافها وما يعل منها حكما يقسم القسمة بخلاف ما لو كان لها على رجل  
الف دينيا فملك واحد ان يملك خبيبه بلا خلاف لواء ودع الفاقا ودعها  
المستودع رجلا آخر فملكته غنوه فلوب المال ان ضمن الاول دون  
الباني عند ابن حنيفة وعندهما ان ضمن ايها شاء فان ضمن الاول سلم يرد  
على الثاني ولو ضمن الثاني رجع على الاول **خبر** عن محمد بن الحنفية  
رضي الله عنه استوصت منه الصبية بالخلافه فقال لو كان سالم مولاي  
ابن جدي فتي حيا ما غاها حتى تقيم شك من دينه وامانته **من المشتقا**  
قال رحمه الله عن ابن حنيفة له على رجل مائة درهم فذفع اليه الطالب  
ما به وقال هذه مائة فخذ ما فخذ ما فخذ ما فخذ ما فخذ ما فخذ ما فخذ ما  
لم يمس الا شيء على المطلوب ومحمد صاحب جيبه عليه مائة وعن ابن يوسف ان  
استأجر المبتدوع مع ثمنه في المحر الذي دفع اليه الوديعه فاحرز ما  
فيه ثم سافر وتركها لا ضمان عليه **لوقا** المستودع قد ومنت له ووجهك  
فان لم يمسها ثم ملكك لا ضمان عليه الا اذا طابها فخصم ثم ملكك ضمن  
لو جحد الوديعه من وجه حاف عليها الف ان اقر لا ضمان عليه لواء ودع  
منه جحد الوديعه والعارية فيما يحول من مكانه صار صاحبا له وان



لم يحولها لوجدها لودجة ثم ادعى رومها وقام البيعة قبلت لوجدها ثم  
انفرد بها وقال له ما جئها فبعضها وتوكلت من القبح منه فقال دعها ووجه  
عنوك ثم ضاعت بعد لم يخبر اما لولم يكن اخذها فهو على الضمان الاول  
وكذا الوفاق اعلمها مضارته لو ادعى انه ودعه الفار يوقا ونهر حبة وصديق  
وصك او فصل وفيه المستوفى ان وصك صديق وان فصلك لم صديق  
وعن محمد بن هذه الحارثية ود حبة عندي لفلان ثم قال لبيت النابغ لي  
ينظرون كان رجلا صالحا لا يابس بالشره منه ووليكها كوسى الضيف ثوبه في  
بيت المضيف فاتبهم المضيف فقصبه منه في المصراع حب لم يخبر وان  
اخرجه من المصراعين ولو وضع الودجة في دارها حبها فكلت عن وكلا  
ان دفع اليه عياله اما في الحارثية بنو الود دفع اليه درجته ودفع اليه اخو درهما  
وامره بالحلط ثم وجد درهما سنوفا فالتوت ثوب الامين لمن سواد  
قال الامين لا ادرى لمن سويتم فبذلته بالوفاء لرجلين دفع اليه حكا  
منه الدراهم ما اوردن ايكما سويتم لهما جميعا قال شتام فلما اذاع على كل  
واحد انه دفعها اليه لود دفع اليه رجك الفاد ووجه ثم سويتم اخذ دفعا الفاد  
اخبره اليه ووجه فكلها فضا عت بخدم الالف الاول للاب وخدم  
نمساية للرجك الثاني لوفاء لرجك اعطى الفاد ورجم وقال اعطى  
هذا الثوب الذي في يدك هذا على الودجة رجك وضع الفاد اليه رجك  
وقال ادفعها اليه فلان فحضرا الموت فدفع اليه رجك وقال ادفعها  
اليه فلان فضا عت منه لا يخبر لانه وصيه ولو كان حيا ضمن الا ان يكون من  
فيه عياله لو ادعى المستودع ان سته اخترق وما قيمه من الودجة لا صديق  
الا سته ولو دفع ملكها او ثمره غير باقية اليه رجك ثم غاب ومات للمستودع  
ثم قدم المودع بعد مدة يعلم انه لا يبقى الا ان فهو دين في ثوبه الميت لا ادى  
انه لمغه قبل موته لوفاء له رجك ادفع اليه ووجه فلان عنوك لا بعته اليه  
لوفاء ادفع اليه ما ابني الصغير فادفعه اليه بعد بلوغه فذمعه ثم ضاع  
ضمن للخائب وللصغير ولا يخبر المودع اليه ما لم يترك ان ضام رجلا ان  
ادفع كل واحد الفاد في ريس فضا عت الفاد وقال المستودع لا ادرى ان  
الهاك لمن والباقي لمن وقال الرجلان لا ندرى نحن ايضا فلا يصوت مع

حتى يدعى كل واحد هذه الالف حلت المستودع ماله ما عده الالف لولا حو  
فان حلف ثم اجتمع على اخذها اخذها خفيين ولا يشي على الرجل غيبها وان  
نكل احدا ما وضعت كل واحد منهما خفيها وعن الحسين بن زياد وادع  
رجلا مالا فصالحه انسان ملك لفلان عنوك مال قال لا ما اودعني فلان  
ضمن عندك فرفض ضاع وقال ابو يوسف ان محمد بن درهم ضمن وان محمد  
من خلفه وسولا يحل لا يخبر وقال محمد لا يخبر مالم يواجهه بالبحر  
عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الامانة  
في ثمانية اشياء في العهدة والزكاة والجر والجهاد والامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر واشهد ذلك الوداج وعندهم الذي يحطون الناس من الكبر  
قال روى الله لوجفها في جوز ليس يحرز قيم ماله ضمن ولو استأجر  
حوزا يحفظها فيه بنفسه جاز ولو دفعها المستودع اليه غيره حاملة الضرورة  
محو حاملة الضيق والخوف الخائب لم يخبر ولا صديق على الحذر الا بالبيعة  
في ثوب ابن يوسف ووفيا من ثوب ابن حنيفة لودع في المستودع  
ان فلانا استهلكها فالتوت ثوبه كما لو ادعى انها عككت لوفاء المستودع  
حلفه ما عككت الودجة قبل ان اخذ حلفه الفاد ما جعل انها عككت  
نيل محمود لودع في المستودع مع الهلاك ثم قال او عمت قد رج ودها  
عليك لم صديق وسوخا من قال ابو حنيفة لودع ما على يد رسول الله  
وعيله لا ضمان عليه وان لم يكن من عياله ضمن ولوفاء لا تخزع بها من الكوفة  
فخرج بها ضمن ولودع ما اليه منزل رب الودجة او دفعها اليه من حوز في  
عياله الا لك ضمن المستودع وسلكه القياس في الحارثية والابحار ولف  
استحسنها فيها فلم يخبره لخدم الناس بخلاف الودجة ولو وثق الودجة  
على يمين محرم عليه نكته كل شهر ورام ضمن بخلاف من كان فيه عياله من  
خدمه واجيره ولو دفع المستودع اليه شريك له فادعاه وعنه ان عبد  
ما دون له فيه التهمة لم يخبر ولو جحد الودجة لم يبرأ من الضمان الا بالنسب  
اليه ما كلفه خلاف ما اذا خالف فعلا ثم عاد اليه الوفاق يبرأ لودع  
شيئا مما يفتن من رجلين فعلى كل واحد منهما ان يحفظ نفسه حتى لو سلم  
اخرهما ملكه الي صاحبه ثم ضاعت ضمن بخلاف ما اذا لم يتقسم فلا يخبر



**خبر** قال النبي صلى الله عليه وسلم الامانة بكل الرزق والحيانة بكل الفقر  
**من العيوب** قال رحمه الله لو ادع وادته فاصابها شيء فامرو  
انسانا بها لم يخطئ من ذلك فكلما جها ان يمين ايها شاة ولو ضمن  
الذي عالجها ان يرجع على المستودع علم انها وادته المستودع ولم يعلم الا اذا  
اخبرها انها ليست بواثمة ولم اوامر بها وعن ابن يوسف دخل رجل دار  
غيره باذنه فاختار اناء بخير امرة لينظر اليه فوقع من يده فانكسر لا يخفى ما لم  
يخبره كما لو تناول كوزا للشرب منه فشق من يده فانكسر لا يخفى ان عليه ان يحسن  
اما لو اني سويقا مع من عالجها فاختار امرة لينظر اليه فينقط من يده فمن  
وروي انه لو اخذ باذنه فينقط منه على ايدي اخرى فانكسر جميعا لم يخفى الماخوذ  
باذنه ومن الاخر وعنه محمد بن محمد بن اسدي جارية ثوبها لغير البيع وسو  
لم يعلم فويلها ثم استخفت فويلها حرام غيبوا عنه الاثم وقال ابو يوسف  
يو حلال وسوما جور في اتيان الجارية **خبر** قال ابو سليمان مات  
رجل من قزوين وكان يختلف اليه محمد بن الحسن فباع محمد كتبه فزاد منه  
الاية والله يعلم المفسد من المصلح قيل لابي سليمان كان محلا يومئذ فاصفا قال  
**من الروايات** قال رحمه الله اذا سئلت عن الوديعه بخير محضرت  
الوديعه فمحدث فضاغت لم يجز فان محمد بن محضره حدث ولذا ان تناول  
الاوليا من الوصي غنة الايتام فانكسروا فاقربها فضاغت حتى وكذا المستودع  
انكسر ما حين ملكيت امارة رت الوديعه فضاغت من الوديعه الا اذا خاف  
عليها ان اقربها فمحدث ولا ضمان عليه كيف ما كان ذكره في البراءة لومات  
مبولة الوقف ولا يعرف حال الخلعة اليه اخذها من الوقف حال حيوة  
لا ضمان على الورثة ذكره سلال في كتاب الوقف بخلاف الوديعه لو ادع  
الامام بعض الغنيمة عند غاربه فمات الغاربي بمجذلا للوديعه لا ضمان في تركه  
ذكره في سيد الكبير لو قبض القاضي ما راسيتم ثم مات بمجذلا ضمن في تركه  
وان علم انه دفع اليه احد ولا يعلم من مولا ضمان في تركه القاضي ولو دفعه الجري  
في يده فمات الوديعه اليه فمات جاره فضاغت لا ضمان عليه اما لو قال  
اخبرتها اليه بيت جاره للعتري من دار لا يسمح الا بالبيعة لو دفع اليه ما لا يدفع  
اليه فلان بالري فمات المستودع في الطريق ودفعه اليه انسان ليدفع اليه

فضاغت فيه يده لا يضمن لانه وصي بخلاف ما لو كان الواقع جارا واخبره رد الوديعه  
على رب المال كما في الاجازة على المواجه ما في العارية والخصف على القاض  
**من الاجابة** قال رحمه الله في نوا در شوبه غياث ان اقام  
البيعة انها ملكك قبل المجود او بعده لا يبركه من الضمان لان بيع البيعة  
على اقرار رب الوديعه انها ملكك قبل المجود فلا ضمان عليه وعن محمد  
لو جحد الوديعه وحلف عليه ثم اقام البيعة انه رد سا قبلت وفي الاملاء  
عن بشوبه الوليد لو كانت الوديعه عدا فمات ثم جحد الوديعه وادعاه  
البيعة انه مات عفا بولي من الضمان وكذلك لو جحد ما لم اقام البيعة على  
هلاكه قبل جحد بولي وفي نوا در بن رستم اذا ادعى المستودع خيانت  
الوديعه منذ عشرين ايام فضاغت صدق لو قال حاله الخصومة ليس له  
عند يهود بغيره ثم قال وجرت فضاغت ضمن ولو ركب ظهر دابة ولم  
يجولها عن موضعها حتى عقرها اخذ لا ضمان على الراكب اذا لم يجحدها ولو  
مجدها ولم يجولها فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن الراكب وان شاء ضمن الودي  
عقرها ولو قال القاضي حال حيوة فضاغت ما راسيتم عند ي  
اوقاف اخفتها عليهم لا ضمان عليه ولو مات قبل بيانه ضمن وكذا ان كان  
جنت جنونا لا يرجي بروه ولو دفع المستودع الوديعه اليه امواته وعلم ذلك  
ومات المستودع اخذت المدة بها فان قالت فضاغت او سرق  
فالتقوت قولها مع يمينها ولا يثبت عليها ولا في ما راسيتم ولو قال المدة  
تدرونها عليه قبل ان يوت فالتقوت قولها مع يمينها ولا يكون دين  
على الميت ولا على الورثة وان تركت ما لا فيكون دينها فمات المدة  
من الزوج ويختبر قيمة الوديعه حالة الضمان على المستودع او في تركه  
اجرم ما يرونها في مائة اخذت او نقصت وكذلك في العارية واللاجازة  
**خبر** قال النبي صلى الله عليه وسلم ابر عبيدة الجراح ايمى هذه الامم  
**من قنا وغب** التباين قال رحمه الله روي عن محمد اذا اراد المستودع  
سفر ورفع امر الوديعه اليه القاضي فمات برك او يخلفه فيه اعله وقيل  
ان كان الطريق موقفا لم يسافر فمات حمل ومؤنه ولم يكن اما لا روايت  
في سفر الجحد ولو توك فضاغت عند رجل له عليه دين ثم غاب فمات ولا يعرف



ولا جرف له وارتب مع المتاع وراخذ الدين وخذت بالباقي وكذا في الروح ولو  
ادعى المستودع الورث الملاك ضمن ولا يفيك البينة على احصاء السفر  
الا ان علم القاضي ولو وجد الا يدايع لم يفيك ببينة على الروح والملاك ولو ادعى  
الروح يوم الكفولة لم يفيك عليه بانه كان في ذلك اليوم بالكوفة الا ان يكون  
على اقراره ويكون اوله من بينة وتوفيق له عيوني ودخلة قد خاعت صدق  
ان وصل استخسانا وتوفيقا وحنقها في مكان حصين فنسيت فعنه  
كلام وقيل انه لو قال لا ورث في داره او في غيره ما خلا ما لا غ  
مات فادعى احدنا على ابنه المودع استخسانا لم يدم موت الاب وقاس  
الاخر لا ورث ما صنعت فالاول ابراهيم ولا اخر بغيرها من ماله ولا شركة  
الاول الشريك والعبد المأذون كالزوجة في عياله وان كان محتلا لعن داره  
في دفع الودعة اليه **فتاوى الفقهاء** قال رحمه الله لو قال  
المستودع وحنقها في داره وقويت مكانها لا يضمن اما لو قال لا ورث  
انها وضعت في داره او في موضع آخر يضمن سنو في قام من حانوته  
اليه السلالة ولو كانت له مضاف شي من حانوته من وادعها فلا ضمان عليه  
فلم يكن قيامه تخيلا وحرب مثلا لهذا لو ان احدكم قام من مجلس الدرس  
سائلا وشرك كتابه فيه وجب على صاحبه حفظه حتى لو كان جماعة فقام الثاني  
ثم الثالث واحد بعد واحد حتى ينتهي واحدا فهذا الواحد حار حافط فان قام  
منه الواحد الاخير وضياعه يضمن لو قال وترك ودخلة في منزله وحلف  
امانة فلما رجع لم يجد الودعة ينظر ان كانت امانة امينة لا ضمان عليه  
ولا يضمن لسوء حفظه الوفاة فدفع ودخلة اليه جاره ان لم يحضره من عياله  
لا يضمن ولا يضمن لو ادعى عند امرأة فودعت اليه زوجها لا يضمن شيئا  
لو قال جعلتك في حلك ساعة او قال جعلتك في حلك في الدنيا  
قال خير صاير في حلك في الدارين جميعا اما لو قال لا اضمنك ولا  
المالك ما لي فذلك هذا السبيل لو دفع اليه رجل سكر لينثره ان لم يقط  
ولم ان يحبس لنفسه مقدار ما ينفق منه الناس ولم ان يدفع اليه غيره لينثروه  
فمن كان حاضرا هناك كل ذلك استخسانا وبه اخذ الفقهاء اما لو كان  
الشك دراهم يؤخذ بالقياس فلا يحبس لنفسه ولا يدفع اليه غيره لينثره

لو ادعت امرأة صبيته من سابع سم عند امرأة فاستغلت المستودعة شيئا ففقدت  
الصبيته فيه الماء لا ضمان عليها بخلاف ما لو غصب صبي فهلك فيه الماء يضمن  
لو ما جت فتنة في الناجية فقال رب الودعة ادفعها اليه فقال المستودع  
لا املك لها الساعة فاعترت على الناجية فقال المستودع قد اعترت على  
الودعة ينظر ان كانت الودعة في موضع لا يضمن رد ما من تجديدها ومن جنى  
الوقت فالقول قول ولا ضمان عليه ولا فهو ضمان لو دفع دراهم اليه رجلك  
ليوديها من خراجك فشد ما في فديك وذهب اليه المسجود وسوقك كتم لا يورث  
اين سقط منه لا يضمن اذا حلف لا يورث اية ذهب عنه لو سرق حنقه  
من وراجح في حانوت مولاه وحلف بغيرها واخذ المولى منه الباقي ثم ان  
المولى باع الخلام لصاحب الودعة ان يميز البيع واخذ الثمن وان شاء  
نقصه وباعه في دينه اما لو ائتم مولاه يحلف مولاه على علمه فان اقر  
سرقته او نكل لو دخل كرم صدق له وتناول منه بغير امواله وعمل  
ان صاحبه لو علم له لا يبيح ارجوان لا بأس به لو كانت الودعة ثوب صوف  
يخاف عليه النمل وقامه يدفع اليه القاضي ليعيدها ان كان صاحبها غائبا  
وان لم يفيك ولم يملك لدفع الفسار عن الثوب لا ضمان عليه **فتاوى الفقهاء**  
مغلط امور اصحابنا عار دفع رسلا فيه التمس استردوا دعي ان قيمه قدوم  
قد ذهب منه وقار المستودع قبضت منك الرسل ولا ادرى ما فيه  
لا ضمان ولا يضمن على المستودع بهذا الدعوى الا ان يدعي تصنيفه او رفعه  
فيحب عليه التمين وكذا لو ادعى دراهم في كيس ولم يورث عليه ثم ادعى  
انها اكثر لا يضمن عليه ما لم يدعي جبانته لو بحث رسولا ليتقبض دينه ودفع اليه  
الموسك فانكروا الموسك ان يدفع اليه فالقول قول الموسك مع مينة ان  
دفعه اليه مرسله وعز محمد لكه غفرا دعوا ما لا وقالوا لا يدفع اليه واحد  
منهم حتى يجمع كلنا فدفع نصيب واحد منهم اليه ضمن في القياس وسوق  
اليه حقيقة وقار ابو يوسف استحسن ان لا ضمنه وقار محمد في حلك  
ادعى اخذ خمس مائة فانفق المستودع منها ثلثها ورد الباقي وحلف  
انه ما جسد منها شيئا لم يحنث لان ما انفق يكون دينه عليه فلا يكون  
حائبا للودعة لو دفع الودعة في كرمه فنسي ولرباب غفرا داره لم يضمن



اما اذا لم يكن له باب فيكون نضيبا وكذا في الدار اذا لم يكن لها باب ذكره من  
 ابنه شجاع لو دخل سائر الدار من الباب وهو مفتوح والمستودع مع  
 عن الدار فاخذ ضمن ولو كان في سبيل ملاحقة بالدار دخل فيه وتوكل  
 مفتوحا فدخل السارق فاخذه ينظر ان كان بجوار الدار ولا  
 يسمع يفتح رجاء ان ضمن ولو كان باب الدار مفتوحا فدخل السارق  
 واخذ الودعة لم يضمن يضمن اذا كان في الدار من يملكها ولا يجوز للمفتوح  
 ان يدرك الودعة الى غير من اخذه دون عبده من اسلمه وولده ولو ادعى  
 حنطة فاقصدتها الفار ينظر ان الملع على ثقب محروق فلم يسد  
 فما كان من نقصان عبده ضمن وقال الفقهاء لو اخرج صاحب الحنطة  
 بالثقب لم يضمن لو ادعى الورثة انهم سمعوا من المورث انه رذ الودعة  
 فالقول قولهم مع يمينهم وان لم يسمع الورثة اقرارهم لا يصدقهم والعمان واجب في مال  
 الميت لو قال رب الودعة للمفتوح من ثقب الحنطة فادعى الودعة فادعى  
 اليه فحلف رجل وزعم انه رسول وبنت تلك الحنطة فلم يصدق ولم يدفعها اليه لا يضمن  
 لو زعم المستودع ان الودعة دخلت من منزلي ولم يدفعها من مالي شي مع  
 الخوف قوله مع يمينه لو وحده الودعة الى صاحبها على يد ابنه اكبر فصاعته  
 ضمن وموليه في خياله اما لو كان صبي لم يضمن لو اخذ السلطان من حائوته  
 فامرودده لا يجب ريشة طلبها منه سمي وتلقته ووضعها عند رجل ريشا فلو  
 على بيت المزين وعيوت على الودعة لا ضمان على المزين ولا على الضامن  
 اما لو اخذ ريشا بها منه فصاحبها لا ضمان ان شاع ضمن يمينها السلطان او  
 المزين ولا ضمان على العاض ان لم يجد رجل منعه ولا يضمن لو ادعى  
 دراهم وقال لا تضعها في حائوتك فانه مخوف فوضعها فيه فصدق ينظر  
 ان لم يكن له بيت او مكان منه لم يضمن والا ضمن لو دفع اليه فصاعته وقال  
 ضعها في هذا الحوض وادار اليه فوضعها فيه الحقيقة ضمن اما لو قال ضعها  
 في الجوالق ولم يشو اليه الجوالق فوضعها فيه الحقيقة لا يضمن لو قال  
 المستودع وضعت الودعة في مكان كذا من يدي ورفعت يديتها ضمن  
 اما لو قال سقط مني قال اني لم اذكر الاسكاف ضمن وقال الفقهاء  
 لو قال سقط مني لا يضمن عندي وان قال سقط مني ضمن وان قال سقطت

رزمن لا يضمن او دعت ثا به وحيثما رجلا بحضرة زوجها فامداه  
 ان يسلم اليه زوجها بعد وفاتها ثم يات من مرضها فطقت الكتاب  
 وادعى المستودع ذلك ينظر ان كان في الكتاب اقرار الزوج بالقبض  
 مبرضا فله ان يمتنع منه الودعة وان كان الكاخذها بمنزلة ما لو ادعى سيفه  
 ثم اراد ان ياخذه ويحضر به رجلا فانه لا يدفع اليه ما فيه اعانة على الظلم  
 لو وضع صفا عند متوسط وامره ان يسلم اليه غريمه ان دفع اليه وراحم  
 قبل يمينه ايام فلم يدفع اليه الدراهم الا بعد يمين المدة ثم جاء طالب الصك  
 ينظر ان علم المملوك قد اخطأ المالك الذي في الصك قبل المدة او بعد  
 يميني للمتلوك ان يدفع الصك اليه المملوك ولا يدفعها اليه الطالب لو وجد  
 بدالة فقار لصاحب الخان ابن اربطها فقار غناك فوطئة فودع صاحب  
 الدانة فلم يجد صاحب الخان فادعى ان ابن اربطها استخفاظ منه  
 واشتاز به بالربط اجابة المحقق بخلاف ما لو دخل الحمام واشتاز اليه صاحب  
 الحمام فوضع الثياب في مكان فليس ذلك استخفاظا فان ذلك مستوفى  
 وليس به استخفاظا لانه قد دخل الحمام وما تعد صاحب الحمام الا للمحفظ  
 قال الفقهاء عند محمد بن مسلمة صاحب الحمام ان يمينه فانه يستخفاظ  
 منه وسوفا فادعى **صاعد** قال رحمه الله رجل  
 انسانا وودعته في المورثة فيكن بيتا من بيوتها اراد ان يتفكك اليه بيت  
 آخر له ان ينفقها وان كانت سكن كل بيت من بيوتها انسان لم يضمن ان  
 يحفظها في غير ذلك البيت لو ادعى حنطة فغاب فباعها المستودع خوفا  
 من سلطان يا خذ الحلاب فهو من الدوس لا ضمن الحنطة وصرح البيهقي اذا  
 لم يكن الا استشار مع القاضي لو دفع دراهم اليه رجل ليضعها اليه انسان  
 فاداه الرسول ووضعها بين يديه خرج عن عهده رجل محلي ونيار  
 نقصان فصره الطالب على الصراف فقال له هذا خارجي فدفع اليه رسول  
 ودعته اليه اخذ منه ارجى الرسول فلم يجد فوضع عند ثقبه له ليضع اليه صاحبه  
 عند عود ما ثم قال الثقة قد صاحج الدينار ضمن الرسول لو كانت فارزة  
 فيه بيت انسان وودعته فوضع غلام المستودع ثقبته على وثوق القارورة  
 فستطقت وانكسرت القارورة فالصالح في رقبته الخلام يباع فيه او يهديه

لعله  
 او دعى



مولاه رجب و منع قبالة اليه كما نبت فيرا عليه فوضع الكائن القبالة بين يديه فخذها  
المخصم و نرب لا صفان على الكائن و كلف عليه ان يستزو و يبرده عليه لو اميرت  
زوجها كبر مع غلابها فامر الزوج رجلا ليرفعها و قال لا ارفع بها ما شئت  
فاستملكها المأمور في حاجته نفسه فالتصمان على المأمور و دون الزوج لو امر  
انسانا ان ينفق على اجيره و يكتف عليه ثم انكروا الا تمرفا انه يرجع على الامر  
بالصمان اذا نبت ذلك و لم يرجع على المرفوع اليه لو ادعى على الظلم ان  
الحكام قد سرق من بيت الرخا فالتقوا فقولهم **خبر** عن سيفين  
عمر حيث سعد بن مالك الحسن من غيبة امير المؤمنين جعفر بن محمد  
وقد بلغ ستة الف الف سوب الجوامر والبواقيت والامتنعة والاشاخم  
والجنود والاسباب اليه محمد بن الخطاب رجعي الله عنه على يد جاشم بن عبد الحميد  
في اثني عشر الف من وجوه المهاجرين والاشصار و غلبوا الحرب فوضع  
جاشم من ابي يدي محمد و قال ان قوما ادوا و اسد اليه الوالي لزو و امانته  
عن الحسن فقال علي بن ابي طالب يا امير المؤمنين انك عمود معبود  
رجعتك فقام محمد و الله ان هذا الكبروي قد خاخرت به الاما سزة و الجبابرة  
فما دخل هذا بيتي الا و صدم من الله عز وجل ثم وثب و اخذ  
في القسمة بينه المساكين و الفقراء **الحارثية**

**الحارثية** قال الله تبارك و تعالي فويك المصلين الذين هم من صلواتهم  
سامون الذين هم يرون و ينجون الماعون و عن النبي صلى الله عليه و سلم  
انه حين دخل مكة استخار و رعا من صفوان بن امية فابى ان يعطيه  
فاخذها النبي صلى الله عليه و سلم فقال اغصبا يا محمد قال لا لي عار ربه  
مضمونة موداة و قال محمد بن الحسن اذا استخار الرجل من الرجل  
و آت به على ان يذهب بها حيث شاء و لم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحب عليها  
فذهب بها اليه الجف و امسكها بالكلية فثمة شتر ايحك عليها لا ضمان عليه  
الا اذا حرما صار ضمانا و شتر ايحك بالعلمة و لو استخارها يوما اليه الليل  
و لم يسم ما يحكم عليها لم يضمن فان امسكها بعد اليوم ضمن لو استخارها  
ليحك عليها الخطئة فحرم عليها الا جزا او الحيزه ضمن اما لو حملها شتر  
ملك ما يسمي من كيك المخذلة او سمها او شيئا من الجبوب مثلك ليك

المخذلة و خفتها فخطبت لم يضمن استخارنا الا قيا سا و لو يسمي مكانا ثم جاوزه  
ضمن لو استخارها ليحكها اذا ثوبا مدويا فحملها مثلك عدوه و لو لم يضمن  
وكذا الوزنيات من الادمان و غيره لو استخارها ليحكها فركبتها و  
ركب معه غيره فخطبت ضمن خطبتا لو ردها مع عبده او بعض من في  
عيله لا يضمن وكذا ان ردها اليه عند حاجب الدابة لو استخارها  
ليركب فاركب غيره ضمن وكذا استخار ثوبا ليلبس فلبس غيره ضمن اما  
لو استخار راء و لم يسم من يلبس فاعاره غيره لم يضمن لو استخارها ليحكها غيره  
محاسن خطبته لم يضمن عشقه محاسن خطبته لغيره لم يضمن اما لو حملها اخو  
محاسن سمع سمع ضمن جنوا من احد عشر جزا من قيمتها لو استخار راء  
ليدني فيها او لغيره فيها فخلا فاذن له في ذلك ثم بدله ان يحرقها قال  
ياخذ المستخير بيده و غير سم و الا ضمان على صاحب الدابة ولو وقت  
له عشرين سنة ثم اخرج من عنها قبل الوقت ضمن رب الارض للمتخبر  
فيهم غوسم و بناتيم و حمار له الا ان شيا المستخير ان يرفعها فذاك الله  
لو اعارها لغيره و وقت له وقتا او لم يوقت فلما تقارب حصا و داه فلا  
يخرج من بيده استخسارنا و لو اختلفا في الدابة و قد عفرها ركوب  
المستخير فالتقوا فوب رب الدابة و لو اعارها الا رهن على ان يفي و يضمن  
فيها ما بدله فلما خرج فالتقوا لرب الارض فهدا فاسد و يجب على الساكن  
ايجور ثملها و ينقص بناءه ان شئنا لست قال ان هذه الدار لك سكني او عموري  
سكني بمنزلة العارية لو مات المير و المستخير انقطعت العارية لو جاء  
رجل اليه المستخير و ادعى انه استخار من صاحبه هذا العبد و اموي صاحبه  
ان اقبضه منكم فصدقه و دفعه اليك فهلك عندنا ثم انكر المصير ان  
يأمر به ضمن المستخير ولا يرجع على الذي قبضه و لو جاء خادم المصير  
و قبضه و انكر مولاه ان يأمر به فلا ضمان على المستخير و لو رده المستخير  
الدابة اليه وارضاها فزرجها على معلقها فضا عت لا اضمنه استخسارنا  
لا قيا سا و عارية المالك و الموزون و المحدث و كالجور فرضا اما عارية  
اسه فضا ليتحوى منزله او شيئا محلي او منقطع منضمة او حاتا ليد  
يقدر لو استخار دابة اليه مكان معلوم ثم سلك بها طريقا فخطبت



لا ضمان عليه الا ان يسلك الناس ذلك الطريق فضمن لو استخارنا الى  
مكان معلوم فجاء وزه ثم رجع اليه ذلك المكان لا يبدل من الضمان ما لم يردنا  
اليه صا جها لو نعت الدابة تحت المستعير ثم اقام رجلي البينة انها لم لا يسلم  
التا جني انه لم يصبها ولم يصبها ولو نعت الدابة تحت ركوبه ثم استحقها  
رجل ضمن الركاب فيمتنها ولم يرجع بها اليه الذي استودعه ولا يابس ان يصير  
العبد الباجر والعبد المأذون كالححر في ضمان العارته حالة الاستحقاق  
ولو اعاد عبد مجبور عليه عبدا مثله دابة فركبها فحطت تحتها ثم استحقها  
رجل لم ان يضمن ايها شاة فان ضمن الركاب لم يرجع على احد وان ضمن المجرور  
ان يضمن الركاب لو استخار سيفا فحضر به فاقطع به نصفين او كان رمحا  
فانكسر من طعنه لا ضمان عليه لو قال المستعير في حقه او مرضه قد طاعت  
العارية فالقول قوله مع مية لو كان عليه دابة عارته او اجازة فنزب  
عنها في سكة ودخل المسجد ليصلي فخطي عنها فهاكت ضمن ولو كانت في  
حصرا فنزب للصلاة وامسكها فاقطعت منه فلا ضمان عليه لو استخارنا  
ليركبها اليه ما جنة سمي من نواحي الكوفة فنحضر بها اليه الفرات ليسفيها من  
عقيدنا جنته التي سماها ضمن المستعير والا دعي لو ان الدابة ملكا لم فهو خصم  
بخلاف ما اذا دعي انها ود جنة عنده من فلان ولو طلب المجرور العاركة  
فباين المستعير روبا فهاكت ضمن اما لو قال ود عنها عندي اليه الضد  
فدعي به صا جها فلا ضمان عليه لو ارسل رجلا ليعتير له دابة من فلان  
اليه الهجرة فجاء الرسول وقال ان فلانا مقبول لك اعزني وانك الي  
المدنية قد نعتها اليه ثم وضع الرسول اليه مرسله ثم بد اللذي ارسله ان يركبها  
اليه المدينة ولا يشعر بقول الرسول فركبها فهاكت تحتها ضمن ولا يرجع  
على الرسول في شيء ولو ارسل الرسول لوفاء اعزني وانك معصوب وقال  
رب الدابة فخصمها لا ضمان اذا لم يركبها وان ركبها ضمن اما لو قال رب الدابة  
اجرتكمها فالقول قول الركاب مع بئنه وانك تعير ان يصير الدابة اذا لم  
يكن سما ما يريده **من الجاهل الكبير** قال رحمه الله لو استخار رجلا  
او شيئا محله مؤنة او شيئا يعك به محلا فاعطاه صا جهم محله الا ذلك فلما عك  
استردوه المعيد فعليه ان يردوه اليه موضع الذي اعارة فان اخذ اليه المستعير

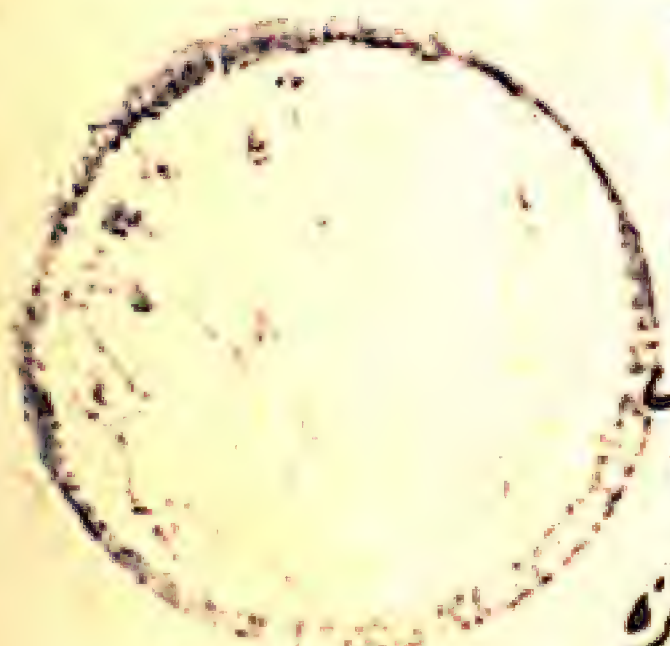
يجلان ذلك فاعطاه ما يجلان صسا فهو جاجر يوزن خذبه انك عليك حتى يعطيه  
فان اعطاه رجع به على الامر بغيره المجلان وسوا جوا ملك وكذا الكلام في ربح  
المعصوب ولو ان المجرور المعصوب لم يأخذ لغيره وكذا لو قسم ذلك في منزله  
او حيث استخاره وغاب الغائب والمستعير لم يؤخذ الوكيل محلا  
وانما عليه ان يدفعه حيث وجده **من عن ابن** فرغ اسك المدينة  
ذات ليلة من صياح سمعوا فخرج اليه عليه السلام فركب فوسا لايه طاعة  
مروفا ومضى في وجهه **من عن ابن** ثم راجع وقال لن نوا عوا  
لن نوا عوا ففعلت كيف وجدتني الغرس فقال جيل الله عليه وسلم  
وجدته بجوار **من الجاهل الصغير** قال رحمه الله اذا استخار  
دابة ولم يسم شيئا لم ان يصيرها فالعارية ارجح وجه منها بملكه الوقت  
مطلقة الا انما مع والمستعير ان ينتفع بها اية نوع شاة وقت شاة ومنها  
مقيدة الوقت مقيدة الا انما مع بانا صبيد على يوم ونحن على ضرب انما مع  
لسن لم ان بعد ذلك الا ان يكون خلاف الرضا واليه ملك المبيع فلا  
خير ومنها ان يكون الوقت مقيدا دون المنفعة او الا انما مع مقيدا  
دون الوقت ولو رد الود جنة مع اجني ضمن ولو جنت مع احره متنافه  
او متنافه لا ضمن اما اذا كان ميا ومه ضمن كالا جني فذلك عند رب  
الدابة واخره منه عند نصيبك بين عبده الذي شوم عليه والذي لا يقوم  
عليه **من عن ابن** وكنت على يده اليه طالب رضى الله عنه اليه ابنه جنة  
لمخبر ان ابنه عا من اخدم اب بيت المال انك قد سخطت ركب  
واخرت اما شك وعصيت اما مك وحسب المسكين قد يلحق انك قد  
حردت الا رحنا وانك ما تحت يدك فارجع اليه حسا بك واعلم ان حسا  
الله انك من حسا ب الناس **من المستعير** قال رحمه الله ان عا  
يو سف لواذن احد الشريكين لصا جهم في البناء على جابط بينهما ثم بد  
فله ان يامره برفعه الا ان يوقت له وقتا فعليه قيمة ما انفق ثم يرد به  
عن الحاكم الذي بينهما لو خرج المستعير بالدابة او الثوب واستحقها ضمن  
اما اذا لم يتحباها ضمن الدابة ولم يضمن الثوب لو استخار فوسه اربعة اشهر  
سجنوا عليه ثم لقيم بعد شهر في دار الاسلام ان سينزله اما لو لقيه في دار



الحرب حيث لا تعيد المستعير الرجعة والكبر انتم لا يدفعه ولكن استعمله يا حر  
 الملك من ذلك الموضع الذي ظلم اليه او من موضع يذره في الجبل ان استعار  
 امة الارض مع ولده فصارت لا ياخذ الصبي ثمن الا منها ليس له ولا ما ان يسترد ما  
 ولكن لو اجرتموها اليه ان غطم الصبي اعان ازمنه سنة ليعزرها فلما زرعها  
 ليس له استرد ما واكلت الزارع بالخير ان شاء اخذ زرعهم وان شاء  
 دفعهم اليه رب الارض واخذ ثمنه وان شاء كان عليه اجر ثمن الارض  
 اليه ان يطلع زرعهم ويحصد **قَالَ** لو بقي السنة والزرع احضر حذوان  
 شاء تركهم بالاجر وليس له على رب الارض ضمان اما في البناء والحدس ضمن  
 الطاب فتمت في الوقت ويؤتمن بالرفع في عيود الوقت لو استعار محلا  
 او حيت او فسطحا او سوفي حصر ثم سافر لا يضمن اما لو كان سيفا او عمامة  
 ضمن لو استعار وانه اليه موضع معلوم لم ان يجر عيده اليه ولو لم يجر موضعا  
 ليس له ان يخرج بها من مصر **وَقَالَ** محمد بن الحنفية رب الارض و  
 المستعير في البناء والحدس فالقول قول المير وكذا البيعة بينة بمنزلة  
 ما لو باع ارضا على انه بالخير ثم اراد فقص البيع فاختلغا في بناء او شجرة  
 لو استعار وانه او استأجر حرا ليترك في شئ من جنات ثم رجع ودفعها  
 اليه انسان لصبي فبذرت لا ضمان على المستعير وحكم المستأجر لو استعار  
 وانه فربح في اوانه فربح في فله ذابا وجايب فله في شئ من الجنات  
 وغيره استعسا ما لو قال اعيرني ثوبك فان ضاع فاما ضمانه لا يجب  
 عليه ضمانه والله اعلم **قَالَ** وثبت عمر بن الخطاب على كسركه وثبوته  
 بن مجملان اما بغيره فالحكم ما فلك من ماله الله فانه في المسلمين  
 ليست با وقد خطا فيهم من رجل منهم ولا يحسن به ام قدما ما كسركه  
 ساج لك كما ورثته من ابيك وانك فحك حمله والعجب في الاقبال  
**الناس** **الحيون** **قَالَ** رحم الله عن محمد بن ابراهيم بن رجلي  
 فخاب احد مالها خزان سكين كل الدار بقدر حشمه وكذلك الحادوم والوا  
 وليس له ان يترك عليها عيده كما لو اكراما ليس له ان يترك عليها عيده **قَالَ**  
 مشام قلت له كرم بني وبين غايب او يتم وزرع قال برنعه اليه القاضي  
 قلت ار يد اموادون القاضي قال يزرع من الارض بخصتك ويملك ذلك



وتقوم الكرم فاذا ذكرت المير دفعتها واخذت خصتك وزعت حصته  
 الغايبة قلت يعني ذلك قال نعم فاذا قدم الغايبة ان شاء خصتك القيمة  
 وان شاء اجاز قلت وما اودى من الخراج قال انت تبطون وقا  
 ابو يوسف رمي سبها اليه حوزي ثم رمونه فانه للراي المسلم قيل له اليس قد  
 ملكه الحوزي قال بلي ولكن لا اول قبلك القسم فهو الحق بكم لو اعاره شيئا  
 وقاب لا يرفع اليه خيوك فان دفع ضمن كالمودعة **قَالَ** من على بن  
 اليه قال رب رضى الله عنه موقوف ومرفوعا قال نعم ليس الهدية امام الحاجة  
 بها واثنا بوالله **قَالَ** رحم الله العارضة تحار ولا يتناحر  
 واختلغا في ابدعها وحلف الدابة على المستعير مطلقا كانت العارضة او  
 مقيده وكذا عليه مؤنة الرد ولو اعاره ثوبا يوما او يومين فاذا مضت  
 هذه المدة ولم يرد ما مع امان الرد حتى عطلت ضمن قيمتها على ابي وجسم  
 ملكك ولو كانت مقيده اليه كان في رد ذلك المكان فحطت الدابة ضمن  
 وصار غاصبا اليه ان يرد ما اليه صاحبها وكذلك ان كان هذا المكان اقرب  
 من المكان المأذون ضمن وكذلك ان استعارها وابسكها في موضع الاعارة  
 او في منزله ولم يردب اليه المكان الذي استعارها اليه حتى ملكت الدابة ضمن  
 وكذلك حكم الاجارة ولو حلف عليها منك ما لا يخلق حرم جميع القيمة لو  
 استعارها لرب ثم ركبها واراد فغيبه حتى عطلت ضمن نصف القيمة  
 الا اذا كانت الدابة بحال لا يخلق حرمها ما لا يخلق حرم جميع القيمة فكان  
 ذلك انلا فلو اعاره ليحك عليها الشيع فحلف الحظن ضمن وان كان  
 منك كيلة وكذا حكم الاجارة فكل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة  
 ولا يجب الاجارة ما جيل الاعارة صير لازمة **قَالَ** ثبت على ابي  
 سليمان بن مرقا رضى الله عنه قد ذكرت ما صار في يدك من حقوق  
 المسلمين واعلم ان من فلك وتبلى في الحق سوار فاعلمني ما اجمع  
 عندك من ذلك واعط كل ذي حق حقه واعبث اليه بالسوى ذلك  
 ليقتسم فمن تبلى ان شاء الله تعالى **قَالَ** **قَالَ** **قَالَ** **قَالَ**  
**قَالَ** رحم الله كسوة الضلام على المولى اما الطعام وحلف الدابة على المستعير  
 لو كانت العارضة مطلقا ان يستعملها المستعير الى ان يسترد ولو خلى المستعير





الآتية في الصخرة بحيث يراها لم يحن وان لم يمسكها اذا لم تكن نفورا اما اذا كانت  
 عن جبهه بان يصحك فيها جوارا وخوفه حين وتوحيها عت فطليها ولم يكن  
 باليس من وجودها فوجد الرود واخبره عبد الوعد بالضياع لم تخزن  
 في ان اخبره بالضياع فبكم او كان ايسر اذا خاف ان يحن وتوحيه من الهك  
 خيم ذما الصروب فخلا ما في الميربي لم يحن ولو وضع عليها الا شكا  
 وتام ساعة حزن عن حزن الدنيا خريفه لو ضرب المستير الآتية او لم يها او  
 رخصها حزن ولو ارسل رسولا شريفا اليه موضع كذا فاستعارها اليه مكان  
 اخبرها لا تخبر بها ذكره الرسوب وكذا في الاجاره وتوحيها اعرينها  
 فوسخيت في ذمها وجاها استخسنا وروين ان العارية اليه مقلده لان  
 الرود عليه لو قال اكرتني او قال اعريني فقال بك عصبي لم يحن ان لم  
 يركب ذوقه الكوا لم تخزن وان ركب واستعارة السلاح جائد ولم يكر البسم  
 قيل ينبغي ان لا يجوز لان الرمي استهلاك لو استعار خشيته قد حلتها بانه  
 او رخصه يرمع بها فيقسم حزن كما في القرض الا ان يقول ارد ما عليك  
**من قبا وبى العقيم** قال رحمه الله ليس للولد ارحم مناع  
 الصغر استعار جارا من الرستاق الى بلد فلما فرغ من الحكم استعمل  
 سلك فوجد انسانا من الرستاق فوضع اليه ليده الى صاحبه فضاغ  
 فيه الطوبى حزن عند ابيه القسم وقال العقيم ابو الليث هذا اخا استر  
 ان يحكم مولد نفسه او يركب مولد نفسه خا حنة ليس له ان يرفع الي غيره اما  
 لو قال استعار مملكتهم ولم يبين لا يحن فان العارية يودع لو استعار  
 ثوبا سيرا ولي يحن ليستعمله في الحرب فمره مع ثوب سادون ما يخطب  
 الثوب العارية لا ضمان عليه ان كان الناس يجعلون مثله ولا يحن لو استمر  
 الحبر من محبته العرفان استاؤنه فهو حسن وان لم يستاؤن يحن ان يها  
 لم يحن وان لم يحن لا بأس به ورويه عن عبد الله المزني رايه عبد الله المبارك  
 يستعمله جوهه ولا يستاؤنه ورويه ان رجلا استاؤنه بان يستعمله  
 فقال ما هذا الذي ارد وحن الثوري لا يجوز بدون اذن مالكه لو استعاره  
 العبد المجوز شيئا فاستهلكه حزن عند ابيه يوسف حبل الاختلاف الذي  
 بين الرود يعني لو قال لرجل اعريني وابك اليه اليك فقال له اعرني

ثم استعار ما آخر الملك فقال اعرني لمن سبق وان استعار امعا  
 جميعا في عارية لها وتوحيها المولى لرجل حد عبيد هذا واستخدمه من  
 خبر ان يستعمله فطعامه على مولاه لما في الوحيه عن محمد في رجل استعار  
 وآتة في مفازة ومقود ما بيده فجاء انسان وقطع المقود وذبحه به لم يحن  
 اما لو اخذ من المقود من يده حزن لو استعار جارا الى الطاحونة في مربي  
 هناك وجعل تحت الباب خشب ليل يخرج الجمار فلما فرغ من الطون  
 فقد سرق الجمار لا ضمان عليه ان استوثقه بحيث لا يقدر الجمار عن الذم  
 لو استعار كتابا ليس له ان يسلح ما وجده خطأ الا اذا علم رخصه صاحبه  
 بذلك سكن رجلان بيتا واحدا وكان سكن في واحد رواء معلومة  
 منهم فاستعار احد مناهما صاحبه شيئا فطالبه المير ذلك فقال المستعير  
 كنت قد وضعت في الطاق الذي في رايك ينظر ان كان البيت في  
 ايديهما جميعا فلا يكون المستعير راء ولا مضيا استعار ثوبا وطالبه رت  
 الثوب ثوبه فقال المستعير مع ذى ارفع اليك منه فخرط فيه وضم حن  
 معنى شتره واكثر من سرق ينظر ان كان فاورا على رده عند سواله وسكت  
 المحيد من خبر رخصه ولا كرايته فهو ضامن وان قال لا بأس لا يحن ان لم  
 يستعمله بعد ذلك لو استعار ثورا واستعمله اليه وقت الظهر ثم تركه في  
 الحساء ولم يروه على التقار ولا على صاحبه حزن المستعير الا ان يكون تلك  
 الحساء ميسر هذا النقص وكان المحيد يرضى يكون ان يرضى فيها وحده فانه  
 لا يحن حلت ثوره عارية فقال رب الثور اعطيكه غدا فلما كان الغد  
 فوجب هذا الردي واخذ الثور بخير امر صاحبه واستعمله ورده فحان عند  
 لا ضمان عليه لو ذك الحام واستعمل قصاع الحمام فمقط من يده  
 وانكسرت لا ضمان عليه وكذا لو اخذ كوز القناع ليشره فمقط من يده فانكسر  
 لا ضمان عليه امواته لها انكار رفع الاسرار فطرحها يحن منزلة فحالت لا تطرح  
 بدلي في شراك ثم خبا خبايه فرب من منزله ورفع يامه من منزله  
 وترك اسراله فمحو الكمان منزله وزم ينظر ان كان فخرط من موضع البير  
 لا ضمان عليه لان يحنها حن غير معن لان حفظ الكسوس وتحصينه واجب على  
 الاكار **خبر** عن مجاهد ان عليا رضى الله عنه قال يا احك اللقمة كيف انتم

واوخلها نحو



اذا انكلمك من عسكر قالوا فاعطك ما في عنك فحرك على راسه ثم قال  
 يوررون ثم يوررون فكلما حيد رون ثم تلبسون البوابة ولا تراه كلم ولم احر  
 قري في انكلمك العاريت غير ما اوروثها والله المستعان وما عليه السلام  
**كتاب الاجارة** قال الله تعالى في  
 قصته موسى عليه السلام قالت احديها يا ارب استاجرنا ان خير من استاجر  
 القوي الا ميث قال النبي صلى الله عليه وسلم ومن استاجر اجيرا فليعلم  
 اجوره وفي حريته اخزم من استاجر اجيرا واستوفى عمله ولم يوف  
 اجوره اجاب الله عليه وحرم عليه زعم الجنة بوجوه من غشيتا عام قال  
 محمد بن الحسن رحمه الله لو اسلم رجل خديا او عصفرا الى قتاد ليصنع  
 انما يسمى يا جرمي فهو جاني ولا جاني له فيم حين لو اخذه بضمنه خديا مثله  
 والمعول للعالم وان استصنع عند حاكم ثوبا موصوفا لموله ومصرعه  
 ورفعه وجالته من عتقك الحاكم ملك المحف قيا سا خيرا  
 لا يجوز ان الم بخر برك عاقرة الناس ولو ضرب له اجلا صار رسلا لا خيار  
 له فيه ونفدي فتراهما قبل تجيبك الثمن ولو اسلم غنالا الى لينسبه  
 سببا فيه ارح محاكم اليوم واخبر فهو بالخيار ان شاء ضمنك ملك غزله  
 وسلم له الثوب وان شاء اخذ ثوبه واعطاه الاجر الا في النقصان فام عليه  
 من الاجر بحسبه ولا يجاوز به ما يسمى ولو اوشطه تخيضا فجا به رقيقا او عيل  
 ضو فله اجر مثله لا يجاوز به ما يسمى ولو استصنع عند رجل مخراما من  
 حديد او نحاس او غيره ذلك وصنف له المقدار جاز والمستصنع بالخيار  
 حين رآه مفروغا ولو امره ان يذ به في الخزب رطلا ففارق قد رزقه  
 وقال رب الخزب لم يذ به فالتقوت قوله مع عينه وعلى الحاكم البيعة  
 فاذا اقام اخذ من رب الثوب ملك غزله ولو اسلم غنطه الى الحان  
 ليطنها بوزن ورج ذيق منها فهو فاسد فلو لم يملك منها جاز لو استاجر  
 لينزع له ثاها ويكسها يا جرمي جاز ولو اسلم ثوبه عليه رطل من الحما لم يجر  
 لو دهم اليه يسمى وقال قشور ورته بالنفس على ان اعطيك ورمالم يجر  
 وان قال نريم بقتير بنفسه جاز ولو كان المستصنع الذي يدرك في ملك  
 هذا السهم مفروجا جاز ولو اسلمه الى اومان ملك الحميري وغيره

والاستصناع جائز فيه او آية الزجاج والعبدان والخوص ونجر الحميري  
 وضوب السبوق والكاكبة والقتبي والبلك والمخفاف واعيم  
 الا دم وحمايك السيف والمخاطق والسلاح كله وان ضرب لكلك جلا  
 ولا جرا جلا جاز غير ان انا حبيقة حق اذ احزب للحمك اجلا صار  
 سلا فوقع جلا الى اسكاف او استاجر به يا جرمي جاز ان يجر له  
 له خفيف صفة معلومة لسعله وبطنه وصنف بالبطانة بجاز ولا خيار  
 لصاحب الا دم اذا عمله عملا معار لا لافسا وفيه وان جاء به فاسوا ضمنه  
 قيمة الجلود ان شاء اخذ الخفيف واعطاه اجر مثلك عمله وفيه نمازاد  
 فيه وكذا ان اسلم حرقه ليصنعها قلنسوة ويطنها ويختصمها ولها ولا  
 الصانع اميرك المصنوع لا اخذ الاجر والم يكن الاجر موجلا لو دفعه ثوبا  
 ليصنع من عصفرا وسوادا وغير ذلك جاز وان خالف بان صنف  
 صنف اخر ضمنه قيمة الثوب ابيضه وان شاء اخذ الثوب يا جرمي لا يجوز  
 ما يسمى وان اختلفا فيما امره ان يصنع فالتقوت قول رب الثوب مع عينه  
 لو اختلفا فقال المستصنع ليس هكذا امرك الملك المحف وقال الاسكاف  
 بهذا امرني فالتقوت قول المستصنع ولا بينه عليه وكذا لو اقام العامل  
 البيعة لم يلزم الامر له وان جاء بملك ما اسرفه الجيار لو اسلم اليه حطب  
 لينعله فان عكس بملك لا ينعكس مثله ان شاء ضمنه قيمة المحف بخير  
 وان شاء اخذه واعطاه اجر مثلك وفيه النعل لا يجاوز ما يسمى اما اذا  
 كان ينعكس قبله المخفاف جاز وان لم يكن جيرا لوشط عليه جيذا  
 فاعطاه جيرا جيرا فله الجيار عيل ما تولى لو اختلفا في الاجر وعقد  
 عمله عيل ما وصفه واقاما البيعة يؤخذ منه العامل لو قال رب  
 المحف عملته لي بخير شيء وقال العامل عملته بدرهم ولا بينة بينهما  
 فبالي رب المحف ان يملك ما شارطه عيل ودرهم ثم يجرم كما زاد النعل  
 من حفيه ولو اقام البيعة اخذت بيته ولو عكس المحف من عنده  
 ثم اختلفا في الاجر فالتقوت قول الاسكاف ان شاء المستصنع اخذه  
 او تركه لو قال الصانع صنفه بدرهم وقال رب الثوب يراقتن  
 يطر الى ما زاد اصبح في الثوب فان زاد درهما او اكثر فله درهم بخذ ان



يختلف على ما صنفه بواقفين وان كان اقل فله وان كان احد ان يختلف رب  
الثوب ما صنفه الا بواقفين وان كان اكثر من واقفين فافك من درهم اعطيت  
الصباغ ذلك حد ان يختلف ما صنفه بواقفين فان كان الصباغ سوادا  
فالقوب قوب رب الثوب مع عشرين وتوفاب رب الثوب صنفته في غير  
اجر فالقوب قوله وكذلك كل صباغ ينقص الثوب اما كل صباغ يزيد  
فيه وتوفاب في غير جوفاب الصباغ صنفته بدرهم بخالفا ويخمن رب  
الثوب ما زاد الصباغ فيه ثوب ولا يجاوز درهم وان اختلف القصار  
ورب الثوب في الاجر وان كان قبل الحكم بخالفا ويراد اوجر الحكم  
فالقوب قوب رب الثوب وكذلك توفاب عملته في غير اجر وتوفاب  
القصار ان ينقص له عشرة اذواب ان اراه الثياب جاز والافلا وان سمي  
جنسا منها وتوفاب ثوبا الى خياط وامره ان يحيطه فيصا خياطه فباء  
ضمن قيمة ثوبه وان شك اخذ القصار بالجر المملك الاجاز ما سمي لتوفاب  
امرك بتميط الخياط امرتني بقاء فالقوب قوب رب الثوب  
والبدنة بينه الخياط لتوفاب ان ينقصه حصن برح الهاشمي بدرهم  
فصنفه بغير حصن واقر رب الثوب بذلك فهو الخياط ان شاء ضمنه  
قيمة الثوب وان شاء اخذ الثوب واعطاء ما زاد الحصن في قيمة الثوب  
مع الاجر وتوفاب رب الثوب لم يصنفه الا برح حصن فان كان مثلك ذلك  
الصباغ يكون برح الحصن في قيمته فالقوب قوله والافلا القوب قوب  
الصباغ والجواب قلمك في المثلث الا ولدت توفاب الخياط انظر الى سد الثوب  
فان كان يكفي فيصا فافك بدرهم فافك ثم فافك بعد ما قطع انه لا يكفيك  
ضمن الخياط قيمة الثوب وتوفاب انظر الى كفي فيصا فافك ثم فافك  
اقطع فافك فاذا هو لا يكفي لم يخمن لتوفاب الى خياط يقطع كفي فباء  
فافك سلك واحسنه من عندك على ان لك من الاجر كفي يذوي فهو كفي الخفين  
اذا امره ان ينقص في القياس ولكن اجره وللخياط قيمة سبائة وحشوا  
واجره ثلثه ولا يجاوز ما سمي وتوفاب خياط ان يقطع له عشرون لم يسم  
فدرهما وخصها لم يخمن وان سمي ذلك جاز لتوفاب اليه ثوبا وقال ان  
خطته اليوم فلك درهم وان لم يخرع فلك نصف درهم فعند ايه حبيته ان خاطم

اليوم فله درهم وان لم يخرع فله اجر ثلثه لا ينقص من نصف درهم ولا يجاوز  
درهما وعند من فهو عليه شرا اما لتوفاب ان فرغت منه غدا فليس  
لك بشي فهذا فاسد بخلاف وتوفاب ان خطته خياطه لدا فاجر  
درهم وان خطته خياطه كذا فاجر نصف درهم فافك قوب ايه حبيته  
اولا فاسد وفي قوله الاخر فهو جاز وان اسرك خياطه درهم وشرا كما  
معها على ان يخرجه جاز اما لو اسركي ثوبا على ان يحيطه اليه  
حشوة ورام لم يخمن لعدم الحرف فيه وتوفاب شرا كفي القصار من  
الخياط لم يخر وكنز الواسط الحرف والاجر على البنا وان علمه فله  
اجر ثلثه مع قيمة ما زاد وتوفاب القصار عليه ثوب عنده خطا وعمدا  
فقطعه فصا جاز بان يخمن القصار بغيره فوجع القصار بها على الخياط  
ويرد عليه ثوبه وان شاء ضمن الخياط برسم ثوبه وخرج الخياط  
ثوبه على القصار وكذلك كل صباغ **اجر** اذا ملك الثوب  
عند القصار حد العزاع لا اجر له ولا ضمان عند ايه حبيته وكذا ساير الصباغ  
بغيرهم ولما في قوب من يخمن الاجر المشترك فان شاء رب الثوب ضمنه  
قيمة الثوب مقصورا واعطاء الاجر وان شاء ضمنه قيمة غير مقصورة  
لا اجر له وتوفاب ايه يوسف وان لم يملك واراد صاحبه اخذه كان  
للصباغ صنفه حين يوقه اجره فان منعه فذلك فالجواب على ما تقدم  
والملك قبل المنع ونحوه سواء ورسمه ان ياخذ الاجر بقدر ما ملك  
في غير من توفاب تاجر جاز لا يملك شيئا على ظهره او على دابته الى  
موضع معلوم ومما جاز يمشي معه اولين معه فانكسر في حصة الطريق  
او غشيت الدابة فانكسر المتاع ضمن قيمة المتاع عند ايه حبيته  
وان ضمنه حيث انكسر فله من الاجر بحسب ذلك وان ضمن قيمة من  
حيث حمله ولا اجر له والخياط رقيم الى صاحب المتاع وان رجمه الى  
فانكسر الايمان عليه في قوب ورسمه للخياط والملاح اذا فرغوا  
من العمل ان يبيعوا المتاع فاصحابه اخذه قبل دفع الاجر وكان ابو  
حبيته يقول في الكرا الى مكة لا يحيطه الاجر حتى يرجع من مكة وكان  
يقول في ساير محمولات على ظهره واثابة او سفينته ثم يرجع عنه وقال كل



ما سار شيئا منه الا حرقه من ووف له ان يخرجه و يوفى حيا جسيم وسوا  
 كان الاجر و راعى و نيا به و حيوان وان يحرق له الاجر كله و يوفى راعى حيا و ليس  
 له ان يرجع فيما يحرق من الاجر و لو اوجع بالاجر مناعا و سلم اليه فان اخضر  
 زرعاعلم رجع بالدرام و لم يرجع بالمتاع اذا اوجع منه و لو اوجع حيا  
 بان مات في حيزه الحكر بن يوفى عليه الدرهم بمقدار ما لم يوفى و لو اشتراط  
 في جميع هذه الوجوه تنجيك الاجر و لو اوجع في حيزه ما شرطه و لو كان للاجر  
 حرك و مؤنة و لم يشترط مكانه انما يبيح ان يكون فاسدا عنده و عند  
 حيا جسيم جائز و تدفع حيث الدار و الارض و في الحولة حيث و حرك له  
 و في العامك بيده حيث يوفى به العك فان حاله في كبد آخر لم يقطع حمله  
 اليه و لكن يتوقف منه التوفيق في موضع اما في الدرهم و الدار و ان  
 يخذلها حيث شاء **مسألة** قال ابو حنيفة لو دفع الكفا الى شمسار  
 و قال اشتره بها رطلين بجر عشرة دراهم فهو فاسد و ان يبيح عسودا  
 الثياب و لو كلف اشترى جره لبيع له لحاما و كذا لو حمله من كل كرت يبيع  
 و رعا او شرط له على كل ثوب شتره و رعا حله فاسدا اما لو اشترى جره  
 يوما الى اللبك يبيع له ما عا به حر معلوم او اشترى منه ما معلوما جاز فلم  
 الاجر اذا مضى باع و لم يبيع و قال ابو حنيفة فما حدى ذكره في السمسار  
 اجر المتك لا يباع و زنا يبيح و عند ما ان امره بالبيع و الشرا و لم يشترط  
 له اجرا فيكون مفسدا لم يتم جوضه جذا راعى من العك ثمنك الاجر و لو  
 قال ربح لي المتاع فلك و ارمي لو استر في و ربح ففعل فلم اجر المتك  
 لا يباع و زنا يبيح **مسألة** الكفا و الحولة باجرة الاجارات جائزة في  
 عا جليا و اجليا و لو عك الكفيل الاجر من عنده قبل الوقت ليس  
 له الرجوع الى المتنا حركى حرك الاجر وان اختلفا في مقدار الاجر  
 فالقول قول المتنا جرمح بمينه فان اقر الكفيل بخصه عزمه من  
 عنده و لا يرجع به و لو كان الاجر فذلك عند حيا جسيم برك الكفيل لان  
 الوجب على المتنا جرا جرا المتك لا يتم الثوب لو كانت الاجرة خذمة  
 عند ظهره لم يجر الكفا له و ان كلف بنفسه العبد و خذ به او مضى  
 الشتر و لو اقره المكفول له ان خفف فله خذمه الشتر الما يبي برك الكفيل

و لاجر المتك الدار على المتنا جرت لو اشترى حيا جسيم و سلم اليه فله  
 بالحوالة احس بوقفها كما يوفى الموأجر و لو كلف لوانا جرمه اياها  
 عك متاعا مسمى اليه بحد حاكم و عك له رجب بالحوالة و لو كانت الاثمن مخينة  
 لم يجر الكفا و لو اشترى جرا دارا ليكنها او ارضا ليزرعها لم يجر الكفا  
 بلسكن و بالزراعة و لو اشترى عك عك منته و لو عك الاجرة فلك رجب  
 بها ان لم يرجع العك جاز لو اشترى لفيلا للخيالة بالخيالة جاز و الكفيل  
 حاتم بخيالة الثوب فان حاله الكفيل رجع على المكفول عنه باجر  
 تلك ذك العك ما بلغ فان كان حاجت الثوب اشترط على الخيالة  
 ان يخدم بيده فالكفا بالملك و كذا سائر الاعمال **مسألة** اشترى جرمها  
 رضع حيا سنتين باجرة معلومة يخدمه جاز قطعها و تسوئها على نفسها  
 و برصه في بيتها ان شاءت و ليس عليها ان ترضع في بيت امته و ان  
 اشترط كل سنة ثوب او رطل او شرط عند الفطام دراهم معلومة  
 و طيفعة و مسمى و فراشا جاز عند ابي حنيفة استخسنا في الصغير و حده  
 و لم يجر في غيره و كذا لو شرط لها لحما فهو جائز في قيا سن قوب  
 اليه حنيفة و عند حيا جسيم كى ذك فاسد و لها اجر المتك الا فيما ستموا  
 لها ثوبا معلوما لصفة و الجنس و الطوب و العرض و ضربوا له اجلا جاز  
 و ستموا له كل يوم كيللا من الدقيق و لو اشترى له ان يخدمه في منزله جاز  
 و لو مات الصبي بعد سنة فله الاجر لما مضى لوضاع الصبي في يده او سرق  
 و سقطت يده ما و مات او ضاع حلقه او ثياب لم يضمن شيئا و ليس  
 كالا جبر و يجب عليها عك الصبي حاققة من غسله و غسلك ثيابا  
 و ما يسلحه و يبالغ به الصبي من دمن و ربحا فهو على الصغير فان بلغ  
 الى الطام فهو على امه لا على الصغير و رعا عليها ان ترضع له و ان اراد امه  
 الصبي ان يخدمه او الصغير فله الاجر ليس له ذك الا ان عذر بان لا يخدم  
 الصبي لهنها او يتقيا لهنها و حملت فيخافون على الصبي او يكون سارقا  
 او فا جرة او يريه و ن سفرا و تابي الخروج معهم فكل ذك عذر و ليس  
 للصبي ان يخرج من عذرهم الا من عذر بان مرضت بحيث لا يستطيع الاضام  
 و لم ان يجر جرمها ايضا لمرض و كذا ذك ان كان لها زوج فلم يرض فله ان يجرها



ولوا ذوما يستقيم لها ان يخرج فلوا جروا زوجها الا جازة فلا ملك الجبى ان  
يبيعه عن ولجها اذا خافوا الحبك ويخبر بالعتي وحبسوها في منزلهم  
ولو جردوا الزوج في منزلهم ان خشيها مالا يبيعها المنع ولا الا ملك الجبى ولا  
يسح للخير ان يلعن احدا من لمعاهم ولا لاقم الا جرة ان يواجر نفسه ظميرا  
وكذا المكاتبة وكذا العبدان سكتا جوحيد الجبى له وكذا المكاتبة فان  
انتقضت الكتاب انتقضت بها الا جازة وان كان موافقا لم ينتقض  
الا جازة عند ابن يونس وقاب محمد ينتقض ولو ماتت اب الصبي  
وسوحر لا ينتقض الا جازة لو ارضعت صبيته كل شهر بكذا فان  
اجرها دفع عنهم خفف الاجر لو استاجروا الخدين برصعان صبي واحد  
جاز فان مات احدي الخدين فلا خري حصتها من الاجر وسو النصف  
ان كان لنبها واحد ولا باس ان يستعط للرجل لبنها وشرب ويترك ولم  
ينجس الثوب ان ارضاه ولو اخرجت نفسها في قوم اخرين يرضع لهم صبيها  
ولا يلزم ملك الجبى الاول بها فارضعت حتى فطمت بعد الموت هذه الجاهل  
وبها الاجر كاملا على الغير خفي ولا يخفى بشئ منه ولا باس ان استاجر  
المسلم خديرا كافتة او التي ولدت من النجور ولو ارضعت جازة الخبيث حتى  
انتقض الا جرك ولم يرضع الخبيث فلها اجرها وكذلك ان ارضعت حولا  
ثم تبس لبنها فارضعت حادتها حولا اخر فلها الاجر كاملا وكذا لو استاجر  
خبيرا حتى تبس لبنها لو استاجر الرجل امراة على ارضاع ولده منها  
فلا اجر لها وكذا لو استاجرها معها لو استاجرها معها فلها الاجر  
ولو استاجر المطلقة البينة زوجها معها على ارضاع ولده منها جاز ولو  
استاجر امه او اسمها او اخته مريضه جاز ولو اكل ذات رحم محرم  
منه وان اشته واحدة مريض لم يجز على ذلك وان كان الجبى الغيا حتى لا يملك  
الا منها اذا كانوا الاجرة فون بواك الحكم اما لو كانوا عذوقون به لم يكن لها  
ان تنزل الا جازة الا من عذر ولو عذر بلين الغنم حتى اشكك المولدين  
ولم يرضع لبنها وليس لها لبن لا اجر لها ولو جحدت ذلك وادعت انها  
ارضعت بلبنها فالقول قولها مع منبها ولو قامت عليها البينة بذلك فلا  
اجر لها ولو اقاموا جميعا البينة خذ بمنبها وان استاجرته لم يجرها فارضعت

كفهم في انية من ذلك استخف ان يكون لها اجر وتصدق بالفصل **دور**  
لو استاجر جردا ستم ولم يسر ساكنها وما سوبد وما بها لم ان يكتنها وسكن  
من شاء وجنح فيها من الملعن والكواب وجرك فيها ما بواله من الاعمال  
ما خلا الحدود والقتل والرحا مما يخبر بالناء الا ان يشرط عليه او رضى  
بذلك صاحبها لو استاجرها لم يكن فيها فله ان يربط فيها ووايه وبغيره  
ولتاته وسكنها من اجب لو استاجرها لم يجرها الا كثرها استاجرها  
تصدق بالفصل الا ان اصل فيها لو استاجرها لم يجرها الا كثرها استاجرها  
الا جازة عند تمام الشهر فان سكنها من الشهر الثاني يوم لم يكن لو احدث منها ترك  
الا جازة اليه تمام الشهر الا من عذر لو استاجرها لم يجرها الا كثرها استاجرها  
الشهر فهو من اول من يوم استاجرته شهر كامل عند ابن خزيمة وعند  
صا جيبه ان كان ذلك اليوم يوم حلال فاما له من يوم الهلال اليه ان ملك  
الهلال وان نقص الشهر يوما فله الاجر كاملا وان كان من بعد الشهر  
فله مئتون يوما للكل شهر ما سكته لو استاجرها جرة مستقبلة او لها من اليوم  
وسو اربع عشر مضت من الشهر وفي بعض الروايات لا ربع عشر مضت  
من الشهر وسو الصبي فانه سكته بغيره هذا الشهر واخر عشر شهره بالاطنة  
وستة عشر يوما من الشهر الباقي لو استاجرها جرة في حلو دارا ومنزل لا يجلي  
حكمه على طهر طويق جاز رستا جرة يتيه ليعقد فيه فصا له ان يقعد  
حدادا الا ضاعته اكثر من رالم بجز الملم والذوي والمخزي المتأمن و  
المحر والمملوك التاجر والمكاتب في الا جازة سوار لو استاجر الذوي دارا  
بالكوفة من مسلم لا خذها حمل بنفسه لم يبيعه اما ان اتخوها على الحكامة  
ويخير فيها التاجر في فلو تالوار ان يبيعه ولغيره من المسلمين اخيا  
منعهم عن ذلك وكذا منع من بيع المحر فيها اما لو كان ذلك بالصور  
والمحرك لا يبيعه لو سقط حايطة من الدار للثنا جردا ان يترك الا جازة  
اذا خربا يكتفي والا فلا ولو كان رب الدار غايبا فليس له ان يخرج وان  
خرج لزمه الاجر ومثلي ان سقط بيت منها اما لو سقط كل الدار  
فله ان يخرج وان كان صاحب الدار غايبا وتوفي قول محمد لو استاجر  
دارا سلم سلم اليه شي من شهر وقد طلب اليه التسليم ولم يطلب



ثم تخالفا لم يكن للمتاجر ان يمتنع من القبض في باقي السنة ولا يجوز ان يمتنع  
 من التسليم وان سلمها اليه الا بئذ كان مشغولا بمتاع التجار فرفع عنه الاجر  
 بحسب ما ذكر ذلك لوسلمها كلها ثم انتزعها وانصبها ربح سقط الاجر  
 فيه مائة النصف ويجوز استيجار الدار بالموصوف من المالك والموزون  
 شرط الاجل او لم يشرط اما في الثياب لا يجوز حتى يحضر الاجل وفي  
 الحيوان لا يجوز الا ان يكون مبيعا وكذا في الدواب والذئب والغنم لو استاجرما  
 لخدمة فاعتقه رب الدار قبل التسليم لم يجر اما لو اعتقه بعد قبضه قبل  
 تسليم الدار جاز ولو تمت السكنى لا شيء عليه ولو انهدمت الدار واسمحت  
 ومات احدكما قبل المقتضى فمعه العبد ولو لم يقبض حتى سكن داره  
 شهر ثم اعتقاه جميعا يجوز اعتاق رب الدار بعد اخر الشهر وعق الباقى  
 عنيد المتاجر بطلت الاجازة كما لو مات العبد ولو استملك السكنى ثم  
 مات العبد قبل ان يدفعه اليه او استحق عليه اجرا لم يملك ولو دفع  
 العبد ولم يسكنها حتى اعتقه لا يجوز وصار ملكا لرب الدار بالبيع لو استاجرما  
 سنة فسكنها ثم استحققت فالاجر للموجود دون المستحق وعليه ان يقيض  
 به ولا يجبر عليه ولا يجوز استيجار السكنى بالسكنى ولا المحرقة بالمحرقة  
 ويجوز استيجار السكنى بالخدمة وبالركوب واما لا يجوز بالجلوس لو استجرما  
 بثوب بعينه لئلا ان يبيع الثوب قبل قبضه لانه المتاجر لا يملك غيره  
 بمنزلة المبيع وكذا كل ما يبيع من العروس والحيوان والمالك والموزون  
 ونحو الذئب والغنم وغير ذلك اما الكلب والوزن حرمه موصوفا له  
 ان يبيع من المتاجر قبل قبضه منه فان باعه منه شيء حمله جاز ان  
 قبضه على المالك ولو لم يقبضه وان باعه منه شيء لغيره يبيعه وان  
 فارقه قبل قبضه بملك البيع فلذا في ثمن المبيع اما لئلا ان يبيعه  
 من غيره لو استاجرما بدارا بثوب ثم استجرما بدارا بكثر من ثمن الثوب  
 لم يملك الفصل فلذا في كل ما يختلف الجنس ويختلف لغيره لا يطيب لغيره  
 بثوب بعينه قبضه ثم جاء بغيره بعينه وقاب المتاجر لم يكن فيه  
 هذا فالقول قول المتاجر فان اقام رب الدار البيعة على العبد رده  
 واخذ منه قيمة السكنى وان حدث فيه عيب عنده لم يمكن رده ولكن ربح

بحقة العيب من اجرا لم يملك اذا خرج المتاجر من الدار وفيها نصاب  
 ورما دمن كذا سمع فعلى المتاجر اخرجهم وكذا ما استم ذلك ما خولوا مر على  
 وجه الارض واما النعوت وارشادها فليس على المتاجر تعطينها استحقاقا  
 وان اختلف في التراب الطاهر فقول قول المتاجر انه ارشاد جرمها وحامو  
 فيها واما مسك ماء الحمام كما مر كان او ينفق فعلى المتاجر كلبه اذا انفلأ  
 ولو استوطر رب الدار على المتاجر اخرج ما حدث فيها من نصاب او سرقين  
 جاز لو استاجرما من ماله ما لم يخرج منه ثم اختلفا فيما فيه من  
 الا وآية والنجاش التي بنا عليها البناء فقال استاجرما ما حدثتها وسوقها  
 كانت فيه فالقول قول المتاجر وكذا اذا استاجر بيتا لكا حوشة  
 ثم اختلفا بعد الخروج في تباح الرحا من خشبها واسطوا ما بها فملك للمكان  
 وجعل هذا القصار والنجاش وكل ما استعمل من الاوعيت والادوات ولو  
 استاجرما رضا ليطبخ فيها الاجر والنمى جاز ولو اختلفا في ان يكون الاجر  
 كل واحد يدعي انه بناء فالقول قول المتاجر لاني رايت المتاجر يوشى  
 اما لو اختلفا في بناء الدار من باب او خشب او حطب السقف فالقول  
 قول رب الدار انه اجرها وهي كذلك وكذا الاجر الموروس والخلق  
 والميزاب وما كان موضوعا في الدار من لبن او اجرا وجدوع او باب  
 فلما جرم منزلة المصاع والبيعة بينه رب الدار ولو ادعى المتاجر انه  
 حفر هذه الناعوت او طوي هذه البئر فالقول قول رب الدار والبيعة  
 بينه المتاجر وكذا الحصر والسرور والورج والحجم المسى والتنوير ولو ات  
 النحك والحق ما مات المتاجر ولو لم يمت جرم ان يخلع ما ركب من الابواب  
 والعروس والحلوى ما حدثه اذ لم يغير طعمه بالدوار والا يجرم رب الدار  
 يمتن ذلك يوم الخصومة ويحرض بت مضمون فيها لرب الدار ولو امره  
 رب الدار بالبناء فيها ليجب من الاجر ما خف على البناء واختلفا في مقدار  
 النعوت فالقول قول رب الدار والبيعة بينهما المتاجر وكذا الوفاق  
 رب الدار ما بنيت او قال يمتن بخير اموي لو سقط احد من راعي  
 البع ينظر ان عرف انه اجرا للمولى فالقول قول رب الدار والبيعة  
 بينه المتاجر وان لم يعرف فهو لمتاجر وكذا اكل الجوع المطروح في



في البيت لو ادعى انه ينطق من السقف فزعم المتاجر انه لم ينطق وانفتحت  
نضاد ويره نضاد ويره في الجوخ والقول قول ربك الدار والبغنة بفتح المتاجر  
وتطعن الدار واصلاح مبيضاها وما وحي من بناءها على رب الدار وكذا كل  
شيء يضر تركها باليكن فان اية ان يفتحك المتاجر ان يخرج منها الا ان يكون  
استاجر حرمها وجه كذا وكذا وتوا من بلاد المخرج والار لو عنت من فحك المتاجر  
لا يجبر رب الدار على اصلاحها فان شاء المتاجر ان يطلع ذلك ولا يحسب  
من اجرة فحك لو استاجر حرمه نصف ارضه شاع عنده مقسوم لم يجبر  
اليه حينئذ وان استعمله فعليه اجر المالك وعندهما جاز وديان ويجوز ان  
عليه وكذا في حرمه نصف وانه او يكاريه دارا على ان اجرها ان  
يكسوه لثمة اثواب فهو فاسد لو كاريه منزلا كل شهر بدرم فقال له رب المنزل  
وونك المنزل فانه لم يخرجه له ان ب فمضت المدة ينظر ان يور المتاجر  
على فتح الباب عليه الكري والافلا لو كاريه منزلا في الدار شهر او في الدار  
شهران وجاهي بينه وبين المنزل وقال اسكنه فمضت المدة زعم انه  
لم يسكنه فانه حال بيني وبين النزول فلان الساكن والساكن مفكروا  
جا حو ينظر ان سكن المتاجر فيه فعليه الاجر وان كان الغاصب فيه  
الا جرد وان لم يكن الغاصب فيه فالمتاجر حرمه لا جرة ولو كاريه بقية  
ولم يسم ما يحكم فيه جاز وليس له ان يحكم فيه القصاره والحداده فان  
عملك ذلك وانهدم حرمه ما انهدم ولا اجر عليه وان لم ينهدم فعليه الاجر  
استحسانا لو استاجر حرمه لا عملك فيه القصاره وقال رب الدار  
اكرتنيك لغير ذلك قال قول قول رب البيت والبيت بينه المتاجر فان  
سكن او اسكن فيه معه لم يجز ما انهدم من سكنه عبيده لو طلب رب الدار  
اجر ما سكن فقال الساكن اسكنه بغيره اجزا لقول قولك والبيت بينه  
رب الدار لو قال الساكن الدار لي اومي لفلان وكني بالقيام عليها  
او اجرها فالقول قول الساكن وسو بينه والبيت بينه الطالب ولو  
قال الساكن وسبته لم يصيب ولا اجر عليه ولو كاريه منزلا لم يسكن  
عبيده وخرج فانه يهدم المنزل لا ضمان على المتاجر وعلى الساكن اذا لم  
ينهدم من عمله وان انهدم من عمله ضمنه فيرجع على الذي اسكنه ان استاجر حرمه

منه لو استاجر حرمه لا ينهدم اثم لحق امراته وخرج فمضت المدة تمام الشهر  
والاجر على الزوج لا عليها لو استاجر حرمه على ان ينزلها وحده ثم تزوج امراته  
او امراتين فانزلها فيها جاز وليس الترتيب شي ولو خسر شيئا او  
للموصوفه فخطب فيها انسان او دابة ينظر ان يفسد باذن رب الدار لا ضمان  
عليه ولا يضمن لو استاجر حرمه على ان يجره ويحكي اجر حارسها وبوابها  
فهو فاسد وعليه اجر المالك بالتمام بلخ ولا ضمان على المتاجر والمشتري  
والمزني بالملك في الحايك الواسي لو استاجر حرمه دارا شهر او حرمه شهر  
ينظر ان كان العبد حرمه جاز حتى لو مات ملكته الاجازة وان كان جدير بحرمه  
فهي فاسدة لو استاجر حرمه على ان لا يسكنها ولا ينزل فيها فهي فاسدة فان  
سكنها فعليه اجر ملكها لا ينقص ما سمي لو كاريه منزلا لا يسكنه ثم لم يسكنه  
وجعل فيه جملته فقال رب المنزل دة اية ان لم يسكنه فان مؤاخزها  
لا بد حتى تمضي المدة فانه من السكنى لو كاريه دارا سنة على انه بالخير  
ما شاء ايام ان رخصها خرمه بانية وزعم وان لم يرضها فحينئذ درهما فهدم  
فما سدة وعليه اجر المالك ان سكنها ولا ضمان عليه فيما انهدم منها لو استاجر حرمه  
على انه بالخير لثمة ايام جاز فان سكنها في السنة لزمته الدار لو استاجر حرمه  
دار التيمم مودة لم يملكه جاز ولا يجوز اذا انقضت من اجور ملكها لا يتقاضي  
فيه ولو ملكها ان يواجر دارا كغيرها فقلت او كثر عند ابي حنيفة خلافا لهما  
كما في البيع لو تزوج بامرأة ساكنة في منزل بكري لم يسكن فيه سنة فالكري  
على المودة او خبرته بانها سكنها بكري او لم يخبره وخبر الدوية في الاجارة  
كما في البيع لو استاجر حرمه شهر او بدرم وسكنها شهرين فعليه كرى الشهر الاول  
وثن الثاني وان انهدم من سكنها فقال انهدمت في الشهر الاول والقول  
قوله والبيت بينه المتاجر ولو دفع المصالح الى المتاجر فلما مضت المدة  
قال المتاجر ما قدرت على فتح الباب فلم اسكنها وكثر رب الدار قال قول  
قول رب الدار ولو سكن الدار حرمه المتاجر في الدار فلما مضت المدة سقطت  
الاجرة عن المتاجر بحسب ما كان في يده رب الدار رجلا ان استاجر حرمه  
حائرا رجلا في فيه فاراد احدما ان يخبذ آخر معه او مواكثر متاعا فان لم  
يخف التما نوت يخبذ فيه من شاء ما لم يدخل ضررا على شريكه في خضمه



أما لو اراد ان يبنى بنا في وسط الحانوت لسيه له ذلك لو كان له دار مع  
 وكان على بابها في طريق المسلمين جاز الكسري ويزم حساب الدكان لو اشترا  
 رجلان دارا ثم اشتروا على ان سكن احدهما اقتصادا ولم يكن الشوط  
 في العقد فالشوط بالملك لو كان له دارا على ان يملكها فلم يملكها ولكن  
 جعل الدواب فانهدمت الدار من عملهم لا ضمان عليه وعليه الاجر وليس  
 مفاد بخلاف واما مات احد الموردين انقضت الاجازة في حصته  
 فان رضى رب الدار ان يكون حصته على الاجازة ورضي المتاجر فهو جاز  
 لو استوطنت جميع الاجرة لستة فلما سكن شهر افعاله بها فابى ذلك المطالبة  
 بها وليس له ان يخرج منها حتى مضت الستة لو سيجر المتاجر ثورا باذن  
 رب الدار او غير اذنه للخلفا حرق حصته ببيت الدار او ببيت الجوان  
 لا ضمان عليه لو اشترا جرحا شهرا فيكون زمانا ثم خرج عنها وتركها حتى  
 مضت المدة فعليه الاجر اذ لم يكن له عذر ولو وكل رجلا ليؤجر داره فاجاز  
 الوكيل من اجرة الموكل او اسمه وعبد له التاجر يجب عليه الاجرة لا على  
 العبد الموكل ولو اشترا جرحا الموكل من عبده التاجر ورأى لاجره عليه الا  
 ان يكون عليه دين ولو كان المتاجر ابن الوكيل وابوه جاز عندهما وقال  
 ابو حنيفة لا يجوز ولو اجروا الوكيل واداره اجازة فاسده لا ضمان عليه  
 وعلى المتاجر اجرة الملك ولو دفع داره اليه ليكنها ويرفعها ولا اجر  
 عليه فاجر ما من رجل فانهدمت الدار من سكنى الاجر ضمن المتاجر  
 لرب الدار فيرجع بذلك على الذي اجره وليس لرب الدار ان يضمن المورجو  
 خلافا لهما لو وكله باجازة داره فومبها الوكيل لو حلك او اعاره فملكه  
 سنتين لا اجر على الوكيل وعلى الساكن لو اشترا جرحا في داره المتاجر  
 سكن بيتا آخر مع بيت الذي اشترا جرحا لا يوجب الاجر الا للبيت الذي اشترا جرحه  
 لو دفع رب الدار المفتاح الى المتاجر لينفتح الباب وسكن الدار فاعطى  
 المتاجر حرجا واليفتح القفل ضمن ورمى جرحا الحداد على المتاجر  
 فان انكسر القفل من مفتاحه الحداد ضمن الحداد قيمته ولا يضمن المتاجر  
 القفل اذا عالج به ببيع له قبله فانه ما دون قيمته **حاشا** لو اشترا جرحا ما  
 شهورا واشترا جرحا ما للرجل وسما للفساد وقد اجدت جميعا وسي

كتاب الاجازة مما ينبغي القياس لا يجوز لانه اشترا جرحا حرجا لا يدرى ايها  
 ولكن استحسن ورجح له اليامين جميعا وادخل الجرحا وعجارت في صارحه  
 وخوصه وسبك ما به وقدره على رب الجرحا حتى لو اشترا جرحا على  
 المتاجر جرحا ولو اشترا جرحا على رب الجرحا عليه عشرة دراهم وكل شهر  
 لم يمتعه مع الاجرة جاز اذ لا ضمان له ان ينفقها عليه واذا قال البيضا جرحا  
 قد انفقها عليه جاز وان انكر رب الجرحا يستحق على العلم ولو حصل  
 بينهما رجلا ينفقها وينفقها على الجرحا قال المتاجر جرحا وقد وفقك الرب  
 وكذا رب الجرحا فان اقر الحداد بقبضه بولي المتاجر والحداد  
 موثق في القبض والاتفاق وان كان الحداد كفيلا بالاجرة صار  
 بمنزلة المتاجر جرحا موثقا ولا جديف وليس لرب الجرحا منع بولي الجرحا  
 وموضع سرقينه وسبك ما به ولو اختلفا في قدره فهو لرب الجرحا وتنفقت  
 مدة الاجازة وفيه سرقين كثير فهو للمتاجر جرحا يوجب بقله وكذلك الوار  
 وان انكر المتاجر ان يكون الرما وفيه عمله فالقول قوله ولو اشترا جرحا في  
 العقد ثقل رما واد وسرقينه وغسلاته جاز وان اشترا على رب  
 الجرحا ففسد لو اشترا جرحا ميث فانهدم احداهما قبل قبضتها فله ان  
 يترك الباقي اما لو انهدم حد القبض فالباقى لازم بحصته من الاجر ولو  
 اشترا جرحا ما وعبد وقبضها ثم مات العبد لزم الجرحا حصته اما لو انهدم  
 الجرحا لانه يترك العبد لانه اشترا جرحا ان يقوم على الجرحا وكذلك ان انهدم  
 بيت من الجرحا لو دخل الجرحا رجل واعطى ثيابا جرحا الجرحا فحفظها  
 له فصاعقت الا ضمان عليه لو دخل الجرحا بدلت على ان نفوره صاحب  
 الجرحا فهو فاسد في القياس وكذا لو اعطى فاسدا ليدخله فيغسل ولكن  
 استحسن ذلك واجرة كفاية الناس **زعي** اشترا جرحا ليدعي  
 حنقه جاز وان شرط ان لا يدعي معها غنم غنمه جاز وان شاء منها  
 لم يضمن ولا يضمن الاجر بحسبها فانما جرحا جرحا ولو قفا عيب  
 شاء ضمن اما لو شفا ما من هر فخرقت شاء لم يضمن وكذا لو اخذ ايسع شاء  
 او عطفت لم يضمن وهو مصدق فيما ملك جرحا حلف وتوكلت من الغنم  
 ضمنها واكثر له الاجرة ما دام يدعيها ولو كان الراعي مثرا كما يدعي لمن يني



ختم ما ملك من تعلم من سياتم او يتقى او ينفذ ذلك عند اية حبيفة  
وما ملك من غيبه فله موت او سب او سرقه من غير خبيث لا ضمان عليه  
وعند ما يختم في جميع ذلك ولا يحدف على ما يوجبه من الموت ما لم  
يتم البينة ولو شرط ضمان ما ملك من فحكم لم يفد الا جازة اما لو شرط  
ضمان ما فات منها فبطلت بالاتفاق ولو شرط ضمان ما ملك على احوال الوعد  
فسقط وما اكل السبع في مواضعها غدا سلكها لم يضمن الراعي ولو ان يبعث  
الغنم مع غلامه واجيره ودوله الذي في عياله لو استأجره ليرعى عنه شهر  
ولم يذكر غيبه ذلك فله ان يضمن من رعى غنم غيره فان رعى لغيره باجره  
له الا حرقه غنما ان ينقص من اجور الاول شيئا ولو لم يوجبه من شهر يوما  
به من اجوره سواء كان ذلك من مرض او بطلان او سب او اعيان يوجبه  
له غنم منه بد رعى في الشهر جاز له ان يبيع لغيره وهو جدير مشترك بخلاف  
ما سبق لو دفعها اليه على ان اجورها اليها واصولها واستوط عليها من  
ذلك جنبها معلوما او سبنا معلوما فهو فاسد والراعي ضامن ما احسب  
من ذلك ولو اجرتك ولو ملك الراعي الماشيوك غنم حصنه بغير آخر  
حيث لم يجزها املكها فالقول فيه قول الراعي وان قال لا اعرفها  
فهو ضامن لقيمة الغنم كلها والغنم المخلوطة له والفقير قوله في قيمتها يوم  
فكلمها لو شرط رعيه ان ما تنك من هذا فعليه ان ياتي سهمه ولا فهو  
ضامن لم يلزمه ضمان وان لم يات به بالسهم في قيس قول ابي حنيفة  
وفي قيس قولهما ضمن ان لم يتم البينة على الموت وان اخذ المصدق  
من الراعي صدقتها لم يضمن الراعي ولو خالف الراعي على ثناء منها فزجها  
ضمن قيمتها يوم الذبح وان اختلفا في عدد ما سلم اليه فالقول قول  
الراعي والبينة بينة صاحب الغنم ليس للراعي ان يبيع لبنها ولا ان يقرضه  
ولا ان ياكل لوباع صاحبها نصف الغنم ويؤتيها جرة شهر لم يعط من  
الاجور شيئا ولو ان يبيع في الغنم ما يبيع الراعي اما لو استأجره جرة شهر  
يرعى له منه الا غنما باعها لم يكن له ان يبيع فيه القياس ولكن اوج  
القياس وجعلك له ان يبيع منه الا ولا وحده ولو استأجره شهر لم  
دفع اليه غنما مسمومة على ان يبيعها ماله كل شهر بد رعى لم يكن له ان يبيع

ثناء وما باع منها ينقص من اجره بحسبه وما ولدت الغنم لم يكن عليه ان  
يرعى اولادها ولو شرط عليه ان يرعى اولادها معها فهو في القياس  
فان سددوا حره استحسننا وكذا في الابن والبق والجمل والحصاة  
شوط ان يولدوا ويرعى اولادها وليس للراعي ان يبيع في غنم منها غير  
امر صاحبها فان فعلك وحلك ضمن ولو سددت حره منها فحلف الراعي  
فحلفه لا ضمان عليه ولو سددت حره منها فحلف الراعي ان يبيعها  
صنع ما يبيع فانه في سبعة في تركه ما نذرها ولا ضمان عليه في قيس ابي  
حنيفة خلافا لهما وان استأجره من يبيع يملك الواحدة مقطوع وكذلك  
ان تفرقت بحيث لا يقدر على اتباع كلها فافك على فرقته وترك  
ما سواها لو اختلفا فقال رب الماشية شريكك ان لا يبيع هذا  
المري الذي ملك غنم فيموت قال الراعي يك شريكك الراعي فيموت قالوا  
قول رب الصائفة والبينة بينم الراعي وفي قول ابي يوسف موصوف  
وان لم يخالف وان كان احمر وحمر لم يضمن في قول ابي حنيفة الا ان  
يخالف ولا اجور للراعي متى خالف بعد ان عطف وان سلم استحسن  
ان احكم له اجور **استأجر** استأجر ثوبا ليا بيه يوما الى الليل جاز  
وليس له ان يلبس غيره فانه يضمن ان ملك وان لم يملك فلا اجرة عليه  
وان استأجره ولم يلبس من يلبس فهو فاسد فان اختلفا فافك ان يلبس  
انفسه الا جازة وان لبس ثوبا واللبس غيره جاز وعليه الاجر ولا ضمان  
عليه وان صاح من وجه اعداء الثياب فيه تركه وان لم يلبس حتى  
انقضت المدة فعليه الاجر كما ملكه وليس له ان يلبس بعد ما وان ارتدى  
اليه اللبس من الثياب اما لو ارتدى اليه اللبس ضمن وان سلم فعليه الاجر  
استحسننا امسواة استأجر ثوبا ليا بيه ثمانية ايام فافك ان يلبس  
بالثياب اليه آخر ما يلبس الثايس وليس لها ان تنام فيه وان ليست  
باللبس فتعرق بالثياب لم يضمن وان عرق باللبس في ضامته اما لو كان  
الورع ورع بذكره لا ورع حياضه وحماضه فيمنع فيمنع لا ضمان عليها ان صاحته  
فيه وعليها الاجر وفي ثوب الحيانة لا اجور باللبس لو استأجره ليلتين  
في محرم في يومه فلم يلبس ولم يبيع فعليه الاجر ما لو صاح عنه ذلك اليوم

ليش



ثم وجده بعده لا اجر عليه فان لبس في اليوم الثاني ختم وان اختلفا فقال رب  
الثوب لم يصح منك ترك الحكم الحار ان كان في يده حالة المحصومة فالقول  
قول رب الثوب مع يميني على عملي فلو احسنه حرف ثار وورس او مص  
و تحرف من لبس لا ختم عليه ولو البست الدرع انما اوجادها  
في ضامنة ولا اجر عليها وان سلم اما لو لبس الحار والبيت بخير مري  
فلا ختم عليها بمنزلة الخشب وخمائه في عصى الحار ان يحسب بلبسها  
ولو استا جوقته لتنصب في سم فنجسها في ثوب اخر جان اما لو جنبها في  
شمس او مطر خضرها ختم ولا اجر عليه وان سكت فعليه الاجر وليس له  
ان يخرجها عن المحصر استيبر عبيد ان الغنم وكسوها وما مملوء وكذا  
البسط والتمارق والوسائد والاضادق والاسيرة والامثلة والقدر  
والقصاع لو استا جوقته ورا حرج عنها لم يجوز لو استا جوقتها عا و  
اعطي كذا بل بالمتاع ختمت الاجارة والفعالة بالملكة لو استا جوقتها يان  
به اليه الملك وراعي مسماة جان وكذا الثقبان والصفحات والمكاسك اساجر  
سرجا ليوكمه شتر جان وان اعطاه غيره ختم ولا اجر عليه وكذا لو استا جوق  
الكافا سكت الخنطه شتر جان وحنطه وحنطه غيره سواء وكذا الجوالق  
والمحمك اليه ملكة والرحل فان حمل على الرحل غيره ختم واستيبر  
الجلج من الذئب والفضة جان عند محمد وان كان الجلج ذئبا والاجرة  
ذئبا وان لبس غيره ختم بلا اجر عليها فان قال رب الجلج انت البسني  
فقد ابرم من الختان وعليها الاجر **و** لو استا جوقته لركبها الى  
الجباية او الى شبيخ الجبارة او الى تلج رجب ولم يبيع موصفا معلوما فهو فاسد  
لو استا جوقتها ليس له ان يركب غيره لو استا جوقتها من بلد الى الكوفة  
له ان يبلع عليها الى منزله بالكوفة وكذا في حرك مناعه من اجمه الكوفة اما  
لو قال هذا منزلي فاذا مو علي فاراد ان يحمله ما سم الى منزله ليس له ذلك  
وكذا لو تكارا حمارا الى الحيرة فركبه ذابها وجا بها الى ان يبلغ امله الى الكوفة  
او ارجع من الاثكار ما من الكوفة اما لو تكارا ما بالكوفة من موضع كارت  
الدانية فيسم الى الكناسة ذابها وجا بها الى ان يرجع الى الموضع الذي سار  
منه لا الى امله لو استا جوقتها ولم يبيع ما يحكم عليها من اختلفت ادوات الاجارة

وكذا لو استا جوقتها ولم يبيع ما استا جوقته ثم لو استعمله الى تمام المدة بحسب  
الاجرة استحسنه لو اختلفا فقال رب الدابة اكرهتك من الكوفة الى القصر  
حشوة درهم وقاب المتاجر الى جوار خبثه درهم ولم يركبها خالفا ذرا  
وان اقاما بنفسك فالبيعة بنمة المتاجر لو تكاري بسرح ليكرهها فحكم عليها  
الا كاف ختم بخدر ما زاد وكذا لو كان حمارا يزرع سرح ختم واسرحه بسرح يزدون  
لا يسرح مثله المحر اما لو اسرحه مثله واخف لم يضمن وكذلك ان استا جوقه  
بما كاف خا وكفه بما كاف مثله او اسرحه مكان الا كاف لو تكارا حمارا عديا فاسرحه  
وركبه ختم لو جا وز المكان الذي استا جوقته اليه لم يبرأ عن ضمانها ما لم يوردها  
الى صاحبها ولا يجوز عزها في سيرة ولا كسبها الا باذن صاحبها حتى لو عطيت  
بذلك ضمن عند ابي حنيفة وعند ما لا يضمن ما لم ينهوا في العزب والكبح بك  
عزها مضافا وهذا استحسن لو استا جوقتها حرك متاع الى مكان معلوم  
ثم اجرها لملك ذلك الموضع بالشرع استا جوقتها لم يملك له الفصل الا ان  
سرحها جوالق او لحامها وما اشبه ذلك وحلفها لم يحرر الفضل له  
لحبها لو استا جوقتها بخير لجام فالجها او بلجام فنزعهم وابدله بلجاما مثله لا  
ضمان عليه لو ساق رب الدابة فشتت فشتت المحولة وفسدت او معها  
صاحب المتاع او لم يكن ضمن عند ابي حنيفة وكذا ان تقطع الجرب فقط  
الحكم اما لو فسد الحكم بمطروا وشمس احصاه لم يضمن وعند من ضمن  
الاجر ضمنه لو ساق قنارب الدابة فشتت وشتت عنها غلام صغير وقدر اموره  
الصبي ان يسيروها لم يضمن وكذا المحر ولا سبه من المتاع ولو حرك عليها  
المتاع لم يضمن بالانفاق وان تكاري دابة من رجب شتر حشوة على انة  
منى بداله من ليك او نهار ركبها ينظر ان يسي بالكوفة نائمة من نواحيها جان  
وان لم يبيع مكانا في فاسدة لو تكارا ما لقصا حواجم في المصرك استنفا لها في  
جميع المصرك وشيخ الجنازة وارسله ان يسيح عليها وان تكاري الى واسط  
يعطفها ذابها وجا بها فركبها اليها فلما رجع حرك عليها رجلا او ذابها على جوق  
مثله في الزناب وضمن اجور مثله في الرجوع وسوفا من بخدر ما زاد  
عليه من ركوبه وبجيب له ما حلفها به لو استا جوقتها عشرة ايام كل يوم بدرهم  
فحبسها ولم يركبها ثم ردها يوم العاشر توسع صاحبها اخذ الكوي مع علمه انه لم



لم يتجملها وليس على الميتا جرع علف الدابة وان علفها فهو مطوع الا ان يكون  
بامر صاحبها لو تكاثر دابة لهروس من نرف عليها الى بيت زوجها فحسبها  
خني اصبح ثم رد ما ولم يرب او حملوه عليها غير العروس من ضمن او اعطيت الدابة  
والعروس من معينة ولا كرا عليها وان تكاثر ما لهروس من غير عينها لا ضمان عليه  
اي في جسمهم الى الصباغ فلا كراي عليه لو تكاثر ما ليركبها مع فلان يتبعهم فحسبها  
عدوه الى ان تصاف النهار ثم رد ما عند الظهر ينظر ان جسمها بقدر ما يحبس  
الناس لا ضمان ولا اجر عليه في قولهم جميعا وان ركبها بعد الحرس لو تكاثر دابة  
بجنيها او بجيد عينها الى حلوان فسجحت في الطريق وضعت عن حمل الرجل  
فعليه ان ياتي بدابة اخرى محله ومثاعم الا ان يقع الكراي قبل هذه بجنيها  
فلم يجب عليه ان ياتي بجيد ما لو تكاثر دابة ثم باعها وبيعها او عارها ينظر  
ان يباع من غدر ملكه الاجازة والا فالبيع مردود فان وجدنا للدابة  
في يد البئير لا خصوصية فيها حتى يحضر صاحبها اما المورس لم يضمنها لو تكاثر  
غلاما او دابة الى البصرة بشدة صفتهم واحدة دائما وقدر شرط  
لهم رد ما الى الكوفة فابن السلام وصحب الدابة عليه من الاجر عسا بها  
من خدمته الخلام وركوب الدابة او تكاثر ما الى خداد بعشرة واعطاء الاجر  
فلما بلغ خداد رد عليه نصف الدرام وقاب من يوفقه او شوقه فالقول  
قول رب الدابة او اومات الحاراي في الطريق فاستاجر المتكاري  
رجلا نفوم على الدابة فهو مطوع قيم فان عطيت الدابة في الطريق فعليه  
الكراي بعد ما سار والقول قوله لو تكاثره واثنين من رجل احد مما  
الى خداد والا خري الى حلوان ان عين التي الى خداد والتي الى حلوان صح  
والا فهو فاسد وان اختلف المواجهان في مقدار الكراي فالقول قول المتاجر  
ولو اتفقا فام المواجهان البيعة فلكل واحد منهما نصف ما قامت به البيعة لو تكاثرها  
على انه ما يجلس ساعته من نهار فركبها فعطيت فحتمه او سرقته عليه الاجرة  
ولا ضمان وان كان الخيل لصاحبها فهو ضامن ولا اجر على المتاجر استاجر  
حملا يلحن فساقه اجيره بنصف فطبت من عمله ضمن الاجير ولا يثن على  
المتاجر لو استاجر عيلة ان يلحن عليه كل يوم عشرة اقفة فاذا اخذه  
اقفته يلحن لا يحط عنه من الاجر شيئا فعليه بحسب ما لحظ من الايام ولا يحط

من الايام شيئا ولو استاجر دابة الى خداد فوجد ما عتورا او عضوا او  
جوحا او لا ينصر المليك يوردها وعليه الاجر بحسب ما لو تكاثره بجيد المليك  
عاسيه بالنصف فعند اية حيقم الاجر كله لصاحب البعير وللحامل  
اجر ثلثه على صاحب البعير وهذا اذا على المليك بالاجر اما لو حمل  
عليها ثمة مع فبسم مكمبيا فالكراي له وعليه اجر ثلث البعير لا تغاير  
لو استاجر رجلا رسلك كلبا الى خداد فوجم الرجل انه قد لمخه وقا  
الموسى اليه لم ياتين فان افام الرجل البيعة انكم دفع اليه الكلب او انه  
اتي خداد فلم يجد فلكم الاجر على الموسى لو استاجر دابة مقصود به  
فقد سبه فركبها كالحاف او سرج اللحم يوكف او سرج ثلث عليها حتى لو  
تكاثر من الفوات الى الكلب سبه ولم يبع الى اية الكلب سبه او الى محله  
ولم يبع اليها من الطائفة او الى الحقة لم يمس اجر المليك ان تكاثر ما على ان  
ان لمخه خداد فلم يرحم عليه اجر المليك وكذا ان تكاثر ما بعت ما تكاثر  
به اجنيها او با تيكاريك الناس فعليه اجر المليك فانه فاسد وان تكاثر ما  
الى فارس ولم يبع موصفا فهو فاسد لو تكاثر من الكوفة الى التري بعشرة  
فعليه بعشرة بعد الكوفة ان يبي مدنيها فجميع وان لم يبع ان ساق الى دلي  
الولي له اجر مثلها لا يزداد على ما يبي وان سار بها الى اقصى الري فلم اجر  
مثلها لا ينقص مما يبي لو استاجر من الكوفة على ان سار بها في يومين  
خداد فان دخلها في يومين فلم بعشرة ورام وان لم يدخلها في يومين  
فلم وراما وقال لا يثن ينظر ان دخلها في يومين لم بعشرة ورام وان لم  
يدخلها فلكم اجر مثلها لا ينقص من ورام ولا يزداد على عشرة في قولهم  
اي حيقم وعندهما مع الشرايين الا في قولهم لا اجر له فان لم اجر مثلها  
ان الهاء لو تكاثر دابة من عدوه الى العتيا فانه يوردها عند الزوال  
في قولهم جميعا وان ركبها بعشرة ضمن اما لو تكاثرها يوما فهو من طلوع  
الفجر الى غروب الشمس وان تكاثر ما ليلة فهو من غروب الشمس  
الى طلوع الفجر وان تكاثر ما بدم نوب عليها الى حاحة لم يجر الا ان  
بيعت المكان حتى لو ملكك الدابة لا ضمان على المتاجر لو استجرت الدابة  
من يد الميتا جو وقد عطيت ضمن قيمتها ثم رجع الى الذي اجورها ولم يملكها



المتاجر لضمان القيمة ولا اجر عليه فيما استعملها لو كانا على ان يجرى عليها  
انسانا فحسب عليها امرأة ثقيلة جدا لا يمكن احد شيئا الا ان يكون بها لاجلها  
وانه ولو كانا رايا الى اللب فاما على رها وقاب اركها اذا شئت ثم  
اختلفا في الركوب بعد ما جاء اللب فان دفعها اليه فله الاجر وان لم يقصها  
لا اجر عليه وعلى رب الدابة البينة ان اركها لو استأجرها الى الحيرة ثم قال  
ما ركبها فانه ينظر ان حبسها في موضع ما يذهب الى الحيرة ويرجع فلا اجر عليه  
اذا لم يذهب ولو ركبها وتوجه الى الحيرة ثم رجع من ساعته فلا اجر عليه  
اذا لم يذهب اليها ثم اراد ان يجرى عليه الا اجر اذا رجع ثم مات  
المتاجر بغيره فلم الاجر الى جوارده في مالته **نقص** لا ينقص  
الاجارة الا عن عذر لو حبس المواجه في يوم لا يكمله قضاءه الا من غلبه  
فهذا عذر حتى يباع ولو انه لم يجرى المواجه فارد الاستقال الى دار  
آجرها فهذا ليس بعذر فكذلك لو اراد التحويل من هذا الموضع ولو كان  
حائزا في السوق بغيره وشيئيه فليس تمام عن السوق فهذا  
عذر للمتاجر وكذا لو اراد التحويل من بلد الى بلد ومن تلك النمازة  
الي نمازة اخرى او اراد التحويل من ذلك الموضع عذر اما لو  
وجد منزلا رخص منه او استولى منه فلا هذا ليس بعذر وكذا لو  
استأجره وانه جيبها الى بخار ثم بدله القعود وتول الخروج وكذا  
اذا مرض او خاف امرا او لم يجرى غريم اما لو عرض لصاحب الدابة  
مرض لا يستطيع الخروج معها فليس هذا بعذر ولكن يؤمر ان يرسلك  
معه رسولا وكذا ان اخذه عزم او عطلت الدابة وبيع غيره بغيره يومه ان  
يأتيه اخرون اما لو كانت محبسة فهو عذر لو مات رب الابك في طريق  
ملكه قال ابو حنيفة للمتكسر ان يركبها على حاله من غير ضمان وعليه الكفيل  
حتى ياتي ملكه فيوضع ذلك الى القاضي في كتاب الشروط ذكر هذا اذا كان  
في نمازة حيث لا يقدر على سلطان وخاف القطع فان سلمه القاضي  
الكفيل الى الكوفة جاز وان فسح الاجارة وبيع الابك فهو جائز واجت  
اليه ان ينفذ الى الكوفة الكرامة ان كان المتاجر حرقه وما انفق عليها لم  
يجب ما لم يثمره فاجب وانما لو كان عن نفسه فاجب اليه ان يبيع

القاضي الابك فان اقام البينة عليه تو غير الكفيل رده عليه بحسب ما تقي وتقبل  
منه على ما انفق مع ان هذا قضاء على الورثة وانما ما لم ولو جاء رب  
الارض بحال لا يمكن زرعها من ماء او غيره فهو عذر وكذا ان ترك  
الزراعة واخذ في عمل آخر او افتقر بحيث لا يقدر على الزرع ولو  
مروا المتاجر وسوكان يحسب بنفسه فهو عذر وان عجز او حووه  
فليس بعذر لو اجره الوصي ارض البينة لم يكن له ان يفسح الاجارة **نقص**  
استأجر عبد البينة فمروا من العبد فهو عذر فان اراد المتاجر  
فسح الاجارة يفسح اما لو اراد ذلك رب العبد لم يفسح فان لم يفسحها  
واخذ منها حتى يركب العبد فلا جارة لازمه ولو خرج موت الاجر بحسب  
ما عطله وكذا ان اتى لو كان سارقا ولو اراد المتاجر سفره فهو عذر  
وان اراد رب العبد سفره فليس ذلك بعذر ولو وجد العبد غيبا حادق  
في ذلك العمل لم يكن للمتكسر ان يفسح الاجارة الا ان يكون عليه  
فما سدا فلم يفسح لو مات احد المتاجرين او احد المواجهين استقضت  
حصته ولو اراد احد المواجهين ولحق بدار الحرب استقصى الاجارة  
فان رجع ملكا وبيع من المدة شيئا فلا جارة لازمة فيما تقي منها **شبهة**  
لو اختلفا في تسمية الاجرة بخلاف واحد او كلاهما اختلفا في الموضع زعم المتاجر  
انه استأجره وانه الى بخار وزعم المواجه الى الهواة ثم تخلفا فقامت  
البينة لا حولا اخذت ببينة وان اقاما جميعا اخذت ببنية رب الدابة  
على الاجرة وبينة المتاجر على نصيب المبرر اذا اختلفا فيها جميعا وهذا  
اخر قول ابي حنيفة ولو ركبها الى بخار ثم قال دعوني الدابة وقاب  
صاحبها بك اكرتها مني بدرهم وحلف بالقول قول الركب وليس عليه  
اجر ولا ضمان لو اختلفا ثلثا عدان فشهدوا حادقا بدرهم والاخر بدرهم وحلف  
ساق ابو حنيفة ان يقضي له بدرهم لو ادعى رب الدابة انه اكرها الى العساكنين  
بدرهم وحلف وشهد له بذلك شاعروا وشهدوا خواتم اكرها الى العساكنين  
بدرهم وحلف فانه يقضي له عليه بدرهم لو قال المتاجر انكرتها منك  
الي العا وسنة بدرهم وقال رب الدابة اكرتها منك الي موضع كذا من  
السواد في طريق اخر بدرهم وقدرتها الي العا دسنة فلا كرية عليه وحار



صانها لولا دعي انه اكره وانين بمصائبها اليه بخوار وبعثرة ورام وقاب  
المواجر اكره برك احد بهما حينها بعثرة ورام واقاما البينة كما لا يختم  
عند ذلك اكل احرشها سواء في قول **ايه** حنفة اولاً ثم رجع وقاب بمالك  
بعثرة وهو قولها اما اذا كان رب الدابة **ايه** اكره احد بهما حينها  
بوزن رواقم البينة وراقم المستاجر البينة انه اشكرهما جميعاً بعثرة  
ورام فله الدابتان بوزن رواقم ورع وكذلك عند اقره الاجناس  
المختلفة ولو اقام البينة انه استاجر مكنه الدابة الى بغداد وبوزن رواقم  
صاحبها انه اكره ما اكره الصراف جوفين درهما فركبها الى بغداد والصراف  
الضيف قضيت عليه بعثرة في درهما ونصف وبنار وبنار واختلف  
فيه من الكلي والوزن والحدود من لو شهد شاهدان دفع ثوب اليه ليصنف  
احمد وشهد اخران دفع اليه ليصنف اصغر وحمد الصباغ ذلك لم يجر  
وكذلك اختلف في جولين لم يملك **صباغ** لو وقع القصار  
فخرقه او قصه فخرق او اخرج ثوبه جملها فيه من ان فعلك  
ذلك اجر القصار عند متعه فخرقه على القصار دون الاجير ولا ضمان  
على القصار عند ايه حنفة اذا ملك الثوب عنده او يرف بعد ما حلف  
وكذلك جميع الاعمال ولو قاب الصباغ امرتين بيمينه احمد فيقول  
رب الثوب امرتك اصغر فالقول قول رب الثوب وله ان يمينه قيمه  
ثوبه ابيض وان شاء اخذ ثوبه ومن مازاد الصنف في ثوبه وان صنف  
اسود لا يثن للصباغ وقال ابو يوسف السواد ثوبك عنيوه يذير في الثوب  
قال ابو حنيفة اذا عرفت السيفه فذبح او موج او صدقة لا ضمان  
على الملاح اما لو عرفت من فعلك بده او معا ليمتد حين ولو انك كنت  
السيفه ودخل الماد فيها وافسد المتاع ان كان ذلك من فعل الملاح  
ضمن وان كان رب المتاع او وكيل في السيفه لا ضمان على الملاح في ثوب  
من ذلك الا ان يخالف امره او يبيع العيبا ولو خفف من احرشها وعبد  
او يفرجه او يزرع البيطار فمات لا ضمان عليه ما لم يخالف امره وتو  
ولم يجر الاجير على ثوب القصار مما لا يوجب تسليمه فخرقه فالا ضمان عليه  
خافه بخلاف الدق حيث يجب على استاده اما لو كان ما يوجب فلا ضمان

عليه لانه ما دون ولو حلف الخلام من ثياب القصاره فخرقه فخرق  
حقيقتها فالضمان على القصار دون الاجير وكذلك لو دخل في بيت  
القصار مع السراج بما هو القصار فاحرق حنفا بشراة او وقع السراج  
من يده فاحصا به ومن حنفا فيحكي سفا احرشها برالحال من احرش الخمر  
وعبده وقع شيء من يده فليكره وافسد متاعا لا ضمان عليه ما لم يخالف  
امره اذا كان مما يخلف فيه خرقه صاحبها ان كان في ملك صاحبه ولو  
اعطى المدقم من يده غلامه فوقعته على ثوب من القصار ضمن القصار  
اما لو وقع على ثوب القصار فلا ضمان عليه ولو وقع على ثوب اسنان من  
غير القصار ضمن الخلام وان اصاب مدقة اشيا ما ففعل ضمن الخلام  
مخلاف ما سوي في غي آدم للود عا قوما الى منزله فقتلوا اهل بيته فخرق  
لم يضمنوا وكذا لو جلسوا على وسادة او كان مقعدا سينا فلما جلس  
ثقب السيف بسايله او وساده ما لو وطوا اهل بيته او ثوب لا يبيط  
مئله ولا يوجب ضمانا ولو جفف القصار ثوبا على حبل فترت به حمولة  
فخرق في الطوتى ضمن ساق الحمولة دون القصار قال ابو حنيفة  
لو اسلم عبدا وادته الى مكنت او عك فخرقه الاستاد ضمن لما اصابه  
وان اذبه فيه لم يضمن فكذا ان سوي رايحي الرملة رملة فخرقه فخرقت  
ضمن وان فعله بامر صاحبها لم يضمن وكذا لو امره بقطع اصبع ابنه لم يخر  
او عبده لم يضمن القاطع لو تكاير دابة يملك عليها عشرة محاسن فخرقه  
فجرحك في جوارق عشرين محتوما ثم امور الدابة ان يضمنها على  
الدابة فخرقت لم يضمن اما لو اصابها من المتاجر جرح في الدابة  
ولو كان المحرك في عولين فخرق على واحد منها عدلا فوضعا مما جميعا  
على الدابة لم يضمن المتاجر شيئا ولو ساق الراعي وسواها من البقوة  
قتلها لم يضمن بعضها بعضا او على بعضها حصا من سياتة او في سياتة  
فلا ضمان له على الراعي وان كانت البقرة تقوم شتى وسواها جبر مشترك  
ضمن او جبر مشترك وكل من وجب عليه الضمان فلا احرش له ولو لم يمس المتاجر  
شيئا باكثر مما هو المختار في الداس فخرقها فخرقها ما زاد لو تارنا فخرق  
عليها امواتة فولدت المواء فخرقها مع الولد يخرق امر صاحبها ضمن بحساب



ما زاد عليها للولد ولو تحت الناقص فحكم ولد الناقص مع المرأة ضمن  
**جاء** استأجر حراء ماء والبيت الذي فيه ومناعبها جاز وان قطع الماء  
رفع الاجر بحسب ما ولو نقص الاجارة فان لم ينقصها حتى عاد الماء لم يمت  
الا جارة فيما بقي من المدة وان كان يوما واحدا وليس له مصها ولو اختلف  
في انقطاع الماء فالقول قول المستأجر ان كان الماء منقطعاً يوم الخصومة  
والا فالقول قول المواقف مع عيونه على علم لو استأجر حراء حشرة ورأى على  
شهر ثم لم يكن في الشهر ثلثين درهما فزاع عشرين درهما ينظر ان قام على  
الرجاء والطعام المتأجر حراء وعنده او اجيره طاب الزرع اما ان كان رب  
الطعام سوا ذلك ايلي ذلك لم يطب الا ان يحكم بما لا يمتنع به الرجاء من كربي  
النهر وانقر الرجاء وعنده ذلك لو استأجر موضعاً على نهر ليس عليه بيت  
الرجاء وواتها جاز وان قطع الماء فالاجارة لازمة وله ان يمتنع الا جارة  
لو استأجر حراء ماء ففك الماء وسو يلحق بذلك ينظر ان كان الحشرة  
فما حتم له ترك الاجارة والا فهي لازمة لو استأجر حراء يلحق بحمله فتعق  
حمله ولم يكن له ما يستوي به حملاً ان تبرك الا جارة لو انكس المحجر او انهدم  
البيت فله ان ينسخ الاجارة فان اصيل ذلك رب الرجاء ففك الفسخ ليس  
له فسخها بعد ذلك ولكن يرفع الاجر عنه بخلافه والقول قول المواقف في  
مقدار الخطأ الا ان يكثر ما المواقف حراء حراء ان يلحق الخطأ لا غير  
فحكم الشجر او شياً من الجيوب غير الخطأ فان كان لا يختر بالرجاء لم يضمن  
وان كان يضر ضمن ما نقصها لو استأجر حراء من رجل وبيتاً من آخر  
وبعير من آخر ففك حارة كل شهر كذا جاز ويقسمون الاجر على قدر  
ذلك اما لو اشترك ارباب هذه الاشياء على ان يحملوا الكفاية بالاجر  
فاجر ما لم ينفقه بينهم اثنان فاجر والموكب بعينه فحكم الحكم فاجر ذلك  
لصاحب الموكب والاخرين اجروا نفسها ومناعبها على صاحب الموكب وان  
تعلقوا بالطعام على ان يلحقوه بما هو معلوم ولم يوافقوا على بيعها فما كسبوه  
فهو بينهم اثنان لو اشترك القصاران على ان ما يربى من شئ فهو بينهما خفيين  
جاز وان شراهما ان يجل في بيت واحد بما جازة الاخر جاز ويجعل مدناً  
سائر الضامع رجل له نهر اشترك سوار رجلاً على ان احدثا جاد برجا

والاخر ثباً على ان يبنوا البيت جميعاً من اموالهم وعلى ان ما كسبوا من شئ  
فهو بينهم فهو جاز **مسألة** استأجر جريين من اكنوفة الى مكة يحمل على  
احدهما محلاً فيه رجلاً وما يحمله من الوطأ والدرث وقدر ابي الرجلين  
ولم يبر الوطأ والدرث والآخر زامله يحمله عليه كذا فاختوما من السوتق  
والريق وما يحمله من الخبث والزيت والمحاليتي ولم يبين ذلك ونظر  
عليه ما يكتفي به من الماء ولم يبين ذلك فهدأ حكمه فاسد في القياس ولكن انما  
ابو حنيفة ان اجاز ذلك ولو وزن المحاليتي وسداً بمكة اوجب اليه ولكل  
محكم قوتان من ماء واذا كان من اعظم ما يكون منه وكتب الكتاب ان  
الجمالك قدراين الوطأ والدرث والقزنيين والا داوتين والحمه والحمه  
فاندا وثق وان استرط عليه حمه الاخر جاز ولو اختلفا في وقت الخروج  
فقال المبتكر اخرج في عشرة ذي القعدة وقال المكوي في نصف  
الشهر في خمس مضين من الشهر فانه مؤنة العلف فان لا اوجوه اليه  
اكثر من خمس مضين من ذي القعدة فحاشته قوت الحج وان كان بينهما  
شرط حملتها عليه وما ياكل من زاده على الزامله او نقص من الكليك  
والوزن فله ان يتم ذلك في كل منزل ذاباً وجابياً وخروج بالمحكم و  
الزامله تغود مما ولم يركبها ولم يحكم عليها ذاباً وجابياً فاعليم الاجر  
كما لا تومات بعد ما قضى المناسك ورجع الى مكة فاعليم الاجر بحسب  
**قال** ابو يوسف ومحمد وذلك نعمة اعشاش ونصف ويبطك  
عنه اربعة اعشاش ونصف لان الزمات اربعة اعشاش ونصف و  
الرجعة كذلك ونصاً المناسك عشرة ولو شرط المهر على المدنية فمن  
البداية ثم مات بعد الفراغ من الحج لزمه من الكري ستة وثلثون جزاء  
من ستة جزوا من جميع الكري وان كان شرط المهر عليها في الرجعة  
لزمه ثلثة وثلثون جزوا من ثلثة وستين جزوا فاني جعلت المدنية لثثة  
اجزاء والمناسك ستة اجزاء والبداية سبعة وعشرين جزوا والرجعة ثلثة  
ذلك ولو كان قوم مشاة بجوار الى مكة وشرا حواكوب من موصى  
او ايجي فهو فاسد اما لو شرطوا حمه لكل واحد منهم جاز ولو ارادوا المتأجر  
بديك محله جاز ان لم يكن فيه ضرر وليس له ان يبيع فيه الا برضا الكاري







او او حان جدم في سقته وذا كرى نهر الارض او صرب مساء او خمر بيد  
فيها او شربا عليه ان يرد الارض اليه مكرمة او يفرس فيها شجر اعل ان يكون  
العرش فيها صفت فان فعل ذلك فالشجر لرب الارض وعليه قيمة  
الشجر وا جرماعك ولا امره تعلم الا بشي ولو اكل العلة على من احسب  
ما اكل الفارس من شجرة طعام بينهما فاستاجر احدما حياجه ليجل  
او ليجلهم لم يجوز كان ابو حنيفة يقول لا يأخذ جرا على شئ يوقبه شريك  
وكذا نسي العزب ورعى الغنم التي بينهما ولا اجر له على ذلك لو استاجر  
رحا ماء على انه يقطع ماءه عنها ولا اجرة له لم يجوز وكذا اجرة المصاحف وان  
سبح وقرأ معلوما وقرأه قيم لا اجر عليه ولا يجوز الاستئجار على تعليم  
القران والفقهاء والفتاوى واما ثمة الصلاة والاذان وتلك لا يجوز  
الا اجرة على شئ من الغنم والنوح والزمرو والطب وقرارة الشعر وشئ من  
اللهم ولا اجر فيه ذلك ولا يجوز استئجار الذي من مسلم او ذي بيت  
ليصلي فيها ولا الكذب ولا بيت النار ولا ان استاجر الفتي على ضرب  
الانقوس او ليصلي بهم ولا يجوز لمسلم شيئا جرم من مسلم مسجدا حيا فيه  
مكتوبة او نافلة ولو استاجر ذي دينك لم يقبل يسع فيه الحمد لم يجوز وكذا  
ان استاجر ذي سلم ليجل حمرة عندهما وقال ابو حنيفة يجوز ان  
يغذله ما لو استاجر جمل مائة او عذرة او جنته وكذا لو استاجر دابة  
مسلم وسفينة ليجل عليها الحمد لو استاجر ذي دينك ليجل الحمد او  
لرجعي الحنابلة يروى عنه ليس فيه الحمد فهو جائز ما لو استاجر جمل يسع له مائة  
لم يجوز وكذا الدم ولا تأكل لحم ان يواجر دابة من ذي دينك وان  
شرب فيها الحمد وعبد الصليب وا جلك فيها الحنابلة وكذا لو استاجر دابة  
بيعة او بيت نارا او كان بالسوا ولو استاجر رجلا ليضرب فلا تأكلما  
او سحما لا يبيع ولا اجر له فكذا في كل محصية ولو اعطاه سلا حاك ذلك فصاع  
نم او انكر لا ضمان عليه اما لو استاجر جرة فاضى ليضرب حوا او يقطع يد  
او ليقوم عليه في مجلسه شتر اصح وله الاجر وتلك في القصاص اما لو استاجر  
لاقامة العكد واد القصاص لم يجوز وان فعله فله اجر الملك ولو استاجر  
القاضي قساما ليقسم كل شهر بكذبه جاز ولو قضى لرجل بالقصاص من نك

ما تاجر رجلا ففعله لم اجعل له الاجر ولو استاجر جره ليغزو لم يجز اما لو استاجر  
كلما ليملك عينه شهر بكذبه جاز وكذا الدابة في كل دابة لو استاجر فحلا لينفذ  
لم يجوز استاجر جوارحه وشرط الخراج على المستاجر لم يجوز وكذلك لو اعطاه  
ايامه بخير جارا ثم شرط ان يودي خراجها او استقر عشرين سنة فحوا  
اي حصة لو استاجر جره ليكتب له مصحف او فقها معلوما جاز ولو استقر  
والنوح والغنا والاعمال يجوز الاجارة على تعلم هذه الاشياء وفراها لو استاجر  
رجلا ليجل عملا بينهما ففعله لا اجر له نحو جاك طم ثوب فيها او قصده او كمله  
اما لو استاجر نجيب من دار فيها جاز لو استاجر الوصي نفسه او عبده  
لعمل البيت لم يجوز ولو فعله الاب جاز ولو استاجر الوصي من نفسه عبد البيت  
ومو وصيه لم يجوز ولا يجوز للوصي ان يواجر نفسه ولو عمل له الاجر وكذا  
العبد المجبور لو استاجر نهر او بيا لبحر فيم الماء الي ارضه او الى رجا  
لم يجوز وكذا لو عه ليصير فيها وضوء وبئر ومسيل ما ميزاب وكذا  
استاجر مكرمة ولو استأجر بها ليشي غنم لا يجوز الا ان يسمى وقتا وكذا  
لو استاجر موضع جوع جنهم على حايطة او حايطة لبنى عليه سنة لم يجوز  
ولو استاجر حوت في دار ليمد فيه كل شهر كذا فهو فاسد فيه فيا س فحوا  
الي حينئذ لو استاجر معلوم منزل لبنى عليه لم يجوز وعندنا جريم جاز  
لو استاجر موضع كوة يثقبها في حايطة رجل للضوء او موضع وتذ في حايطة  
يعلق به شيئا او موضع ميناب في حايطة كفة فاسد لو استاجر جره اليوم الي  
الليلك بوزم للحيطة او للصبية غنم لثوب او الحرا وغنمه لم يجوز عند  
الي حينئذ وعندنا جاز استحسانا ويحكم الاجارة على العوك جاز  
اليوم فان فرغ في نصف اليوم فله الاجر كاملا وان لم يفرغ منه رجله في  
الخذ وعل هذا لو استاجر دابة من الكوفة الى بغداد لمشه ايام بكذبه  
فهو فاسد عنده وكذا لو استاجر جره لينتقل له طعاما او طيبا معلوما من  
موضع معلوم الى موضع معلوم الي الليلك فهو نك ذلك في القولين لو  
استاجر عبدا شهر على انه ان مرض فعليه ان يملك بقدر الايام التي  
مرض في الشهر الدار كذا فهو فاسد لو استاجر بيتا شهر بعشرة على انه  
ان سكت يوما ثم خرج عليه عشرة او دابة بعشرة الى بغداد على انه ان بلغ



فترية كذا ثم رجع عليه عشرة مائة في سدة لوانا جزار خاضا ان زرع فيها خبطة فمخسبين  
وان زرع سمسا فمائية او بيتي على ان يسكنه بدرم في الشهر وان حطب قيم  
رجا حيدر رخيص فهو سدة الا في قوب اليه حبيته جرافا فاقاب يجوز ان  
استا جردا راجل ان لا يسكنها ولا يزيلها فهو سدة ولا اجر له ان لم يسكنها  
وان سكنها له اجر مثلها لا ينقص مما سمي وان جعل اذام في مسجد سدة  
او امامة قوم الاجوز وان سكنها عليه جر مثلها ان استا جردا ليركبها كلما  
ركب للامير فعليه كل ركة اجر مثلها وتوكل راسا على ان ان يلعبها بعدا فله  
كذا ولا فلا شئ فهو سدة **اما** استا جردا في الحفرة ليركبها في داره عشرة  
اخرى في الارض وما يدور ما كذا ذراعا باجر مسمي جاز والافلا ولو عرض  
له في وسطها حجر فهو سدة مائة الحفر بحجر على حفرة ان كان يطاف ولو  
شوط في كل ذراع من سهك بدرم ومن جيبك يوما بدرم ومن سمي طوب  
البئر وعرضها جاز كما شرط ولو استعمل حجر حفا اصغر في وسط البئر لا يطاف  
حفرة له ان تنوك الا جاز له الاجر بحساب ما حفر وكذا الكفانة والسر داب  
واللوحة والنهر فاذا بلغ ما تغدر حفرة من ماء او حجر فهو عذر وتوالت  
البئر فليكن ان يفرغ فله الاجر بحساب ما حفر وكذا لو انهار فليكن ان سطوها  
**اما** اذا حفر ما في جيبه لا في ملكه ولا فائده فانه لا اجر له حتى يسكنها اليه  
صاحبها وكذا القنطرة ان كان في غير ملكه اما لو جازي بينه وبين القنطرة فانه لا  
دفع فيه اثمان اخر فله الاجر كاملا بعد ذلك وقبل التسليم لا شئ له وخنو  
التراب بعد ما وضع الميت في القنطرة ليس على الجاز في بلد يصنع اسله  
ذلك فيحفر على ذلك وليس على الاجير وضع الميت في القنطرة وتسرع اللين  
فيه لو استا جردا ليحفر قبره بالكلية ولم يسم في ركة المتعابر فانه لا يحفر  
ان حفره في الناجية التي يدفن فيها ملك ذلك الموضع اما لو حفر في ناجية  
اخرى لا اجر له الا ان يوفوا في حفرة وليس على الاجير تطيين القبر و  
تخصيصه وان لم يمتحطوب القبر وعرضه ومجمعه فهو فاسد ولا شئ يستحسن  
فاجره ووسط ما يحسب الناس ولم يسم في شقها او لحدا فلحدا ان كان بالكلية  
وان كان في بلد علم الشق فهو على الشق لو استا جردا ليحفر فانه لا  
وبين منقحها ومصبها وعرضها وعحفها جاز وان شرط عليها باجر والجر

فهو سدة وان كان الاجر والجر من المتاجر جاز وان لم يسم عود الاجر  
اي يستحسنه على ما يحسب الناس وان بين فهو وفق ولو كان الاجر جماعة  
فعلى صاحب حفره اكثر من الاخر فاجرهم على عود ونههم فان لم يسم واحد  
منهم لمرض او عود فان كان شريفا لم يسم في الاصل فله الاجر معهم واما لا  
اجر له وجعل محكم في حفرة تطوعا وكذا البج ولو اختلفا في طوبى البئر  
تخالفا ونزلا اقبل الحفرة واما حدة فانقوب قوب المتاجر مع مينه  
بخطبه الاجر بحساب ما قاف وان كان في خلاف السك علف الاجر على  
دعوى المتاجر ويقيم ركان فيما بيني والله اعلم **الب** استا جردا  
ليبنى له حائلا بالجرى والاجر واعلم طوله وعرضه وارضاعه جاز  
استا جردا ليبنى له دارا لاساسه والسر داب والسفك والعلو بالطاقات  
والاساس لينة والجيبان على ثقب ما بيني بالكلية كل الف اجره وارجم  
اكرار حفر بكنوز فهو سدة فيا سا وكن احمره واجوب الزبايل  
والدلاء والنية الماء على رب الدابة والماء على رب الدار وعلى فوايحها وانه  
احل الكوفة لو استا جردا ليحفره يوما الى الليل وموت من حين يصل الغذاء  
اليه غروب الشمس وعمار الكوفة يحلون الى العصر وليس لهم الا ان  
شترطوا ولو شرط على البناء وضع الجدر ومعنى اكل السطوح وتعيينها  
فهو جائد وان استا جردا ليبنى فليكن البناء الطين وتقام الى  
الحمار الا ان يكون مكانا بعيدا فيكون بالخير او اعلم اما لو اراد المكان فلا  
جبار له ولو استا جردا ليبنى له الحائلا بالرمص جاز او اعلم الطوب  
والعمرن والارتفاع **ق** استا جردا ليخدمه كل شهر كذا  
جاز وله ان يستخدمه من السحر الى ان ينام الناس بعد العشاء الا حفرة  
على ما يخدمه الناس ويكره ان يستا جردا لخدمة حرة او اقيم للخدمه  
مخوبها ولا ياخذ الاجر حتى تشكك الشهر في قوله الاول وفيه قوس  
الاخير ياخذ اجر كل يوم بيوم ومتوقوف حاضبه لو دفع عبدا اليه رجل  
ليعلم النسخ او الخط والحساب وسائر الاعمال ان اعطاه المولى  
كل شهر شيئا معلوما جاز لو اراد رب العبد استيفاء الاجرة لو اجره  
في الشهر الاول بجميع الاجرة الا درهما ولو احرأ في سبها بدرم وكذا الاساد



ولولاه واستيفاه شرط الا شهر الاول برسم والشهر الاخر ببقية الاجرة  
 ولو تخلفك بينه الاجرتين كان اجب النيا جعل احدكما دمايز والاخر  
 ورأى لي علم بانها ليست باجزة واحدة كودفع رجب غلامه الي  
 عامل لي علم عملا ولم شتوط احدكما جعل صاحبه اجرا فاما علم ذلك  
 العمل طلب الاستاء الاجر وطلب المولى الاجر من الاستاء وبتكرار  
 جينع رطل اللد في ذلك العمل فان كان المولى هو الذي جعل الاجر  
 جعلت على المولى اجر فكله للاستاء وان كان الاستاء جعلي ذلك له  
 واوجبته عليه فمولى كور استاء اجر عبد المثلث اشهر فخره برسم وشهر  
 نخته فالشهرين الاولين برسم والثانيه نخته كور استاء جره ليخدمه  
 بالكونة له ان سافر برسم وان سافر به حن ولا اجر عليه وليس للمتا جران  
 بخير رب الصديق خير رضاء المولى ومن خدمه البيت غيبك الثاب وعلق  
 الدواب وحلب الثاة وسقي الماء من الشيد وانفاب المتاع من ظهر البيت  
 ورسقه ولا يجوز ان يامره بالحناطة او حرفة ماله ليس من الخدمة  
 وليس على المتنا جرحا ماله الا ان يتطوع وله ان يامره بخدمة اجبا فيه  
 وله ان يواجره من غيره للخدمة ورامده خدمة عياله وكذا ان استاجره  
 المراه بامره بخدمه زوجها وجب استاجرا موانه لم يجز ان استاجره  
 لتوضع ولولاه من غيره كما ويرعى دابة عملا مولى الخدمة جاز اما المرأة  
 كور استاجرت زوجها لخدمتها جاز او تزويج عتقا او تقوم على لها جاز  
 كور استاجره ونوبالغ للخدمة في بيته لم يجوز ولا اجوله وكذا كور استاجرت  
 الام اما ليرعى الخن او لعل عتق الخدمة جاز كور استاجر الابن اما اومه  
 للخدمة لم يجوز وكذا الجد والجدوة والاسوك الوالد خدم ولده وان عمل  
 فيه ذلك شيئا فله الاجر اما لو كان الابن عبدا او مكافا فاستاجره ابوه  
 بخدمه منه وسو حجاز وان كان الابن حرا والاب عبدا واستاجره مولا  
 لخدمه لم يجوز خدمته لولاه ولو كان احوا مسلما والاخر كافرا فاستاجره  
 ابوه لخدمه لم يجوز ويجوز الاستنجار لخدمه بينه الاخوين وسائر القربان  
 كور استاجر الوفي او المتنا من مسلما لخدمه حرا وعبدا فهو جائز  
 واكوده للمسلم خدمة الكافر اما للمسلم ان شيئا جردا ملك الخدمة

اجر المسلم نفسه كماله

**لبن** استاجره ليخدمه له لبن في داره ان كان لبنا مطبوخا جاز وان افسده  
 المحترق ان يرفع فليس له الاجر وكذا ان انكسر اما اذا اقامه فقد بده منه  
 اللبان وجب له الاجر عند اية حقيقة وقاب ابو يوسف حتى يحف  
 واسرحه فقد بري منه ولو عينه ووصفه لحوله وعرضه يعني اللبن فهو  
 جائز ولو جنى في داره لا جوله حتى اخرج من الثور كور استاجره ليخدمه  
 له لبن على معروف ويطلبه اجرا على ان المحلب من عند رب اللبن جاز  
 وكذا انكسر او فسد جديا دخله الاثون لا جوله واخرجه عن الاثون على  
 الاجر بمثله الجبان يكون اخراج الجدر عليه واذا اخرج الاجر من الاثون  
 ان كان الاثون في ملك رب اللبن له الاجر ويري من عياله وان كان في ملك  
 اللبان فلا اجر له حتى يدفعه الى صاحبه واذا اتفق رجب رايه رجب  
 وصاحبه يتكلم اليه ولم يتوثق فندارضاء بما يصنع والكبير والصغير في هذا سواء  
**خبر** عن ابي امامة قال قلت لعبد الله بن عمر انه رجب كور  
 الا بك اليه ملكه اقمه يني من حنني قال الست تلتقي وتغف وتبري  
 الجبان قال قلت لي قال ابن عمر سأل رجب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عما سالتني عنك فلم يجبه حتى انزل الله عز وجل ليس عليكم  
 جناح ان تتنكحوا ففعلنا بكم قال صلى الله عليه وسلم انتم حجاج **من**  
**الحج مع الكبير** **فاسد** قال رحمه الله رجب استاجر رجلا ليخدمه  
 له كور خدمته اليه بخدا وبنصفه فهو سدد ولو ملك اكثر في يده بعد ما بلغ بغداد  
 وذلك ذلك فلا ضمان عليه وله اجر مثله والابن وزمته نصف الكور وان ملك  
 في خنف الطريق فله الاجر بخدا ولا يجره بيمينه ربع الكور ولو كان استاجره  
 ليخدمه نصفه اليه بخدا على ان يكون خنف الاجر له وسلم الكور اليه فملك  
 فيه يده فهو ضمان له نصف كور مثله ولا اجر له **ويصل** وكل رجل ليعتبر  
 له دارا جنيها بانية برسم هذه السنة ونقص الدار ولم يسلم اليه موكله حتى  
 انقضت السنة بعب الاجر على المتنا جرح ويرجع على موكله وكذا ركب  
 ان كان الحق مودعا اليه السنة اما لو عصبها اجني منها احس حتى انقضت  
 السنة لا اجر عليها ولو نقص الدار ثم عودا عليه المتنا جرح واخرجه  
 من يده وسكنها حتى انقضت السنة فلا اجر على المتنا جرح ويرجع به على الامر



ولو انهم من سكني المتاجرو لا ضمان عليه بمنزلة فبسكني الامر ولو شغل الوكيل  
تجيبك الاجرة واية الامر بعد ما ملك السكن فامسك الوكيل الدار  
حتى مضت السنة فلا اجرة ولو لم يطلب الامر الدار ولم ينعم المتاجر حتى  
مضت السنة وجب الاجر على المتاجر ويرجع به على الامر ولو مضى نصف  
نصف السنة ثم حضر الامر بريد اخذ الدار فنفعت حتى مضت السنة  
جب جميع الاجر على المتاجر ويرجع بنصفه على الامر وسواء الذي قبل  
المنع **اختلاف** استأجر الرجلان من رجل دابة من الزن ليس بينهما  
باجر ميسر وتقداه الكرا فلي انتهي الى الكوفة فارا حديهما اكرينا ما في الزن  
اليه ملكة دابة وجايبا وقال الآخر من الزن الى الكوفة دابة وجايبا  
فان القاضي يقتضي بما فيه ايد بها للذي امره لا يقتضي بما جازته ولا حيدتها  
على ما دعيها وينبغي منه ان يثبت بها الى الموضع الذي يردى ولا يحرم  
لها القاضي بنفقة ولا بيع ولو اقاما البينة على ما دعيها من الكري وكرت  
البينتين فان القاضي سمع اخيا الدابة ولا يامرهما بالذباب ويجعلها في  
ايديهما ويامرهما بالنفقة عليها على ما يري ويستحسن رجا ان يقوم صاحبها  
وان كان لا يبر جو ذلك امرهما بالبيع وسمع الثمن في ايديهما ولو انتفى  
شيئا من القاضي اعطاهما من الثمن فان اقاما البينة على انها فقدا صاحبها  
الكري وادوارا د حديهما اخذ ما تبقى لها من الثمن فان القاضي لا يقتضي  
بذلك وان اقاما البينة مع ذلك ان صاحبها قد مات فان القاضي يامرهما  
ببيعها ثم يجطيها ما اقاما البينة من نصف الكري ويبيع الباقي على يدي عدل  
فمن يقدم ورثة الميت وان شاء القاضي فيه جميع ما وسفنا لم يعرض لها شئ  
من امر الدابة ولم يامر بالبيع ولا الخاف ولم يسمع البينة على ذلك وان فعل  
ما ذكرنا فهو اجس ولو اكرينا ما من بعدا الى الكوفة دابة وجايبا  
ليسكن ما فاما انتهي الى الكوفة فارا د حديهما المتقام وزفعا الامر الى القاضي  
وتنصا فان الكري كما وصفت ولم يبق البينة فان القاضي لا يحرم لها  
في شئ وان اقاما البينة على ما دعيها من ذلك ونصا فاعليه فان شاء القاضي  
لكوفي الدابة كلها للذي يريد الرجعة الى بعدا وان شاء اكثر من نصفها من  
آخر ولا يبيع ذلك السموم **سبر** قال عليه السلام ملك انا خصمهم

ومن كنت خصم خصمته من استأجر جيرا فاستوفى عليه ولم يوف اجرة  
الي آخر الحديث **في الجمع** **المنع** في ربح الله من استأجر جيرا  
لمنعه معه فافلس الرجل فقام عند السوق فمزا عذرا اما لو اراد ان تترك  
الاجرة لم يملك في الصرف ليس هذا عذر وكذا استأجر جيرا لم يملك  
في المصير ارا وان سيرا فمزا عذرا وكذا وجد العذر ففسخ الاجارة  
ولم يملك حكم القاضي شرعا ولا التواخي كالمركب بالعرف قبل قبض المبيع  
لو استأجر جيرا ليزرعها مدحك فيه السرب والكرتي استأجر جيرا في حياض  
او خياط اجلس معه في دكانه بغير ح عليه العك بالنصف وتفسيره  
ان صاحب الدكان رجل معروف له جاء عند الناس كلهم غيرة جاد في  
فانعه في دكانه معه رجل غير معروف كلنه حاد في يملك بغير ح عليه  
العك بما اخذه من الناس بالنصف **وجب** آخر صاحب الدكان  
حاد في ولكن غير معروف ولا يؤمن فانه مع رجله معروف فاعند  
حاد في دار بينهما فاجر خبيث شاعيا من شريكه جازي ومن غير شريكه  
الاجور عذرا في حيفته لو دعي نصف دار في يدي رجل فاكدر الاخر  
فصالحه من ذلك على سكتا سنة جائز **رجل** عصب عبدا فاجر  
العبد نفسه فاحز الناصب الاجر فاكدر فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة وعند  
يحيى فان وجد المولى الاجر بيمينه اخذه وقبض العبد الا حاد في قولهم  
جميعا لو استأجر ليزرعها بكتاب له الى البصرة فياثر بجوابه فوسب فوجد  
فلانا قد مات فرد الكتاب لاجر له وقال محمد له الاجر في الذباب استأجر  
ارضا ليزرعها خطته فزرع رطله خن ولا اجر عليه ولا يجب على المتاجر  
روما استأجر جيرا فمزا عذرا واستأجر جيرا فمزا عذرا فمزا عذرا  
فاحز في ارض لقوم اخرين شيئا لا ضمان عليه عند ما لو حاد في يدي  
داره فوقع فيها ثمان لا ضمان عليه وكذا سيرا التبييت اذ لم يكن متحررا  
فيها لو استأجر جيرا الى بغداد ولم يبع ما يملك عليه ثمن ما يملك الناس  
فسوى لا ضمان وان بلغ عذرا فله الاجر ولو صنفه ثوبا او مصروفه ان  
يملكه حتى يستوفى الاجر فان ملك لا ضمان عليه ولو ملك من البرع او  
النقد والحق منه لا ضمان على البواع والقصار والجمام **سبر**



عن النبي صلى الله عليه وسلم انه من تقيز الحكمان وتقيزه ان يشا حرجا  
 ليحكم هذه الخطة بغير من وقته **من الزمان** قال  
 رحمه الله لو لحق المواجهين فادح لا وقاله الامن من الارض التي اجروها  
 فهذا عند ربه نقص الاجارة ولكن القاضي لا ينقصها حتى ياعها المواجه  
 ثم رجع الى القاضي ليحكم في الاجارة ولا ينقص بنفس البيع فلا يومن  
 القضاء والرضا فاذا اجاز القاضي بيعه ففسخ الاجارة والمواجه اجرة  
 الى وقت الفسخ ويطلب له وتعلم يعلم ونه الاما فواره صدق وبيع  
 الارض وفسخ الاجارة في قايه الى حينته وفي قولها لا يصدق القاضي  
 في حق المتماجر ويخرجهم القاضي من السجن اذا لم يكن له مال عند  
 الارض بمنزله لا شيء له والمرأة اذا تزوجت وتوا فاما صداها ثم  
 اقوت بدون في قوت الى حينته للمقرر ان يحبسها اذا اراد الزوج ان  
 ينقلها وعند ما للزوج ان ينقلها حيث ارجب ولذلك رجمت اجتمعت  
 عليه ويون فاراد ان ينقلها ولا الغرماء يدين وسو جميع او يفرجها  
 لرجل او يهتله فلا يمنع عندها خلافا لهما بخلاف دينه وجب عليه  
 بالمعانيم نحو الفرض والشرا والمهر حنف له حتى الشركه معهم في ما  
 العين **خبر** روى عن ما منع كان اذا استاجر الابل الى الجمل فملك كس  
 وقال سفر الله تعالى فتقننا من مال الله ولذلك في عين الا حبيته  
**من المجرور** قال رحمه الله لو اجر داره عشرين من عن هذه  
 الدار فهذا عند ربه في نفع الاجارة لو اجره لغيره في الدار ولو اجر  
 قرية دخل فيها البيوت والارض دون الخيل والاشجار والثمار وان  
 شوط ذلك نفع لوارثها جو وانه كل يوم يدرم بركها في حوايجها  
 لو اخذ النجا طوبى لقطعها فان شئت او وضع المقر احسن في موضع غير الذي  
 اراد قطع ضمن وعمل هذا ساير الضمان اذا اصاب المدفوع جملته شيء  
 او كسوا وغير ذلك ضمن لما حسب موه فبعد بذلك او لم يتجد اما لو  
 ملك او سرق او غصب منه لا ضمان عليه وكذا اما سقط من الجمار ضمن ولو  
 غرقت السفينة وبن واقفت لا ضمان على الملاح اما لو مدها فخرقت ضمن  
**خبر** عن ابن رافع قال من النبي صلى الله عليه وسلم يحاط فاعجبه قال

من هذا فقال رافع مولى يا رسول الله قال من اين لك هذا قال لا شأني  
 بشيء منه **من المستفاد** **شرط** قال رحمه الله عن ابن رافع مولى  
 استأجره علي ان يحك له محلا محلو ما يحل ان يشتوه درهما سميا جاز  
 الاجارة ويحك له الدرهم ويكون اجرة دفع اليه ثوبا لبيصه علي ان ما  
 زاد علي كذا فيقول فهدا اجارة فاسرة فلو ضاع ضمن وعن محمد  
 استأجره دارا سنة فاما انقضت السنة قال رب الدار فخرجها اليوم والا  
 فهي عليك كل يوم باللف ولزمه ذلك ولو جعل مقدار ما يتقن فاعه  
 بما جرتك فهو حرجي قال صاحب الخلام هذا كل شهر جرتك وقال  
 المتماجر جرتك ثم افتقر فاعليه فهو جرتك الا ان يرضى صاحب الخلام  
 بعده **باب اول** عن ابن حنيفة رحمه الله لا يمنع ان يدفع ثوبا في حرج  
 اجرة فحدا ما ينطو ان تحرق الثوب من يد صاحب لا شيء علي الحائك وان  
 يحرق في يدما فعلي الحائك نصف قيمة الحرق وعن ابن رافع اما  
 عجب للحمال بعد ما تقطع المتاع من السوق الى المنوي استأجره  
 جيرا الى مكة فعلي الزمالة دون الرجعة وعلي رب الدار ان يبعث من  
 يرد ما اليه خلافا للعارية فانها علي الدار والمجي فانه علي المستعير  
 ر و ما استأجره ليرعى ارجين شاة لا يحب عليه مائة الا ولاد الا ان  
 بلغت الرعي استأجره ليحملك الف لبنة في هذا الحائط فانه بعد  
 كسراب اللين فيها استأجره دابة الى موضع لم يحزن ان يرجع عليها عن  
 محمد انه آجر بيتا فيه دابة كل يوم فيه وان قال بكل خوي موله اكثر  
 محلا ليو كبه اليه مكة او فتمتصا ليليم محكمه في بيتهم من عنود لا اجر  
 عليه وسو ضامن ان تلف وترا ان استأجره محلا شهرا اليه مكة بخلاف  
 ما لو استأجره حليا عشرة ايام لتزينه بها فلم تقطع لزمه الا اجر لو خا ط  
 ثوبه باجر ففقتة انسان قبل ان يملك اليه صاحب لا اجر له **باب**  
 رجب اهلك شيئا فقال من دلي عليه فانه كذا فله عليه انسان لا يستحق شيئا  
 اما لو قال لا انسان بعينه ان دليني عليه فلك كذا في صح وله اجر الملك  
 اذا مشي معه اليه اما لو ذكره كلام لا شيء له فكذلك روي عن ابن رافع ولو  
 استأجره ليحطين هذا البيت او قال هذا السطح هذا الطريق وقد عرفه



لم يجوز ان فعله اجره ثم لا ان يصف له صنعة معلومة راي الطبيب اولم  
 يره جاز لو اجره واراشان بغير امره سنة كاملة وسلمها اليه فلما مضى  
 بعض السنة لم يحن ذلك فاجاز فالاجرة له من حين اجاز وما قبله  
 فليجوز ان يصدق به وعن محمد لو استأجره فوفاه بوجه او موصفا من  
 الارض لينام عليه جاز ما لو استأجره دارا او شجرة ليعلق به منها لم يجوز  
 لو استأجره غلا او محلا ليجف عليه الياب لم يجوز لو جعلك ثيابك الرجاء  
 والجنون في بيت ينظرون كان الا صاع من رب البيت فلا اجرة له وان كان  
 من الاجر فله اجر وكذا الاجارة لنحت الاصنام في ملكة وكذا استئجار  
 البنية للصبي والديك والتمس للتمسح كلمة ما ملك لوقاف اقل هذا  
 الا صورا والتمس بك ذلك درهم فله اجر فله وكذا لو اجره بدم او ميتة لو استأجر  
 لغيره ما من النسيء وله ما من صنع لو استأجره جوسيا يتقلد به شهر او قوسا  
 لغيره ما من صنع ولو استأجره جوسيا البصير الفار في بيته لم يجوز في استئجار  
 الكلب والباري رواية ان لو جرد وعقد بعد عقد كى عقدا جردا فعصب  
 الاول وصحت الثانية استأجره شهر العك معلوم ثم قال له بلغ هذا  
 الكتاب موضع كذا فلك درهم فانقصت الاجارة الاول بقدر المضي في تبليغ  
 الكتاب فلما دعا بعده اليه عك عادت تلك الاجارة لو استأجره دارا او  
 شهرين او واية ليوكها فوسخيف فلما سكن فيها شهر او سار فرسخا  
 زاد عشرة درهم في الاجرة فليقاس ان حبير الزيادة ما بقي عريان محمد  
 يقول استحسنيت واجعلها موزعة لما مضى ولما بقي **حيا**  
 عن ابي يوسف استأجره فمساها ليقسم له ارضه لم يرد ما وشتا روم فقتار  
 لينقص ثوبا لم يرد فلما راه لم يرض بذلك فله الجزار وعن محمد الكري  
 ابلا عيل ان يسير به اليه ملة عشرة يوم فاسار نصف الطريق في عشرة  
 ليال ومات فله نصف الكرية اما لو سار نصف الطريق في اثني عشر  
 ليلة ثم مات فله اجر الملك ولو سار الباقي في ثمان ليال في سبعة عشر  
 يوما فافاء ما شرطه له استحسن لو استأجره دارا عيل ان لا سكنها وعبد  
 او واية بما جرد معلوم في مدة معلومة جرد ان لا يستعملها ولا راه الناس لا يجب  
 الا جرد لو سار عيل وحول ملة عشرة يوم فمات فله الكرية في خمسة عشر  
 يوما فانه يحط منه من الاجر بحسب ما لو كروي واية ان ركبها اليه كذا فليكون وان

ركبها اليه موضع كذا فليكون وهو موضع اخر وذكر ثلثا حتى ولو زاد على ثلثه  
 مواضع لم يجمع قياسا على شواكله اثواب ولا يجوز الارح استأجره ليعقل  
 هذا الا ان اليوم اليه موضع وذلك لا يمكن الا فيه ايام فانه يصدق على اليوم  
 دون العك لو شرط النصارى دخالة العقبة في القوية موضعها معلوما  
 فهو يدور جاز ثم لو بحث انسان بقرة اليه ذلك الموضع ولم يسمع شرا لم يرا  
 النصارى حتى يرد اليه استأجره ليحرك له عدلين فقال ان شئت احرك هذا  
 حشرة اليه موضع كذا وان شئت هذا فلك عشرة فمحمدا اليه فله نصف اجره  
 واحرم من العدلين اما لوقاف احد مدني اما مدني روم او مدني رومين  
 فمحمدا فله درهمان في رواية ولو دفع اليه ثوبا وقاب بعينه حشرة فزاد  
 فهو بينك وبين قباعة باثني عشر فله اجره فله اما لو باع حشرة فلا اجره  
 ولو لم يبعه وقد حبس وحبس فيه ذلك قال محمد اريد له اجره فله ما بلغ  
 باع ولو لم يبع فليكن ما قال محمد فله اجره فله ان باع حشرة **بحسب**  
 ان ابي يوسف استأجره جردا اليه ملة ثم لما سار بعض الطريق انكر الاجارة  
 وادعاهما لنفهم لزمه الا جرد قبل انكاره فيسقط عبده وقاب محمد لا يملك  
 عبده لو استأجره ليحيطهم مشايرة ثم ادعى انه عبده ولم يتيا جرد  
 واتمام رب العبد البيعة على الاجارة وقد استعمله قبل مجوده وعبده  
 فعليه اجره فله ولو عطل العبد في الحيطة فله في خلاف المحمود لا ضمان  
 عليه وانما عليه الا جرد **شركة** عن محمد استأجره جردا جليش لحك خشته  
 اليه منزله بدرهم فمحمدا اجره فله نصف درهم وهو معلوم في الباقي وكذا  
 في الحفر والبناء الا ان يكونا شوكين في العك فله كل الا جردا كما سبها  
 قال لصاحبه اجره في نصف سفينتك اجمل فيه حصتي من الطعام لم  
 يجوز وكذا لو استأجره نصف الرحا عيل ان يلحن موال الطعام المشترك بينهما فهو  
 فاسد **ضمان** عن ابي يوسف استأجره جردا ثوبا او اكثر للبحر على  
 ان يثا جردا ثوبا لو استأجره جردا ليكب في المصير فحليم روميا اليه صاحبها  
 حتى لو سب في يده جردا لركوب ضمن وعن محمد امك الدابة في منزله  
 بعد بضعة المدة ليحى صاحبها فلم يجر حتى تلفت الا ضمان عليه لو استأجره جردا من  
 موضع معلوم اليه موضع معلوم فحليم ان يرد ما اليه ذلك الموضع الذي استأجره



فيه ان كان العبد للذئب والمجنى حتى لو ذبحه بها الى منزل لم يصعب عنده ضمن  
لو مرب الحمار فامر الحاكم بالنعمة على الدابة ولا يجبر على ما ينقص  
الا يبينه وينبغي ان يستدعي من الحاكم لمصعب اسما له في كل مرحلة من  
مراحل ملكة لتقبض منه نعمة الدابة لينتخلص منها الا شها في كل منزل  
وفي كل مرة اسما جزئيا فلما مضت المدة ردها الى صاحبها فملكته في  
الطريق لا يضمن وكذا لو ملك الدابة في ردها ما مع انه لا يجب عليه الرد  
اما لو كان صاحبها في بلد آخر فساها المستاجر اليه ضمن ولو ردها الى  
منزل صاحبها ورطبها في ارضها كما فعله صاحبها بؤن من الضمان اما اذا  
لم يشدها ولم يخلق عليها ارب ورسه ضاكت من يخطئها ضمن وقوى الثياب  
على صاحبها لا على الحاكم الا اذا كان في بلد يتعاملون به يكون على الحاكم  
وكذا المحيط على الخطا والاصح على الصانع والجر على الوراق الا اذا ر  
تعاينوا في بلد بخلافه فمولا يتعاينوا واد وحار الحكم في منزل  
المستاجر على الحمار والمكاري الا اذا تعامل احد بلده بخلافه اما اصحابه  
على السلم لا يجب على الاجير الا ان شترط حمل الطعام في السفينة و  
اخرجه عنها على رب الطعام لو استأجره دابة ليحمل عليها الغلام وقال  
لا يحمل ايا المكاري عنده لئلا تضعف الدابة فتحمل المكاري معه  
اخر فعثرت من ضعفها والوقت الضلال فعليه نصف قيمة الغلام ان كانت  
عكبتة من ثقل اما لو تلفت من غير ثقل فلا شيء عليه مكذير دابة الى  
يوسف **مشهور** عن ابي يوسف استأجره ليحمل له رطب ضمن  
فاستأجر الحمار لصاحب العراف ليحمله على راسه فحرف من فعلها لم  
يضمن الحمار لان لم يعلم اليه بعد ما استأجره ليضعفه في منزله بعد ما بلغه  
فتحرف فبطل الوضغ ضمن وعن محمد رجل تعامل جيا طارا وقصارا  
فدفع اليه ثوبا ولم يسلح اجرا ولم يقطع فحاطه او قصره لا جرحه وضمن  
ان ضاع اما لو دفعه اليه من لا يملك معه وقال اقصره ولم يسلح الاجر  
لا جرحه ولم يضمن ان ضاع لو استأجر القصار رطب الثوب في دقة فتحرف  
من دقة رطب الثوب ولا يدريه من دقة اياها ضمن القصار وان تحرف  
بدونها فعلى القصار ضمان نصف النقصان ولو وضع مصفا ليحمل فيه

اوسينا ليضعفه ودفع الخلاف واليضمن ضمن الخلاف واليضمن مع المصنف  
والسيف ان ضاع اما لو دفع ليحمل الخلاف او دفع السيف ليحمل له  
الغمد لا يضمن شيئا لقول القصار قصرت ثوبك مجانا وقد ضاع لم اصدق  
اذا حلت نفسه لهذه الحرفة كما الى لا اخذ رطب الثوب حين قال لم تقدر  
الي مجانا وقال القصار قصرت بالاجرة قال ابو يوسف اصدقها  
جميعا **مد** قال ابو يوسف المدة والزرع على سريه في مدة باحو  
ثمنه حتى يدرك سواء خاضه رب الارض او لم يخاضه ولم تنضج المزارع  
يشع اما لو اختصموا بعد المدة والزرع لم يخرج فتحت الاجارة وردت  
الارض الى صاحبها ثم ان خرج بحدود دونهما الى المزارع بما جرح الملك وكذا  
اذا مات احدكما وموتك وفي رواية اخرى عنه ان قال رب  
الارض انما اقطع ما يخرج بعد المدة فله ذلك لو كان رب الماع مثنى مغب  
او على دابة نفسه فلا ضمان على المكاري فيما فسد من عماره واد اياها  
اما غيب الحمار ففسد الماع ضمن وان رب الماع مضم يضمن بخلافه ما لو  
انشق الوعاء وما فسد في السفينة ضمن الملاح الا اذا كان رب الماع  
وكذا لو كانت سفينتان متقويتين والملاح في احداهما لا ضمان عليه وكذا  
ما سار من الزيتة من سياتي المكاري له وفاد لم يضمن اذا كان رب  
الماع مضم لو جاء الراعي سقم الشاة لم يجوز وضمن لو دفعه اليه  
اليه الاجير ليحمل فقال الاجير عنده يتيك في هذا الحمل فقال الراعي  
ان انكسرت لا ضمان عليك ينظر ان سلمت في ماله احنا ضمن وان  
تلفت السه في استئجاره فله لا يضمن وعن محمد استأجره ملاحا ليحمل  
لحماره اليه بغيره فحمله فودعه انسان آخر الى مكانه لا جرحه وليس عليه  
ان يعيده اليه بغيره وانا ما لو كان مويرد اليه مكانه كلفناه ليحمل اليه  
بغيره وانا ما ويحمل مولا اذا حاط ثوبه فيفتحه اخرا وخصف نعلم  
فنقصه **حلاف** عن ابي يوسف اذا قال بحسي العزب  
وقال رب الثوب نسخته لي قال الثوب قوب رب العزب وبقاب  
للحمارك قد امرك بالاجرة ان نسخته فخره وكذا الجناط وعن محمد دفع  
اليه ملاح الكرار حنطة يملحها موضع كذا كل كرتا جرحها وم فلا يلحقها







فله اجر المثلث وفيه المزارعة الكسرة وكران خطته اليوم فلك ودرهم وان  
خطته عند فلك نصف ودرهم فخالص نصف اليوم دخلته عند فلك فخالص  
اليوم نصف ودرهم وفيها فخالص هذا اجر المثلث لا يتخلص من ربع ودرهم ولا  
بجا وز به نصف ودرهم في قول اليه حبيقة وعند ما لم يمتد اربع ودرهم  
وفي نوادر بن سماعه عن محمد ان خطته اليوم فبدر ميتين وان خطته عند  
فبدر ميتين فخالص عند فبدر ميتين فبدر ميتين من ودرهم ميتين ولو  
قال ان خطته رويته فبدر ميتين وان خطته عند فبدر ميتين فبدر ميتين  
بالا فخالص اما لو قال ان حملت عليها كالياب فاجرة كذا ودرهما وان حملت  
عليها الحد يد فاجرة كذا ودرهما فخالص فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين  
وفي نوادر اليه يوسف لو استاجر دابة اليه مكان معلوم فقال للمكاري  
ان سككت لم يترق كذا فبدر ميتين وان سككت لم يترق كذا فبدر ميتين وان سككت  
لم يترق كذا فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين  
اربعة طرق فلا جازة فاسد فله اجر المثلث في طوبى سكك فبدر ميتين  
على سبع اربعة ثياب وفي نوادر بن سماعه عن محمد بن زوج امرأة على انها ان  
كانت كمو امير مائة وان كانت ثيابا فمخسرون وان كانت عريته فمهر ما  
الف وان كانت عريته فمخسرون وان كانت مائة فمهر ما مائة وان كانت  
فبدر ميتين فمخسرون وان كانت مائة فمهر ما مائة وان كانت فبدر ميتين  
فان وجد ما على الشرط الاول فله المذکور والا وان وجد ما على غير  
ذلك فله مهر مثلها لا ينقص من التعليل المذكور من المهر ولا يزداد على  
الكثير **وع** لو استاجر الصبي ومات الاب لم تبطل الاجازة وكذا لا تبطل  
استيجار الطيب بموت والوال الصبي رخص وقف على جماعة فاجازتها اليه  
الوجه لا اليه الموت فبدر ميتين ولو استاجر ما الوجه فبدر ميتين فبدر ميتين  
فالموقوف عليهم وغيرهم سواء في هذه الاجازة ولو استاجر الواقف ثم مات  
فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين  
اجازتها من نفسه اذا كان ذلك وقفا على الفقراء او على قوم وكذلك  
الوجه لو استاجر الوجه دار الواقف اجازة فاسد فله اجر المثلث فبدر ميتين  
لا يزداد على ما روي به الوجه وفي نوادر بن رستم في رجل اعاد من رجل

زقا بحك فيه زيتا فخالص في صحران كاليه سد الزوق فانه ينزل الزوق للمصغر  
باجرته اليه ان يجد ما يحول اليه الزيت **حسب** وقار النبي صلى الله عليه وسلم  
من استاجر جيرا فليعطه اجرة **من** **الدرهم** وقار رحمه الله عفا  
الا جازة اما على ما دفع الاعيان كالحقار والدوات واما على الصناعات  
والواجب تسليم ما استاجر او لا الا اذا استقرت تحصيل الاجرة والموجر  
جس المنافع حتى يستوفي الاجرة واذا وفقت الاجرة على مئة فيجب  
للاجرة حالا بعد حال عند اليه حبيقة وعند ما اذا استاجر جيرا اليه ملك  
بجبه الاجرة ماله فخر حكمة والذي رجع اليه ابو حبيقة يوم ما فيوما **وع**  
ابن يوسف اذا مضى لث الطريق او نصفه بوج تسليم الاجرة لو استقر  
المواجر والمتاجر عينا من الاعيان بالاجرة جاز ولو اخذ بالاجرة كغيلة  
او رخصا جاز لو رعي المستاجر ما يمنع من الاستماع من غضب او مرض  
واكثره صا حبه ينظر حالة الخصومة ان كان المانع فاليها فالتقوى **قو**  
الميتا جرح بغيره الميتة والا فالتقوى فخر المواجر مع عينه على علمه والبينة  
بينه المستاجر ولو اتفقا على وجود المانع واختلفا في مدة بقاءه فالتقوى  
**قو** المستاجر وما لا اثر له في المحل فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين  
بجبه الاجرة كالحمار والملاح اما ماله اثر سقط الاجر بهلاكه كما نصت عن  
والقصار **قو** ابو الحسن اذا راه موضع في صحران لم يفرقه فيه بوا فهو  
مبذول ما لو امره بغير ما في ملكه ويد حتى لو انهارت البئر او انهدم البناء  
فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين  
موضع وليس ذلك في يد المالك بوج الاجر حتى يسلم اليه مفعده ونعاعه  
واذا خرق الجند في الثور بين الاقربى ولا يضمن الخطم ولا الملاح لان  
متهلك وكذا كذا اذا علك بعد ما اخرج من الثور في غير دار المصغر  
وعن ابن يوسف ان سرق المتاع من راس الحمار فلا ضمان عليه  
ولو استاجر جره لحمار عبده صغارا وكبارا فلا ضمان على المكاري فيما  
عطب من سياقه وفروء قطار عليه جموله ورب المحلنة على بيعه فلا  
ضمان على الحمار كسيفتين مقودتين وحب حرمها ورب  
المتاع في احديهما فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين فبدر ميتين



ليذهب بكتبه اليه فلان ويحيى بجوابه فذهب فوجد فلانا قد مات فوجد الكتاب  
 الاجرة له وقال محمد له الاجرة في الوصايا بخلاف ما لو استاجر له ليحيى طعنا  
 اليه فلان فحكم اليه فوجد ما قدمنا فخرج بالطعام ولا اجر له اصلا ولو كان  
 المستاجر وجد بالدار حبيبا والمواجر عينا ليس له فسخ الاجرة اما لو اهدت  
 الدار وانقطعت ماء الرعي فن لا صحابا من يقول انفسهم الضيق منهم  
 من يقول لا يفسخ واجمعوا ان المستاجر ان يتخول اليه دارا خيرا ويحب  
 محمد استاجر قتيبا فهدم ثم بناء فليس للمستاجر ان يمتنع ولا الاجر ولو  
 اختلفا في الاجرة برك بيمين المستاجر وفي المنفعة برك بيمين المواجر  
 وبينت المواجر في الاجرة اوله وفي المنفعة بينه المستاجر وعن ابي يوسف  
 يمين استاجر دارا سنة ثم ادعى المستاجر ان استاجر يوما احد عشر شهرا  
 منها بد ربح وشهر يتسعه وادعى رب الدار ان اجرة اياما فقد اقر المستاجر  
 فحك اجرة فان صدقها اخذها ولوقال الحجاز صدقناك وسو  
 نيلو فالقول قول الحجاز مع يمينه فالنوع الواحد والنوعان سواء  
 الا انه في النوع الواحد يقول لهما بي اجرة من هذا فالقول قول الحجاز  
 استخسانا وله الاجر اما لو قال لهما بي خبطة والحجاز يقول لهما ملك  
 شئير وهو من المملك اجرة حتى يجدتم قال محمد لو استأجرنا ان ينقش  
 في حاتم اسم فخلط ونقش اسم غيره فله ان يضمنه الحاتم ولو امره ان يحمي  
 بنته فحضر قال محمد عليه ان يحطيه مازا والحضرة فيه ولو استاجر له ليغسل  
 المبيت او يجلج جازته فله الاجر الا اذا لم يكن هناك غيره فهو متعفف  
 فلا اجر له لو استاجر عبد ليخدمه بخدمة امه لم يجر فان خدمه احدما ولم  
 يخدمه الا بخر له اجر الملك وقال ابو يوسف لا اجر له لو استاجر حاتونا  
 لعمك تمام ارا وترك العمك والتجارة وينتفع اليه غيره فهذا عذر اما  
 لو اراد ان ينتفع منه اليه حاتون آخر ليعمل ذلك العمك فهذا ليس  
 بغير ولو ادعى صاحب الدار ان المستاجر لم يدر سفره ولكن يريد  
 فسخ الاجرة حلفه الحاكم انه عزم سفره ولذا لو خرج من المصر ثم عاد واختلف  
 انه قصد بخوجه الموضع الذي ذكره لو اجر نفسه من صناعته ثم بدله ان  
 يتنكر ذلك العمك وينتفع اليه غيره فهذا ليس بعذر فيكون حقا ما

فانف من عمله وقال محمد ان كان ذلك العمك ليس من عمله وهو مما يجب  
 به فله ان يفسخ لدفع ضرر العار لو استاجر عبدا فوجد سارقا فهذا  
 عذر من ابي يوسف فيه امارة ولدت يوم النحر قبل ان يطوف بهذا  
 عذر والحيات ان لا يقع معها مائة النفاس اما لو كانت ولدت قبل  
 ذلك وبعثت من المدة ثلث مائة حينئذ فانه يجوز الحملك عليه المقام فيها  
 ولو اجر عبده سنة ثم اعتقه بعد بضعة سنة اشهر جازعتهم والعبد  
 بالخيار فان شاء من في الاجارة والاجرة عبد المتفق له وان شاء فسخه  
 اما لو استجرى المولى الاجرة حين آجره ثم اعتقه وارجاز العبد اجارته  
 في الاجرة كلها للسيد وليس للعبد قبض الاجرة الا بماذن المولى وكما لانه  
 اما لو كان العبد مولا لغيره اجرتهم بماذن المولى ثم عتق بعد نقص المدة  
 له حق الفسخ وقبض الاجرة اليه العبد فانه العاقبة لو اجر المالك  
 عبده ثم عجز قال الاجرة باقية عند ابي يوسف وقال محمد يضمن الظن  
 بوضع عند امه فان الحصانة خفيها اذا التفت لقيتها واستاجر عليها لم  
 فهو متطوع ورضاع البنت على من يجر عليه نفقة لومات الحبيبة او  
 الطير انتقضت الاجارة ولو اجر غلاما او دابة ثم اقام رجب البينة  
 انها له فقال قد اجررت ما اجررت بنظر ان كانت المدة قد انتقضت  
 قال الاجرة للخاص به وان كان في بعض المدة فاجرة الماضي والباقي كلها  
 لرب الضام في قول ابي يوسف وقال محمد اجر ما مضى للخاص به  
 واجر ما تبقى للمقتضى له **الطحاوي** قال رحمه الله استاجر  
 دابة اليه كان معلوم فلم يذهب اليه وجلسها في داره ثم ردها بعد المدة  
 لا اجر عليه ولو ملكته ضمن ولو سلك طريقا آخر وسومها لو لم يضمن  
 وان كان غير مملوك ضمن ولو بلغ مو صنفه عليه الاجر لو رجع المستاجر  
 بالعبث ليس له بعده ان يرد الا اذا حدث له عيب اخر فله رده ما بخل  
 المبيع والاجر المستوك لا يضمن عبده وعتقه ما جيبه لم يضمن الا من حلف  
 غائب او عوفي غالب او غارت غالبة لو ادعى الردي على ما جيبها  
 فالقول قوله عند ابي حنيفة وعند ما القول قول صاحب الثوب  
 لو سقط عن يد الحمار بزحام الناسا وعينه ضمن الا اذا كان معلوما



في الزحام لا تخاف عليه عند اية حنيقة توساق الثمار الدواب على سيرة  
فاز وحت على نظره فدمع بعضهم حفا فاعطى منها فمن ولو اجر المالك  
من انسان حرمنا اجر من للدواب وارجاز المتاجر الاول صحت الاجازة  
للمتاجر الاول لا للمالك الا اذا كان مدة البقاء اقل من لما انقضت مدته  
وسكن الاول لزمته تمام المدة لو استاجر جردا ولم يبين ما سيجي فيها  
فهو فاسد كما لو استاجر ثوبا ولم يبين من يلبس حتى لو اختصا عنده لو  
استعمله جبه الاجر ولو كان الارض رخوا لا يجبر على تمام حفر البئر او  
خاف الخفاف **حجور** وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم استاجر جوار مط  
وليل الاية لم يوف الفار الى المدينة في الحديث سب السوء لم يكن الولاك  
مسما يوفيه **من جيات الخفاف** قال رحمه الله لو خاف  
المتاجر ان يتفاد من اجرة الصنعة بموت احدكما ولحذر لما كتبها ينبغي  
ان يجعل لكل سنة من اول سنة الاجازة اجرا قليلا ويجعل أكثر الاجر  
لاخرها حتى لو انقضت جدد لزمه اجر قليل ولو كان رتب الارض يخاف  
الحذر من المتاجر يجعل عظم الاجر في اولها وما بقي في اخرها من  
السنة لو خاف ان يخيب المتاجر وبنى عياله في الدار فلا يقدر رب  
الدار على اخراجهم ينبغي ان يجعل المتاجر حرمها جها وكليهما ووصف  
في قبض هذه الدار فكانت في يده ومن سعه اياها وما رعه فيها ولو  
حلف ان يجزله عن الوكالة يبرحك له في ذلك مما ضمن له تسليم الدار اليه  
ووجه آخر ان يوافق من امرأة المتاجر ويكون الزوج ضامنا عنها  
لو آجر داره من رجل سنة وخاف رب الدار بمنع المتاجر بعد السنة  
ينبغي ان يقول هذه الدار هذه السنة بما سمعتم قول وقد اجر ذلك هذه  
الدار بعد مضي السنة كل يوم بدينار او اكثر ان جسدتها وينبغي المتاجر  
وكب وبنها عدان على ذلك حتى لو جسدتها بعد السنة لزمه بكل يوم دينار  
ثم لو خاف المتاجر ان يخيب رب الدار عند تمام السنة فلا يقدر على ردّها  
اليه فيلزمه الكسر كل يوم دينار ينبغي ان يجعل بينا عدلا يوكلم رتب  
الدار لو آجر هذه الدار بعد السنة كل يوم بدينار فيكون العود موالدين  
عقيد هذا الكلدان بعد السنة فاذا انقضت السنة جاء المتاجر ليطلبها الى

الى العدل وتنقض الاجازة ولو اراد رتب الارض ان يجعل حرمها على  
المتاجر فلا يجوز ان يذبح على الاجرة لو اراد ان يوافق من عبده بطعامه  
وكسوته فانه لا يجوز ولكن ينبغي ان يذبح مقدار الطعام والكسوة على الاجرة  
وتلك علف الدابة لو استاجر داره مشاة مرة فخاف اذا سكن  
شهر و دخل عليه الاخر يوم او يومين يلزمه اجر الشهر كله ينبغي ان  
يتاجر حرمها ميا ومتم كل يوم كلف الا مشاة مرة لو استاجر حرمها ثم اراد المتاجر  
ان يوافق من الاجر بما كثر مما استاجر فانه لا يجوز ولكن يذبح فقيصا او  
عقيد فبحون وكذا اذا راد في الدابة سرجا ولحين سطر الدار **حجور**  
وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رضي الله عنه خذ معك جارا من ملة الى المدينة  
بعد مجرة النبي صلى الله عليه وسلم بياض واحد من المسلمين وكان يسير في طريق  
المدينة لايك امرأة ذات ثروة من اليهود وكلد لوتهمه وهي خرج الى  
المدينة **من الروضة** قال رحمه الله اذا راد رب الدار السفر  
فقال له وكل وحلفه في يد المتاجر في مدة الاجازة رب الدار لو احتاج  
اليه سكتا هذا السبب بعد راما لو احتاج اليه ثمنها في نفعه عياله فهو  
عذر لو عرض الحمار بحيث لا يقدر على النهوض فهو عذر وقال محمد  
في كتاب الشروط لو مات رب الدار في مصر من الامصار ففسخ الاجازة حتى لو  
ركبها ضمن الابا ذن الحاكم ولا اجر لو استاجر حرمها وقف على قوم مسحين  
معينين اذا مات فلان فجلي فلان ثم مات الحواجر طلبة الاجازة و  
ثلمه لو لم يكن با عياله ثم يقف على فقرا قراياتة فالاقرب فالاقرب  
لم بطل بموت الحواجر ويملك بموت المتاجر حرمها وما تخلف من  
اليثاب من وقف القصار حين وان كان وقف المثلث وكذا ان امره ان  
يخسله بالصا بون فخصله بالنورة وما آصاب الضم من مطرا وترح لا  
ضمان على الراعي مذب الاستا والحيث حيث افسد عضو احدهم كوط  
حرج صبي او دابة با ذن اللاب والوضع وعيتم من الحصيات لم يخسرن  
وكذا با ذن الام والحمار اذا لم يكن هناك اقرب منهم وكذا الختان والحمار  
والنصف لو قال رب الثوب للفقير غسلة بخير اجر فالقول قول  
الا ان يحرف انه خرغ في عنده ثوبا بالاجرة استاجر ثوبا ليقود عنه







والشرب فلا بأس وكذا استأجر أرضا سديها وصاحبها ان السور لم ينفذ  
 الى ارضه سواء كان مربعا من الحرام لو استأجره بجعل هذا اليوم  
 لم يجر حذره خلافا لما استأجره لينقش بابا وحامه فنقش مخالفا لما امره  
 بهذا الاستهلاك وروى انه امره ان يقطع ويحيط له فقيصا تحت الشجر مجام  
 ناقصا قد را صبح ونحوه فليس بشئ اما لو كان ضيقا ضمن لو استأجره وانه  
 ليس بهما اليوم بل رخم فوكها عند الم جب يثني وقيل جب عندهما ورم استأجره  
 ليس بهما عليه الحلقى جاز لو استأجره جوتين والحلقى فهو لكين حتى لو اسكن فيه  
 حوا وان سلك وجب المصطفى ولو شرط حلف الدابة على الاستأجر لم يجر  
 فان لم يحلفها حتى ماتت لم ضمن لو عرض الدالاب المتاع فباعه اخر فالاجر  
 الثاني للعاقبة ولو شرط ان يكون الارض وسقيها جاز اما لو شرط البن والثاد  
 السريقين لم يجر وعند ابي يوسف الفسطاط كالسور في انه لا يجوز للمسا جو  
 ان يحلبه غيره وعند محمد بمنزلة المنزب اليكن لو ادعى العارية او العصب  
 فاقام رب الدابة انه اجر ما نرمة الاجر وسقط الضمان وعن محمد في استأجر  
 ماما وله عيب وسولا يعلم فوزن با فاكسر لم يضمن ان كان بوزن مثله مع العيب  
 لو تكا راسا الى موضع كذا صدق انه لم يجاوزه ولم يصدق انه رجع عن طريقه  
**لاب** ان يستأجره نفسه لعمك الصبي بخلاف وخلاف الوجه ولان استأجر  
 البتم لنفسه بما شاء ولا يواجر عبدا حوا البتمين لعمك الاخر بخلاف الاب  
 وقيل لو استأجره لغيره لعمك لم يجر الذي اذا استأجره لغيره لعمك واذا  
 تعيين لنفسك الميت لم يجر اجازته بخلاف خمر القبول في رواية مشاهير  
 عن محمد في الغسل وحكم الجنائز وقيل خياطة الكفن كما نحو وقيل  
 كالغسل والحيط والابرة ان شرط على المستأجر جاز ولو شرط على غيره  
 ان يان نعمة ما يوت من اعمامه لخاصة استحصانا ولو حلفها بغير ما علم حرق  
 ضمن الراعي ولو خاف الموت فذبحها الراعي ضمن وصيوي في قلع الشجر  
 انه لم يأمره بهذا ولو دفع كتابا الى مع حمله اليه فلان ويأخذ الجوارب فذبح  
 فوجره غايها فدفعه الى ائمه او الى قاض فذلك البلد فله الاجر وان لم يبيعك  
 او وجده فتيلا فلا اجر وقال محمد لم يجر في الزناب وان اعاده ولو اعاده  
 ماله حمل وموته فلا اجر لو استأجره فقامت الارض فلكا راسا قال

لا اقسامه ذلك وكذا في التصار بخلاف الكلب والبيطار والحمام اذا ران  
 لغيره واذا انقضت الاجازة والسقيم في وسط البحر ومات المالك في غارة  
 تسمى عقد الاجازة الى ان بلغت الساحل والغافلة الى الموضع الذي استأجر  
 اليه ولو أجزا المتأجر الدار من المواجه واما رما منه وسلمها اليه طاعت  
 الاجازة لو استأجره دارا لغيره واصلى في احد بيتي ثم اجرهما المتأجر  
 من جارة الف جاز ولما لم الفضا اذا كانت صفيقة واحدة ويدرك  
 السلالم والسور في الاجازة في الحمام وعلى المتأجر ان يسلك الماء  
 اذا امسك له ما كان او يستأجر بخلاف الدار وتوفات الطير ان ام الصبي  
 ثو خشي وقالت الام لسبب لها لبن سبك الجوان ومن يعلم امره ولا يجرب  
 على الطير غسك ثياب الصبي ويجمع لحام له وانما عليها التبيي لو استأجر  
 دابة لسفر ولعلب غيره او عدا بقر او حمار فباعه المتاع ووجد  
 الا بق وحضر الغريم فهو عذر واختلف في اجازة السفينة فقال احمد  
 المصعود وقال الآخر للبيوط وموت حتى يصطلي الا ان يبحر بشئ فيه ضرر  
**حبر** وفي الحديث عن عيسى عليه السلام انه قال ويحكم يا احرار السور الاجر  
 سئونون والرزق ياكلون والكسوة يلبسون والمنار يبنون وحكم  
 من استأجره غنسون بوشك رب هذا العم ان ياكل لعمك فيطعمه في عمله  
 الذي اقيدم فينزل كل ما يحركه وما مرفاكم مجربا اصولها وبابكم  
 فيقطع من مفاصلها ثم ياكل من جوفها حتى يوضع على الطريق  
 كلى يكونوا كالا للظالمين ومو عظم المنقش **الفقار في جواب**  
 قال رحمه الله استأجره حمارا فطرك من الطريق فتوكر ولم يملكه لاهما ان  
 عليه ان كان لا يشعر وهو خافله ومواس من وجوه والطلب في العرف  
 حوا الى الموضع الذي ذهب عنه لو استأجره حمارا ينفك تراب خروجه فا  
 نهدمت الخربة مما حتم فذلك الحمار تحتها ضمن وان كان يفر فعلم  
 ومولم يعلم موتى السالم يضمن لو رعا غنم انسان ثم جاد اليه وقالت لا ارجي  
 عتلك بعد هذا الاكل يوم بد رخم حطى وسكت صاحب الغنم وترك غنمه  
 عند الراعي فانه يجب لكل يوم درهم لو حلى المتأجر حوا وقف الحمار عنده  
 صلاتا مكتوبة فذهب الحمار واتهم ببطون ان راه يوجب له ويذهب فلم يقطع

دارين



صلاته صمن والافلا سوا سنا جر حمارا الى فرسخ مساربه فرسخين عليه  
 فمدار ما سيجي وصار غاصبا بعد ما جاز وزا الفرس فيصير صامنا  
 لو ترك **بني** التبار الباقورة في حانته وغاب عنها ففقدت الباقورة  
 فجوز ربح انسان واخذ منه فلا حمان عليه والم برسلها قيمه جماعة اجرو  
 كل واحد حماره فرب رجل وسلكوا اليه وحبوا واحدا مع المتاجر  
 ليتعاهد المحرم فذهب معه قمار المتاجر لم يبق حتى اوسد الحمار  
 واحدا اتيك بمحالتك فذهب بالحمار فلم يقدر عليه لا حمان على سدا  
 المبعوث لوقاف انسان اجرتك دارتي هذه غدا بوزم ثم اجترها  
 من احمر لثته ايام **نعت** اصحابنا روايتان الاول فسبح في العكر في رواية  
 وفيه رواية لا وفيه رواية ان لبس الاول ان يا خذ لو ارسل المتاجر الحمار  
 في كرمه فيزقت برذعته فموص الحمار من البرذعوه على صاحبه مرجا  
 فحات من ذلك المرحض ينظر ان كان الكرم حصيفا لا يخمن البرذعته ولو  
 كان البرد بحمار لا يخبره مع البرذعته اخيا فلا حمان عليه للمحار اخيا وان  
 كان البرد بخبره مع البرذعته واكرم حصيفا لم يخمن البرذعته وصمن  
 الحمار ولو كان الكرم غنيو حصين وللخفاف البرد مع تلك البرذعته  
 صمن قيمته البرذعته وعليه قيمته نقصان الحمار الى وقت الرد على صاحبه  
 لو كان في الطريق نهر وانشع الح المتاجر حمارا لضرب على الحمار ليخبره  
 فوثب الحمار فستقطبه من عنقه وللا فلا يخمن بخار قوته ربحه املك  
 القذية بروه وراهم اليه القذية ولا يكلفوه رد ما اليه دورهم فلم اليه  
 ربح بقوته وزعم البقار انه رده اليه القذية ثم وجد وما بعد ايام  
 فيه الحمار مبيته فالتقوا فمور البقار انه رده ما اليه القذية مع بيته  
 فان ارب صمن والافلا لو استاجرو حمارا ليسلك طويلا فاجرو ان قيمه  
 لغو صا فلو لم يلقه اليه ذلك فيسلكه ينظر ان سلكه الناس لا حمان عليه  
 ولا يخمن بقره بين اثنين فيها ان يكون عند كل واحد عشرة ايام يجلبها  
 فتلك لها يات با حلة ولا يحك لاحد مما فصل اللين وان جعله في حلك  
 لانه مينة مشاع اما لو استهلك اللين حتى صار دينا عليه ثم جعله في حلك  
 جازلان مينة الدين المشاع جاز لو استاجرو بقره للكدر فلتشركيه

ان يتعلمه بروه ومن اليه يوسف في صاحب جاثوت لعمرا جبره ان يرب  
 الماء فنا الحانوت في طريق المسلمين فخطب به عا حطب فالصمان رجل  
 الامير ما لو اموره بالوصوة فتو صا في الطريق فالصمان على الاجر ولو ان  
 املك قوته برعون وراهم بالقوته فزمت منها بقوته وراية لا يخمن في  
 اخذ الفقيه لو استاجرو وراية ليحكي عليها فخطب من مكان الى منزله  
 يوما اليه اللين فان يحك الخطبة اليه فزله واذا اراد الرجوع ما يرب  
 ركبها فخطب صمن قياسا ولا يخمن استحسانا فان ما دون الكروب والالة  
 وعرفا وراية اخذ الفقيه **وا** لو اجرت المراكب وراية من زوجه  
 وسكنها ما معالا اجرتها استاجرو حجرة من موقوفه لم يمت سنة كل سنة  
 بتقيد حنطة في با حلة الا في السنة الاولى **قال** الفقيه ان شرط الوقف  
 انه لم يواجر ما الفقيه اكثر من سنة في با حلة وان لم يشرط جازت الا وا  
 لحالت المدة فاجتته فلم يخبر وقاف بعضه مثا بخنا اجازة الوقف  
 لا يجوز اكثر من سنة لو استاجرو وراية فوجب له المواجر اجرة رمضان  
 يجوز عند محمد وقاف ابو يوسف لا يجوز الا بعد معنى المدة لو استاجرو  
 دارا كله شهر ما جو معلوم ثم ادى المتاجر انما اشترى اصابه المواجر  
 ثم مضت المدة لزمت للابحار لجمع المدة ما لم يثبت البيع لو كان للمفقود  
 نصيب فيه وار مفسومة لا يسكن ولا يواجر الا با من القاصي فيواجر ما  
 وينفق على عائلتها ولا امسك الا جرح على صاحبه وان كانت غير مفسومة  
**قال** محمد لشركه ان يسكن جميع الدار واذا خاف ان لم يسكنها مخرب  
 ولو كان فيها شجرة شجرة للشرك ان ياكل نصيبه ويبيع نصيب شركه  
 المفقود وحفظ شتم اليه ان يحضر شركه فان لم يحضر ففله حكم الفقيه  
 فينصفون به وراية اخذ لو استاجرو حمارا جرح في رجل ثم ربح الدار استاجرو  
 فيه ذلك الرجل **قال** الفقيه عندى الاجازة الاولى على لها والمال بينه  
 با حلة من المواجر لو وقاف اجرتك دارتي هذه يوما واحدا لو شتم محاربا  
 ثم سكنها منه عليه اجرتك في يوم واحد وفي السنة الا يوما فمالوقاف  
 اجرتك هذه الدار سنة باللف ورم كل شهر ماية وقوت الاجازة على الف  
 وما يرب دورم فالقول الثاني فسح الاول كما لو باعه باية ثم باعه باللف **قال**



الغنم من ذاقصوان يكون الاجازة كل شهر مائة اما اذا غلط في التقدير  
 لا يلزم الا الالف لو اجر القيم حجرة موقوفه على مسجد فكيف المتاجر  
 فيها الخطب ويمنع الجران من ذلك ينظر ان اضرنا المتاجر بحج  
 من يا خونا يملك تلك الاجرة يمنع من ذلك والا قد اخرج كافي القصار  
 والحداد اما اذا لم يجوز من سببا حرة فليقيم تركها في يده لو استاجرنا  
 اجازة فاسد ثم اجر حان آخر وسكنها الثاني يجب الاجرة على الثاني ولم  
 يكن غاصبا اجرة الملك لو قال اجرتك هذه الدار كل شهر كذا على  
 ان احب لك اجرة شهر رمضان او قال على ان اجر عليك الشهر رمضان  
 فهي فاسدة حسا حرمنا الدار من تراب في الدار جعله لينا بخير امرب  
 الدار فانه يرفع ابنه وعليه قيمة التراب اما لو بناء غصبا لم يثنى لو غصب  
 دار ثم اجرها ثم اشترى حان من صاحبها فالاجازة ما شئت ولو استعمل  
 الاجازة فهو الجيب لو استاجرنا حرة وارا شهر اقم سكن حد المدة لا يجب  
 الاجرة للزينة لو قال اذا جاعد ففدا جرتك هذه الدار مع كمالو  
 اضاف وقال اجرتك هذه الدار غدا وبناخذ وعن بشر بن  
 الوليد فيمن استاجرنا حرة فيها بيتا لم ان ستنق من البيت ولو وقعت  
 فيها فارة لا يجب عليه واحد منها اصلها لو اجر دار التوقف مدة معينة  
 فرفع اليه القايي ان راي نسيها فعلى اذا خاف ان مضت مدة جيدة  
 يدعي لنفسه ملكها وان رايه بقا في يده لو استاجرنا حرة دارا كل شهر كذا  
 فخرج المتاجر وخلف فيها امواته وعياله ومعاكم لا سبب لرب  
 الدار على فسح الاجازة بخير محض من الخصم فالوجه قيم ان يجر حرة هذه  
 الدار من انسان آخر في مضى هذا الشهر الذي يريد نسيها فاذ مضى الشهر  
 ودخل الشهر الثاني فقد انقضت الاول و دخلت في الاجازة الثانية  
 ولم ان يخرج امواته العائيت وسلمها الى الثاني **حانوت** لو اجر حانوته  
 من رجل ثم اشتريه في ملك يعلان في ذلك الحانوت **قال** محمد بن سلمة  
 الشوكي يومى الاجازة اجر حانوته كل شهر ثلثه درهم فلما مضى الشهر ان  
**قال** ان رصيت كل شهر حمة درهم والافرع الحانوت فلم يفرغ وسكن  
**قال** ابو يوسف لزم كل شهر حمة لو استاجرنا حرة حانوت فاصبح النهر الى

اليه الكوفي **قال** ابو جعفر حنبر عا ذكك البلية على ان الحنبر خينا وون  
 على المواجه او على المتاجر لو اجرنا حمة بين يدي حانوت من  
 الشارع كل شهر درهم واحد الاجرة مائة ينظر ان يتاها وكانا وعبرنا  
 يلزم الاجرة ويخبر في ولا يبروه على المتاجر وان لم بين بناء لا يجب  
 الاجرة لو استاجرنا حرة رجلا يحفظ الحانوت وسوفا فظ لا بواب اما الاموال  
 في ايدي الارباب حتى لو سرق لاصحان على المتاجر لو اتخذ حرة ساني  
 داره يضر بدار الجار ولم يكن قبل ذلك ويطلع صاحب داره على حورات  
 الجار ينظر وان كان د ورابه يوهن البناء ويضر بالحائط يمنع من ذلك  
 اما ان خلاص على الحورات لو كان با رتفاعه سطح الحراس يمنع من ذلك  
 رجل ركب سفينة ثم قال صاحب السفينة ركبها بدرمين وقار الراكب  
 على استاجرنا حرة بدرمين يحفظ مكانها واقاما البينة فالبينة بمن الراب  
 لو استاجرنا حرة حانوت مائة وجعل فيه حاب خك فانقضت المدة  
 فطالبه صاحبها بتفريجه يحبس على تفريجه الا اذا كان تخويك الخلف خمسة  
 ويغفر فله ان استاجرنا حرة الحانوت الى اركان الخلف حانوت حرة فاستاجرنا  
 رجل كل شهر حمة وراى على ان يجره ويحسب نفقته من الاجرة في  
 فاسورة وعليه اجر الملك والمتاجر اجر مثله في عمارته وسنرد ما ينفق  
 عليه **لو نذر** خانا مائة وقال نذرت بخير اجر وقال صاحب الخان  
 نذرت با جرم حيدف لانه بخير اجر وكذا دلال باع صمعة فقال صاحبها  
 حتمه بخير اجر وهو يدعي الاجر لزمه الاجران كان معروفا بهذه المرونة ولو  
 دخل حانوتا وقال لصاحب الحمام احفظ ثيابي ينظر ان دفع ثيابه الى  
 غيبه ليليه على ان انه لم لزمه ضمانا لو سرق وسوفا حرة ولكن لا يحل  
 بذلك لم يضمن لو اجر حانوته من رجل ثم استاجرنا حرة لم تبطل العقد  
 الاول الا اذا سلم اليه فقط الاجرة كما لو غصبه منه والمتاجر ان يطالب  
 صاحب الحانوت ليسلم اليه المتاجر حرة حانوت قيم ثم جاء آخر وراده  
 في الاجرة ينظر ان اجره القيم با حرة مثله او با ثيابه ان لا يفسخ  
 الاول حتى مضت المدة وان كان مما لا يثابته فانه يفسخ وكذا في سائر  
 الاوقاف لو استاجرنا حرة حانوت مائة فاجل الفقرة فاراد ان يثابته



عنفة من ماله من غير ان يزيد في الاجرة لا يملك له ذلك اما لو زاد  
 في الاجرة وبنى على قدره مالا ينفق على البهائم **احد** حوتة ليكن  
 فسحب البهائم في حلق الطاحونة فيه الماء لا ضمان عليه لان البهائم يرد صاحبها  
 طمأنينة رتب في الطاحونة حجرة من ماله واتخذ منه حديدا ورسبا من ماله  
 ينظر ان فعله بما مر صاحبها ليرجع في الصلابة فانه يرجع به اما لو فعله بغير  
 امره فما هو مركب ما خذ القيمة و مالا يكون مركبا رخصه لو دخل الحمام  
 وخرج ثيابه الى الحمامي لم ينفق فكلت الثياب لم يضمن عند ابيه حينئذ بشرط  
 عليه الضمان او لم يشترط خلاها **رجل** له حوانيت مستغلة فجاء انسان  
 وسكن في حانوت منها فلهذا الاجرة ولم يضمن انه سكن خبضا للانثري  
 من دخل الحمام خيرا من صاحبها وبيع انه دخل خبضا لا حديق  
 وبيع اخذ بالاجر لو كان حارسا يجرس الحوانيت في السوق فتقب حانوت  
 وسرق قال بعضهم حينئذ لا جرم مشترك وقال ابو بكر موارا جرحا  
 الاثري لو اراد ان ينفق نفسه من صنف آخر لا يكون له ذلك ولو  
 استأجره واحد من أهل السوق صار كما هم استأجره جميعا فهذا  
 جرت العادة ويجب له بما اخذ منهم ولم يضمن كرامة بعضهم بعد ما استأجره  
 ربيهم وفيه مصلحة **ثوب** استأجر ثوبا لثوب كل يوم بدانت  
 فوضعه في بيته ولم يلبس حتى مضت سون ثم رده فاعليه كل يوم وانق  
 الى الوقت الذي علم لو لبس كان لا يحرق ثم بعد ذلك لو لبس لم يحرق  
 لا يجب شيء **وعن** محمد بن محمد ذلك وما حلك من الثياب عند الغصار  
 بدون فعله لا ضمان عليه عند ابيه حينئذ وبه ما اخذ باع ثوب بالمرادة  
 فاستأجره مائة يوما ببيع ذلك ينظر ان وقت له وقتا وقال له ناري  
 كذا فلما صوبها فهدر ارجازة جازية والا فلا وفي الجوالق والجباب  
 يضمن فيها العرف على المكارين لم يضمن رب الداع لو جسد ثوب انسان  
 فادى صاحبهم عليه ان يظفر فذكر الثوب عنده كيظفر فذلك لا ضمان عليه  
 الا قدر نقصان الثوب بالتماسه ان كان به نقصانما والا فلا شيء عليه **لو قال**  
 للجياط خط هذا الثوب لا عيبك اجزتك فقال الجياط لا اريد منك الا اجر  
 ثم خاطب الاجر له **ولو قال** اذا جاء رأس الشهر فقد اجزتك هذا القسطا

بجاز اما لو قال اذا جاء رأس الشهر لم يجز لو استأجره فقيما لتبليغ  
 فندبه اليه مكان كذا فيدس في منزله ولم يضمن اليه ذلك المكان يجب عليه  
 الا اجر ولم يضمن لهما عند الفقيه اليه اللبس بخلاف ما لو استأجره واثبت  
 اليه مكان ثم ركبها في المصير ولم يضمن فيصير ثوبا شياح يبيع بالثلث  
 او الربع من ايجور شرط سواء لم يضمن في ثوب المتقدمين ولكن استحسن  
 مشايخ بلخ فاجازوه معاملة ليعمل الناس وبه ما اخذ لو جاء الصياح  
 بالثوب الى صاحبهم وطلب منهم ان يقبض الثوب بحطية الاجر فقال له  
 صاحب الثوب اذ سب به اليه من ذلك حتى اذا فرغت صرت اليه منزلي  
 فاعطيك الاجر فاختلس الثوب في الزحمة من يد الحائك ينظر  
 ان دفع الحائك الثوب الى صاحب الثوب او ملكه من قبضه ولم يضمن منه  
 ثم دفع الى الحائك على وجه الرهن ذهب الثوب بالاجر اما لو دفع  
 اليه على وجه الوديعة ملك امانته والاجر على حاله اما لو كان في الاثري  
 او اراد صاحب الثوب ان يذهب بالثوب لم يترك الحائك فلهذا يتركه  
 عند الحائك فقال بعضهم حينئذ لو اصاب على شيء كان حشا ينظر  
 عاذه السلب في الخط على رب الثوب او من الجياط والاسكاف ولو اخذ  
 القصار استأجر على حانوته لم يضمن ثياب الناس وذهب اليه حاجته  
 فقام الحائط من مقدمه الحانوت ودخل اقصاه فبرق ثوب ينظر  
 ان لم يصب عن الثوب فكان بحيث لو نظر اليه لراه لا ضمان على احد وان  
 غاب بحيث لم يره فقد ضاع لو استأجر قصارا ليقتصر له الف ثوب  
 استحسن ان يكون حرك الثياب على القصار الا ان شرط على رب الثوب  
 لو دفع ثوبا الى الجياط ولم يثب رطله الا اجر فاعطاه بانه على اجر ملكه  
 جازت الزيادة وبطريق مكلفي ذكر الفقيه فيه احد تكايد حرك  
 كراسيس فاستعمله للصوم فعمل انه لم يتخلص منهم الا يخرج الحرك  
 فطرحه ودرج بجاراه لا ضمان عليه ولا ضمان **متفرقة** استأجر  
 جباة وكبذاما وشرط ان لم يرد ما اليه حبيبة فعليه كذا ثم انكر بعضه  
 قال لا جازة في الحساب فاسذه بجزائك لانه شرط عليه الروا اما  
 فيه الكيزان جازية لانه لا مؤنة فيه رده ما فالشرط ويجب حفظها الى وقت



والكبير الاستنجاء لغسل الميتة لا يجوز ويجوز كالا استنجاء لبناء البيت  
 ثم اجزءه الحافرة من جميع الماكن كما كلفن اما لحكم الجنائز جازية لخواجد  
 غيره يحملها ولا فلا لومات الاب ينظر ان استاجر الطير من مال الحي  
 لم يهلك وان استاجر من مال نفسه ولا مال للحي يهلك الاجازة  
 وتوفات عمة الحي ارضعت حتى اعطيك الاجر ينظر ان كانت وصية الاب  
 فالاجزة عليها ثم رجعت في مال الحي وان لم يكن وصية في موطوعة امك  
 فليد استاجر دورا رجلا ليدخل اليه السلطان فيرفع امرهم وقتواله وقتا  
 فالاجزة على امك اللب على فور من فعم في ذلك وعن نصيب يحيى  
 وعصام بن يوسف تجلبم القرآن والفراجين وحساب الوصايا بالاجزة  
 جازية وموقوف الشافعي والما لم يجر في عهد رسول الله لقله حكمة القرآن  
 فكان التعليل واجبا صوما عن الزماب واما في زماننا بخلاف لو استقرض  
 واما وسلم الى المقرض حمارا ليملكه ويستعمله اليه شترين حتى يودي واما  
 فبعثه الى التبار فذلك الحمار ضمن القيمة فان الحمار عنده بمنزلة الاجازة  
 الناجدة وان استعمله فعليه اجرة مثله فان من استاجر حمارا ليس له ان  
 يبعثه الى السراح وكذا استقرض وراحم و دفع اليه وارا ليسكنها فله اجازة  
 فاسدة ولا يكون ردها لو استاجر حمارا فملك ما عه ثم امره بامساكه  
 فضايع لا ضمان عليه فانه بمنزلة الوديعة وعن محمد بن معاوية فملك  
 غريم لين فهو في حلك لا يبرئ غريمه ولا يملك فور علمانيا حتى لم ان يدعي  
 ويؤنه على الناس اما عندي فهو لا يدعي ذلك وبرا غريمه ولا توفات  
 ليس له بالبرئ شي ثم جاهد من الغد يدعي دارا وزعم انها له من عشرة سنين  
 له ذلك عند علمائنا قال وعندي ليس له ذلك امرأة دفعت برزقلى  
 اليه ايجها على ان العمل بينهما اثلاثا فلما خرجت الريدان قال قد ملك الثرما  
 فقالت ادفع ثمن البر فانما بوسه منه وقد خرج جملته فهذا الكلام فيها باطل  
 والعملى كله لها وعليها وزن ووزن الفريضة او قيمة ذلك واجر مثله لو  
 قالت المرافعة وهاهنا رجل على ان لك على الف درهم فغدر الزوج لا شيء له  
 فان استنجار المرأة زوجها للمخدوم بالملك لو اجر نفسه من المحوسب  
 او قد لهم فارا لاس به بخلاف حلك المخدوم لا يجوز عندها جسيم لو استجر

شجرة ثم استاجر ارضا بجنب المشجرة ولهذه الارض حريق في ارض  
 انسان ففطعت الاستجار و قولها اليه الارض التي استاجرها حتى يملك  
 وجفتم ثم محولاته وحسم على و آت به هذا المهر في ارض ذلك الانسان  
 فله ذلك ولين له ان يبعه وان كان يضره رضى وسبانه ولو لم لا تزي لو اخذ  
 المو اجر ارضه مشجرة ثم قطعها كيف يرضى بها في ارضه ولا بأس بارضاع  
 ولد الكافر بلا اجر لو استاجر ارضا ليزرع في قوتيه ثم بداله ان يزرع في  
 قوتيه اخويه ينظر ان كان بينهما مسيرة ثلثة ايام فهذا اخذ ولو كان ابلا الي  
 خبذ او ثم بداله ان استاجر بخلالا ليدخل هذا اخذ اما لو استجر بخلالا و آت  
 او جيرا فهذا اخذ لو استاجر حرة ليدخل اليه مكان جيرا يقطع استجار الا لحيث  
 الا اجر للذباب والرجوع لو دفع اليه اسكان حراما ففصلت قطع فبرقت  
 القطعة فمن وكذلك لو دفع كرايا الى خياط فقطع له قميصا ففصلت  
 قطعت فبرقت بلا قطعته فمن عيب ماء لا يملك قوتية فحما انسان  
 وشع عين ذلك الماء حتى زاد الماء او خرجت اخري في حريم تلك العين  
 فانه لا يملك تلك القوتية الا له اما لو جهر في عين حريم فهو له ان كان انكرا  
 فقال اخرج هذا المخطئة او المحور الى الصحرى فانها رطبة ليليا ففسد  
 فسوف الاكار حتى فسد فمن مثله او نيمت لو دفع من مثليته مائة و قد تلج  
 ليرفع بعده من مثليته صاحب مثله ففسد سوف الباع فلم يرفع وقال  
 ارفع في العا ح القابل فالوجه المستقر ان يطرح في مثليته قدر ما يرفع  
 من ثمنه فيداه عن ثمنه لو استاجر حمارا ليملك له حقيقته اليه مكان كذا فانفق  
 وضاع ما فيها لا يضمن عند اي حيفتم بخلاف انقطاع الحبك وسقوط البعول  
 وانكساره كل عمل له اثر في المحك له جرم حتى سئو في اجرة بخير  
 الخطيب وخلق ينقص الجيد لو استاجر دوابا ليملك عليها عشرة افرقة  
 شجر محك عشرة افرقة ضمن بويصل عن ابيه يوسف و ايتان فيم  
 لو استاجر حمارا ليملك عليها شجر محك عليها عدد شجر و عدد حنطة  
 ففصلت ضمن صنفها وله نصف الاجر شرط الحد على البواقي جازية و شرط  
 البياض لا يجوز له اراخي خراجية ولها مياه معلومة فملك في الاراضي  
 قصورا وجعل المياه جبا عنها فانه ينفذ الخراج ولو جعل في القصور سبانا



ينظر ان كان البستان اصغر من القصر فيكون شجاعا لا يخرج فيه وان كان اكثر  
من القصر يجب ان يحب الدين والرياء حتى يعلو الطير للصبي والمختبر فيه  
عاقبة اهل البلا واللبس لا تنافوا في حب الاجير وان راى منه بخلالة الا ان ياذن  
ابوه **خبر** روي عن حلف بن ايوب سلم انه الى رجل في الصوف فراه  
الرجل منه بخلالة فقال له الى خلف فقال خلف اذ به ثم قال الحسن التاوي  
قَالَ لَا قَابَ فَلَا تُوْذِيهِ **من قاصد قاصد** قال رحمه الله  
اول عقد الاجازة وقسمها فيما لم يجمع امراة استا جرت ابيها ليدل عليه  
جاء استا جره ليكتب له كتابا بانيه وروى في شترين ينظر ان كان الكتاب  
معلوما لم يجر استا جره ليدل عليه من الذي يخرج فوجو الختم في الطريق  
فانه سيحقق الاجر بقدر المسافة ثم اجره مما ثم قال لا ارضى ان يروح  
فيه النسيان ليدل عليه المنع من ذلك كواجر ارضا وذكر حدودا ولم يذكر  
مساخنها جاز استره جازا فراه طامره وقاب ضمت ثم اجره من  
بائعها جازت الاجازة ان كان بعد التسليم وسقط جبارا روي كواقتطعت  
مره الطاحونة فهذا عذر يروى والسفر عند راوالم بحر المتاجر من  
ينوب عنه كونا في اهل مسجده من ذخان جاز عليه فاشهدوا على الختان  
لوا حرق المسجدين به لم يجمع الا شهادته ولا ضمان عليه كواستا جره حصيدا وسببا  
لمسجد وموقته بيا طيفيس مكنه الاكتفاء بلا ودم ينظر ان استغنى المسجد  
عن عمارته ووقف غلة يدره جاز من غير كرامة وفتح قطنا اليه نادى ليعند  
ويروى اليوم فترى جازا ثوبه بعد اليوم حتى ان لم يرض صلحهم بمساكن  
بعد اليوم كواقطع الاجير شجرة للمواجر مرة في ملكه فوقع على حماره  
لم يضمن كواستا جرها حونة على ان كره الفهر على المتاجر فهو فاسد  
كواستا جرها على ان خراجها او يوابها عليه جرم شجرة في ملك  
الغير قدر من شها **خبر** عن زر عن ابنه مسعود رضي الله عنه انه قال  
كنت غلاما يا فعا في عنق عقيم بن ابي مبيد ارجا سا با لاجر وفي رواية  
ارجا سا على شبع بطي فأتى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ح اليه بكر  
الصديق رضي الله عنه فقال عليه السلام يا غلام ملك عندك من لبن كانه  
يؤايله من فريش قلت نعم ولكن مؤثنت قال ائني شاة لم يذ عليها النحر

فأثنته جنتي جذعة فاعتقلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جعل يبيع  
جزعها ويدعو اخي انزلت فأتيا بوكير رضي الله عنه جمعة فاحتلت فيها  
ثم قال لا يكره استوب فثوب او يكره ثوب النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم قال للضرع اقلص فقلص فحا وكما كان فوثقت اليه فقلت عاني  
يك رسول الله من هذا الكلام فسمع راسي وقال انك غلام محمل فحاش  
ابنه مسعود اخوت منه سبعين سورة ما تلاها شروقه روايته ما كان عينا  
**كتاب الشركة قال رحمه الله تعالى وان تشارك في الخطا**  
**ليخبر بعضهم على بعض** **الآية** وروى ان اسامة بن شريك جاء الي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال اتصرف في قمار وكيف لا اعزفك وكنت  
شريكك وكنت نعم الشريك لا تدارك ولا تدارك قال محمد بن الحسن رحمه الله  
اذا استترك الرجلان في شئ في الشك راس مال كل واحد منهما وان في  
ايديهما شئ يان وسبعان وشئ بالنقد والنية ويؤكل كل واحد  
فيه بوايه فما كان من ربح فهو بينهما على كذا وما كان من وصمهم او صم  
فهو على رؤس اموالهما ولا يجوز ان يفضل احدهما في الربح صاحب  
الا في المال الحين او العكس بايديهما وكواشتركا بخير ما على ان يشتركا  
بوجهما والربح والوصية عليهما سواء جاز كواشتركا على ان لا حد على  
الثلاثين مما اشتركا ومن الربح والوصية ولا اخر الثلاث فهو جاز وان  
اشتركا في عمل بايديهما لسلطان ذلك من الراس جميعا وشئ وعمل  
كل واحد بوايه او في عملين مختلفين احدهما القصة والاخر الجنب لم  
جاز على ما شرطوا وان غاب احدهما او مرض او لم يحج وعمل  
الاخر فهو بينهما اجبا ولو كان لا حد على الف والاخر القصة فاشتركا على ان  
الربح والوصية بينهما صنفان فهو فاسد لا يجوز ان يكون من الوصية  
اكثر من وصية راس ماله فان عملا فالربح على ما شرطوا والربح على قور  
راس مالهما وكواشتركا الربح والوصية على قدر راس المال والعكس  
من احدهما جين جاز وكذا او شرطوا العكس عليهما ثم عمل احدهما جاز  
على ما اشترطوا وكواشتركا العكس على صاحب الالف او اشترطوا  
العكس على صاحب الالفين لم يجز كواشتركا الصانع منهم رجلا في دكانه



يخرج عليه العكس بالنصف فهو فاسد في القياس ولكننا نعرفه استحضارنا  
وكذا جيا ط سفل المصاع وتقطع ثم يذهب الى آخر غيطم بالنصف فهو  
جائز لان القطع عكس ولو اساء بر الصنع لا يبيع الشركة في العرو من فان بها  
بمن واحد فالتن بينهما على قيمة كل واحد يوم باعه وكذا لا يجوز ان يكون  
راس مال احد مما درام والاخر عرو من في مفا وحنة ولا ضمان ولو استزكا  
في ملكك او موزون او محدود متنق في المقدار والصفة فليسا شريكه  
فان خلطها فهو بينهما فالزبح لهما ولو وصعه عليهما ولو كان لا حدما خلع  
ولا اخر شئ خلطها فالشركة فاسدة والثمن على قدر مناع كل واحد يوم  
خلطها وكذا الشئ والزينة ولو كان لا حدما الف درهم ولا خرواية دينار  
فايتها ملك فهو من مال صاحبه لانها لا يختلطان بالخلط وان اشتريا معا  
على المال ثم تقراء من الدراهم ثم عكست الدراهم عكست من مال صاحبها والمصاع  
بينهما على راس اموالهما ويرجع صاحب الدراهم على صاحب الدراهم من  
المصاع مقدار حصته من المصاع ولو اشتريا بكل مال متاعا آخر ثم وضعها  
في احد المتاحين ورعا في الاخر فهو بينهما على قدر مالهما ولو خلط رجلان  
دراهم مصارفة فعمل بها ثم ارادوا القسم فلدت المال ان سئو في دينار  
او باخذ من المال بعينها يوم قسموا لو اشتريا لكل واحد مائة درهم وخلطها  
فما ملك فهو منها وما بقي فهو بينهما ما لم يحذف الهالك او الباقي من مال  
احد كما جئنا ولو اشتريا بخير مال فخصا العمل والوقت جاز نحو  
ان يشتريا من الرقيق فهو بينهما او قال في هذا الشهر لوقا احدما قد  
استربت متاعا فملك ميني والمالب شريكه بنصف ثمنه لم يصدق على شريكه  
بعد ان يخلص شريكه على العلم ولو اقام البيعة على الشراء والقبض لم ادعي  
الهالك فالقول قوله مع مينة على الملاك وبيع شريكه بنصف الثمن واما  
لو اشتريا متاعا وقبضاه ثم قبضه احدما ليسهم فقال قد ملك حدوه  
مع مينة وان اشتريا بخير مال على ان ما استرياه فهو بينهما ضمان ولا حدما  
جئنا بلثي الزرع والاخر ملته جازت الشركة وطك الشوط والزرع بينهما ضمان  
لا ينبغي لا حدما ان ياكل زرع ما ضمنه صاحبه لو اشتريا احد شريكه الضمان  
والتوجه وزعم انه لا حصة اشتريه بالان لنفسه قبل الشركة وادعي الشريك

من الشركة فالقول قوله المشتري مع مينة بالله ما مومن شركتها رجل امر  
رجلا ان يشتري عبدا جئنا بينه وبينه فقال نعم ثم استزاه واستزاه اسم  
مشتريه لنفسه خاصة فهو على الشركة وكذا ان اشتريا معا على ان من  
استريه كل واحد منهما التزم فهو بينهما لم يستطع الخروج من الشركة الا  
بمحض من صاحبه وكذلك لو اشتريا الامر على اخراج المأمور بما وكله به  
لم يجر اذا لم يكن المأمور حاضرا في اشتريه المأمور قبل ان يخلص به جاز  
على الامر رجل امر رجلا ان يشتري له عبدا جئنا بينه وبينه فقال نعم  
ثم لقيتم اخر وقاب اشترى هذا العبد بيني وبينك فقال نعم فاشترى  
المأمور فالعبد بين الامر بينه وبينه ولا شئ للمشتري فيه **رجل** لان اشتريا  
عبدا او اشتريا آخر صار العبد بينهما اطلاقا استحضارنا فلو اشتريا احدهما  
في نصيبه واشترى الاخر في نصيبه واشترى احدما في نصيبه ونصيب صاحبه  
واجاز له صاحبه فله النصف والنصف الباقي بينهما ولو اشتريا رجلان في  
عبد قبل ان يشترياه فقال كل واحد منهما لصاحبه اينما استزاه فقد اشتريه  
فيه صاحبه او قال صاحبه فيه شريكه جاز فايهما استزاه فهو مشتريه  
لنفسه ولصاحبه وقبضه قبض لهما جميعا فيرجع بنصف الثمن على صاحبه  
رجل استريه خلف عبدا مائة درهم واشترى رجل اخر خلف ذلك  
العبد الباقي مائة درهم ثم باعاه مسامكة ثلث مائة او مائة درهم فالتن  
بينهما ضمان ولو باعاه بربع مائة درهم كان الثمن والزرع بينهما اطلاقا وكذا  
لو ولياه رجلا بارس المال لو باعاه بوجه صنعه لهما فالتن بينهما اطلاقا  
ولو اشتريا شريكا ضمان فلا حدما ان استريه شيئا لنفسه خاصة ولو  
اقر بدين في ملك التهمة وانكره شريكه لزم المقر وحده ولو كان  
لها دين على رجل فاجره احدما لم يجره عن صاحبه بخلاف المفاوض  
ولو اشتريا احدما شيئا من بشارته فوجد به عيبا لم يكن للآخر ان  
يدوه وكذا اذا اخدا احدما مالا مضاربه فوجدها له حاجته وشئها زه احدما  
لصاحبه في عينه ملك الشركة مقبولة **قال** ابو حنيفة لشريك البضان  
لان يصح ويدفع المال مضاربه وان لم ياذن شريكه فيه **مفاضة**  
في استريه احدما جاز عليه وعلى شريكه يؤخذ به كله ولو اشتريا المالان



ولم يخلط جاز عبيدانه ان ملك احد المالكين ملك من ماله صاحب كذا في شركة  
الضمان وكذا ان كانت ورثه احد المالكين ورثه الاخر كذا ولو صار  
فيه احد المالكين فملك فملك ان شئت بما شئت فقلت المفاضة وان كان  
بعد الشراء لم يفسد ولو كان راس مال احد المالكين ورثه ورثه  
الاخر مائة دينار فملكها الف درهم جاز وما شئت فقلت في الشركة  
وان لم يكن خلت المالك اما لو كانت حصة الدائير اكثر من الدرام او ان  
لم يجر المفاضة وجاز الضمان ولو افترضنا ضرب كل واحد من ماله  
او قيمته يوم التمسك ولو قال احد المالكين فملك فملك ما لم  
يعدا بنصف ماله كذا فخرج بذلك ونقضا كذا ما شئت فقلت في الشركة  
المالك المتعلق فان باعه نصف العروص بنصف الدرام وثقها في  
استزكا شركة مفاضة او شركة ضمان جاز ذلك والتبر والذهب والفضة  
والنحاس المحصوغ بينها لمؤلة العروص وفيه ولا يجوز الشركة الا بالدرام و  
الدائير والفلوس وشركة المفاضة بغير ماله جاز ان يفسدوا ويكسران  
بوجودهما جاز وكذلك ان استزكا خيا لمان في الجيا طمة مفاضة او  
خيا طة ونقضا من الاعمال المختلفة والمتقمة كله جاز **فيها**  
لاحد المتفاضين ان يضع وان يرفع المالك نصارته ويورثه وليه ان  
يقدر ض فان اقرض من ولم يفسد المفاضة ولو اعار وانه فعدت  
فالقبض ان يمن المستعير ولكن لا يمن استعسا بالواضع احد المالكين  
ثم تغرق المتفاضين ثم استزكا بالبيعة شيا ومولا حكم عزفها  
جاز شراؤه عليها **عليها** جاز ولو مات الذي لم يضع ثم استزكا المستضع  
المتاع لزم المكي خاصة فان كان دفع اليه مالا فورثته بالخير في تخميناتها  
شاء فان استنوا المستضع رجوع على الامر ولو وكل احد المالكين رجلا شرا  
شئ فيها الاخر جاز نهيم حتى لو استنواه الوكيل فهو مشترك بنفسه ولو  
استزكا احد المالكين شيا للبايع ان ياخذ الثمن ايها شاء وكل واحد واحد  
ان يرد به بالعبء على بايعه وما باع احد المالكين ان يرد بالعبء  
اليه اياه شاء ولو اجد احد المالكين بايع فاسد فاستزكا به وباع فابيع لها  
والضمان عليها **خصوصا** في انه مفاضة وحل مفاضة ومجد الاخر والمالك

في يد به الجاهل فقام المدعي البينة انه مفاضة وان هذا المالك في يده من شركتها  
يقضي للمدعي بنصفه فان ادعى صاحب اليد انه ميراث واثام البينة لم يملك  
فدا في موت ابيه حقيقته وقال محمد ان شئت وبالمفاضة وحقة ولم يزد واعل ذلك  
ولم يذكروا المتاع قبلت بينه الذي المتاع في يده ولو كانوا شئت واعل ان  
في يده فادعى ان شركته وسب له حصته من عبيد في يده بعينه واثام البينة  
على البينة والقبض قبل ذلك بالانفاق الاثر لو شئت وان هذا العبد من  
توتها فقام صاحب اليد البينة ان المدعي وسب له وتصدق به اوجب  
ذلك ولو اقام البينة انه ورثه من ابيه وسب ملكه او ان رجلا آخر وسب له وقضى  
لم اقبل منه وان ادعى انه شركته في المفاضة وفي يد المدعي عليه ماله  
فانقوله المفاضة وقضى عليه بهام ادعى عبيدا في يده انه ميراث او وصية  
واقام البينة قبل منه وكذا ان كان المالك في ايديها ومما مقرر بالمفاضة  
ثم ادعى احد المالكين ذلك انه ميراث واثام البينة قبلت ولا تخلف  
صاحبه ولا يمين في باب الاول لو ادعى رجل ملك رجل شركته في عبيده  
خاصة ومجد صاحب اليد واثام المدعي البينة انه بعينه صفان فانه  
خصي له بنصفه ولا يملك من الذي في يده البينة انه ميراث لو مات  
احد المتفاضين والمالك في يد الباقي فادعى ورثة الميت المفاضة  
والمالك ومجد المكي واثام البينة ان اياهم شركته مفاضة وحل لم يقض لهم بها  
في يد المكي شئ الا ان يقيموا البينة انه كان في يده في حوزة الميت او من شركته  
ما بينهما فان اقام المكي البينة انه ميراث لمن ابيهم لم يملك بعينه ولو كان المالك  
في يد الورثة ومجد والشركة فقام المكي البينة على شركة المفاضة وحل  
واقام الورثة البينة ان اياهم مات وترك هذا ميراثا لمن شركته لا اقبل  
منهم واقضى للمدعي بنصفه **في قول** ابي يوسف وقال محمد قبلت البينة  
من الورثة اذ لم يشهدوا والشهود على شئ بعينه انه من شركته لو اقرض  
المتفاضين ثم ادعى احد المالكين صاحبه شركته بالثلث وادعى صاحبه  
النصف بجميع المالك من العقار والحيوان وغيرهما بينها صفان الا ما كان  
من ثياب او متاع بيت او رزق عيال او خادوم بها فان اوجب  
ذلك لمن في يده استعسا بالواضع وكذا لو مات احد المالكين فمجد الشركة



فهو على النصف ولو كانا حصر واختلغا انه بالنصف او بالثلث وان قام صاحب  
 الثلثين البينة فاني استخمن واجعل المال بينهما حقيقين ولا اجعل  
 اقراره بالمنا وضمنه اكد بالشهود حين يشهدوا بالثلثين وكذا ان اقام الورثة  
 البينة بعد موته ولا يلزم على شريك المنا وضمن من مهر وجانية ولا يشترط  
 فيما ورثه ولا من جازية سلطان له او مقبلة او مدية ولا يفسد المنا وضمنه  
 الا ان يكون ورثته او ذماير وقد قبضه وكل ودية عند احد ما فهو عندهما  
**وحيث** ودمى احد ما عند رجل ثم ادعى المستودع انه روى ما اليه  
 او الي صاحبه فبطلت قسمة ولا مكان بقول المستودع الذي ادعى المستودع  
 روى ما اليه وكذلك لو ادعى روى ما اليه الميت متهما ويستخلف الورثة على  
 العلم ولو ادعى انه روى الي ورثته الميت وكذبوا وحلفوا ما قبضوا فهو صامن  
 لنصف المال حصته التي في ذلك ويكون ذلك النصف بين الجدي وبين  
 ورثة الميت حقيقين ولو مات المودع وقال المستودع قد روى  
 المال اكلنا جميعا الي التي ضمنه والي ورثة الميت ضمنه وحلف على ما  
 قال برى ولو امر احد الفريقين بقبض النصف شركة الفريقين  
 والاخر فيه وان كان المنفا وضمان حين تقار المستودع بعد دعوت المال  
 اليها بذلك وحجبه الاخرين المستودع والمقرض محذوف على شريكه وعلى  
 نفسه ولو افتقر فاقار المستودع روى الي الزين وادعى برى من ذلك  
 وان قال ودعوت الي الاخر بعد الفرقه وكذب ولكن ضمن نصف المال  
 الذي اودعه ويكون بينهما حقيقين **عارة** عارة المنا وضمن واكل  
 لحامه وقبول مدية ورجانية وحقونه بخير امر شريكه جاز ولا ضمان على  
 الداعي ولا على الاكل اما لو كسا المنا وضمن رجلا ثوبا او وسبلة لا يجوز  
 من حصته شريكه مكلون وسائر الاموال الا في العواكف والنجس والنجس  
 ذلك جاز استخسا اما في الجيوب والنبات لا يجوز لو اكل احد  
 المنا وضمن وادى الي مكان معلوم فركبها شريكه الي ذلك المكان  
 فمطلبت ضمان وان ركبها لحامه نفسه ضمانا ايضا ولكن يرجع شريكه  
 بضمينه في ذلك على الركب وان استعار احد ما دابة ليحمل عليها  
 لحامه لا حصته لرزقه الي مكان معلوم فحمل عليها شريكه ملك ذلك

او ذلك

ذلك المكان من شركته او لم يحنه فلا ضمان عليه لانه لا تقاوت فيه بمنزلة ما لو  
 حمل المنفق لحامه مشتركا او لغيره لم يضمن وبمنزلة من استقر واست  
 ليحمل عليها عشرة محاسن خبطة فبعتها مع الوكيل ليحمله عليها فحمل الوكيل  
 لحامه نفسه فملك لم يضمن وكذا ان استعارها لحد المتقا وضمن ليحمل عليها  
 حد رجل فحمل عليها شريكه ملك ذلك الحد لم يضمن اما لو حمل  
 عليها لحد لسته او اكسبه كان ضامنا وان كان من تجارتهما فالضمان عليهما وان  
 حمل عليها خبطة صفتا وبيع جمع عليه شريكه **يبيع** لو ادعى رجل  
 على احد المنا وضمن انه باعه خادما وحلفه التاخي عليه ثم طلبت الباطني  
 ان يستخلف شريكه حلفه على علمه ايضا فان نكل بغير البيع على المتقا وضمن  
 وكذا لو ادعى تولية او جارة او شدة او كاخيرة او سلم شفعة  
 وما اشبه ذلك من الاعايد ولو كان احدهما غائبا خلف الحاضر او اذا  
 قدم الغائب لم ان يحلفه ايضا اما لو كان المديي احد المتقا وضمن وحلف  
 المديي عليه ليس لشريكه ان يحلفه ثانيا لو ادعى على احد المنا وضمن  
 جوارحه حقا لها اسمها فتخلف البينة لا يضمن على شريكه ولا خصومة معه  
 وكذا المهر والمخلع والمعتك والصلح من جانية عدا اما لو ادعى ما لا من  
 كعالة وحلفه فله ان يحلف شريكه عندا في حصة خلافهما ولا يجوز المنا وضمنه  
 بين مسلم وذمي وقاب ابو حنيفة يجوز مع الكرامة ولا يجوز بين الحر  
 والعبد ولا بين عبيد ولا بين حر ومكاتب ولا بين مكاتبين ولا بين  
 حبيبتين وان كانا ماما ذوين فان تعاوضا عدا ان اوصلا وذمي فكلون  
 شركة ضمان واما لو تعاوضا الزمان جاز وان كانا لحد ما خرايا  
 والاخر مجهوبا وان شارك المسلم المرد لم يضمن ما وضعت او غنا عدا  
 الي حين يتم الا ان يسلم فحان وعندهما يجوز الضمان خاصة اليه ان قل او  
 لحق بدار الحرب فيستقطع الشركة ولا هو المتقا وضمنه ان يها بئ العبد  
 او باذن له في التجارة وليس له ان يفتق على ما ولا ان يزوجه وكنه  
 ان يزوجه الامة وليس لشريك الضمان ان يها بئ او يزوجه الامة وكذا  
 المتقارب لو استأجر احد المتقا وضمن اجرا او ذابة في تجارتهما  
 فلهما جوارا في خدائهما شاء الا ان شريكه يرجع عليه بما ادعى وفي الضمان



لا يواخذها الاخر غير المبتدأ به وكل شئ باحد من مالهما حصة ليس لشريكه ان  
يملكه به ولا احد شريك في المفاضة وقصة ان يثبت ركن شركة غنائم او  
بغيره او بما لو شاركه شركة فيها وقصة جاز عليها ان كان باذن شركه وان كان  
بغيره او لم يكن فيها وقصة فكون شركة غنائم لو اجروا احد المفاضة ضد نفسه  
لحكم او جبالته او اكتسب كسبا فهو بينهما **واما** شركة غنائم فلهذا حصة  
**وهو** لا احد المتفاضة وحين ان يرسل عبدان مال المفاضة وقصة بدین  
من المفاضة وقصة بدین عليه حصة من مهر او غيره بخلاف شركه ولو رجع  
عبدان حصة بدین المفاضة وقصة ذلك الدين فذلك هو بما قيم يرجع  
على شركه وان كان الدين من تجارتها على رجل فارتب به احد ما جاز اما  
في شركه الغنائم لا يرهن احد ما شيئا من الشركة عليه حصة بدون رضا  
شركه ولا يجوز ان يرتب رهن بدین من الشركة على رجل اذ لم يتورط به  
بهم ولم يامره به ولا يرتب رهن بدین ولا يبيع شيئا فان فعل فذلك قيم  
ذلك الدين وسب نصف الدين من ماله حصة ويبقى نصفه الاخر واقرار  
احد المتفاضة وحين بالرهن والازنهان جاز به وحده بقدرها لم يجر اقراره  
على شركه ويجوز اقرار شريك الغنائم بالازنهان فيما تولاها عليه وعلى شركه  
وما استهلك المتفاضة او خصمه يضمن المخصوص منه اهما شاء ويجعل  
شما على التام على حصة **واذا** كان عند احد ما ووجه انصافه مخالف  
فيها فانه يزوج لها والضماني عليها وفي شركة الغنائم لم يجر جاز استهلاك حاجته  
وما استنزاه فاسدا فذلك عنده حصة ورجع على ما جده بحضه ولو كلف  
احد ما بغيره وارث بخاتمة لم يلزم شركه عند ما جده ولا يواخذ احد المتفاضة وحين  
بنفقة امراه شركه ولا ينفقها ولا ينفق ابنه جاء منه ولو اقرار احد ما امراته  
بدین خصم المزنين من شرا او فخر من لم يلزم شركه منه شي عند اي حين  
وكذا اقراره لكل من لا يجوز شيئا منه له من ابائيه واولاده ومكاتبه وامراته  
المعتقه من بدين وعند ما ينفق اقراره بجميع مولا عليها جميعا ما خلا عبده  
ومكاتبه **و** دخل بامراه نكاح فاسد ثم اقرارا بدین غير المهر لزمها وان كانت  
في عدة لو اقرار بعد اقرارها بكنانة عبده في الشركة او اعتاقه لم ينفذ على  
شركه وله ان يرد انكبانة عبده ما حلف على علمه ما يحكم انه كانه في المفاضة

ولو اقرار احد ما ان كان عبدا على الف في الشركة وقبضها منه ومات العبد  
وقد دخل فيها برب الملك منه وقاب الاخر بكم كما بقية جبر الفرض  
فيما تقرب القرب الذي لم يكن له ولو كان العبد قد مات وترك مالا كثيرا فقام  
المكانت كما بقية بعد الفرضه وانا وارثه وقاب شركه كما بقية في المفاضة وقصة  
ولم يورث من الكفالة شيئا فان تقرب القرب الذي لم يكن له ولو مات المفاضة وضمان  
وفي احد العزقين مال تقاب كان هذا الاين قبل المفاضة لم يجر قوا  
ولما اشتري احد المتفاضة وحين من بخارة وعندهما فهو بينهما غيبه لست  
وكسوة عياله وقوتهم من الطعام والادوية فانه له حصة دون شركه احسنا  
ولو استري احد ما جازية للولي باذن شركه فليبيع ان يخذ بالثمن ايتها  
شاء ويجيبان من حصة المشتري اما لو استراهما جيزا من شركه في جيل  
الشركة لو باع احد ما شيئا بشيه ليس لشركه ان يستدبره باقل من  
ذلك ولو وب البايح الثمن للمشتري او براءه جاز ويضمن خيب حاجته  
ولو باع احد المتفاضة وحين عبدا بنسبة ثم مات لم يكن لصاحبه ان يخاصم  
فيه وان اعطاه المشتري نصف ثمنه بزي منه ولو باع احد ما من حاجته  
ثوبا من الشركة لينقطع فيصا جاز وكذا لو باع حارثه بكم او لها ما  
يجعله رزقا لاهله ونصف ثمنه له ونصفه لشركه وان استري شيئا من ذلك  
للثمارة فهو بكم ولو كان احد ما عبدا ميراثا فاشترى الاخر للثمارة  
جاز ومو بينهما واذا اراد احد ما وحكم القاضي بالموت به او الحرب انقطعت  
الشركة اما لو رجع قبل الحكم لم يلقون على شركة ولو اقرار بدین عبدا اراد  
ثم قبل لم يلزمه ذلك عند اي حينته وعند ما يلزمه كما يلزم شريك الغنائم  
فان ابو حينته ان اقرار المسلم منها بدین لزمه ذلك ونوقف امر المرتد فان  
اسلمه لزمه ما اقر به المسلم وكذا ما اقر به المرتد اسلم لزمها وان قبل فذلك  
لو باع احد ما ثوبا عا ثم اقرت فاولم يجل المملوك باقتدائها فلكل واحد  
ان يصير المال كله اما لو علم بالفرضه ليس له ان يدفع كل المال الا اليه الذي  
وتى البيع ثم رجع ذلك على شركه **فاما** لو استري على ان يخطب الخطب  
ويبعثان والثن بينهما خفيف فنده شركة فاسدة ولكل واحد ما يخطب و  
ثمنه فان اعانة الاخر له جرمه لا يجر وزه نصف الثمن في قوا **ابن يوسف**



وقال محمد بن جرير بن محمد بن علي الاخشاش وبنو النخعي  
 الجبار والبراري من الغنم والبعور وغيرهما ولو فعلوا حلها ثم باعوا فسم  
 الثمن كبيع ووزن وبيع القيمة ان لم يكن فيها وان لم يجرى المقدر صدق كل  
 واحد منهما الى النصف دون الزيادة ولا يضمن وكذا لا شركة في ثوب لحين وبيع  
 من ارض لا يملكها والمحل والملك وما اشبه ذلك وكذلك ان اشترى  
 علي ان لهما من لبن لا يملكان ويحلان في جرة او اشترى علي الاصيلين وا  
 حلبة الكفون اما لو كان الطين والنورة مملوكتين لم يجرى ان يملحنهما منه احرا ولو  
 اشترى لا حدهما بغير ولا اخر بغير علي ان يجرى ذلك فما رزقها الله تعالى  
 منه شيئا فهو بينهما حصتان فهذا ما سلف فان فعلت قسم الاجر على اجر البعك  
 ومثل اجر البعك وان اجر بغير بعين فاجر له صاحبهم وليس في الشركة في  
 اجازة الدواب باجبارها ملك الشركة في ملك ايديها بدانها ولو ان  
 نصار الدابة القصارين وقصار لم يبت فاشترى علي ان يعملان دابة هذا  
 في بيت هذا علي ان الكسب بينهما حصتان جاز وكذا ما يجرى الصانع اما لو اشترى  
 علي ان لا حدهما دابة ولا اخر كاف وجواز علي ان يجرى الدابة على ان الاجر  
 بينهما حصتان في شركة فاسد فالاجر لصاحب الدابة وللدابة جميع اجر  
 مثلهم في قول ابي حنيفة ومحمد قال ابو يوسف لم يجرى مثلهم لاجواز  
 نصف اجر الدابة وقال محمد بن جرير بن محمد بن علي ما بلغ لو دفع دابة الى رجل  
 واخرى على ان ما اجرها به من شئ فهو بينهما حصتان فالشركة فاسدة والاجر  
 لرب الدابة وكذا البيت والسفينة والاخر اجر مثلهم ولو دفع دابة الى رجل  
 ليس عليها البت والطعام فلصاحب الدابة اجر مثلها والرج لصاحب الطعام  
 وكذا البيت والسفينة **عن** عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال الرج  
 على ما اشترى عليه والوصية على المال **من الجامع الكبير**  
**عن** قال رحمه الله اشترى رجلان احدهما بالف درهم والاخر  
 بمائة دينار فبئنها الف وخمسون مائة في شركة عنان علي ان ما رزق الله تعالى  
 من ربح بينهما علي قدر رزق المولى وكذا الوصية جازت هذه الشركة  
 وان لم يملكها فان ملك احد المالكين قبل الشراء والخلط من مال صاحب  
 وملك الشركة وان اشترى صاحب الدرهم بالدرهم جازية ثم ملك الدنانير

ملك صحر

علي صاحبها ملكته الشركة والجارية بينهما اجمعا سائلا لهما لصاحب الدنانير  
 وخمسا لصاحب الدرهم ونقد صاحب الدرهم من نفسه اربع مائة وعن  
 صاحب ستمائة ورجع بهذا القدر عليه وان اشترى صاحب الدنانير جازية  
 بالدرهم ملك الدرهم علي صاحبها فالجارية بينهما اجمعا سائلا لهما ولو  
 ملكت الجارية بملك عليها فزج صاحب الدنانير على شركه ما خدع منه  
 وذلك ارجون دينار ولو ملك احد المالكين قبل الشراء فالآخر  
 ملك الشركة من كل وجه بخلاف ما سلف الشراء ولو اشترى احدهما بالدرهم  
 غلاما واشترى الاخر بالدرهم جازية في صفقتين فمابين شركتين اجمعا وان ملك  
 بعد القبض ملك عليهما جميعا فزج صاحب الدنانير على شركه بالدرهم  
 دينار او صاحب الدرهم على شركه ستمائة درهم الا ان نقاها اما لو اشترى  
 صفقتين واحدة بالمالين كانا بينهما اجمعا سائلا لهما يرجع احد علي صاحبهم شئ الا  
 اذا ستميا الضلام بالدنانير والجارية بالدرهم صار بمنزلة الصفقتين والمحل واحد  
 حتى الرجوع ولو اشترى احدهما بالف درهم والاخر بمائة دينار شركة  
 معا وحنة وفيه سواء صحت وان كانت القيمة اقل واكثر لم يجرى ثم لو رأت  
 قيمة الدنانير مائة قبل الشراء وانقصت فصارت شفعة انقصت المفاوضة  
 ولو اشترى بالدرهم جازية ثم رأت الدنانير ثم ملكت المفاوضة في الدنانير  
 والجارية بينهما حصتان وان كانت الجازية استوت بالدنانير والدرهم  
 بما لها في يد صاحبها بقدر القيمة ولا تنقص في الاستحسان ولو رأت  
 الدنانير من حيث القيمة وانقصت الشراء بها لم تنقص المفاوضة ولو  
 اشترى شركة عنان ورأس مال احدهما الف ورأس مال الاخر مائة دينار  
 فبئنها الف وخمسون مائة علي ان الزم بينهما حصتان والوصية على رأس المال  
 جاز والله اعلم **ولو نصت** قيمة الدنانير فصارت الغانم استوت بالدنانير  
 جازية ثم ملك الدرهم فذلك علي صاحبها والجارية بينهما حصتان اما لو اشترى  
 بالدنانير جازية ثم ملك الدرهم ثم انقصت قيمة الدنانير فصارت الف  
 فالجارية بينهما اجمعا سائلا لا يختلف القيمة المالكين يوم الشراء ولو اشترى بالدنانير  
 جازية وبالدرهم مائة ثم باعها كله بالفي درهم اقساما الدرهم بينهما اجمعا سائلا  
 اجمعا لصاحب الدنانير وذلك الف ومائتان وخمسا لصاحب الدرهم



وذلك ثمانية ولو اشتري بالمالين غلاما وجارية صنفه واحدة ثم باع ذلك  
بالنبي ورجع ثم اقسما ذلك الخمسا ولم يرج احدهما على صاحبه شيئا وان باع  
ثلثه الالف قسمت الثلثة الالف الخمسا ولو اشتري شركه عنان راس  
مان احدهما الف درهم والاخر مائة دينار فبقيتها الف فاشترى بالدينارين  
غلاما وبالدرهم جارية ثم رأت قيمته الدينارين فصارت تساويها الخمسة  
ثم باع ذلك ثلثه الالف درهم فالتفت بينهما عنان ولو اشتري شركه عنان  
واستوي في راس المال واشترى بالمالين عبد فهو بينهما عنان فان  
اعتقته احدهما جاز في نصيبه وطلبت السكة او وعبه احدهما نصيبه لابن جبر  
او صدق به على رجل وسلمه اليه جاز كما لو اعتقته اما لو باع العبد بالنبي  
درهم ففد صارت قيمه الدينارين ثمانية فالتفت بينهما عنان لو دفع اليه انسان مائة  
دينار فبقيتها الف وخمسين واربعة ان يملك بها وبالف من عنده على ان  
الزوج بينهما ضيق فهو جاز ويكون نصارته فان ملك احد المالين ملك على  
صاحبه ان كان قبل الشراء وطلبت المضاربة وان ملك الدراهم في يده  
فالمضاربة بحالها بالسدس في الزوج للمضارب **مغا** ولو ان رجلين  
اشترى شركه مغا وضعة فوكل كل واحد رجلا ليشترى له عبدا بالف ولم يفرج  
الالف اليه فذهب الوكيل ليشترى ثم انهما تشاكضا المغا وضعة وفاوض كل  
واحد منهما رجلا آخر ثم اشترى الوكيل العبد بالف درهم فالعبد لا امر لثمنه  
لشريكه الاول ولا لثاني علم غنا فضتها اول جيل الوكيل ولا يواخذ الشريك  
الاول بند الثمن واما يواخذ به الشريك الثاني الجدي فان اداه الامر  
من ماله خاصة لم يرجع به على احد وان اداه من مال مشترك رجع عليه شريكه  
بنصفه فان اداه الشريك رجع بنصفه على الآخر ولا يغيب المغا وضعة بهذه  
الزيادة واذا تفاوض رجلان احدهما الى رجل كره خطمته وامره ان يشتري  
بها له عبدا فاشترى الوكيل عبدا بخر خطمته وسط ثلث الكوازي عند فلم يجز  
مخالفا استخسا ما لا يقاها ولو تفاوضا المغا وضعة وفاوض كل واحد منهما  
رجلا آخر ثم اشترى الوكيل بكثر موصوف في الدم فانه يلزم الامر وان  
شترى له الجدي ولو ملك الكوفي يدا الوكيل قبل تسليمه الى البائع ملكا له  
ورجع ثمنه الى الامر ولا يرجع اليه شريكه القديم بشي وان وقع له الشراء في النصف

وكن يرجع على الشريك الثاني فان اداه من ماله خاصة رجع به على الشريك وان  
اداه من مال مشترك رجع بنصفه ثم يرجع الامر على شريكه الاول بنصفه  
وان شاء رجع به على شريكه القديم لان كفيك شريكه والله اعلم  
**رجوع** رجل على الف درهم لرجل فامر له رجلين باديها فاداه من  
مال مشترك بينهما فانيهما قبضت شيئا شركه فيه صاحبه وبيع الضم ان شاء  
وان لم يكن المال الذي اداه منه مشترك لم يكن له ان يشارك في المخصوص من الامر  
ولو ان الضم لم يادها بالاداء وكن امرهما بالضم ان شاء واداه من اقتص  
احدهما خمس مائة لم يشارك فيه صاحبه سوا راداه من مال مشترك او متفرق  
وسا قول محمد الاخر ومتفق **ابن يوسف** رجلين رجلين  
جارية له بالف فاشترى ونقد الثمن فلما تفرق الرجوع على الموكل با دوا  
فان قبض احدهما شيئا لم يشارك الاخر سوا راداه من مال مشترك او متفرق  
ولو ان رجلين باع عبدا مشتركا بينهما من رجل ثم قبض احدهما حصته من  
الثمن نظروا باعاه صنفه واحدة بثلث واحد شارك صاحبه ان شاء وان  
شاء كل واحد منهما جيل جدي لم يشارك المخصوص بجزءه صنفين الا ان يله ان  
رجلين لا احدهما عبدا والاخر مائة باعاهما صنفه واحدة بالف وبيعتهما سوا  
فقبض احدهما خمسمائة لشريكه ان شارك رجلا ان شئنا على رجل ان كان  
عبده هذا بالين وقيمته الف اليه سنة والعبد يدعي ذلك والمولى محمد  
وتقبض به التفاضل ثم رجح الشاهدان قارب فان المولى بالخير ان شاء ابيع  
المكاتب وان شاء ضمن الشهود قيمته فان ضمن الشهود رجحوا بيد المكاتب  
على العبد اليه اجله وخطو قوا بالفضل على ما ضمنوا فان قبض احدهما  
منه شيئا لم يشارك صاحبه سوا راداه من مال مشترك او غيره مشترك وان  
عجز المكاتب بعد ما قبض المولى القيمة من الشاهدين وقداوتي المكاتب  
بعض المال اليه الشاهدين لم يملك رقبته وسوم ملك للمولى ولزم المولى ان  
سدد القيمة عليها وسدد المولى من الشاهدين ما اخذ من المكاتب رجلا ان  
غصبا عبدا من رجل قيمته الف درهم ثم صارت قيمته الف درهم ثم غصبه  
غاصب آخر فمات عند الثاني جين المولى اليها شاء واداهما اختيارا فمات ملك  
خمس قبل الاخر وان اختار صانها فماتها فماتها الف درهم ومما يرجع على



الخاص بالثاني بالعين فان قبض احداهما الثاني شيئا فلا يخران شيئا  
كما انها اشترية ثم باعاه من رجلان فصاعدا فباعا من رجل فان  
عند المشتري فان ضمن المولى الخاص بيمينه الصديق البيع بينهما وبين  
المشتري والتمن لهما وان لم يضمن المولى الخاص بيمينه ومنه صنف يمتنع  
تم البيع فيه صنفه ووجب له صنف الثمن فان لم يقبض منه شيئا حتى لم يلق  
الاخر وصنفه ايضا صنف قيمته تم البيع فيه الباقي واما قبض شيئا شاركه  
صاحبه ولو ان الخاص الذي اقره صنف القيمة استوفى من المشتري  
صنف الثمن ثم ان المولى ضمن الخاص والاخر صنف القيمة حتى يتغير بيعه  
وليس للثاني ان يشارك الاول فيما قبض ولو ان الاول وجد ما قبضه  
ستوفى له او رصا صا فان قبض ثانيا فللثاني ان يشاركه كان الاول لم  
يوجد قبضه اما لو وجد ما قبضه الاول ونهرجه فردد ما واستند  
عندهما لم يكن للثاني ان يشاركه ولو كان للثاني قبضه احد قبض الاول ثم رده  
شيئا مما ذكرنا فلا سبيل على الاول عند بيعه رجلين غصب احدهما  
من صاحبه فباعه بالف صح فيه نصيبه ووقف البيع في نصيب صاحبه  
على ايجازته فان ايجازه صاحبه فليبايع ان يقبض جميع الثمن فما قبض  
فهو مشترك بينهما حتى لو ملك يملك عليهما فان قبض البايع صنف الثمن  
ثم ايجاز الاخر نصيبه فالقبضون بينهما وان ملك ذلك النصف يملك من  
مالهما ولو غصب رجل نصيب احدهما ثم اتم مع الشريك الاخر باعاه حمله  
ثم المصوبه منه ايجاز البيع صا والثمن مشترك كما اخذوا احدهما شاركه  
صاحبه وان كان المالك قبض نصيبه ثم ايجاز صاحبه البيع لم يكن له ان يشارك  
الاول فيما قبضه ولم يحكم للاجازه كما لا وزن فيه الا بتداه خلاف العاقد  
واحدا **خبر** وعن الشعبي قال الزرع على ما اوصط على عليه والوصيه  
على راس المال **من المنتهى لفظ** قال رحمه الله عن ابن حبيب  
قال ما استرته من اصناف التجرارات فهو بيني وبينك او قال ما استرته  
اليوم او قال ما استرته من الرقيق او قال ان استرته اليوم عبدا  
خرا سائيا صحت الشركة فيه ذلك اما لو قال ان استرته عبدا فهو بيني  
وبينك فهذا ملك ولو كان لكل واحد طعام فاستردا عليها وحلها معا

اولا صح

واحد ما اجد من الاخر صح فان باعنا فالثمن بينهما صنفان فيه استرته ولو انتم  
رجلان لهما جمل رجل الف درهم ثمن سلعة فاحره احداهما منهم لم يضمن  
حلفا لمحمد وعنه ابن يوسف لو قال الاخر ما استرته من شي  
فهو بيني وبينك قال نعم هذه شركة عند معلومة اما لو قال بان قال  
ما استرته اليوم من شي فهو بيني وبينك استرته او ستة يجوز وكذا ان  
لم يوفت وكلف بين ما يشتره من الخطم وغيرها وبين الثمن جائز  
وان لم بين الثمن لم يجوز ولو قال لشريك ما استرته اليوم فهو لي  
وذلك قال نعم ولو قال لا ما استرته من شي بينهما صنفين وقال  
ارونا هذا الكلام للشركة صحت الشركة والا فهو باطل ليس لاحد  
الشركتين ان يبيع في باب الشركة بغير امر صاحبه ثم ان سافر فملك  
فيه يد لا ضمان عليه فليس له حمل وموته وما زرع عليه فهو بينهما اخسا  
والقبض ان يكون له واما ما ملك وموته فسا فرب ضمن واذا باع احد  
الشركتين عبدا بينهما من اب الصديق اكثر من قيمته فليبايع صنف الثمن وكشريك  
صنف قيمته وعنه محمد وعنه ابن حبيب اشتركا فيه شركة معا وصفة او  
عنان جائز لرجلان لهما مال مشترك على احد فباع احدهما فاقام الحاضر  
البينة فيقبض له بالنصف ولا يكون ذلك قضاء للخاص حتى اذا حضر جميع  
ان تعيد البينة ولكن له ان يأخذ من شركه نصف ما اخذ ولا يوجب شركه  
بذلك على الغير حتى يعيد البينة هذا وان كان المال من ميراث عند ابن  
حبيبته وعندهما القضا والمعاخذ قضاء لا غايه **عنه** عن ابن يوسف  
رجل قال لا خرا شركتي فيما اشترته من الرقيق والطعام في هذه  
السنة فاسترته عبدا كفارة ظهاره واشتد انه اشتراه لنفسه فاحت  
او استرته معا ما لا علم فللشريك نصفها الا ان ياذن له في ذلك واذا  
صا شركه عنان وقد استدان دين في حق احدهما فماتت بالشرائه  
او اراد شركه ان يقبض نصيبه من المتاع على ان يرجع عليه المدين اولا  
نقضى دينه ما عليه ليس له ذلك وعنه محمد وشريك العنان اذا سافر  
بالمال ينفق منه ويكون محسوب من الزرع ان كان والا فون راس المال  
كما في المضاربة صرا في شركه ليل فاسترته جارية بمحمد جاز حصته



دون حصة المسلم اما لو انفردوا في البيع فالنصف منها للمسلم بنصف القيمة  
 الفاسدة ويجوز هذه الشركة في المكملات والموزونات والحدويات  
 بعد ما خلطها وسوجس واحد وان لم يخلط لم يجز اما لو جاء احد من المصلحة  
 والاخر بالشعير واختلط فهو فاسد كيف ما كان **اشترى** عن ابي يوسف  
 رجلا من اشترى عبدا فجاء آخر وقال لا احد مما اشترى فيك فقال اشترى  
 فلم النصف ان رضى شريكه والافله الربح ان شاء **توفى** له رجل ما اشترى  
 اليوم من شيء فهو بيني وبينك قال نعم وقال له اخذتلك فقال نعم فما استزى  
 من شيء فلهذا اشركه ولا حنفي والنصف بينه وبينه الاخرى اشترى حنفي  
 ثم اقبل في رحا ليطحنها ورحا ليطحنها ما في اشركه فيه فهو شريك وعليه  
 نصف ثمن الحنطة وما ينفق عليه وكذا في القطن والعزل والبيع  
 والسهم وعصيره اما لو طحنها وخبزها بوجوه عليه نصف الثمن محسب  
 وكذا الحكم في الباقي **وعن** محمد اشترى عبدا وقبضه فقال له اخذ اشترى  
 فيه فقال انت شريك في قيمه فلم حنفي ثم ان قال اخذتلك فقال نعم ينظر  
 ان لم يعلم انه اشرك فيه غيبه فلم النصف الاخر وخرج المشرى من اليقين  
 وان علم فلم يرجع العبد ولو اشترى عبدا واشرك فيه غيبه ثم استحق نصف  
 العبد فالنصف الباقي للشريك ولا شيء للمشرى ولو اشترى نصف عبدا  
 وقبضه كله فقال له رجل اشترى في قيمه وسو من ان كل العبد له فقال  
 له اشركت في قيمه فلم جميع النصف الذي اشتراه اما لو علم انه اشترى  
 النصف فلهذا المشرى الاخر نصف النصف ولو اشترى عبدا باللف  
 فقال له رجل اشركت في قيمه فلم يتيك شيئا حتى قال الاخر مثله ثم قال لا يجز  
 قبلنا فالعبد بينهما وخرج المشرى من اليقين بلا شيء **عقار** عن محمد حماد  
 بينهما زهد فاقضى احد من المدة لا يجوز احدهما على البناء مع شريكه  
 ولكن لشريكه ان يبنى ثم اجده واخذ من غلته نفقة كذا في مخرجك ابا القاسم  
 اذ انهارا ربا اما لو احتاجت الفتاة الى موهبة من ربح طين وقطر سد ووعين  
 فانه يجبر على مصادرة شريكه **ابدان** عن محمد مثله فمردون في  
 الاكثبات وينقلون الطعام ويكيلون فوسن احرما فقال الاثنان فالاجرة  
 بينهما اثلاثا اما لو افضا الشركة بمحضرا واشتدوا عليه ثم كالاثنان

مكرمة

فلا شيء

فلا شيء للمدعيين الاجرة ولهما ثلثا الاجرة فيما اتوا وفي الثلث تمسكوا  
 وكذا لم ينفذ فيقولوا عملان رجل ولسيوا شريكاهم فلم  
 ملك الاجرة وسو منطوع في الثلثين اما لو كانوا شركاء في كل واحد  
 العمل ان يخالص بالملك ايهما وجده **معا** **وصفت** عن ابي يوسف ناقض  
 المفا وضمان الشركة فاراد احد من المفا الذي في ايديهم نصيبهم  
 له ذلك ولو كان عليهما وبين مؤجل فابطل احدهما الاجل حكم  
 الدين عليهما جميعا اما لو مات احد من المفا الذي بين المفا حاصلة  
 وان كان له رجل عليها دين فابطل احد من حصته بدين جميعا من جميع  
 ولو كان لكل واحد الف فاشترى كاهنا وضعة واخذ الاثني عشر حرم الاخر  
 يصير غنايا ولم يكن مفا وضعة **وعن** محمد احد شريكي المفا وضعة فاض  
 اسنانا في غيبة شريكه لم يكن مفا وضعة وانما هو غنايا ولا يمكن نقض  
 عقد المفا وضعة الا بحضور الشريك لو وسب احد من الاثنان حقه لم يخرج  
 حتى اذا سلم اليه فاشترى المفا وضعة ان يرجع في حقه ولو قضى احد  
 المفا وحده او بين كان عليه في المفا وضعة مع ولا سبيل لشريكه على رب  
 الدين ولا ينقض المفا وضعة وكل يرجع على صاحبه نصيبه حين حاسبه  
 فان اخذه انتقضت المفا وضعة **قال** ابو حنيفة ما اكتسب احد من  
 وزعم انه لا سهم فهو يملك الشركة ولا حصة في ثلثه من لا يجوز ثلثها ولا خلافا  
 لابي يوسف **معا** **وصفت** عن ابي يوسف وفهم ما يسه من الكوفة ليشترى  
 بها جيلسا بالبري فاشترى بالبري بالبري جاز اما لو كان  
 ارجح ما يشترى بالبري ضمن الوكيل استخسنا وفعه الفا فاشترى له  
 متاعا فنقض المتاع وملك الف فيك النقض فابراه البايح منه فالبرية  
 المستبضع حتى ان المستبضع يرجع على الدافع بالالف وكذا لو لم يملك ولكن  
 تركه له فكان المستبضع وون الدافع وكذا ان ادعى اخذ ثمن المتاع منطوعا  
 فيكون التطوع عن الشترين وون الامر ولو لم يأمره المستبضع بالخروج  
 بانه فخرج المستبضع لم يخرج مالم يشر شيئا لانه امين **خير** عن ابن  
 سيرين قال لا يجوز شركة بحد وض ولا بال غايب **من العيون**  
 قال رحمه الله عن ابي حنيفة رجلا قال اما اشترى في اليوم من صنوف



التجارات فهو بيننا صحيح وتوفال لرجل اشتري جارية فلم يجبه بلا ولا يبيع  
 فذبحه واشتداعا ثم قال اشهدوا اني اشتريتها لفلان يعني الامر في  
 الامر وان اشهدنا اننا اشتريتها لنفسه فليس له انما لو اشتراها ولم يشهد بغير  
 ان قال جده اشترى هذه لفلان صحيح ان كانت الجارية قايمة بحالها  
 قال لقول قوله اما لو قال ذلك بعد عيب بها او بملك لم يصح في  
 ما لم يصح فيه فلان ولو اقرض احد المتقاضيين جاز في الميسر بغيره  
 ومن محمد لو قال احد المتقاضيين لشريكه لا تشتر هذه الجارية  
 ولا يبيع هذه الجارية فعلى جاز لو قال احد المتقاضيين لشريكه اريد  
 ان اشترى هذه الجارية لنفسه خاصة فكت شريكه فلا يكون لنفسه  
 ما لم يقبل شريكه نعم ولو قال لرجل اشتري عبد فلان يعني ويملك قبا  
 نعم ثم قال لو انك احزمتك فقال نعم ثم قال لو مالث فقال نعم لم  
 اشتره فاعلم بين الامر الاول والثاني ولا شيء للمالك ولا لشريكه الا  
 اذا قال ذلك للمالك بمحض من الاول والثاني فالعبد للمالك والمنزلة  
 بينهما خفيان **من الكفر** قال رحمه الله شركة العفو واقسام اربعة  
 منها وضعة غنائ وشركة لا بد ان يسمى شركته الخناج وشركة الوجوه والبيع  
 في الشركة ستحق اما بالماء او بالعمك او بالضمان وفي كل من هذه الوجوه  
 شركة منها وضعة وغنائ والشركة في الاموال لا يكون الا بالما حاضر والاموال  
 التي يبيع بها الشركة الدوام والذائز وفي الغلوس فالمشهور عند ابن حنيفة  
 وابن يوسف لا يجوز بها الشركة ولا المضاربة وعند محمد يجوز وذكر الشيخ  
 ابو الحسن قول ابن يوسف مع محمد وروى عن ابن يوسف اجازا الشركة  
 بها ولم يجوز المضاربة واما المكيلات والموزونات والحدويات فعلى  
 الخلط لا يجوز الشركة بها بلا خلاف وبعد الخلط لا يبيع عند ابن يوسف مع  
 اتحاد الجنس والصفة وعند محمد يجوز واما الشركة بالحدود لا يجوز  
 عندنا وشركا صحة المعاوضة الغنائ في الما الذي يعل لا تقا الشركة  
 والتفاضل فيما وراه من العتاق وعمره لا يجرى ما وعن ابن حنيفة المعاوضة  
 لا يجرى اذا كانا لا حدما وراهم ولا خروا نايرو المشهور عن ابن جازت والعنان  
 اعلم من المعاوضة فاذا اقرضت المعاوضة جاز غنائا ولا بد من الغنائ

في الزرع في شركة المعاوضة واذا ازالوا حدما وراهم او زائروا من ميراث او غيره  
 قيدت المعاوضة ولا يجرى هذه الشركة الا بلفظ المعاوضة فان قال العاقد  
 بيا بيا بن علي مائة مائة صحيح والمعتبر هو المعنى وشركة العنان جائزة خاصة وبان  
 راس المال او ثمنه مثلا ويجوز ان يشترط لا حدما فملك زرع اذا اشترط  
 العمل عليها خلافا لغيره ولو شرط العمل على الذي شرطه فملك زرع  
 جاز وشركة العنان يجرى بين الرجال والنساء وبين الحر والعبد  
 والمأذون والحيي والمكاتب لصحة الوكالة من مولاة ورايين لا حدما ان  
 يخاضع فيما يباعه من شريكه او ذاته وانما ذلك اليه من ولي العقد وكل واحد  
 عزب وتولى شريكه في شرا او بيع او اجازة فمن هذه التجارات ولو  
 اذا ما بيعا ثم احرأ احداهما لم يجرى عند ابن حنيفة وعند ما يجوز تاخير  
 في نصيبه واما اذا اعتد احداهما وراحو العاقد فقا جبره جائزة في النصيبين  
 جميعا وعند ابن يوسف يجوز في نصيبه خاصة وان اقر احداهما بدنه  
 لزم المقتد خاصة دون شركته وليس لا حدما ان يقوم ولو اقر جارية  
 في يد من الشركة الهالكه جاز لم يجرى في نصيب الشريك ولو قال  
 احد شريك العنان ما يباعه الاخر جاز وشريك العنان والمضجع و  
 المضارب والمودع ان يشارك بالماء فهو اموال صحيح منه قول ابن حنيفة  
 ومحمد ولو اقر احداهما بجيب في مائة مائة جاز على شريكه ولو قال  
 كل واحد منهما لصاحبه اعمل فيه بربك جاز لكل واحد ان يبيع بوايه  
 فيه التجارة من الرهن والارنهان ودفع الما مضاربة والسفر وان يملك  
 بملكه وان يشارك فيه غنبد القرصن والهيئة ولو شارك احداهما رجلا شركة  
 غنائ فما اشترى الشريك فنصفه له ونصفه بين الشريكين ولو اخذ  
 احد شريكي العنان ما لا مضاربة فهو له خاصة وما يجوز لشريك العنان  
 ان يفعل قلنا المعاوضة وما يجوز في صحة شركة العنان شرط لصحة  
 شركة المعاوضة وما نفى شركة العنان عند شركة المعاوضة ويجوز  
 للما ومن ما لا يجوز لشريك العنان كاقاربه بالدين عليه وعلى شريكه وله ان  
 يخاضع فيما يولي صاحبه يملك ما تضمنت الوكالة والكفالة وهذا لا يثبت في شركة  
 العنان ولو توفى احداهما بيا عن غيره لزم شريكه عند ابن حنيفة



خلافا لما لو كلف بالنفس لم يوجز بذلك شركه وكذا الاروثن والزوج فيه  
شركه الوجوه اما يستحق تقدر الضمان فاذا شرط له اكثر من نصيبه لم يوجز  
وفي شركه الاعمال اما يتينا ذلك في الرج بقا ذلك الضمان وكما في شركة  
الوجوه فلا يجوز الزيادة على الضمان وكذا الوضعية على تدور الضمان وقا  
ابو يوسف اذا دعي على احد ما اسنان ثوبا فاقتربه احد شركي الاعمال  
ومحمد الآخر جاز ان يقره على الآخر استخسا **حبر** عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال عبد الرحمن بن عوف من تجار الرحمن **من الطحاوي**  
قال رحمه الله لا يجوز ان يكون رأس مال الشركة نقدة فضة او ثوب وذهب  
وخلط المالكين ليس بشرط لصحتها ولو باعها بسلعة فروما بالحبيل يملك كل  
واحد في نصفها الزيادة باع بآلة وفي النصف الذي به عدم شركه على العلم في  
قول محمد وقال ابو يوسف يملك كل واحد على التبات وتقطعت  
عنها المدين على العلم وصحة المعاوضة يقتضي ان كل واحد كيف عن صاحبه  
وكيف عنه وفي شركة الضمان يقتضي التوكيد وكون الكفالة وكل واحد  
ان يبيع بما عند رعايه وما لم يكن عند احد الى حصة وحقوق الصفو تتعلق  
بالوكيل العاقد وكون شركه فيقول شركه منزلة الموكل ولو شرط  
العمل على احد مما يجوز اذا كان الرج بينهما على قدر رأس مالهما لا  
يكون نصيب العاقل اكثر وصار ما بال الدافع ضبا عنه عند الحاكم وشركة  
الاعمال لا يجوز فيما لا يجوز التوكيد فيه نحو الاختطاب والاصطحاب  
فما علك بالاحد من المتاحات او اذ مات احد مما انضم عقد الشركة علم به  
شركه او لم يعلم **حبر** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال التاجر يتكفل  
الرحمة والمختار يتكفل اللعنة **من الروضة** قال رحمه الله لو كانت  
الشركة في مال غير معين عنانا او مفا وصلة لكل واحد البيع والشرا بالنقد  
والسيئة والمسا فزاد به بخير اذن شركه اما لو كانت الشركة في مال اخر جاء  
ونخلطه وليس لواحد منها المسافرة بخير اذن شركه على لو سافر به صنف  
ان كان له ملك وموئنة ولا فلا ضمان عليه وان سلم وزرع فهو بينهما استخسا  
لو حلف احد شركي الضمان مدنها لشركه الاخر فملكهما تانبا ولو شارك  
احد شركي المفا وصلة شركه عنان بخير اذن شركه يجوز في حصته اما لو شارك

مفا وصلة لم يجز الا ان ياذن شركه جاز لو كان الدود وكون الثوب من واحد  
والعمل من الاخر على ان يكون القدر بينهما نصفين لم يجز وكذا ان كان العمل  
بينهما وانما يجوز اذا كان البيض والعمل بينهما والقدر بينهما ضمان ولو شرط  
الضمان بينهما اشلا لم يجز وكذا لو كان البذر والعمل من الموكل لم يجز  
يفضي ان البيض بينهما ضمان وسطر العمل على صاحب الوتر وان  
لم يترك لم يجر **حبر** عن سعيد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف  
عن ابيه عن جده قال قال عبد الرحمن لما قد منا المدينة آخا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بني وبين سعيد بن الربيع فقال سعد اليه اكثر الاضار ما لا تقسم كل نصف  
ما لي وانظر اية زوجتي مويته نذات كل عنها فتزوج بها فقال له عبد  
بن عوف لا حاجة لي فيه ذلك على من سوف فيه بجازة قال سوف  
فيسقاه قال فعند الله عبد الرحمن فاقه باقط وسمن ثم قال بايع الحدود  
بجاه ذات يوم وعليه اثر صفة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تزوجت يا بن عوف قال نعم قال ومن قال امارة من الاضار قال  
اولم ولو ثبات **من حبر** عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله رجلان  
اراد ان يشتركا مع احد مما مائة دينار ومع الآخر الف درهم فخاف ان يضيع  
احد المالكين قبل ان ينوي شيئا فارد ان يكون ذلك عليهما فالوجه  
فيه ان يبيع صاحب الدنانير بنصف الدنانير وصاحب الدرهم بنصف درهم  
فاية المالكين فباع يكون مالهما جميعا ونتيجة قد ان الشركة على ما يدوران  
قال لو كان لا حد مما مع فاراد الشركة فالوجه فيه ان يبيع صاحب  
المناخ نصف المناخ من صاحب الملب الذي هو درهم بنصف ذلك  
المال فيصير الملب والمناخ بينهما ضمان ثم يتبع قد ان الشركة على ما يدوران  
قال وان كان مع كل واحد منا مع فالوجه فيه ان يبيع كل واحد منهما نصف  
مناخه من صاحبه بنصف مناخ صاحبه وشا ضمان ويشتركان على ما  
يتفقان عليه **وقا** لو كان مع احد مما الف درهم ومع الآخر الف درهم  
فارد ان يشتركا على ان الزرع بينهما ضمان والوضعية ضمانا فالوجه  
فيه ان يقرض صاحب الف الف خمس مائة درهم من مالهم  
ثم يشتركان فيكون الملب بينهما نصفين وكذا الزرع والوضعية **قال** لو كان



لاحد مما مال ولا مال لاخر فاراد ان يشتركا على ان يحكما مال حاجب  
 المال على ان الرزق بينهما صفان فهذا لا يجوز فالتوجه فيه ان يخرج من صف  
 مال ثم يشترى ركة على ما يريد وان كره ذلك فيبقى من عشرة دراهم ثم يشترى كان  
 على ان الرزق بينهما صفان ورأس مال واحد من عشرة ورأس مال الاخر  
 الباقي الى تمام الالف قال لو اراد ان ينقص الشركة واحد من غايب  
 فالتوجه فيه ان يجب بكونه لسا قسمة ويشترط ان يكون له الشريكان  
 ان يفتقرها ولها على الناس وكون واردا وان يحصل الديون لاجلها  
 وسقطت الاخر منها فالتوجه فيه ان يقر جميع تلك الديون لشريكه وانه  
 وكون الناس اجمعين وبرا من جميع تلك الديون ما باسمه وسو على فلان  
 كذا رجل فلان كذا رجل رجل ويثبت كل واحد الى ابيه ويملك شريكه  
 بقضيه ويجعله وصيه في ذلك واما الدين الذي للناس عليها فاراد ان يكون  
 على احدى ما دون صاحب فذكر ارباب الدين رجلا رجلا وما لهم ما كمل واحد  
 منهم ولا يذكرون من مال شركتهما ضمن عن شريكه بامره جميع هذه الديون  
 المحصوفة المقطرة في الكتاب لها ولا للنفس المسببة فيه ان جميع يلزم قلنا  
 من ذلك لها ولا للنفس وجميع ما يدركون قبل احدثهم هذه الديون  
 فلذلك ان شريكه الرجوع عليه بذلك فانه ضامن عن صاحبم ويذكر ذلك في  
 الكتاب قال رجلا كل واحد قال لصاحبه ان استرثيه هذه الصنعة  
 فانت شريكها فيها بالنصف مع ويكون بينهما ثم لو اراد احدهما ان ينفرد بها  
 فالتوجه فيه ان يتراسا ما يشترط له في عاقبة الامر خاصة قال لو ان  
 رجلا اراد ان يملك وارا ومنا عالا م ولده في صحته فالتوجه فيه ان يقر  
 المولى ان هذه الدار المحدودة والمناح الموصوفة به مشهورة لينظر وا  
 اليه وليثبت كتابا ويشهد عليه ان هذا الشيء لرجل حر وقد عرقه ومملكه  
 وان ذلك الرجل الذي يملك هذا الشيء او دعه ام ولده الغلا بيه  
 واذا ن لها ان يملك ودعة هذا الرجل وانها قبضت منه بامر مولانا وذلك  
 الشيء ودعة في يدنا فاذا فعل ذلك لم يكن لاجل من ورثته على ذلك سبيل  
 خبر عن سلمان بن ابي حنيفة عليه السلام انه قال لا يكون ان استخفت  
 اول من دخل السوق ولا آخر من خرج منها فانها معركة الشيطان وبها

ينصب رايته **من المجتهد** قال رحمه الله ولو اشتركا ولم يبيعا معا وصية في شركة  
 عنان ولو اشتركا ولا مال لهما او لهما من دون و غفار فاشتركا معا وصية  
 والحد من والحقار لصاحبها فيعملان بوجوهها والتبذ والنصف غير لك  
 الصروض لبيبا من اموال الشركة وكذا ان يكونا على الناس كخوف  
 احدثا ثوب انسان او ثوبك واثبة او غضب فالضمان عليهما ولو اشتركا  
 شركة عنان في البيع والشرا ولا مال لهما فان عملا ورجا فهو بينهما  
 ضمان وكذا لو ضيعا او المصم عليهما على سواء وان اقر احد ما بغير  
 لزمه دون صاحبه ولو اشترى احدهما شيئا بالنسيئة لماله الا ببيع بالثمن  
 دون شريكه ثم الذين وليه الشرا رجوع الى صاحبه بنصف الثمن وكذا لو  
 ضمن احدهما ان لا يترحمه خاصة ولو اشتركا ان الوضيع عليهما اثلاثا  
 صححت الشركة وبين عليهما صفان **خبر** عن ابنه يسوع وقال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الملاكية تلتقت روح رجل كان قبلكم  
 فقالوا عليك عقلت خيرا قط قال لا قالوا انكرت قال لا عني الى رجل  
 كنت اذ ايت اناس فقلت امر فسيان ان ينطروا الموسر وينجوا زرا  
 عن المجتهد قال الله تعالى فتجا وزا عنه **من قنا وب**  
**الباق** قال رحمه الله ذكر محمد في اكيسابات اذا كان احدهما بنزوب  
 وللا جز بنزومة فشرطا ان من اشترى بها فينبغي صفان ضرب كل واحد  
 بيقته متاعه يوم الشراء وكذا حكمه ملك ولو ابيع احد الشريكين  
 الشرا والملك حكف الاخر على العلم وصير في العام ولو قال  
 منذ اليه استرثيه قبل الشركة صدق ولما مر ما في الكتاب ان من  
 قال للشريكين اشترى قنا اشتركت مع واول ان الاول  
 لا يملك ولو اظهر فيه ان الثمن جاب ثم ظهر انه موجه خير فالجناية  
 فيها كما لحسابه في التولية وكذا ان اظهر وانما يبر فظهر وراحم ولو قال  
 اشترى معك ومع شريكك فاجازة فالثالث والا فالسند عن  
 ابي يوسف له النصف الا في قولهم اشترى ك ولو اسنزه بانه فاشترى  
 فيه شريكين فله النصف ولو قال اسنزه واشترى في فيه قال نعم  
 جاز استنساها ولو قال اشترى في عبدك على ان اشترى في عبدي نعم



لم يتركوا شركا في عبدا ما لو قال **اشركتكم فان اشركتني فهو معي في**  
 النصف **وعن ابي يوسف وزن ميل منه** واشركتكم فيه او وزن دينه  
 وانت شريك لم يتركوا **اشركتكم** باكثر مما اشركت به صاحبه قبل القبض  
 جان وبطل الاول وان لم يترك وتو قال لا مسح هذا ولا شريك هذا الم حلك  
**وعن ابي يوسف** في شركة الاموال ما اتوا احد من ثمن صابون يمشي تلك  
 او جرة لمدة ما حصة لما صدق الابا ببقية وما كالصان في ذلك ولو حصة شركة  
 او ارسل ملكا فالصيد لهما الا ان يكون الملك لا حدهما في يده ولو ارسل كل  
 واحد ملكا فخذ صيدا وحقه الا ان يثبت ان يثبت الاول فهو لهما اما لو ارسل  
 كل واحد منهما صيدا فهو لصاحبه لو ضمن احدهما حصته شريك لم يترك وكذلك  
 لو اشترى شيئا ونقد الثمن مختلفا وضمن احدهما الدرك لصاحبه ولو باع  
 عبدا بغير رسل ثم اجاز احدهما فيما قبضه قبل اجازة الآخر سلم له وما  
 قبضه احدهما بعد اجارها شركة الآخر ولا حدهما لو لبس في الخطا ان  
 يشارك الاخر فيما صالح عليه بخلاف العبد وعن محمد في وارثتها غائب  
 احدهما سكن الحاضر بقدر حصته ولا يملكها كلها وتخدم الخادم ويركب  
 الدابة ويزرع من الارض بخصته ويقوم على الكرم فاذا اورك باع وحده حصته  
 ووقف نصيب الغائب فاذا حضر ان شاء منه وان شاء اجازة وهو متطوع  
 فيما و يبيع النخيل وذكر في الاختلاف ان ابوا جرتك الدار ولا سكنها انسانا  
 فيما بينه وبين الله تعالى ويحلف في الحكم ان لم يحضره خصم ولا يبيع من امتنع  
 منها عن النفقة على عبدهما واشترى من عمه فان لم يملكه انفق الاخر وكذا  
 السدرة لبقية وحصة **وعن ابي يوسف** بغيره على البتة فان تلف قبل  
 ذلك لم يثبت وفي العبد الصبي بغيره فان ابي حب مرطوع وانفق عليه  
 واسرته في سبوا ويكفره على بيعه ان لم يكن له مال **خير** عن علي بن  
 ابي طالب **ربح الله من عن النبي صلى الله عليه وسلم** انه قال **المحبون لا ينجون**  
 ولا ما جاور **القناوي** قال **رحم الله بغيرين** رجلين  
 فحلف عليه من الرستاق شيئا باذن شريكه وساقه على جسر فوق في الهند  
 وعطب فتعده اسك القرية فجاء شريكه الاخر وباع اللحم فالصان  
 لا يحب على السائق اذا لم يخالف ولا على اسك القرية فاما ان لا يحب

اذا علم انه لا يعيش الى ان يحضر صاحبه وثمن اللحم بينه الشريكين وكذا الرابع  
 اذا خاف على الثمن ماله والتجار فخذ بها **قال** ابو الليث هذا جواب  
 الاستحسان فجعلناه كالحا دون دلالة والقيمة ان يضمن الذاب قيمته  
 قبل الذبح واللحم للذاب وان شاء صاحبه ان يأخذ اللحم ولا يضمنه والبيع  
 يضمن نصيب شريكه من اللحم **رجل** لان لهما على رجل الكف فاداهما  
 اخذ حصته ولا يكون لشريكه عليه سبيل ينبغي ان يهب العبد لم يقدار  
 حصته ولا يكون لشريكه فيه سبيل وتقبض ثم يبرأ العبد من حصته ولو اشترى  
 واشترى متعة ثم قال **احدهما** لشريكه لا اعمى محك بمنزلة قوس  
 فاشترى منكم **عن** كملين **اشركا** في حفظ الصبيان وتعليم الكتابة فهذه  
 شركة جائزة ولو اشترى شركة غسان على ان يبعها ويشترى بالنقد  
 والنسيئة ثم يبرأ احدهما صاحبه عنديج النسيئة بخور وبه ما خذ لو اراد  
 ان شتركا في بذر الدود وان قرض نصفه او بضم وشتركا في ذلك  
 في الورق فيكون الحارح بينهما **قال** الققيم هذا بمنزلة المزارعين شتركا  
 في المزارعة فان خلطوا اليد محتب المزارعة والافلا لوكاثة سكة  
 غنيونا فذة بين عشرة ولا حدم دارا حرك لا محال واداه التي باعها في  
 غده السكة وكلف حاشيها في هذه السكة فليس لها حري في هذه السكة  
 فلم ان يفتح بابا لهما الى هذه السكة لان السكة مشتركة بينهما من اهلها الى  
 اسفلها فله نصيب من اولها الى آخرها لا حلك واداه التي اليها يفتح الباب  
 فداقوب **نصروا** ابي بكر الا سكا ف **وعند ابي القاسم** ليس له ان يفتح الباب  
 اليها وبه اثنى الهند وانه وبه اخذ ابو الليث اذا صاح المكتوب عند الغضا  
 سرقه او غيبه ما ضمن عند ما ولا يملك الثوب بالحقان عند حجبهم ومك  
 عند اخرينه **قال** **وانما** اخذ بقول ابي حنيفة لا ضمان على الغضا ما لم يكن  
 الهلاك من محله **خير** عن معاوية بن جبر عن ابي عبد الله عليه وسلم  
 انه قال ان اوجب الكسب لسب التجار الذين اذا حدثوا لم يكدوا واداه  
 اشترى الم ينجونوا واداه وعدوا لم يخلفوا واداه اشترى الم ينجونوا واداه عوا  
 لم ينجونوا واداه كان عليهم ما لم يخطوا واداه كان لهم لم ينجونوا **قال**  
**قناوي** **صاحب** **قال** رحم الله لو خرف احد الورثة في التركة وزع



فقال له المتصرف و حده و لوقا **احد** شريكين لا خيريل لم يربح العرف و الحاد  
 فنفي و ما له ك لم يكن له بعد الثوب شي و شيك التاجين ابو الليث عن شريك  
 المتصرف ان احد الشريكين اسري و ارايكن عياله فيها وله حاجته اليها  
 او ثوبه للملبس و لم شو التحاذه فهو للثوب و قيلون بينها **ملا** بان ياذن له شريكه  
 فيه فيكون له حاجته و التثن عليه و علي شريكه **حبر** عن نافع قال كنت  
 جهرت اليه الشام و مصر فمذني الله تعالى خيرا كثيرا و جهرت اليه العراق  
 فلم يرجع راسي ما لي قد خلت علي عايشة ربي الله عنها فقالت لي يا بني الزم  
 تحا زك فاني سمعت النبي عليه السلام اذا فتح لا يحكم رزق من باب فيلزم  
 حتى ينصرف و هذا نافع عن مولي ابن عمر و الله اعلم بالصواب  
**كتاب ج** **المضاربة** **قال** **الله تعالى** **فاذا قضيت**  
**الصلوة فانتشروا في الارض و ابتغوا من فضل الله الآية** و عن  
 محمد و عثمان و علي و عايشة و ابنه عمر ربي الله عنهم كانوا يجيئون مال  
 البنت مضاربة في لا تاكله النفقة قال رحم الله لا يكون المضاربة الا بالارام  
 و لا ما يذوق **قال** محمد استحسن بالملوس ان نفقة لو دفع اليه رجل الف  
 و ربح مضاربة علي ان ما رزق الله تعالى فيه ذلك من شي فهو بينهما حصان  
 فهو جائز فيكون الزرع بينهما خفيف **وقال** ما رزقك الله فيه من ربح  
 او قال ما ربحك من ذلك من شي فهو بينهما حصان جائز و لو استرأه عند  
 الزرع له و الباقي لرب المال جائز علي ما شرط و **وقال** علي ان ما رزقك  
 الله فيه من شي فلكم مضارب مائة و ربح من المضاربة فاسدة فان عمل و ربح  
 فله اجر مثله زرع او لم يزرع و **وقال** لا ضمان عليه و لو اجر عمله و كذلك  
 في كل مضاربة فاسد و كذا لو يسيح له اقلت من مائة او اكثر اما في المضاربة  
 الصحيحة لا يجب اجر عمله و لو دفع اليه الفاعل ان ما رزق الله تعالى  
 فلكم مضارب ربح مائة الحاية حينها من راس المال و زرع من النصف بعينه  
 فهي مضاربة فاسدة و **وقال** خذ هذه الالف مضاربة بالثلث او بالخذ  
 فاخذ و عملك جائز كما شرط و كذلك **وقال** خذها فاعلم بمذلة  
 قوله مضاربة و لو دفع اليه الفاعل **قال** علي ان ما رزق الله تعالى فهو بينهما  
 و لم يزد عليه جائز فزرع بينهما حصان و كذلك **وقال** خذ ما علي ان ك

خلف ربحها او جف و امن عشرين جز و **وقال** اعلم بها بالنصف او ما اشبه  
 ذلك من التسمية جازت المضاربة استحضار لو دفع اليه الفاضلة جلي ان ما  
 رزق الله تعالى من شي فيه فهو للمضارب كلفه فهذا قوله من منم فالزرع كله للمضارب  
 و عليه ضمان ما قبض كيف ما كان اما **وقال** قال زرع كله لرب المال فلهذه  
 جنة عت لا ضمان علي المضارب ولا زرع له فالزرع كله لرب المال و لو ضيعه عليه  
 اسفيا و **وقال** خذ هذا المال مضاربة **وقال** معا رخصة و لم يذكروا الزرع  
 فهو فاسد و **وقال** علي ان لرب المال ثلث الزرع و لم يسمع للمضارب شيئا  
 صح استحضار فله الثلث و الباقي للمضارب و كذا لو يسيح للمضارب الثلث و لم  
 يذكروا لرب المال جائز اما **وقال** للمضارب ثلث الزرع او سدس **وقال**  
 لرب المال نصف الزرع او ثلثه في فاسدة **وقال** خذ هذه الالف فاشتر بها  
 مائة بالنصف او **قال** رقيقا بالنصف فهي فاسدة فله اجر مثله فيما اشتراه  
 بسا له ان يبعه الا با موافق المال فان باعه فهو باطل و **وقال** خذ هذه  
 و ابيع بها ما عا فاما كان من فضل فلك فيه النصف و لم يزد عليه فله مضاربة  
 صحيحة و **وقال** خذ هذه و اعلم بها بالنصف و لم يترك مضاربة او **قال**  
 خذ هذا المال علي النصف و لم يزد عليه فهو مضاربة جائزة علي النصف  
 و **وقال** شرط ان يبيع رب المال للمضارب ما شاء او المضارب يبيع لرب  
 المال ما شاء منه الزرع فهي فاسدة و كذا لو استرأ لرب المال مائة من  
 الزرع و الباقي للمضارب او شرط للمضارب النصف من الزرع الا عشرة  
 و ربح لم يبيع و لو دفعها اليه مضاربة بثلث ما شرط فلان فلان ينظر  
 ان علما ما شرط فلان فلان من الزرع جائز و لا فلا يبيع و لو دفع اليه الف  
 و ربح لم يزد و لو اجره مائة و ربحها جائز و ان عمل بها ثم اختلفا في راس  
 المال فالقول قول المضارب و البينة بينة رب المال لو كان له و و جهة  
 عند رجل فامره ان يبيع بها مضاربة بالنصف جائز اما لو كان مائة  
 و ربح له عليه فامره بان ستر و يبيع بالنصف لم يبيع فاشتره فهو مستثني  
 لا لرب الدين في قول ابي حنيفة و عند ما اشتراه فهو لرب الدين  
 و يزد المضارب من دينه و لو اجر مثله و **وقال** رب الدين لرب الحق  
 بالي علي فلان ثم اعلم بمضاربة بالنصف فهو جائز **قال**



لو اشتراط ملك الزرع للمضارب وملكه لعبد المضارب وملكه لرب المال جان فملكناه  
للمضارب في شرط العبد كانه شرط لنفسه وكذا لو شرط ملكه للمضارب وملكه  
لرب المال وملكه لعبد رب المال فملكناه لرب المال ولو كان على عبد المضارب  
دينه محبط فملك الزرع للمضارب وملكناه لرب المال عند ابي حنيفة رضي الله عنه  
ولو اشتراط ملك الزرع لامرأة المضارب او لاسم او للمساكين او للحاج فملك  
للمضارب والثلاثون لرب المال ولا يثنى له ولا وكذا لو شرط له الملك ولرب  
المال الملك وبقى ديون المضارب من الملك جازت المضاربة فلمضارب  
ملك الزرع ولرب المال ملكه ولا يثنى لعبد المضارب لو دفع رجلان الى رجل  
الفا مضاربة على ان للمضارب ملك جميع الزرع وما ينشأ من الزرع فملكه لاجل صاحبه  
المال وملكناه للاخر فهو جائز والمضارب ملكه وما ينشأ من حياجي المال خضبان  
واستراطا الثلثين بالملك ولو دفع رجل الى رجل الفا مضاربة على ان لا احد  
يحبس نصف الزرع ولا اخر سدس الزرع ولرب المال ملك الزرع فهو جائز  
لو دفع رجلان الفا الى رجلين مضاربة على ان لا احد المضاربين سدس الزرع  
ولا اخر ملك الزرع وما ينشأ فلا حرج صاحبي المال ملكه ولا اخر ثلثاه فنصف  
الزرع بين المضاربين على ما شرطوا والنصف الباقي بين صاحبي المال  
خضبان ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة على ان يخلطها بالف من ماله  
ثم يحكم بها جميعا على ان الربح بينهما الثلثا فملكناه للمضارب وملكناه لرب المال  
فهو جائز اما لو شرط الواضع لنفسه ثلثي الزرع لم يجمع شرطه فالزرع بينهما خضبان  
على قدر ماله **عروص** لو دفع ثوبا او كوة منطمة او قردا من  
ربته على ان الزرع بينهما خضبان لم يجمع فالزرع لرب المال ولو ضيق عليه  
ولا ضمان على المضارب لو دفع ستوقه او رصا صا شرط لو كانت رابحة  
فملك الطوس والا فهو عروص ولم يجمع لو دفع دابة لسعل عليها فاعا  
ويؤاجر ما على ان ما رزق الله تعالىه بينهما فهي مضاربة فاسد فالاجرة لرب  
الدابة ولا اخذ اجر ثمنك عليه على رب الدابة لو دفع دابة ليستثنى عليها الماء  
ويبيع على ان ما رزق الله تعالىه بينهما لم يجمع في اصحاب من ذلك فهو للمشتري  
ملكه وعليه اجر ثمن الدابة لرب الدابة وكذلك اذا دفع ثمنك ليتصيد  
بها السمك ولو دفع عزلا الى حاكم لم يملك ثوبا سباعا في ارجح ويدرط

على ان الثوب بينهما لم يجمع فالثوب لصاحب العزل والمحاك اجماعا  
لو دفع ارضا بيضا على ان يخدم سباعا من نخم او كرم لكيون الغرس والارض  
بينهما خضبان فهو فاسد فالنخم والكرم كله لرب الارض وللغارس قيمته  
ما عرس واجر عمله لو دفع الى ارضا بيضا ليعني عليها وسكرة و سوا جر ما  
رزق الله فيه بينهما لم يجمع فان فعلت في اصحاب فهو للمباين الاجرة والبناء  
فيمتلكه ولرب الارض اجر ثمن ارضه اما لو استوطنا فيه ان الارض بينهما  
خضبان وما بنا ايها بينهما فالاسكرة والبناء وما اصحاب من الاجر كله لصاحب  
الارض وجب للعامل اجر عمله وقيمة ما بنا على رب الارض يوم بنا  
كما في مسألة الغرس لو دفع بيتا على ان يبيع فيه البز على ان ما رزق الله تعالى  
فيه من ثمن فهو بينهما خضبان لم يجمع فذلك كله لصاحب البز وعليه اجر ثمن البيت  
لصاحب البيت اما لو دفع الى البيت ليؤجره و يبيع فيه البز على ان ما رزق  
الله تعالىه من ثمن فهو بينهما فهو فاسد وما اصحاب من الاجر كله لرب البيت  
وللعامل اجر ثمن عمله لو دفع الى عبد اساويا الفا مضاربة على ان راس  
ماله قيمته لم يجمع اما لو دفع الى العبد وقار خذاه وجم واقبض ثمنه واعلم  
بمضاربة بالنصف فهو جائز لو كان له اصفاف ماله من اكرار خطمه وورع  
وداير تقار لاخر خذاه صنف ماله شئت واعلم بمضاربة بالنصف  
فاخذ ورعهم ودائره وملك بها جازت المضاربة **بحون** دفع اليه مالا  
مضاربة ولم يملك فيه بوايك فله ان يشتري به ما يواليه من اصفاف  
التجارة وبيع تقوا وسيرة ويشتا جر الاجرا شتوون وبيعون ولم ان يبيتا  
وليس له ان ييوض ولا ان يخلطه بآله ولم ان يوك غنيد يقبض الثمن او يبيع  
وليس له ان يغير رب غنيد اما لو قال له جئت دفعه اليه املك بوايك  
فيه فله ان يخلطه بآله وان يشارك به وان يحطيه مضاربة وليس له ان ييوض  
ولو دفعه على ان يملك به بالكوقة ليس له ان يملك فيه غنيد ما ولا ان يبيع  
ولو اخذ حرم من الكوقة ثم رجع اليها فملك ان يشتريه به شيئا ثم يشتريه بالكوقة  
جاز عن المضاربة ولو استترك بنفسه مائة في خارج الكوقة ثم روي الكوقة  
واستريه بالنصف الباقي شيئا في الكوقة فهذا النصف على المضاربة خاصة  
ولو امره ان يملك به في سوق الكوقة فملك به بالكوقة في غير سوقها جاز



استخسنا بالافينا ساءا ما لو فاق لا تحك الا في سوف الكوفة فحك في غير  
سوفها فهو ضا من المال وما ربح فهو له ولو فاق خذ هذا المال فاحكك  
او عي ان يحك بالكوفة ليس له ان يحك في غير ما اما لو فاق خذ هذا  
المال واحكك به في الكوفة فله ان يحك في غير الكوفة ولو فاق خذ مالي  
هذا مضارته بالنصف بالكوفة ليس له ان يشتري به في غير الكوفة فيش  
لو اشتري في غير ما ضمن المال ولم الرزح وعليه الوصية ولو قسم  
العام مضارته وقال استري بها لحما ما لو اشتري بها لحما ما لو فاق اشتري بها  
لحما ما ليس له ان يشتري عن الطعام والبقيا من ان يشتري كل ما يطعم من لحم  
وفاكهة وفي الاستخسنان يتقيد بالخطمة ودينتها خاضعة وكذا لو فاق  
خذ مضارته في الشئ مسمودا لتغير خاضعة وكذا لو قيدة بالرفيق غدير ان  
له ان يشتري بعض المال كسوتهم ولحماهم وما لا بد للرفيق منه امت  
لو فاق خذ مضارته واشترى التمر لم ان يشتري غيره ان ضمن شاة  
فانه يحرف لها ويكون مشوزة وكذا لو فاق واشترى من فلان لم ان  
شترى من غيره اما لو فاق جل ان شترى من فلان ليس له ان يشتري  
من غيره لو قسم ما لا مضارته على ان سري به منه ملك الكوفة  
فاشتري بالكوفة من رجل ليس له ان ملك الكوفة فهو جائز لو قسم  
العام مضارته فاشترى لحما ما وزع او وضع فاق رب المال دفعته  
اكثر من البذر وقال المضارب ما سميت شيئا فالقول قول المضارب  
مع مينة ولو كان رب المال يدعي العموم والمضارب يدعي الخصوص فالقول  
قول رب المال مع مينة والبينة بينهما يدعي الخصوص لو اشتري المضارب  
بعض المال ترا ثم امره رب المال ان لا يحك الا في الطعام فسمعه ان في  
الطعام اما لم ان يبيع البذر بشاء من عروضا اليه ان صار درهم مسمود  
هذا بالعام انما ولو دفع العام مضارته ولم يبيع شيئا ثم قال عبده اشتر بها  
البذر وج له ان يشتري بها ما شاء متى ما خسر التخصيص ولو اختلفا فقال  
رب المال امزك شرا البذر وقال المضارب بى امدت بشرا الطعام  
فالقول قول رب المال والبينة بينهما المضارب ولو امره ان يبيع بالتقد  
ليس له ان يبيع بالنسيئة ولو اختلفا فادعي رب المال انه امره بالتقد وادعي

المضارب العموم فالقول قول والبينة بينهما رب المال اما لو امره ان يبيع  
بالنسيئة لا بالتقد فباع بالتقد جاز خلافا ما لو امره ان يبيع بالكوفة  
ولا يبيع في غير ما مسمود بها ولو دفع اليه العام مضارته على ان سري لحما ما  
خاضعة فله ان يشتري محموله ودابة تركها او اسافر استخسنا ما وما هو  
في عاقبة التجرار ما لو اشتري سفينة يحك فيها الطعام لا يجوز فانه  
ليس من عاقبة التجرار اما لو دفع اليه المال ولم يذكر ما يشتري فاشترى  
لحما ما وسفينة له ودابة جاز من المضاربة لو ادعى احدهما عبدا للتجارة  
ببذره ادعى الاخر الحلاق فالقول قول من ادعى الحلاق ولو  
دفع المال اليه رجلين مضارته ليس لاحدهما ان ينفرد بالتجارة الا باذن  
صاحبه ولو اوصى رجلان مال المضاربة جاز اما لو اوصى احد من  
بغير اذن صاحبه لم يجز ويخون ولو اذن كل واحد صاحبه ان يبيع فلكل  
واحد ان يبيع اسما اخر ولو باع احدا فلكل واحد قبض نصف الثمن  
بغير اذن صاحبه لا كله والمضارب في المضاربة الفاسدة ان يبيع وشتره  
ويصنع ما في الضميمة فهو جائز على رب المال ولو حط المضارب من  
ثمن المشتري من غيره عيب لم يجز على رب المال ولو حط المضارب من  
المضاربة بان نعم ضمن اما لو اشتري عبدا ضمن المضاربة وضمن  
لنفسه ودفع الثمن ضمن من مال المضاربة وضمن ماله ضمن من  
غير حط جاز ضمن على المضاربة ولم يضمن شيئا وصار العبد شتر كما لم يذله  
ما لو اشتراه مع رجل اخر ولو دفع مال المضاربة اليه رجلين وقال  
اعملوا بابل ليس لاحدهما ان ينفرد بالتجارة الا باذن صاحبه **عقل**  
لو دفع اليه رجلين العام مضارته وقال اعملوا من ذلك بوايكما ولم تقبل  
فاشتري احدهما بنصف الالف شيئا من صاحبه جاز ولو جعل المضاربة  
بينهم ولو اشتري الاخر بنصفها شيئا بعينه امره صاحبه فهو له ويضمن  
نصف الالف لرب المال وله ربح ما ربح ما احبب شتره فاشترى في  
النصف ولو رب المال ان ياشتره ويخط من صاحبه بقدره فصا ولو  
كان الضامن ميسرا لرب المال ان ياشترى جميع ما في يد صاحبه براض  
ماله الا ان يبعك من الرزح على الالف فيقسم بينهما على الشرط ولو دفع



اليها الفاضلة رتبة فانفسها عاها سترى احوها بنصف الف عدا بخير امر  
صاحبه ثم اجاز صاحبه فالعبد للسترى وخمن نصف المال ولو استر  
عبد بالالف ثم باعه احوها بخير اذن صاحبه فهو مؤثوق فان اجاز  
صاحبه جاز وتبوا له قبض الثمن الذي باعه دون صاحبه بعد اذ باعه  
بما يجب في الذمة من نقود او ملكية او موزون غير معين اما لو باعه  
بالعروضة المعنية فان اجاره صاحبه فكذلك يجوز استخراجه وفي  
القياس لا يجوز فلو لم يحرق قبض الباي عنه وباع وزع او وضع  
ثم اجاره في ملكه ويسترد العبد ولو باع احوها العبد الذي اشتريه  
بخير امر صاحبه بشئ في الذمة فاجاز رب المال كما اجاز صاحبه اما  
لو باعه بوجوه معينة ثم اجاره رب المال جاز البيع والثمن للمضارب  
والعبد للسترى وخمن هذا المضارب الباي قيمة العبد لرب المال  
لو دفع الفاضلة رتبة فاسترى المضارب عبدا بالالف ولم يملك انه للمضاربة  
فقد ضمه ثم قال استرته للمضاربة وانكره صاحب المال والعبد قائم او  
مستهلك قال لقول قوم المضارب مع يمينه لو استرته هذا المضارب  
العبد بالالف المضاربة بان اخاف العقد اليها ثم احوي من ماله ختمه وحي  
انه استراه لنفسه واللف المضاربة في يده وقال رب المال استرته  
المضاربة قال لقول قوم رب المال وياخذ المضارب الف المضاربة بانه  
تصاحبا اما اذا استراه ولم يملك انه للمضاربة ولا انه اخاف الى مال  
المضاربة ثم احوي انه استراه لنفسه قال لقول قوم مع يمينه انه ما استراه  
المضاربة ولو استرته للمضاربة عبدا ولم يملك شيئا ثم استرى عبدا آخر  
ولم يملك شيئا ثم قال كنت نويتها للمضاربة حين استريتها وثمن كل واحد  
واحد الف فان صدقه رب المال فالعبد الاول للمضاربة والاني  
للمضارب وكذلك ان كذبه رب المال فالاول للمضاربة ولو كذبه في الاول  
وصدقه في العبد الثاني قال في المضاربة والاول للمضارب ولو استراه  
المضارب في حقه صنفه واخره كل واحد منهما بالالف وقال نويتها للمضاربة  
وصدقه رب المال فنصف كل عبده بنصف الف المضاربة ونصف كل واحد  
من العبدين للمضارب بخير من ماله الف للبايع ولو عيّن رب المال احد

العبد به وقال استرته هذا المضاربة ولا اخر لنفسك قال لقول قوم  
رب المال وقال المضارب استرتهما بالالف من ماله وبالف المضاربة  
واوحي رب المال ان هذا العبد جسيم للمضاربة ووافي الاخر قال لقول قوم  
المضارب فنصفه للمضاربة ونصفه له لو نهي رب المال عن الاسترا  
والباع ينظر ان كان راس المال فباي في يده المضارب يتفهم المضاربة  
حتى لو استرته به عبده صار حاصبا اما لو كان عروضا لم يحكم بينهم ولم  
ان يتصرف فيه العروضة بما شاء حتى صار المال وراعيه وذا يبرم ينظر  
ان كان راس المال وراعيه وحلص مال المضاربة وراعيه انفسه العقد  
في المضاربة واما لو كان ذمايز وقد حلص ثمن العروضة وراعيه انفسه  
الحق في المضاربة واما لو كان ذمايز فله ان استرته ثمن العروضة حتى  
راس المال واسب له ان استرته عبده ولو استرته المضارب خيرا او خيرا  
او ميتة بمال المضاربة ضمن المال اما لو استرته به عبدا شرا فابدا  
ودفع مال المضاربة فيه وقبض ما استرته فلا ضمان عليه فيما دفع من  
الثمن وكذا كل ما يملك بالقبض ولو قال له احكم فيه بوايك فاسترته  
المضارب بالالف عبدا بيبا وله خمسة اشرا حجي فالعبد للمضارب  
ومو ضامن لرب المال ما اخذ اما لو كان غنيا يتبعه بن مثله التجار بان  
سببا وله العبد بشعيرة وخمين صار عن المضاربة ولو دفع اليه الف  
مضاربهم على ان ستره بها ثيابا ويطيحها بيده ويحيطها على ان ما رزق  
الله تعالى من بشئ فهو بينهما فهو جائز على ما شرطوا لو استرط عليه  
جلوسا بخبرها خفا فادلا ورواها بيده واجرا له واسترط عليه  
عملا اخر على ان الزرع بينهما صنفان جاز ولو دفع اليها الفاضلة رتبة على ان  
الزرع بينهما او على انهما شريكان في الزرع ولم يسم صنف او لمسا فمولى على  
هذا فهو جائز فالزرع بينهما صنفان اما لو قال على ان للمضارب شرا  
في الزرع جاز عند ابن يوسف والزرع بينهما صنفان وعند محمد فالمضاربة  
فاسدة **سبب** لو دفع في موضع الفالي رجل مضاربة بالنصف  
ثم مات واجر مثلك عملك المضارب اقل ما شرط له من الزرع فيما عمل  
وعلى رب المال ودين محبته بانه كلفه فالمضارب نصف الزرع بديته ونصف



الباقي مع راسه للضوءاء ولوان صحيحا ونحو الغاية الى موضع مضاربه على ان  
المضارب عند الرزح وعلى المضارب ومنه كثير فوضع القاء وجوز قسمة  
ثم مات المضارب ولا مات له غيره من الرزح فله عشرة ابناء وعليه  
ثمنين ولو استولى المضارب شيئا فوجد به حبيبا فاحص في الرزح ولا ربح  
المالك فان اوجع اتي به ان ربح المالك قد ربح بالعيب لم يربح وعواء  
ولا يمين على المضارب اما لو اقام البائع البيعة على رضا رب المالك  
بالعيب او عومنه على البيع بعد ما رآه فانه يلزم البيع للمضارب ولا يرجع  
المضارب على البائع بئني ولو اوجع ان المضارب رضى بالعيب استخلف  
المضارب ما رضى به ولا عومنه على البيع فان نكل لزمه كانه اقر وذكر  
في كتاب الشيوخ ان رضى المضارب بالعيب قبل قبضه صح على موكله  
ورب المالك وان كان بعد قبضه لزمه خاتمة دون رب المالك ولو اوجع  
رب المالك العبدان اعور فاشتراه المضارب فلم يرد فله خيار  
الروية والمقتدر روية المضارب فانه العاقد ولو امره ان يشتري بها  
التياب فله ان يشتري الحرد والدر والكتان دون للمسوح والستور و  
الاعطاف والوسايد والطنافس ولو لم يرض المشتري بالعيب في العبد  
مما حدث قبله فاقرب المضارب او استقاله المشتري فاقاله المضارب  
او رداه بالسمه بتقضا قاض عاقد العبد في المضاربة لو استولى المضارب  
من ابيه او ابنه او امه او مكانه او عبده الذي عليه دينه وضيوع ممن لا  
لا يجوز شئها وتتم له جاز ثمن الملك بالاتفاق اما بغيره لا يجوز  
عندما خلا للمحمد واما بالعيب الفاحش لا يجوز بالاتفاق بخلاف  
الوكيل فان تصرفه مع مولا لا يجوز اصلا عند ابي حنيفة لو استولى  
المضارب وادرج محرم منه ينظر ان لم يكن فيه ذلك فملك جاز على راس  
المالك وان كان فيه فضل ربح لزمه خاتمة اما لو استولى من مولا ربح  
محرم لرب المالك حبر مشتريا لنفسه لا لرب المالك سواء في فضل او لا  
فملك فيه ولو قاب رب المالك اقبض جميع الاثني اليه على فلان واعلم  
بها مضاربة فان قبض كلها وملك جاز اما لو قبض بعضها وملك فخرج  
او وضع فذلك له وضمن لرب المالك ما قبض من الدين ولو دفع الغاية الى

حبي مجبور بخير اذ لا باب او الى عبد مجبور بخير اذ ان مولا فملك فخرج صح  
والرذخ بينهما والوصف على رب المالك والعبدية فيها على رب المالك  
وون الصبي والعبد ثم لو عتق فالعبدية فيها صحت على العبد بعد واما  
الصبي اذ ابلغ فعبدية ما صحت قبله على رب المالك لا على الصبي ولو مات العبد  
في ملك المضاربة ضمن قيمته لرب المالك يوم اموره بالمضاربة والرذخ حكم  
له لا حتى لمولى العبد فيه ولو قبل الصبي في ملك رب المالك بعد ما ربح  
فورشه الصبي بالخيار ان يشأوا ضمنوا عاقلة العاتك او عاقلة رب المالك  
فان ضمنوا عاقلة العاتك لا يرد جموع على احد شيئا وان ضمنوا عاقلة رب  
المالك رجعت على عاقلة العاتك وضمن الرزح لورثة الصبي ولو دفع الالف  
اليه رجلين مضاربة بالنصف فمات احدهما ثم قال الباقي منها قد ملك للمالك  
حنوف في النصف مع عيتم ولا ضمان عليه في شئ ولا حيد في النصف  
الذي في يد المبت ولومات احدهما ورأس المالك قائم بحاله ليس للباقي  
ان يتصرف فيه شئ وطلبت المضاربة ولو دفع ماله الى مضارب مضاربة جاز  
فان استولى به حذرا وخوفا جاز على رب المالك عند ابي حنيفة خلافا للما  
ولو اخذ ماله لا من مضارب مضاربة جاز بلا كراهية **نفقة** نفقة المضاف  
في مصر من ماله لا من مال المضاربة كذا في السوتة وطعامه اما لو خرجت جارا  
الى مصر من الامصار فنفقة من طعامه وتسوته ودفعه وغير ذلك في  
المضاربة نفقة تملك بالمعروف فان زاد على ذلك حسب عليه والركوب وعتك  
التياب من نفقة اما الدواير والجماعة فيلس من النفقة لا يجب في مال  
المضاربة وكذا اما استولى من الجوارى للوحي ولو رجع الى مصر فأتى من  
تياب ونفقة يرد الى مال المضاربة وما يستأجر من المضارب في سفره لنفقه  
ومجنوه ويحسب ويحسب تياب ويحسب له من مال المضاربة وان كان  
معه غلمان يحملون معه في سفره واداب يحسب عليها فنفقة في المضاربة  
ولو خرج الى السواد مسيرة يوم او يومين للحيزة فنفقة في مال المضاربة  
اخيلا بخلاف ما لو كان في مصر وان باع اقطاره وبيان بحاله فنفقة  
على نفسه ولو كان له اهلك بالكون فم وادعك بالبصرة في اية بلد من ذلك  
فنفقة على نفسه فاذا خرج فنفقة في المضاربة حتى وملك احد ما وان كان



وكون المضارب بالكوفة وكون رب المال بالبحر فيختبر وكون المضارب  
 فان ذلك البصرة فننقم في المضاربة ولو دفع ماله اليه بالكوفة وكون  
 المضارب بالبصرة لا بالكوفة فانه ما دام بالكوفة فننقم على نفسه اما اذا  
 خرج من الكوفة فننقم في المضاربة حتى وكون البصرة ثم ان رجع الى  
 الكوفة فننقم بالكوفة في المضاربة وان وكون خيدا وتزوج بها حداث  
 النقم على نفسه ما دام فيها اذا اتخذها دارا ونقمة المستنقم في  
 سفره على نفسه لا في البصرة فانها بمنزلة استأجره وانما يملك عليها  
 حمولة فخرجت محلا الى المكارين حتى علقها بين تلك الدابة لا يكون لها قسط  
 من الاجرة **قوله** رب المال اعلمك فيها بوايك قد مضى المضارب  
 ما المضاربة الى رجل مضاربة فننقم المضارب الباين في سفره في  
 حال المضاربة ولو خرج المضارب بالف المضاربة وبسيرة الف من ماله  
 فننقم في سفره في كل المال على احد عشر سهما فسهما في كل المضاربة  
 والباقي في ماله وفي المضاربة الفاسدة لانهم في مال المخدومة ولو خرج  
 المضارب في سفره فخرج لم يبع ولم يشر لا يجرم ما انفق من مال المضاربة  
 ولو مات رب المال لم يدر المضارب ان يخرج في سفره بماله عينا كان مال  
 المضاربة او متاعا ودينه علم بموته او لم يعلم فان خرج به ضمن ولا ينقم له  
 قيم بمنزلة ماله لو كان رب المال عن ذلك ولو سافر المضارب واستمر  
 متاعا في بلد ثم مات رب المال فخرج المضارب الى بلد اخر ولم يعلم بموته  
 فننقم على نفسه خاصة ولو ملك المتاع فيه طريقه ضمن المضارب اما لو  
 خرج من مصر غير مصر رب المال الى مصر رب المال لم يضمن استخفا  
 وننقم في مال المضاربة الى ان يفتي الى مصر رب المال ولدا في النبي عن  
 سفره وفي النبي شرط علم المضارب ولم يشر ذلك في الموت ولو صار  
 المال دينا على الناس وانفق المضارب عن التفاضل ينظر ان لم يكن في  
 المال فذلك لا يجر على التفاضل مومن المضارب ان يملك رب الدين على من  
 عليهم الدين حتى يقضيه اما لو كان فيه فذلك يجر المضارب على التفاضل دون  
 رب المال والمضارب ان ينفق في سفره من مال المضاربة حتى يستوفى  
 المال كله فان فصلت النفقة فالفاصل على نفسه لا يستتب على رب المال

وحضه قالوا انما ينفق ماله يستوفى مال المضاربة اما اذا حاربت المضاربة  
 مستغفرك فهو مستغفرك من مال نفسه ولو استوفى النقمه بمار نفسه ليرجع  
 في مال المضاربة له ذلك ولو كان مال المضاربة حيا على الناس خارج  
 المصر ولا فاضلك قيمة فاضل المضارب اما انما ضاه وانفق منه في خروجي  
 وقاب رب المال اما انما ضاه فهو الى رب المال دون المضارب **قوله**  
 لو استوفى متاعا بالف وانفق على نفسه في سفره مالا وبسيرة الف  
 لا يضمن البقية ما انفق الا ان بين ذلك المشتري اما لو باع مائة ومئة مائة  
 كيف شاء ولو باع مائة ومئة لم يعلم المشتري ربحه فهو فاسد فان قبض  
 المشتري المبيع وباعه على ربحه بعد ذلك ورضي به فهو ضاه بالملك  
 ولزمه المتاع المضارب وخسر قيمه المتاع المضارب وكذا لو باع المضارب  
 المبيع على ربحه ولم يعلم المشتري ربحه ثم باع المضارب من اخر وسلم الى  
 الباين ولم يعلم الى الاول مع البيع الباين ان علم ربحه وانقص الاول  
 اما لو علم الاول ربحه ورضي به ثم باع المضارب لم يجرى ويجب تسليمه الى الاول  
 ولو ضيع المضارب الثياب ببيع يزيده في الثوب من عنده فهو ضامن لمال  
 المضاربة الا ان يقبل له رب المال اعلمك فيه بوايك لم يضمن وثبت له  
 فيه الشراكة ولا يملك المضاربة مع كونه ضامنا كما لو يملك لا يجرى بالخلاف  
 يبيع الثوب على المضاربة ومسألك هذا الكتاب ذكرنا ما في كتاب البيوع  
 قبل هذا **قوله** لو دفع الناقض فاستوفى بها المضارب جارية  
 تساو في الف وقبضها ثم باعها بالف ولم ينفق الثمن حين اشتراها لنفسه  
 بخمس مائة لم يجرى وكذا لو اشتراها رب المال بخمس مائة ولو اشتراها  
 احد ما بخمس مائة وقبضها ثم باعها فبعضها جائز ويلزم للياس فبعضها و  
 شقيذت بالفضلك ان كان في الثمن فضلك على ما عزم منه بمقتضاها لو  
 لم يشر واحد منهما وكلت اشتراها عبد المضارب او امكانه باقك هما  
 باع لم يجرى اما لو اشتراها ابنه المضارب او ابوه او زوجه عن لا يجوز  
 شيئا وتلم يجرى عند ابنه حينته وعند ما يجوز ولو وكل المضارب رجلا  
 اشتراها باقك مما باع قبل نقد الثمن جاز عند ابنه حينته المضارب  
 مع الكفاية على قياس ما ذكر في البيوع حيث وكل مسلم ذميا اشترا بغيره



كبره ولو كان الوكيل من قوائمه من لا يجوز منها ذنبا لم يجز شراؤه عنده خلافا  
 لها فإنه مشترية لنفسه عندها واجمعوا ان المضارب لو وكل رب المال  
 بشراؤها او رب المال وكل المضارب فشاؤه بالملك ولو شرط رب المال  
 مع المضارب فامضارته فاسفة بمنزلة ما اذا لم يدفع المال الى المضارب  
 اما لو شرط ان يجعل مع المضارب عند رب المال جازا او دفع المال  
 الى المضارب او دفع اليها ولو دفع احد شريكى المفا وخته مالا الى رجل  
 مضاربة على ان يجعل شركية الاخر معه فهي فاسدة وكذا في شركة الحصان  
 وان لم يكن المال من شركتهما فهو جائز ولو دفع مال ابنه الصغير مضاربة  
 وشرط ان يجعل الاب مع المضارب على ان المضارب يملكه وللاب ثلثه وللابن  
 ثلثه جاز الا تزليه لو دفع مال ابنه الى نفسه بجعل فيه مضاربة جاز ولو  
 اخذ المضارب مال المضاربة ثم روجه الى رب المال وامره ان يترده لم  
 ويبع فعملك رب المال وزع او وضع فهو جائز والزوج على ما شرطوا وكذا  
 لو كانت المضاربة جارية فباع رب المال غيره اذن المضارب وزع جاز  
 والزوج بينهما فاخذه الجارية لا يكون نقضا لصحة المضاربة ولو باع رب  
 المال الجارية بخلام جاز في المضاربة اما لو باعها بذاخير وزع فالزوج  
 بينهما ويجوز المضاربة وكذا لو باع الخلام بدارج ولو ان العبد المأذون  
 دفع المال مضاربة وشرط ان يجعل مع المضارب فهو فاسد ولو دفع الى  
 رجل النعام مضاربة بالنصف جاز ان يجعل بربانية فذبح المضارب هذا المال  
 الى رجل مضاربة على ان يجعل معه وجعل ان يكون له من البرج ربع والمضارب  
 الباين ربع ولو برب المال مضاربة فاسفة والزوج كله بين رب المال وبين  
 المضارب الا ان ضفان وجب اجره فملك العمل للمضارب الباين وكذلك  
 لو شرط عمل رب المال مع المضارب الباين **اختلاف** لو حصل  
 الزوج ثم اختلفا فقال المضارب شرطنا نصفه وقال رب المال شرطت  
 لك ربعه فالقول قول رب المال مع بئنه وان اقاما البيينة فبيينة المضارب  
 اولى ولو ادعى المضارب انه شرط له نصف ربحه ورب المال ادعى انه لم  
 شرط له شيئا او قال شرطت له مائة فالقول قول رب المال مع بئنه ولو  
 قال رب المال لك ثلث الزوج مع زيادة عشرة وقال المضارب لك شرطت

شرطت

ثلثة فالقول قول المضارب وان اقاما البيينة فبيينة رب المال اولى ولو قال  
 رب المال شرطت لك نصف الزوج فما رجحت شيئا وقال المضارب ما شرطت  
 لي شيئا او قال شرطت لي مائة فلي عليك اجر الملك فالقول قول رب  
 المال مع بئنه وكذا لو اقاما البيينة فبيينة رب المال اولى ولو ادعى رب  
 المال انه دفع الى المال بضاعة وسويده المضاربة فالقول قول رب  
 المال وان اقاما البيينة فبيينة المضارب اولى ولو جاء المضارب بالعين وبه  
 ان راس المال كان الف والالف الالف زرع وزعم رب المال كان راس  
 المال الفين ولا يرجع حاشا فالقول قول المضارب ولو دفع الى رجلين  
 مالا فجاء ثلثه الف وزعم فقال رب المال كان راس المال الف وزعم والزوج  
 الف وقال احد المضاربين قد راس المال الف وحقق المضارب الاخر  
 رث المال فالقول قول كل واحد منهما فيما فيه يده كما لو كان المضارب واحدا  
 فالقول قولهما فيما فيه يده فاخذ رب المال الف وفيه يد كل واحد الف فيكون  
 احدى الفين مقسومتين بينهما خمس مائة لرب المال ومائتان وخمسون  
 لكل واحد منهما وتبقى الف في ايديهما فاخذ رب المال خمس مائة من  
 هذه الالف التي فيه يد المضارب المحقق له ليتيم راس ماله فيه زعم المقضي ويبقى  
 الخمس مائة فيه يد المالك فيقسم بين المالك ورب المال اثنان لرب المال  
 وثلاثة للمالك ثم ضمن خبيب للمقد اليه خبيب رب المال فيما اخذ رب المال  
 راس ماله وسوالها وزعم فما تبقى قسم اثنان لرب المال وثلثة للمضارب  
 المقد وطلعت عينه بنه ايمان فيه خمس الخمس مائة الاولى وقال ينبغي  
 ان يقسم بين المالك ورب المال نصفين ولو اقاما البيينة فبيينة رب المال  
 اولى ولو قال المضارب دفعت اليه المال فوضا فكل الزوج لي وقال  
 رب المال بك دفعت بضاعته او قال مضارته ولكن ما سمعتك شيئا  
 او قال شرطت لك مائة فالقول قول رب المال والمضارب  
 اجر المثلث فيه البضاعة ولو قال المضارب اخذت رب المال منك  
 مضاربة وقال رب المال بك اخذت عضبا فان ضاع المال فيك ان  
 يعرك فلا ضمان عليه وكذا لو ادعى رب المال انه دفع اليه فوضا وسو  
 يدعي المضارب ربه ولو ضاع حبه ما علك ضمن المال وان اقاما البيينة فبيينة







فمن مائة من حساب الذبح ولو اراد استخلاف رب المال جيل انه ما استوفى من  
 راس ماله شيئا فاعاد المضارب ما دفعه اليك ولكن ضاع ملك الالف  
 عني وحلف جيل ذلك فانه يجزم خمس مائة خفيف الالف التي ادعى دفعها  
 اليه رب المال لسا قصم وكذبته لنفسه فالقول قول الثاني كالمودع فاد  
 ردودت الودع فمات ملكك عزم اما لو قال ملكك في يدي ثم قال  
 ردودتها لم حذفت وعزم ولو قال ما البينة فبينة المضارب اولى ولو دفعها  
 مضاربه بالانصاف فمات له وزم اولى لم يحلف حتى زاده رب المال في الزرع  
 سودا حتى صار له ثلثا الزرع او حط سودا عن خبيثه حتى صار له ثلثا ولا خسر  
 ثلثاه فهو جائز **عقود** دفعه الثامن مضاربه فاستوفى المضارب عبداه و  
 الثامن اعتقم المضارب فهو باطل اما لو اعتقم رب المضاربه صار حرا و  
 ملك المضاربه ولا ضمان على رب المال ولو استوفى المضارب خمس مائة  
 عبداه ودين الثامن اعتقمه فهو باطل ايضا ولو اعتقم رب المال مع و صار  
 مستوفيا راس ماله فيجب ان يقسم الخمس مائة التي في يد المضارب فانها  
 فضلك ولو استوفى بالالف المضاربه عبداه ودين الثامن ثم اعتقم مع  
 اعتقم في ربع العبد الذي هو نصف البرع وثلثه اربع العبد لرب المال  
 وكذلك لو اشتراه بخمس مائة وسو تساو في الغنم ثم اعتقم سبعة في ربع  
 ولو استوفى بالالف المضاربه عبيد تساو في كل واحد منهما الثامن اعتقمه  
 المضارب لم يصح اعتناقم اما لو اعتقم رب المال في حقه واحده لم يصح  
 ومما صار احدين وضمن رب المال بخمس مائة للمضارب موصرا كان او  
 مجرا ولا سعاية على العبد للمضارب في شئ اما لو اعتقم احد عمار رب  
 المال ثم الاخر حتى الاول كله ولا يثنى عليه فانه محسوب من راس ماله  
 والثاني رابع مث ترك بينهما فاد اعتقم حتى خضعه مرتين خضعه للمضارب  
 ولو استوفى عبيد في قيمة احد ما الف وقيمة الاخر الثمان فاعتقم المضارب  
 معا وتنفرد به وسو وسو فلم يصح في الذي قيمته وعنتي خمسمائة من العبد  
 الذي قيمته الثمان فذلك ربعه والباقي ثلثه لرب المال ثم ربع العبد الذي قيمته  
 الف فاستوفاه رب المال فقد ضاع اليه راس ماله وسو الف وثلثه واد  
 نصيب المضارب في العبد الاخر نصيبا لثالثه عنتي ربعه بقي له قيمه خمسمائة

لعله  
المال

لعله  
الف

لم يعقف عليه عند ايله حنيفته ان شاء اعتقمه وان شاء استنجاهه وتبقى خضع  
 الاخر وسو الف لرب المال اما لو اعتقم رب المال في حقه عنتي  
 الذي قيمته الف ومنه الاخر لثمة اربعه والبرع الباقي على الاطلاق بينهم  
 والمضارب بالخيار فيه البرع الثاني ان شاء خضع رب المال وان شاء استنجاهه  
 العبد وان شاء اعتقمه فهدا هو البرع الذي اعتقمه رب المال لهما البرع الذي  
 لم يفتق لا يملكه تخيير رب المال اذ كان محسرا ولو اخذ المضارب الف  
 التي وجب له منه رب المال فلو ب المالك ان يرجع على العبد منها بخمس مائة  
 وسو البرع الذي كان للمضارب ولا يمكن ان يرجع بالالف الذي خضعه للمضارب  
 بانه ويا د جنته ولو كان رب المال اعتقم احد عمار قبل حياجه وكان  
 الاول منهما قيمته الثمان عنتي عنه لثمة اربعه وعنتي في الثاني نصفه  
 ولو استوفى المضارب بالالف جارية تساو في الثمان فولدت ولدا فصار له  
 الفافا وعاد المضارب لم يجز وعوته ويلزمه عنتي الجارية ولا يمكن  
 ان يبيع الجارية بعد احواله العتق فان حراسها صارت ام ولد لم فانه يملكها  
 بقدر العتق فانه زرع فان زادت الجارية تساو في الغنم صارت ام ولد ولم  
 اما لو ولد رقيقا بملكه لهدم الف في قيمته ولم يملك المضارب منه شيئا فازدادت  
 قيمته حتى صارت تساو في العتق بملك المضارب ربعه فثبت سهم منه  
 في عنتي ذلك البرع بملكه ولا ضمان على المضارب وياخذ المولى من  
 المضارب الفافا لانه ماله فهو قيمة الجارية وكل واحد خمس مائة من  
 الالف الباقي قيمة فانه كان للمضارب ميسر ليس للمولى ان يستنسخ الجارية  
 فيه راس ماله وحضنته من الزرع فانه دين على المضارب ولرب المال  
 ان يستنسخي ولو لم يفي ذلك اما لو لم يدع المضارب واعاد يدعي رب  
 المال ولو ما ثبت سهمه وتخير الجارية ام ولده ولا يصح للمضارب  
 قيمته الولد شيئا ولا العتق وكذلك لو كانت قيمة الولد الفين اما لو كانت  
 الجارية تساو في الفين ثبت امومته الولد وعزم ربع قيمتها وثلث عتقها  
 للمضارب موصرا كان او مجرا فعلى حسن ذلك ميسر ان شاء  
 الا يستنسخ في آخر الباب **خاتمة** لو استوفى بالالف المضاربه  
 وبيع وزم ثم استوفى سبعة عبيد تساو في الف فعتق ربعهم



لا نقضت فيه ولو استرد بالثمن المضاربه. عبد الله بن النعمان ولا نقضت فيه  
 فقتله وجعل عبد الله بن النعمان المالك ابنه مستوفى في القضاة ولو كان له  
 الف قال لرب المال كلها بدينه ما لم يملكها ولو كان له الف في الفين قال  
 لرب المال والالف الالف بينهما على ما شرطوا ولو استرد بها عبد الله بن  
 النعمان فقتله وجعل عبد الله بن النعمان من قيمه اخيه وكلف المضارب ياخذ قيمته  
 الصديقه من القضاة من مالهم في ثلث سنين قبل ان يملك المضاربة اما لو لم يملك  
 الصديقه بالثمن المضارب فقتله وجعل عبد الله بن النعمان من قيمه اخيه وكلف المضارب  
 كما شرطه او غاب عنه فلو عفاه احد ولحق القضاة من فائه بملكه نحو ذلك  
 القضاة كلهم اذا كان رب المال والمضارب جاحدين للثمن ولا يجوز  
 فيه المال وكذا ان اتهم المضارب بالثمن وليس في المال فضلك وان كان  
 فيه فضلك فيعتبر في قيمته اما لو لم يملك المضارب في المال وانكر المضارب  
 وليس في المال فضلك لم يثبت في المال المضارب وقال لرب المال  
 ان وجه نصف الصديقه اليك والى النعمان لم يثبت وخصصه الرب في المضاربة  
 وان كان فيه فضلك يخصص رب المال في حصة خاصة ولو جنى العبد  
 خيانة خطاء ليس للمضارب ان يدفعه بالخيانة ولا خصوصته مع غيره  
 العبد المأذون اذا استرد عبد الله بن النعمان فقتله فله ان يدفعه والمضارب  
 ان يدفعه ان شاء ولو اراد رب المال دفعه واراد المضارب فله فله  
 ان يدفعه ويكون على المضاربة ولو كان المضارب غائبا ليس لرب المال  
 ان يدفعه ولكن له ان يدفعه ولو كان في يد المضارب من المضاربة ما  
 يدفعه ليس له ان يدفعه من ذلك المال ولو كان في يد المضارب من المضاربة ما  
 يدفعه فهو ما اختار رب المال **ما جاز** ليس للمضارب ان يدفعه  
 ما اشترى من عبدا وامته وعند ابن جبريل ان يزوجه امته وليس له ان  
 يملكه عبد الله بن النعمان المضاربة اذا لم يكن فيه فضلك وما كسبه عبده فهو  
 من المالك المضاربة ولا يجوز ان يرضى عبد المضاربة بدنه خاص للمضارب  
 ليس من مال المضاربة اما لو دفعه بدنه في المضاربة يجوز سواه فيه  
 فضلك ام لا ولو استهلك عبد المضاربة ماله استأجره ولو قتل وادته  
 عنده فله المضاربة ان يبيع في الدين بغيره فله المضاربة من المال ويدفع

الى المالك الذي بخلاف الاصح بالخيانة ولو قال لرب المال اعطك فيه  
 سراك فاشترى عبدا فله ان ياذن للعبد في التجارة ولو اشترى العبد  
 عبدا فله ان يذن للعبد المأذون ان يدفعه بالخيانة وفي رواية منقام  
 عن محمد بن النعمان ان ياذن عبدا في التجارة ولو استرد جاحقه فليس  
 للمضارب ان يذم ما ولا لرب المال اذا كان في المال بيع اما اذا لم يكن  
 فله ان يذم ان اراد رب المال استأجره المضاربة لرب له ولها وان لم  
 يذم المضاربة فله ولها ولو جوز وجه رب المال من المضارب مع النكاح  
 ان لم يكن فيه فضلك والا فلا بيع ولو باعها رب المال من المضارب جاز  
 ايضا وخرجت من المضاربة اما لو باعها المضارب من رب المال لم  
 يخرج من المضاربة **مسألة** ولو اراد المضارب واسترد او وضع  
 ثم قبل على روثه من هذا المصروف على رب المال والعهد على رب المال  
 لا على المردد عند ابن جبريل وعند ما جعل المردد اما لو عا د الى وان  
 الا سلام ما ساقا لعده عليه بالاتفاق اما لو اراد رب المال ثم تصرف  
 المضارب وزرع او وضع ثم قبل المردد ولحق بدار الحرب ورفع  
 المضارب الى القاضى فانه يجبر تصرفاته على المضاربة والزرع للمضارب  
 ولو حصدت عليه عند ابن جبريل حقيقته وطلعت المضاربة من وقت ارتداد  
 رب المال وعند ما ازرع بينهما على ما كان قبل الردة ساقا الى وراثته  
 ولو دفع مسلم ماله الى مريد مضاربة بمنزلة ما لو دفع الى مسلم ثم اراد  
 المضارب وكذا لو دفع ماله الى مسلم مضاربة بمنزلة ما لو دفع مسلم ماله  
 الى مسلم ثم اراد رب المال ولو اراد رب المال وحذف فيه المضارب  
 ثم باع ماله بجميع ما باع واسترد المضارب فهو على المضاربة بحالها ان لو  
 اراد المضارب ولحق بدار الحرب واسترد وبيع فيها وزرع ثم رجع  
 الى دار الاسلام ثانيا فبيع ما تصرف في دار الحرب فهو له من بيعه وشتره  
 ما حترره بدار الحرب ولو دفع مسلم ماله حرييا ميتا مناه في دار المضاربة  
 فادفعه للحريين مسلما فرجع الى دار الحرب ثم عاد الى دار الاسلام فاخذ  
 المشتري من المستودع وتصرف فيه فهو له وخمن راس المال وطلعت  
 المضاربة بوجهه الى دار الحرب واما لو خرج الى دار الحرب بدار



المضاربة فهو له با حرازة مال السلم اما ان اراد برب المال ان يرجع اليه واراد الحرج  
بمال المضاربة واسترجع فيه مضاربة بقيت المضاربة فيه الاستحسان  
ويجوز التماس ان يكون المال للحري با حرازة وحلقت المضاربة ولو ظهر  
المسلمون على وارثهم واخذوا جميع ذلك فاسترد رب المال رأس ماله  
وحصته من الربح والباقي في حق المكين والمضارب السلم اذا دخل  
دار الحرب للتجارة بائنا لم يملك المضاربة بخلاف الحري في سلمان  
فيه دار الحرب بائنا دفع احد ماله الى مناجمة مضاربة جاز كما في دار  
الاسلام **شركة** ليس للمضارب ان يخلط مال المضاربة او مال غيره  
ماله بائنا بذلك رب المال فان فعلك ضمن المال اما لو تقاب المالك  
فيه بدايك او اتيارك فيه اخر جاز ذلك ولو دفع اليه المال بالنصف ولم يملك  
المالك بدايك ثم دفع الباقي لغيره بالثلث ولم يملك فيه بدايك  
فملكها المضارب ثم تخلف فيها فبيع او وضع فملكه جاز ولا ضمان على المضارب  
بالحلف واقتسم نصف الزرع نصفين بينهما وحصة الملائكة ثلثة ولرب  
المال ثلثاه اما لو زرع فيه احد المالكين ووضع في اخر ثم خالطها ضمن المال  
الذي وضع فيه دون الزرع فيه ولو دفع اليه الباقي فملكها نصفها عليك  
تصرفها ونصفها معك مضاربة بالنصف جاز ذلك ولو ملك المال  
فيه يد ضمن حقه ولو قسم المضارب الزرع بين عبيد محضين رب المال لم  
يختر حتى لو ملك خبيب رب المال فملك قبضه رجح في خبيب المضارب  
وان رجح رب المال القسمة بخون ثم لو ملك خبيب رب المال فملك  
قبضه رجح في خبيب المضارب وان ملك خبيب المضارب لم يرجح على رب  
المال فيه نصيبه شيء وان ملك الانصبيان جميعا رجح رب المال على المضارب  
بنصف ما صار للمضارب ولو دفع اليه الباقي فملكها نصفها معك وحصة  
نصار ثلثة لنصف فان الهتم لم تصح حتى لو ملك الالف فملك عملك ضمن نصف  
الالف التي قبضه حصة مئة فاسد فان جعته مئة فاسد فاسد فاسد فاسد  
على سوم الشري والبيع فليكون مضمونا بخلاف المقبوضين با حرازة فاسد  
فانه امانة غير مضمونة ولو تخلف في الالف وزرع فقص الربح للمضارب  
حصة الهتم فانه ملك بالمقبوض كما لمقبوض من حكم بيع فاسد ونصف الزرع

حصة المضارب بتبشيران ببل ما شتر كما ولو دفعه الفأ خضعها بجا عنه وحصة  
مضاربة بالنصف جاز على ما سمي ثم لو وضع فيها فلو خضعه على حصة ما سمي  
ولو زرع فنصف الزرع حصة البضاعة وحصة مضاربة ولو دفعه الفأ خضعها  
ودعته وحصة مضاربة جاز على ما سمي ولو اختلفا ثم اتفقا البينة فشهد  
شاهدا على ان دفع اليه الفأ فرضا وشهد آخران دفعها اليه مضاربة فبينة  
القدوس اولى **افراد** ولو مات المضارب وعليه ديون ومال المضارب عنده  
فاخذ رب المال رأس ماله ونصيبه من الزرع لا حق للضرماء فيه فانها امانة  
عند المضارب ولو مات المضارب ومال المضاربة عرو من اوراقه ليس  
لرب المال بيعه ولكن يبيع ويقتي المضارب مع رب المال ولو لم يعرف  
المضاربة في يد المضارب حتى مات فان رب المال اسوة الضرماء ولا يزوج له ولو  
اقر المضارب عند موته ان يبيع واسترجع في مال المضاربة ثم مات  
ولا يعرف المضاربة والمضارب مال كل ذلك وما ياخذ رب المال رأس  
ماله الباقي ومن الربح خمس مائة ولو اقر في مرضه انه زرع الفأ وحصل اليه ولكن  
فنا على كلك وكذا رب المال فمات قبل ان يحلفه رب المال يحلف الوارثة  
على علمهم وكذلك اذا تقاب في مرضه دفعت رأس المال الى رب المال  
ورجحه وانكر رب المال ومات المضارب يحلف الوارثة ولو تقاب في مرضه  
موتة قد رجعت في المضاربة فرب المال ورجحه دينه على فلان فان صدقه  
الضرماء اسعوا فلانا ولا حق لرب المال في التركة فان كذبوه وقالوا لم  
زرع شيئا ولم يكن ذلك الدين من المضاربة فرب المال والضرماء اسوة  
في التركة فحضر حق كل واحد بحصته في التركة ولو كان عليه دين كثير  
وتقاب في مرضه منذ المال مضاربة لفلان لا حروف ذلك الا بقوله  
فانه لا يجدي وبداء بطين الصيغة اما لو اقر بالدين ثم بالمضاربة فاحصوا  
وان اقر بالمضاربة ولا يجنيها ثم بالدين بدي بالمضاربة ولو اقر بالمضاربة  
اولا لا يجنيها ثم بالدين فاحصوا **شفعة** لو استقر بالمضارب وارثا  
المضاربة ورب المال شفيعها فله اخذها بالشفعة لا تبرأ لو اشتهر بها  
رب المال بنفسم لم يملك شفعتها لو اشتهر بالمضارب ببعض المال  
وارثا ثم استقر رب المال وارا بجنيها فله المضارب ان ياخذها بالشفعة



يتبع المالك وتوسل رب المال شفعتها ثم ان المضارب بما في تلك الدار فليس  
 المالك ان ياخذها بالشفعة ولو استزى المضارب ببعض المال وادار في قيمتها  
 فضك على راس المال فباع رجل وادار الى جنبها وفي يد المضارب من مال  
 المضاربة مثل ثمن الدار بجنبها فلم ان ياخذها بالشفعة المضاربة لا لنفسه  
 فان سلم المضارب الشفعة فاراد ان ياخذها رب المال بالشفعة لم يكن  
 له ذلك وان لم يكن في يد المضارب شيء من المضاربة فكان في الدار فضك على  
 راس المال فلو تدار المضارب جميعا اخذها بالشفعة فان سلم احد ما  
 فلما اخذها كلها بالشفعة ولو لم يكن فضك في الدار التي من المضاربة فاراد  
 المضارب اخذها بالشفعة لنفسه ليس له ذلك ولرب الدار ان ياخذها بالشفعة  
 ولو لم يكن يعلم المضارب بالشفعة حتى ناقضا المضاربة واقضى الدار التي  
 من المضاربة ثم اراد كل واحد ان ياخذها بالشفعة لنفسه فلم ذلك **مراجه**  
 لو استزى رب المال عبدا بخمس مائة فباعه من مضاربه بالف جاز والمضارب  
 ان يبعه مائة كيف شاء اما لو باعه مراجه ينبغي ان يبعه على ثلث  
 لا بالف ولو كان رب المال اشتراه بالف فباعه من المضارب بخمس مائة  
 فان باعه المضارب مراجه لا يبعه الا بخمس مائة ايضا ولو استزى رب المال  
 العبد بخمس مائة وسوسا ون الغني فباعه من المضارب بالغين فان المضارب  
 يبعه مراجه على الف ولو اشتراه رب المال بالف وبعته الف فباعه من  
 المضارب بالف الف المضاربة والف الزرع فانه يبعه المضارب مراجه على  
 لو استزاه رب المال بالغين وبعته الف فباعه من المضارب بالغين فان  
 المضارب يبعه مراجه على الف لو استزى المضارب عبدا بالف فباعه  
 من رب المال بالغين ينبغي ان يبعه رب المال مراجه على الف وثلث  
 لو استزاه المضارب بالف فباعه من رب المال بالغين ثم باعه رب المال  
 من اجنبي مائة وثلثة درهم ثم استزاه المضارب من الاجنبي بالغين التي اخذها  
 من رب المال ثمن العبد وليس للمضارب ان يبعه مراجه احدا عند ابيه جيفة  
 ومساكين الاب قد ذكرنا ما في البيوع **خلط** وقسم الثا بالنصف فزعم فيها  
 الفائم وفع اليه الثا بالنصف ايضا فخلط هذه الالف بالغين ثم عمل بكلها فزعم  
 الثا ولم يكن يامره ان يملك فيها برائة من المضارب الالف الاخرة ولا يحسن

من الغنيين او ليعين شيئا فاذا زرع الثا حتى صار المال اربعة الاف يرفع منها  
 الالف التي صحت واما لو امروا ان يملك برائة في المالكين جميعا فلا حرج عليه  
 بالخلط ولو لم يامروا ان يملك برائة في واحد من المالكين فخلطها من ذلك  
 يرفع فيها شيئا لا يحسن عليه احصا واما على المضاربة ولو زرع في كل واحد منها  
 زجرا قبل الخلط ثم خلطها صحتها جميعا ولو زرع على كل الف التي خلطها ثم  
 عمل بها فزعم الثا فصار المال خمسة الف فلكل للمضارب وصار ثمانا  
 بالخلط فعليه ثلثة الاف لرب المال الثا فان راس المال والف زرع والالف  
 الاخرى للمضارب فاذا عمل فيها وربع في كل اربعة ولو وقع اليه الثا بالنصف  
 فزعم الفائم فزع رب المال اليه الثا اخري بالنصف وامره ان يملك فيهم  
 برائة فخلط المضارب منه الالف بالغين فملك منها الف **قار** ابو يوسف  
 الهاك من الزرع وسوالف فيستوفى رب المال راس ماله كله ولم يبق شيء  
 وقار محمد الهاك من المضاربين جميعا فقسم الهاك على المالكين اثلاثا  
 فما بقي من الزرع فهو بينهما **باب** وفع الثا الى رجل مضاربة  
 بالنصف والثا الى آخر مضاربة بالنصف فاشتريا احدهما عبدا بثلثة  
 و باعه من المضارب الثاني بالف ليس للثاني ان يبعه مراجه الا على  
 اتوك الثلثين ولو وقع الى رجل الثا واليه آخر الغني فاستزى الاول  
 عبدا بالف فباعه من المضارب الثاني بالغين فان الثاني يبعه مراجه على  
 الف وخمس مائة كانه باعه من رب المال اما لو اشتراه بالف و باعه  
 من المضارب الثاني ثلثة الف الثا من مال المضاربة والف من خالص  
 ماله فان المضارب الثاني يبعه مراجه على النقي ورم ومائة وستين  
 وثلثي ورم ولو وقع اليه كل واحد الف فزعم المضارب الاخر الثا حتى صار  
 في يده الثا ثم استزى المضارب الاول عبدا بالف فباعه من الثاني بالف  
 ثمن يده وقيمة العبد الثا فلكل اثنين ان يبعه مراجه على الف وخمس مائة  
 وفي الباب مسالك مخزج على هذا سرح في القسمة **عروة** اذا استزى  
 المضارب ولورب المال بال المضاربة لزمه الشراء ويضمن راس المال  
 ولو استزى ابيه نفسه وفي المضاربة فضك على راس ماله لزمه وعق عليه  
 وعزم لرب المال ما تقدم من ماله ولو استزى بالف المضاربة عبدا ساوي



الغيب لا حرفة له سبب فقال لرب المال هذا منك وكذبه رب المال عتق  
 فبرج المضارب ورب المال على الضلع فيستسعا في جميع قيمته وحين الف  
 الف درهم فبرج ذلك المضارب وثلثه اربا عم لرب المال وتوفاه رب  
 المال لا بل انك قال الضلع مملوك للمضارب ويخدم راس المال لرب المال  
 ولو اشتراه بالالف المضاربة وسوسا ون الف فقال لرب المال سواك  
 وكذبه رب المال فهو على المضاربة على حاله ولا يفتق الضلع ولو زاد قيمه الضلع  
 مضارب وسوسا ون الغيب عتق وسعي في جميع قيمته فللمضارب ربحه من ذلك  
 ولو صدق رب المال ولا فضل في المال قال الضلع للمضارب وخدم راس  
 المال وتوفاه رب المال كذبت وسواك ولا فضل في المال قال الضلع  
 على المضاربة على حاله فان زاد قيمته الف اخرى وسعي في الغيب فللمضارب  
 ربح ذلك ولو انه اشتراه بالالف المضاربة وسوسا ون الغيب فقال رب  
 المال للمضارب سواك وكذبه المضارب غنى الضلع وسعي الجهد في ربح  
 قيمته للمضارب ولا سعي لرب المال شيئا فان يدعي راس المال على المضارب  
 ولو صدق المضارب بعت شبه وعنى عليه وضمن راس المال ولو اشتراه  
 بالالف وسوسا ون الغيب فقال رب المال سواك وتوفاه المضارب لم  
 سواك قال الضلع مملوك للمضارب وضمن راس ماله ولو اشتراه بالالف  
 وسوسا ون الغيب فقال سواك وكذبه رب المال عتق ربحه ونبت  
 ولرب المال خيارا ثلث ان كان المضارب موسرا وان كان محسرا فله ان  
 عند ايه حينئذ اما لو كان سوسا ون الف لا بعت شبه من المضارب ولا عتق  
 ويكون على المضاربة على حاله وان صدق رب المال بعت شبه وسو على  
 المضاربة ولو اشتراه بالالف المضاربة وسوسا ون الغيب فقال رب  
 المال سواك وكذبه المضارب فانه بعت شبه من رب المال وعنى لثمة  
 اربا عم والمضارب بالخيار ان كان رب المال موسرا وان صدق المضارب  
 ثبت شبه من رب المال وسو عبد للمضارب وضمن راس ماله وقد مضت  
 اكثر مسائل الباب في الخفاق **ثلف** لو دفع اليه الف مضاربة بالنصف  
 فاستقر بها المضارب منها ثم خاضع مال المضاربة قبل نقد الثمن رجع  
 الى رب المال ثلثه ثم لو خاضع ثانيا رجع ثانيا وكذا ثالثا ورابعا الف موه بخلاف

الوكيل اذا ملك الثمن قبل ان ينقذه رجع الى الموكل ثم لو خاضع ثانيا لم يرجع  
 اليه ابدا وكذا يودع من مال نفسه ولو دفعه الف فاستقر بها جارية  
 فملك الف قبل ان ينقذه رجع الى رب المال ثلثها ونقد وقبض  
 الجارية لم يبعها مائة الا على الف ثم ان باعها لثمة الف اخذ رب المال  
 الغيب وينقسمان الفاربجا ولو استقر بالالف المضاربة ربة عبد اساو الغيب  
 ثم باعه بالالفين ثم استقر بالالف جارية فلم ينقد الا الغيب حتى خاضعنا فانه  
 يرجع على رب المال بالالف وخمس مائة ويخدم المضارب من مال نفسه  
 خمس مائة فيدفع الا الغيب الى باع الجارية ثم اذا باعها المضارب بخمسة الف  
 ما خد فيها ربحا وسو خمس مائة او لا لنفسه وابتقى لثمة الف على المضاربة  
 فخذ رب المال راس ماله وسو الفان وخمس مائة ثم يقتسمان الباقي  
 رجا ولو استقر المضارب جارية بالالف فقال رب المال خاضعنا  
 قبل الشراء وسو استقرها لنفسك وتوفاه المضارب بك خاضعنا بعد  
 الشراء فارجع عليك ثلثها قال لقول قول رب المال وان افما البينة فيبينة  
 المضارب او لي ولو استقر المضارب بالالف المضاربة جادما وقبض  
 ولم ينقد الثمن حتى لو استقر جارية اخرى بالالف التي في يديه للمضاربة  
 وتوفاه اسع الجارية وانتقد الثمن الاول فافا الجارية الثانية لنفسه ولا يكون  
 على المضارب لان الف المضاربة حارت مستحقة لثمن الاول باخافه  
 عتقه الى ذلك حينئذ ولو استقر جارية بالالف المضارب بينة ستة  
 ثم استقر جارية اخرى نقدا فالباين لنصف لاجل المضاربة ولو كان مال  
 المضاربة وراحم فاستقر جارية بدنازا وكان ونايز فاستقر ما بدراحم  
 فيكون للمضاربة استحصانا لا قبا سوا ولو دفع اليه الف مضاربة فباع واستقر  
 حتى حاد الغيب ثم استقر بها جارية قيمتها اتقوا من الغيب وقبضها  
 فملك ذلك كله عتقه فان على المضارب لصاحب الجارية الغيب  
 ويرجع المضارب على رب المال ثلثه اربا عم فينظر في هذا الى الثمن  
 وون قيمته الجارية قللت القيمة او كثرت **وين** دفع الف وامره  
 ان يستدين على المال الفخذ جازي وكان جمعا بين عقد الشركة وعقد  
 المضاربة قال استقر غلاما بمضاربة ثم استقر على المضاربة جارية



بالف دينار قبضها ثم باعها بالدينين وقبض المالك ثم ملك ما قبض ولم يرفع  
 ما باع ثم حق المضارب خصف ثمن الجارية ويكون على رب المالك خصف  
 ثمنها ولو لم يرفع ثمن الجارية كان بينهما نصفين فيكون ثمنها ولو لم يرفعها  
 ولكن اعتقلها عنق نصفها ولا فضل على راس المالك وخمن نصيب  
 شركه وسورب المالك لو دفع اليه الف بالانصف وامره ان يستقر على  
 المضاربة او على رب المالك فاستقر المضارب بالالف جارية تساوي  
 الدينين ثم استقر من الف على المضاربة فاستقر بها جارية تساوي الدينين  
 ثم باع الجاريتين جميعا باربعة الاف فالجارية التي استقر بها بالمضاربة  
 على المضاربة والتي استقر بها بالالف الفرض للمضارب نعم لان الوكالة  
 بالاف استقرض لم يبيع الا على طريق الرسالة لو دفع الف ولم يأمره ان يبيع  
 برباية فاستقر بالالف المضاربة برباية تساوي الف ثم استقر من عند  
 خصمه ارباية فصحبها به فهو ضمان للثياب حيث خلط ماله بالانقسم  
 فان لم يضمنه رب المالك ولم يجر شيئا من باع المضارب بالدينين سبعين حمار  
 على رب المالك ولم ينقطع المضاربة بالخلاف وتقدر الفسخ لكون المالك  
 عدو ضمانا ولو كانت الثياب وقت الشراء تساوي الدينين فصحبها خصمه  
 من عدوه فرب المالك بالخيار ان شاء ضمنه لمئة ارباع قيمة الثياب وسلم  
 الثياب للمضارب وان شاء اخذ لمئة ارباع الثياب اما لو لم يصبها ولكن  
 قصرتا بباية من عدوه لا ضمان عليه تزيد فيها او ينقص تلك القضاية  
 ولو امره رب المالك ان يبيع فيها برباية فصحبها المضارب على ما ذكرنا بباية  
 من عدوه لا ضمان عليه وهو شرك رب المالك في الثياب فيما زاد وخصمه  
 لو دفع اليه الف مضاربة بالالف وامره ان يستقر على رب المالك فاستقر  
 بها وسلفه الاف جارية تساوي ثمن الاف وقبضها ولم ينقد في ثمنها راس  
 المالك ثم باعها فربها بربعة الاف وقبض ثمنها ولم يرفع الجارية فهلك  
 المضاربة والجارية ونها في يد المضارب جميعا فعلى المضارب تسعة  
 الاف يوجبه اليه بايع الجارية واستقر بها منه اما ما يوجبه اليه بايعها بربعة  
 الاف والى مثوبها ثمن الاف ثم يرجع المضارب على رب المالك ثمن الاف  
 وخمس مائة واحد واربعين درهما ودينين ودرهم ويكون على المضارب

في ماله لمئة الف واربع مائة وثمانية وخمسون درهما وثلاث درهم **خمس مائة**  
 ونفع اليه الف وزرع ثم اخلفا فقال رب المالك شرطت لك سدس الزرع  
 وقال المضارب لك ثلثت له نصفه فالتقوا فقول المالك فان اقام المضارب  
 ثلثا حديث فشهدا حدهما انه شرطت له ثلث الزرع وشهدا حدهما انه شرطت  
 له خصف الزرع فلم يثبت عند ابي حنيفة ولم من الزرع ما اقرب رب المالك  
 وعندهما يثبت ثمنها وتما على ثلث الزرع ولو شهدا حدهما بالانصف والآخر  
 سلتين فثمنها مائة الذي شهد بالثلثين بالحلقة ولو ادعى المضارب ان شرط  
 له ما تبيع ودرهم من الزرع ورب المالك يدعي السجما عنه لا المضاربة فشهد  
 واحد للمضارب بما به والاخر له شرطه ما تبين فالزرع كله لرب المالك  
 والاخر له عند ابي حنيفة وعندهما له اجر ثلث عمله ولو ادعى المضارب  
 شرطه مائة ودرهم فشهد له بما وصفا في بالحلقة بالانفاق ولو ادعى انه شرط  
 من الزرع مائة ودرهم وخمسين درهما فشهدا حدهما بذلك وشهد  
 احرانه شرطه مائة ودرهم فللمضارب في هذا الموضع اجر ثلثه  
 في قياس قولهم جميعا فلو دفع اليه ربعين الف مضاربة فقولك او  
 ربعا ثم ادعى انه شرط لها خصف الزرع وادعى الاخرانه شرط لها ثلث  
 الزرع وادعى رب المالك انه شرط لها مائة من الزرع فالتقوا فقول  
 رب المالك فان اقاما شاهدين فشهدا حدهما انه شرط خصف الزرع  
 وشهدا الاخرانه شرطه مائة ودرهم فللمضارب في هذا الموضع اجر ثلث  
 عمله في قياس قولهم جميعا ولو دفع اليه رجلين الف مضاربة فعلا  
 وربعها ثم ادعى احرانه انه شرط لها ثلث الزرع وادعى رب المالك  
 انه شرط لها مائة من الزرع فالتقوا فقول رب المالك فان اقاما  
 شاهدين فشهدا حدهما انه شرط خصف الزرع وشهدا الاخرانه شرط  
 لث الزرع فلها اجر ثلث عملها على قياس قول ابي حنيفة وعندهما  
 فللذي يدعي خصف لث الزرع والذي يدعي لمئة فقد كذب ثلثا عدل النصف  
 فلم اجر ثلث عمله والله اعلم **خمس مائة** عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال انما اجر الصدوق لا أمين المسلم مع الشاهد يوم القيمة  
**من الجامع الكبير** قال رحمه الله اذا دفع رجل الى رجل الف ودرهم







ما تنزيه بها بعد انشا دين الفقيه وتكلى العبد قسطا خيرا فالغدا عليها ربحه  
 على المضارب وثلثة ارباعه على رب المال فاذا انقضى العبد منها مخدم  
 رب المال ثلثة ايام والمضارب يوما وخرج العبد عن المضاربة لو استقر  
 المضارب بالثالث للمضاربة عبد اثم باع منه رب المال بالثالث وما يثبت  
 فباع رب المال مورا بجهة على الف ومائة مائة اذا كان العبد على خف النزع  
 ولو دفع الى رجل الفاضلة بالثالث ثم دفع المضارب بعضها الى  
 رب المال فباعته فباع رب المال واستقر في يده المضاربة على حالها  
 اثم لو دفع الى رب المال مضاربة لم يجمع وصار كما لو شرط فيه عمله الاطلاق  
 فخرج المضاربة شتلى على تواجد من الاضمار والاجارة والاستيجار  
 والرضى والارزاق وما اشبهه اما الاشتراك والمخلط بما عبيده ولا  
 بدله من ولاية فلا يملك ذلك بطلق العقد اما الاستدانة والاقرض  
 ليس من التجارة فلا يثبت بذلك ولو دفع الفاضلة للمضاربة وقاب املك  
 فيها يد ايك فاستقر بها منها عام ثم التزم بباية محولة منه عنده ولم يثبت  
 له شذكة في المال اما لو صنفها حورا صار شريكا فيه **قار** ابو حنيفة  
 رحمه الله لا يكون مضاربة شريكا في ذنب ولا فاضلة فانها حليقة في هذه الرواية  
 وذكر في كتاب الصرف انها لا يبعثان بالبحر فعلى هذه الرواية يكون  
 اثمانا يذبح ان يجوز **قار** المضارب دفعت الى الف ورجع مضاربة  
 بالنصف وقار رب المال بك دفعت اليك الف مضاربة فالتقول  
 قول الذين اخذوا بال مضاربة وذكر في كتاب المضاربة القول قول  
 رب المال **قار** ابو حنيفة الاول **قار** عن عبد الرحمن بن  
 سنان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان النجار يبيع الفجار  
 قالوا يا رسول الله اليس قد اهلك الله البيع قال بلى ولكنهم يملكون فيا يملكون  
 ويجدون فيكذبون **قار** **الزياد** **قار** رحمه الله دفع الفاضلة  
 بالنصف فاستقر عبدان في الفين بها ففني بها بالخير بين الزوج والغدا  
 وايهما اختار اطلقت المضاربة وتاخر لهما الفاضلة بالزوج او الغدا صار كما في قسم  
 سها ارباعا للمضارب الربع وموتس مائة والباقي لرب المال وهذا على اربعة  
 اوجه اما ان يجتمع على اداء الغدا واختار رب المال الزوج والمضارب

ورايه مح

الغدا واختار المضارب الزوج ورب المال الغدا ففني هذه الاحوال كلها  
 خرج العبد من المضاربة ولو دفع الفاضلة للمضاربة بالنصف فاستقر بها  
 عبدان في الفين او دفع الفاضلة للمضاربة ففني فيها فخرج الفاضلة من الفين  
 عبدان فاحتاج الى النفقة فالنفقة كلها على رب المال ولا يفيض الفاضل  
 بالنفقة عليها من ما انفق رب المال ما عدا فهو من راس مال المضاربة  
**قار** **المتفق** **قار** رحمه الله عن ابي حنيفة في المخرج المضاربة في  
 الفلوس جارية وقار ابو يوسف لا يجوز فانه لو جاز بالفلوس جاز  
 بالتجارة ويقتضي ان يجوز بالتملك في امان املك الكوفة والكلوباس والغنم  
 في بلاد الترك وذكر ابو يوسف عن ابي حنيفة الشركة بالفلوس جارية  
 والمضاربة لا يجوز وعن ابي يوسف لو شرط ان يبيع في دار رب المال  
 اما لو شرط ان سكن المضارب وارب رب المال لا يجوز وعن محمد بن شرط  
 في المضاربة ليس في فاضلة المضاربة لم يثبت ملكا فان صار به بالثالث جاز ان  
 يدفع اليه رب المال ارضه لمرحبا سنة او دارا ليسكنها فالشرط باطل  
 والمضاربة جارية اما لو شرط رب المال على المضارب ان يدفع ارضه الى رب  
 المال ليزرعها فالمضاربة فاضلة ولو شرط عليه ان يستقر بها المخطم  
 فلك من الزرع نصفه وان استقر الدقيق فلك الثلث صح وليس شرط غيرها  
 ولو شرط رب المال للمضارب كذا شئ احد عشرة درهم من مال نفسه  
 لامت مال المضاربة او شرط عليه نفقته في سفره في مال المضارب بطل  
 الشرط وصحت المضاربة واذا اهلك مال المضاربة في يد المضارب  
 في المضاربة الفاضلة ضمن عند ابي يوسف ومحمد بن جابر المشرك حتى **قار**  
 محمد بن دفع الى رجل الفاضلة ان يستقر بها ويبيع فجار شريفي في شئ كان  
 بينهما حذفين وما زرع كان بينهما فضاخ المال منه فلك ان يملك به فهو ضامن  
 لنصفه ففني عن ابي يوسف او اضمن المضارب بالدين مختلفين ففنيته  
 في سفره من المالكين بالخصم لا يفتق من البضاعة اصلا ولو خرج من  
 سفره بال نفسه ومال المضاربة ففنيته على نفسه من المالكين ما يخص  
 لو استقر عبدان في الفين ففني في الفين وكان راس المال الفاضلة انفق  
 المضارب من مال نفسه فهو منطوع الا ان ياتى من الفاضل به فيفتق على قدر

عليه







وقيل كان ابو حبيقة رحمه الله سحر الحرد والبرق فكان رده عليه سلحته نذاته  
فقبلها بيمينه فغشم ثم ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال ناد ما اتقال الله  
عندته يوم القيامة **من الاجناس** قال رحمه الله لا يتعلق  
الاستحقاق بعقد المضاربة قبل التخرق في المال حتى ان لكل واحد  
منهما فسح عقد المضاربة والمضارب وكيل رب المال وما استحق من الزرع  
لاجل عمله كزرق القضاة والغزاة لانه عوض عن عمله وبيع ما حوزة  
من الضرب في الارض ومنه قوله تعالى واحذرون خير من ان يكون في الارض  
يبتغون من فضل الله وفي رواية سدر بن الوليد في كتاب المضاربة لو دفع  
اليه المال بالكوفاة وكان من اهلك الكوفة فان ابا حبيقة قال ليس له ان  
يباقر بالمال اما لو كان الزرع في محضر خذله ان يباقر به حيث شاء وفي  
المضاربة الكيفية ان يباقر وان لم يتك له اهلك فيه براك وقاب  
ابو يوسف استحسب فيما دون يوم اذا كان يوجب ويرجى الى حصول  
يومه وقاب في كتاب الشركة لو اموه ان سترى الثوب وسماه ومنزلها  
بالحيوة فخرج الى الكوفة او كانا منقولها على كسب فخرج جذا وقاب  
جان لانه سمح الى موضع البيع وقاب له رب المال به بالنسيئة ولا يتهم  
بالنقد بما ع بال نقد جان او قال به بالنسيئة ولا يتهم بالثمن بما ع  
بالنقد جازوا واعلم المضارب في سفره ان رب المال يومات لبيد ان ينفق  
من مال المضاربة فمضرب ذلك ولكن الى قاصد لياثمه بالانفاق فلا  
يضمن وقاب في الكيسانيات لا يباخذ المضارب سخمه فانها قرض الا  
ان يامره رب المال بذلك حينها وقاب خذ السعاج او اقرضه ولو لم  
ينق راس المال ليس للمضارب ان سترى شيئا للمضاربة وان اموه  
ان يملك بباية حتى ما استراه فهو شترى لنفسه **من الجنب**  
السبي ان سنا وم رجلا في السوق ثوبه فقال الرجل موكل بهذا  
ولو كان غيبك ما اعطيتك قال فبرى الجنب اليه بثوبه وما راى في السوق  
بعد ذلك ببيع ولا شترى **من العيوب** قال رحمه الله  
عن محمد اذا فسد المضاربة ثم صاعع المال ضمن المضارب بمفردة الاجير المثل  
وله اجر مثلك عمله فيما عكس **قال** الفقيه في المبسوط ان لا يضمن ولم

حي

نذكر

ولم يذكر اختلافه ولا جواز ملك بالغا ما بلغ ربح او لم يبيع وقاب ابو يوسف  
ان ربح فيها ورحاله قليل ولا جاز صنف الزرع وان لم يربح شيئا الا شترى له وعن  
محمد لو جحد المضارب المال ثم اعترف ثم استوفى فهو على المضاربة استحسبا  
اما لو جحد ثم استوفى ثم اعترف لم يبرأ من الضمان وما استراه فهو له ونفقة  
رحد شريك الضمان في مال الشركة بمفردة تنقمة المضارب ولم يذكر هذا  
في المبسوط ولا في الجامع **من الجنب** عن جابر بن عبد الله انه قال ما يثبت  
النسب صلى الله عليه وسلم عليه النصف لكل مسلم كان اذا استترى شيئا قال ان  
القي اخذنا منك خيرا مما اعطيناك فانت بالخير **من الجنب** قال  
رحم الله لو دفع مائة دينار مضاربة وامره ان يملك بها فصرفها المضارب  
بدرهم وعمل بالدينار فدا من المال موالدا ينفق فكذا لو استترى جارية  
بالف درهم ثم نفق مائة مضاربة من المولى جاز على المضاربة ولو استترى  
المضارب من المضاربة ابيه وسوسا وان اكثر من راس المال كان غمها  
ولزم المضارب ولو قال المضارب امرئى ان املك ببغداد وقاب رب  
المال بى امرك ان تملك بالكوفاة فالتقوت قوت رب المال مع يمين  
ولو قال المضارب اعطيننى مضاربة في الطعام وقد استوفى به الطعام قال  
رب المال اعطيتك مضاربة في الثياب فامضارب غنا من قال ابو حبيقة  
اذا اعطاه مالا مضاربة على النصف فله المضارب ان يباقر بالمال وان ينفق  
منه في سفره وليس للمضارب ان يدفع المال مضاربة ولا شترى الا ان يامره  
ان يملك فيه بباية فله كل ذلك **من الجنب** عن الحسن السعيرى انه كان اذا  
نظر الى السوق قال مولا فله الانساق قال مجيبا للتاجر كيف سلم  
ومو بالانهار بخلق وبالليل محسب **من الجنب** قال رحمه الله  
لو قال رب المال للعاصب او المستودع او المبيع اعمل بباية يديك  
مضاربة بالنصف جاز عند ابو يوسف والجس خلا فالزفر ولا يبيع  
المضاربة مع تقايد الدافع ولو دفع المضارب مال المضاربة الى رب  
المال مضاربة لم يصح حتى لو خفف وبيع فالربح بينهما على ما شرط في  
المضاربة الا وانه كان رب المال اعانة على ذلك وكل شرط في العقد  
لا يوجب جهالة الزرع بينهما صححت المضاربة وبطل الشرط وعن محمد



في المضاربة اذا قاب رب المال للمضارب كل ملك الزرع وعشوه ورام في كل شهر  
ما عجلت صحت المضاربة وبطلت الشرط في المزارعة فسد العقد ولو شرط  
رب المال ملك الزرع لقضاء دينه المضارب او لرب المال جاز ولو دفع مالا الى  
انسان مضاربة او مائة وفضة او مائة فبقي مضاربة والمضاربة لغيره  
المدينة ولو اذن رب المال في الاستدانة فالدائن عليها نصفين للمضارب  
ان شتا جوارضا بيضا فيزرعها بذرا المضاربة او جوارضا خلا او شجرا  
اما لو اخذ خلا او شجرا مائة على ان ينفق عليه المال لم يجز وليس له  
ان يجتني العبد على مال ولا ان يكاتبه ان ياذن في التجارة المضاربة  
كالجاجة والدوا فليس ذلك من النفقة اما العواكة بحري تجري الطعام  
ولو نوى المضارب الاتاقته في ماله عشر مائة النفقة في الم يخرجه  
واراقاته ولما ولو قدم بحري الكوفة واخذ مالا للمضاربة لا  
نفقة له ما دام بالكوفة فالذي انتهى الى البصرة لا نفقة له فيه ما دام  
بالبصرة والذي اطلق المضارب من النفقة ما هو المضارب في التجارة  
في المحروقة فيتي جاور الحاذية ضمن ولو دفعه الفاضلة فاستدريه ما  
بكثر من الف فقدره الالف مضاربة والباقي لنفسه وله ربح وعليه  
برصم قدره والمال بين عليه ولا يحد هذا خلافا من كل وجه ولو  
كان رصم راس المال الف ورم ليس له ان يستدري بالملك والموزون  
والتياب الموصوفة الى رجل اما لو استدري بالذناير بعد عمل المضارب  
استحسانا وفي الغلوس اختلاف ولو جنى عبد المضاربة واحد العاقدين  
غائب لم يسمع بينه وبين الجناية حتى حضرهما ولو دفع اليه الف جنى اياهما  
شريكان في الزرع ولم بين مقدار ذلك فالزرع بينهما حلفان ولو  
باع رب المال مال المضاربة بثمن قيمته او اكثر جاز وصير معا  
للمضارب اما ان يبيع ما يتخاض فيه ولا يتخاض لا يبيع الا ان يجره المضارب  
وان قل الغنم ولو استدري المضارب مائة فبقي فضلك او لا فضلك فيه  
وارا و رب المال يبيع وتاين المضارب الا ان يمسكه حتى يجد رعا فانه يحرم  
على بيعه ولو استدري المضارب جارية لرب المال ان يكاتبها وان لم  
يكن فيها فضلك ولو استدري المضارب مائة الجارية فرب المال جاز

وخرجت من المضاربة عن العباس انه كان يدفع ماله مضاربة ويشتري  
على صاحبه ان لا يسكن به بحرا ولا ينزل به وادبا ولا يستولم به ذات  
كيد رغبة فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجاز شرطه  
عن مالك بن اسن ان كان عمر بن الخطاب امير المؤمنين فخرجهم على حقه  
عليه فاذا وجد فيها من لا ينفق الشرب والبيع ولا يحسن الحلال والحرام  
اقامه واخرجهم من السوق قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
انه قال لا يبيعون في اسواقنا من ليس بنفقة ولا ينفق كيف يبيع  
**الحجاء** قال رحمه الله اذا كان المضارب يدور في قري مصر  
لا جرك ويون مضاربهم فنفقة على مال المضاربة ولو كان مال المضاربة  
اجناسا مختلفة كل جنس قد بلغ قدر راس المال لم يظهر الزرع  
حتى لا يزكو على المضارب ولو ولدت جارية من مال المضاربة من  
المضارب وليس في المال فضلك لا فسد المضاربة وله ان يبيعها اما اذا  
زارحت فيمتها ظهر الزرع ونجسها ودله بقدر نصيبه في الزرع ولو اراد  
ان يبيعك المال مضمونا على المضارب ينبغي ان يقرضه منه ويشتد  
على ذلك وسلم اليه ثم ياخذ منه مضاربة بالنصف او الثلث ثم يدفعه  
اليه المستقرض ويشتد به في العمل حتى لو ملك في يده فالتقرض  
عائده والزرع بينهما على الشرط والثاني ينبغي ان يقرض المال من المضارب  
كله الا ورهما واحدا وسلم اليه ثم انهما ستوكان في ذلك شراكة عنان  
على ان يكون راس مال المقرض حريم واحد والباقي كل ما استقرض  
منه على ان يعمل جميعا ثم جده ان لم يعمل لم يفسد وحل المقرض  
خاصته جاز حتى لو زرع فهو بينهما ولو ملك فالصمان على المقرض عن  
الثوري انه قال لا ينظر الى زرع احد المقرض وثياهم فان تحت  
ثياهم ثياب **جيل النخلة** قال رحمه الله لرجل طلب  
معاملة صبيح او مائة او مملوك فباعها من باجر مائة معلوم او فبعضها  
الباجر منه ثم باعها اياما ببيع ما نزل فيها عليه فهو جائز ولو كان باع  
ثوبها بربعين وبنار او بقرضه ستمين وبنار الا باس بذلك اما لو  
قرضه ستمين وبنار او لاثم باع الثوب بربعين لا اجرت من الما فيه



من مخرج ولو ملك من ثمانية عشرة الف دينار وقال الثا جواريد ان يكون  
 الصسم في يد من فازع عليك ختم الف دينار ينبغي ان يصحح الما جوار  
 شيئا بختم الاف دينار ويذهب اليه ثوبا او غيره ثم يشتري الما جوار من  
 صسم عشرة الاف دينار فيذهب اليه والمخمة الاف دينار التي له عليه  
 يكون له عليه ختم عشرة الف دينار وبعده انه متى روي عليه هذه الخمسة عشر  
 الف دينار روي عليه الصسم لو اراد ان يشتري ما باع باقل مما باع فبك  
 قبض منه ينبغي ان احدث المستري في الثوب الذي هو مبيع عيبا سقط  
 من قيمته ثم جاز ان يشتري منه باقل مما باعه منه ان كانت ثيابا يحسب  
 المستري واحد والباقي ببيع باقل مما اشتري وان كان رقيقا او ثوبا خلقا  
 لا يمكن امساك شيء منه ينبغي ان يبيع الجدي الف وعلية ثياب جديدة ثم  
 اشتري الصدم منه بخمسة مائة بخير تلك الثياب او بهب المستري ما  
 اشتري منه انما او من شق وسلم اليه لبيع الموصوب له باقل من ثمنه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما اوجى الي ان اجمع الما من الثا جارين  
 وكلن اوجى ان ابيع محمد ركب وكن من الساجدين واعبد ركب حتى ياتيكم  
 اليقين **من الروضة** قال رحمه الله لو اخذت الما مال من  
 المضارب وبيع واستري عقد المضاربة اما لو كان سلعة اخذها بخرا من  
 المضارب وخرق فيها لم ينطك المضاربة ويجوز المضاربة مع كون رأس  
 المال غيب معلوم والقوب في معرفة قدرة قوب المضارب مع عينه و  
 يجوز المضاربة بدراهم نهر جنة وزيت ودرهم علم اما بالدين لم يجوز ولو  
 شرط رب المال ان يجمع نفقته في سفره على نفسه لم يفسد المضاربة وبطل  
 الشرط ذكره في نوادر مستقام ولو اتمسك المضارب ما مال المضاربة لبيع  
 فله رب المال ان يخاله بالبيع في الحال ان لم يكن فيه فطك بجبر على البيع  
 وان كان فضلك بحره الا ان يختار ان يعطى رأس مال رب المال وحضته  
 من الزرع من ماله عن النبي الزبيد بن العوام بما ذا لمحت من البيات قال  
 ما روت رجلا ولا كنت عيبا ولا كنت محمدا **من الروضة** قال  
 قال رحمه الله لو كسدت الغلوس قبل اشتري المضارب فسدت المضاربة  
 ولو كان بعد الشري اخبرت قيمتها في القسمة يوم كسدت عن محمد وعن

وعن ابي يوسف في العرس سمره على ان الزرع صفان فملك لم ختم وفي  
 العتوب سبعة ثوبا بالنصف ختم وعن ابي حنيفة في المضارب اسهل  
 رأس المال او اسهل له غيره بطل الا ان ياخذ الصفان ويملك به وعن  
 محمد لو اقترضها ثم اخبرها بعينها فكذا صح وان اخذ مثلها فلم وعن محمد اذا  
 شرط المضارب سكنى داره لرب المال لم يفسد العقد بشرط ذلك لرب  
 المال جاز ولو شرط كذا درهما جزاء ما نوت المضارب لوضع المتاع فيه  
 ما يبيع المتاع فيه لم يفسد كذا روي عن محمد ولو زوج اتمه باذن رب  
 المال خرجت من المضاربة ويحسب قيمتها على رب المال وعن  
 محمد فيمن شرط السات ان يملك في الملك والنصف ان سافر فاستوي  
 فيه احوال موافقة وبيع في الاخر فالاختيار بالشري ولو اطلق الشري  
 ثم ادعى انه على المضاربة صدق ان كان المال او ما اشتراه قايما لما  
 لو كان ما اشتراه مائلا والمال قايما صدق في حق هذا المال ولا يرجع  
 ان يملك قبل التقيد ولو كان الخلاف بالعكس صدق ايضا روية رب  
 المال لا يبيع خيار الدوية ولو قال المضارب هذه مضاربة فلان لم قال  
 لا لك لفلان صفها لك واحدهنهما وحضته الاقل من الزرع عند ابي يوسف  
 وعند محمد يضمن للباين فقط لو قال هذه الاف مضاربة عندك ففتر  
 ثم يبي قدر من فهو كما قال الا ان يكون عروضا لم يفسد مضاربتا ببيعها اما  
 لو قدر منه شئ من مضاربت لم يفسد مضاربتة ولو قال لرب المال ابيعون  
 على المال ولا سلف من كذا عن ابي ان قال وخذت على الحسن النضر  
 فقلت صليت قال لا قال قلت ان املك السوف قد صلوات قال لا خير  
 في املك السوف بلخي ان اقدم منع رجاء الدرهم من ما خذ منه من  
 املك السوف ان نفقت اسواتهم احر والصلوات وان كسدت محجوا  
**من قضاوي الفقيه** قال رحمه الله المضاربة اولها امانة واذا  
 استوي بها وكالته واذا ربح فيها صارت شركة واذا خسرت صارت  
 اجازة واذا خالف فيها صارت عضا لو استوي المضارب وقيمتا  
 فاعطاه رب المال وقيمتا اخرا وانه ان يملكه هذا الرقيق على  
 سبيل ما تواضعا فخلط ثم باع الكل ففقدار عن الرقيق الذي كان



في المضاربة موجد ما شرعا وثمن ما أعطاه الرب المال له ربحه والمضارب  
 اجر مثله **قال** الفقيه الاستحقاق الاجر الا ان باعه قبل ان يخلطه فلا  
 شراكة فيه لو اخذ واره خطبة ضمن فيه سكة جنودا فوزه والجران تباؤون  
 بنقن البرقين ولا يمانون على الرعاة ليس لاهل السكة منهم في الحكم  
**وعنه** ابن يوسف فمن اخذ واره حيا ما وقدما في الجران بالجران  
 لهم ان ينصروا من ذلك الا ان يكون وجاهة ملك وجران الجران لو دفعه  
 الفاضل نصارته ولم يملك له اهلك فيه براك غير ان معاملته املك بلبده  
 يخلط ما ربح المال باللم ولا ينهائهم رب المال وطلب ذلك العارفين  
 بين المضاربين **قال** ابو عمرو جوت ان لا يجزئ بالملك والامر على ما  
 تشارفوا بينهم **قال** الفقيه سمعت ابا جعفر الهندواني قال سمعت  
 علي بن ابي طالب سمعت عمر بن الخطاب قال سمعت الربيع عن الشافعي  
 قال ما رايت احدا افتم من محمد بن الحسن قبل ولا ماك **قال**  
 ولا ماك كان ماك اذا اخذ في الكلام لا تروا مطلقا حتى سكت **قال**  
 الفقيه سمعت ابا جعفر **قال** سمعت ابا العباس الاصح **قال** سمعت الربيع  
 عن الشافعي **قال** كنت عن محمد بن الحسن جك جك وكركنا وجوت  
 جارية بنان مائة **قال** سمعت الربيع عن الشافعي **قال** كنت عن محمد بن  
 الحسن واخوه منها في ثبته **قال** الفقيه سمعت جعفر بن احمد عن الشافعي  
 ان الشافعي استعار من محمد بن الحسن كتاب المضاربة فابا عليه فكتب اليه  
 الشافعي بهذين البيتين **قال** الذي لم ترحبني من راء مثله وكان عين قد  
 راء قد رايت من قبله العلم نبي العلم ان ينصروا اسلمه لعلم سوله لاهله لعلم  
**مسائل** **قال** محمد بن الخطاب رضى الله عنه ان آية الربوا اخبر  
 ما نزل من القرآن وان النبي صلى الله عليه وسلم فتن قبل ان يفتنوا فدهوا  
 الربوا والربة ومضى قوله تعالى وذرنا ما بقى من الربوا ان كنتم مؤمنين اذا  
 فعلتم غير معتقدين حله فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله هذا  
 احكام بقدر عظيم حرهم من حقيق هذه السموم بعضهم قالوا ما مر رسول  
 بحاربهم وامره ان لا ياتهم بجاهك اعلمهم **قال** الشيخ ابو بكر الرازي  
 هذا اذا كانوا ذوي منعة وعن ابي حنيفة اذا كان المدين معروفا

فتاوى محمد بن  
 الحسين

لا يجر فلا اجسم وذكر الطحاوي من ثمن خري اصحابنا منهم محمد بن شجاع  
 كل دينه املك من ما كان ثمان البياعات والعروض بحسبه وما لم يكن املك  
 مال كما لم يجر الجحك في الخلع والصلح عن دم العدو والكفالة **قال** الخرجي  
 انما كان موسرا جرس وان كانا مجسرا لم يجس و عن الشافعي اذا ثبت عليه  
 دين بيع ما ظهر ودفع به ولم يجس وان لم يظهر جرس وبيع ما قدر عليه من  
 ماله فان ذكر عيونه قبلت منه البيعة **قال** ماك لا يجس المحرو ولا العبد في  
 الدين الا اذا اتم انما جيب مالا **قال** ابن ابي ليلى جرس في الدينون كلها  
 اذا اخبر ان له مالا **قال** ومن ابن رستم عن محمد المذوم في الدين لا يمنع من دخول  
 منزله لغايد او بوب او عدا اما لو اخطا الذي لم يزمه الغدا وموضع الخلاء  
 فلم ان يمنع من منزله **قال** باع بيضا او جوزا فوجده المشتري غيب  
 مستغف فان اكل البايح ثمنه فقد اكل بالملك بمنزلة ثمن الفرد والخنزير  
 ورجله النايحة والاختية **قال** الرازي اذا يدب جيل ان من باع شيئا بيضا  
 فاسد انه يبي من اكل ثمنه وعليه رد حتى **قال** اصحابنا اذا تصرف فيهم  
 وزح يتصدق بربهم **قال** سري ارضا واتخذ ما مقبولة او مسجد او قنطرة  
 ان يا خرمنا ويهدم البناء ويتعلق الموتى خلا فالاي يوسف والخس بن  
 زياد والسفحة لا يملك بالكون عند الشافعي وماك رجم الله حتى  
 سلم لم يمانه وانما تصدق البيعة اذا كانت محررا مقبولة مقبولة مقبولة  
 معلومة وفي الوقت القبط ليس بشرا خلا فالحمد ولو كان له جك دينه  
 على رجب وبه كفيل فوجب ما جوب الدين دينه من الكفيل صحت حتى يرجع  
 الكفيل على الغريم بالدين **قال** ما جوب الدين لغريم اذا جاء عند  
 فهو لك فهذا ملك لا يجوز ومنهم المحرر للعبد جارية في المولاء وبقية العبد  
 للمحرر يجوز اذا كان سيدا وسوما ذون ولا فرق بين البيعة والصدقة الا انه  
 لا رجوع في الصدقة وشركة المشاعة وهي ان يكون المرء جليل الكفا وعنده  
 منها تساع قيمتها سواء باع كل واحد نصف ثمنه بنصف تساع ما جبه  
 شاعا ثم اشترى كل واحد سترى وبيعا فما ربحا فهو بينهما نصفان  
 والوصف عاينها نصفان فهو جائز وكذا في كل ملك موزون وكل  
 شيء املكه مباح لا يجوز الشركة فيه نحو الاصلية والاختصاص وتلك



الا بحار من الجبال والغوص في البحار وليس لاحد ان يشركه ان يحيط من شئ  
ما باع ولا ان يحايي خلاف المضارب في الاوقات بان قال له رب المالك  
ان تجر لي صيف او بالليل كما لخلاف في الاماكن بان قال له ان تجر لي كسوة  
ولا تجر لي رشتان لو استاجر شيئا بالدرهم لسين له ان يواجره بالكنز مما  
استاجر من الدرهم اما لو آجره بدنانير او ملك او موزون او معدود  
او مناع اكثر فتمت من الدرهم فهو جائز والآجر ربعة اجير الواحد وهو اجير  
الخاص والمشتوك والمكارين والمحاب وكل واحد احكام مخلوقة فذكرنا  
وما فسد المناع عند القضاة والحياط والصباغ من قرض فارة او لحق  
او افترا من ذيب ثناء عند الراعي لا يخفى عند ابي حنيفة فانه اجير مشترك  
خلافا لما لو استاجر دابة ليحكي عليها فركب اوليها فركب فركب فركب ولو مات  
رب الدابة لم يبرء المستودع ودعيته اليه الورثة حتى ملكات لم يخفى اذا  
لم ينصم وكذا اذا انفقها على عيال المودع بما هو العاقل ودراسه  
التاخي اجير لم يخفى وكذا اذا خلط الدابة بغيره فانه مشترك فمخمس  
اما لو تقرر القسمة حين واحكام الدابة بمنزلة احكام الرمي واحكام العارية  
بمنزلة احكام الاجارة الاما واقع مخصوصة وعن ابن حنيفة في قوله تعالى  
حتى يبلغ اشدها وسو لم يوجب خمس وعشرين سنة ولهذا من يدفع المالك الى  
السفيه متى بلغ هذا المبلغ وذكر ابو بكر الرازي كل مجتهد مجيب واذا كانت  
الحقيقة المخلوكة الاجتباء واحد وسو المروي من ابن حنيفة فان الله تعالى  
لم يكلفنا الا حسنة جنتها كما في التحري لطلب القلعة ومعها سوت مكية  
جايز عند ابن حنيفة وكذا اجارته وحلف الا حرة اما لو اجترأ من مكية  
لا يجوز فان رتبة الارض عند ملكه قوله تعالى يسوا العاكف فيه والباد  
عن سعد بن عبد العزيز كان للزبير بنه القوام الف مملوك يورث اليه  
الخارج فكان يقيم كل ليلة ثم يقوم الى منزله وارسى معه شئ وما يدخل بيته  
منه خراجهم ورمى ففعل الزبير بالبصرة ولم يدع ونيارا ولا درهما الا ارض  
بالعام وهو وراو كان عليه ديون وسحب ذلك ان الرجل كما ياتي به المالك  
فيستودعهم اياه فيقول الزبير لا ولكن سلف فاني اخشى عليه الضيعة فان  
عبد الله بن الزبير حبست ما عليه فوجدته النبي الف ففقيت دينه وكان

عبد الله بن الزبير يدين بالموسم اربع سنين وكان له من كان له حيل الزبير ما  
فليكن ليضمنه فلما مضى اربع سنين قسم ما بينه ورثته وكان له اربع نسوة  
فاحسب كل امرأة الف الف ومائتي الف وكان عبد الله باع العاقبة  
في دين الزبير بالف الف وستماية الف وكان للزبير احد عشر دارا بالمدينة  
ودار بالبصرة ودار بالكوفة ودار بصرى وذكر في الصحيح ان جميع ماله يوم  
فعل حسون الف الف ومائتي الف والله اعلم بالصواب

**كتاب المزارعة** **قارنك الله تعالى**  
**افدايتي ما تخزنون انتم تزرعون له ام نحن الزارعون وقال النبي**  
صلى الله عليه وسلم النبي الزرع بيني وبين الزرع قال محمد بن  
الحسن رحمه الله اذا دفع الرجل الى الرجل بذرة وارضه عليه ان يجير الاخر  
فيه ذلك لنفسه واجرا له وبقره سنة من يومه ذلك با اخرج الله تعالى  
منها من شئ فللعامل حصة ولصاحب الارض حصة فهو فاضل عند ابن حنيفة  
فانه لا يجير المزارعة وقال من اجاز المزارعة ينبغي ان يحبس هذا ويؤمنه  
ابن يوسف ومحمد فانما يريدان مزارعا على هذا الشرط وكذا لو كان  
بالذرة من العامك وكذا لو كان البذر والبقرة من رب الارض وكذا لو لم يكن  
لصاحب الارض والبذر بقدر شرط عليه العامك ان يتاجر بماله فلا  
اجر له في المزارعة الصحيحة عندما اخرجت الارض او لم يخرج شيئا  
ولو كان البذر من العامك والشرط المقر على صاحب الارض ان يمسكه  
وعلى العامك اجره ملك الارض والبقر اخرجت الارض او لم تخرج  
شيئا والعامك في ذلك عندهما انما اذا كان الاسباب من احدهما ومن  
الاخر العوى خاصة او ارضه خاصة او الارض والبذر بخار ذلك اما  
لو جمع بين الارض والبقر فقط او بين الرجل وبين الارض فقط لم يجز  
واما لو جمع بين الرجل والبقر وان ولو كان البذر من صاحب الارض  
والشرط ان يجير عبده مع العامك والتاجر بينهما اثلاثا حان وان كان  
البذر من العامك لم يجز ولا يجوز استراط على صاحب الارض  
مع العامك وكلما صان الربح لصاحب البذر فساد المزارعة والارض لم  
تجوز بشئ وان لم يكن الارض له خذف بالفضل والمشرط للبقر مشروط



لصاحبه وما اشترط لك كنه فهو لصاحب البذر ولولم يسم لصاحب البذر  
 وسبب ما لا يخرج جاز ولا يراعي العكس وتوقفت له املك بذر في الارض  
 بنفسك ويقرر واجراك فما خرج فكله لي فهو جاز والعامل متعين وان  
 بما فهو لك جاز وصاحب الارض مع ولا رضى مقدر من البذر له وتوقفت  
 ازرع فيه ارضي كراش كحما ملك على ان الخارج لي اوقاف على ان الخارج  
 خفيف جاز والبذر مقدر على رب الارض اخرجت الارض شيئا اولم  
 يخرج ولو دفع بذر الى رب الارض على ان يزرعه في ارضه ويخوم عليه  
 وما خرج فهو بينهما صنفان فهو فاسد والربح لصاحب البذر وعليه اجر  
 رب الارض لعلمه وارضه اخرجت الارض شيئا اولم يخرج وتوقفت  
 ازرعه لي فيه ارضك على ان الخارج لك لم يجر والخارج لصاحب البذر عليه  
 اجد منك الارض والعامل وان قال ازرعه لي فيه ارضك لنفسك  
 على ان الخارج لي لم يجر والخارج لرب الارض وعليه منك ذلك الارض  
 لصاحبه ولو دفع الى ارضه على ان يحملها بذرنا ويقره ويملك فيها مضم  
 هذا الاجير على ان الخارج بينهم اثلثا لم يجر بينهم وسواء فيما بينهم يجوز وثلاث  
 الخارج لصاحب الارض وتلكا لصاحب البذر وعليه اجد منك الربح  
 الذي ملك معه وان كان البذر من قبل رب الارض كما كانت المزارعة  
 جازية فيما بينهم جميعا **استناع** لو دفع ارضه بالخصف ليزرعها هذه السنة  
 بذرنا فلم يتو ارضنا على ذلك تقاب المزارع بدا اليه ان اترك الزرع اوقاف  
 اريد زرع ارض اخري فلم ذلك فليس لصاحب الارض اجبارا بخلاف  
 الاجازة فانه ليس له زراعة ارض اخري واما لو كان البذر من رب الارض  
 اجر المزارع على زرعها ان اراد ترك المزارعة اولم يرد ما ولرب الارض  
 ترك المزارعة متى شاء وان كان البذر من المزارع ليس لرب الارض منعها  
 فيها الا ان عذر وانه لا يقدر على تصفية الا من منعها اما لو عامل في النحر  
 بالخصف فجد للعامل ترك النحر لو اراد سقاها فانه يجوز على النحر  
 وكذا ان بدا لصاحب النحر ان يحكم بنفسه لئلا يمنع العامل الا ان  
 عذر الدين **شريك** ارضا بينهما فدفعها احدهما الى صاحبه مزارعة  
 على ان يزرعها هذه السنة بذرنا ويقره وينف ويقرر جاز ان الخارج

بينهما صنفان فمن فاسد وارضها للمزارع وعليه اجر منك صنف الارض  
 لصاحبه ويطلب له صنف الخارج وياخذ من الصنف الاخر ما اخرج  
 فيه ويخوم ويصعد بالخصف اما لو كان البذر من قبل الربا فكله  
 له وعليه للعامل اجر منك علم وحصن من الارض ويطلب له صنف  
 وياخذ من الصنف الاخر صنف البذر وصنف اجر منك العامل  
 وصنف اجر منك الارض ويصعد بالخصف ولو كان البذر من  
 العامل على ان له على الخارج جاز واما لو اشترط الثلثين للدفع او كان  
 البذر من رب الدافع بما فاسد فهو فاسد ولو كان البذر بينهما خفيف على ان  
 يلقي الربح للعامل وثلاثة لآخر فهو فاسد فالخارج بينهما خفيف لا يجب  
 التصدق شيئا فلا اجر ولا جرحا على صاحبه ولو اشترط الثلثين للدفع  
 ولو اشترط الثلثي البذر على الدافع وثلاثة على العامل والربح صنفان  
 فهو فاسد فكلها الربح لصاحب الثلثي البذر والثلث الاخر والاجر للعامل  
 لعلمه ولا يصعد في صاحب الثلثين شيئا ويطلب صنف البذر للذافع  
 وعليه اجر منك سدس الارض للعامل فليس تنويع من سدس  
 البذر الذي صار له منك ربح البذر الذي بذر وما خوم من اجر الارض  
 ويصعد بالخصف ولو اشترط الثلث البذر على الدافع وتلثيه على العامل  
 والخارج صنفان فهو فاسد فكلها الربح وعليه سدس اجر منك  
 الارض ويطلب له صنف الربح ويرجع من السدس الباقي ربح حصن  
 من البذر وما خوم من الاجر ويصعد بالخصف ولو اشترط النصف  
 على الدافع والبذر على العامل والخارج صنفان فهو فاسد وكذا لو اشترط  
 الثلثين لصاحب البذر **مسألة** دفع ارضه على ان يزرعها بنفسه  
 وبقرة والبذر بينهما صنفان فهي فاسدة والخارج صنفان ولا اجر للعامل  
 فيه عمله ولصاحب الارض على العامل صنف اجر منك الارض ويطلب  
 له صنف الخارج ويصعد بالخصف بالخصف في نفسه وكذا لو اشترط  
 الثلثي الخارج لرب الارض او للعامل وكذا لو كان البذر ثلثا من احد  
 بينهما واشترط الربح خفيف ولو دفع الى ارضه على ان يحكم مع  
 المزارع بذر بينهما صنفان والخارج صنفان فهو جاز اما لو اشترط لرب



ما في الخارج فهو فاسد فالخارج بينهما على قدر ربحها ونصيب لصاحب البذر  
 نصيبه ولا اجر لوارثهما على صاحب الحق والصاحب للارض فملك  
 خصف الارض على صاحبها ونصيبه في الحاصل على ما زاد على بذر ونقصه  
 والاجر الذي حرمه وتواستخرط الملك للعامل فهو فاسد والخارج  
 ولا اجر للارض على العامل ويطلب لها كلفة وتواستخرط العامل على  
 جميعها والخارج خصفان والبذر على العامل خاصة فهو فاسد والخارج لصاحب  
 البذر ولصاحب الارض اجر ربحه وعمله **ربح** لو استخرط ان يذبح  
 صاحب البذر بذرته في الربح والباقي بينهما خصفان فهو فاسد ايها كان صاحب  
 البذر ولو استخرط ان يذبح صاحب البذر عشره والخارج والباقي بينهما خصفان  
 فهو جائز وكذا لو استخرط الاخر ولو استخرط ربح الخراج من الربح  
 والباقي خصفان فهو فاسد ولو كانت الارض عشرية فاستخرط ربح  
 العشر والباقي بينهما خصفان ولو استخرط ما اخذ السلطان من العشر  
 والباقي بينهما خصفان جاز عند محمد وعلى قياس **قوله** اي خفيف  
 لم يحن فان العشر على رب الارض على اصله هذا ان اجرها لو دفعه ارض  
 الخراج ليزرعها بذر ربح ونقصه فخرج منها ربحه حصة  
 السلطان وسوا النصف مما خرج والباقي بينهما لرب الارض لثمة وللحاصل  
 ثلثاه فهو جائز ولو اخذ السلطان من رب الارض الخراج وترك المتاحمة  
 بالنصف الذي للسلطان فهو لرب الارض والباقي بينهما على ما شرطا وكذا  
 لو لم يأخذ السلطان الخراج ولا متاحمة وترك ذلك **وتوفاه** لا دور  
 ما يأخذ السلطان في هذه السنة الخراج او المتاحمة فاعلم ملك على ما اخذ  
 السلطان من متاعه او خراج فباقي تلك الثلثان ولي البذر فهذا فاسد  
**فاسد** على المزارع العامل والمخفف الى المحصاة ثم سجد عليها من  
 المحصاة والدياس والتفتة والحكم اليه المنزول حتى لو شوط على العامل  
 المحصاة او غيره ما ذكرنا فيفسد المزارعة وكذا لو شوط على رب الارض  
 ولو دفع اليه ارضه وبذر على ان يزرع سنة منه بالنصف فلما صار  
 قصبلا فارق وان يفسده ويبيعها فالعصا وبيعها عليها وكذا ان كان  
 البذر من قبل العامل وكذا في معاملة النخيل على العامل تنقسم

وتلقيحه وحفظه بالليل والنهار حتى صار ثمر بعد الحفظ والحوار عليها  
 فلو استخرط المزارع يفسد وتوارى والبذر وبيعها فاعلم ملك واللعاء  
**قوله** لو فاسد صاحب الارض ان كان بها ثم ازرعها ففاسد الاخر ازرعها  
 بغير كراجه ينظر ان يخرج الزرع بغير كراجه ولكن مع الكراجه اجوز ان  
 شاء كراجه وان شاء لم يكره اما ان لم يخرج بغير كراجه اما ان يزرع بغير  
 او يبيع الزارعة وان كان يخرج فيلزمه يخرج للثا من احدى  
 للزارع ذلك وللاخر حصة على الكراجه وكذا ان قال لا استخرج حتى سقيه  
 السماء ينظر ان اكتفي بقاء السماء والا حصة عليه من ايها كان البذر ولو  
 دفع ارضه وبذر على ان يكرها وبذر عفا فانه يخرج على الكراجه ولو  
 استخرط منه الكراجه على الزارع يفسد المزارعة من قبل ايها كان  
 البذر ولذا استخرط كراجه الا ان يزرعها وناسها بها ويجوز ذلك مما يتفق عليه  
 بعد انقضاء المزارعة عند العقد ولو استخرط ان لم يكرها فللعامل  
 ربحه وللاخر لثمة ارباعه وان كرها فهو بينهما خصفان فهو جائز على ما شرطا  
 وان زرع جفها بغير كراجه فخرج بغير كراجه فلكم الربح وان دفعها للارض  
 على ان يزرعها الحنطة فيكون اوان زرعها السهم فيكونا وسو جائز  
 على ما سمي وان زرع الا حنطة كلها فالخارج من كل حنطة على ما  
 شرطا وتوجه اليه ارضه لثمة سنة على ان يزرع فيها من حنطة او  
 شيع فهو خصفان وما عدا من شيع وكرم فهو بغير اشارة فهو على  
 ما شرطا جائز لهما ولو دفع اليه ارضه على ان يزرعها بذر ونقصه وعمله  
 على ان يزرع حنطتها وبيعها شيعا فزرع حنطتها فهو بينهما  
 خصفان وما زرع شيعا للزارع لثمة ولرب الارض لثمة فهو فاسد  
 بخلاف ما اذا دفع اليه ارضه ليزرعها بذر على ان يزرعها حنطتها  
 فبالنصف وان زرعها شيعا فخرج منها فهو للعامل فهو جائز اما  
 لو سمي الخراج من الشيع لنفسه جاز في الحنطة ولم يجز في الشيع ولو  
 دفع اليه ارضه وكرو حنطتها وكرو شيع على ان يزرع حنطتها فالخارج  
 بينهما خصفان والشيع مردود اليه وان زرعها شيعا فالخارج كله لرب  
 الارض والحنطة مردودة اليه فهو جائز على ما سمي ولو دفع الارض وحدها



على انه ان زرعها خضرة فالخارج نصفها وان زرع شجرها فالخارج للعالم  
وان زرعها سمسم فالخارج ثلث الارض فهو جائز في الحنطة والشعير  
على ما قال ولا يجوز في السمسم ولو كان البذر من رب الارض كان جائزا  
في جميع ذلك **عذر** ولو دفع اكرهه على ان يزرعها بذرا وبغلة بالنصف  
فبعد ما تراها ليس لصاحب الارض ان ياخذ ارضه قبل ان يعك فيها  
شيئا او يحرقها او حفرها وتساوية مساواتها لا يقدر ما يذير عليه  
ثم ان باعها بخير الدين لم يكن عليه من نفقة العالم شيء اما بعد ما زرعها  
ونبت زرعها لا يبعها فيه دية والحكم القاضي من السمين حتى يستحصد  
زرعها ثم رد فيه الحبس حتى يبعها ويصمم من الزرع لقضاء الدين ولو مات  
رب الارض قبل ان يزرعها انتقضت المزارعة واخذ الوارث الارض  
ولا شيء عليه من نفقة العالم ولو مات بعد ما زرع شي حتى يستحصد اما لو  
انتقضت السنة والزرع لم يستحصد ترك الارض على حاله حتى يستحصد على  
الزراع اجرتك نصف الارض والنفقة عليها جميعا ولو انتفى احد عما  
من غيرة ما صاحبه ولا بما مر القاضي فهو مطلق ولو دفع ارضه وبذره على  
ان يزرعها سنة بالنصف فزرعها ثم مر بفاثق صاحب الارض  
بما مر القاضي على الزرع حتى يستحصد ثم قدم الزارع لاسبيل له عليه فذبح  
جميع نفقة صاحب الارض وان اختلف في النفقة فالقول قول المزارع  
على عمله ولو انتفى مدة المزارعة قبل ان يستحصد والمزارع غائب  
قال القاضي لصاحب الارض انتفى عليها ان شئت فاذا درك الزرع  
لا يجب اليه الزارع حتى يحيطيك نعتك فان ابيع نصيبه منه وما اخذ نعتك  
على حصتك وان لم ينف لا شيء لك عليه ولو امتنع المزارع من البسني اجبر  
على ذلك فان قال لا نفقة لي ورب الارض حاضرا من القاضي ان  
ينفق عليه وسقيه على ان يرجع بذلك كله على صاحبه وان كان اكثر من  
نصيبه وكل نصيبه حاضرا عليها فلم ينفق فانفق صاحبها بما مر القاضي  
رجع بها على شريكه بملكات الغاة او لم يملك وان كان اكثر منها وكل نفقة  
لا يجبر عليها حاضرا فلم ينفق فاما القاضي صاحبها يرجع بها فوجهه  
الاخر فان لم ينف لم يكن للمنفق غيرة ذلك ولو اصابته آفة للخلعة

بعد النفقة لم يكن لصاحب النفقة على صاحبه شيء ولو دفع اليه ارضه عشرين  
على ان يزرعها ما بدا له ويخبر سبها ما بدا له على ان ما اخذ من الدنيا من  
من شيء فهو بينهما نصفان فخرسها بخلا وتبجها وكرما فاعثر فلم يبلغ المتمر  
حتى مات العالم او رب الارض فالمر من الزرع وان مات رب  
الارض ولرب فيه من وانقصت مدة المزارعة فصار الشجر بين ورثة  
الميت وبين المزارع نصفين وكذا لو مات المزارع وبقي رب الارض  
وليس للمزارع اجز نصف حصة الخرس والجبار قيم اليه صاحب الارض  
او ورثته فان شاء واقلعوا ذلك وكان بينهم وان شاء واعطوا المزارع او ورثته  
نصف حصة ذلك وكذلك لو كانا يجتنان فلهما رب الارض حصة لا وفا  
عنده الاثنان الارض ولا ثمر في الشجر فان القاضي ينقض الاجارة ثم جبر  
رب الارض فان شاء فعرض نصف قيمة الشجر وان شاء فله جميع **عذر**  
ذكرنا في الاجارة لو كان العالم اخذ الارض بدرايم في اجارة لا خيار له  
ولارب الارض وكلت يقال اقلع شجره الا ان يجر الطلع بالارض فيخرج  
صاحب الارض قيمتها ولو اخذ ارضه مزارعة فيها بيتا بها وحفر  
انهارها ثم استحققت الاشياء المزارع في نفقته وعمله وان كان الاستحقاق  
بعد الزرع قبل ان يستحصد فان المستحق ما اخذ الارض ويؤدر المزارع  
ودافع الارض تطلع الزرع والمزارع بالخيار ان شاء اخذ نصف الزرع  
على حاله وان شاء ضمن ودافع الارض قيمة الزرع ما ساقى الارض وسلم  
له الزرع ويضمن الزارع عند ابي حنيفة نقصان الارض للمستحق ويرجع  
به على الدافع وعندهما ان المستحق يضمن ايها شاء فان ضمن الزارع  
فيودع على الدافع ولو كان مكان الزرع بخلا يؤمر العالم بقلعها مع  
الدافع ونقصان الطلع للمستحق ويرجع العالم بما ضمن من  
نقصان الطلع والخرس على الدافع عند ابي حنيفة وعند صاحبه  
للمستحق يضمن الدافع جميع النقصان **عذر** دفع بخلا معا عليه  
على ان يقوم عليه وسقيه ولفقه فاما خروج الدنيا من شيء فهو بينهما نصفان  
فمحل حتى صار سبوا اخضر مات صاحب الارض وانقصت العاملة  
فالسوية ورثته وبين العالم نصفان في القياس ولكننا استحسننا



ان يقوم العالم عليه حتى يبلغ وان كره ذلك الورثة فان قاب العالم انا  
اخذ نصف البذر فلو ورثة الجيار ان شاء نفسه خفيف وان شاء العظم  
خفيف فحمة البذر وان شاء انفقوا على البذر حتى يدرك ويرجعون نصف  
نصفهم في حصة العالم من الثمن وان مات العالم فلو ورثة ان يقوموا  
عليه وان كره صاحب الارض وان كملت الورثة تخص نصيبه سدا  
فلما جاء الارض الجيار ما وصفتا فان ما باجيبها فالجيار في القيام عليه  
وترك له الى ورثة العالم فان ابا القيام عليه صار الجيار الى ورثة صاحب  
الارض على ما وصفتا وتوضعت المدة والبذر اخضر فهذا والاول  
سواء والجيار الى العالم ان شاء على ما كان فان ابي جيترب  
الارض بين احد الوجوه اللثة ولو تحقق رب النوى وين ووسوس لم يجز  
على بيع النوى حتى يدرك المورس نصف للماملة ولو استحق النوى بعد ما  
عمل العالم رجح على الدافع باجر ثمنك عمله ولو دفع زر حاله في ارضه  
اليه رجح ماملة وقدر صار حلا على ان يقوم عليه وسبقه حتى يستحصل  
فما خرج فهو بينهما نصفان فهو جائز ولو كان قد دفعه اشترا فمضت المدة  
ولم يدرك الزرع فانفقته عليها والزرع بينهما وعلى العالم باجر ثمنك  
يصف الارض وان قاب العالم انا اقلعهم خبز صاحب الارض بين  
الطلع واعطاء القيمة والاعاق على ما وصفتا في النوى وان قاب صاحب  
الارض انا اقلع فللعالم ان يبتغي عليه بما مر العاض حتى يستحصل وعليه  
يصف باجر ثمنك ارضه فاذا استحصل اخذ نصف النفقة من حصته ولو  
دفع اليه تحلا وعليه الكفري على ان يقوم عليه وسبقه ويلتزم بالنصف جاز  
وقت له وقفا ولم يوقت وان استحق النوى فعلى الدافع اجر ثمنك عمل  
العالم ولو استحق بعد ما قام العالم عليه وسبقه وانفق فيه عبيدا  
لم يبد شيئا لم يرجع على الدافع بشئ ولو لم يستحق وكف ما تاحدا  
انقضت الماملة والكفري لصاحب الارض ولا يرجع واحد منهما على صاحبه  
بشئ **تنبيه** ولو شرط البذر من احد على ان ما اخرجت ما جنة  
من الارض مع وقفه لرب الارض ما اخرجت ما جنة اخري مع وقفه منها  
الاخر فهو فاسد والزرع لصاحب البذر وكذا لو شرط الثمن لا حردما

والجنت للاخر واستبى لاحد ما افقره محكومة ولو دفع اليه ارضا عشر سنين  
على ان يزرعها او يجرسها ما بداله على ان ما اخرج اليه تجالي من بشئ فهو  
بينهما نصفان فهو جائز فما زرع وعرض فهو بينهما نصفان نحوه وشجرة وثمنه  
ورحمتها واسمها واصوب الكرم وعنبه وحليمه وعيدانه ولو اشتراها الثمن  
بينهما جازا ما الكرم والشجر واصوب الرطبة فهو للعارض تنقله اذا انقضت  
المدة وكذا لو شرط ذلك للعارض اما لو شرط لرب الارض فهو فاسد  
الا ان يكون الخرس والبذر من صاحب الارض فهو جائز في الوجوه كلها الا ان  
يشتريها الشجر والكرم واصوب الرطبة فهو للعالم فيخصه ولو اشتراها  
الجنت بينهما والتين لصاحب البذر فهو جائز ولو اشتراها الاخر لم يجز ولو  
اشترى الجنت لا حردما بعينه والتين بينهما لم يجز وكذا العرس بان اشتراها  
المورس لا حردما والشجر بينهما لم يجز ولو دفع زرعا في ارضه موثقا من ارضه  
واشتراها الجنت بينهما والتين لصاحب الارض ولو سكتا عنه جاز وسو  
لصاحب الارض ولو اشتراها التين للعالم فهو فاسد **تنبيه**  
لو شرط ان يزرعها في اول يوم من جمادى الاولى فالخارج بينهما نصفان وان  
زرعها في اول يوم من جمادى الاخر فاللصان لرب الارض والثالث للزارع  
فالشرط الاول جائز والثاني فاسد في قياس قول ابي حنيفة على قول  
من اجاز المزارعة وعندنا جيبه الشرطان جائز ان كان في جياطة الثوب  
والاجازة والبذر من قبل ايها كان فهو على ما وصفتا ولو قال على  
ان ما زرع في هذا الارض في يوم كذا فالخارج بينهما نصفان وما زرع في  
سنة الارض في يوم كذا فكل المزارع ثلث الخارج فهو فاسد ولو قال على ان  
ان يزرعها بذاته او ساية فاللصان للمزارع وان زرعها عامح او يتقي سماء  
هو بينهما نصفان فهو جائز اما لو قال على ان ما زرع بدلو فلكل مالك ثلثا  
ولرب الارض ثلثه وما زرع منها عامح او جاء السماء فصينف فهي فاسدة  
ولو دفعها اليه خمس سنين على ان يزرعها ما سدى فما خرج منها في السنة  
الاولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثالثة لرب الارض الثلث والمزارع الثلثان  
وسبقا لكل سنة شيئا معلوما فهو جائز سواء كان البذر من رب الارض او من المزارع  
ولذلك ان اشتراها البذر في السنة الاولى من رب الارض وفي الثانية من



العالم ولو دفع ارضه ليزرعها قمر لما يذره او يذر رب الارض على ان ما خرج  
 من عصفه فهو للزارع وما خرج منها من قمر لم فهو لرب الارض فهو فاصد  
 وكذا لو شرط على العكس وكذا لو شرط القدر لم حنفاً والحصن لا حرجاً  
 او على العكس لم يجر من اهلها كان البذر وكذا في الكمان والبذر **عمل** وفيه  
 ارضاً وبذر على ان يزرعها هو وعبده فداوماً خرج فللمزارع ملته ولرب الارض  
 ملته جان فللمزارع ثلثا ولرب الارض ثلثه وكذا لو شرط لمكانه او لمكان رب  
 الارض فان عملك معه فله ثلث ما يخرج وان لم يحكم فالثلثا بالملك وضع العقد  
 وكذا الولد والاجنبي فيه سواء وكذا لو شرط البذر من العالم فان لم يحكم للاجنبي  
 والولد والمكان لا يشيخ لهم وتلكا للعالم وطالب لم ولو دفع ارضه على ان يزرعها  
 يذره وعلى ان يكبرها يفتقر فلان على ان لم يملأ الخارج وثلثه للزارع وثلثه لرب  
 الارض فعلى العالم اجره ثلث البقر وثلثا الخارج وطالب لم ولو كان البذر من  
 قبل رب الارض فعليه اجر البقر وثلثا الخارج ولو كان البذر من البقر من  
 واحد الارض من آخر والعلم من ثالث فهو فاصداً فالحارج لصاحب البذر  
 وعليه اجر العالم واخر الارض ولو دفعها ليزرعها يذره ونفقه وتساو  
 ايجرا من ماله جازاً ما لو شرط ان يتاجر من ماله رب الارض لم يجر  
**توليت** للعالم ان يتاجر فيه الاجرا بماله وان لم يترك له رب الارض اعلمت به  
 بوايك ولدي له ان يورثها احوال فيدفعها اليه مع البذر فان فعله على ان الخارج  
 بينهما فعلى الربك فالزارع بينهما حنفاً ولرب الارض ثلثا البذر  
 ونقصان الارض في قول ابي يوسف فان ضمن الآخر رجوع على الاوسط اما  
 لو قال له عملك بوايك فيها والمسئلة بحالها فنصف الخارج للآخر ونصف  
 لرب الارض ولا يشيخ للاوسط كذا موده ان يشترك فيه عبداً جازاً ولا فهو مخالف  
 ولو دفع الزارع الارض والبذر اليه احوال ان لم يملأ الخارج ولا اخر ملته فالخارج  
 بينهما اثلثا ولرب الارض ان يخرج ايها شاء بذرته ونقصان ارضه وان ضمن  
 الآخر رجوع على الاول اما لو قال رب الارض اعلمك فيه بوايك فلاخر  
 ملته ولرب الارض نصفه وللزارع الاول سدسهم واما لو دفع ارضه وبذرته  
 وقال اعلمك فيها بوايك فما رزقك الله من ثمن فهو بينهما حنفاً فمدفع  
 المزارع ذلك اليه ربك بالنصف فهو جائز ولاخر نصف الخارج والنصف الآخر

بين الاول وبينه رب الارض نصفين وكذا لو قال ما اصبته فهو بيننا وما اخرج  
 الله لك منها بخلاف ما لو قال ما اخرج الله من ثمن فهو بيننا حنفاً او ما رزقك  
 الله من ثمن ولم يترك اعلمك بوايك فهو مخالف فيه ونقصاناً ولو دفع البذر ونقصان  
 الارض يعرف فيه يد يد المالك قبل عمله لا ضمان على احد منها ولو قال له اعلمك  
 بوايك فما اخرج الله من ثمن فهو بيننا حنفاً فمدفع المزارع اليه آخر على ان لم  
 لم يذره ولا ول ملته فهو مخالف فان عملك على ذلك فلاخر اجره ثلثه على الاول  
 والخارج بين الاول ورب الاول حنفاً وطالب لم ولو لم يترك اعلمك بوايك  
 فالخارج بين المزارع وبينه ما شرطاً ولرب الارض نصفين بذرته ونقصان  
 ارضه ولو دفع ارضه ليزرعها ستة مثله بذرته على ان ما اخرج الله منها فهو بينهما  
 حنفاً قال له اعلمك بوايك او لم يترك فمدفعها المزارع اليه ربك آخر  
 يذرعها ستة على ان الخارج بينهما حنفاً فهو جائز فما اخرجت الارض  
 فنصفه للاخر ونصفه لرب الارض ولا يشيخ لصاحب البذر وكذا لو كان  
 البذر من قبل المزارع لا اجره ولو دفع ارضه على ان يزرعها بذرته  
 والخارج بينهما حنفاً ولم يتركه ان يحكم بوايك فشارك فيها رجلاً اخر  
 فما خرجا جميعاً بذر على ان حيلة والخارج بينهما حنفاً فهو جائز فنصف  
 الخارج للاخر ونصفه بين الاول ورب الارض حنفاً وعلى الاول لرب  
 الارض نصف اجره ثلثه وكذا لو شرط على العمل على الشريك فاحقه فهو  
 فاصد ونصف الزرع للاخر وعليه نصف اجره ثلث الارض الاول  
 ونصف الزرع بين الاول ورب الارض حنفاً لطالب لم وعلى الاول  
 لرب الارض اجره نصف ارضه وتجب في الآخر فخصم المزارع لو استعان  
 برب الارض على عمله لم يخبره ذلك ولا احواله في عمله **شرط**  
 لو شرط عليه ان يسرقها ويحرقها او يلبسها بالانهار ويصلح اليها فيم فاصده  
 فان كان البذر من العالم فله اجره وعليه اجره ثلث الارض وقيمة الشريكين  
 ان كان من قبل رب الارض وان كان من قبل العالم لا يشيخ على رب  
 الارض وان ثمن منفعتهم او شرط ان لا يسرقها ولا يفسد ثمنها فالزارع  
 جائزه والشرط بالملك وله ان يسرق ولو شرط الذولاب والذوالاب  
 با داتها على رب الارض فهو فاصد وان كان البذر من العالم اما لو



اشترطنا على العالم فهو جائز فان ذلك عليه وان لم يشرط لستبي الزرع  
وكذا علف البقر على المزارع حتى لو استوطنا على رب الارض فسد ولو وقع  
اليه ارضا بيضا على ان يزرعها بيده فما اخرج الله تعالى منها فهو بينهما ضمانا  
يقوم المزارع على النحر فيه سقيته وتلقيحهم على ان ما اخرج الله فهو بينهما ضمان  
سنتين معلومة فهو فاسد وجعلك مزارعهم الحرب شرطك في معاملة النحر  
اما لو اقرت بك واحد فخذ من غنيد ان يدرك احدكما في الاخر شرطنا جاز  
والله اعلم **خلافا** لو وقع ارضه على ان يزرعها ستة سنين بالنصف  
فهو فاسد وكذا لو قال سئلتك هذه مالم يبيعها البذر من احدكما اما لو قال  
سئلتك هذه لنفسه بالنصف جاز استخسانا والبذر من العالم يزرعها  
ما بدله من غلة الشتاء والصيف وليس له ان يجرس فيها شجرة وكذا ستة  
سنين يزرعها لصاحب الارض بالنصف جاز والبذر من رب الارض ورب  
الارض ان سيقم المزارع فيما بدله من الزرع من غلة الشتاء والصيف  
جوبا واحضا وكذا القوت ان يزرع له فيها ما بدله من غلة الشتاء والصيف  
او قال ما بدله المزارع من غلة الشتاء والصيف والبذر من العالم فيه  
وكذا لو قال يزرع ما احببت انا او ما شئت انا وما ودت انا فهذا  
وليك على ان البذر على رب الارض ولك هذا استخسان وفيه القياس فاسد  
حتى يتبين البذر من قبل ايها كان ولو دفعهم ارضا وبذر ابل ان يزرعها  
سنة هذه بالرجح فالرجح للمزارع ان اختلفا قبل التحك او بعده ولو قال  
على ان يزرعها بذر كذا وعملك بالرجح فالرجح لرب الارض ولو دفعها اليه  
على ان يزرعها الحنطة من عبده بالنصف لم يكن له ان يزرعها عبده الحنطة  
وان كان اقل من ارضه بخلد في مائة للاجارة فوكفه في المزارع على  
ان يزرعها حنطة او فازرعه حنطة فيكون شرطها فيها ولو دفعها اليه على ان  
يزرعها فيما خرج منها فلكل مزارع ربح لرب الارض ضيقه جاز ولمش ارباعه  
لرب البذر ولو دفعها اليه فقال اجزتك هذه الارض هذه السنة مزارعة  
بالنصف فنراضيا بذلك ولم يزد عليه فهو جائز والبذر من العالم ولو  
قال لرجل استأجرتك هذه السنة بزرع هذه الارض بالنصف جاز و  
البذر من رب الارض ما اعطاه من جنوب اورطمة **اختلاف**

فلو كان البذر من رب الارض فخرجت ربحا كثيرا فقال رب الارض شرطت  
لك الثلث وقاب المزارع شرطت له النصف فالتقوت قوت رب الارض  
مع بيته والبيته من المزارع ولو اختلفا قبل الزرع تعاونا وتزادا وبدا البيته  
المزارع ولو قال ما البيته قبل التحالف او بعده بيته المزارع اولى وكذا ان  
كان البذر من العالم فان اختلفا فيه قبل الزرع تعاونا وبدا بيته صاحب  
الارض ولو دفع رجلان الى رجل ارضا وبذر البذر على ان للعالم ملك  
الخارج والثلثان من ذلك لا حد صاحب الارض لغير ارباعه ولا غير ربحه  
فجعل على ذلك فلكل ملك ملك الخارج والباقي بين صاحب الارض ضمانا  
ولو كان البذر من العالم جاز والباقي بين صاحب الارض على شرطه ولو  
دفع الى رجلين ارضا يزرعها بذرهما على ان لصاحب الارض الثلث والثلثان  
الثلثان الثلث من ذلك لا حد صاحب بيته ولمش الاربع للاخر فهذا فاسد  
ولو دفع ارضه الى رجل ليزرعها بذرته بالنصف ثم اختلفا بعد خروج  
الزرع فقال صاحب الثلث شرطت لك عشرة فيعندنا ما يخرج الارض  
وقاب رب الارض شرطت لي النصف فالتقوت قوت المزارع مع بيته  
وعلقه ملك ارضه والبيته بيته رب الارض ولو اختلفا قبل الزرع فالتقوت  
قوت رب الارض وكذا ان كان البذر من الاخر ولو دفع الى رجلين ارضا  
وبذر ارجل ان لا حد ما بينهما الثلث ولرب الارض الثلثان والاخر على رب  
الارض احر ما به ورسم فهو جائز على ما شرطوا وان اختلفا العاقلان وقت  
التسمة يدعي واحد ما يجب الثلث فالتقوت قوت رب الارض ولو زرعها  
ولم يخرج الزرع شي فادعي كل واحد ما يجب الاخر فالتقوت قوت رب  
الارض وان اقاما البيته فلكل واحد منهما على صاحب الارض مائة ورسم  
ولا يلتفت الى بيته رب الارض في هذا فقي الارب مساويك من جنسها  
**عشر** لو ارض عشو دفعها اليه رجل ليزرعها بذرته بالنصف فقي قياسي  
قوت ابي حبيته فنجاز المزارعة اخذ النصف العالم كاملا واخذ  
السلطان العشر لجميع الخارج من خض رب الارض وذلك ان كان البذر من  
صاحب الارض وعند صاحب جسيم ياخذ العشر من النصيبين جميعا ولو شق  
الحمام او عذق حد الحصاد قبل اخذ العشر سقط العشر عند حد



إليه حنيفة سقطت عن نصف رب الارض واخذ العشر لنصف المزارع من رب  
 الارض في ماله وقد كان قالوا فيمن استأجر ارضا ليزرعها سنة فخرجت الارض  
 ربحا كثيرا ثم ملك يواخر المواعيد جرت جميعه عنده وعند ما لا غش على واحد  
 واتفقوا على ان لا اجرة واجبة على المستأجر للمواعيد واجمعوا انه لو ملك الزارع  
 حيا استخضع قبل ان يحصد لا غش في المزارعة والاجارة على احد  
 وعلى القوت في معاملة الكرم والنخيل ولو وقع ارضا مزارعة بالنصف  
 والبذر منها في سنة والريح بينهما نصفان والعشر على رب الارض وله اجر  
 ملك نصف ارضه على العامك ولو استهلك انسان الزرع بعد ما استخضع  
 قبل ان يحصد وموثر باسلاكه فما ضمن فيه محب فيه العشر على الاقل  
 الفيه ذكرنا وسبقت مسألك الباب في الزكوة **مقالة** لو وقع رجل الى  
 رجل خلا معاملة سنين معلومة بالنصف ولم يخرج ماله عن ذلك ولا جدر  
 ونيه لا وفاء عنده الا ان سهم او يكون العامك سارقا حانيا ولا يمكن العامك  
 خر وجهه عن العكس الا لعذر من من ولو وقع معاملة بالنصف ولم يسمع  
 وقتا جاز استخضا على العمد الذي خرج فيه او اب السنة فان لم يخرج  
 شي في تلك السنة انتقضت المعاملة ولم يجز ذلك خذ في المزارعة ولو  
 وقع اصوب رجة لثابت في الارض معاملة في سنة فاسده او لم يسمع وقتا الا  
 ان يكون لها غايه في ثنائيا حتى قطع ثم يخرج بعد فيجوز المعاملة على او  
 جنة وكذا لو وقع خلا عليه يرا وطاع جاز وان لم يسمع وقتا وموجب ما على النخ  
 حتى يبلغ اما لو وقع بعد ما صار مدرجا قد تناهى عنظم الثمر ولا يرد به جده  
 فليلا ولا كثيرا فهو فاسد ولو اجر ثلثه وكذا العنب وجميع الفواكه ولو وقع  
 الى رجل عرس شجر او نخلة او كرم قد حلق في الارض ولم يبلغ او ان  
 الثمر على ان يقوم عليه بالسقي والتلقيح فما خرج من الثمر والشجر فهو بينهما نصفان  
 في سنة فاسده الا ان يسمي سنين معلومة فيجوز ولو وقع خلا وشجر او كرم قد  
 اطعم وبلغ سنين معلومة جاز ان يقوم عليه بالسقي والتلقيح على ان الشجر  
 والنخيل والكرم وما يخرج منها بينهما نصفان فهو فاسد ولو وقع اليه وسمي  
 اشترا على ان الشجر لا يخرج في تلك المدة فهو فاسد اما لو وقع وقتا قد بلغ  
 الثمرة في تلك المدة وقد لا يخرج فانه جاز ثم ان تاخر عن تلك المدة فملك العامك

ان

اجر ملك عمله ولو دفعه سنة فاحال ولم يخرج من الثمر شي الا اجر العامك  
**مقالة** لو وقع ارضا بين سنين معلومة على ان يجزئها اشجارا او كرم ما  
 على الا ما اخرج الله تعالى من نخلة او شجر او كرم او ثمره فهو بينهما نصفان وعلى  
 ان الارض بينهما نصفان فهذا فاسد كله فان عرس اشجارا او اخرجت الثمار  
 فملكها لرب الارض وملكها ملك قيمة عرسه واجر ملك عمله وكذا ان لم ينفذ  
 له من الارض شيئا ولكن شرط له مائة ورسم او كرم حنطة او ارض اخرى و  
 للعامك اجر ملك عمله ولو كان العرس ملك رب الارض فعليه اجر  
 ملك العامك لا قيمة العرس وكل على شرط العامك شيئا او مائة  
 او ورسم مع الخارج فهو فاسد **شريكان** ارض بين رجلين  
 اشتركا على ان يحملا فيها هذه السنة بنذرهما ويقدرهما فما خرج فهو بينهما  
 نصفان فهو جاز ولو شرطوا اشلا فاسد الا ان يكون البذر اشلا فكل ملك  
 الخارج والملك عليهما جميعا ولو اشتركا ان السقاة من احدهما بينهما  
 جاز فهو صحيح ولو اشتركا السقاة لصاحب البذر فهو فاسد والخارج  
 بينهما نصفان ولصاحب البذر اجر ملك بذرهما ولو اشتركا البذر على احدهما  
 بينهما والسقاة الاخر والخارج نصفان لم يجر وكذا ان شرط لصاحب البذر  
 ثلثي الخارج ولا اخر لثمة ولو كان خلا بين رجلين فدفعهم احدهما الى  
 صاحبه هذه السنة على ان يقوم عليه حنطا وسقيا وتلقيحا فما خرج من  
 الثمر فملك العامك لثما ولا اخر لثمة فهو فاسد والخارج بينهما نصفان ولا اجر  
 للعامك في ذلك ولو اشتركا الخارج نصفين جاز للعامك مصدق  
 له ولو كان خلا بينهما فدفعاه الى رجل معاملة كيكون للعامك نصف  
 لثما ذلك النصف من نصيب احدهما بينهما وثلثه من نصيب الاخر والباقي  
 بين صاحبي النخيل لثما للفرق شرط السنتين من خبيبه وثلثه للاخر ولو  
 اشتركا ان يجرى معهما احد صاحبي النخيل على ان يكون الخارج بينهما  
 اشلا فاسد وان اشتركا النصف لصاحب النخيل الذي ملك مع  
 العامك والنصف الباقي بين العامك وبين صاحبي النخيل الاخر جاز  
 ولو اشتركا ان يحملا مع العامك على ان الخارج بينهما اشلا فهو فاسد  
**شركة** ولو وقع خلا معاملة هذه السنة بالنصف ولم يترك العامك فيه

ارضاه



براك يدفعه العاقل الى آخر ما ملته على ان يكون له ملك الخراج فعلى فاشتر  
 فجميع الخراج وللعاقل الا اجر على الاول اجماعكم ولا اجر للاول على رب النخيل  
 فان احصت الثمرة آفة على رؤوس النخيل من غير تعلم فلا ضمان على الاول  
 وان استهلكها الاخر ضمن لرب النخيل ولا ضمان على الاول اما لو ملك الثمرة  
 في يد الاخر من عمله في شئ لم يملك فيه ما امر به الاول فلصاحب النخيل ان  
 يضمنه ايما شئ كان ضمن للاخر مع على الاول بما ضمن وان قال اعلمك فيه  
 براك جاز دفعه فله رب النخيل صنفه ولا اجر لثمنه ولا اول سدس اما لو  
 قال ما رزقك الله من شئ فهو بيننا ان يحكم براك فلا خرافة والباقي  
 بين رب النخيل والاول ضمان ولو دفع ارضه مزارعة على ان لرب  
 الارض من الخراج فغيره فهو فاسد فان دفع المزارع الى آخر بالنصف فعلى  
 فالخراج بين المزارعين نصفين ولرب الارض اجر ثلث ارضه على الاول  
**مسند** دفع المرتد ارضه وبذره الى رجل مزارعة بالنصف فخرج الزرع  
 فان اسلم فهو بينهما وان قتل على روثه فالخراج للعاقل وعليه غرم البذر  
 ونقصان الارض في قيسان قول اي حبيبة على قول من اجاز ما وعندهما  
 صحت المزارعة وان كان البذر من العاقل فله الزرع اذ اقل الميراث  
 وعلى العاقل اجر نقصان الارض وكذا ان لم يخرج البذر وان كان الميراث  
 هو الزارع ومعه فله الخراج ولا يثنى لرب الارض من نقصان الارض ولا  
 غنيمه اذ اقل على روثه في قول اي حبيبة وان كان البذر من الدافع  
 فالخراج على الشرط في قولهم جميعا وان كانا مرتدين والبذر من الدافع  
 فالخراج للعاقل وعليه غرم البذر ونقصان الارض ولو اسلم العاقل  
 صاحب البذر فالخراج بينهما على الشرط وان كان البذر من العاقل وقول  
 فلا على الروة فالخراج له وعليه نقصان الارض وان لم يكن نقصان فلا  
 شئ لو رثته رب الارض وعند صاحب الخراج بينهما على الشرط في هذه الاحوال  
 والمرتدة الميراث في المزارعة بمنزلة المسلمة لو دفع مرتدة خلا الى مرتدة او سلم  
 ستة معاملة بالنصف ثم قتل صاحب النخيل على روثه فالخراج لو رثته  
 لا شئ للعاقل في قول اي حبيبة ولو كان صاحب النخيل مسلما والعاقل  
 مرتدا قتل على روثه بعد حمله او مات او لحق بدار الحرب او اسلم

فهو سواء والخراج بينهما على شرطها ولو كانا مسلمين في المزارعة والمعاملة  
 في البذر من ايها كان ثم ارتدا احد ما ايها كان ثم عكس العاقل فادرك ثم قتل  
 على الروة فالخراج على الشرط بينهما في قولهم جميعا ولا تنطبق العقد بروتة  
 بعده **حزني** وحك حزني دارنا بثمان فودع اليه مسلم ارضه مزارعة  
 بهذه السنة بالنصف فهو جائز ويبيح ان لا يدفعه الوالي مكلفه هذه المدة  
 فيه دار الاسلام ولو استبره الحزني المتأمن ارضه عشوية او حرجية  
 فدفعها اليه مسلم مزارعة فهو جائز على شرطها ويوضح الخراج عليه وصار  
 ذميا ولا يترك ان يرجع اليه دار الحرب كما وضع الخراج على ارضه والمسلم اذا  
 دخل دار الحرب بمان فاشترى ارضه املك ودفعها اليهم مزارعة  
 بالنصف جاز بلا خلاف وكذا لو اخذ المسلم ارض الحزني مزارعة بالنصف  
 وكذلك لو كان الشرط لا حد ما جميعه عشرون فغيره فهو جائز عندنا ما خذ ما  
 من سميت له والباقي لا خرافة تبي وعندنا في يوسف المزارعة فاسد  
 والخراج لصاحب البذر وللأحرار كما في دار الاسلام مسلم فالخراج في  
 دار الحرب عقد عقد المزارعة مع رجل اسلم غناك بالنصف فهو جائز  
 وكذا لو اشترط لا حد ما عشر في قول اي حبيبة وقول صاحبنا  
 يمي فاسد ولو فتح الامام دار الحرب وفيها مزارعة المسلم مع حزني وقد  
 استحصد الزرع فلم يحصد فالارض والزرع في كماله اما لو حصد ولم يحكم  
 من الارض حتى ظهر عليها الامام فالارض ونصيب الحزني في كماله ونصيب  
 من ايها كان البذر وان لم يحصد الزرع فنزول الامام الارض في ايدي اهلها  
 يورثون عنها الخراج كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بارض السواد والارض  
 لصاحبها ايها كان والزرع بينهما على شرطها ولو كانت المزارعة في دار  
 الحرب بينهما باقتضا مسميات فالخراج على اهل الدار قبل ان يحصد  
 او حصد ما حصد فهو جائز على شرطها ولو اسلم اهل الدار قبل ان يورث  
 ثم زرع في فاسد والخراج لصاحب البذر ولو كان الزرع بترك لم  
 يملك ثم عكس حده حتى استحصد فهو فاسد **مسند** العبد  
 المأذون في التجره بمنزلة الحر في المزارعة وكذا الصبي الحر المأذون  
 ولو زارعه العبد اسما ثم جسر عليه مولاة فحيث ما كان للحر ان يمتنع من



من المصنوع على المزارعة جان مولاه منعم وجهره عليه وجيئت لم يكن ذلك المحرم  
 يكن لمولاه منعم منم ولم يملك العقد بمجر المولى عليه وكذا الصبي بمجره ابوه  
 ووصيته وكذلك المعاملة في الشجرة وتوابعها المولى عن المزارعة قبل  
 عقدها ونها عن العكس فنهيه بملك وله ان يعقد وكذا الصبي الما دون ولو  
 استند به الصبي الما دون ارضه فمجره عليه ابوه فدفعها مزارعة بالنصف  
 الى ربحك يزرعها بذره فالخارج للعالمك وعليه نقصان الارض اما ان  
 لم يكن في الارض نقصان كان الخارج بينهما على الشرط استحقاقا ولا يتصدق  
 بشيء ولو كان البذر في الدراع فالخارج للعالمك وعليه عزم البذر في الوجهين  
 وعليه نقصان الارض حتى دفع ارضه وبذره اليه عبد مجبور عليه او صبي مجبور  
 مزارعة بالنصف هذه السنة فالخارج بينهما على الشرط وتومات العقد  
 في عمل الزرع بعد ما استقصى الارض فضا جرت الارض والبذر فيها من  
 لقيمتهم والزرع كله له لغيره وتومات الصبي المحرم من بمك الزرع بعد ما استقصى  
 فالزرع بينهما على الشرط لغيره وجعل عاقلة ما جرت الارض ونية الصبي وكذا  
 الحكم في معاملة الاشجار ولو كان البذر في الصبي او العبد لم يضمن رتب  
 الارض شيئا الا انها محلا لا تضمنها وان لم يخرج الارض شيئا فلا عزم على رب  
 الارض للبذر عما ولو دفع العبد المجبور الى ربحك ارض مولاه وبذر مولاه  
 او كان من ثماره قبل ان يجره عليه مزارعة بالنصف فزرعها المزارع  
 فلكل من ان يضمن الزرع ونقصان ارضه فان ضمنه ذلك ثم عتق العبد  
 رجع عليه الزرع بما ضمنه فان خرجت فاضف الخارج للعبد حتى يفي فيه  
 ما ضمنه ويكون العكس لمولاه وان ثار المولى اخذ نصف الزرع فكان له  
 ولم يضمن الزرع من البذر والنقصان شيئا **كفالة** ولو ضمن ربحك المزارعة  
 على المزارع صحت المزارعة ويملك الضمان الا ان جعل الضمان شرطا  
 في العقد فهو فاسد لما لو كان البذر من رب الارض جان الضمان والمزارعة  
 في الوجهين فان تعيب الزارع اخذ الكفيل بالعكس فان ظهر بعد ما  
 اورك الزرع فهو بينهما على الشرط والكفيل اجر عمله وان شرط عملك  
 المزارع لنفسه لم يجر الضمان وطلبت المزارعة وكذا في معاملة النمل  
 ولا يجوز الكفالة لرب الارض بحصته من الربح ويملك المزارعة والبذر

من اياها كان ولو كنتك لا حرمها جيت من صاحبها بحصته من الربح استهلكه  
 ينظر ان شرط في المزارعة نفسه وان لم شرط فيها جازت المزارعة والكفالة  
 فاذ استهلكه فللطالب ان ياخذ ايتها ثلثا ولو كانت المزارعة فاسدة والبذر  
 من العالمك وضمن ربحك لصاحب الارض حصته من الربح فالضمان بملك  
 ولا يؤخذ الكفيل باجره منك الارض **موجبة** دفع المربي ارضه بزرعها  
 ببذره وعمله بالنصف فعكس وحصل ربح كثير وعليه وين يجب بماله ثم مات  
 والمزارع اجنتي او ورثته ونقصان الارض اكثر من اجره مثلها فالخارج  
 بينهما على شرطهما ولا يثنى على العالمك من الاجر والنقصان صحيح ودفع ارضه  
 اليه من يجب لبذرهما بجزره بالنصف فزرعها المربي بزرعه من  
 قبله لا مال له غيره فاخرجت الارض ربحا كثيرا ثم مات ينظر الى حصته  
 رب الارض من الربح يوم زرعها كقيمة فان كانت كحصته من ذلك ترك  
 اجر الارض او اقل فالخارج بينهما على الشرط وان كان حصته يوم خرج الزرع  
 من الارض اكثر من اجره منك الارض نظر الى حصته يوم وقع النقصان فاعطى  
 منها مقدار اجره منك ارضه وملت تركه المبيت فما بقي من حصته وصيته له  
 وكذا ان كان رب الارض اجد ورثته الا انه لا وصيته له وان كان على المبيت  
 دين يجب بماله فالجواب كذلك الا انه لا يرد الضمان بما ثبت له من ثمن  
 ولو دفع خلاصة مائة وسوم ربحه بالنصف فعكس حتى اتمرو صار كغيره  
 وله قيمته فان كان حنف قيمته منك اجر العالمك او اقل فللعالمك حنف  
 الشجرة وان كان اكثر من اجره نظر الى مقدار اجر العالمك من الشجرة وملت  
 تركه المبيت فما بقي من حصته وصيته له ان لم يكن وارثا وان كان على المربي  
 دين يجب بماله فان كان حنف القيمة من الكفيل جفت طلع منك اجره  
 ضرب مع الضمان بنصف جميع الشجرة وان كانت قيمة ضيف اكثر من اجره ثلثه  
 ضرب معهم في التركة مقدار اجره صحيح ودفع الى مربي خذ خلاصة مائة  
 ان للعالمك جزا من مائة جزء مما يخرج منه تمام عليه باجره واجوانه سقيا  
 وتلقيا حتى صار له ثلث مائة ولا مال له وعليه دين ورب النمل من  
 ورثته واجر منك عمله اكثر من حصته فليس له الا ما شرطه **وكافة** لو وكل  
 رجلا بارضه على ان يدفعها مزارعة هذه السنة فدفعها بالثلث او بالكل



او بكثر جازي حتى يحل ان لم يدفعها محاباة بما لا يتبعها من الناس في مثلته فان يجوز ثم البيع  
بينه المزارع والكويك على شرطها واسباب لرب الارض فان مخالفت حيث وقفت  
بما لا يتبعها من المزارع نقصان الارض ويرجع به على الكويك وان شاء رب  
الارض ضمن الكويك في حق **قوله** اي يوسف ونحوه ما لو جاز بما يتبعها من الناس  
فيه فالحاجج بين المزارع ورب الارض والكويك على قبض نصيب الموكل  
ليس لرب الارض قبض الا بوكالة من الكويك وان لم يسم الموكل سدا ولا عين بما للموكل  
ان يدفعها مزارعة او سنة حتى لو دفعها اكثر لم يجوز وهذا المستحسن وان كان  
البذر من رب الارض كان ايضا على ان يدفعه بما يتبعها من قيم الناس ورب الارض  
سواء يقبض حنطه وون الكويك وان دفعه الكويك بما لا يتبعها من فالحاجج  
بين الكويك والمزارع على الشرط ويضمن الكويك بذر رب الارض ونقصان  
ارضه ويضمن نقصان الارض ايها شاء فان ضمن المزارع رجع به على الكويك  
ولا يتصدق المزارع بشئ مما خاض وفيه الحسنة الا وليه يتصدق الكويك بالنصف  
وان وكله ان ياخذ له ارضا مزارعة هذه السنة على ان يكون البذر من قبيل  
الموكل جاز **اذا** اخذ ما يتبعها من قيمه وان لم يتبعها لم يجوز على الموكل الا ان  
اذا راعى تاريخه يدفعه بذلك وكذلك لو امره ان يدفعه بمعاملة هذه السنة او لم يسم  
فهو على السنة فان دفعه الكويك بما يتبعها من الناس جاز وصاحب الحق  
على قبض نصيبه وان دفعه بما يتبعها من قيمه فالحاجج لصاحب الحق وللحامل  
اجر شريك عمله على الكويك واذا امره ان ياخذ له خلا معاملة او ارضا مزارعة  
او ياخذ له ارضا بذر مزارعة ولم يسم شيئا من ذلك لم يجوز اما لو امره ان  
يدفع ارضه مزارعة او ان يدفعه غلهم معاملة الى رجل ولم يسم الرجل جاز  
ولو امره ان يعطي ارضه مزارعة فاعطاه رجلا وشرط عليه ان يزرعها حنطة  
او شجر او سمى او نحو ذلك يجوز كذا لو امره ان ياخذ له هذه الارض و يذرا  
معها مزارعة فاحذر ما يذر حنطة او شجر او سمى او غيره من الجبوب جاز  
على الموكل اما لو شرط ان يزرعها حنطة او شرط شجر الكين للموكل ان يزرع غيره  
ولو امره ان يدفع ارضه هذه السنة مزارعة في الحنطة فاحذر ما  
يكو حنطة وسط جاز للمزارع ان يزرعها ما يد له من ما يوافق ضررا من  
الحنطة او ثقلها وان اجزا ما يغني حنطة لم يجوز ولو وكله ان يدفعها مزارعة

بالسنة قد دفعها على ان لرب الارض الثلث جاز فان قال رب الارض انما  
حيث الثلث للمزارع لم يجز لم يجز لرب الارض الثلث جاز فان قال رب الارض انما  
ولو وكله ان يدفعه غلهم معاملة بالثلث قد دفعها على ان للحامل الثلثين لم يجوز  
ولو وكله ان ياخذ له غل فلان هذه السنة معاملة بالثلث فاحذر على ان  
للحامل الثلث فهو جاز عليه ولو وكله على ان ياخذ له هذه الارض هذه السنة  
و يذرا معها مزارعة فاحذر الكويك الارض والبذر على ان الخارج كله لرب  
الارض وعلى رب الارض المزارع وقدر حنطة وسط فهو جاز وان كان البذر  
خبيث الحنطة لئلا لو شرط لاجرة و ربيع او ثمانية بعينه لم يجوز ولو امره ان  
ياخذ ما له بالثلث في هذه المسئلة لم يجوز في شئ من ذلك ولو وكله ان ياخذ له  
هذا النصف معاملة فاحذر على ان الخارج لصاحب الحق وللحامل كبر من غير  
فارسى جبر فهو جاز ما لو شرط كبر من وقيل ينظر ان كان من النصف وقول  
جاز ولا فلا يجوز كما لو شرط و ربيع او ثمانية فاحذر هذا النصف على  
بالثلث فاحذر كبر لم يجوز الا ان يشاء فان كان جاز ان الثلث يكون اقل مما استقر  
له فهو جاز **باب** **قوله** ولو دفعها مزارعة او معاملة بالنصف ثم زاولا حدهما  
لاخر خبيثه سدا فاحذر خبيثه فاحذر في هذا الاخر وذلك قبل استحصاء الزرع  
وتماضي غلهم البذر فهو جاز وهو كذلك لرب الارض والنصف فهو جاز وان  
جعل الزبا واهل المعاملة لم يجوز فانما من غير مضمومة اما لو شرط لاجرة  
على صاحب حنطته و ربيع لم يجوز **قوله** لو تزوج امواتة بذر مزارعة ارضه هذه  
على ان يزرعها بذر مزارعة فاحذر منه فهو بينهما صفان جاز النكاح ولم يجوز  
المزارعة وحدها فاحذر انك نصف اجر الارض عند اي يوسف وقال محمد  
لها الا اقل من مهر ثقلها ومن جميع اجر شريك الارض فان ملكها قبل  
الدخول فلها ربع اجر الارض عند اي يوسف وقال محمد لها المصنف و  
المراة في النكاح بمنزلة الزوج في النكاح ولو كتب الحكم في الصلح من خباثة العهد  
او من خباثة زوج ارضا لخصا ما فوقع بينهما مزارعة او معاملة على  
ما وصفنا في النكاح فان الصفقة فيه كلفا سد وارشن الخباثة واجب واما  
الصفتى على شرط المزارعة فعليه قيمته نفسه ولولا كذا لانه خبير ان المحاربات  
اذا عكس عنق خرج شئ او لم يخرج اذا كان محكم محكم لا يجوز له ان يفرج المحكم



اما لو كان محله محكم المستأجر لم يثبت **عكس** لو دفع ارضا وبذر البذر فيها  
بنصفه فبذره العامك وسقاه فلما نبت قام عليه رب الارض بنصفه وسقاه  
حتى استحصده بخير من الزارع فهو متطوع والمخارج بينهما على الشوط لو بذره  
الزارع لكن لم يثبت ولم يثبت حتى سقاه رب الارض بخير من سقاه فثبت وسقاه  
عليه حتى استحصده فاجعله بينهما على الشوط استحصدا بالقياس فان القياس  
ان يكون لرب الارض ولو بذره رب الارض ولم سقه ولم يثبت حتى سقاه المزارع  
او بذره المزارع ولم سقه ولم يثبت حتى سقاه رب الارض وقام عليه حتى  
استحصده فالمخارج بينهما على الشوط اما لو كان رب الارض حين بذره وسقاه  
حتى سقاه ثم قام عليه المزارع وسقاه فهو لرب الارض وثلث البذر والمزارع  
متطوع وكذا في المعاملة ان سقاه العامك وحفظه فلما خرج ملكه اخذ  
صاحب الثمن بخير من سقاه وقام عليه ولحقه وسقاه حتى ادرك فالخراج بينهما  
على شوطي ولا اجر لصاحب الثمن فخره ملكه اما لو قبض العامك ثم اخذ  
منه رب الثمن وسقاه حتى خرج ملكه ثم قبض منه العامك ولحقه وسقاه  
وحفظه حتى صار ثرا فجميع ذلك لصاحب الثمن ولا اجر للعامك ولو سقاه  
صاحب الثمن فلم يخرج ملكه حتى قبض العامك وسقاه وقام عليه حتى طلع  
وبلغ فهو بينهما على الشوط **نوع** لو دفع مالا بمعاملة على ان يلحقه بالنصف  
ولم شرط السقي والحفظ والعكس غيبا فالتلف فهو فاسد الا ان لا يحتاج ذلك  
الثمن اليه شي من سوي التليق وان كان مع السقي اجماعا وان كان ترك  
السقي فضرر الثمن فهو فاسد حتى لو شرط التليق وشرط ترك ما سواه  
فهو فاسد بضرر الثمن ولو اكل ملك لا يملك الثمن الا به ولو دفع اليه مالا  
ملقى وشرط عليه السقي والحفظ فهو جائز ولو شرط التليق على رب الارض  
فهو فاسد وكذا السقي الا ان يشترط ان يلحقه فيه هذا الشهر على ان يحفظ  
العامك ويسقيه من غير الشهر الداخل فهو جائز ولو شرط الحفظ على رب  
الثمن ففسد ولو دفع ارضا وبذر على ان بذره ولم شرط سقيها وحفظها  
وعنده الا انها البذر فهو فاسد الا ان لا يحتاج اليه شيء من ذلك كما رخص المجترة  
وكذا ان كان مع السقي اجماعا فهو جائز اما اذا ترك السقي فكله حبه وخرج  
مخضبه فحينئذ عطفنا فالزارع فاسده وكذا لو اتي المظن لا يزيد السقي خيرا

وان لم يات فالسقي يزيد خيرا فلم شرط السقي ففسد ارضا ولو دفع اليه  
ارضا وبذره فزارعته بالنصف ولم شرط السقي والحفظ على واحد منهما  
فهو جائز ولو باع رب الارض ارضا والزارع لم يستحصده بعد فهو متطوع  
والامس الى المشتري ان يبيع حتى قد غرس فلم اليه وان شاء فخصه فان لم يبع  
النصف فخصه الشئ فله شفعته وجبر الى الحصاد بجنولة المشتري  
حتى لو لم يطلب شفعته بملك فخصه **نوع** لو باع المزارع حدهما استحصده  
الزارع ولم يوجد في الارض زرع ولا يدري ما فعلك فاما ان حصته رب  
الارض في مال المزارع من ايتها كان البذر بمنزلة الوديق لا يدري ما  
فعلك بها وكذا لو مات العامك بعد ما طلع الثمن ولم يوجد على الثمن  
شيء فالقول قول المزارع ورثته او كان ذلك في ايديهم والبيعة  
لرب الارض **نوع** لو رعى عند رجل ارضا او نخلا بدية وقبضه  
المدينه فقال له الراعي اسقهم ولحقه على ان الحاجب يثبت صفات فعلك  
فهي فاسدة ولو اجمعتك علىه والمخارج رضى مع الاصل غيبا الحفظ فانه  
لا يستحق به اجر وكذا لو كان الرعي ارضا من رعيته بطلا اما لو كانت ارضا  
بيضا فزارع الرعي بالنصف والبذر من المدينه جاز والمخارج بينهما  
على الشوط وملك الرعي وادري ان حصيد الى الرعي لا يصدق اما لو كان  
البذر من الراعي فالزارعته جائزة والمدينه ان حصيد ذلك رضى حصيد  
الزارع من الزرع **شرط** لو شرط على المزارع الحصاد او الوباس او  
التعقيم عند المزارعته فان قال بملك الشوط لم يجر العقد جائزا  
اما لو شرط لا احد مما جارا معلوما في المزارعته جاز وان كان الخيار الى رعي  
مجهول فهي فاسدة وكذا اذا اطلب جواره صار العقد جائزا وعلى هذا  
المعاملة في الشجرة ولو شرط احد مما جيل ما جمل ما صار له لم يبع ولم يبنه فالشرط  
بملك والعقد جائز اما لو شرط ان يبيع منه بائة ورعى ففسدت المزارعته  
ولو اطلبك هذا الشرط لم تغير جائزه ولو شرط عليه ان يبيع عند المزارعته  
وكذا اذا اطلبك الشرط جازت المزارعته **نوع** لو كان المزارع والزارع  
وسيلانان ببيتان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع ارضي خيبر الى اهلها  
على ان يعملوها فاذا بلغت الثمار فلهن النصف والملكين النصف ثم



حدثني عبد الله بن رواتم فخر صديقه عليهما مائة وستي قتالت اليهود واشتغلن  
عليها قناب ابنه رواتم ان شئتم فلكم وان شئتم فلكم وكلم عندي الشطرنج  
فما عليكم خفيف وستا قتالت اليهود بهذا سخر وان فجعوا حليما من حليتي نسايم  
قنابا لو اخطا لك نحا حنة يا بنه رواتم خفف غنا وتجا وزني القسم قناب ابنه  
رواتم يا معشر اليهود انكم لا تحصى خلق الله تعالى الي وما ذاك بجاكم على يدي ان  
احيف عليكم والذية بشتي اليكم ارجت اليه من نفسي وانتم اسون ميل من الخنازير  
ولا ينبغي ذلك ان تقول الحق قناب بهذا قامت السموات والارض قناب  
ما الذي عرصهم من الرقوة فانها شحرت وانما لا كلها قنابا لو اهدا قامت السموات  
والارض **من المتن** قناب رحم الله عن ابي يوسف يوسف اذا دفع رب  
الارض البذر الي المزارع ولم ينطع واحدهما ان يمتنع عن ذلك اما ان لم يدفع  
فلرب الارض ان يملك المزارعة وكسبه للمزارع ذلك لو غضب ارضا  
ووقفها مزارعة بالنصف فاجاز صاحب الارض رب المزارعة ولا ينبغي للعا  
ولا يحان لتقصان الارض عليه هذا اذا لم يسبي الزرع فان جده لم يجر اجازته  
ولو دفع بيوت قريته واراضيها مزارعة لم يجر ولو استاجر ارضا ثم دفعها  
الي صاحبها مزارعة فان كان البذر من قبل رب الارض لم يجر وان كان من  
قبل المتاجر جاز ولو شرط ان يكون الثمن كله له فهو فاسد وعن محمد بن  
يونس اجر ارض اليتيم مزارعة لنفسه جاز ان كان البذر من مال اليتيم فهو بمنزلة  
المضاربه قناب اسحق اجر المالك عند فسادها اما لو كان البذر من قبل  
الوصي لم يجر ولو شرط قبل ان العشر على احد مما بعينه جاز كانه شرط ارضه  
اعبار الخارج اذا كان البذر من المالك والبقر من رب الارض لم يجر ولو  
دفع ارضه كذا سنة محاملة على ان يجبرس فيها ما بدله بالنصف والعرض  
عبد المدة للغارس او لرب الارض فهو فاسد قناب لو شرط ان العرض  
بينهما حنفا من عبد المدة جاز قنابا وان خدعت المدة ان شئت رب الارض اعطى الغارس  
خلف قيمة العرض فقلوعا والعرض له وان شاء قلعه ويقسم صفين  
ولو اسحق الثمن جدي ما ملع بملك المالك وارجاز ما المستحق يجوز  
استحسانا ولو دفع لجهة نصيب محاملة جاز اما لو دفع ملاحه لم يجر وعن  
الحسن بن علي رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى جبرسا لسطور

قناب كالمسوا قناب **من المتن** قناب رحم الله اذا فسدت المزارعة فالزرع  
كلم لصاحب البذر ايما كان والمزارعة على اصلها من وجوه اربعة فالثمة منها  
جائزه والواحدة فاسدة اما الثالثة فهو ان البذر والارض من واحد والمالك والبقر  
من واحد وكان الارض والبذر والثمن من واحد والمالك من آخر وكان البذر  
والمالك من واحد جاز كلها اما اذا كانت الارض والبقر لواحد والبذر من  
واحد فالحق فاسد في المشهورين الرواية ولو اخذ الارض مزارعة ثم قناب  
لا يريد زراعتها في هذه السنة فيعبر على زراعتها ولو شرط الحصاد و  
الديار والتدريس ورفع البذر على المزارع لم يجر ورويه عن ابي يوسف  
انه يجوز وعليه شياخ الملح لصاحب الناس اما حكم الطعام عند القسمة  
لم يجر اشتراطه ولو اخر الزرع اليه آخر السنة ثم زرعها فاقضت السنة  
والزرع قبل فالحق فاسد في الشرط والمالك فيما بقي عليها حتى يستحصل  
وعلى المزارع اجر نصف الارض لصاحب الارض وادار رب الارض ان  
ياخذ الثمن كسبه ذلك اما لو اراد ذلك المزارع قبل لصاحب الارض  
اتقاع الزرع فكون بينكما او اعطى قيمة خديم او انتق انت على المزارع ثم رجع  
با شفعه في حصته ولو دفع نخلا معاملة ولم يذكر سنيين معلومة جاز وهو على  
**اول السنة** او اول جزء يخرج من الثمر استحسانا واليها من ان لا يصح  
نخل بين رجلين فدفن احدهما الي صاحبه مدة معلومة على ان الخارج اشلا  
فهو فاسد فان ملك فالخارج بينهما على قدر الملك ولا اجر للمالك على شريكه  
مما عمل ولو دفع العبد المأذون ارضا مزارعة وشرك البذر على المزارع  
ثم جبر عليه المولى قبل ان يزرع المزارعة فالخارج على حاله كسبه لرب  
العبد ولا للمولى ان يبيعها ما من ذلك اما اذا كان البذر من قبل العبد بملك  
العبد بالبحر ان تقسم المولى عن المزارعة **من المتن** على بن ابي عمير قناب  
عامة لعمد الخياط بدين الله عنه على نجران فلبث عمود الي ما كان من ارض  
بيضا يتيها السمارا ويقيها سحا قنابا فدفعها اليهم لم يملك ولما كان ستي  
عذب قنابا دفع اليهم لم يملك ولما كان **من المتن** قناب رحم الله  
المزارعة والماملة ليس الا استئجار الشخص بفض الخارج او الارض  
او الكرم وفيه ولا يملك كون شرا ثم الحيلة عند ابي حنيفة في جوازها ان يتاجر



العالم بجزء معلوم اليه مدة محاسنته فما وافقت المدة يستوجب الاجرة سواء  
 حصلك الخارج او لم يحصلك ثم يتراخى ان يجل جنة الخارج مكان الاجرة ويجوز  
 استيعاب الارض للزراعة مدة طويلة نحو عشرين سنة او اقل او اكثر لا الوفاء  
 فان المتولي اذا باعها مدة طويلة وسعرها بحال في تلك المدة لم يزد ولم  
 ينقص فانه يجوز انما اذا غلا سعرها شيئا وذلك وحده وكذا ان اجرة سنة  
 فازداد سعرها في خلال الستة فسخ ويجوز العقد لا استيفاء وما مضى  
 وجد جنته التي كانت مسماة اما لو كان فيها زرع تنحدر الفسخ فانه يحل  
 العقد من وقت الخلا وجب اجر الملك اليه المحصا واما لو رخصت لم تفسخ  
 لان المتاجر قد ربح به وزيادة الاجرة من ان يزداد جيل العموم واما لو زاد ما  
 واخذت لك الارض تخينا جلا جرفا فانه لا ينقص وتلك حكم المورد  
 الحيوانات والخاصات **عن** خالد بن الحذاف عن عبد المجيد عن حماد بن عيسى  
 رافع بن خديج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي عن المماثلة حتى من  
 كرا الارض فرفع لها وسب يده فضر به صدره ثم قال قدم علينا معاذ بن الجهم  
 باليمن وكان يعطي الارض جيل اللث والبرج ففحن فحك به اليه اليوم **عن**  
**الترجمة** ما روى الله المتارعة جيل بنوعها لا يجوز عند ابن خنيفة وعند ما  
 يجوز ولو دفع ارضه معاينة عشرين سنة جيل ان جبر سبها ما بداه من فحك  
 وكرم وشجر من عند المالك فهذا جيل اربعة اوجه احدها اشتراكا لا شجار  
 وثامرها بينهما حان والباقي اشتراكا الثمار بينهما وسكنها عند احوال  
 الاشجار جاز ويكون الاشجار للغارس والالثام اشتراكا الثمار بينهما والغارس جاز  
 لصاحب الارض لم يجز والراجح اشتراكا الثمار بينهما والغارس للغارس جاز  
 وذكر بن جماعة عند محمد انه لا يجوز ولو اشتراكا جلا يصح فحله او يحدد  
 زرع بالنصف لم يجز في قولهم جميعا وللبرجك اجر مثله لا جاوز قيمة النصف  
**عن** عمرو بن دينار عن معاوية قال قلت له لو تركت المماثلة  
 فانهم يزدعمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبي عنها قال اجبي نبي اعلمهم  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبي عنها ولكن قال يمنع احدكم انما خير من ان يأخذ  
 منه خراجا معلوما **قاضي النفاي** قال رحمه الله جواز  
 المزارعة عند ما ان يكون الارض من احدكما فقط او البذر فقط او البذر والبذر

وعن ابنه يوسف يجوز ان يشترط البذر جيل ربح الارض وان لم يكره البذر  
 من جهته ولو اشتراط ان يشترط اجرا من ماب ربح الارض او الخارج لم يجز  
 ولو قال ابذره كرا من لمالك في ارضي جيل ان الخارج ليه جاز ويؤن  
 فرضا وكذا الوفاق على ان الخارج جيل حنان **وعن** ابن حازم يجب ان لا  
 يجمع وتكون في اليه كرا وفاق ابذره في ارضك جيل ان الخارج لك فهو فرض  
 ولو قال جيل ان الخارج ليه فالارض حارية ولو قال ابذره لتفديك  
 على ان الخارج ليه فهو للزارع وعليه البذر ولو قال جيل ان الخارج نصفان  
 فهو لصاحب البذر وعليه اجر ملك الارض ولو شرط رفع قدر الخارج  
 لم يجز الا ان يشترط نصف الخارج للخارج فيكون ذلك لرب الارض والخارج  
 عليه واذا اشتراط للملك الدوام معلومة مع خيبه لم وان استقط ذلك وكذا  
 لو شرط على الارض ثم اسقط ولو شرط على العالم ان لا يسرقها جاز ولو  
 قال اجرك منذ هذه الارض سنة مزارعة بالنصف في مزارعة والبذر من العالم  
 اما لو قال اجرك لها بالنصف لم يجز فان زرع او عرس كان الخارج نصفين  
 استحصانا ولو قال استأجرتك سنة تزرع هذه الارض بالنصف جاز  
 والبذر جيل المتأجر وليس له ان يستجابه في الغرس ولو كان البذر من ربح  
 الارض فاسترده وزرع فهو فسخ ولو كان البذر من العالم فهو غصب ولو  
 مدد العالم فانفق ربح الارض بما مر القاضى جاز ولا يثنى له من الزرع  
 حتى يودي النفقة اليه ولو اختلفت في الصحة والفساد فقط من عنوان بقصد  
 بالخلاف في اذنة ربح حذوق مديج الصحة وان كان الخلاف من باب  
 الراجح وفي حذوق ربح البذر وعند ما اذا كان الخلاف حذوق حذوق  
 المتكبر وان كان قبله حذوق مديج الفساد ويجوز الزيادة في الشرط فيك  
 الا وركل ولا يجوز حذوق الامن له البذر والمدة ليست بشرط في المعاملة استحصانا  
 الا في احوال الرقعة الثابتة اذا لم يكن لها غاية في الحادثة واذا لم يشترط  
 الحكم والمخاض لم يجز حتى بين المدة واذا بين مدة لا يورك فيها التمسك  
 اجر الملك ويجوز دفع الملائمة معاينة وكل يثنى سبوق اليه الماء عند ابن  
 يوسف خلاف محمد في الملائمة واذا مات الدافع بقيت المعاملة استحصانا  
 وحصر الورثة اذا اثنى العالم الحكم وان اثنى التلع فلع ولو مات

لعلم  
 بجز



العامك فلو رثته ان يغيبوا العلم وان اختاروا الخلع فانيخار لرب الارض وجعل  
 ان ماتا وتوفى لغير خذله ارضا مزارعة او غللا معاملة ولم يبين لم يجوز  
 وان قاب خذله هذه الارض وبذر امعها جاز ما اخذ من الجيوب ولو لم  
 لو كليل ان يدفع ارضه مزارعة فاما يدفعها بالجيوب **عن** بها سد استوك  
 ارجة نفعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاب احموم من عنون البذر  
 وقاب الاخوم من عنون العلم وقاب الثالث من عنون الفدان وقاب  
 الرابع من عنون الارض فقاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب الفدان  
 فيه ذلك لك الاجور المسمى وجعل لصاحب العلم درهم كل يوم ولصاحب  
 الارض اجور ارضه والحق الزرع كله لصاحب البذر والمواد من الفدان البذر  
**من قنا وبقي النقيم** قال رحمه الله دفع ارضه مزارعة ولم يبين وقاب  
 فهو فاسد على من حبه علمانيا المتقنين وقاب محمد بن سلمة فهو جائز وهو على  
 اول السنة **قنا** النقيم وبها خذ محرفة نقصان الارض عند الخمان  
 وان ينظر بكم يتا جرفك استعمالها وبكم ستا جرحه فيجب نقصان ذلك  
 وقاب محمد بن سلمة ينظر بكم يتا بكم قبله وبكم ستا جرحه فيجب نقصان  
 ولو دفع الاكار الزرع من الارض فبنت فيها ما يترى سبله واوكل فهذا بينه  
 الاكار ورب الارض على قدر خبيثتها ويستحب للاكار ان يخذل بالفضل  
 من خبيثتها اما لو كان رب الارض مستقاه وقام عليه حتى بنت فهو له وان مستقاه  
 اجنبي فهو تسطوع والزرع بين الزارع ورب الارض على ما استمر طرقتا  
 في ارض رجل بنت من عروقتها في ارض رجل بنفسه في صاحب الشجرة  
 ان صدق رب الارض انه من عروقتها وان كذب فالشجرة قوله اما لو مستقاه  
 صاحب الارض وقام عليه فهو له لو ترك الاكار يتقى الزرع حتى بينت خن قيمته  
 وقت ما ترك السقي ثابته في الارض وان لم يكن للزرع قيمة فومت الارض مزارعة  
 وعينو مزارعة مضمون فبنت ما بينهما كودف كرم معاملة وقيم الجوار لا  
 يحتاج اليه علمك سوى الحفظ ينظر ان كانا بحاب لولم يخط ذمته ثرتها  
 قبل الاوكل فانه يجوز المعاملة والا فلا يجوز المعاملة في تلك الاشجار  
 ولا نصيب للعا ملك من ذلك **رجل** زرع ارض خصم حطمت نجاة اخذ  
 وزرعها شجرة فعلى زارع الشجرة قيمة الحطمت مندورا لصاحب الارض

ان تركه حتى بنت ان شاء فما اذا بنت يا خذله بالعلم وان شاء ابداه من الضمان  
 بما ذاك ورك فهو بينهما ضمان كودف ارضه مندور فبنت نباتها ينظر ان كان قد  
 عفت في ارض بذر ما بين المشتري وان لم يجف فهو للبائع ويصح ان  
 مستقاه المشتري فهو تسطوع والزرع للبائع وكذا اذا بنت وهو بحاب  
**من اقرب اية خذ وقاب** ابو القاسم مولى البائع في الاحوال كلها وبها خذ  
 كودف كرمه معاملة فلما اثار الكرم واكلت فيه عمال الدافع كل يوم ياكلون  
 ويحلمون ينظر ان دخلوا بجوار ذلك الدافع فلا ضمان على الدافع وان وحك  
 كذا ينظر ان كانا من وجبت نفقته على الدافع فعليه الضمان وان لم يجب  
 نفقته لا ضمان عليه وان دخلوا والكلوا ذن وعين ابن سماعة عن محمد بن  
 رجل زرع في ارضه ترا فلم يثبت حتى جاء رجل فزرع فيها شجرة مستقاه  
 رب الارض فبنت الزرع على يد الشجرة قيمة بده مندور ولم يعل رب  
 للارض قيمة الشجرة مندورا فكلوا والخارج له كودف ارضه غير بغير  
 اذ لم علم بعد ما استخصد فبنت به ارضه لو قاب مرة لا ارضه ثم قال  
 رخصت ملك بطيب له قال لم بطيب له وانه خذ ومواسي استخسان ولو كانا  
 ارضا وماء ليزرعها فجرت النهر الا اعطى فتعذر رخصته ينظر ان امكن  
 بحله ما ان سقيه فعليه الاجران لم يرد فبنت اما اذا لم يكن سقيه بكل  
 حيله فلا اجر عليه بئذ لم انقطاع الماء عن الرجا ولو ساق في مندور  
 الارض ماء حتى لا يستطيع زراعتها لا اجر عليه وقاب محمد بن الحسن ارض  
 بين رجلين فخاب احدهما لشريكه ان يزرع خنفا وكوارا في العام  
 الثاني ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان زرع وعنف محمد بن  
 فقالت في رجل سرق ماء فساقه اية كرمه فانه بطيب له ما خرج منه  
 وكوارا في الزرع لم يزل من غضب شجرة وضمن به واثمة لما بنت قيمتها وعليه  
 ضمان الشجرة **قنا** النقيم لو تصدق سوله كان جينا وليس بواجب في  
 الحكم ولو ترك سله فيه مع فبنت الناس لا بأس ان كانا لتمام الشجرة  
 بعد الرافع وكذا لو اساجر ارضا وزرعها ثم رفع عنها الزرع فبنت ثرت  
 عنها سناك فبنتا سناك حتى بنتت تلك الجعالت في له كودف اخذ  
 ارضه ابيهم مزارعة جاز اذا كان البذر من قبل الوجه دون العيش كود



شرط المحصا ووالرفع اليه السيد رجل المزارع جان لحداف بلا ذوا و  
 تخالف عن المحصا ووقد شرط عليه في ملك فهو ضامن وحقن ان  
 جوارا شتر انا المحصا ووالرفع والجمع على المزارع قال **الفقيه** وستم  
 ماخذ ولا خلاف في ذلك في زماننا ما نأخذ ان كان بحال لا يتوخر  
 اليه ذلك ضمن والا فلا لو كان مزرعة بجنبها وارحيتها لو زرعتها ونفعا  
 فتعديله النذارة الى الدار او جحر ارضه بجمع منه الماء لا يمنع عن زراعتها  
 اما لو كانت الارض بحال لا تقدر الماء فيها فهو له والاربع وخراب  
 البنا يمنع عن سقيها لو اراد ان يكون بذر الارض فيها فالحيلة ان  
 يسحب حنف البذر من صا جمع ثم يبريه من ثمنه ومن زرع عليه جيمون موصل  
 مسيك ماء فيه الريح فيلك الارض صارت ملكا له باجابه اياها بالزراعة  
 لمن لم يعلم لها ملك **الفقيه** بينها فزرع احداهما كلها خيرا او نذر في ملكه  
 ان يتباسم الارض فما وقع الزرع فيه خيسه يواخذة بقلعه ويضمن نقصان  
 خيسه في الارض ان كان فيها نقصان وان قرب الى الحصاد يترك باجر  
 ملك خيسه لو زرع فيه ارضه شجر النجا تجوز وزرع فيها منظم بغير امر  
 صا جها فنباتا جميعا لا يثنى لصاحب الشجر في الخارج فانه للمزارع الناف  
 وعليه ان يغير لصاحب الشجر ما زاد الشجر في الارض مزرعة وخبير  
 مزرعة لو زرع ارضه غيره بخيرا او نذر نقصت الارض ثم زار النقصان  
 قبل ان يبرو وما برز من النقصان فان زار بعد ما روى ما لم يبرو وقال  
**الفقيه** يقول بعض الناس انه قد سوا في الوجوه جميعا وله نظا بغير الشرع  
 لو دفع اليه ارضه ليزرع القطن فاكلته الجراد وفاراد الاكار ان يزرع الحلف  
 فيه فقيه السنة وقال صاحب الارض لا اذعك تزرع شيئا فاني ازرع  
 الحنطة ننظر ان اخذها لزراعة نوع ليدل ان يحدت زراعتهم نوع آخر  
 اما لو اخذها منه فلم ان يزرع ما شاء ولو دفع ارضه مزارعة هذه السنة  
 مزرعتها ورفع برها في زرع السنة الثانية خيرا فان صاحب الارض فثبت  
 بطلان صاحب الارض فلم يجره بيطران كانت عاوة البلدة المزارعة سنة  
 بعد سنة من غير مراجعة اليه رب الارض فمدا جاز ولا فلا ولو باع  
 رب الارض ارضه بعد ما زرعها الاكار او باع السنين قبل تمام الحلف

نيكرو ان باعها ولم يثبت الزرع ولم يخرج الشجران ولا يثنى للمزارع ان رضى بالبيع  
 والبذر من قبل رب الارض اما اذا كان بعد نباته وعزوح الطلع ونذر رضى  
 الحالف جاز ونصيب المزارع فيه قائم اما لو باع باذن الاكار في وجه الوجوه  
 نيكرو ان باعها من غير فالحجواب لذلك وان باع بغير عذر فللمزارع  
 ان يملكه لو اخذ ارضا خرايا ليعمرها ويزرع مع رب الارض ثلث سنين  
 فليزرع سنة فاراد رب الارض ان ياخذها منه فهذه المزارعة فاسوة  
 ستمحق اجد الملك لعملة لو وقع في كرم رجل نواتا سوجه ما فثبت انها  
 لصاحب الكرم **الفقيه** للوجوه ان يسحب او سكره لنفسه من ما ان يفتح عند  
 اليه يو سف ومحمد وبنا خذ اما المضارته بما له يجوز وكره عن اصحابنا  
 رواية في مزارعته ارضه لنفسه وعن سدا وقد ذكرنا انه يجوز اذا  
 كان البذر من قبل الوجوه واثبت دخلت زرع انسان لو ساقها اليه مكان  
 بياض من قبل زرع جان **عن** جابر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم عليه ام ميسرة وهي فيه نيكرو لها قمار يام ميسرة من خرس هذا  
 النيكرو مسلم ام كما فرق قالت بك مسلم يا رسول الله قال لا خرس الميسر  
 خرسا ولا يزرع زرعها فياكل منه انسان او دابة ولا يسبح ولا طير الا كان  
 له يوم القيمة صدقة **كتاب** **الشرب واجبا للموات**  
**قال الله تعالى** **تحت اوراقك سبحا** **تعالى لا يتقنا** **الطبع ميت** **فانزلناه الماء**  
**فاخرجنا به من كل الثمرات** **وقال** النبي صلى الله عليه وسلم من  
 خسر بيرا فله ما حولها اربعون ذراعا عطنا لما شئت وقال عليه السلام  
 ان عاوية الارض لله ولرسوله من اجابها ميتة فهي له وقال ابو حنيفة  
 رحم الله اذ كان لرجل له ارض وبقرة وشاة ولا يمنع شيئا من الشحم في الشرب  
 سقي او شرب وبيته وبقرة وشاة ولا يمنع شيئا من الشحم في الشرب  
 لبن او دم والبهائم ولم ان يبيع لبن في الارض والنيكرو والزرع ولا يحل لاحد  
 ان يستقي من هذه الاشياء الا باذنه ولو باع شرب يوم اواكله واكثر فلا خير فيه  
 وكذا في الاشياء او شرب في اجارته او شرايه شرب هذه الارض او  
 هذا الشجر او الزرع او وقت كذا اما لو استري ارضا مع شربها جاز  
 وكذا لو استأجرها مع شرب ما فيها ولو اشترى ارضا ليس لها ميسر ماء



فاستنجد بها مسيك ماء جاز واذ كان نهريته قوم عليه اسخون ولا جبر  
 كيف امله بينهم فاختلوا في شربها وكان شربهم حين خور را حبيهم فان الاعلى  
 منهم لا يشرب حتى سكر النهر لم يكن له ان سكر النهر على الاسفوك ولكن شرب  
 بحسنة الا ان تراضوا بسكره بجمون ولو اصطلحوا على ان يسكر على شرب  
 كل رجل منهم في يومه اجزم وان ارادوا احد من ان يسكر به منه نهر لم يكن له ذلك  
 الا برضا من اصحابه وكذا لو ارادوا ان ينصب عليه رجا الا ان يكون رجا لا حصر  
 بالنهر ولا بالماء وموضعها في ارض صا حبا فيجوز وان نصب والية او سانية  
 وذلك لا حصر بالنهر ولا بالشرب فلم ان ينصب ولو ارادوا ولا كره في هذا  
 النهر قال ابو حنيفة رحمه الله عليه جميعا ان يكون من اعلاه فاذا جازوا راض  
 احد رفع وقال صاحب الكوري عليهم من اوله الى آخره مخصص الشرب  
 والارضين وليس على ملك الشفهم كروي والمسلمون جميعا شربا في الغرات  
 وكل نهر فيهم نحوه وكل قوم شرب ارا حبيهم ويحكم وزر وعلم لا يحبس  
 المله من احد وكذا لو ارادوا ان يسكر به منه نهر في ارضه  
 ينظر ان لم حصر بالنهر الا عظم فلم ذلك ولا يمنع عنه وحيل السلطان كروي  
 عند النهر الا عظم ان احتاج اليه الكوري وعليه ان يجعل بينا ان خاف منهم  
 عزقا بخلاف نهر خاص لقوم فان لهم منع من ارا وسنعي ارض او شجر  
 او زرع ولو استبا جرموا او برلة استبد الماء منهم كل شئ لم يحسن  
 نهر لرجل جار في ارض غنبيه فاذا حيل كل واحد منها مساه ولا حصر  
 في يد من يبيع قال ابو حنيفة في لرب الارض وخيدس عليها ما بداه  
 وليس له ان يهدمها وعند ما جيبه للبناء لصاحب النهر جرم ملكا ليعين  
 ومراقم وكذا قال لا خرا سقي يوم ما من نهر ك حيل ان اسعيت من  
 نهر الذي في مكانا لدا يوم ما لم يجر وكروي لوقا اسفينة بخدمة عبدي  
 شترا والخدم عليهم لما اخذ من شرب وشيك ابو يوسف عن نهر مرقو  
 وسو نهر عظم قارب من الغرات اذا دخل ما وكان ما وما قسم بين اعلاه  
 بالحصص لكل قوم كونه مصروفة فاختار رجل ارضا كانت مواتا ولم يكن لها  
 من ذلك النهر شرب ثم رالها نهر من فوق مرو من موضع لا ملكه احد  
 فساق اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان حصر ملك مرو حرا بينا في

ميا منهم ينصب السلطان منه والافلا في سلم ان كان لرجل كونه مصروفة له ان  
 نريد فيها قال ان نعلك في ملكه كونه او كونه و ذلك لا يجبر بملك النهر فلم  
 ذلك نهر خاص لقوم ما خذ من عند النهر الا عظم لكل رجل منهم في هذا  
 النهر خاص كونه حاجته ليس لاحد منهم ان يذبه كونه وان كان لا يجبر ذلك ملك  
 عند النهر ولا ان ينصب عليه رجا ولا ان يكون منه نهر في ارضه سيب فيم ماء  
 النهر ثم حيداه اليه وان لم يجبر ذلك با طله وكذا لا يتخذ على هذا النهر جسرا  
 ولا قنطرة الا برضا من يملكه طريق خاص وكذا العيين والبدكة بين قوم نهريين  
 رجلين له ارجح كوا فاختار رجل اجني كونه من نهرها برضا عما حيل اذ انتمى  
 اليه اسفل النهر كروي منها نهر اليه ارضه ثم بداه ان ينصبه بقوز مان فلم  
 ذلك وكذا لو اراد كل واحد منها حصه فانه عارية ولو منع احد من الابناء  
 لم يكن له ان سيب في نهرها برضا مما ولو كان نهر ا ما خذ من النهر الا عظم  
 بينه قوم لكل رجل منهم نهر منهم من كونه او ثلث تقار صاحب الاسفل  
 لصاحب الاعلى انكم تاخذون اكثر من خيسكم لان قسم فيه اول النهر بل كل  
 في كوا عظم فلا يبين الا طيلك فمقا حكم ويحكم كوا ياما معلومة سد فيه  
 كونا وكنا ياما سدون كوا لم فليس لهم ذلك ويتزل على عالم وكوا ذلك  
 ان قال ملك سفل النهر حصر نريد ان نوسع النهر ونزيد في الكوا  
 وقال ملك العليا اذا فعلتم ذلك كثر الماء فيمنع في ارضنا ونزو  
 ليس لا ملك الاسفل ان يحسدوا فيم شيئا لم يكن ولو خافوا ان ينشقي  
 النهر فارادوا ان يحصوه فان فيه ضررا عما ليس لاحد منهم في الدخول  
 معهم فان امتنعوا جبر به على تحصيله بالحصص وان لم يكن فيه ضرر عام  
 لا اجس هم ولكن امر كل انسان ان يحصن خيسه وكذا لو امتنعوا  
 عن الكوري لا جبر لهم ان كان فيه ضرر عام وكذا نهر رجا على النهر الا عظم في حكم  
 وخبها في ارضه لا يجبر با حد ليس لاحد منهم ولو كان لرجل ارض الى جنب  
 النهر الا عظم فاحسن الماء عن الارض بحر الماء ليس له ان يجوز بها الى ارضه  
 اذ كان حصر بالنهر الا عظم اما اذا لم يجبر في ارضه ا حصرها عن الماء عند  
 صاحبها فانه قد ا جبا ما قال محمد سالت ابا يوسف عن نهريين قوم  
 ما خذ من النهر الا عظم فيه كوا مسماة وكل رجل نهر في هذا النهر الناح



ولكان نهر احد من في اسفل ارضه فاراد وان يحوله في اعلا ارضه قال ليس له ذلك  
بمخلاف الطريق للرجل قيم نفعه باين او ثلثه ان شاعلت ارا وصاحب  
الكلوب ان يكونها فيسفلها عن موضعها لكثرة الماء فيها قال له ذلك قلت نهر  
خاص من هذا النهر الحاص ارا وان يقتطع ويستوثق منه قال له ذلك  
وليس له ان يوسع في النهر ولو اراد ان يوسع من القنطرة وسفل في  
الكلوب عن النهر على ارضه اذ لم يكن له ذلك والارب بغيره في السرب  
والوحدة قيم جائزه بخلاف بيعه وبيته ولو جرك امير خراسان لرجل قيم  
سرب في النهر الاظم العام ولم يكن قبل ذلك يجوز ان لم يجز بالعام وبالنهر  
ولم يكن له ذلك في ملك احد والا فلا يجوز ولو تزوج امرأة على شرب فلها  
مهر مثلها وان اختلعت نفسها على شرب فعلمها واد النهر والصلح في وعده  
على السرب بالملك وسو على وعده وان شرب منه مدة ضمنه وكذا الصلح  
على الشرب من قدام بالملك وعلى التملك اليد او ارض الجنابة وبه يفتي  
ولو تصدق سرب لم يجمع كالو وبهم الا ان يكون مع ارض لمع ولو اوجي ان  
سرب فلان ياوما او الشرب يجوز من ملكه وان مات الموصي له ملكه الوصية ولو  
اوجي ان يتصدق بالشرب على المساكين فهو بالملك او قال ان فعلت كذا  
فهو صدقة في المساكين فعلى لم يلزم الصدقة اما لو استرد به بعد افاغته  
مع الصق وعليه قيمته ولو استرد به اتم فوجبها فعليه العقر وقطعها وذكر  
هذه المسئلة في موضع اخر في هذا الكتاب وما اوجب العقر فهو اصبوب  
ولو اوجي شربا في يد غيره واقام البيته قبلتها استحقاقا لا قياسا ولو كان  
شربا بغيره في ارض الغير ليس له ضم اذ كان ذلك حقه او اثبتة بالبيته  
وكذا النهر ولو سقي ارضه او شجرة فسب من ما يها في ارضه رجلا فغرقها  
لا ضمان عليه وكذلك لو سب الارض من هذا الماء ولو اخرج حصا يد في ارضه  
او كالا فزعت الزرع بالثار مينا وشمالا واحرق شيا لغيره لم يضمن الارض  
المختم عندنا كل ارض من ارض السواد او الجبال لا يبلغها الماء ولا ملك احد  
فيها قال ابو حنيفة رحمه الله من حفر بئر في معارفة باذن الامام في غير ملك  
او حو كان له فيما حوله ارضه وراعا حريها لها ولم يكن ما حدها ليسين وراعا  
وفي العين خمس ما يذراع وان حفر بئر في ارض الامام فلا حريم لها وقال

ابو يوسف ان كانت للمساكن حريمها ارضه وراعا وان كان لها حريم سنون  
ذراعا وان كانت عينها خمس ما يذراع وبما الامام وبغيره سوا ذلك  
ابو يوسف لو عالج في اجتهد قطع القصب والشجر ونحوه من حريم الماش طائفة  
ارض لا يكون لاحد قيم ملك وحرف البساتين في ذلك وقال ابو يوسف وعمر  
لو اوجي ارضا كان لها ملك قيل له رونا ما الى الملك الاول وهو صاحب  
ما قطع فيها من قصب او شجر ولو احتفر بئر في معارفة باذن الامام فجاءه حفر  
واحتفر في حريمها او بنا او زرع فلما لو ان يضمن ويبدد وما عطف  
في بئر الاول لا ضمان على الاول وما عطف في الثانية ضمن الثاني ولو  
حفر الثاني باذن الامام في غير حريم الاول فذهب ماء بئر الاول وعلم انه  
شم الثانية قد ذهب لا يشي على الثاني ولو احتفر رجلا قنطرة بغير اذن الامام  
في معارفة او جرك ثم ساق الماء من اية به ارضا فاجاءه فلم حريم على قدر  
ما جعلها ولو كان نهر بين قوم عليه ارضون فاراد بعضهم ان يسوق ماء  
هذا النهر الى ارض اخر لم يكن له ذلك اذ لم يكن له شرب وهذا النهر فخر  
طريق بين قوم ليس له حريم ان يفتح قيم بابا من دار اخرى لو استجار باب  
النهر رجلا كذا شربا جرم محكوم ليعتصم الماء بينهم ولو احتفر قوم نهر بينهم على ان  
يكون مساحته ارضهم فنقضت بينهم على قدر ما ملك كل واحد منهم بين قوم فاحطوا  
عليه ان لكل رجل منهم شربا مسقي وفيهم الطارب معدم فلم ان يحصى الا ان افوه  
حجم بكماله ولو اخرج رجلا مشرعة على شاطئ الضرات سقيهم السعوان  
بجر مسقي لم يجوز وكل واحد ان سقي منها اذ لم يكن المشرعة في ملك احد  
ولو اراد المسلمون ان يمدوا في ملك انسان الى المشرعة والاطريق اليها غير  
ان يمدوا في ارضه فلم ان يمدوا فيها وليس له منعهم وان كانت رقة الارض ملكه  
اما لو كان شاك طريقا له منعهم رجلا له نهر في ارضه عينة او قنطرة او بئر  
اسيه له ان يمد حرك ارضه لعمارة نهره ولكن يمد في بطن النهر ولو اخرج  
رجلا ان يفتح حفر نهر على ان يكون لاحد حيا والمخترع لا حرم لغيره ولو اخرج  
احدا من النفقة الشرب الاخر على ان يكون البئر والمخترع بينهما خفيف لم يجوز  
لو كان له بئر فباع شخصها بجان شيا نهر له حرك في ارضه رجلا فادعي  
رجل قيم سرب يوم في الشهر واقام الشهود واحد ولد المسك اما لو



شربوا وان لم يشرب يوم ولم يسموا عددا ولا اذله من رقة النهر شربا لم يجر شربا وتم  
 ولوا و عي ارض على نهر شربا منهم واقام البيوت انما لم ولم يذكروا الشرب فاني  
 افضي بها و بحضرت من الشرب اما لو شربوا بالاشرب لم افض له بالارض ولو  
 كانت عددا على شرب او على ارض وشرب لم يجر وكذا لو كان ارضا بعينها  
 لغيره ولو اوجبه ثلث حقه في النهر جان اما لو اوجبه ثلث شرب لم يجر ولو  
 اوجبه انما استر به هذه الارض والشرب بالثب فشهدا حدما انما استر ارضا  
 بالثب وشهدا الاخر انما استر به الارض بالثب لم يجر الا ان يقول استر ارضا  
 بكل حق مولدا او بمراقبها كانت **خيار** لو استر به نهر او بدار على اسم  
 بالخيار لثمة ايام ثم سيقى زرعها او ارضا فهو رضاء بالبيع اما لو سيقى عينا او ثورا  
 او استقى لغيره او الوضوء لم يكن رضاء لهما الخيار وكذلك لو جازى رضى وسقي  
 زرع صاحب الخيار بغير امره لم يكن رضاء لو استر به شيئا على انه بالخيار  
 ثلثا ونقصت فذهب ما وثقا او نقصت فذهب ما وثقا فاحل لزوم البيع اما لو كان  
 الخيار للبيع فذهب الماء فيه بالمشتري ان شاء الباع امضى البيع واخذ الثمن  
 وان شاء رد البيع واخذ قيمته النقصان ولو استر به بدار وحرى على انه بالخيار  
 ثلثا فرعى الكلا في حرى او امانها في عطن البير لم يكن رضاء ولو كان في  
 الحزم شجرة ما ينبت الناس فاقسدتا الضم لزوم البيع وكره النهر وكس  
 البير رضاء ولو وقع في البير عصفورا وعبد به مما يجسب لزوم ولو استر به  
 رضاء ماء بنهر رضاء وانها وسها على انه بالخيار فان طحن بها لم يذ ذك  
 رضاء بها الا ان ينقص الطحن فلزوم ولو باع ارضا وشربا فجارته واشتد  
 الخيار لثما وكان مع الجارية مائة ورم فاشقها لم يكن رضاء رضاء منه خلاص  
 الصبر ورضا او امانا عبا او سا ومها يكون رضاء نهر بين قوم عليه ارضون وبعضهم  
 سوا في ذلك النهر لارضهم وبعضهم دواليه وبعضهم سوا في ذلك وبعضهم  
 شيء من ذلك غير ارضهم ثم اختلفوا في رضاء النهر فالتقيا على ان يكون لارضهم  
 السوا في دواليه دون ارضهم ولكن استحسن ان اجعلهم بينهم على قدر  
 ارضهم التي على شط النهر وان كان لهم شرب معروف فكل ذلك قضيت  
 بذلك ولو كان نهر او عليه ارضون لقوم ومحبب من النهر في اجرة لقوم  
 ولا يدرك حال ذلك ثم اختلفوا فان النهر لارضهم بالاحصان

ولس لهم ان يتبعوا عن ارضهم ولا حجة وليس له ملك الا حجة ان منجوع عن الميسر  
 فيه اجاهم ولو بنا حايك من حجة رة فيه الفرات واتخذ عليه رجا يطحن بالماء لم يجر  
 ذلك فيه الفضا ومن حاصم من الناس مدوم بمنزلة من بنا على طوي  
 المسكن ثم يتجول ان كان ما بني فيه الرضا فيجر بحجره الماء والسقي لم يسهم  
 وسوا ليدان كان لم خبرا جرد فهو في سعة من الاسراع به وكل من حاصم  
 يده مسلم كان الذي حاصم اذى او مكنت او مداة اما الحديد لا خصوصتم  
 لم فيه وكذا الحصى والمحتوى لو كان النهر بينهما لا حدما لثما فطلا اخر لثما فاصطفا  
 على ان سيقى صاحب الكس يوما وصاحب الثنتين يومين جازى وكان الخيار  
 للمشتري فهدم الباع بناها او بدارها في يد المشتري او كان عبدا فقبل في يده  
 لزوم البيع وضمن الباع قيمته فكل من كان ثوبا في يد المشتري ولم يره فخرقه  
 الباع لزوم البيع **قار** ابو يوسف قال لثما في خياره وانه ما خله عن  
 ربه اليه ان قوما وردوا ماء فسا لوالهم ان يذلوهم على ماء البير فابوا فلم  
 يفعلوا فسا لوم دلوا ان يحيطوم فابوا ان يحيطوم فلو لم يكن ان اغنا منا  
 واعناق مطلقا ما قد كادت تطلع فابوا ان يحيطوم فذكروا ذلك  
 لعمر بن الخطاب رضى الله عنه **قار** كرم عمر عطاء وضمم السلاح فيهم  
**من الجامع الصغير** **قار** رحم الله نهر لرجل اليه جانبكم مائة وارض  
 لرجل خلف المائة لمزقها لسين بينهما شئ وادعى المائة رب الارض  
 ورب النهر **قار** ليس في يد احد منهما فهو لصاحب الارض عند ارجح  
 ولكن ليس ان يجرى لبيك ما وده **قار** صاحب ارض لصاحب النهر حرما  
 ملكا طيبه واصلك هذه المسئلة فيمن رجا نهر في ارض موان **قار** ابو حنيفة  
 لا سحق له حرما **قار** لا سحقه **قار** مشايخنا بك الصواب ان  
 يتحققه بالاجماع بالنقص ثم اختلفوا **قار** حنيفة مقدار ما يتحقق مساحته  
 باطن النهر من كل جانب **قار** حنيفة حنيفة من جانب وحنيفة من جانب  
 عددا اذ لم يكن المساحة مشغولة بحق احو ولم يوجد دالة اما لو وجد  
 لا حدما تعلق حق نحو قيام شجرة وبنائها لم ثم عند ارجح حنيفة ينبغي ان يتقاسم  
 الطينة ولا يملك على المساحة **قار** حنيفة بل لم ان يلقنم عليها اذ لم يغش  
 ورب الارض رضى بالخرس عليها اما لو كان عليها غرس لا يعرف غارس



قرب الارض انقى عند اية جيفته وتوارى وارب النهران يتر عليه فقد قيل لسيده  
 ذلك عند اية جيفته رحم الله والا شئ ان لا يمنع اذا لم يكن فيه ضرر **عن**  
 الزمردى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حريم الحين خمس مائة ذراع وجميع  
 بيد العطن ارجون ذراعا وحزم ثور الاضح ستون ذراعا **من المنسقة**  
 قال رحمه الله لا بأس باخذ الكلبين والغير وزج والزرنيخ والتار اذا لم يكن في  
 ملك انسان وان كان يذهب اليه قربة وكذا الربيع والاختطاب والاحتشاش  
 والا صيد وواجناء الثمار في الجبال والحصى في الاجمة والحصاص  
 اما لو كان في ملك انسان لا بأس خذه الا الصيد والكلاب **وعن** محمد بن حاتم في نهر  
 قنطرة اشجار لا تسال لا يورى من غرسها ليس لرب العناء ان يحوط ما العناء  
 اليه نهر آخر واطل حتى شرب منه الاشجار وتوابع رب العناء فانه قرب  
 الاشجار شفيها بحكم الجوار باصول الاشجار فيلبي هذا القياس ليس له ان  
 يحق نهر العناء بحيث لا يملك الماء اليه اصوب الاشجار **نهر** لقربة بحري  
 وسيط قربة اخري وسوا ملك هذه القربة اشجار على حافات النهر ومنه شرب  
 وواهم فاراد ارباب النهران بحولوا النهر الى موضع اخر لم ذاك وان كان  
 في تحويلة خراب هذه القربة التي عليها بحري النهر غير عظيم نحو مائة ذراع  
 انسان ان ياخذ منه نهر الا جبراصك النهر لا يمنع وتلك الواخذ نهر من نهر الا عظم  
 ثم جاء انسان فاراد ان ياخذ نهر من نهر الا نهر لما خوذ من نهر الا عظم لا يمنع ان لم  
 جبر صا جب هذا النهر وتوارى وان يمنع له ذلك بخلاف ما ذكر انكم اخذتم  
 نهر الا عظم والكوي التي في انهار ثم ولصا جبا ان يخلها او يرفعها وكان ليس  
 ان يو سحها قال **سأله** عن نهر عظيم الشرب لا ملك قوي لا يحصون فزع اصحاب  
 الحل ان ماء النهر لا واراد وجهه وادعى اصحاب السفك منه انما قال  
 شرب كل ذلك بينهم وجعل بينهم على مساقمة الارضين اذا لم يدرك كيف الحال  
 فيه نذر والا مروتوا في نهر موضع الطين في ارض رجل ذراعا فهو له ومن اخذ  
 منه شئ ضمن له بئزلة مقبلة او قبرا ونط كروب ارض الموات ليس باجاء  
 ما لم يزر فيها وتوارى جفن الانهار ما لم يجر الماء رجل اجبا ارضا فجاء اخر واجبا  
 ما يحسمه من الارض وسو عالم باجبا يثم جاء الثالث والرابع حتى اجوا ما حو  
 ارضه ومحووا وسو عالم بذلك ساكت فجعلوا طوقه على الذي اجبا اخرادوا

نهر

حفر سدا ولم يبلغ ما لم يكن ذلك اجبا ولكن تترك ثلث سنين فان استغنى  
 واجبا ما والا فهو لمن اجبا ما وتوارى حشيشها لم يكن اجبا ما اما لو رصف  
 البحارة سدا للمارة فقد اجبا ما المعري والمحتطب على وجلة والفرات ونهر  
 بلخ فاجبا ما رجل فهو له قال ابو يوسف ليس للدار فناء ولو بقي ارضه  
 من نهر العاقر لم يرفع سكره وفشا فجاء الماء واخر يقوم فهو ضامن لما غرق  
 من قوم ومن عتقه لتكره سكره فيه وسط النهر **عن** النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه قال اذا بلغ الواحد الكعبين لم يكن لملك الاعلى ان يحبس عن ملك الاسفل  
**من الاجناس** قال رحمه الله ذكر محمد لو كان الاعلى لا يشرب  
 حتى يسكر النهر ليس له سكره على اهلك الاسفل لكن شرب بحضته قال ابو  
 عمرو والطبري تلميذ محمد بن الحسن اراد محمد هذا اذا كان حسب اعلى النهر  
 لا ينفقه لجميع ارضه حتى سكر النهر فساق الماء الى ارضه ليس له ذلك الا ان يكون  
 ارضه من بقعة لا يملك اليها الماء الا بسد سكر في النهر وارباب النهر محتزون  
 ان شرب من هذا النهر فهذا لا بد من ان يتخذ سكر حتى يرفع اليها الماء فان رصفوا  
 على ان جعلوه ميا وطم على ان يسكر كل واحد في يومه يسوق الماء الى ارضه  
 والا اخذ كل واحد خبيثه فكلا وكثر وساقم الى ارضه ولو ادعى ملك الحلبي  
 انهم سكون النهر فتهتم قلة الماء واقاموا البيعة ان ذلك من قديم النهر  
 خمسين سنة ينظر ان كان في ذلك ضرر عام على ملك السفك لا اذ عهدهم  
 ولكن اقسام بينهم واعول على قدر الامكان فاعطى كل قربة حصة ارضه  
 جنب نهر لا يورى حالها فاجعلها شربا منهم الا ان يكون النهر لقوم خاص  
 ارض بين نهرين يحكم بنصفها من هذا النهر ونصفها من هذا النهر الاخر  
 اما اذا كانت الارض الى احد مما اقرب منهم شربها ونوا في نهر ليس في ايدي  
 قوم خاص لو كان له نهر في ايدي رجل فخصه من دخول ارضه ليس له ان  
 يدخلها الا في ملك النهر اما لو كان ملك النهر فحقا لا يكون المقتضى فيه نصيب  
 الارض باجبا ان شاء ان ما ذن لسماح نهر وان شاء تنقسم بينا بحكم  
 حشاش عن محمد فيه ساقم لرجل فيه دار وموت ابيه اصحاب الدار دخول  
 صاحب الساقية لكن نصيبها فانه يكسبها اصحاب الدار فان ابوا قال  
 محمد لا بد من سوا ولم يملك محتاج اليه اذ لم يذول وارحم في سائر ابي يوسف



اليه يرون انه يدخل وراى فميتي على ما في النهر في حريم وفيه هذه الرسالة  
اخبرنا بها صاحب قدامه ملك قرات يتبع زرع وكرمه فاذا استخفى عنه  
ليس له ان يمنع احد ان يتبع ارضه ونخله وعن اية يحمي في ساقية بين  
قوم لا راحتهم عليها كل واحد عشرة احمه فاخذ كل واحد خبثه من ساقية  
اليه ارضه فكان في نصيب ارضه فكل عا حياح اليه ارضه فا حياح اصحابه  
اليه فتركوا واوله بذلك الفضل واسببه ان يسوقه اليه ارضه له سوي  
عما كانت على هذه الساقية وكذا ليس له ان يسوقه اليه ارضه انسان اخر غير  
اصحابه ولا سم هذا لو كان له يسوقه من المار في نهر بين قوم اخذ خبثه  
من ذلك النهر في نهره خاص له ان يسوقه حيث شاء من الارضين ولو  
استخفى عنه ليس لشركائه عليه سبيل نهر من ارضه محمد وزير علي وجعفر  
لكل واحد منهم منفتح اليه ارضه في هذا النهر ففتح محمد جاوره منفتح زيد ومنفتح  
زيد جاوره منفتح علي ومنفتح علي جاوره منفتح جعفر ففتح جعفر ارضه صار  
ماؤه لعل فان خفف جعفر وعلي جميعا ماؤه لزيد وان خفف جعفر  
وعلي وزيد جميع مايم لمحمد فان خفف علي ارضه ولم يخفف غيره فان ماؤه  
لجعفر ولا يرجع اليه زيد لانه جاور الماء نهره لا حق له في ماخذ الماء لعل وجعفر  
وان خفف زيد ارضه وعده صار ماؤه لعل وجعفر بقدر ارضها ولو  
خفف محمد ارضه كان ماؤه لزيد وعلي وجعفر ولو قال محمد لا ارض لزيد  
بحق ثابت فهذا ليس بشي بعد ما خفف ارضه **عن** ابن مسعود  
قال اهلك اسفل النهر ما على اغلا عا في يرقوا **من** **الذكر** **في**  
قال رحمه الله لو استاجروا صاحب نهرها جائد ولو اختلف اصحاب النهر في الشرب  
ولا يورده كيف كان فهو بينهم على قورا ارضهم ولو اراد احد منهم ان يكره منه ليس  
له ذلك الا برضا اصحابه وكذا نصيب الرجا ولو حبسوا اليه او ساءبه ولا يختر  
بالنهر وقد بنا في ملكه يجوز وكذا لو حاروا واكلوا في النهر لا عظم عليهم ان يكرهوا  
من اكله فاذا جاوزوا ارض رجا جمع عنهم مكان الكوي على من يقي منهم وقال  
عليهم الكوي في ما اوله اليه اخره حصص الشرب والارضين ولو قال ايسقني  
بوما من نهر على ان سكر مني شهرا لم يجز وكذا لو جعله مقابلا يتوب او عبود علي  
الذي اخذ الثوب ان يردده ولو كان له كوة فزاد اخري في ملكه ولا يخبر بالنهر

وامله جاز ذلك اما لو كان نهر خاصا بخمن من هذا النهر فارادوا حرمهم  
ان يذيقها كوة ليدل ذلك وان كان لا يخبر بالنهر وليس لاحرار ان يتخذ على  
هذا النهر رجاء ماء ولا جسرا بدون رضاهم فاذا حارب وجلة او الفرات  
عن ارضه فليس لمن لمها ان يقطعها ويحبها اليه ارضه ففسد الا اذا امنوا  
ان لا يجوز الماء اليها او كان بزايف الجانف الا حرمات يملك اليه  
الماء فيجوز ذلك فيكون احياء الموات ومنع عن توسع فوضه النهر  
ولا يمنع عن حفرا سفله **عن** النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان لمسلمون  
شركاء في ثلث الماء والكل والنار **من** **الطحاوي** قال رحمه الله  
ليس ملك لاحد ولا يبيع من مرفق البلد وكانت خارجة البلد سواء قربت  
من البلد او بعدت في غير الرواية **وقال** **الطحاوي** وما قرب من البلد  
فليس من الموات ومن اليه يوسف ارض الموات من البقعة التي  
لو وقف رجل على اداء من العامر وماؤه باعلا صوتهم لم يسمعهم قرب  
من في العامر اليه وما حرت ماء البحر عنه يكون مواتا وكذا الاكام النهرية وبالبحر  
لا يملكها وليه الامام ان يقطع ما لا غنا للمكين عنه نحو اجمه او حوض او غيره  
او ملحة لا حلك ليد ومن اجار ضا باذن الامام باء السماء في عشرين  
يلا خلاف في اية موضع كان ولا حريم لنهر حفرة موات عند اية حسمه  
وعند اية يوسف له حريم يسبح طن النهر فيكون قدر خفف طن  
النهر من هذا الجانب وقدر خفف من ذيه الجانب وعند محمد لا يوزن جميع  
طن النهر من هذا الجانب وقدر جميعه من ذال الجانب ايضا ولو باع ما في  
حوض من محصص بحيث علم انه لا يشرب الماء جاز وان كان يشرب  
لا يجوز ولو كان في ارضه ماء يرد ومنع الناس عن الخول وهو لا يحك  
اليهم منه فلمهم ان يبا يكوه بالصلاح لسعا منهم بخلاف ما اذا صا بتم مخصه  
ومع اريقهم لمعهم يمنعه فله ان يبا يكوه بالصلاح ولو كان في ارضه  
حشيش لا يحتاج اليه والناس يبتاعون اليه اما ان يبا يكوه بالصلاح  
فيها فيا خذونه واما ان يحكم اليهم لا يبا يكوه بالصلاح فيا خذونه ولا  
يجوز بيعه الا اذا خلا وحزمه فجاز بيعه كما جعل الماء في الاناء ولو  
يتقي الكلاء في ارضه وقام عليه محله انسان بخير اذنه ليد له ان يبيعه في



في كتاب الرواية ذهاب الماء خرون له ان سينزله واسيد احد ان يمنع غيره من  
الاستصا بباريه ولا الا اصطلا بها ولم ان يمنع من اخذ الحجرة وكذا الحكم في الجاحات  
كلها من البيض والفرخ والطير ليس لصاحب الارض منع اخذ من اخذ  
سواء اخذ له عشقا او لم يخفد وانما له منعهم عن دخول ارضه وقاب  
حضر الماء خرينه اذا اخذ له وكرا صار ملكا له واجمعوا انه لو رخص ثم رخص  
فهو ملكه ولو اصطفا وكلب الغر او بانه الغر فهو له كالواصطفا وقوس  
الغز **عن النبي صلى الله عليه وسلم** انه قضى في السراج من ماء المطر اذا  
منع الماء الكعيب ان لا يحبس احك الا على من جاره **من الحيوان**  
قار رحمه الله نهرين قوم اخذوا الانسان ان يبتوي ماء واه الى ارضه وكذا لو كان  
فيها صياح النهر جيتي وعن ابيه يوسف لو اراد رجل ان يبتوي شيئا من  
بالقرب والقصاص والرواية عن نهر قوم خاص لهم ليس له ذلك الا بالذئب  
نهر لقوم خاص جريه فيه شيئا من رجله ان يجذب عليه حافته وتوفو  
محمد وعنه سيد في دار رجله ليس له ملحق طينه بخلاف النهر الامام اذا  
اجريه نهر في مدينة فليس لسيه لا حدان يبتوي منه شيئا واذا ضرب بالناس  
في المدينة قال حلف سالت محمد لو عرض انسان على حافته ان يبتوي را  
في الطريق قار ان لم يختر بالناس فلا بأس ولنا من ان يمنعوه  
**عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم** انه قال من اخذ  
شبرا من ارض غيره بغير حق لم يلقه الله تعالى يوم القيمة من سبع ارضين  
**من الروضة** قار رحمه الله لو كان لقوم نخيب في ماء شربا  
او عشا لهم ان يوفوا الى ارض شيئا وليس لشركائهم المنع عنه ولو استخفى  
واحد من نخيبه لسيه لشركائه فيه سيدي ولو كان يبتوي ارضه يستغفلا  
لو اراد ان يحول نهر الى ارضه لشركائه منهم ولو لم يزرع اصحاب  
الحيا ليس لا سيب السقي ان يجره فوا في نخيبهم سب الحظ من التي سقي  
منها بالايدي للماشية حريها ارجون وزاها حوايلها اذا كانت في مباح  
ليس لاحد ان يحول في داخل حريمه بيلا وبنيه التي صنع من التي سقي  
بالابك للزرع حريمه ارجون وقاب صاحبها سنون وحريم العين  
فمن ما ياتي في ارض مباح **عن عروة** ان النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

انه قال من احيى ارضا ميتة فهي له وليس لعرف كالم حق قدره نوهي  
عرف ورويه بالاضافة فيختلف المذهب **من قاروي الناطقي**  
قار رحمه الله في نوا ورويه بنه رشيد في رجل له نهر وعين او قناه  
والعين بين التي ينبع على ظاهر الارض ليس لاحد ان يبتوي منها زرع  
ولا ارضه وان اضطر فيه فان فعلك وبتوي فيه ارضه وزرعه بخلاف  
صاحب العين والنهر والقناة فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء ما لو اخذ  
منه خدمته يؤذي السالكين بالضرر ويجب ان راي ذلك وذكر يحيى  
بنه ادم العلوي بعمامة وخين ذراع **عن النبي صلى الله عليه وسلم**  
لا حيا لا فيه ثلثة اشياء وحلقم القوم وطواله العرس **من قاروي**  
**النطائي** قار رحمه الله لا ارض المملوكة اذا انقضت اهلها في كالتقطعة  
ويقال بمنزلة الموات والموات ما لا يقرب من العامر وحده حاجته  
اعلم للمحتجب في الميراث لكل بلد **عن ابيه** يوسف فلم يعلوه وجعل  
ما حرر عنه ماء الغرات مواتا وسو في العجران وينفع انما ذبته في الفلت  
ووجلة بغيره بالعتي ولو حفر في موات يراخي بلغ ما بينه وبين الماء  
قدور ذراع فجاء آخر وحفره فهو للاب يعرف انه تركها وقدره شهر  
اما لو حفر قدور ذراع ولم يبلغ الماء لم يكن احيى فهو يجر ويترك في يده  
ملك سبب فان احيى ما ولا تركها ولو حفر الارض بحجارة سم النار  
فقد احيى ما **عن ابيه** يوسف التيجير خفا فلا احياء البناء والعريس  
او الكراب او البتقي فان مات في ملك سبب فهو ميراث لصاحب المحل وان  
باع جاز وقاب فخر الكراب احيى ولو تجر ما تم مات لم يورث منه ولو حيا لها  
بالياه ومسحها ومسحها لم يملكها حتى كرها او بنا حولها ثلث الفرات محتجب  
او مبيع لقوم ليس بموات وللوا ان يقطع وكذا طريق الجادة ان لم يجر  
بالسبب وراون ان من حفر سريانه في سبب جيب ملكه ايه اعلاء **عن**  
محمد في العصور القديمة العادة او اخبرت ذلك الاسلام جاز اخذ  
التراب لا تعايه في الارض **عن** نظام انه بمنزلة الموات اما لو كانت في الاسلام  
خربت ولها ارباب لا يجرمون فلا وفيه بمنزلة دورهم ولو اراد يبتوي شيئا من  
من نهر خاص لقوم بالقصاص والرواية لم يسحب فاما الانهار العظام فلا



فلا منع منها وعن ابن جيسم في قفلة عاديتة اخذوا رجب وحمل عليها فاقبوا  
 افواها اليه ووزن قوم نوا عليها لم يكن لهم منع من الحفر فيه ووزنهم بحرية فاه  
 وتوا منع حفر اصحاب النهر عن الكري فامد الناحية الي قبة كرم وينع  
 الذي يابيه من الكري عن الانتعاج به حتى يوضع اليهم حفته عند ابن جيسم  
 وابيه يوسف ذكره الكري في جامعهم ورواية سوسن الي يوسف بحبر  
 من ابيه وان فعلك الاخر يكون متطوعا بخلاف بناء السفك والعلو وان  
 خافوا ان ينسب فيهم من يابيه منهم بحفته ان كان ضررا عاما ولا احصى كل واحد  
 نصيبه ومن اراد منهم ان ينسبوا يستحق له ذلك ولا حريم للقناة والنهر  
 خلافا لما والمؤمن عند ابن يوسف ما بحبس الماء ويحلق عليه الكمين ما لم  
 يوزن المسكين من حريتهم وان كان يابيه الطريق اما فيه الدور فقدر ما بحبس  
 الملك لو كانت ساقية فيه ووزن قوم عودتها نحو الذراع والذراع في الجبرم هو  
 الذراع الوسط في نهر عام له ان خير من عليه لمنفعة المسكين واد كان في  
 ارض رجب نهر لقوم فله يبقى ارضه ما لم خير ياربهم ولهم من ارضه لو كان بطنه  
 وحافاة له فله ذلك وان اختر ومن استر في ارضه بحفته ارضه ولا شوب لها  
 من نهر الا ارضه الاولى فليس له ان يحوي الماء من الاولى اليها ولا ان يجعلها مكان  
 الاولى الا ان يلاء الاولى ويستسا ثم ختم منها اليه الاولى جعله مرة حبد  
 مرة وتوا نوا على شئ فلهم الرجوع ولو كان بحفته ارضه ارضه فلهما الشرب  
 اخيا اذالم حيزف حاكم لواء في نهر في ارضه غيره او محصب الماء فان كان  
 جارية تركه سلفه والافعليه البينة وتوخره السيف فاجابوا اليه حفرة  
 في ارض رجب لم يحبر على بيعها وان كان فيه حلالكم والمهاياة يجوز في نهر  
 بين اثنين بخلاف نهر لواء ونهر لاء لو باع ارضه بشرها فملك ثوب  
 ما يكتفي لارضه اليه اشتراها وليد له جميع ما للبائع وليد للامام ان يقطع  
 ما لا يخفى باليمين عنه كالمبار اليه يثرون منها والمماحة التي يبارون عنها واد  
 قطع ارضه فتركها ثلث سنين لا يحرمها ملك الا فطاع وعن محمد في الشواك  
 والسوس والكلام اخذه فهو له وعن ابن جيسم في السوس والشواك  
 يتحار الا يجوز اخوه بخير اذن صاحب الارض فان الناس يتحاجون اليها  
 ومن رجي في اجمة غيرة من ولا يابيه الزرنيخ والغير وزج والقيود والكبوت

اخريه

للمسكين

والحطب من ملك الغير وتو قسم الواليه مدينة بينه قوم وترك حريته للعامة  
 ليس له ان يحطب حطب الطريق لاحد وان لم خير ياربهم وقيل ان كانت حطب  
 فله ذلك اذ انزلوا في سفر وكل من نزل مكانا فهو اخفى به وان اخذ ياربها  
 ما يحجب اليه فطلبه منه غيره فعليه ان يسلم اليه من حطب داره عما يابيه في  
 الجيران بوجاهة قال ابو يوسف ان زاد دحانه على دحان النور لهم  
 ان يبيعوه وقيل لو تدالت اعضاء شجر الي دار الجار فان قطعها من اصلها  
 لم يمين وان قطع الحرفها من لانه افساد وان كان في المسجد امر ملك بقطعها  
 لو حفر في داره بيرا فمق منها اليه حايه جاره لم يمنع من ذلك وقيل ان كان  
 يعلم نزهة لاهلها فله منعه وكذا عن ابن سلام في د باغم اللان وكذا عن  
 خسر ومو خلاف قول الاصحاب ولو اخذ رجلا على الضرات لا يمنع اذالم  
 حفر شي وكذا لو اخذ دكانا في الطريق او حفر خباية ولو اقتلاه ارضه جعله  
 قدر ما يملك فمرا واشتق لم يمين وقيل اذ كان ندى ولم يحبر جاره  
 ضمن ما يفسد عليه واجمعوا لوملا ما حتى خرج حنف وان كان غاييا لو فتح  
 الماء ثم تركه فان واد او فتح النهر وليد فيه ماء ثم جاء الماء لم يمين ان لم يزد  
 في الفتح على رسمه ما لا يملكه وكذا اذا انقطع الماء لم يسيده ولم يمنع سكره الذي  
 عند ارضه ان كان الرسم ان يسكر وكذا قيل ان ارسل في ارضه فدخل في ارض  
 عنده من فورما وعن ابن يوسف ان قصد الارض لم يمنع من ذلك وعن  
 ابن محمد بن رين الله عنها انه ليس للتحج بعد ثلث سنين حتى وهذا ابن بتقدير  
 لائم والما سورا به راه ابن عمر **فتاوى الفقهاء**  
 قال رحمه الله بحريه ما تغرب وارغباء فاحريه الماء في النهر ما لم يحمله النهر  
 فدخل الماء من حجر في تلك الدار وخربها ينظر ان كان ثقب الحجر حفيو  
 لولا الثقب ما تحديين الماء فلا ضمان عليه وان كان الماء بحار لولا الثقب  
 يتعدي اخيا فهو ضامن من مجري ما سطر على سطح آخر من جاره فحزب  
 سطح الجار فاصلاح مجري الماء على صاحب السطح الذي بمجري الماء على  
 سطحه نهر مجري فيه ارض قوم فاشق النهر وخرب حطب ارضي  
 قوم واخذوا رباب النهر بجارة النهر لاجرا تلك الارض ولا ضمان عليهم البقي  
 ثلثة ميتهم في بركة حوتة فساب بها الماء في الحاحوتة فحوتة الطاحوتة



ينظر ان لم يخرج اليه كرية النهر لا ضمان وان احتاج اليه فهو ضامن ان علم انها خرجت من  
 ذلك لو خرجت فوسم نهر صغير بحري من نهر كبير فاصلاحه على ارباب النهر  
 الصغير وان ارباب الكبير يترقبون سكة تلاء المطر عذاب دار رجل ولندا  
 الرجل منها ضرر ينظر ان كانت السكة نافذة فله كنسها وكذا ان كانت غيرة  
 نافذة ولكن محدثة **نهر** فيه ارض انسان فكنسوه والقول ان ارباب ينظر ان  
 تحدين الطبيب من الحزم بواحد ارباب النهر ينكس الطبيب من ارضه والا فلا  
**رجل** قلع شجرة له على صفة نهر فاشتم النهر وسواه بالتواب فاستاجر ربه  
 النهر احيوا اليكيس النهر فارسل الاجير الماء ليلكه فيمكن حفرة فقام ليلا  
 فلما انقضى وجد الماء قد خرج منه ثلثة قلع فاشتمه ودخل كرس انسانا فانه لا  
 ضمان على الاجير وعلى الفالح ضمان اذا لم يبلغ الشجرة جانب النهر حيث ينصل  
 به الماء اذا كان بجانب الماء لا ضمان بينهما وعلى حافة الشجرة يدعيها كل واحد  
 ينظر ان عرف غارسها فهي له والا فاما كان من هذه الاشجار في موضع يملكه  
 ارحمها فهو له في الحكم وما كان في موضع مشترك فهو بينهما **رجل** له حائط  
 وله اشجار على صفة نهر فاذاب فثبتت من عودتها اشجار من الجانب الاخر  
 من النهر فدخل اخذ من ذلك الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى  
 صاحب الكرم ان الاشجار له وادعى صاحب الحائط انها لم يثبت من عروق  
 اشجاره ينظر ان ثبتت من عروقها فهي لصاحب الحائط وان لم يعرف  
 ذلك ولم يعرف غارسها لا يستحقها احد منهما فلما ملك لها **رجل** شجرة ارضه  
 وارسل الماء في النهر حتى جاوز عن ارضه وكان رجل طرح التراب في النهر  
 ففتح الماء فغار النهر وخرّب قصر رجل فالصمان على من اوجب في النهر لا على  
 من ارسلك الماء فيه وان كان في النهر حق نهر بحري بين الدور بحبل صاحب  
 دار ان حيز النهر في داره ان كان النهر للسمع وان كان له بحري فالنهاره عليه  
**عروق** اشجاره دخلت دار جاره فينشا في به البحر فيؤمر بقطع العروق  
 وما بنت عليها وان ادى عن ذلك تيطعها الجار **رجل** له دار منسلا صفتين  
 فباع احداهما واستثنى سبيل الماء ومليق التلج فجاز استثناء السبيل ولا يجوز  
 استثناء مطرح التلج ومن كان له ميزاب قديم ليس لصاحب الدار ان يغيره ويتنا  
 استحسن وبه ما اخذ وصحا بنا قالوا ليس له ذلك الا ان يقع البينة على حق السبيل

وهو القياس **عنف** صنيع لرجل منسلا صفة على نهر ما دما وبعل صفة  
 النهر اشجاره ولب ولا يعرف غارسها ينظر ان كانت الاشجار ثبتت من غيره  
 فثبتت وارباب النهر قوم لا يجمعون بين لمن اخذها وتيطعها ولا احب ان  
 يبيعها صاحب الصنعة قبل ان تيطعها في كل القطعة اذا لم يستثنها اشجار  
 في سكة سبيل حطبها ثبتت على حريم النهر والسكة غيرة نافذة فادعى  
 احدى ارباب السكة انما وارث غارسها وانكر ملك السكة وعواه فحاسبه  
 البينة والا فاما حرمه الاشجار خارج من حرم النهر فيلحق املك السكة وما كان  
 على حريمه فهو لارباب النهر كرم بين ارضه اخوة فاستدري ارحمها حائط  
 كرههم فان اراد ان سيوف الماء اليه الحائط في بحري مشترك بينهم فملكه قنس  
 منهم وان ساق في بحريه له خاص لم ينع من ذلك اذا كان شرب الحائط  
 من هذا النهر لو كان نهران ارحمهما كبير والاخر صغير بينهما سكة فهي حريمها  
 فاصلاح تلك السكة على ارباب النهر سوله ولا يحتجب ثلثة الماء وكبره كجدار  
 بين داريه لا حديما اكثر حوله عليه من الاخر لرجل **جدار** وجوز ان اراد  
 سقيها من نهر ليس لصاحب النهر منهم وان حاد تخريب النهر وفساد  
 المسناة او انقطاع الماء **وقال** حصنهم ان ادى ذلك اليه فساد المسناة  
 له منهم وبه اخذ الفقهاء بحري ماء داره في دار جاره بحري اصلاح  
 بحري ما به وبه ما اخذ بخلاف بحري على سطح جاره لا بحري على اصلاح  
 سطحه نهر في داره فهو له الى جانب آخر فنزل الماء الى حائط جاره فخرّب  
 ينظر ان كان الماء بحري على ملك صاحب الدار وقد ترك قدر ذراعين  
 اليه الحائط لم ينع من ملك الماء اليه الحائط لو باع نصف سبيل فارد  
 المشتري ان يتخذ من حبيب مفتوح ما دما وبمحرب صفة النهر ليس له ذلك  
 اما لو اتخذ من حريمه من غير ان يحرب الصفة للنهر المشترك لم ينع من  
 ذلك سكة غيرة نافذة يذللها نهر الشفة وعلى النهر لو عثم يودع  
 يوشد برفع ان لو عثم ولا يغير قديم وحديثه لو باع ما لجاره بخير ارض  
 وفيه تلك القرية باع المياه لجارها فابيع جاريه ولو كان الخراج على الماء  
 في بدم فلا يغير عا والتم في غده فالخراج على الارض سقي سبيل من ماء  
 الشفروين عن خلف عن بعض الكوفيين فيه رخصه **قال** محمد بن مسلم



كان خلف بن ايوب اذا دخل ماء الشحم فيه واره فكان يحسن وتقول  
 لا صحابه الا تريه اليه جنس هذا الماء فقال له رجل انك قد ادخلت ماء الشحم  
 اليه واركه فقال ان اخرجها لسان لا امنع من ذلك **عن** حبيب بن  
 زيد ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج الي المسجد يوم الجمعة فمطر عليه  
 ميثاب العباس بن عبد المطلب فامر به عمر فقلع فقال العباس قلعت  
 ميثابي والله ما ومنع الارسل الله عليك وسلم بده فقال عمر والله  
 يا بن عبد المطلب لا منعه الا انت بيدك ولا لك شئ غير عمر فوضعه  
 العباس رجله على منكبي عمر رضي الله عنهما فاعاد الميثاب مكانه بيده  
**تاج** **من ثمرات الخيل والاعشاب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا**  
**وقال** صلى الله عليه وسلم لما ذجيت حبيته الي اليمن انهم عن غير السكر  
 قال رحمه الله لا بأس بنبيذ العسل والوزرة والزبيب والتمر والبر وغيره  
 من الا بنفذه عنتي اولم يحق خلط حنظل بعسل اولم يخلط سعد ان يلحم  
 ما خلا بنبيذ الزبيب المحدث **القيصر** اذا خلا فلا خير فيه وكذا اتبع التمر اذا  
 غلا وموال السكر والسكر حرام ويجوز بيعه من المسلمين وكذا اتبع الزبيب اذا  
 غلا في قول ابي حنيفة وعنده ابي يوسف لا يجوز بيعه ولا حمله على شاربه ما لم  
 يسكر ولا بأس بشرب العصير ما لم يغسل فيخذف بالزبد واذا فعل ذلك  
 فقد صار خمرا ويحدث شارب ولا اجز يبيع ولا يخلط بعده واذا لم يخلط  
 قبل ان يخلط حتى يذهب لكاه وتبقى لثته لا بأس به وكذا بنبيذ البجج والبرخص  
 في المكيوخ على الصنف او قل من ذلك وموكلو ما لم يذهب لكاه حتى يخلط  
 وهو حلو ثم يتغير ويجوز بيعه عند ابي حنيفة خلافا لما ولا حمله على من يشربه  
 حتى يسكر **وقال** ابو حنيفة اجيز بيع الا بنفذه كلها ما خلا التمر حبيتها واذا وقعت  
 قطرها خمرا وسكرا ونقيع زبيب قد اشتد في قدح ماء اموت با راقته وكذا  
 شربه والنوخي به ولو شربه ما فيه خمرا لا يوجد طعمه ولا رائحته ولا لون  
 لم يجد ولو وجد طعمها ولم يوجد ريحها بحد ولو خلط التمر بالبنبيذ لم يشربها  
 بنبيذ ان كانت الخمرة غالبة حذره والا فلا ولو خلط التمر والعسل ثم يخلط  
 جميعا فقد عذب لكاه العنب لا بأس به وكذا الزبيب والعنب والزرز والتمر

فان يلحم الزبيب وحده ثم مرسى العنب فيه فلا بأس به ما دام حلوا فاذا اشتد فلا خير فيه  
 اما لو لم يمرس العنب ولكن اخذ الزبيب فاقطع ثم مرسى فيه فلا بأس به ما دام  
 حلوا فاذا اشتد فلا خير فيه وكذلك اذا مرسى العنب فيه سد العسل والتمر  
 ولو لم يخلع عصير العنب مع الزبيب والتمر حتى يذهب لكاه العصير فلا بأس به  
**وقال** ابو يوسف وعمر المحدث من التمر والزبيب كيره وبينه غنم ولا يجوز  
 بيعه وقيل رجع ابو يوسف اليه قول ابي حنيفة لا بأس به ولا بأس بنبيذ  
 التوت والقيز وقصب السكر والعايز والحقيق والناحف والارزن  
 وكيره شرب ورد في التمر والاسماع به ولا حمله على شربه حتى يسكر ولا بأس  
 ان يجرى في حل ولا يمسح بالتمر ولا يبيح الصبيان للدواء وكيره القداوي  
 بالتمر حرام في بونه او دبره دانه واذا غسل الطوف من التمر فقد طهر  
 وان لم يدر في التمر السكر والمكح فيصنع مربا لا بأس به بذلك اذا صارت  
 خلا ومربا ولو طويح التمر به مرق فيطبخ اكره ولا حمله على الكه ولا بأس  
 للمسلم عنده خمر للحم ولو لم يخلع من شرابه العسل او النعاج فتزك حتى يشتد  
 وحيتي لا بأس به وكذا شراب البر والشعر ولذي التمر يطبخ مع الكبريت  
 وكراهه اكل خبز عجن بالتمر ولو صلب خمر في خطم الا يوكل حتى يغسل حتى يذهب  
 ريحها ولحمها وكيره ان يبيح المسلم الخمر الدواب او الذي وتوفى دينه  
 ثمن خمر او خمر يد لا سحر الا ان يكون المدينه كما فر ولا بأس به بيع العصير  
 من جعله خمرا ومن احدث في خمر المسلم فلا حمله عليه اما ان سكره فلا يخلع  
 حتى يذهب لكاه فاما مرقه فيلحم فتمت عنده ابي حنيفة خلافا لما ولو يتغير  
 تشاء خمر المكره لنبها ولا لحمها وان ذبحها سا عسل ولو صلب رجل حابيه  
 خمر في نهر تلك الفرات او صغر ورجل اسفل منه فموت به الخمر في الماء  
 لا بأس به شربه ذلك الماء الا ان يوجد فيه ريحها ولحمها فلا يجرى له واذا  
 خاف العطشان واخطر لا بأس به شرب الخمر ما عسى به وكذا الميتة ولا حذر  
 عليه ح ولو اكثر حتى سكر بعد وكذا البنبيذ اذا شربه فوق ما يحرمه حتى  
 سكر ولو اقر عند القاض ان شربه الخمر لا بأس به لا يجدوا ما يحذر واذا قر  
 ساعته شرب والزرع يوجد من **وقال** محمد بن حذافه قراره وهي حابه كاي  
 الزنا واذا شرب المحرم الخمر لم يكره حذوا واذا شرب الخمر في نهار رمضان حذر



لشرب ثم يترك حتى يحف ثم يغير لا يفطره **باب** ما يشرب من جلي رجلي الله عنه  
 انه ضرب النجاشي الشاهري عكره عشرين سوطا جديدا حده للشرب وكثير  
 ان ياكل على ما يشرب عليها الحجر ولو طرح في العصير ماء ثم يجمع تنظير  
 في ميه الماء كله وذهب ثلثا العصير فلا بأس به ولا فلا ولو يجمع العصير  
 حتى يذهب ما شرب ثم تركه وقد ورد ثم عاد عليه الخلع قبل ان يغلي حتى يذهب ثلثا  
 فلا بأس به وان كان بعد الخلي فلا خير فيه **باب** ابو يوسف اكره كل شراب  
 من الاثنية ورواه جوده ميل طوب التزك ولا اجيز بهم ووفته عشرة  
 ايام فاذا مضى اكثر من عشرة فهو مكروه وهذا قول محمد ثم رجع عنه ابو يوسف  
 وقاب **باب** لا بأس بذلك كله ولو شرب الطلاء الذي ذهب عشرة ان يسكر  
 حذو ولو طرح في الدوار شرب ان كانت الخمر غالية حذو **تفسير** ولو اصاب  
 الرجل امواتا حراما كله محرم غيب الجماع عنور شقة وعشرين سوطا  
 ثم يذبح ثوبه حتى يمتلئ في ازار ولا يغترف الخمر في الاغصان وكذا للمرأة  
 وكذا اذا اخذ السارق في البيت ومعه الفاسح ما لا ساء وعشره **باب** الرجل  
 المتهم بكل شئ جدير وتغير الذي اربا والمختلث والتابجة والمخينة  
 وكذا الحرام شتم المرأة الذميمة عنور ولا اذا قذف امرأة مسلمة قذرت  
 او اتمم مسلمة وقد سبق مسابك **باب** في كتاب الحدود **باب** النبي  
 صلى الله عليه وسلم اتيه سباب وعنده ارجون رجلا فامرهم ان يغيروه  
 فغضبوا كل رجل منهم حمله فاما كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعل  
 ذلك ثمانين سوطا فتمسكوا به ففدا من عمر استند لا ضريح لهم  
 ثمانين **باب** **الجامع الصغير** **باب** رحمه الله الخمر فليطها ويشربها  
 حرام واعلم ان الكلام في الخمر ميل وجوه عشرة **الاول** في ما حلتها والاني  
 في ثبوت هذا الاحكام **الثاني** حرام والارواح نجاستها **الثالث**  
 يفسد مستعملها **الرابع** لا يجوز بيعها ولا يمين ثمنها **الخامس** فلا يصفق  
 بها بوجهها **السادس** من يحد ثمنها بها والاسع لا يؤثر لجنها **السابع** يجوز  
 تحليلها وقد سبق اليان في كتاب الحدود واسم جميع الزبيب هو ان يتقع  
 الزبيب ويترك ولم يبلع حتى اشتد والطلا ما زاد على ما ذمبه ثلثاه فهو  
 مكروه وما سوي الخمر والطلا والاقصم لا بأس به نحو ما تقدمت الحنفية

والشعر والذرة والحب والاباحص والثنين حلال عند ابي حنيفة حتى ان  
 لا يجب وان سكر منه وروى عن محمد يجب الحد اذا سكر نجان حرام والسكر  
 منه اذا خلقت امواته لم يتبع عند ابي حنيفة لم يذلة الطلاق النائم والمي على  
 وعن محمد يتبع الطلاق بمذلة للاق شارب الخمر واما الذي ذهب  
 ثلثاه وتبقى ثلثه ثم رفق بالماء ثم اشتد فهو حلال **باب** في ثوب ابي حنيفة  
 واريه يوسف وقاب محمد هو مكروه واجمعوا انه لو سكر منه بحد والفرد ذكرنا  
 من قبل عن ابي حنيفة حلال مطلق والسكر منه بمذلة السكر النائم والين  
 الرماك انه منع وقوع الطلاق والعتاق والبيع والاقارب بالاجماع والمطبخ  
 اذن لجمع من ينبت التمر والزبيب مثل الحلق من عصير العنب **باب**  
 عمران حذو عرايا فوشرب وسكر عند عمر من جندها فاعندوا اليه الا عرايا  
 وقاب شرب من سكر منكم يا امير المؤمنين **باب** انما احلك على السكر  
 والبطيخ فوق الاداة دون المزاوة ومثله من على انه اصناف قومنا و  
 سقائم فسكر منه جهمهم فخذتم فاولا سقينا ثم تحذنا **باب** على انما احكم  
 على السكر **باب** **المحذور** **باب** رحمه الله ان ابا حنيفة لا يبره باسا شرب  
 ينفذ التمر وينبذ الزبيب اذا لم يجمع فاضحته النار ثم جعل فيه الدورية  
 ثم تركه حتى سقد فلا بأس بشربه ما لم يسكر منه وما لم يجلسوا حوله بالبراء حين  
 كما يصنع السلطان وكان يكره الا جماع عليه وكذا الخيل كين الزبيب والتمر او التمر  
 او البسر اذا اضحته النار ثم جعل فيه عسل او غيره فلا بأس بشربه عن  
 اولم يتق كان يذواد على طوب التزك جوده اولم يذود حذو ما اضحته  
 النار وكذا العنب اذا لم يجمع ثم جعل فيه ماء ودورية ثم ترك حتى سقد ولا  
 بأس بشربه من الطرود كاللبن والبحر الاخضر والديا والحنطة والخرف  
 والنقد حذو ما اجهم ثم جعل فيه قار الطرود لا يحك ولا يعمر كتي  
 وما يند العسل جاز شربه وان لم يجمع عند ابي حنيفة وكذا سوا البين  
 والذرة وعنده لا بأس بشربه اذا لم يجمع والعتاق والاخير هو الحرام من السكر  
 فكل حذو يخاف ان يسكره فهو عليه حرام **باب** في ثوب ابي حنيفة وقاب  
 لا يجوز في شراب السكر وسجودا وكذا لا يتبع الزبيب اذا سقد وكذا لا يتبع  
 التمر والبسر وينبذ الذو شاب الذي سبك من التمر ولم يحبه الماء يصب عليه



ماء و ذر و فيه فاشتهو حرام وكذا الغصن الا ان يلجم ولو وقع قطرة خمر فيه من  
 اوزيته او عسل او دخن حرم استعماله ولا سماع به ولو يلجم حتى ذوب  
 لثته انما سم و ينشئ خمسه ثم يترك حتى يبرو فيذهب ثلثاء و تبقى لثته كان حلال  
 و جاز بيعه اما لو يلجم عليه النصف ثم يبرو فكان الذي بقي يدر حتى لم يثر  
 ولم يحك ولو يلجم العصير حتى يذهب خصفه ثم ترك حتى تشبثت اعاد عليه الطبع  
 حتى ذوب الى تمام لثته لم يحك من ابي حنيفة من استحق بن ثابت عن ابيه  
 عن علي بن الحسين ان النبي صلى الله عليه وسلم غزا غزاة شوك فمرو بقرصون  
 فقال ما مولا فقالوا صابوا من شراب لهم فيها سم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان يشربوا ما ابتذ في الداء والمختم والمزقة فلما متركهم راجعوا من غزوة  
 شكوا اليه ما لقوا من التهمة فاذا نالهم ان شربوا ما ابتذ في الداء والمختم والمزقة  
 ونهاهم ان يشربوا سكر او قار نهيتهم عن النبيذ في الداء والمختم والمزقة  
 فاشترى بواقي كل طرف فان الطرف لا يحك شيئا ولا يحرمه ولا يشربوا المسك  
**من المتن** قال رحمه الله عن ابي حنيفة اذا يلجم العصير على النصف  
 فصار حلوا فانه اكره وان لم يحك سوي فليد ان لا يروا تشبع الزبيب في الماء  
 حتى ابتذ فحك والماء قبل ان يخلى فيه فانه لا يشرب حتى يذهب ثلثاء و سوي  
 قولهما وفي رواية عن ابي يوسف يحك ولو استثر الثلث و غلا حده ما  
 ذوب ثلثا لا خير فيه وعن ابي يوسف سالت ابا حنيفة عن العصير الذي  
 يجالج بالخرود يكث سنة لا يخلى قال لا بأس بشربه قلت ما سوي  
 في عصير يلجم عشرة ارطاب حتى ذوب منه ستة ارطاب و يبقى اربعة و سوي  
 حار حلو قال لا يحك اذ انشئ نذيب ثلثاء حتى لثته و عن ابي يوسف اذا  
 اصطنع الخمر بالخمر بحيث يري لون الخمر على الخمر حرام ولا فلا و اذا  
 استدل الثلث لا بأس بشربه و سوي **ابو حنيفة** انما خلافا لمحمد جات  
 حنبل و تمت في النبيذ بحيث لو تدرت في الاناء خلعت لا جبر في ذلك  
 النبيذ وان لم يحك اما لو كانت حبه فلا بأس به كل عصير يلجم اقل من  
 الثلثين فله ان حيد عليه الطبع ما دام حلوا لم يسكر كقوله لا بأس بشرب  
 نبيذ الصل و التين ما لم يحك سكره او لم يلجم اشتد او لم يشرب  
 محمد انه لا يري بشرب النبيذ وكذا المنصف الحلو الذي لا يسكر حلا و تدرغوه

العصير في الكلب عن ابي حنيفة عن عمرو بن ميمون ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 قال ان المسلمين كل يوم حردور وان المحلل لعمرها العسل وان لا يقطع في  
 بطوننا لحوم فداء الا بالاك الا النبيذ الشديد وكان عمر يحبه النبيذ الشديد **من**  
**الاجناس** قال رحمه الله الغصن سوا البسر يذوق و يكره ثم ستنقع في  
 الماء و ترك حتى يخلى و تشد هذا يحك اسك العجوة و الطلاء اسم كل شراب مطبوخ  
 و الحليطين اسم لتر و عنب نخلان و يبلان جميعا و الدباء هو القروح يخرج  
 فيها غشا قبيد الحذب ثم يدقها حتى حاسر و يخرج عصيرها فاده عاده اسك ثخين  
 بالطين المذقت سوي المحمول المقيد بالقيروا الخواوي و الحرا و الختم سوي  
 الجوار الحصر يحك فيها الخمر و يحك اليه البلاد و التيق اصله يتعدونها  
 و يعملون فيها الرطب و البسر ثم يترك حتى يخلط فشر بوما سوي عاده اسك اليمامة  
 لدا فيه ابنه سماع جوة عصير تحبب فيها جومان من الماء ثم طبعه حتى ذوب  
 الجومان و ثلثا حقه العصير في خواور مجلى عن ابي يوسف اذا انقع بال  
 فلا بأس به و لا يحتاج لطبعه حتى يذهب ثلثاء و في خواور بن رستم نو  
 عصر الحذب لم يطب لحد وفيه خمونة فليح على اللث و اللثين و كمشو  
 لا خير فيه عن ابي حنيفة المنصف و قيق الزبيب و السكر حرام اذا است  
 و ليس كما كثر و لا حارب فيه الا على السكر و حيد الصلوة اذا كان في ثوب  
 اكثر من قدر الدرهم وكذا لا يقاس في الطلاء و الغصن و في رواية بسر  
 بن الوليد عن ابي يوسف اذا قعد و شرب ما قد يلجم و ذوب ثلثاء و طلب  
 به السكر فلا ول عليه حرام و المحدث حرام و المشي الى المقعد حرام كما ان  
 الزنا حرام و المشي فيه طلبة و المحذور فيه حرام اما لو اراد الاكل و لم يبرو اليه  
 فقد اشأ و اثم في مقوده و عصير التمر اذا انقع بالار و فيه يلجم فلا  
 بأس به و ان اشتد ما فيه ابتذ الثاين و الدار و السكر و التفيد و الثوت  
 و الارز و الذرة و الاجاص لا بأس فكل الطبع حتى اشتد ذكره في  
 البار و في و اما في خواور مشام لا بأس به و ان غلا في قول ابي حنيفة  
 و ابي يوسف و قال محمد اكره ذلك ان غلا و على هذا الخلا ف  
 نفع الد و ثاب و الصل اذا غلا عن ابي حنيفة و حنف حاد عن ابي حنيفة  
 قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى عمر بن الخطاب و مواعله

نفع الزبيب اذا حمر



على الكوفة اما بعد فاسمى اليه شرابه الشمام من عصير العنب فوجد بلع وهو صغير  
فبك ان يخلو حتى ذوب ثلثاء وبقى ثلثه فذاب شبيها ورع حوسه وبقى  
حلالا وذوبه حرامه فممن فبلك فليمتوا في شربهم  
**الكونجى** قال رحمه الله عن ابيه حديثه الا يذوقها حلال الا ارجعها شيئا  
الحمر والمطبوخ اذا لم يذوب ثلثاه ونقيع التمر ونقيع الزبيب والخمر على عصير  
العنب اذا غلا واشتد وتذوق بالزبد عند ابيه حديثه وعند حماد بن عمار  
اشتد وان لم يذوق بالزبد وبي محرمه بكتاب الله تح والسنة واجماع الامة  
فالحمر حرام فليتها وكثيرا وقال ابو حنيفة يبيح الاستدانة كلها جائز ما حلال  
الحمر وقال ابو يوسف لا يجوز بيع السكر ونقيع التمر والزبيب وقال  
الشافعي رحمه الله تعالى الا يذوق محرمه يمتزج الخمر وكل ما اسكر قليلا وكثيرا  
حرام ويبذل التمر والزبيب كفيه او زينة لم يمتزج بغيره يخرجهم عن حكم الاكل  
وليس لطبخه حد عندنا **عن** ابن ابي عمير والاشجار ان النبي صلى الله  
عليه وسلم طاف بالبيت فنهى حتم الوداع ثم استسقى من الشفاية فاتي  
شراب فشمته فطعم ثم دعا بانه فصبته عليه وقال طعم عليكم هذه  
الا شربة فاكسروا متونها بالماء وفيه رواية عليه السلام رده للندوة سورة  
قالب العباس يا رسول الله هذا شراب اهلك ملكه فاخذ رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وكسره ثم شربه **من الطحاوي** قال رحمه الله  
ومن استنكح قطرة خمر فقد كفر ومن شرب منها مقدار ما حيك الى جوفه  
جلد ثمانون ان كان حرا واربعون ان كان عبدا ووجوه الراجحة شرط  
اقامته الحذر خلافا للحمد واجمعوا انها غير مسروطة في الاقوال وكذا اذا جابها  
الشهود من بعيد ولو طهر الماء في الخمر ان كانت الخمر غالبة او مما سواء  
يحد شارها ولا فلا ولو جعلت السمك في دية الخمر وفيه حديث  
الملازمة وحديث المحضه لا يجل عند ابي حنيفة وعند ما يحك وهذا  
راجع الى ان عند ابيه حديثه تخليط تغيير العصير لم يجر حمرا حراما فكذا  
تخليط تخمر الخمر الى الخمر لم يجر حمرا وعند ما يتخلط تغييره حراما  
فكذلك تخليط تغييره حراما اذا حلت الخمر في الخمر وكل اذا صار  
حامضا من غير اعتبار القلة والكثرة **عن** محمد بن الزبير قال

استشار محمد بن الخطاب رضي الله عنه في شراب بر رقه فقال رجل من  
الضاريه انا صنع شرابا في صوفنا فقال اتقوا فاناء بشي منه فقال عمر بن الخطاب  
هذا طيب الا بلك كيف يصنعونه قال بلع العصير حتى يذوب ثلثاه وبقى ثلثه  
قال فصب عليه عمرا وشرب منه ثم ما لبث عبادة بن الصامت كان مو  
عن عبيد فقال ما اريه النار تحك شيئا فقال يا احمق اليس يكون خمرا  
ثم يكون حلالا فالكلمة **من العيون** قال رحمه الله ما اسكر كثيرا  
من الا يذوقها جت اليه ان لا شوب ولا احرمه وعن هشام شرب النبيذ  
سه فتوكلها مروة قال ابو حنيفة لا بأس ببيع العصير من المجرى ليشتره  
خمرا وعن ابيه يوسف بن عمار قال فاشق لا يحن الزرق  
وقال محمد بن محمد اما لو كان لشوك حمن الزرق والخمر ولو الكو كسرون  
في بيت مسلم حمن القون وقال هشام اكثر تخليط في قيا س قون الى  
لا يحن الزرق والخمر لشوك اذا حمله للشرب قال الحسن بن ابي مالك  
سمعت عن الشافعي قال سالت ابا يوسف عن رجل في نخله من شراب  
النبيذ يشي قال ابو يوسف وكيف لا يكون في نخله منه شيء وقد اختلف  
فيه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في نخله من الجباب يعني  
في قباي شبهة **من قباوي الشافعي** قال رحمه الله لو كانت  
السويقة بالعصير فتشرب حد شهر وفيه حلالا وفيه العصير موحلالا وعن  
محمد اجاب لسالك سالك ان يجعله في الدواق ان كنت صاحب مروة  
فا شرب ماء السكر وان كنت صاحب بلع فا شرب ماء العصير فانه  
انفع قال واذا دخلت منزلا فلا تنكح عن الخمر فاما النبيذ فما حرام  
المسلة عنه وعن محمد بن عمار ان اقول ثلثين مروة موحلالا حب  
اليه ان اقول مروة موحرام ولان احرف السماء فانقطع قطعها اجب  
اليه ان اقول منه قطرة وكيفية انه يجرى الخمر في الخمر واما يجرى  
الخمر فيها وكذا لا يجرى ون الخمر الى الماء والصحيح ان الدن يطهر  
اذا اصارت خلا بخلاف البول وكان قرا بلع يصبرون في النخيل  
خلا ثم يطرحون فيها العنب قال من يبيد الى يحن ولا يصير  
خمرا وسار اليهود عن دقة الخمر والشرب حتى يجلد شارها **عن**







الباع صمنه القيمة اما لو باعها الموصوب له او المنزلي او مبيعها او سلمها فله المثل  
 المظلم ان سلك البيع والهنه ويسترد ما وكس في شئ يكره عليه الا ولم  
 ان يردده الا ما جرى فيه عتق او تدبير او خلاف او نكاح او نذر او رجعة  
 في العدة او في الاسلام لا يقدر على الرجوع فان سدها كلها جاز في الاكره  
 ولا يرد ولو اكره بعتك او حبس او قيد على بيع جارية منه بالف ورم  
 وقيمتها عشرة آلاف فباعها منه بقل من الف ورم جاز البيع فيما  
 لا استحسانا اما لو باعها بكثر من الف ورم جاز ولو اكره على البيع  
 فوسب او اكره على ان يتر لم بالف فوسب له الف فهو جاز ولو اكره  
 على بيع جارية ولم يبيع احد فباعها من انسان فهو بالملك ولو اخذه  
 ظالم ليؤديه مالا لا سلمه بالملك حصا درة واكره على ادائه ولم يذكر له  
 بيع شئ فباع المظلم جارية ليؤديه ذلك المثل فالبيع جائز ولو  
 اكره على بيع جارية من فعلان بالف ورم فباعها منه بثمانية الالف ونايز  
 جاز البيع فيما لا استحسانا اما لو اكره على ان يبيعها بالف فباعها  
 بجزء قيمتها اقل من الالف او اكثر او بجنحة او شجر جاز **ح**  
 لو اكره بوعيد تلف على عتق عبده فاعتقه لزمه القيمة على الذي اكره  
 والولا للمولى ولا سعيته على العبد ولو كان العبد بين رجلين فأكراه  
 احد على عتقه فاعتقه عتق كله عند ابن موسى وعند والولا  
 للمعتق ومن الذي اكره فحتمه ان كان موسرا بينها فضاء وان كان  
 مسرا ضمن ضمه للمكره وسعي العبد ضمه لشريكه الا نحو ولا يرجع  
 احد على صاحبه بشئ وعند ابن حنبله ان كان الذي اكره موسرا  
 فان شاء الشريك ضمن ضمه قيمته وان شاء استسعى العبد فيه فان  
 ضمن الذي اكره رجح به على العبد فاذا اذاه العبد الم عتق ثم والولا  
 بين المكره والمكره ضمين ولو اكره بوعيد تلف على طلاق امراته  
 مائة وبيع عبده بخرقة رجح الزوج بما غرم من ضمه المبيع او المقتة  
 وان كان خلع بها لم يرجح على المكره بشئ ولو اكره بوعيد تلف على  
 ان يزوجه امرأة بخمسة الف ورم ومهر مثلها الف ورم صح النكاح  
 ولها مقدار مهر مثلها ولو اكره المرأة وليا وما ليزوجها من رجل

بالف ورم ومهر مثلها عشرة آلاف صح النكاح وتجب القاضية للزوج ان ثبت  
 انتم لها مهر مثلها وبيع امراته ان كان كفولا وان اياه فترق بينهما ولا يثنى لها  
 وان كان ذكرا بها وبيع مكرهه فلها مهر مثلها وبيع امراته ان كان كفولا وان  
 لم يكن كفولا فلها ولا وليا بها مخالفة العزقة بعد استيفاء مهر المثل اما  
 لو دخل بها وبيع عبده مكرهه فهذا رضاء بالنكاح ولو اكره بوعيد  
 تلف او حبس على عتق قصاص من في النفس او عينا دونها جاز العتق  
 ولا ضمان على الجاني ولا على المكره اما لو اكره بامانة على انسان  
 لم يبيع الا براء وكذا تسليم الشفعة مكرها لم يبيع وكذا الولع المبيع فاراد  
 ان يتكلم فطلب الشفعة قيل له ان جليتها ليعملك او ليعينك فكلف  
 لم يتكلم شفعته ولكن اذ ان الخوف يبيح ان يتكلم عليها ولو  
 اكره على الشكر على كلمة الكفر وله امراته مسلمة فقاتت فمكرهت  
 بالله وبنيت منك فقات الزوج اظهرت ذلك وقبلي مطمئن بالامان  
 فالقوت قولهم مع عبده وهذا استحسان **ن** ولو اكره على ان  
 يلقى نفسه في نار وماء او ان يخرج نفسه من بناء عال او يقطع يده ففعل  
 بنفسه ذلك فهو في سعة ان شاء الله تعالى ثم اخذه القاضية بذلك  
 فيقطع يده بغيره او يقبله بالثأر نفسه في النار او قال ليتقطع  
 تلك او لا قطعها لم يبيع ان قطع يده نفسه حتى لو قطعها لم يغير المكره  
 شيئا فانما الضمان حيث ان يقال له يفعلن لو انفسك او يفعلن  
 بك ما حوا غلظ منه فانه لو قال ليتقلن نفسك او ليتقلنك سكذا  
 بالسيف ليس باكره ولا يبيع نفسه ولو قيل له ليتقلنك بالسيف  
 او ليتقلن نفسك بهذا السيف فهذا اكره وكذا ليحرقنك بالنار او  
 ليتقطعن يدك ففعلك بغير القصاص على المكره ولو اكره بوعيد  
 تلف على اطلاق ماله بالانزاد او بالامانة او بكسر ضمن المكره اما لو كان  
 الاكره بحبس او قيد فلا ضمان فيه ولو اكره بامانة على ما اوجب  
 ثيابا حتى يحرق ثيابا لا ضمان فيه ولو اكره بامانة على ما اوجب  
 لا يبيع ان يبيعك فان فعلك فان الاكره بوعيد تلف النفس فله  
 ان ياقض الفدية او يرضى ان يقتص عبده اما لو كان الاكره بحبس الشئ



على المكره لو اكرمه القاضى على ان يقر بغيره او نكاحا او قتلها فاقربه فاقام عليه  
 القاضى ذلك ينظر ان كان ذلك المقر محرما او لا ان لم يتم عليه منه فالحكم  
 وجوب القصاص فيما يقتضيه وخمان ما لا يقتضيه وكذا استحسننا ومنها  
 بدو رأينا عنه القصاص وان لم يعرف المقر اخذ القاضى بالقصاص  
 فيما امكن سدا اذا كان الاكره بخبر او حبيب **عالمك** لو حدث الخليفة  
 عاملا على كونه قاتل الخلام لو اوجدها قاتل ولا باللع ولا ليفصل سدا  
 الرجوع بالسبب عمدا ولا تفكك فقبله المأثور فالقود على العالم  
 والمأثور اثم ولا يحرم الميراث وحرم الامر سدا عندنا **عالم** ابو يوسف  
 استحضر واجعل الدين على الامر ولا اقبله وعلى سدا القطع ولو امره  
 ان يضرب سوطا واحدا او يخلق راسه وليخته او يحزله ويحب ففعل  
 رجوت ان لا يكون آثما اما لو كان اكرامه محسنا او ضرب سوطا وحلق  
 لحيته لا يوجب تلف لا ينبغي له ان يفعل على ذلك او كثر ولو اكرمه بالحبس  
 على ان يترك رجلا فقبله فالقود على العالم ولو امره ان يقتله ولم يفرمه  
 عليه غير انه يخاف ان لم يفعل ان يقتله او يتلف عضو منه ففصل ما  
 امره فهو بخلاف الاكره فهو على الامر ون العالم ولو اكرمه بوعيد  
 تلف ليعتري على مسلم رجوت ان يكون فيه سعة ولو لم يقتضه ذلك  
 فهو افضل ولو اكرمه ليا خذ مال انسان فيدفعه اليه رجوت انه في سعة  
 من اخوه ودفعه والصمان على الامر سدا ما دام حاضرا عند الامراء لو  
 ارسله ليفعل فخاف ان لم يفعل **بطل** به ففعل به ما عده لا  
 يسعه انه يفعل الا ان يكون رسل الامر معه فخاف ان يردوه اليه  
 فيكون مضطرا ولو لم يفعل حتى تفك حصار شيبدا ان شاء الله اما ان كان  
 الاكره محبس لم يحرم الاقدام عليه ولو اكره رجلا ان يقطع يد رجل  
 فالصمان على الامر وان اكره على رجلين يقطع يد رجل فالقصاص  
 على الامر في البدان عايش وفي النفس ان مات **عالم** لو اكرمه  
 على دفع ماله رجلا ودفعه واكره على الاخر ليعتضه ففعل المان فالصمان  
 على المكره دون العايش ولو اكرمه ليذهب ماله رجلا واكره على الرجل  
 ليعلمه ويقبضه بوعيد تلف ففصل ما دام حاضرا عندنا **عالم** لو اكرمه بوعيد

عنه اسلم لي فصاحبه ان شاء ضمنه او ضمن الذي اكرمه فان ضمن الذي  
 اكرمه رجع على الموقوف له فان قال الموقوف له انما قبضته ليكون  
 من يديه مثلك القود حية حتى ارده الي صاحبه فالقود قوله مع يمينه  
 والصمان على المكره ولو كان قاتلا او اربعا ان يتكلم بذلك عند البينة حتى ان لم  
 يتكلم به ولو اكره البيع والمشتري ثم طلق المبيع والتمن فاختصما ففصل ما على  
 الذي اكرمه اذ لم يتويا بيحا صحت عندنا بغيرها ولو اكرمه على البيع و  
 الشراء ثم فارقهما ثم فارقا ففصل ما على رضاء منهما بالبيع اما لو كان الاكره بخبر  
 لم يضمن المكره في ذلك بوجه ما وكل واحد ضامن لصاحبه لما قبض وفي  
 مسألة القود حية ان كان الاكره محبس فلا ضمان على المكره وعلى العايش  
 وفي البينة فالصمان على العايش بخلاف ما اذا كان بوعيد تلف ولو كان اكره  
 على العايش بغير البينة بوعيد تلف واكره على الدافع بالحبس فلا ضمان  
 على العايش ولا المكره اما لو اكره على الدافع بوعيد تلف وعلى العايش بالحبس  
 فلا دافع ان شاء ضمن المكره وان شاء ضمن العايش فان ضمن المكره رجع على  
 العايش ولو اكره على البيع بوعيد تلف على البيع والعايش وعلى المشتري  
 بالحبس ففصل ما المالا ان جميعا لا ضمان على البيع فيما قبضت فيه التمن بعد ما  
 حلف انه قبضه ليرده على صاحبه وللبيع ان ضمن المكره قيمة عبده ثم رجع  
 المكره على المشتري وان شاء البيع ضمن المشتري ولم يرجع المشتري على  
 المكره بشئ اما لو اكره على البيع بالحبس وعلى المشتري بالتلف لا ضمان للبيع  
 على احد والمشتري ان ضمن البيع وان شاء ضمن المكره ويرجع المكره على البيع  
 بما قبض منه التمن **اقوال** لو اكرمه بوعيد تلف على الاقرار بقتل ما من اطلاق  
 ما من اوتكاح وسو يبول لم افعله فاقرب مكره ما قدره بالملك والصبر عبده  
 وبيع امراته بحالها ولذا في الرجعة والا يلاذ بالسعي وبالحنوع عن دم العمد واكرمه  
 ليعتري عبدا انه ابنه وفيه جارية انها ابنته ولو اكره ذميا على الاسلام حصار  
 ملكا فان رجع بعد عن الاسلام ولم يحبس ولو اكرمه على الاسلام ما من اقراره  
 بالملك ولو اكرمه على رجل ليعتريه لا قود له ففعل فلان بوعيد تلف او غير  
 تلف فهو بالملك حتى لو ادعى عبده واقام البينة به حمله عليه بالقود ولو اكرمه بغير  
 ان لم يثبت وجهه ولا بينة لم عليها بذلك ان على ان شوا العبدون ونحوه لا حرك



فانقار به بالحق وقبضت بيمينه بعدة **ح** **د** لو اكر رسم بوعيد  
 حتى خلع امراته على الف ومهر الذي من وجهها عليه اربعة آلاف وقد ذكرنا  
 وجه مكرمة وقع الخلع وله عليها الف ولا شيء على الذي اكرسم وكذا لو اكرسم على  
 ان يباع له من ومعه على الف ورسم فلا شيء له عن الالف ولو اكرسم على  
 عبدة على ما به ورسم وقيمة الف ورسم والصبر غير مكرمة جاز الخلق على  
 المائة والمولى بالخيار ان شاء صنف الذي اكرسم قيمته ويرجع بها على الصبر  
 بالمائة وان شاء المولى اخذ المائة من الصبر ورجع على المكرمة بتسريح مائة ورسم  
 تمام القيمة ولو اكرمت امراته بوعيد تلف او جسد حتى تفك من زوجها  
 تخليقته على الف قبضت منه وبين موهولته ومهرها الذي من وجهها عليه اربعة  
 الف ورسم فالطلاق رجعي فلا شيء عليها من المالم فان كانت حرة ذلك  
 رخصت بتلك التخلية بذلك المالم لزومها المالم والتخلية بانية وقا  
 محمدا جازتها بالخلعة وبين رجعيته ولو كان مكان التخلية حلقا فالطلاق باني  
 ولا شيء عليها وكذا لو اكره الدخول تلف نفس او جسد على ان  
 يباح صاحب الحق على ما مات اكثر من الدية او اقل منها بطلب الدم ولا شيء  
 على الجاني ولو خلع امراته قبل لموعها وقد دخل بها على الف قبضت  
 وقع الخلع بخير ما كان وكذا اكرم محمد فلك رجب فعلاكم عنه غلام لم يبلغ بال  
 ضمنه الغلام لم على ان تخاف جاز الصفو ولا شيء لصاحب الدم وكذا عبدة اكره  
 على ان قبل الخلق من مولاه بال تملك او يشرعت ولا شيء عليه ولو  
 اكره الزوج على ان يطلق امراته بالف واكرمت على قبوله فصلا وقع بغير  
 مال وكذا في الصلح من القود **ز** **ح** **د** قاب ابو حنيفة رحمه الله اذا اكره سلطان  
 رجلا على الزنا لا حد عليه وان اكرسم عبدة فعليه الحد ولو اكرمت المولاة على  
 الزنا لا حد عليها واذا اكره الحد وجب المهر وميت وجب الحد بطلب المهر  
 واذا اكره غيب السلطان وسو غيب السلطان في الخلعة في ذلك الموضع بوعيد  
 تلف لا حد عليه وعليه المهر سواء ذنت له ام سكرتم وموالم ولا يرجع  
 على المكره بالمهر ولو امتنع حتى تفك فهو بائنا وان كان الاكره بغير تلف  
 فعليه الحد ولو قاب لم يملك او لم يقطع يد من الرجك وقاب لم ذلك  
 قد ذنت لك في الخلع فاطلع وسو غير مكره لم يبيع المكره قطعها وان قطعها

فلا شيء على احد اما لو كان مكرما في اخذ له من اية انسان كان ففها يده على الذي  
 اكره الخلع ان كان الاكره تلف اما لو قاب لم يملك او لم يقطع يد من  
 قمار ذلك اقلين فاشت في جث وسو غير مكره ففكهم بالسيف فديتهم  
 على الامر في ماله ولو اكرسم على ضرب سوط او نحوه مما لا يخاف منه التلف  
 رجوت ان لا يات ثم فيه فان مات من ذلك على عاقلة المكره دية ولو اكرسم  
 بوعيد تلف على اسلاك ما ر رجب فاذا ن له صاحب المالم فلا ضمان  
 على احد فان كان مكرما في الاذن ضمن الامر ولو كان الاكره على الاسلاك  
 بحسن لا يملك له ان يهلكه الا باذن صاحب المالم طوعا **ب**  
 ولو اكرسم على بيع عبدة بوعيد تلف بالف ورسم وقيمة عشرة الف ورسم  
 نقضا والمشتري عبدة مكره ثم اجاز البايح حده فخرتها جاز البيع وكذا  
 ان لم يقبض ثمنه ولو لم يفرج شيئا من ذلك حتى اعتق المشتري فصنته  
 جاز ولو اجاز البايح عبدة لم يبيع وكذا التذير والاسيلا ولو لم يقبض  
 المشتري من الثمن فقاب المشتري نقصت البيع بيننا وقاب البايح  
 لا اجير ففك فاقدر اجرت البيع فانقصت البيع ولو لم يفعل ذلك  
 حتى باعه المشتري من آخر وقد قبض مع اكره البايح فالبيع على حاله  
 فهو مخير بين نقص البيع كله واخذ عبدة وان شاء اجاز البيع الاول فان  
 اجاز له جاز البيعان وكذا ان ما سحره سبع بعضهم حصصا فله نقص البيوع  
 كلها فان اجاز بيعها للاب او الباني او الاخر جازت البيوع كلها وكان  
 له الثمن الاول ولو اعتق المشتري الاخير وسو العاشر جاز عتقه وان كان  
 اعتقه قبل ايجازته قبضه او لم يقبضه حتى لو سلم المكره عبدة لم يجز تسليمه  
 ولم ان يضمن قيمه عبده اليهم شافان صنف الذي اكرسم رجع بذلك على البايح  
 الاول وجازت البيوع ان قيمة كلها وكذا ان ضمنها البايح المشتري الاول  
 براء المكره وقت البيوع كلها وان ضمنها احد البعثة البعثة سلم كلا بيع  
 كان حده ذلك البيع ورجع المشتري للذي ضمن على البايح بالثمن الذي  
 اعطاه وسرا حقا بالايان حتى انتهوا الى البايح المكره ولو ان المشتري اكره  
 على الشراء والنقص ودفع الثمن ولم يكره البايح على ذلك ففها جاز  
 البايح قاب البايح قد نقصت البيع لم يثبت اليه قوله وكان ذلك اليه المشتري

على المشتري



فان نقضه انتقض حتى لا يجوز له بعد ذلك قبضه ولا اعتناقه اما اذا كان قبض  
القبض فنقض البيع انما جائز كما يجوز نقض المشتري وكذا لو كان  
البيع موكلا له دون الشترية فنقض المشتري لم يجمع وانما ذلك الى البيع  
اما بعد القبض فاما نقض البيع جاز **حديث** لو اكره بوعيد تلف  
حتى استر به عبدا بعشرة الاف ورم قيمته الف وبيع دفع الثمن ونقض  
العبد وكان المشتري عدان على عبده يملكه فيما يتقبله فهو حر او حلف على ذلك  
بغيره فقد عتق العبد وعلى المشتري قيمته للبايع ولا يرجع على المكرة بشئ  
وكذا لو اكره على شترية فيه ربح محرم او اتمه قد ولدت منه او قد جعلها  
موتيرة ان ملكها الاثرية لو قال عبده حر ان دخل هذه الدار فاكراه  
بوعيد تلف حتى دخل عتق ولا يضمن المكرة لم شئ من قيمة العبد وان  
ابت ان حملوها واخولها عتق العبد اذا كانت السمين على حصولها فيها ولم  
يجرم ماله شيئا وكذا لو قال ان تزوجت بها فالتق فاكراه على تزوجها  
بغير مثلها لم يجرم المكرة بها من خصف المهر ولو اكره بتلف ليجعل عتق  
عبده فيه يد من الرجل او طلاقها ولم يدخل بها فعتق فخلق الرجل  
او اعتق فالتقياس ان يجمع ولا يجرم المكرة شيئا غير ان استحسن المصنف  
قيمة العبد وخفف مهرها ولو اكره ليجعل كل ثلوك يملكه فيما يتقبله حر  
ثم ملك عبدا بوجه ما عتق ولا ضمان على المكرة قيمه الا فيما ورثته فانه يضمن  
استحسانا حيث دخل فيه ملكه بخير فعلم ولو اكره على ان قال لعبده ان  
شئت فانت حر نشأ العبد عتقه عتق وعزم المكرة قيمته وكذا لو اكره  
على ان قال لعبده ان دخلت الدار فانت حر فدخلها ولو كان اكره  
على ان قال اذا صليت فانت حر او اف اكلت او شربته فضع ذلك  
عتق وعزم المكرة قيمته وكذا كل فرجة لا يحل المكرة منه بدامن فعلها اما  
لو قال ان تغا حبيبت زوجي الذي على فلان او اكلت لحائي فخاص بعبده  
منه بدلا او دخلت دار فلان فانت حر فعتق عتق ولم يجرم المكرة شيئا  
**نور** لو اكره بوعيد تلف ليجعل على نفسه صدقة او حجابا وعزوا  
شيئا يتقرب به الى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكرة وكذا لو اكره  
على الحب بشئ من الطاعات او المعاصي ولو اكره على الطهارة حراما مطاهرا

اما لو اكره على التلبس لم يجرم المكرة الا ان كبره ليشتق عبدا جنيته عن كراه  
وعزم قيمته لم ولم يجمع موطن التلبس فان ابراه منه القيمة لم يجر عن الكفارة  
انما لو قال وقت الاكراه اعتقه وانما اراد كفارة الطهارة ولم  
اعتقه لا كراهه جاز من الكفارة ولا شئ على المكرة فان قال اردت العتق  
عن الطهارة كما امرني ولم يخلص على بالي غير ذلك لم يجر من الكفارة وغرم  
المكرة قيمته اما لو كان الاكراه مجبسا او قيد اجزيه عن الكفارة ولا ضمان  
على المكرة ولو اكره على الايلاء لزمته ولو تركها ولم يقربها حتى مضت ارضته  
او ظهر بارت ومن عتق مدحوا بها لم يدرج بما عزم من مهرها على المكرة  
وكذا لو اكره على ان قال ان تزوجت بها فالتق وبيع غير مدحوا بها  
وكذا لو اكره على ان قال ان تزوجت بها فعتقك فذا حر لم يجرم المكرة شيئا  
**خوارج** لو عات قوم من الخوارج المتأولين على ارض وجرى فيها حكمهم  
ثم اكرهوا رجل على ما ذكرنا فهو في جميع ما يحل الا اقدام عليه بالاكراه وما يجوز  
بغيره ما وصفت في المصوح عند المتأولين وكذلك اكره المشتري  
من امك الحرب اما ما يلزم المصوح من قود وضمان فاكراه على مثله  
المتأولون بتا ورك او امك الحرب ولا شئ عليهم **خلاف** لو اكره  
على ان يهب نصف داره فوجهه ملكا او اكره على ان يهب داره لم يفتقر  
بها او اكره ليعتق بها فوجهه كل ذلك جائز وكذا لو اكره على الهبة  
والدفع فوجهها على عوض وتعاضا اما لو امره بالهبة فملكها او امره  
كانا محلا وكذا لو امره على ان يهب على عوض ويدفع فباعه بذلك وتعاضا  
او اكره على البيع والتعاض فوجهه عوض وتعاضا ولو اكره على ان يهب  
وسلم فعتق ثم عوضه الاخر بغير اكره كان اجاره منه حتى رضي بالعرض  
ولو اكره بتلف او حبس على بيع عبده من هذا بالتلف فباعه ثم دفعه اليه  
من غير اكره يبيح جواره ولا ضمان على المكرة ولو اكره على الهبة ولم يأمره  
بالدفع بوعيد تلف ولم يهبه عن الدفع فوجهه ودفعه وقال له قد مضت  
لك مخذرة فاحذره وصاح عنده صنف المكرة ولو اكره على بيع فاسد  
فباعه ببيع صحيح جاز اما لو اكره على بيع جائد فباعه ببيع فاسد ودفعه  
اليه فملك ان شاء البايع ضمن المشتري وان شاء ضمن المكرة ثم رجع المكرة



المشتري ولو اكرمه على مئة نصف داره مقسوما و يرفعها اليه فو ربه له  
 الدار كلها و دفعها اليه فالبنت بها نزة قيسا ولا ضمان على المكرة ولكن  
 استحسن ولا اجزا البنت وكذا البيع في غدا **حقيق** لو ان لثما غدا  
 اكرمه بوجيد تلف على عتيق حيد لم يساو له الفاعل ربحك بالثمن ففعلك  
 ومك المقتق علم لما حاق عتيق عن الطابع ولم الولاء ورب العبد حيد في  
 تصنيف قيمة العبد بين المكرة والمقتق ولو كانا مكردين عتيق العبد عن  
 المقتق عنم والولاء لم وضمانه على الذي اكرمه المولى العبد ولو كان اكره المقتق  
 عنه بالحبس فقرار الضمان عليه وكذا ان كان المولى اكرمه القس بالحبس  
 وعلى الاخر بالتلف فالضمان على المكرة ففدفعها الى مولى العبد ولو اكرهما  
 بتلف حتى و برعن صاحبهم بالتلف جاز التدبير عن صاحبه ان شاء المولى فمن  
 الذي اكرمه مئة عبيد فمن مائة و يبيع الذي اكرمه على الذي حيد به بعتته  
 مائة وان شاء المولى رجع ببيعتهم على الذي و بره عنه فيخرج هو على  
 الذي اكرمه بتفقه ان التدبير وان كان اكرهما بالحبس فلا ضمان على  
 مكرهما وانما المولى رجع ببيعتهم على الذي و بره عنه اما لو كان اكره المولى  
 بتلفه والاخر بحبس فان للمولى الخيار في تصنيفها على ما ذكرنا **و**  
**وجبة** ولو اكرمه لص على ايداع ماله هذا الرجل بالحبس فادوم  
 ففعلك والمشتري عبيد مكره لم يفتن واحدهما شيئا اما لو كان بوجيد تلف  
 فلو تب المالك تصنيف ايها شيئا ولم يرجع احدهما بما ادى على صاحبه ولو  
 اكرمه بتلف او حبس على ان يامر و جلا فبعض المالك فامره  
 بقبضه والمأمور بعينه مكره ففعلك فيه يره فالتاخذ ضمانا للمالك  
 الا ترى لو اكرمه بالحبس ليخرج ماله في البحر ففعلك لم يضمن المكرة  
 اما لو اكرمه بالحبس ليامرنا شيئا فافاخذه فيخرج في البحر و يغير مكره  
 او مكره بالحبس فالضمان على الفاعل وان كان الفاعل مكرما  
 بوجيد تلف فالضمان على الذي اكرمه ولو اكره بتلف او ضرب و حبس  
 على ان يوكل ببيع او شرب ففعلك كان ذلك بالحل ولو اكرمه بالحبس  
 ليوكله بعتق عبيد فوكله بذلك فاعتقم الوكيل والوكيل غير مكره فالعبد  
 حر عن مولاه ولم يضمن المكرة شيئا ولو اكرمه بوجيد تلف ليا ذن لم يضمن

ضمن الذي اكرمه بعتقه ولو اكرمه بالحبس لم يضمن له شيئا وكل اكراما بوجيد تلف  
 على امر لا يتصور رده نحو الطلاق والعتق والقدك ولا يستملك فاكرا  
 بمذلة جنانته بده وان كان بعتق او حبس لم يلزمه ضمانه وانما الاكرام بالحبس  
 بمذلة الاكرام بالتلف في الاكرام بالبيع والشرب والافراد بالاشياء كلها و  
 الوكالة بذلك والا مربي **تجيب** لو قال لاسنان اني اريد ان ابي ابيك  
 عبيد هذا فابيعك بالبيع وليس ببيع ولا شرا واحب للشيء انما قام فقال  
 نعم ففعلك وحضر هذه المقالة شهود ثم قال في مجلس آخر بعتك بالتلف  
 وقال قد فعلت ثم تضارفا على ما نواضعت فابيع بالملك وان جحد احدكما  
 لم يملك البيع حتى يقوم البيعة على هذا القبول منه ولو تضارفا عليه ثم قال  
 لصاحبه قد اجرت البيع لم يجز حتى قال صاحبه اجرت انما اضيا فهو جاز  
 حتى لو اعتقه المشتري ففعلك اجازتهما لم يجز لانه كان بيع مذب وقد لم يضمن  
 الا جازاه وعلى هذا الاجازة والكسابة والقسم بخلاف النكاح والطلاق  
 فان ذلك جاز بركله وان كان الطلاق والعتاق على ما لم يضمن ذلك  
 المالك ولو اجتمعا على ان يغيرا بيع العبد بالامر بالملك وكان ذلك  
 الافراد بمحض شهود ثم قال البائع للمشتري بعتك عبيدي هذا يوم  
 كذا بكذا وقال لا اخرج احدك فليس هذا ببيع ولو اجتمعا على اجازته  
 لم حير بيع وكذا انكلم في النكاح والطلاق والعتاق على ما لم يضمن  
 بالملك وكذب ولو اعتقه المسمى لم يضمن ولو قال للمولى اريد ان اتزوج  
 فلانة على الف وسمع بالقيمت والمهر الف فقال للمولى نعم ثم تزوجها  
 على الفين علانية حكن النكاح والصدقات الف وكذا الطلاق والعتاق  
 على مال والبيع اخيا اما لو قال المهر مائة دينار وكنت سمع حشوة  
 الف درهم كان تزوجها على عنيدهم ولا يجب واحدهما المالك اما لو كان  
 هذا في البيع لزمه بما عقد عليه في علانية من عشرة الف وكذا في الاجازة  
 والكسابة والقسم والخلع والطلاق والعتاق على جعلك الا في النكاح  
 نكاحه واما لو عقدوا في الشرا والبيع وغيرهما من هذه العقود على مال  
 ثم اظهروا شيئا غيره فادعى احدكما ما كان في السر واثام عليه البيعة  
 وادعى الاخر ما كان في العلانية واثام عليه البيعة اخذ بالعلانية وابتك



الشتر لا ان يشهدوا انهم قالوا في الشتر انما شهد بذلك في العلانية سمع حكم ما في  
 الشتر ولو كان البيع والمشتري يتقالا في الشتر ان يظهر بيعة مدلا ولا لحلا ويظهر  
 انه غير مدول وباطل ونظرا انما كان مع ذلك جعلنا في الشتر مدلا وفوا بطلناه  
 وجعلنا ذلك جدا جائزا واشهدنا على انفسهما بذلك ثم عالا علانية فوالله  
 كل مدول في هذا البيع ويحكم بيعة صحيحة فبما على مدلا ثم طلب احدكما  
 اجازة البيع فليس جائزا الا ان يقيم الاخر البيعة على ما قال في الشتر من ذلك فطلب  
 البيع **عند** لو ان لثما خالبا اكرمه بوعيد تلف او جسد على ان يبيع تمام  
 القصد بتمام والمشتري غير مكره جاز البيع ولا عهد على البيع والبيع ان  
 يطلب المشتري بالثمن وتقبضه ويرفعه الى القصد ويلون عهدته عليه ولو  
 اكرمه على شتر بتمام بالثمن فالتلف على المكره وون المشتري فان  
 طلب المشتري المتاع بعينه اكره وتقبض فلم ذلك وعليه الثمن ويرجع به  
 على الامر وان بواله ان لا يات خذ ما حاله بلا اكره لبيد له ذلك بك وجب  
 عليه الثمن حتى يطلب ولو اكرمه على تسليم ما باع قبل نقد الثمن او تسليم البتة  
 او دفع الرضا الى المزنين فلم ان يرفعوا واستردوا **عند** لو اكره الرجل  
 على الكفر بالله تعالى كفت بالله وقال خطره على بالي اني اريد الجز  
 على ما مضى فقلت ذلك واريد به الجز على ما مضى والكذب ولم اكن فعلت  
 ذلك فيما مضى بانت منه امراته في الحكم وهي امراته فيما بين وبين الله  
 اما لو قال خطري بالي ان اكره بذلك كذبا وبالحل عا مضى فقلت كفت  
 بالله واريد به ما طلب مني ولم اكره الجز عا مضى فهذا كما مر عندنا من كل وجه  
 ولو قال لم يخطري بالي ذلك كفت بالله كفتا مستقبلا وقيل لم يخطري  
 بالي ان لم بين امراته وكذا لو اكره على ان يبيع لهذا الصليب او على شتر  
 محمد صلى الله عليه وسلم ولو خطري بالي رجلا من بني قريظة له محمد وشتم به ونواه  
 لم بين امراته اما لو ترك ما خطري بالي وشتم النبي صلى الله عليه وسلم وقلبه كاره  
 لذلك لم يفسد لذلك ولو لم يخطري بالي وشتم محمد صلى الله عليه وسلم وقلبه  
 مطمئن بالايان وجهه لم يفسد ولو اكره على عتق عبده فخطري بالي ان يبيع  
 موخر ويريده الجز بالملك او الكذب وسعهم ان يمسكه فيما بين وبين  
 ولو رفع اليه القايض اعنتهم عليه ولم يجنب الذل اكرمه عليه ولو قال خطري

على ما في ذلك فقلت موخر واريد به عتقا مستقبلا كان عتقا في القضا وفيما  
 بين وبين الله تعالى واعتقمه اريد به عتقا مستقبلا كان حواشي كل وجه  
 وصنع المكره ولو اكره على طلاق امراته ولم يزوجك بها قطاب حتى طلاق  
 ثم قال اردت به الجز بالكره او اردت طلاقها من قبلك وسعهم فيما بين وبين  
 الله تعالى واما في القضا فهو باين ولا ضمان على المكره اما لو اراد طلاقا  
 مستقبلا ولم يزوجها خطري بال خبر ما من اوكذب فهي طالق من كل وجه  
 ورجع الزوج على المكره باعزم من حنف مهران ولو اكره المكره ان يولي  
 الخب كذبا او طلاقا من ينفذ فطلب عيتم ستخلفه عليه **زياد** لو  
 اكره ليطلق امراته وهي غير مدخول بها واردة فطلقها طلاقا لا يثنى على  
 المكره ولو اكرمه على الثلاث فطلقها واردة رجوع عليه بنصف المهر الذي عزم  
 ولو اكرمه ليقطع يد رجل فطلقها ثم سى عليه وقطع رجله من غير اكره  
 فبات من ذلك كله يجب القصاص عليها جميعا ولو اكرمه ليضرب  
 اسنانا مائة سوط فضربه مائة ثم ضرب عشرين بلا اكره فبات من كل وجه  
 نصف الدية على عاقلة الامر في ثلث سنين وعلى الفارب نصف الدية  
 في ثلث سنين ولو كان الاكره بالحبس فكل الدية على الفاعل ولو اكرمه  
 ليعتق حنف عبده فاعتق كله لا يثنى على المكره في قياس **قوله** اكره حنيفة  
 وعندنا جزم المكره قيمته لمولاه وكذلك عندنا لو اكرمه على ان يبيع  
 كله فاعتق نصفه وعندنا اكره حنيفة عزم المكره نصف قيمته وسعهم العبد  
 في نصفها ولو ان امراته اكرهت على الزوج ان يملكها وموخرين بوعيد تلف  
 او جسد لم ترض ولو اكره على امراته ان يامره بطلاقها وموخرين فامر  
 بذلك فطلقها كما امر به ثم مات وهي في العدة ورثته اما لو امر به بتطليقها  
 فطلقها فميت كما امر به لم ترض ولو عتقت امته لها زوج حر لم يزوجك بها  
 فاكرهت بتلف او غيره على ان اختارت نفسها في مجلسها بطلب الصداق  
 كله عن الزوج ولا ضمان على المكره وكان دخل بها فعليه الصداق لمولاه  
 ولا يرجع على المكره بشي **خيبار** لو قال القاص الغالب لا تقتلك او ليقتلن  
 عبدا او ليطلقن امراتيك مداهما شئت وهي غير مدخول بها ففعلت  
 احد ما عزم المكره الا اول من قيمه العبد ومن حنف مهران كان دخل

ان صح



به لا شيء على المكروه ولو قال له لا تفعلك او ليكرهن بالله وانقلن هذا المسلم  
 فان كفر وقلم محييت بالايان فهو بين سبعة ولا يجب له ان يترك المسلم  
 فان كفر وقلم الذي تفعل عنه القود استحسانا لا قيا بها وضمن الدية في  
 ماله فيه لمث سببن اذ لم يكن عالما بان الكفر سيجم وان اكرمه على اكل الميت  
 او تفعل المسلم فلا بأس بأكلم الميت وان لم يأكل حتى تفعل فهو آثم ان علم  
 انه سيجم وان لم يأكل وتفعل المسلم تفعل به ولو اكرمه بالحسن لم سيجم  
 ان يكفر فان فعلت بانت امراته ولم يسمع اكل الميت وشرب الخمر وان فعلت  
 فلا حد عليه وان خيره بين تفعل سلم وبين زنا امراته لم سيجم ان يترك واحدا  
 منهما وان ابي حتى تفعل فهو مأجور وان زني ذرية المحرستحسانا وعليه مهر  
 وان تفعل المسلم فالقود على المكروه وعلى التامك ثاويب بالحسن والتعزير  
 ولو كان الاكره بالحسن فليعلم المحر والقود ولو اكرمه بين تفعل رجل وبين  
 استهلاك ماله لا بأس ان يستهلك فهو اكثر من الدية او اقل وضمانه على  
 المكروه وان قلم فعلى التامك القود ولو لم يترك حتى تفعل فهو عتو آثم  
 الا تزيه من اصابته محضه فلم يحيط صاحبها فلم يأخذ حتى مات لم يأثم  
 وكذا لو اكرمه على الطلاق او التفريق فلم يترك واحدا حتى تفعل لم يأثم  
 وكذا ان خيره بين تفعل عبده او استهلاك ماله فلم يترك واحدا  
 حتى تفعل لم يأثم ان سوي عتو تلف وان استهلك ماله ففعل المكروه ضمانه  
 بالغا ما بلغ وان تفعل الصبي ولم يستهلك ماله فهو آثم ولو اكرمه ان  
 يترك عبده مضرا وعبد مضرا واحدا اقل قيمة تفعل احدهما عمدا  
 يترك المكروه به وكذا ان اكرمه على ان يقطع يد نغم او يترك عبده عمدا  
 ففعل احدهما فلم ان يقتض من المكروه اتها تفعل ولو اكرمه على ان  
 يأخذ ماله من ماله لا بأس بان يأخذ ماله احدهما واجبت اليه  
 ان يأخذ ماله اخنا مما فان اخذه واستهلك ماله ففعل المكروه  
 ثم ينظر ان استهلك ماله الذي اكره عزم المكروه مقدار ثمان وعزم  
 المستهلك الفضل لصاحب المال اما لو اكرمه على تفعل عبدا او يترك  
 ماله من الاخر فلم ان يترك في المال ماله ففعل المكروه بالغا ما بلغ  
 اما لو تفعل الصبي فعلى التامك القود وعلى المكروه الحيس والتأديب

ولو اكرمه ان يترك عبدا ففعل ما به سوط ان استهلك ماله ففعل ان يستهلك  
 المال كما امر وكذا ان كان الصبي والمال للمأثور لا سيجم ان يترك عبده  
 ولو ضرب ومات لا ضمان على المكروه اما لو استهلك ماله رجوع على المكروه بملك  
 ولو قال تفعل عبدا مضرا او تفعل اياك لم سيجم ان يترك عبده وان  
 قلم فلا شيء له على المكروه سوي الا اوبه فليد لو اكرمه على ان يستهلك ماله  
 مضرا لرجل او يترك اياه فاستهلك صمنه ولا يرجع على المكروه ولا يأثم  
 به استهلاك ذلك المال وان لم يستهلك كما امره حتى تفعل اياه لم يترك  
 عليه اثم ان شاء الله تعالى الا ان يكون الما شيئا سيرا فطالما لم يترك  
 استهلاكه لم يترك خرم ولو تفعل لم يشترط مضرا لرجل سوي الا اوبه فليد لو اكرمه على ان يستهلك ماله  
 او يترك اياه فاستهلك عبدا مضرا بالغا ففعل ما به سوط ان يستهلك ماله  
 السبع وفي الاستحسان مولا حلك ولو قال لحسن اياك من الحيس  
 او ليس من هذا الصبي بالغا ففعل ما به سوط ان يستهلك ماله ففعل ان يستهلك  
 سكره اكره وعقد التملكيات بالحللة **واجب** ولو اكرمه بوعيد تلف  
 على كغيره يترك قد خشت فيها فكفر بعتق او صدقة او سوة اجزاء ولا  
 يرجع على المكروه بشئ اما لو اكرمه على ان يقتل عبدا لم يحرم وعلى المكروه  
 قيمته اما لو اكرمه بالحسن اجزاء من الكفارة ولو اكرمه بتلف على الصدقة  
 ففعل ينظر ان كانت الصدقة اقل قيمة من اولى الرقاب او جوب  
 الكسوة لم يترك قيمت المكروه شيئا واجزاء وان كانت الشريعة لم يحرم من الكفارة  
 وضمنه المكروه وان قدر على المسكين الذي اخذه السير ومنه وان كان الاكره  
 بالحسن لم يترك قيمت المكروه شيئا ولكنه يرجع به على الذي اخذ منه وان افصاه  
 له عبده وطوعا لجراه وان كان قايما وان كان مستهلكا لم يحرم وعلى مضرا  
 كذا واجب الله عليه من بدنة او صدقة او مديون ولو اوجبت شيئا جسيما فاكرم  
 حتى يرضيه جاز ولا يرجع على المكروه بشئ وكذا الا ضيمته وصدقة الضمير  
 ولو اوجبت مديا اليه بيت الله تعالى فاكرمه بالقبول ليهدي بقره او بدنة  
 ينحرها ويتصدق بها ضمن المكروه قيمتها ولا يجزى مما اوجبت على نغم  
 الا ان يكون اكرمه على ادين ما يكون من الهدى في القيمة فانضاه لم يترك  
 المكروه شيئا فلو قال لله على عتق رقبته فاكرمه على عتق عبده جسيما







بأن يجلب على علم نزل ما سوعده وصنعة ما سوعده من ذلك أو اتلاف عضو  
أو ضرب أو قيد أو حبس والمخبر المظن بغيره فآثره حتى الله تعالى وآثره  
حتى المكره وآثره حتى آوى وصار المكره آله للمكره وآذاكرهم السلطان بغيره  
أو حبس ليقول على نفسه بحد أو قصاص على فهو ملك وتوفاه لا يحرك  
بما هو أركن فان شئت فاقروا ان شئت فلاتخذوه مؤبداً السلطان على حاكم  
لم يجر انواراً انما لو جازى سبيله وذهب ثم رجع واقرنيكران لم يتوار  
عن مضرة لمحضت من اخذه وردة فاقولم يجمع ولو توار له عنه فرجع طوعاً  
واقراً بذلك يواخذه ولو اكرمه على طهاراً من انصاره من طهاراً ولا يكرمه  
الكفارة وأبو حنيفة لا يكره الاكرام الا من سلطان فانه اكره غيره بغيره  
وقيل على من اختلف زمان في زمن اية حنيفة لم يكن لغير السلطان  
من القوة ما يتحقق به الاكرام وفي زمانها لم يكره في سائر السلاطين  
أبو حنيفة ومحمد المكره على القتل بوجبة تلف اذا قيل جبت القوة  
على الذي اكرمه دون المكره وقال زفر بجب على المكره دون المكره  
وقال أبو يوسف لا يجزى على واحد منها وبحب الدية على المكره وقال  
الشافعي بجب القود عليها ولو باع مكرماً وسلم مكرماً سبت الملك المشتري  
فاسودا حتى لو اعتمه او تصرف تصرفاً لا يمكن نقله بعد ذلك وعليه  
فيمنه ثم سوده لو اجاز ايه لم يجمع اجازته حتى سواخذ المشتري بالقيمة  
لا بالثمن انما لو تصرف تصرفاً يمكن نقله يجوز البيع فيكون مؤثراً على  
اجازته الاول ولو اكرمه على ذلك مورثه فملك الاب والاب لم يحرم  
ميراثه ولو ان غلاماً لم يتعلم الا انه حقيق وموطأع او رجب لم يملك  
العتق وموطأع فاكراه انك ما على قتل غيره لا شيء على الثاني والدية  
على عاقلة الذي اكرمه ولم يحرم الارث لو اكرمه **عن** عمرو بن شعيب  
ان امرأة كانت بمحضته لزوجها فاراد به ان يخلعها فابى فلما رآته باياً قامت  
اليه سعيه فخذته ثم وضعت على ركبته ثم حررتها برجلها قالت والله لا تعودك  
به او لطلعتي لئلا فطقتك لها فأتا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاستعاض  
فشتها وقال ويحك ما حملك على ما صنعت قالت بخشي اياه فامضى طلاقه  
**من الخطاب** قال رحمه الله لو اكرمه على شرب الخمر والحل الميتة

لا تملك

عبدك

بوجبة على اتلاف عضو وجراحه يحكم له الاقدام على اكل ذلك ولو امتنع  
حتى قتل فهو يتجر من تلف نفسه اما لو اكرمه على ذلك ضرباً او قيداً او حبس  
لا يخاف تلفاً لا يباح الاقدام على ذلك ولو اكرمه على كلمة الكفر بحبس وقيد  
يكفر وبيعت منه امراته ولا يكره الذي اكرمه شيء سواه كان اليمين بالله يوجب  
الكفارة بعتق او هلاك او حذقه فانه يلزم التحالف والناذر **عن**  
سعيد بن المسيب ذكر له ان رجلاً ضرب غلامه حتى ملكى امراته فقال بين  
ما صنع **من الروضة** قال رحمه الله لو اكرمه بغير مائة على شرب  
الخمر او نكاح ميتة بنزله الاكرام باتلاف عضو حتى سيعه تناوله ولو  
امتنع حتى فعل به ذلك رجوت ان لا يكون اثماً ولا اكرام في اتلاف مال العبد  
والا امتناع ولا اقدام سواء وقيل له ليشرب الخمر او لتقتل اباك لا يجر  
شربها وكذا لو قتل لم يكفره او لتقتل اباك لا يجره ان يكفر خوفاً  
على غير نفسه ولو قتل لتقتل عبيدك او لتقتل اباك لا يجره البيع وكذا  
الحسن بن ابي مالك وتوفاه المحرمي ليل ان دفعت جارية بك  
معه اليه لازية بها دفعت اليك الفاضل اسكنه المسكين لتخلصه لا يجره  
دفعا اليه توفاه ملك الحرب لبي من الانبياء لتقتل اباك او يقولون  
لست بغير لا سعيه ان يقول كسرت بني ولو قتل ليل لتقتل منك  
مذلاً ولتقولن انه لبي سعيه ذلك **عن** عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه ارجع مبهيات لا رد مد فيهن الطلاق والعتاق والنجاح  
والنذور **من قناب** **قناب** **قناب** قال رحمه الله لو اكرمه  
على السجود لملك اذ اراد على وجه التهمة دون العباد فليفتعل  
وكذا ان اكرهوه على ان يذبحوا على منية واكرهوا انهم يذبحون منهم  
فله ان يفتل ولا فلا **عن** ابن حنيفة في تهديد الزوج حتى اتقوت  
باستيفاء المهر انه جائز وقال أبو يوسف اذا اهدد ما يباح بك  
الدم لم يجر وقال محمد اذا خلا بها فخرج موضع لا يمنع فم فهو بالسلطان  
ولو خطر به لم يكره الكفر ما ويك فلم ينوه فقد كفر ولو خير بين القتل  
والزنا فقتل فهو مكره ولا يحرم الارث ولو قتل لم لا قتل اباك او



ليقلن من الرجل فقله فبكت به **عن** ان فتى اسود كان مع اليكبر الصدوق  
 رضى الله عنه وكان تبرا القران فبعث ابو بكر رجلا يسبح على الصدوق فوافى  
 بهند الغلام معك بعثك فتعظيم من سكرتك فذهب به فخرج به الاسود وقد  
 قطع بكده فقال ابو بكر ويحك ما لك قال زعموا انك سرق  
 ورحم من من احب الالب قال ابو بكر والله لان وجدته قطعك بخرق  
 لا فيدرك منه فليمنوا زمانا ثم ان قاتلا امرأة اليه بكر فوسف وذلك  
 الاسود قام حيل ورفع يديه الى السماء اللهم اظهر على السارق ثلما فوجدوا  
 ذلك المتاع عنده فقال ابو بكر ويحك ما كان حركك بالله ثم امر فطقت  
 رجلك فكان اوب من قطع رجلك **كتاب الجحيم**  
**قال الله تبارك وتعالى ولا تؤنوا النساء اموالكم التي جعل الله لكم قباها**  
**وقال النبي صلى الله عليه وسلم** من كان له من ماله فلعله ما فاته مع  
 ماله ومضى ونبه وقال ابو حنيفة رضى الله عنه الجحيم على الجحيم  
 بلخ الغلام مبلغ الرجاك وله مال وسومفدا ومصلح جائز في ماله ما يجوز  
 لغيره من البخل وكنت اذ ابلغ مفيدا ولم يوسر رشتا القاضى ان يجوز  
 بينه وبينه وسومفد ذلك جائز التحرف فيه **قال** فاذا بلغ الغلام تحت عشرين  
 سنة فهو مفد وفع اليه ماله فان استحيى ان يلى اسم العصفاء فحجر عليه **قال**  
 صاحبنا اذ ابلغ ولم يوسر رشتا لم يدفع اليه ماله ولم يجر في ماله ما يصنع  
 يسر لو صدقة ولا غيره بمنزلة الذي لم يبلغ الا في ارجة حصار لوجه الاب  
 ان يسر على هذا ولا ستره له الا بالاموال **قال** واذا نواغنى عبده جاز وسبي  
 العبد في قيمته وان ور عبده صار مبرا فان مات قبل ان يوسر  
 رشتا سبي الغلام في قيمته مبرا دون نقصان التدبير وكذا لو اعتقه  
 حد التدبير **قال** سبي في وصاياه ان يكون بالحكمة من التدبير وعنده  
 وكذا استحسن ان ما وافق الحق منها مما سيقرب به الى الله تعالى من غير  
 سرف ولا فسق ولا امر يتقبحه المسلمين فهو جائز ولو اوجى ولد  
 جارية بنت شبه ومن صارت ام ولد له وان ماتت صارت حرة ولا يسير  
 عليها ولو لم يكن معها ولد **قال** من ادم ولد له صارت بمنزلة ام الولد  
 وكذا ان ماتت بعثت في جميع قيمتها وكذا لو قال لعبده فدا ابني

ومثله يولد بمثله فهو ابنه وحقيق وسبي في قيمته وتكون زوج امراه صح النكاح  
 وبطك الفضل عن مهر مثلها يكون مهرها الا فكل من مهر مثلها ومن الميسر  
 فان طلقها قبل الدخول فلهما حنفه في ماله وكذا لو تزوج كل يوم واحد  
 ثم طلقها او تزوج اربعة اما لو حلف بايمان واوجب نذرا من صدقة  
 ومدين لم يوجبه الفاضل ان يكفر بالمال ولكن عليه ان يصوم كل ليلة ليلة  
 ايام وكذا الصوم في كفارة طهارة ولو اغتصق عبده عن طهارة سبي في قيمته  
 ولم يجز عن تكفيره وكذا في كفارة التحل ولو دام شهر اثم صار مصلحا حقيق  
 عن تكفيره ولا يجوز صومه اثم في جوب الحج والزكاة بمنزلة المصلح والفاضل  
 بحث معه امينا ليحيط زكاته اليه المبكينة محضه وكذا ان طلق من الفاضل  
 ما لا يصح به رحمه الذي يجز فيهم نفقته اجابه اليه ذلك ولم يدفعه اليه  
 المال ولكنه يدفع اليه الرحم المحرم ولا يأخذ القاضى بقوله الابينة الا في الولد  
 والولد متى خاف على النسب قبل قولها ولم تقبل قوله في غير المقرب  
 حتى يعرف ذلك وتبكت اقداره بالزوجة ولها مقدار مهر مثلها ونفقته  
 ولم ينفق على نفقة ما مضى قبله ولو اراد حجة الاسلام او عمه واحدة  
 لا يمنع عن ذلك استعداها وان اراد ان يغفر وسبوق بدنة لم يسر و  
 الشاه يميزه لا اختلاف الناس فيها والفاضل يدفع ما يكفيه من زاده  
 اليه من مخرج اليه كلفة لغيره قدر حاجته من الكفا والهدى لا ينبغي  
 ان يدفع الامين اليه المجهور شيئا من ذلك فخاف ان تبلف وتقول فباع  
 مني فيحكيه مسلمة ولكن الامين يدفع اليه الباع ولو اصاب او جنى في احواله  
 امره بالصوم ولو فعل قيمه ما لا يجوز الصوم لاجله من تطيب او تقيت  
 بشهوة يلزم دمه والحكام فهو لازم يوجب عليه ما صار مصلحا ولا يوجب  
 ما دام سفيها بمنزلة العبد الماذون في جميع هذه الكفارات وتكون الحواف  
 الزيادة مخرج له النفقة لبيوتها اما لو طلق حسانم رجوع لم يطل  
 له الرجوع اليه كلفة نفقة الطواف ولكن عليه بدنة الطواف الزيادة وثنا  
 الحواف الصدر يوجبها اذا صلح وان احصر في حجة الاسلام فالذي في  
 يده نفقة بعثت يدي عنه فيحك به ولو خرج اليه المخرج لم ينفق  
 عليه الا قدر ما يكفيه في منزله لا زاد عليها يقال له ان شئت فخرج



ولو خاف عليه ضرره محتاج لزيادة نفقه ينفق عليه ولو احصر في احوال الحج  
 تطوعا لم يبعث بهديه فيترك حمل حاله حتى ان الضرورة تخاف عليه لما ينبغي فيه  
 احرامه فيبعث بهديه من ماله فيحج ولو ان امرأة منقذة فاحتلعت من  
 زوجها ما جاز الخلع ولم يلزمها المالك وان صارت مصلحة ومن غلبت  
 البقي لم تطلع وان حلقها قبل مال يملك رجعتها ولو بلغ الخلام منقذ فلم يدفع  
 اليه القاضي امره حتى باع من تركه والده واقر به يونس وودعه وتحدث  
 صديقاته فالتاضي بملك جميع ذلك وهو مجبور عليه ولو لم يجز عليه القاضي  
 فان قبض ثمن ما باع ثمن الملك فان رايه سنده اجاز ان كان الثمن  
 قايما ما لم يضره في يده لم يجره وكذا ان استهلك الثمن بحضوره فهو جسد  
 ما قبض فان القاضي ينفق عليه ولا يلزم المجبور من الثمن شيئا اما لو صرفه  
 اليه فنفقه من غير ينفق او اودي به زكاة ماله وانفقته في حجة الاسلام فان  
 نظر القاضي ورأى انه ثمن الملك فاجازه وادبر المشتري وان كان فيه محاجة  
 املكه ولم يملك الثمن ولكن نقضه من ماله ولو استوفى المجبور عليه مالا  
 من رجب ونفق مهر امراته فالتاضي نقضه من ماله اما لو كان استوفى لذلك  
 ثم استهلكه في بعض حاجته لم يكن للمنفرد عليه شيء لانه حارس فساد  
 ولا عبده ولو استوفى مالا فالتاضي نقضه على نفسه فنفقه ثم لم يكن القاضي ينفقه  
 في تلك المدة اجاز ذلك ومضاه من ماله ولو اسرف في انفاقه حسب  
 القاضي نفقه ثم لم ومضاه والملك الفضل ولو ادعى رجب مالا فاقر  
 انه استهلك لم يبيد ولا يلزمه هذا الاقرار شيء ابدائي لو سئل عن ذلك جدد  
 ما صلي فاقتر به لم يلزمه اخيرا وكذا ان استهلك بحضوره لا يبيد استهلك  
 الودعيه وجعل قيا **قوله** ابي يوسف ينفق ان يبين ولو كانت الودعيه  
 جارية ففعلها فمضاه لزمه الذي جعلها فمضاه اما لو امر بملكها لم يلزم الا ان تغير جدد  
 ما صلي ففني ماله في ملك سندن ولو اقر المجبور انه استهلك مال رجب لم  
 صديق وان صلي لم يوجب ذلك الاقرار الا اذا اقر بعد ما صلي انه حتى ولو كان  
 امرأة ملجئة منقذة فحجر عليها فمضاه وحيث كانوا بهر مثلها جاز وان كان  
 اقل قيل للزوج ثم مهرها فان ابي فزق بينهما ان لم يدخلك بها وان كان  
 قد دخل بها فعليه مهر مثلها والنكاح جائز وكذلك ان كان زوجها مجبور

عليه مثلها ولو تزوجت بخير كفوف القاضي بينهما وان كان ذلك بهر  
 مثلها ولو بلغ رشدها ثم صار منقذا فهو مجبور عليه وان لم يجز عليه القاضي  
 ولو باع عبده ثم صار منقذا ثم دفع اليه العزم الثمن فهو بائع ولو باع  
 منقذ ما بثمن ثلمه ولم يقبضه حتى رفع القاضي عبده وباعه وضع الثمن  
 اليه الا ان الباع ولا خيار له في روي البيع فلو دفع الثمن اليه الباع لم يبرأ نه  
 القاضي عن دفعه اولا لم يبرأ **قوله** المجبور ح عبدك هذا بالنسبة ولم  
 يبرأ من قبض الثمن قبضه وقبض الثمن فضاغ الثمن عنه كان قبضه  
 جائزا اما لو قال له بصم ولا تقبض ثمنه لم يجز قبضه واجبه المشغور  
 حيا وآية مرة اخيرة ان ضاع الاوّل في يد المفسد ولا خيار له في قبض  
 البيع علم بذلك اولا لم يسل ولو امده بالبيع ولم يبرأ من قبض الثمن ثم نه  
 جدد ما باع لم يجز قبضه جدد ما بلغ اليه نهيم ولو ادرك البيعة منقذا فحجر عليه  
 القاضي اولا لم يجز قبضه وصيه ان يدفع اليه ماله فدفعه فالوجوب ضامن  
 وكذا لو كان الوصي اودعه المالك **قوله** ما اذا دفع الوصي مال العقيم  
 مصلح لم يبلغ اليه ووجبه او ليس به ويستبرأ لاصحابه عليه ان فسك ولو اذن  
 له في التجارزة جاز اما لو اذن المفسد لم يجز اذنه ولو امر القاضي لهذا المفسد  
 ان يبيع ويستبرأ جاز في ماله فيكون له الخلاف عن الحجر في هذا الوجه  
 حاشية حتى لو وصبه او سخر لم يجز وان اعتق سبي الخلام في قيمته  
 وان استبرأ او باع بما لا يتخاثر الناس لم يجز ولو اذن له في بيع عبده  
 بيمينه او شتره بعبده بيمينه لم يجز في غيره ولو اذن له في شتره البرجاعة  
 وون ما سواه من التجارات صار ما ذواته في التجارات كلها **قوله**  
 القاضي قد اذنت له في التجارات ولا اجبر بها الا ما عملها انه استبرأ  
 باع بيمينه فاما ما لم يسل الا باقراره فافين لا احمره عليه فالامر على مال  
 اليه القاضي وليس له هذا كما لسلام المصلح الذي لم يسل باع يا ذن لم يبرأ ووصيه  
 او العبد المأذون له مولا على هذا فان اقرارهم لازم لهم والثالث سدو  
 الذي يستحق الحجر ان يكون مضميا لاله مفسدا لا يباي ما صنع به منتقا  
 بالشرع في غيبه منتقاة على وجه النجور اما لو كان فاسدا في دنه لا  
 هو مولى مجبور وعنده الا انه حافظ لملكه حين التدبير لم يستحق الحجر



ولو جوهرة فاصني ثم الملقمة فاصني آخر واجاز تجارته جاز الملقمة واجاز له  
 شتانف لا لماضي في حاب جهره في الحديث لو انجرا ملك الجنة لا تجروا في  
 البدر ولو انجروا ملك النار لا تجروا في الصدق **من المتشابهات**  
 رحم الله من صلح المفسد بملك المحرم لا يحتاج الى الحلاق التامضي له كما اذا انسد  
 صار مجورا عليه وان لم يقض بالبحر **فما هي التباينيات**  
 رحم الله اذا لم يخف فاسد انتصرف في المال وقف عند ما عليه اجازة الحاكم  
 ان كان التفت قايما في يد فان انقعه في سرف لا ضمان عليه ويجوز اخفاق  
 عبده وسبي العبد في قيمته رجع محذوف لا سعيه عليه وجعل هذا ان ويره  
 ثم مات وقيل اذا لم يكن قيم سرف لم يسع كالوحيته وصح ايمانه ونذوره  
 وكفروا بصوم ووجوه عنه الزكوة باذنه وقيل في السامه بخير اذنه واحرم  
 بجهة الاسلام فاحتاج الى اللبس والخلق ذبح ثناء عنه وصدق بها  
 بامره ونحو البدنة في الجماع اليه الصلاح اذا كان عبد التوفيق ولو صلح فامر  
 بقرض او وصية في حاب الفساد وادعى رب المال انه في حال  
 الصلاح حين اما لو صدقه وكلف ادعى ان الاستهلاك عبد الصلاح لم يخف  
 ويقتدر القضاء عند ادعى يوسف خلاف محمد ولو جسد المديون فطلب  
 الخريف منهم عن الاقرار منع عند محمد والعبدة فيها باع في الدين عبد  
 الموت على الجريم ولو باع التامضي على المديون ماله فالعبدة عليه **وعنه**  
 محمد بن الخطاب رضي الله عنه انه قال الا ان اسبغ اسبغ جهنم رضى  
 ونيه وامانه ان يباع قد سبق الحجاج فاذا ان مع صا فاصح وقد روى  
 الا ان كان له عليه دين فله عدا فاما بايضا ماله وفا ستموا ثلثه بين عدا  
 به المحصن **تأخر** **الماذون**  
**الله تبارك وتعالى فان اشتهر منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم**  
 حكيم في خرام ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاب وعنه عبد قاسم ابو حنيفة رضي  
 الله عنه اذا اتى الربك لعبده عدا ذنت لك في التجارة صار ما ذونا  
 في انواع التجارات والاجارات وفيما بدله من الاعمال من مزارعة ومعاملة  
 عنده لا يملك ان يسترد طعنا ما يقدفهم الى ربك ليزرع في ارضه بالصف  
 فانه مريض ومولا يملك التصرف وليس لائلتها وجعل الاذن شرط لو نذر الى

عبده يشترى ويبيع فلم ينفه فهو اذن له منه بنزلة قوله اذنت له في التجارات  
 وكذا اذا اتى اذني الى الفقه على شهر حتم وراى اوقاف اذ الى القافات  
 حرا اوقاف بالو او وادنت حرو لوقاف افعد قضا را وصبا غامرا ما ذونا  
 في التجارات وله ان يتعد في الصدق وغيره اما لوقاف له اذ سب فاجر  
 نفسك من فلان لم يكن هذا اذن له بنزلة ما لو امره ان يواجر عبد له احد  
 ولوقاف اذ سب فاعلمك في الثقلين او الجياطين اوقاف اجر نفسك  
 في الثقلين هذا اذن ولو ارسك ليشترى له ثوبا او لحى بدرع او ليشترى  
 ثوبا للمولى او ليعطي اسلم او طعنا بارز قال للمولى ولا اسلم ولعبده اوقاف  
 اشترى من فلان ثوبا فاقطعهم فميصا او اشترى من طعنا فكله او دفع  
 اليه راوم وحمرا فامر ان سني عليه لاملولاه وحياله والجيرانه بخير  
 لسب شي من ذلك اذن اما لوقاف استحق على هذا الجار الماء ولحم  
 فهو اذن في التجارات كلها ولو دفع الطحان الى عبده حمرا ليشرك عليه طعنا  
 فاسم فمطعمه بخير اذن اذن اما لوقافه باجر فهو اذن ولو امر بالاجر  
 علم انه ان يبيعوا بياحه او امر ببيع مباح غيره فهو اذن ولو راى عبده ببيع مباحا  
 كثيرا في حانوته واشترى فلم ينفه فهو اذن في التجارة وكل من لا يجوز ما باع من  
 مباح المولى لسكونته وكذا لو راى عبده ببيع مباح انسان فبكت فهو اذن في  
 التجارة وهذا البيع جائز ان كان باذن المالك ولو اغضب العبد وباعه  
 ومولا بغير ابيه ساكتا فهو اذن كما لو باع باذن المولى وكذا البيوع العاسدة  
 وكذا اذن بشري البر يكون اذنا في التجارة عامته ولو راى عبده يشترى بدرع  
 المولى او بدنا يره فلم ينفه عنه فهو اذن والشبهة لازم والمولى ان ياخذ منه  
 ماله والبيع يرجع على العبد اما لو كان المولى عبدا وضا ومكيلا او موز وعا غير  
 الدراهم والدنانير فلكمولى ان ياخذ ما سعى بشري العبد ولو دفع ماله الى  
 عبده وبعثه الى بلد وامره ان يدفعه الى فلان فيشترى له اليه ثم ياتي به عليه  
 ففعله لم يكن هذا اذنا وودفع اليه رضا امره ان يشتري له ما فيزرها  
 وسلك الاجرا ويكون انهارما وسبقون زرعه وبيوي خراجها فهو اذن  
 لو امره ان يبيع ثوبا يريده بربها فهو اذن ولوقاف اذنت لك يوما وحدا  
 فاذا مضى رايت راى هو اذن اذنا الى ان يحضره الا ترى لوقاف اذنت لك في



فيه التجره في هذا الشهر فماذا مضى فقد جرت عليك لاسبغ ولا تشتري بعده فليس  
 ذلك بجهر الا ترى لو قال اشهدوا فان جرت عليه راس الشهر كان باطلا ولو  
 قال اذ كان راس الشهر فقد فئت لك في التجاره هو كما قال فقار  
 ما ذوات راس الشهر ولو جره عبده من رجب فليس هذا باذن اما لو جره  
 على ان يبيع له البر وسيره لم جائت الا جازة وصار العبد ما ذواتا لم العبد  
 من دينه فجاره استر في المثل جره رجوع به عليه وما استر في نفسه فدية في رقبته  
 فللعبد الما ذون ان يذون لعبده عليه دين لو لم يكن ولو امر عبده بقبض علقه  
 داراه او بقبض ويؤنه على الناس او وكله بقبضه او امره بالقيام على  
 زرع او رعي او مال له في ناله ويحاسب غرماء او يتقاضي دينه على الناس  
 او يودي عنه خراج ارضه او يقضي دينه عليه ليس بشئ منه باذن له ولو امره  
 ان يواجر اراحي فدية له ويشترى لهاها فيزرع فيها ويبيع ثمارها ويؤده  
 خراجها فهو ما ذون في التجارات ولو قال استرني السيد والطعام او استر  
 ذلك لعلان فهو ما ذون بمنزله قوله استر نفسك وكذا في العبد الصغير  
 الذي لم يبلغ وكنت حنك التجاره وكذلك اذن التاجر لبيعه البش و لو قال  
 له القايخي استرني البزح حقه ولا تحده الي غيره فاني جرت عليك انه خذ  
 الي غيره فهو ما ذون في التجارات كلها ولا يبيع الشخص **ش** لو اذن لابنه  
 الصغير في التجاره وسو حقهها صار ما ذونا وافراره بالدينه والخصب و  
 الاستهلاك جائز وكذا لو قال خضبت من فلان ثدا واستهلكته كذا قبل  
 يوذون له في التجاره اخذ بذلك وند الوارث بقره اعم لاسنان ولو اذن له وصي  
 الابن بمنزله اذن الاب وكل شئ لا يجوز ان يبيعك الاب والوصي في مال  
 العبد ففعلهم رجل اجني فاجازه العبد ما كبر لا يجوز وما فعله فهو جائز  
 عليه ففعله اجني فاجازه حد كبره فهو جائز وكذا الكسبه ولو خلع امراته  
 او به او اجني او خلعها او اغتصم عبده لم يجز فاجازته حد كبره ولو استر  
 العبد الما ذون عبدا فاذن له في التجاره جائز كما لو اذنه ابوه على العبد دين  
 الا دينه عليه واذن الوالي والتاجر على العبد جائز ما لو اذن وصي الام لم  
 لم يبيع والمعتوه الذي يغتصم التجاره بمنزله العبد في جواز الاذن له وانما  
 حقيقك البيع والشراء لم يبيع الا ذون في حقه كما في العبد الذي لا يبيعك والمعتوه

الذي يبيعك لو اذن اتمه في التجاره فاذا ذك **ح** لا يبيع حجر المولى  
 الا في ملك سوقيه من حجر عبده في بيته ثم يبيع العبد او يشتري من  
 قد علم بذلك فهو جائز ولو امره ان يبيع ويشترى مع قوم مخصوصين  
 ونبيه عند اخر بيته فباع مع الذين نهى عنهم كان جائزا ولو اذن المولى عبده  
 ملك سوقيه فباع جرت عليه هذا فلا يباعه صار محجورا وان لم يكن من  
 ملك السوقي الا رجل او رجلا انما لو دعا اليه منزله جاعا عت من ملك  
 سوقيه واشتدتم انه قد جهر عليه كان حجر او خرج العبد الي كبد التجاره فا  
 شهد المولى في سوقيه على حجره والعبد لا يعلم به لم يكن حجر او لو يراه المولى يبيع  
 ما جهر عليه قبل ان يعلم به العبد لم يبيعه ثم علم العبد بعبده فباع واشتري  
 بعد علمه منع وصار ما ذونا باذن مستقيمك استخسانا ولو اذن له ولم يعلم  
 به فجهر عليه قبل ان يبيع ويشترى بخرقه عبده وملك سوقيه فهو حجر ولو  
 لم يعلم بالاذن غير العبد لم جهر عليه والعبد لا يعلم به فباع واشتري جاز والحجر  
 بالملك ولو اذن له ومولا يعلم باذنه ولا اخر فباع العبد واشتري لا يجوز  
 شئ من ذلك وما فعله حد علم بالاذن جائز ولو امر المولى قوما ان  
 يبايعوه فباعوه والعبد لا يعلم بالمر المولى جاز بما يبيعهم وسوما ذون مطلق  
 اما لو لم يبايعوه مولا القوم وكلت يبيعهم قوم لا يملكون باذن المولى ولم يعلم  
 العبد اذ لم يخره فهو محجور على حاله ثم ان يبيع الذين امرهم مولا ثم يبيع  
 اخرون صح ولو باع المولى عبده الما ذون او وسعه وسلمه او مات صار محجورا  
 على الما ذون دينه او لم يكن علم به املك سوقيه او لم يعلموا شهد المولى  
 املك سوقيه على حجره ثم كتب اليه عبده ثوبا وارسل اليه رسولا فبلغه  
 حجره فهو محجور اما لو اجره رجل لم يبيعه مولا لم يجر محجورا في  
 قول اليه حينئذ حتى يجبره رجلا ان او رجل عدل حد ففعل العبد  
 وعندهما صار محجورا اجرت امراته او رجل او صبي حد ان يكون  
 الجرح معا ولا باق صار محجورا ولو اسيره العدو صار محجورا ثم لو اهلك  
 من دارهم اليه وار الا سلام لم يجر ما ذونا الا باذن جدي اما با رتداوه  
 لم سلك الاذن وكلت عند اليه حينئذ فيصر فانه موقوفه وعندهما فذنه  
 على ما ذكرنا في البيع ولو باع المولى بالخمر وسلمه ثم رده اليه البايح بملك الاذن



اما لو باعه بماله لم يتطاع حتى يبيع ما باع واستتر من يد المشتري جائز  
ولو باعه المولى به ببيع صحيح صار محجورا فيه خيار المشتري او لم يكن قبضه  
او لم يقبض اما لو كان الخيار للبايع لم يصح محجورا ما لم يتم البيع ولو مضى  
فما مضى ولا بينه المولى فاذا لم يخاص به فباع واستتر ولو لم يراه ولم يهتبه  
ثم وجد المولى بينه فقبض به التاجر لم يجمع خرافاته بالملك وكذا لو باع المولى  
انه حر وخلف ولم يهتبه المولى اليه ان وجد البينة فجميع خرافاته بالملك وان  
التاجر قبض بخرقته قبل ذلك ولو دبره المولى لم يصح محجورا اما لو كانت امته  
فولدت في يده صارت محجورة استحصانا لو اذن الما دون عبد له ثم محجور  
المولى على الاول صار محجورا على الثاني ان كان على الاول حين والالم حر الثاني  
محجورا وكذا لو مات الاول وعليه دين صار الثاني محجورا والا فلا اما لو مات  
المولى صار محجورا عليها على الاول دين او لم يكن لو اذن المالك عبد ثم محجور  
فهو محجور على الثاني عليه دين او لم يكن ولو ان مات المالك فهو محجور سواء مات  
عن وفاء او اعن وفاء لو جفت المولى جنونا مطبقا فهو محجور على عبده وان لم  
يكن مطبقا فلا يكون محجورا وان ارتد المولى فنخرقات ما ذونه مؤقوتة عند  
ابي حنيفة على ما عرفت من اصله وعند جما صيحة لو كان مولا امراة  
فارتدت طلق نحرقات ما ذونها وجر الاب والوصي على الصبي الحر لما ذون  
تملك حجر العبد وكذا حجر التاجر عليه وكذا حجره ولا على عبد الصبي محجورا اذن  
وموت الاب والوصي حجر على الصبي وعنده وكذا جنونا مطبقا وكذا عن  
التاجر الوصي ولو اذن التاجر للصبي او للمعتوق ثم عنز التاجر فملا على ذنها  
ولو اذن التاجر للصبي او للمعتوق فهو جائز وان ارى الوصي او الاب ذلك  
حتى ان يحجرهم عليها لا يصح وان مات التاجر او عنز فحجرهما حذر  
او حجر مولا لا يصح حجرهم وانما الحجر على هذا العلم ان فاجر استقبض عبد  
موت الاول او عنز له ولو اذن العبد ان يبيع ثم مات الابن فورثه الاب  
فهو حجر عليه وكذا لو اشتراه الاب ولو ارى الصبي فملا على ذنه واذن  
الذي لا يملك الصغير فملا على ذنه وكذا الوصي اما لو كان الولد مملوكا فاذا  
الاب الذي يملكه وان اسلم حيا ذنه **مسألة** عدها اذن له احد ما فملا  
دينه جائز في خبيته ونقصه ونيك مما في يده من المال ليس للغير لم ياذن ان يخذلها

في يده فان بقي شيء فهو بينهما حنفا وان زاد الدين فذاك في خبيته الذي ذن  
له فاحتمت من الرقبة وكذا ما اقرب العبد من غصب او اختلف اما ما كان  
منه ففي جميع الرقبة ولو يراه الذي لم ياذن له ببيع وشرب ولم يهتبه فهو اذن  
له اما لو اذن بخرقة وقاب ابي كسرت اذن له فاما بخرقه بشئ فذاك  
في خبيته ما جازي الذي اذن له ثم رآه بجمع واستتر فلم يهتبه فليس باذن  
استحصانا لانه لا يقدر على منع خلاف ما لو كان المولى واحدا ولو كان  
شريك الاخر باجمعه عدها اذن له ولو قال احد ما لصاحبه  
ايذن لي في التجره فاذا ذن فالعبد ما ذون كله ولو كانت احد ما خبيته صار  
خبيته ما ذونا اما لو كان المولى كاتب خفف عبده صار كله ما ذونا ولو اذن  
احد الشريكين لصاحبه ان يملك خبيته صار كله ما ذونا ولو استتر عبدا  
على انه بالخيار تاما ثم رآه ببيع وشرب في المثلث ولم يهتبه فهو رضا ولا يبيع اذن  
له اما لو كان الخيار للبايع فراء اليه ببيع وشرب فلم يهتبه فملا على ذنه  
فهو نقض للبيع والا فلا فاذا تم البيع صار محجورا ولو انما اكتسب فملا على ذنه  
فمصدق به ما كان قبل قبضه **دين** فالحق الما ذون من دين  
او غصب او محجور ودية او حارسه او مهر جارية فملا على ذنه فاستحققت او  
اجرة اجيرا وبيته واثمة انفقها فهو عليه باع فيه ان لم يده مولا وقسم ثمنه  
بما يحصل بين الخرماء بقرار كان ذلك او يمينه ولو دفع الخرماء اليه التبايع  
فبيعهما جائز ودفع اليهم حنثهم وامسك حصته الغائبين وليس للمولى ان  
يبعهم باذن بعض الخرماء ولو اقر العبد قبل ان يباع بدينه لغائب صدق  
وان كذب المولى والخرماء اما لو اقر حدهما باعه التاجر لم يصدق في حق الخرماء  
الحاضرين وان صدق مولا الا ان يحضر الغائب واقام البينة فصح بيع الخرماء  
ما يقصم ذون العبد والمولى ولو اخذ المولى مالا من كسب العبد ولا وبن  
عليه فاستهلكه ثم لحقه ذنه لا يثبت على المولى اما لو كان عليه دين يوم قبضه منه  
عزم للخرماء ولو اذن لائمه في التجارة ثم عدها بدينه او صدق عليها صدقه  
او انقصب مالا فلم يخذلها المولى حتى لحقها دينه فالخرماء اخفى بذلك  
المالك اما لو ولد ولدك ولو اقبل حقوق الدين عليها فهو للمولى لا باع في دينها  
وان ولدت عبد وجوب الدين باع الولد فحق بينه الكسب والولد ولو ولدت



ولوا وعليها دين ثم تحقها دينه حده باع الحارثة بين العزما وكلهم وبيع  
الولد لدين غرمها بالاول اما كان مكان الولد كسبا فهو بين العزما وكلهم الحارثة  
وتوحد المولى وعليه ديون ان شاء العزما ان يضمنوا المولى قيمته حتى اذا  
عنى المولى اسعوا بعتهم وبنهم وان شاءوا يستعوبونه في جميع وبنهم  
وسومد بر لا سبيل لهم على المولى وان اختار حصتهم مواخذه المولى بالخير  
وحصتهم سعيه المأذون المولى لهم بالحصة بان اختار اثنتان تخمين المولى  
و واحد سعاية ولكل واحد على العبد الف ضمن المولى ثلثي القيمة والذين  
اختار السعاية سعي لم يجمع وبنه فما اخذ منهم لم يشاركه فيه الاخر وان عنى المولى  
المأذون حده ما تحق دينه ثلثه الا ان ثلثه غرمها العزما بالخير موسرا  
كان المولى او ميرا ان شاءوا اسعوا المولى بالقيمة واخذوا من العبد ما بقي من  
دينهم وان شاءوا اخذوا جميع دينهم من العبد وبرى المولى ولو ان حصتهم اختاروا  
العبد واسروا المولى لم يكن لهم ان سبوه شي حده ولو قطعت يد المأذون  
فلم الارش حبل الولد ولو كانت المولى بعد ما تحق دينه بخير اخذ منهم فلم ان يردوا  
الكسابة وسبوا العبد في دينهم وان لم يملوا حتى اقول وعنى اخذوا الكسابة  
من المولى ويضمنونه قيمة العبد ايضا فان بقي شيء من دينهم اسعوا به العبد وان  
ثنا واسعوا العبد بجمع دينهم وسلم المأذون للمولى **نوع** مأذون بين رجلين  
واذا نه كل واحد منهما ما به واذا نه اجني ما نه ثم مات العبد وترك مائة او بيع  
العبد مائة فنصف المائة للاجني ونصفها للمولى ولو لم يكن اوان الا احد  
المولين مائة والمصلحة بحالها فالمائة بينهم وبين الاجني اثلا ماله ثلثها ولا اجني  
ثلثا ما بقي مائة اية حبيته وعندنا للمولى ربعها والباقي للاجني لو كان على  
المأذون دين للاجني مائة فداه و مائة مأذون من احد مولاه واذا نه المولى  
الذي اذنه مائة فان خيسه باع في دينه للاجني حاقته ولو اذنه الذي لم ياذن  
له بيطر اذنه فلداه للاجني فاذا نه اذنه في التجره قيمة العبد  
بينهم اثلا تاقي مائة اية حبيته وعندنا بينهما ارباعا وان اذنه هو الاجني  
باع نصف العبد وموصته الذي كان اذنه لم يخصر في الاجني بجمع دينه  
وسحرف المولى الذي اذنه ينصف وسمه فينصفان ثلث ذلك النصف اثلا  
ولا يلحق حصته المولى الذي اذنه من دينه للاجني شيء **مال** ومع ابن عبد

مالا ليحك به يشهدوا اذنه فلحقه دينه ثم مات في يده مال لا يجزئ منه مال  
مولاه حينه فبيع ما في يده بين غرمائه والابن لمولاه الا ما عرفت بينهم حصه  
اخذوا من العزما وكذا اذا عرفت شيء اشتراه بمال مولاه او باعهم  
به فالمولى احق به ولو اقر العبد في صحتة حده ما تحق دينه بان هذا المال  
في يده لمولاه وفعم اليه لم حديق الا يشهدوا او باعوا العزما اما لو اقر العبد  
بوجبه الاجني جاز ولو تحقق دينه كثير ثم باع منها عا من مولاه ثلث منه  
جاز وان جاز با لا يتعاضد بثلثه او بما يتعاضد بثلثه فهو سوار يقاب للمولى  
شئت ثم الثمن وان شئت فانتفض البيع فان باع منه المولى ثلثا جاز وله  
امساكه ليكتفي ثلثه ولا سبيل للعزما على ما قبضه المولى اما لو سلم  
ما باع ثلث نقد الثمن فالثلث دين على العبد وما اشتراه العبد فهو للنساء  
لا شيء للمولى فيه وان كان الثمن حده من المولى اخفى بذلك الثمن وان  
باع المولى منه باكثر من قيمته فليكن او لغيره بالخير ان شاء نقض البيع  
او اخذ من العزما قدر قيمته ما باع وابطك الفضل ولو خرج العبد  
الي لبد واتجر فلحقه دينه ثم قال لم ياذن لي مولاي واذا عني العزما اذنه فالقاضي  
يباع جميع ما في يده في دينهم كاستحسانا ولا يسمع نفسه حتى يحضر مولاه ولو  
اعام العزما بدنه على اذنه مولاه في عنيه المولى لم يسمع ولو اقر العبد بالمأذون  
يباع ما في يده ولا باع نفسه حتى يحضر مولاه ولو اشرك العبد شيئا من رجل  
فقال الرجل لا ادفع اليك المبيع فانك مجبور واذا عني العبد انه مأذون فالقاضي  
يقرب العبد منه كونه ولا يمين عليه ويجوز البيع على تسليم ما باع منه واخذ  
الثمن وكذا لو كان العبد سوار ليخ فالقاضي يقرب العبد انه مأذون ولا يمين عليه  
ولا يقرب بينه وبينه انه مجبور ولا على اقراره عند غير القاضي بانه مجبور اما  
لو اقر عند القاضي ستقضى البيع حتى لو حضر المولى و اجاز العقد واذا عني  
انه اذنه في التجره لم يملك النقص ولو باع العبد ثلثا عا من رجل ثم زعم  
انه لمولاه ولم ياذن له في التجره يسمع ويؤمر بتسليم ما باعهم وقبض ثلثه وكذا  
لو كان العبد سوار لم يذره ثم زعم انه مجبور لم يصدق في الموضعين اما لو حضر  
المولى وقاب لم ياذن له فالقاضي يقرب وسمه وبيع والشرك لو ان عبدا اشترى  
من عبدا شيئا فزعم احدهما انه مجبور واذا عني الاخر انت مأذون وانا مأذون



فالتقرب من ربهم ببعض ما فيها الجواز ولا يثبت عليه ولا يثبت منته الاخر على الجواز ولا  
على الاقرار عند غيره العاقل اما لو اقر عند العاقل بملك البيع بينهما ولو استقر  
عندهما وجامع ولحقه وبنه ولا يدرى انه حر ام عبد ثم زعم انه عبد لفلان وصرفه  
فلان وقال هو عبد من مجبور عليه وادعى الحرمان انه حر فالدنيا للزم للعبد  
ببيع فيه **اقراء** لو اقر الما دون بالدين من غضب او غيره لزمه صدقه المولى  
اولا ثم ولدوا لو اقر انه اشترى جارية من هذا الرجل فوطئها يلزمها العتق وكذا  
لو غضب جاريته كبرا فافتضها رجل في يده ثم ضرب فلم يلاسا ان ياخذ العبد  
بالعتق اما لو اقر بولي جاريته بملك خبيثا دون مولاهما فافتضها لم يعتق ولو  
صدقه مولاه بدا بدين الحرمان ثم ان يبي صرف الى عتقها ولو تزوج باذن  
مولاه فالمرأة اسوة الحرمان في المهر وما يجب من النفقة ولو اقر العبد  
بولي مملوكه والمولى بمجدها دون بالملك وكذا لو اقر بامتناعه من بيع  
والمولى بمجدها دون لم يواخذ بالملك حتى عتق كما لو اقر انه اقتضى بالاصح  
ولو كان على الما دون دين كثير فاقترع لا يخرج بدين صحيح وتمام الحرمان  
اما لو اقره بوجبة او موصوب بدين بالدين الذي اقرب وان الى  
على كنه وكذا الكفارة والمصارعة بينهما ولو اقر بعتق عبد في يده او بتدبير  
لم يعتق ولو استقر عبدا ثم اقر انه بدين فدينه عتق فلان بملك  
بيعه اياي وصدقه فلان يرفع العبد الى المقول ولا يرجع على الراجح الا بيمينه او  
اقر بذلك فياخذ منه الثمن الذي دفعه اليه لو اقر الما دون لاسمه او لاسم  
اول زوجته وحر احرار لم يجمع اقراره فاقترعه بالملك عند ابي حنيفة عليه  
دين اولاد دين عليه وعندهما صح اقراره ويشتركون في الحرمان وعلى هذا اقراره  
بوجبة لا حد مولاه ما دون في التهمة عليه وبنه فادون لجارية له في التهمة  
فلحقها وبنه ثم اقرت بوجبة لم يدرى ما صدق اما لو اقر العبد لها بوجبة  
في يده صدقه وكذا ان اقر لها بدين ما دون عليه وبنه فاقترع بدينه كان عليه  
وسو محجور من فرض او غضب او وجبة الملقها صدقه مولاه او كذب وادعى  
المقول كان ذلك عبدا دون له مولاه فالتقرب من المقول والمالك للزم  
له اذ لم يصدق المقول انه كان في حال الجور وان صدقه فيه لم يوجب الا بالانصب  
فانه عتق اسع بجميع ما اقرب وكذا العبي والمعتوه لالاها لا يواخذان باقرارا

بعد الكبد والافاقية وقد لحظت عيسى في مسلمة الصبي وان اقاما البيعة انهما فصلا  
ذلك قبل الاذن واثام المقول البيعة انهما فصلا ذلك بعد الاذن فالبيعة  
بينه المقول والتقرب قوله انما لو اذنه ثم جهره ثم اذنه ثم اقر العبد بقرض  
او اتلاف ووجبة فيه الاذن الاول فهو لازم للعبد صدقه رب المال  
او كذبه لو اذنه ثم جهر عليه ثم اقر غضب او فرض او اتلاف حاله الاذن  
لم يصدق حتى عتق اما لو اذنه لم المولى فاقترعه بدينه اخري يواخذ به  
وان اكرهه وقال اقراره لم يكتف بحق لم يواخذ به وكذا الصبي والمعتوه  
لو جهر عبده ثم اذنه لم مولاه وفي يده الف يملك انما كانت في حاله للاذن  
الاول فاقترع انما كانت ووجبة لفلان فهو مصدق في قول ابي حنيفة  
وكذا لو اقر انما غضب من فلان يؤميد وعندهما لا يصدق والالف للمولى  
وسمع المقول العبد با اقرب فيباع فيه **نوع** لو جهر على عبده الما دون  
لم يجمع صدقه واقراره حده ما خلا الاقرار بدين او وجبة وما استهم  
فان عند ابي حنيفة صح ذلك اذا كان ذلك في يده بيمينه وان اقر بشيء  
مستهلك وفي يده مال مثله صدق به فيه ذلك المال او لم يصدق  
في اتلاف رقبته والدين الثابت عليه حاله للاذن باقراره وبيعة فعدم  
على هذا ولو اقر المولى ما في يده بعد جهره ثم اقر بذلك لم يصدق فيه  
وكلف سواخذ حده عتقه اما عند صاحب الميم الميم لا يصدق بعد الجهر على  
شيء وسواقباس وعلى الحر الصبي والمعتوه لو جهره وفي يده الف فاقترعه  
المولى منه ثم اقر انما كانت ووجبة لفلان لم يصدق ولا يواخذ حده  
عتقه وكذا الكفارة والمصارعة وما سواها ولو كان غصبا اخذ حده  
عتقه ولو جهر عليه وفي يده الف فاقترعها ووجبة لفلان او مصادره  
او فرض او غضب لم يصدق في لصاحب الدين واذا عتق اخذها اقر  
لفلان لو اقر حدهما جهر عليه اقرارا متصلا قال لفلان على الف وصدقه الف  
التي في يدي ووجبة لفلان فالالف بينهما صفان في قول ابي حنيفة فاذا  
اعتق اخذاه با بقاء لها ولو بداه بالودجة فالالف ووجبة اما لو لم يتصل  
وبداه بالدين فالالف دين عند ابي حنيفة و يواخذ بالودجة بعد ما عتق  
اما لو اذناه جميعا فقال العبد صدقه فالالف بينهما صفان ولو جهره



وفي يده الف وعليه دين الف ثم اخذ له فاقرب دينه الف لرجل اخر واشت  
 عليه بالبيعة فالالف التي في يده لصاحب الدين الاول حاققة وكذا لو اقربها  
 انها وحقه لفلان او دعيها ليه في الاذن الاول عند مجبور عليه الف وبيع  
 رجل الف وقبضها العبد ثم استهلك لرجل الف فالبنت للمولى اخذ بها  
 منه والدين في رقبه العبد اما لو كانت البنت قبل الدين فالبنت لصاحب الدين  
 ولو استهلك عبد البنت الف اخري فالبنت لصاحب الدين الاول اما لو  
 كان العبد ما ذونا فالالف بين صاحبي الدينين **محمود** لو اشتري العبد  
 المجبور عبدا فهو باطل فك فان اجاز له المولى حبه شرابه جاز وكذا ما باع من  
 مال مولاه والعهدة على العبد وكذا الاجارة والرضى والقومن وكذا  
 الصبي والمعتوه لو اشتريه المجبور فاما بخير او من مولاه ثم اخذ له المولى  
 في التجارة لم يجز شرابه السابق فان اجاز له العبد حبه ذلك جاز وكذا  
 ان اجاز له مولاه اما لو اعتقه المولى ثم اجاز له المولى او عبده او اجاز له  
 جميعا لم يجز الا ان يتركه لو ان عبدا مجبور استري جارية بالف بخير او من مولاه  
 ثم باع المولى منه رجل فجاز المشتري شراء الجارية لم يجز وكذلك لو  
 اجاز له البيع لم يجز وكذا لو لم يسم وكلف مات مورثه وارث فجاز البيع  
 لم يجز ولو اشتري المجبور عبدا بالف وقبضه ولم يدفع الثمن حتى مات  
 المبيع لا ضمان عليه حتى غنى بكماله فبقي العبد للذي قبضه بالثمن ما بلغ له  
 حين قبضه بخلاف المولى بالدين والعدا اما لو كان مكان العبد واولاه  
 او ثيبا فاستهلكه لم يضمنه حتى غنى وكذا حكم الصبي المجبور والمعتوه  
 لو اشتري المجبور عبدا بالف فباعه وزعم كسار المال في يده الثمن فليجاب  
 ان يستوفي ثمنه مما في يد المجبور عليه استحسانا اما اذا لم يعلم ان المال الذي  
 في يده من ثمن العبد الذي باعه المجبور عليه فذلك للمال للمولى ولا شيء على  
 العبد حتى غنى وكذا لو كان مكان شريه العبد فريضا او دعيه فغنى  
 فيها وزعم وكذا دفع اليه المجبور عليه ثمنه وامره ان يبعه فباعه جاز البيع  
 والثمن للامر والعهدة على الامر اخيرا حتى غنى العبد واخذ له مولاه في  
 التجارة صارت الخصومة اليه واوجب للعبد الما ذونا على رجل دين  
 مبيع او اجاز له او قومن او استهلك ثم جهر عليه مولاه فالحصم فيه العبد

حتى لو دفع الف في عليه المال اليه العبد فريده ان كان عليه دين او لم يكن ولو دفع  
 اليه مولاه بذله اخيرا ان لم يكن على العبد دين ولا فله براء ولو مات العبد او  
 اخرج مولاه عن ملكه فالحصوم اليه المولى حتى لا يبره المدين يد نصم  
 المال اليه العبد ثم ان لم يكن على العبد دين فالحصم للمولى وان كان عليه دين  
 فالحصم للمولى ان ائتمنت ثم القبض اليه العزم وول المولى اما لو اعتقه  
 المولى فالحصم للمولى نصم في جميع ذلك ولو باع الما ذونا ثمنه عام ثم جهر  
 مولاه فوجد المشتري بالملك فباعه حبه على العبد ولو كان المشتري  
 العبيد بالملك ومثلهم من العبيد يحدث فاقرب العبد فهو مصدق في قوله  
 ابي حنيفة قبا سا خلافا لهما سدا اذا كان في يد العبد الف تنك فبني  
 العبد اما لو اخذ الف من يده مولاه ثم اقرب بالعبيد لم يجز في قوله  
 وكذا لو كان في يده الف وعليه دين مثله ولو دفع رجل ثمنه الى ما ذونا  
 ليبيعه جاز والعهدة على الما ذونا عليه دين او لا دين عليه علم به المولى او لم  
 يعلم **اقوال** لو اقرب على عبده الما ذونا بدنه اكثر من قيمته وانكره العبد  
 فكله لازم للعبد ببيع فيه وان ثنى الخرماء ان يستسوه وكذا لو اقرب بكتابة  
 بامره فان كانت قيمته الف واقرب عليه المولى بكتابة الا ان ثم اعتقه  
 فعلى المولى قيمته للخرمات ويرجعون على العبد اخيرا بعد قيمته وكذا  
 لو ابرء المولى من القيمة او سوب عليه لم يرجعوا على العبد الا بعد  
 قيمته ولو سبغ لهم العبد في حنة الاف ثم اعتقه مولاه في حنة ثم مات  
 المولى ولم يدفع شيئا فعلى العبد ان يسبغ لهم في قيمته الا ان يكون ثمن من  
 الدين من قيمته ولو اقرب عليه المولى بكتابة الا ان ببيع قيمه فلا يسبغ  
 للخرمات على العبد عند المشتري فان اعتقه المشتري رجع الخرمات على العبد  
 بتمتته ولو دبره المولى حنة الخرمات قيمته ولا شيء على العبد حتى غنى ثم اخذوا  
 بتمتته وان ثنى والم جهموا مولاه واستسوا المدبر في جميع دينهم وكذا لو  
 حنة الاف ثم اعتقه المولى اخذ منهم قيمته وبذلك ما بقي من الدين  
 ولو لم يدبره وكف اعتقه في مبر منه ثم مات ولا مال له عبده يسبغ  
 في قيمته للخرمات وول الورثة ثم ياخذ الخرمات اخيرا بتمتته ولا ينفي  
 للورثة ولا الخرمات المولى من ذلك لما لو اقرب على العبد بالدين في مريض



والمسئلة بحال قيمته الاولي لغرماء المولى خاصته والقيمة الثانية لغرماء العبد خاصته  
ولو اقر عليه ضمانا فانه يدفعه او يقره بالاب والوصي على الصبي  
المأذون بالملك ولو اذن الصبي التاجر لعبده في التجاره ثم اقر عليه بدين او ضمان  
بمنزلة اقرار اكبر وكذا المكاتب والمأذون تقرر على عبده المأذون بعض ما  
ذكرنا والا استر له المكاتب اباه او ابنه او ولد له في الكتاب فهو مأذون وان لم  
يأذون له المكاتب وان اقر عليه المكاتب لم يصدق عليه ان المقر الحق بما يكسبه  
وبما في يده من المال ولو اقر عليه المكاتب ثم اذبح وعققت فلا يثبت عليه  
ولا على المكاتب من ذلك اما لو اشتري اخاه او ذارحم محرم منه فكذلك  
صحتها وعند ابن حنبله بمنزلة اقراره على عبده ولو اقر على ولده او على  
اسم حتى استراه ضمانا فخطاه فهو بالملك والمكاتب الحق بما في يده من  
وليه الجنائيه فان لم يأخذ منه المكاتب حتى مات المقر عليه بالجنائيه اخذ صاحب  
الجنائيه من ذلك المال الاقل من ارش الجنائيه ومن قيمته اما لو مات  
عبدما اخذ المكاتب ما في يده فله فلا يحل لصاحب الجنائيه ان يأخذ من التجره  
وقيمت الف فاستره وباع حتى صار في يده الف ثم اقر العبد بالف ثم اقر  
عليه المولى بالف والالف اليه في يده بين الخريجين نصفين ثم باع العبد  
ويقسم بينهم بينهما ضمان ولو اقر عليه المولى بالدين معا قسم ثلث العبد وما  
بينهما ضمانا ايضا **اقرار** لو باع المأذون ضمانا من مولاة بغيره او اكثر  
وعليه دينه بشئ فهو جائز فان سلم المتبايع الى المولى واقر بقبض الثمن لم يصدق  
الا بينه وبين ضمانه القبض والمولى بالخيار ان شاء رد البيع وان شاء تقبل  
الثمن منه اذ هو وان كان المتبايع قد ملك في يده فعليه ان يرد الثمن  
ولا خيار له فيه وكذا ان حدث به عيب عنده وكذا ان كان دينه وجب له على مولاة  
فاقر بقبضه لم يصدق ولا يبر المولى الا بعيانه الشهود وحبسه وكذا اقرار  
وكيل العبد بقبض الدين الصبي المأذون لحقه دينه فباع عبده من ابيه او وصيه  
بغيره او باقل مما ينبغي فيه الماسن فهو جائز ثم اقر بقبض الثمن صدق  
بخلاف العيب ولو اخذ العبد ما لا نصارت له مولاة او وصيه اليه نصارت  
او شارك مولاة شريكة عنان جائز ولا يصدق العبد على المتبايع مع مولاة  
وقبض نصيبه الا بعيانه الشهود ولو وكل المأذون وكبلا بيع متاعا من

مولاة فباعه ثم جره مولاة وانقر الوكيل بقبض الثمن لم يصدق اذا كان  
على المأذون دين اما لو باع المتبايع العبد المأذون في دين العبد  
ثم اقر وكيله بقبض ثمنه صدق مع بيعه ولو باع العبد المأذون متاعا من مولاة  
مولاة او اسمها كنز من قيمتها ودفع ذلك الى المشتري ثم اقر بقبض الثمن  
منه جائز اما لو باع من مكاتب مولاة او من عبده المأذون لم يصدق بقبض  
الثمن لو استهلك ما مال العبد المأذون ابنه المأذون او ابوه او زوجته  
ومم احرار ومكاتب ابنه او عبده التاجر ثم اقر المأذون بقبض ضمان من  
استهلكه لم يصدق عند ابن حنبله وقال صاحبنا هو مصدق وكذا ان لم  
يكن عليه دين اما لو كان المستهلك هو اخوه او اجني فهو مصدق ولو كان  
عليه دين فصدق متاعا الى مولاة وامره ببيع فباعه ثم اقر انه استوفى  
الثمن ودفعه الى المأذون صدق مع بيعه ولا يثبت على المشتري وكذا  
لو جره عليه قبل اقراره وكذا لو باع المولى عبده في الدين واقر بقبض  
الثمن واذبح على انه جامع في يده صدق مع بيعه ولو باع المولى متاعا من عبده  
بجانب اجني بامر وضمن الثمن من المشتري فالضمان على المالك ثم اذبح البيع  
قبض الثمن من المشتري واذبح ذلك المشتري واكثره الصرما والعبد  
فالقول قول المولى مع بيعه وبدي المشتري ولا يثبت عليه ولو استهلك  
رجل الف ورم المأذون فضمنه مولاة من المستهلك جائز ما  
ثم لو اقر العبد بقبض الضمان من المولى لم يصدق وكذا اقراره من المولى  
لا يجوز **وكال** لو وكل عبدا تاجرا بقبض دين للموكل على مولى التاجر  
جائز ثم لو اقر بقبضه فالقول قوله مع بيعه ولا يثبت على المولى ولو  
كل العبد لزمه المالك عليه والموكل يتخلص غرماء العبد اما لو كان  
المولى مولا الوكيل بقبض ما مال عبده لم يكن وكبلا ولم يجوز بقبضه باقراره  
ولا بعيانه شهود وعلى العبد دين او لم يكن فلا يبر العبد من الدين بدفعه  
الى مولاة عبدا ان تاجر ان له رجل فوكل رجلا احد ما بقبض دين  
له على العبد الاخر فاقر بقبضه فالقول قوله مع بيعه وان كل من  
البيعت لزم المالك في غنقه وكذا لو كان وكيله مكاتب المولى او ابنه ولو اراد  
المأذون يدفع ضمانا الى حبه غرمائه واراد ان يقضي دينه بغيره



فكلا خير بين من كان الخديم واحدا فرسه ووضعا على يدي عود فصاع  
فهو من مال العبد والدين عليه محكم وكذا ان كان العبد مولا اما لو  
على يدي مكانه او ابنه او محله اخر او على يد عبد لهذا الما دون فملك بملك  
بالدين ولو كان الدين على المولى والعبد الما دون هو العبد فصاع بالدين  
والعبد موقوف في ملكه العبد الما دون له عبقا دون له فملكها وبنه فملك  
بعض غرماء الاول العبد الاخر بقبض وبنه فامر بقبضه جازا قراره  
اما لو وكل بعض غرماء الاخر الاول او مولا بقبض وبنه عن الاخر لم يجر  
قبضه ولو وكل رجلان العبد الما دون بقبض وبنه على الما دون فامر  
بقبضه جاز ولو عصب الما دون متاعا ثم عصب منه آخر فاختار صاحب  
المال تخفيف الدين وملك الما دون او مولا بقبض المخصص من الدين  
جاز ثم لو اقر بقبض موقوف اما لو اختار تخفيف الما دون لم يملك ان يوكل  
مولا بقبضه لو باع المولى عبده الما دون برضاء الغرماء وقبض الثمن  
فاستهلكه فلا شيء للغرماء على العبد حتى عتق ولو وكل الغرماء العبد  
ما دون مولا ومجور بقبض الثمن الذي استهلكه مولا منه لم يجز توكيله  
ولا قبضه لو وكل رجل رجلا بقبض متاعه فباعه من عبد الوكيل عليه  
دين اولاد بنه عليه ببيع بالملك اما لو اقره المولى ان يبيع من عبد  
الموكل ينظر ان كان عليه دين جاز والعبد على الامر دون المولى والامر  
هو الذي على التسليم ولو لم يكن عليه دين لم يجر **بيع** لو تراض الغرماء  
الى التاجي طلبوا منه بيع الما دون في حقه من مالى التاجي فيه ملك له مال  
جا حرا وغايب يجرى و مولا فان لم يكن فباعه بمحض المولى فان اشتراه  
مولا او غيره فشم الثمن بين الغرماء ولا سبيك لهم على العبد حتى عتق  
فان اشتراه مولا واذا لم تكن له حقه دين اخر فباعه فيه لا شركة للاولين  
مع الاخرين في ثمنه ولو باع المولى عبده بدون امر القاضى والغرماء  
فهو بالملك الا ان يكون في الثمن وفاء ومجبره الغرماء ببيع فيكون بمنزلة  
بيع التاجي ثم لو وجد الغرماء العبد في يد المشتري فليس من قبضه حلا فا  
لا يبرئ من قبضه ولو حضر الباع وغايب المشتري وقد قبض العبد فلا  
خصومة في رقبته العبد حتى يحضر المشتري والبايع والغرماء عتقوا لهم

ان يضمنوا البايح قيمته ويجوز البيع والثمن للبايع ولو اجاز الغرماء بيع المولى  
فأقر المولى بسلطان الثمن في يده قبل ايجازهم او جده صدق مع يمينه  
وابيع الغرماء العبد بعد عتقه للجميع ويهم فان اجاز بعضهم ببيع دون  
بعض فلم يضمن من الثمن بقدر الدين ولو باقر للبايع باضمن من القيمة  
فان باع امين التاجي نوجد المشتري به عيبا رده على الامين فباعه للامين  
ثانيا وقضى من الاولين فان نقض عزم غرماءه الدين وفتح لهم البيع ولا  
عزم على الامين وكذا لو باع المولى برضا م او باعوا العاصي وان مات  
العبد في يد الامين بعد ماله رده قبل ان يبيع ثانيا رجح المشتري  
على الغرماء بالثمن لو كان الامين مولى المولى جرح على الغرماء بذلك الا ان  
يكون الرد بالبيع باقراره لا باليمين ولا يرجع على الغرماء لو كان باليمين  
او ابر اليمين فيرجع وكذا لو قبله الامين او المولى من المشتري بغير قضاء  
لزمه الثمن ولا يرجع ولو باع المولى وعنه المولى فالغرماء ان شاكوا  
ضمنوا ثمن المشتري او البايح ثم اذا ضمن المشتري رجح بالثمن على البايح  
ثم ظهر العبد لاسبيك لهم عليه ان كان التضمين نقضا او ما يمين لو باع  
المولى واعتقه المشتري فهو موقوف على تمام البيع بقضاء او باجازه الغرماء  
او في ثمنه وفاء اذا كان قبل القبض اما عبده جاز عتقه فلو باع  
المشتري او وبعه وسلم فان لم لا اول سمع ما وصفتا جاز ما فعله ولو  
لم يبعه المولى ولكن وبعه من رجل وسلم اليه وضمن قيمة للغرماء ثم رجح  
في بيعه بملك سلم له العبد وان وجد به عيبا ينقصه من القيمة ان يرد  
اليه الغرماء ويرد القيمة ولو اعظمه بعد رجوعه ثم اطلع على عيب فلم  
ان يرجع عليهم بما بين الصحة والعيب من القيمة **زوج** لو كان وهم على الما دون  
اليه املك فباعه المولى بالثمن قيمته او اقل جازين ولا دعوى للغرماء  
حتى حلت وبنهم فيضمنون قيمة العبد ولا سبيك لهم على الثمن ايجازوا  
البيع او لم يبيروا ولو اصدته حتى لو نوي ما على المولى من القيمة لاسبيك لهم  
على العبد وعلى الموصوب له والمولى استخراجه والمساخرة و اجازته  
ورسنته ثم اذا حلت الاجل فهذا عذر للغرماء في نقض الاجازة دون  
الرمس وكذا اضمنون في الرمس قيمة الا ان يملكه و دفعه اليهم فيبطلوا من



لو انكلمه بعد ما قبض عليه بـ **القيمة** فالعبد له ولزمته القيمة اما لو كان الدين حالاً لم  
منع عن هذه التصرفات في العبد ولو باع مولا له الدين عليه الى اجل  
ثم اشتراه او رجع اليه باقالة او عيب بعد قبض بخير حكم ثم حل الاجل  
ضمن المولى قيمته ولا سبيك له على العبد ولو مات في يده المولى بعد ما  
رجع اليه باقالة قبل حلول الاجل لا ضمان له على المولى وكذا لو وسع مولا له  
وسلمه ثم رجع في سبته بحكم او بخير حكم ثم حل الاجل سبوا المولى من قيمته لو كان  
على الماذون ثلثة الاف وبنه لثلثه غير مختلفه الاجاز فحل الف منها  
وقيمة الف فطلب صاحبها من العاين بجمع فانه سبعة وحيثه ثلث ثلثه  
وجنح الثلثين في يد المولى اليه ان حل الف اخرون لا خير في دفع اليه ثلثا  
اخر ثم اذا حل الثالث ومنع اليه الثلث الباقي فان نوى الثلث الاخر في يد  
المولى رجع الثالث الى الاولين ثلث ما في ايديها فان بقي احد ما اخذ منه  
نصف ما في يده فرجها جميعا حل الاخر ثلث ما في يده وان بقي احد ما  
الاخر وحده اخذ منه ربع ما في يده فان بقيتها بعد ذلك الاخر اخذ منها  
شئ ما في ايديها لو كان على الماذون دين حاب فوسعه مولا فاهنت بالكلية  
فان اجازها الغرماء في جازية وبطلت حقهم حتى عتق العبد ولو كانت  
الماذون عن رجل بالف باع مولا له ولا دين عليه ثم باعه مولا له فملكه  
له نقص البيع اما لو كانت الكفالة بالنفس لم يملك المملوك له نقص البيع  
وكنف بيع العبد بكتالة حيث كان وبيع عيبه للمشتري رد به ولو اقر  
المجبر بما سئل من الف لا يؤخذ بها الا بعد عتقه فان ضمن عنه رجل قبل  
ان يعتق اخذ به الكفيل حالاً وان اشتراه صاحب الدين فاعتقه بطلت دينه  
عن العبد وعن الكفيل وكذا ان لم يعتقه ولكن امسكه وكذا لو وسعه لم يسقط  
الدين حين ملكه فان رجع المولى من جنته لم يعيد الدين ابداً وكذا في الدين المصدق  
اذا وسعه المولى لصاحب دينه وسلم اليه بطل الدين وبرجوعه لا يعود الدين  
ولو كان دينه على الماذون مؤجلاً باعه مولا له فمات صاحب الدين فالتزم المولى  
وسو احق به ان يحل الدين فيرد الثمن الى الغريم فان نوى الثمن في يد  
المولى لم يكن للغريم على المولى سبيك **توكيل** توكيل الماذون  
في الخصومات عنه وله جاز من ملك العبد انسان وكله الماذون ذلك والتوكيل

لا يلزمه شئ وان قال ان يورثه فبطل ان يوكلي وادعى الخصم انه اتفريق الوكالة الزم  
العاين ذلك وان اتفرغ من الوكالة اخرج من العاين من الوكالة  
ولم يحكم بذلك الا قرار على التوكيل ولو جحد التوكيل الاقرار لا يستلحق عليه  
وان اقام الخصم بينه على اقراره بطل الوكالة او سجد ما اخرج من العاين من  
الوكالة ولم يجوز قراره على موكله واذا قبض المولى ما في يد العبد ليس عليه  
دين ثم ادعى رجل قيمه دعوى فوكل العبد وكيله بالخصومة لم يجوز توكيله  
ولا اقراره من موكله عليه وكذا لو اخذ المولى حذما وكله العبد بالخصومة  
اما لو كان عليه دين صححت الوكالة والافراد به جازية ولو كان للعبد شريك  
وعليه دين فوكل مولا له يدعى على رجل العاين عليه فاقتر المولى عند العاين  
ان المدعى عليه وفي الف للعبد ولشريكه جميع اقراره وان جحد ولو وكل  
الشريك العبد بالخصومة في دينه فاقتر العبد عند العاين انه لا حق للشريك  
قبل الغريم او اقراره قد استوفى منه نصيبه بزي الغريم وان جحد الشريك  
وسمع العبد الغريم بنصف الدين فاذا اخذ شريكه الغريم ان كان على العبد  
دين او لم يكن ولو كان له الف على رجل وسو قدر بها فقبض الغريم وادعى  
العبد ان شريكه قد قبض حقه وادان برجع عليه بنصفه فحده الشريك وكل  
مولى العبد بخصومة العبد في ذلك وعلى العبد دين او لا دين عليه او وكل الشريك  
بعض غرماء العبد في ذلك فاقتر التوكيل ان الشريك قد استوفى نصيبه  
من الغريم فاقتراره بالملك ولا يكون وكيله في ذلك ولو كان الشريك ادعى على  
العبد الاستيفاء وكل العبد مولا بخصومة او جحد غرماء فاقتر التوكيل  
على العبد بالاستيفاء جاز وياخذ الشريك بنصف ما قبض واذا حضر  
الغريم وزعم ان العبد قد قبض ما قال التوكيل لم يجز في عليه وللعيان  
يرجع عليه جميع دينه الا ان يكون العبد لا دين عليه والتوكيل هو المولى فيصدق  
على عبده قيمه لو كان المرحلين على الماذون الف دينار فادعى العبد  
على احدهما انه قد قبض نصيبه فجدد هو وكل مولى العبد قيمه فاقتر  
المولى على المولى عليه فاقتراره بالملك ولا يكون المولى خفياً في ذلك عليه  
دين او لم يكن وذلك لو كان التوكيل عن رجل للعبد ولو وكل احد  
الشريكين صاحب بخصومة العبد فاقتران صاحبهما قد استوفى حصته



من العبد جاز عليه وعلى شريكه وبملك من الدين خمس مائة وما اخذ الشريك  
 الكوكب من الخمس مائة البقية اخذ صاحبها حنف ذلك **شري** <sup>دين</sup>  
 الما ذون وبيع فيما بينهم النابس جائز حالا وموجلا او سلكا اما فيما لا يتقارب  
 فيه ذلك جائز عند ابي حنيفة ودين او لم يكن وعند مالك لا يجوز وجعل هذا الحق  
 والمحتوه لو باع الما ذون جارية بسلام وسلكها ولم يقبض السلام حتى مات  
 وخلفت عين الجارية او تملك بيدك موت السلام فالما ذون بالجارية  
 ان شاء اخذ جاريته ولا يرجع بقبضها على المشتري وان شاء ضمن المشتري  
 قيمتها يوم قبضها اما لو حدثت بها قبل موت السلام اخذ الجارية و  
 نقصانها وان خربت عينا ما احدهما قبل موت السلام والاخرين بعده  
 ان شاء الما ذون اخذها وتضمن قيمتها للاخذ وان شاء اخذ قيمته الجارية  
 يوم رفعها اليه ولو قطع يد سا رجب او قفا عينا او وطبقها فنقصها الوطى اولى  
 بنقصها او ولدت ولدان من غير سجد ما ثم ملك السلام لبيد الما ذون  
 الا قيمتها يوم الدفع وان كان ذلك بعد موت السلام اخذ الما ذون جاريته  
 وعقد ما ولد ما واخذ نقصان عينا ان شاء خدسه المشتري وان شاء  
 اصح الجاني فان كانت الجارية ولدت ثم ملك السلام فلم يقبض له بقيته  
 الجارية حتى ملك الولد فالما ذون بالجارية ان شاء اخذ الجارية ولا شيء  
 له عبيدها وان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم دفعها اليه وان كانت مكان  
 الجارية ثمة او غيره مما لا ينقصه الولد لا غيرها لم اذا ملك الولد واخذ  
 الام ولو احتق المشتري ولد الجارية ثم مات السلام فعلى المشتري قيمة الجارية  
 ولا يرد ما فلو كان قطع المشتري يد ما او وطبقها ومن كبر او قفا او ولدت  
 فنقص المشتري ولد ما ثم مات السلام في يد البايع ان شاء الما ذون اخذ  
 الجارية ولم يضمن المشتري شيئا وان شاء اخذ قيمته الجارية يوم دفعها اليه  
 وكذا لو كانت بهيمة فولدت فعلى المشتري ولد ما ولو كان هذا كله من  
 المشتري بعد سلاك السلام فللعبد ان ياخذ الجارية وعقودها فلهها وقيمتها  
 ولد ما الذي ولدته بعد سلاك السلام ولو رادت الجارية في يدها قبل  
 سلاك السلام او بعد ما اخذ ما الما ذون بزيادتها من جميع ماله الوجه ولو لم  
 يمت السلام ولكن الما ذون وجد به عينا قبل القبض او بعده فردد

عليه

حكم حاكم او يغير حكم اورد به بخيار روية فالرد فيه هذا والموت قبل القبض سواء  
 ولو كان الما ذون اشترط اليها رثتها في السلام وسلم الجارية ثم خففت عنها  
 فبطلت احوالا وباقية سماء روية او غيره ذلك من النقصان ثم رث السلام بخياره  
 ياخذ الجارية وعقد ما ولد ما ونقص قيمتها **بيع** باع الما ذون جارية  
 ثم وجب ثمنها للمشتري او حكم فهو ملك الا ان وجب نصف الثمن او حكم  
 من عيب جاز اما لو حوط جميع لم يبيع اما لو اشترى الما ذون جارية فوجبه  
 البايع ثمنها له جاز كما لو وسع لمولاه وان لم يقبض العبد مائة فالما على العبد  
 بحاله ولو وسع ثمنها للما ذون او لمولاه قبل ان يقبض ثم وجد الما ذون  
 بالجارية عيبا ليس له ان يرد ما اما لو وسع ثمنها بعد قبضه لم ان يرد ما ورجع  
 بالثمن وكذا في كل ثمن بخير عينة ولو اسرى رجب جارية من الما ذون  
 بقرض ثم وسع المشتري الجارية للما ذون او لمولاه بعد القبض جاز  
 ثم ان وجد الما ذون بالقرض عيبا لا يرد ما اما اذا كان عليه دين وقد  
 وسعها لمولاه فلم ان يرد به **بيع** اشترى الما ذون جارية  
 فولدت في يده فنقصت قيمتها بالاتيح بن فيه ثمنه ثم ان قال البايع جاز  
 عند ابي حنيفة خلافا لهما وقاله حجة بالحجة بالملكية ولو اقال المولى ما باع  
 الما ذون او اشترى جاز ان لم يكن على الما ذون دين يوفيه ولا فلا  
 يجوز الا ان يخشى المولى دينه او ابداه الضميمة لو باع عرضا جرحه  
 وتعاخت ثم تقابلوا احد ما كذا او ملك احد الاقالة في جارية  
 وروح فيمة الهاك اما لو كانا ساكنين قبل الاقالة او بعد ما في بالملكية  
 ولو باع جاريته فوطبقها المشتري او قطع يد ما ثم تقابلوا ولا يعلم العبد  
 فهو بالجارية ان شاء اخذ ما ضمنه اورد ما ولو كان القاطع اجيبا فوجب  
 الارش او العقر ثم تقابلوا بلا علم العبد او لم يعلم في بالملكية خلافا لهما  
 ولو باع جارية باللف وتعاختا ثم تقابلوا فلم يقبضها حتى قطع يد ما رجب  
 فللعبد ان ياخذ الجارية وبيع الجاني بالارش وان شاء نقص الاقالة  
 وان كانت الجارية قبل التقابل ثم علم العبد بالجارية ان شاء اخذ  
 الجارية ولا شيء له من ارثها وان شاء اخذ قيمتها لو اشترى جارية باللف  
 وقبضها ولم يدفع الثمن حتى وسع البايع الثمن ثم تقابلوا فلا قاله بالملكية



لانه لو ردت مائة ما جيبوا شيئا وقول ابو يوسف في جارية بمنزلة بيع جديده  
 ياخذ الصديق البيع الفاء ولو كان البيع بجارية لم يصح عند ابن حنيفة وان باع  
 بجارية من رجل بجارية وقيمة كل واحدة الف فتعاقبا ثم تعاقبا فلم يتعاقبا  
 حتى ولدت كل واحدة ولدا قيمته ثلث قيمته فليهما ان يتعاقبا كما صح ولديهما  
 ولو ماتت الاثنتان فاخذ كل واحد الولد الذي فيه يد صاحبه وحنف قيمة امه  
 ولو ماتت قيمة كل واحدة خمس مائة رخص كل واحد منهما مع الولد لثالث قيمته  
 امه المالكه اما لو ملك الولدان وبيعت الاثنتان اخذ كل واحد الجارية  
 التي فيه يد صاحبه لا بشئ له من قيمته الولد ولو ملكت الاثنتان واخذ الولدين  
 فان الذي فيه يد الولد لم يبيعه اليه صاحبه وبما خذ منه لثالث قيمته الام التي  
 ملكت فيه يدي الاخر **حل** لو كان للمأذون دين على رجل من ثمن  
 بيع وعصب فاخره سنة جاز ولو كان له الف مع شريكه على رجل فجز  
 العبد نصيبه لم يصح **قوله** اي حنيفة خلا فليهما ولو اخذ الشريك نصيبه  
 فسلم له المأذون جاز تسليمه بلا خلاف ولا يرجع عليه العبد شيئا حتى يموت  
 ما على العبد **وكذا** للمأذون ان يتوكل لغيره في الشراء بالنقد استعانة  
 لا بالنسيئة فانه يشتري لنفسه وله ان يوكله عبده بالبيع والشراء كما يفعل  
 المحتر لو كان بينه والمأذون وبينه حرة جارية فباعها جميعا فباعها بالف  
 ثم اقربان شريكه قبض جميع الثمن او نصفه وكذا به شريكه وصدق المشتري  
 بحكمه العبد على ذلك فان حلف اخذ حنيفة الثمن من المشتري قبضها حنيفة  
 وان نكل من الثمن عزم حنيفة الثمنين واخذ من المشتري حنيفة الثمن  
 ولا يمين على المشتري في بشئ من ذلك ولو كان الشريك يدعي ذلك على  
 العبد وندبه العبد وصدق المشتري برأي المشتري من حنيفة الثمن ايضا  
 ولا يمين عليه ويحلف للامر العبد وان نكل لزم حنيفة الثمن للأمر وان حلف  
 برأي من نصيب الأمر واخذ العبد من حنيفة الثمن لا شيئا ركه فيه الأمر **قوله**  
 الأمران العبد قبض حنيفة الثمن برأي المشتري من برح الثمن وهو نصف نصيب  
 الأمر ويتقي على المشتري سبع مائة وخمسون فما قبضه العبد ماله ثلثاء والأمر  
 لثمنه ولو أمر الأمران العبد ابر المشتري من جميع الثمن بغير قبض او وصيه  
 فاقدره بالملك وكذا لو اقر العبد بذكر على الأمر وهو نكح جارية بين

الحديث فباعها احداهما بالمأذون بامرها حنيفة بالف ثم امر الأمران بالبيع  
 ابر المشتري من الثمن واذا عاه العبد وحده البيع فقد يبيع العبد من  
 حصته الأمر من الثمن ولا يمين عليه في بشئ من ذلك وما اخذ البائع من المشتري  
 حنيفة الثمن فيسلم له حده ما يحلف البائع على ما اذا عاه الأمر من العبد  
 واليه ولو اقران شريكه ابر العبد من حصته من الثمن ولو ادها العبد  
 يبراه من حنيفة الثمن ولا يمين عليه ويرجع الأمر على البائع بحصته من  
 الثمن ويمن حنيفة فيضمنها اياه والبيع على المسمي حنيفة الثمن **قوله** اي  
 حنيفة **قوله** المأذون اذا باع عبدا يبيعه فاسدا وسلم بمنزلة بيع الحر  
 فاسدا بغير نكاحات المشتري في عتق وبيع وعنده اما لو اجاز له واحد  
 عليه ثم رده البيع ورد الظلم معه لم يتصدق المأذون بتلك الخلعة ولكن صرف  
 في دينه والا يبي لمولاه بحسب له ان يتصدق بها وكذا لو استقر المأذون  
 عبدا شرا فاسدا فاعلمه فان رده البيع رده الخلعة مع العبد فيتصدق  
 البائع بتلك الخلعة ولو باع المأذون فاسدا ثم باعه المشتري من مولاه  
 المأذون وسلم اليه فهو جاز ان كان على المأذون دين والافهون نقض البيع  
 وكذا ان باعه المشتري من عبدا باجر المولي عن هذا البيع الاول اما لو  
 باعه المشتري من ابن المولي وهو صغير او مكاتبه وسلم جان وان لم يكن  
 على المأذون دين ولو ملك المأذون اسنانا شدي ما باعه فاسدا فاستراه  
 له فيكون نقضا للبيع وكذا ان ملك المأذون ما باعه في يد المشتري او كان  
 حرة وابيرا في حريق قبل البيع او بعده فوقع البيع فيها فمات فهو فسخ  
 للبيع وكذا ان فعله مولاه شيئا من ذلك فهو نقض ان لم يكن على المأذون  
 دين الا وقوعه في يد مولاه في ملكه لا يكون نقضا والعبد المأذون في قبض  
 ما استقر وفي الرد بالعيب والخيار في العيب بمنزلة الحر فانه لو باع  
 المأذون جارية ولا دين عليه على انه باعها ثلثا واخذ بها المولى فقبضها  
 بشهوة او وجهها فيكون نقضا للبيع وخرجت الجارية من تجارة العبد وكذا  
 لو قال المولى نقضت البيع في وجه المشتري او اعتمه مولى المأذون  
 ولو جعل المأذون فاجا باعه الخيار الى المولى ثم فسخ المولى واجاز  
 المأذون ما قاله نقض الحق ولو رض به المولى ورده العبد فالتروا ولي



ولو نقص المولى البيع بالصيب فنقصه بالهلك ولو اشتري الما ذون عبدا  
على انه لم ينقد الثمن اليه اربعة ايام فلا بيع بينهما فلا بيع فاسد عند ابن حنيفة  
ممنذ لا الجواز اربعة ايام وكذا لو اشتراه المحر لا فرق فيه وعندنا ما يبيع ولو  
اشتراه على ان البايع لو رد الثمن الى الما ذون المشتري الى ثلثة ايام  
فلا بيع بينهما جاز منوطا الجواز ثلثة ايام فاذا مضى الثلث ولم يرد الما ذون البايع  
فباعه المشتري من آخره وكذا لو باع الما ذون الما ذون المشتري او قل  
اجنبي وعزم القيمة في السلم اما لو اصابه عيب من جنسية او وجبها المشتري  
ان كانت جارية فالبايع بالخيار ان شاء تركه وان شاء اخذه ولا يشترط  
له عن المبيع ولو اشتراه على ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما ثم  
مضى ثلث ولم ينقد ثم سلكت الجارية في يد المشتري او قلها ان شاء  
فباعي المشتري القيمة لا الثمن لو عتق المولى عبدا الما ذون حتى وان  
كان عليه دين اكثر من قيمته وسو جلي به او لا جلي به عزم قيمته بالعتق بالعتق  
ولو ولى المولى اتم الما ذون فحاجت بولد فادعاه بنسبه منه وبني ام ولد  
له وضمن قيمتها وعقرها ان كان عليه دين اما لو اعتقها المولى والدان  
محيك بغير الما ذون وبما فيه يده فنقصه بالهلك في قول ابن حنيفة فان  
قصي العبد الدين او ابراء العرقا جاز عتق المولى في الجارية **خاتمة**  
حتى الما ذون على حر او عبد وعليه دين قيل لمولاه او قسم بها او اخذه  
فان فداه باع العرقا في دينهم وان وقعه اولى الجنانية بالعتق او بالبيع  
في دينهم وان كانت الجنانية من جارية العبد الما ذون فوطب بالذبح  
او القتل عليه دين او لم يكن وفيه الجارية الف درهم ففداه الما ذون  
حشدة للاف فهو جائز في قول ابن حنيفة وعندنا ما لا يجوز الا بما  
نتج من قيمته الناس وان كانت جنائيتها عمدا فعليه القصاص فصالح  
الما ذون عنها جاز ولو كان التامك هو الما ذون فصالح عن نفسه لم يجر  
صلحه عليه دين او لا دين عليه واسبب لو لم يقبل القليل ان يقبله جبر ذلك  
ولا ياخذ شيئا حتى عتق ثم ياخذ باصالحه عليه ولو وجد قتيك في دار  
الما ذون فالدين على مخالفة المولى ولو باع مولاه في دين العرقا ولم يسل  
بالجنانية خطا فعليه قيمته لاصحاب الجنانية وان علم فعليه ارشها ولو دفعه بالجنانية

بغير نكاح جاز ولم يضمن شيئا استخسنا و باع فيه درهم ولو اقر المولى والعتق  
بالجنانية عند القاتل حتى لم يضمن في الدين حتى يحضر صاحب الجنانية فيدفعهم  
او يفيدهم ثم باع للعتق وان قصي القاتل بان باع لهم وصاحب الجنانية  
غائب جاز ولا يضمن لصاحب الجنانية على احد ادا الا ان حصل الثمن  
عن درهم فصرف الى ارشها فان فضك من الارش فهو للمولى ولو  
صالح المولى عن الجنانية فليلك او كغيره جاز ولو فلك عبيدا لاما ذون عبيدا  
فصالحهم لمولاه لا الما ذون الا ان يكون على الما ذون دين فليلك او كغيره  
لا تصالح على التامك لو قبل الما ذون فلك الا ذون الما ذون المولى  
لم يجر با لا ذون مخرجا او فلك العبد ففداه ثم اقر عليه المولى بدين يستغرق  
رقبه ليس مخرجا باختيار ولو اقر العبد بقتل عمه وعليه دين فهو مصدق  
وان كذب مولاه ثم ان غناه احد الاوليا بطلت الجنانية كلها وان كذب المولى  
اما لو صدق ففداه الى اولى الباقين نقصه او اكثر على مقدار ما بقي ولو  
وجد عبيد من عبيد الما ذون في دار مولاه فقتلوا او ذبح عليه فدمهم  
يبرر وان كان عليه دين فعلى المولى قيمته القتيك في ماله في ثلث سنين  
عند ابن حنيفة وعندنا حكمة اما اذا كان الدين لا يحيط ذلك كان القيمة  
حالة الاختلاف وكذا لو قتل المولى وان وجد العبد فقتل في داره ولا دين  
عليه مدبر دمه وان كان عليه دين فعلى المولى الاقل من قيمته ومن  
دينه حاله في ماله ودار العبد منزلة دار المولى **لا يبيع** ليس للما ذون ان  
يكا بت عبده الا ان يا ذون المولى فجاز ويكون مكاتب لمولاه ولا يبيع و دفع  
اكتفائه الى العبد عدا اذا لم يكن على الما ذون دين او لحقه دين بعد ذن  
بالكسابة وارجا رته وان كان عليه دين فليلك او كغيره فكتفائه لم يجر وان اجازها  
المولى حتى ادى الكتابة فلك رد ماله بعتق وسع فيه درهم وما اخذ من المكاتب  
اخيها ولو اجاز المولى كسابة وقبضه بدلها ودينه محبط بدينه وهذا  
والاول سواء عند ابن حنيفة وعندنا اذا دى عتق وضمن المولى العرقا  
قيمته وما ادى اما اذا لم يكن الدين يحيط به وماله ضمن المولى قيمته للعتق  
بلا خلاف ثم ياخذ العرقا بدين الكتابة التي قبضها الما ذون وكسب الما ذون  
ان يكتف بقتل ولا يبال ولا يفرص ولا يهب ولا يتصدق فان فعل



واجاز المولى جازان لم يكن عليه دين اما مدته في حيا فتم رجلا واهارته وانه  
 او ثوبا جاز ولا ضمان على المستعير ان ملك عنده وان كان عليه دين  
 هذا السحسان وحده فتم بالطعام لا باس به وكذا اعاقه على ما لم يجر  
 وتكون زوج جبراً من المولى ودخل بها وبيع حرته فترك بينهما ولم يزوج  
 بالمرحى حتى ولو استبد العبدان انما جازان شتره غداً جازاً استترى  
 بنقد وون النسيم لا باذن مولاها ولا حيف عليها **غرو** رجب جاء  
 اليه السوق جبراً فقال هذا عبيد فبايعوه فداخت له في التجره فبايعوه  
 ولحقه دين ثم علم انه حر واستحقه رجب ضمن الامر لا فليمنه ومن  
 الدين لسائر الصرمان ولا يضمن لكسبه شيئا وانما تشاروا رجوا اليه بايعهم مدتهم  
 ان كان حر اما لو كان عبداً حتى عتق وان احتاروا تخمين الامر ثم سألوا  
 ما عليه اسموا بالبيع جميع دينهم اذا عتقوا واقام هذا الماخذون عنه انه مبرور  
 مكاتب او ام ولدان كانت جازية بمنزلة الاستحقاق ايضاً واما لو جاء  
 اليه السوق فقال هذا عبيد فداخت له في التجره ولم يملك بايعوه  
 لم يكن غرواً لم يضمن الاذن شيئا ولو قال اخذته في البر ففروا ذن في سائر  
 التجارات ولو اذن له ثم دبره ولحقه دين لم يضمن المولى شيئا ولكن يسعي  
 الظلام في الدين وكذا لو اعتقه عبداً الاذن ولحقه دين واقر به الى سوق  
 وامر الناس بما يثبت واعلم ان اخذتم استحق الماخذون او موهراً او مملوك  
 الذي اذن له عبداً ومبروراً ومكاتباً او جبراً ما ذن في التجارة لا ضمان على  
 الاخذ ذلك علم الصرمان ذلك اولم يملوا بحال الامر فادعوا الامر  
 رجع عليه الصرمان بما تملك من دينهم ومن ممتة الغزاة بايعهم لو قال هذا  
 عبداً بنى الصرمان في عيال فبايعوه فبايعهم الناس ثم لحقه دين ثم استحق  
 او وجد حراً فالضمان على الاب وكذا وصى الاب اما الام والاخ والعم ولو فعلوا  
 شيئا من ذلك لم يكن غرواً ولا ضمان عليهم لو اقر جبراً الى السوق واخذ  
 في التجارة وزعم ان هذا ابنه وسو يبيعك البيع والشراء فليحتم دينهم ان رجلاً  
 اقام المينة انما يملك عن الجبري الدين ابداً ويرجع الصرمان على الذي  
 عا ربحه ولو اذن امته زعم انها امته لحقها دين عيط بدقبتها ثم ولدت ولداً  
 فاستحقها رجب فاحذروا ولداً حين النازية فيها وفيتم ولد ما يوم الاستحقاق

**شبهه** شبهه على العبد الماخذون والجبري الماخذون والمحتوه الماخذون  
 في التجارة وجنب او ضمانه استهلكها او باقرار بذلك او بيع او شتره  
 جازية وتقتضى القاضى عليه وان كان المولى غايها اما لو شهدوا على  
 عبد مجبور عليه بجنب او وصية مستهلكة وغيره لم يقتض على العبد  
 حتى يحضر المولى ثم يقتض على العبد فسمع في الغضب اما في الودعة  
 لا يقتض بها حتى عتق اما ما ثبت باقرار المجبور لا يقتض حتى عتق فادعوا  
 لزمه ما شهدوا عليه باقراره ولو شهدوا عليه بملك عداوزاً او قذف  
 او شتره بغيره لم يقتض الا بمحض مولاة وكذا اذا اقر بذلك واما في الجبري  
 والمحتوه لا يلزمهما شئ لا باقرارهما ولا بالشهادة الا في الغضب ان كان  
 اوجها او وصية حاضراً فدينه ذلك على العاقلة ولو شهدوا على العبد  
 الماخذون ان سرقة عبده فقتلوا عداً فظهر ان كان مولاة حاضراً ولا ضمن  
 السرقة كما اذا كان اتوك من حرته وفيه الجبري والمحتوه ضمان السرقة  
 وبما قوار العبد الماخذون بالسوق لا يجزى التلوع وان كان مولاة حاضراً  
 اما لو شهدوا على قراره سرقة ومو جبراً فاشهاداً بالملك ولو كان الماخذون  
 كافراً جاز شراؤه الخمر والخمر وان كان مولاة مسلماً اما الدم والميت  
 لم يجز ولو شهدوا فخران على هذا الكافر الماخذون بجنب او بتلاف او بحارة  
 او رهن ومو مولاة يملوا ان جازت الشهادة استحق ما سح ان مولاة مسلم  
 واذا شهدوا فخران على عبد مجبور كافر بجنب ومولاة مسلم فشهادتهما بالملك  
 وان كان مولاة كافر اجازت ولو شهدوا فخران على ما ذن كافر سرقة  
 عشوه ومولاة مسلم عليه ضمان السرقة ولم يطلع اما لو كان العبد مسلماً والمولى  
 كافراً فشهادتهما بالملك ولو شهدوا فخران على ما ذن كافر بين النكاح لم  
 او كافر والمولى مسلم والعبد مجده وكان عليه لمسلم او كافر دين النكاح  
 جازية عبد ذمي اذن له مولاة المسلم فشهادتهما بالملك لم يثبت  
 وشهد ذميان لمسلم باللف ودينه وشهد حريان بميتا منان باللف لمسلم  
 بطلت شهادتهما الحريين ويقضى بشهادة المسلمين والذميين ببيع العبد  
 فصرف ثمنه الى الولدين الذي شهد به يسكان فان فصل بشئ من الثمن  
 صرف الى ما شهد به الذميين فان بقي شئ فهو لمولاة وذلك لو كان المولى



ذميا او حرييا ميتا فاما لو كان المولى والعبد حريين ميتا فاما ان يقتل  
 بالشيء واثكلها وتخدم في الا دار ما شهد به المسلمان ثم الفميا ثم الحريان  
 ولو كان اصحاب الدين كلهم اهل الذمة فاحص في شتمه الذي شهد له المسلمان  
 والذميان فان بقي ظلاله شهد به الحريين ولو كان اصحاب الدين كلهم اهل  
 الحرب متامينين فاحصوا في الثمن وقد فرغ المساكين في اربابهم هذا  
 السميت **حلف** في يدا الماذون ما قال فقال المولى هو ما يدا وجعل العبد  
 انه ما يدا وجعل الماذون ودينه فالتقوت ثوب الماذون وان كان الما يدا في ايديها  
 فهو بينهما حلفان وان كان في ايديها ويد الاجنبي بينهم اثلا فان لم يكن على العبد  
 دينه فالحال بين المولى والاجنبي حلفان وتو حلق الماذون وحرث ثوب  
 يد عيان فهو بينهما حلفان فان احدهما لابس والاخر متمسك بذميه فهو لابس  
 وكذا الركاب والمتمسك حلفان ولو ان رجلا ابحر عبده المجبور عليه من رجل  
 وكان مع العبد ثوب فقال المشاجر مولى وقال المولى مولى فهو لابس  
 فانه في يده مع العبد اما لو كانت المفازع عن يدايه والعبد راكبها او قيس  
 او قباء فقال المشاجر مولى وقال المولى مولى العبد فالتقوت ثوب  
 المولى ولا يجتبر فيه ثوب العبد سدا اذا كان في السوق او السكة اما لو كانوا  
 في دار المولى فالعبد وما في يده العبد فهو للمولى والتقوت قوله في جميع المواضع  
 لو كان في يدا الماذون ثوب في خبز المولى فاختلغا نظران كان من التميز  
 فهو للعبد والا فهو للمولى اما ان كان قيسا لسم الماذون فهو للما ذون يدا  
 في دينه **موصوف** لو اقر الماذون بدينه او عصب او ودينه  
 في مرض موت مولا جاز اقراره ان لم يكن على المولى دين اما لو كان عليه  
 دينه بدين المولى منه تركته ورغبة الماذون وما في يده فان فصل منه  
 صرف اليه ما اقر به العبد وان كان ما المولى غايه تعني العاين دينه من  
 ثمن العبد وما في يده ثم ان حضر ما المولى تعني منه العاين دين العبد  
 ما اقر به ولو كان على المولى دين الصحة وجعل دين العبد دين الصحة  
 ثم اقر العبد في مرض المولى ولو لم يكن على المولى دين بحاص غرماء  
 العبد لا ولو لا اخر دن يده وما في يده الا في اقر بعينه لاسان فانه يبداء  
 به وسلم وما بنت بحايته الشهود من فعل العبد لزمه ثمنك ما عليه في الصحة

كان محرم

قبل دينه المولى ولو لم يكن دينه عليها ولا مال للمولى غير العبد فاقتر في مرض  
 على نعم بالف ثم اقر العبد على نعم بالف ثم مات المولى فاحص العبدان  
 في ثمنه لو اقر العبد اولا بدينه ولو اقر المولى بالف ثم اقر بالف ثم اقر  
 العبد بالف او اقر المولى ثم اقر العبد بالف ثم اقر المولى بالف فاحص  
 الغرماء وان كان ذلك متصلا او منقطعا ولو اقر العبد بالف ثم بالف  
 ثم بالف لم يحاصروا اما لو اقر العبد بدينه الف او الف ثم اقر المولى بالف ثم اقر  
 العبد بالف فان ثمن العبد لصنبي العبد ودينه على المولى وما فعلك  
 العبد في مرض مولا من بيع وشراء فيه محاباة فهو جائز عند ابي حنيفة  
 من ثلث ما المولى ولذا قال ابو يوسف فيما يفتي به ثمنك وان كان  
 على العبد دين محيط برقبته وما في يده وما اقر العبد في مرضه بدينه او ودينه  
 ولا دين عليه في الصحة فهو جائز وان كان عليه دين الصحة بدينه الا دين  
 في مرضه ثابتة بالبيعة ساركة دين الصحة وسو بمنزلة الحرف في الاقرار  
 وتقدم دين الصحة على دين المرض اليه ما خلا من الماذون الكبير **وفى بخبر**  
 وذكر في الماذون الصغير عبدان تاجران كل واحد له رجل آخر استبرك كل  
 واحد منهما ما جهم من مولا يتكبران علم ايها الا لا ليس عليه دينه فاشرك  
 الا اول لصاحبه جائز وشتره الثاني بالملك اما اذا لم يحل اي البيعتين اولا  
 فحكم مودودا اما اذا كان عليها دينه لا يجوز شتره الا اول العبد ذلك  
 الغرماء ولو استبرك الماذون جاز في بيعها بجات بولد او ودينه  
 ثمنه اذ لو كانت الجارية لمولا لا يثبت سهم عن ابي صالح قال ربي  
 العباس بن عبد المطلب عشر دين عبدكم فبخر جشرة الف وكذا العباس  
 فخر هذه الآية التي نزلت فيه واجبا به من الاستراية التي فلك من ابي بكر  
 من الا سرا ان يحل الله في فلككم خيرا يوتكم خيرا مما اخذتمكم وبغيركم  
 والله غفور رحيم وكان يقول ان ديني تبارك وتعالى بخير مما وعدنا في  
 الدين مما سويجوا وارجوان سيفهم ويرحم في الاخوة **من الحاج القنبر**  
 قال رحمه الله عبد قوم قوم مصر فيقول ابن عبد فلان شترت وبيع ليذمه كل  
 شئ من امر التجرارة غير انه لا باع من دينه حتى حضر مولا واقرانه اذنه في  
 التجارة وسواء يدعي اذن مولا او لم يدعيه فجاز الحاملة معه استخفا



وبنوا جوت عاقه النجار لا جرم خصصناه الامور ونتركنا القياس والنظر الا انه  
 الما ذواته باستيلاء مولانا اياها صارت مجبوزا اما لو اذن ام ولده عزها  
 جاز حله الما ذون فيما بانه شك ما يحيط به النجار فهو جاز بنبوله الهدية و  
 الضيافة لم يبيع المولى ما ذون فكان عليه دين وغاب ليس له المخصوصة  
 لتقصن البيع مع المشتري حتى حضر المولى وقابله ابو يوسف المستزدي فخرج  
 اليه العبد في يده بمنزلة اخلاصهم في رجك استنزي دارا ولها شفيح ثم وبها  
 وطلبها لا شان وغاب ثم حضر الشفيح وفي رواية ابنه سماه من سبها شك  
 من حب ابي يوسف في ان الموصوب له خضم **ع** ابراهيم ان ابني جلال الله  
 عليه وسلم كان يركب الحمار ويحب وعنه المكون **من الزيادة**  
**رجوع** قال رحمه الله رجك استاجر عبدنا مثله من رجل ان يستزله ويبيع  
 له كل شهر كذا جاز وصار العبد بينه وبين المستاجر وكبلا منه وبين المولى  
 ما ذون في النجارة فان لحقه دينه شبهة رجح على المستاجر بخلاف ديون  
 لم يارب ذلك المستاجر فانها في رقبته خاصة والعبد في النجارة على العبد و  
 المستاجر حتى لو عجز العبد عن قضاء ما وجب عليه بنجارته ولا يقدر على الشجار  
 الخدماء ان يبيعوا العبد بغيرهم الا ان يتور المولى فانه مضطر في تخليص رقبته  
 العبد فيرجع اليه المستاجر بجميع ما يولي ويترك الكسب ان يرجع باقل من قيمته  
 ومن الدين فان لم يده حتى يبيع مدهم ويكون بينهم بالتخصيص فان بقي من مدهم  
 رجحوا على العبد جديعتهم ورجح المولى على المستاجر بمن العبد وان كان  
 يئمة العبد الف ودمه عشرة الاف ببيع بالف والقاضي يوجب وكبلا  
 لتقصن ديون الناس ان كانت لتقصي ما بقي من مدهم وصار العبد يبيع  
 مجبورا عليه عا جزا عن قبض دينه ولا شركة للمولى في تلك الديون الا ان  
 يوت المستاجر ولا مال له ينفق هذه الديون فتصرف مع الخدماء حتى الخدماء  
 تسحقه الا في حق المولى الف فحسب تسحقه الا في حق عترة اسهم للمولى  
 سهم منها وللخدماء الباقي كذا قسم ما تبه القاضي ولو وديب لئلا العبد عدا قيمته  
 الف وعليه دين الف او لحقه دين حبه الف قبل ان ياخذ المولى الهبة  
 من يده فللخدماء ان يبيعوا العبد والهبة بمنزلة الكسب فالعبد يرجع على المستاجر  
 فمن رقبته عبده لا يتم الهبة حتى لو مات المستاجر وركب القاضي قبض الديون

العبد على

من الناس التي كان للعبد ومن تسحقه الاف حروف المولى سهم ودم تسحقه اسهم  
 مع الهبة يستوفوا القاض من العبد والفا من ثمن العبد الهبة فبقي ثمانية  
 الف فحسب وكلي القاض بمنزلة العبد ولو ابر الخدماء عن دينهم فبقي بيع  
 العبد ونجده فمولا رجح على المستاجر حصة الاف البتة وجبت للعبد  
 على المستاجر ان تعلق من الخدماء اليه العبد ولو ان مدبر ما ذون اشتريه  
 بجارية عتقه الا في رجك بامره وسلمها اليه الامر فاستهلكها الامر  
 فليبيع ان يبيع المدبر بالثمن ياخذ من كسبه فيرجع المدبر على الامر ثم لو  
 ومعه للمدبر عبد وقطع عبيدا المدبر فدمع به للخدماء يبيع العبد فيرجع  
 المولى على الامر بالالف التي هي من عبيد بازاله ولا يرجع بدين الهبة  
 فان مات الامر ترك البني ودمه فبقيت بين المولى والمدبر عترة للمولى  
 بالف والمدبر عترة بالربعة الاف فتقسم على حصة اسهم ولو اعتق المولى  
 مدبره قبل ان يقضى دينه وقد كان المولى قد اخذ العبد من المدبر  
 وسائر الكسب فانه يورث برده فان اعتقه قبل ان يورده لا يخدم المولى  
 سوا حقه مدبره ثم لو قبض المدبر دينه من كسبه قبل الصق لا يرجع على  
 احد وان كسبه بعد الجريه رجح على المولى بما اخذه فمعه من الهبة والكسب  
 وليس له ان يرجع بالعبد فدمع بالالف **اقوال** من رجح عليه دين الهبة  
 بحسب ما له واذا العبد في النجارة في مرضه او حقه لا دين على الما ذون  
 فاقدر الما ذون لا يخرج بالف ثم مات المولى من مرضه ببيع العبد بدين  
 عترة المولى في حقه ان نصك حروف اليه عترة العبد ولو اقر المولى  
 في مرضه فخر ما صحته تقدم ولو لم يكن على المولى دين فاقدر العبد بدين  
 في حقه المولى ثم اقرب بدين في مرضه المولى جاز وما سبها ان ولذا لو  
 اقرب بدين في حقه المولى ثم مات المولى ولا دين عليه فاذا الورثة فاقرب بدين  
 اخر فالدين سواء ولو كان على المولى الف ودينه فاذا العبد فاقرب بدين  
 في حقه المولى فدينه العبد مقدم على دين السيد سواء تقدم في الاقرار  
 او ما خرق فان حروف قيمته اليه ودينه اول من حروفها اليه دين المولى ثم لو اقر  
 العبد بدين آخر في مرضه السيد يبيع العبد بدين ما اقر ولا ولا يثنى لخدم  
 سيده ولا لخدم العبد الذي اقر له في مرضه سيده الا وانفك من الاك



ولو كان يقيم العبد الغني فاقتر فيه محنته سيده باللف ثم اقتر سيده في مرضه باللف  
 على نفسه ثم اقتر العبد باللف لآخر فدين العبد فيه مولاة اولي ثم صبح اقرار  
 سيده فيما فضلك عن اقرار عبده الاول فان بيع العبد باللفين يقسم اثلاثا  
 فان الاقرارات كلها صحيحة وانما بيع باللف وخمسها يتقسم اثلاثا لكل عتق  
 العبد خمسها يتفكون اربعة لها ولعزم سيده خمس ما سكت به يجتهد اقرار  
 فيما فضلك عن دين العبد الاول ما اقتر باللف اما اذا اقتر السيد على عبده  
 باللف ولم يقتر على نفسه شي يقسم ثمن العبد اسلما بين العتق ما ذل اكثر  
 ولو لم يكن على العبد دين فاقتر سيده بجزءه للاف دين في مرضه  
 ثم اقتر العبد باللف تقسم ثمنه بالحصص خذ بغير العبد باللف والغير  
 مولاة بجزءه للاف لو باع الما ذون عبدا على انه بالبخار ثلثا ثم جهر عليه  
 مولاة لزم البيع وبذلك الجمار **عن** **ع** لالا حو ح بن عليم عن ابيه ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم اجاب دعوة عبده حتى عبدا ما وثق في التجارة **عن**  
**المجهر** **ع** قال روى الله لواءن الاب لابنه في التجارة جاز استدانته واستقرضه  
 واقراره وتجارته اما لو باع شيئا مما ورثه فما كان له قبل ان ياذن ابيه  
 لم يجز ولو مات الاب فاذا ذل وصي الاب جاز ولو باع شيئا مما ورثه عن  
 ابيه لم يجز ولو اقر شيئا ورث عن ابيه او امه قبل الاذن لم يجز ولما يجوز  
 اقراره فيما باع واشتريه ولو اقر بدين على ابيه او غيره لم يجر حتى يبلغ  
 وتؤكد فيه لالا على اقراره على ابيه جاز في التجارة بغير الاذن في جواز  
 الاذن لها ولو بلغ مفسدا لا يجوز البحر عليه حتى يوشى رثته واستيكت تحت  
 وعشرين سنة ثم ذم اليه ما لم ايس منه رثته او لم يوشى وقال محمد اذا لم  
 يوشى منه رثته لم يذم المالك اليه ابدا وهو مجبور والمجبور لو باع شيئا فخره  
 القاضي جاز **عن** **ع** شرح القاضي في رجل اوجع على عبده ذيبا فقال مولاة  
 عبدي مجبور عليه فقال شريح ثنا سعد بن عبد الله كان شريفي في السوق  
 ويبيع فاقتر به **عن** **المنتقى** **ع** قال رحمه الله عن محمد اذا ركب على العبد  
 الما ذون دين فأنكر المولى اذنه في التجارة فشهد احد الشاهدين انه رآه  
 بيع البر فسكت مولاة وشهد آخر انه رآه بيع الدقيق فسكت مولاة لم يبيع  
 هذه الشهادة اما لو شهد احد ما قال له اشتر البزج وشهد آخر انه قال

له اشتر الدقيق وبيع اجزت هذه الشهادة ما ذون اشترى جارية ولا دين  
 عليه فز وجها مولاة منه جاز حتى لو ركب عليه دين عبده لم يبعها بدينه اما لو كان  
 عليه دين فاشترى جارية ليس لمولاة تز وجها اياها حتى لو فعلت للما ذون  
 ان يبعها بدينه وبيع ولله فيها في دينه اما اذا قضى دينه حمار بمنزلة ما لو زوجها  
 اياه ولا دين عليه قال رجل اوجع حيا على الحق الما ذون حلف عليه بغيره  
 اكليم ولو اذن القاضي عبد العبد في التجارة والاب كاره جاز ولم ينجح بوجت  
 القاضي وليس للاب ان يحجره **عن** **ع** ابي يوسف عبده تزوج او غصب  
 ثم زعم انه مجبور عليه لا يبيع فذاك لازم عليه لالا ان يجهر مولاة وادعي انه مجبور  
 فالقول قوله لو وادعي المرءين عبد العبد ما ذون او مجبور وقضيه  
 وهو خذ ورحم محرم من مولاة غنت على مولاة فان مات المرءين عنده  
 المرءين يلقى قيمته كان موسرا او مسيرا وقال **ع** عبده ما ذون او مكاتب  
 مال لغيره اغتص عبدك عني باللف فاعتقم غنم فهو شري من العبد والمكاتب  
 ولم يحتق وفي رواية من ابي يوسف انما عتق عن الذي اعتقم  
 ولا يشرى على العبد والمكاتب لو اهر الما ذون عبدا ان يحرر فوجع  
 ضمنه ويرجع على العبد والمكاتب وليس من الما بمنزلة امرى بالجنابة **عن**  
 المعمر ورثه سيد قال رابيت ابا ذر الخفاري وعليه حلة وعجل غلام  
 حله قبلها فمسألتها عن ذلك فذكر لي انه ثقات فقي على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وعيونه بامه قال صلى الله عليه وسلم لا يبيع العبد  
 فذكر قال له النبي صلى الله عليه وسلم انك امرؤ فيك جاحلية قال قلت على  
 ساعي هذه من كرسى قال نعم ثم اخوانك ونحوكم جعلكم الله تحت ايديكم  
 فمن كان اخوه تحت ايديهم فليطعموه كما ياكلون وليكسبهم كما يكسبون ولا يلقوه  
 ما يخلبهم فان كلفوهم فاعينوهم عليه **عن** **ع** **المنبرجي** **ع** قال رحمه الله  
 اذا قال لبيد احو الي الصلة يوم كذا وشهر كذا فهو ما ذون في التجارة  
 وكذا لو قال احو الي الصلة وانت حر او قال فانت حر بالفا لو باع  
 المولى ما ذون بغير اذن الصلوة وبدون امر القاضي لا يجوز بيعه الا ان  
 يوهي ويوهي من ماله ويتعلق دينه بكسب الما ذون ما كسبه قبل  
 رجوعه وعبده سوار والهنم من الكسب الا ان ياخو منه المولى فيك الحق



الدين ولو اخذ المولى عليه المأذون الذي عليه وينبغي يجوز استخداها اذا اخذ عليه  
 فمك وان زاد رد الفضل على العبد كما لو باع المأذون متاعا بالعرض جاز  
 ولو اسلم في شيء او قبل السلم جاز وما وجب له حاله فاجله جاز ولو كان الدين  
 مشتركا مع آخر فاجر العبد نجيب لم يجز عدا بين حبيبتهم فاحتم ولوا مودجك  
 عبدا ما ذونا شدي شيئا نقدا جاز استخداها ولو ابي ان يستري له شيئا مع  
 الشدي للعبد لا لغيره ولو جنى المأذون خبايا لم يعتقه المولى ومو  
 لا يعلم لزومه فيتم كالمكتم لا حتى تاتي الحيات الا ان يذيد ميل عشرة الا ان  
 فينتقص عشرة ورام من يعمته واسب المأذون ان يعب ورمما او يكسب ثوبا  
 لا يمان الا لحياته الكسبة **قالت** صحابي للمراة ان تصدق في منزل  
 زوجها رقيقا ونحو ذلك ولا يجوز ما كلفت ولو اشترى العبد ان يشركه  
 عتق ان يعل ان يستري بالنقد والنسيئة فما اشترى نقدا جاز من الشركة  
 اماما استري اخرتها بالنسيئة لزومه فاحتم لان الشركة وينبغي ان ياتي  
 المولى المستوف وبقوب هذا عدي قد ذنت له في التجارة فما يقوه حتى  
 جمع يعتبر ايضا فانه الى نفسه وامره بالباية **عن** عن ابي سيرة  
 ان جارية قد اقرت شيئا في بيتهم ما وادى ابو حريزة وكان بيده سوط  
 قد عا مائة فلما تملك بين يديه وماتت سوداء وقاب قد ساء خلقك وفكلك  
 لولا القصاص بين ايدينا لا خرتك بهذا السوط اذ بيني فانت حرة  
 لوجه الله تعالى **من الطحاوي** قال رحمه الله لو ران عبده ببيع  
 وشتر في فكت فهو ذون له في التجارة وسكوت الكبر عند استئجار المولى  
 في نذر وجهها يكون ذونا واشترى اذ اسكت حين بكم المبيع رضا بغير ط  
 حتى الشفعة واذا ران الواجب ان يقبض الموموب لم الهبة وسواك  
 يكون رضا وكذا البايح في البيع الفاسد ران المشرى يقبض المبيع وسواك  
 وكذا يقبض المتصرف عليه الصدوق بمحضته المتصرف وسواك والبايح  
 اذ باع محبوب الشبه بمحضته ثم قال فمذ ذاب مع مولاك فقام  
 وسكوت يكون اقرارا منه بالرق اما في البيع الكلي اذ اسكت البايح عند  
 قبض المشتري المبيع بمحضته البايح لا يكون رضا ولم انا استردا ولو جاز امت  
 يتي وقالت جثني مولاي اليك هذه الهدية جاز القبول منها **ولم**

اذا جاء غدا فذنت لك في التجارة صار ما ذونا عند بيع الغد وكذا الوفاق  
 الرجل اذ جاء غدا فذنت وليك مع اما الوفاق اذ جاء غدا فقد حرت  
 عليك لم يجمع ما الوفاق لو كليله اذ جاء غدا فقد عتقك لو اخرجك غدا  
 بجبر مولا عليه ان صدق مع ولا فلا اتما لو كان عدلا مع بلا خلاف **قالت**  
 باجوا عدي فانه ذنت له في التجارة صار ما ذونا وان لم يعلم به العبد في  
 رواية الا حلف وذكر في الزيادة اذ اذ قال للاب باجوا ابني فلا فاني  
 قد ذنت له في التجارة ولم يعلم الابن لم يجز ما ذونا لو باع عبده المأذون  
 وعليه الدين فاحتم العدم اذ باع المولى لا يكون ابراء للعبد وكذا اختياره  
 باع المولى باع المولى بمائة المولى بمائة الكفيل مع الا حلف بخلاف ما في  
 غاصب الناصب **في الحديث** ان زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كان ما ذونا في زمن خذ بته وكان رابع الصنف **من**  
**الا حنا** **قالت** رحمه الله اذ ذون لعهده في التجارة وسولا يعلم حتى ولو  
 قال الرجل اذ عيب فاستر غلامي من فلان لنفسك فذمت واسترا  
 والبايع لا يعلم بذلك جاز **وعن** محمد اذ اذ ملكه يقبض الوذ بته والمتنوع  
 لا يعلم قد نفع جاز وكذا ان علم المستودع ولم يعلم الوكيل اذ قال في مرضه  
 فلان وصي ثم مات باع الوصى تركته وبعين وبيع ولم يعلم بالوصية له جاز  
**وعن** ابي حنيفة جاز عتق الوصى عن الوصاية في عتقه علم وخضرت وكذا  
 في الامالي عن ابي يوسف يجوز تعليق الحجر ببيع الغد كما يجوز تعليق  
 الاذن **قالت** للشيخ قد اخلقك اذ اذ عتقت جاز اما الوفاق  
 للمأذون حرت عليك اذ اسفنت لم يجمع لوباع وجعلك لنفسه الجبار  
 لكاسم قال اذ جاء غدا طلعت نجيا ريك جاز **قالت** حرت منك عدي  
 باللف ان رضي فلان يجمع البيع والشراء جميعا وكذا الوفاق حرت منك  
 هذا العبد باللف ان شئت فقال قد قبلت ثم ابيع مائة راية الى سليمان  
 في كتاب الطلاق املا في رواية ابن سماعة عن ابي يوسف **قالت**  
 جعلت لك هذا العبد ببيع باللف ان شئت فقال قد شئت لم يجز قبول  
 البايح جرت لك **عن** عمام ان عامر بن مهران مولى ابي بكر الصديق  
 رضى الله عنه كان للطفيل بن الحارث رضى عاتبة الصديق رضى الله عنها



لا مهادم رومانيه انهم مع النبي صلى الله عليه وسلم وادى كمولية الهجرة كان جماعها  
 ابو بكر جيف اسلم واغنتهم وكان من المحدثين السبعة الذين اشتراهم ابو بكر  
 من الكفار واغنتهم لوجه الله عز وجل **من جيك المختص**  
 قال رحمه الله رجب كره عقار وحيه مع واموال غاراه القاضين ان يجر عليه  
 فحقة انلاف انلاف ماله فقال الرجل بعزته القاضين امراته لخالق  
 ومما كليله احرار وجميع ما يملكه صدقة علي المساكين وعليه الملبس الي بيت الله  
 المحرم كمنهبت محتم ان محترت علي قال لا ينبغي للقاضين ان يجر عليه كليله  
 ليندم هذه الاحكام محكم جلب من مولا ان يزوجه امرأة وخاف  
 مولا ان يفسد عليه ماله كره عبد التزويج ينبغي له ان يتوب از وجل جاري  
 منده فطانة او منده المرأة المزة علي ان امرها في طاعتها بعد تزويجها كرها  
 بيدي كمال شئت فتي راين تغيرا غرق بينهما **عن** جلي رين الله عنه  
 كان يلبس غلامه قنبر مثلك ما ليس **من قنبر في التباقي**  
 قال رحمه الله اذا ذن القاضين للصبي الصغير ليس للاب ان يجر عليه واعتبر  
 في المجرور لعن رينيه او صيدف انه بالغ او صغير وللصبي الماذون ان ياذن  
 لغلامه في التباقي وله ان يبيع من تركه ابيه وعن ابي جبير رحمه الله لا يجوز  
 للاب اذ ذن لعبد ابنه ثم اوركس الا ان يذ ذن بحاله ولو راين عبده في سيد  
 الغاصب يتجر فكنت ثم استخف بغيره لم يكن ما ذ ذن لو ذ ذن العبد الماذون  
 عبدا اشتراه فالحجر على الاب لا يكون حجر على الابن ويجوز حجره  
 على الابن ولو دفع المولى الي عبده مالا ليتجر به لا يتعلق به دين العبد الا ان  
 يموت العبد ولا يعرف ولا يقبل اقرار العبد بذلك بعد ما لحقه دين  
 اما لو قال المولى لشي من كسمه موبالي عندك فاعلمك به حل في الدين  
 ان لحقه بخلاف ما لو دفعه اليه وصيدف العبد عن باجم انه ما ذ ذن  
 ولا يستخلف ولا يبيع عليه اقراره بينة الا ان يجر عند القاضين بانه مجبور  
 فيفسخ البيع ثم لا يقبل قول المولى بانه كان اذن له واذا لم يعرف ابيه  
 عبده لم يقبل اقراره به في حق الضرمان ولا يجوز ان يكون المولى عدلا في وضع  
 رين العبد عبده ويملك امانته فلا يجوز رينه عند حضر الضمان ويجوز  
 ان يكون العبد عدلا في رين المولى فصار في العبد شيئا لم يكن العبد ولا عزم

ولا مولا وكيل للبايع يقبض الثمن من المصارف فيكون وكيله للمصارف يقبض  
 نصيبه من الدين ولا يبيع الما ذ ذن لعبد المجر ما في يده من المتاع في الدين  
 ولا يبيع مولا وانما يبيع الحاكم **عن** ما في قال اما يقبض في عبد الله  
 بن عمر رين الله عنه في محكم واحد كمنهبت القاضين وقد اعطاه ابنه عامر  
 كمنهبت القاضين قال بن ابنه عمر يا نافع اني اخاف ان عسى ورايم ابن  
 عامر اذ عبت انت حر لوجه الله عز وجل قال فاعطني يرميد  
 فردد كما يملك الشهر لاني وق من عنة ان تقطع لحي وكان لا ياكل الا مع  
 المساكين وقد اختر بحسبه الجوع بقيق لم لا تشبع في كسر ضربك الجوع  
 قال ابن علي ما سئلت ما سئلت فيها شعب واحدة قال ان تشبع ولم  
 يبق من عمره الا الحمار **لما في**  
**قال الله سبحانه وتعالى وان يريدوا خيانتك فخذوا نواصيهم**  
**فك فاما يمكن منهم قال** ايضاح الله عليه وسلم ايا عبد مات في امانه  
 ذ ذن النار وان ذ ذنك في سبيك الله قال محمد بن الحسن رحمه الله  
 اذ ذن الرجل بالعبد فاخذ السلطان نجيبه فادعاه رجب فاقام  
 اليه انه عبده فيستخلف ما جنته ولا وصيته ثم يدفعه اليه ولا ان ياخذ منه  
 كفيلا من رايه اليه ففهم اما رايه اليه سليمان ارجب اليه ان ياخذ منه  
 كفيلا واذا لم يكن للمدعي بينة فاقدر العبد انه عبده فادفعه اليه وياخذ منه  
 كفيلا ولو طالت الزمان ولم يجرى طالب با عم الامام وامر بك ثمنه ان جاء  
 طالب بعبده عبده يدفع اليه الثمن وينفق عليه في بيت المال فمذهبه  
 ثم ياخذ منه مولا او من ثمنه ان كان باعه ولو باعه الامام ثم يجرى عليه ويرى  
 انه قد دبره او كانه اومى ام ولد له لم يصدف في نقص البيع الا ان يكون في يده  
 ولذا عزم ولد له في يده ففسخ البيع وثبت سهمه ولو ذ ذن الذي اخذه  
 في مصره او خارج المصر في سكرته فكم لا جدر على قدر المكان والحال اما  
 لو اخذه من مسيرة لثمة ايام او لشدة ارجون ورحم لا ارده عليها وان  
 انفق عليها ضعاف ذ ذن بخير امرا القاضين ولو مات في يده او اوق من  
 لا ضمان عليه ان اشهد جيف اخذه انما اخذه ليدور وان لم يشهد ضمن قيمته  
 قال ابو يوسف لا ضمان عليه واذا علم انه ابق وان لم يشهد ولو شهد





فان جئت اخذه هذا الحق فخذ جدره طالبا فليدله على لا يضمن وان انكر المولى  
ابا قه قال لقول قوله الا ان ينتهد شهودا انه قد اتي واقر مولاه باقامه فيمض  
الجحك ولو اعتقه فودعه في ابا قه جاز بخلاف البيع والهبة وخباية الابن  
وسرقته و حدوده فخذ ما في المصير ولو جسد الابن فاقام مولاه  
شاهدين في بلده عليه وعلى حليته وصنعتهم ليكتب له بذلك الى القاضي البلد  
الذي هو فيه موصيهم موصي موافق العبد حليته وصنعتهم ينبغي للقاضي الذي  
فيه العبد ان يدفع العبد اليه ويحكم في غنقه ويأخذ منه كقبضه ثم يبعث به  
الى البلد الذي فيه مشهود وكتب مع كتابا الى ذلك القاضي فان شهد  
شهودا عند ان هذا العبد عبده دفعه اليه وكتب الى القاضي الذي حدث  
به اليه بما ثبت من حقه حتى يرد ذلك القاضي كقبضه فالتصا به جملته بذلك  
اليوم وان ارفق بالناظر وكن هذا عندنا فصح فان الحيلة قد توفى  
الحيلة ولا ينبغي للقاضي ان يقبل كتابا في غلام وكما في جارية حتى يمشي مشهور  
على غير الغلام والجارية عندنا وقاب ابو يوسف اقبل ذلك في العبد  
والجحك به ولا يحكم به في الجارية ولو اعم القاضي ومات العبد في يد  
المشتري ثم ادعى رجل وارغام البينة على اسم وصنعتهم وحليته بحيث  
سوف تفت منه ذلك العبد المالك لم يقبل ولم يدفع اليه الثمن الا ان يشهدوا  
ان الابن الذي باعه القاضي منه موصي هذا فيقتضي له بالثمن ولو باعه العبد  
رخذه خيرا من القاضي لم يضمن بيعه رجل اقام بينه عبدا ما حاضى بان العبد  
الذي باعه القاضي لم يدر ان هذا هو عبده و اخذ كتابا الى ذلك القاضي  
الذي باعه الابن يجوز ويذم اليه الثمن واخذ الابن فودعه الى مولاه احب  
الناس وسع تركه لو احدثا فادعاه رجل وارغام العبد انه عبده قد دفع  
اليه خيرا من القاضي فذلك عبده ثم استختم اخر حنن ابيها شاهد عند  
شاهدين ان عبده قد دفعه اليه خيرا من القاضي وحكم ثم اقام آخر البينة انه  
عبده وموحي في يده فانه يضي به لهذا ولا يقبل بينه الذي في يده انه عبده  
لانه في يده وكسب الابن وشراؤه و جازته لمولاه ولو اخذ العبد اخذه  
فله الاجرة ولكن يجوز به ان يلو ونعم مع العبد الى المولى فليولى اخذه  
استحسانا وله ان ياكله ولو اجر العبد نفسه فاجرت له مولاه استحسانا

مع انه في ضمان الذي اخذه واما في المكاتب لا يملك اكتسابه ولا اخذه ولا جحك  
لمن يرويه واختلفت من طهارتها ان كان جبارا ويجوز بيعه من اخذه دون  
غيره ولو اتي الرهن فودعه في جنوة المولى او عبده يكون رهنه بحاله والجحك  
على المشتري وله امساكه ليستوفي حقه وان مات في يده لا ضمان عليه ان  
تضمن القاضي له بما مسكه ولا جحك له وكذا ان مات في يده قبل ان يرفع الي  
القاضي لو اتي بآب نجاء به رجل وقاب لم اجد مع شيئا فليس عليه  
شيء فان اتهم رب المال له ان يتخلفه والجحك واجب في ردة المدبر ولم  
الولد فان مات المولى قبل ان يحكم بها اليه فلا جحك له لو كان الابن يبيع  
لمنه نورا لجحك على قدر الاضحية ولو انبى بالعبد الى مولاه فمطر السهم  
واعتقه لزمه الجحك ولو ان باعه من الذي اتي به اليه ولو رده الى المصير  
تقبل ان يسلمه الى مولاه فابق فودعه رجلك من مائة مثله فالجحك  
للان اما لو اتي عبدا سلم لكل واحد جحك تام ولو رده مارجلان فالجحك  
بينهما اما لو كان احدهما من سيرة مثله والاخر من ذلك فلكل واحد نصف  
الجحك والاخر برضخ له على قدر غناه ولو رده عبدا مجبور او ما دون فهو  
ملك الحر في الجحك ولو كان مولى الابن مكاتب او عبدا جرحه الجحك  
وان كان للخص فالجحك في ماله وان اتي عبدا جرحه فودعه فالجحك  
على المولى ان يختار الغدا وعلى ولي الخباية ان يختار الرضخ ولو اتي  
الى بعض البلاد فاخذه رجل فاشتراه منه رجل وجابه فلا جحك  
له وكذا الهبة والوصية والميراث اما لو اشهد حين اشتراه انما سيرة  
ليدعه فله الجحك ولو جاء به فوجد مولاه قد مات فالجحك في تركته  
وسواء حق بالعبد من سائر غنمه المولى حتى يستوفي حقه ولو لم يكن له  
ما يبيع العبد يبيع العبد فيما خذ الجحك اولا ولو كان الراد وارثه وبين  
في جباله فله الجحك وقاب ابو يوسف لا ويرى الجحك للوارث وان  
كان اخذه في جنوة ولو رده منه سيرة مثله وسواء بين وارثين و رعا  
فله الجحك اقل من قيمته بدرم عند محمد وقاب ابو يوسف له الجحك  
تاما وان كان على العبد دين فالجحك على مولاه فان ابي يبيع العبد فيدي  
بالجحك لا على الابن والاب والزوج والاخ قيا سا ولكن في الاستحسان



ان اردو لا يبق ولبيد في مباله فله الجعك وكذا الاخر اذا كان معاز فاعنه لور و  
عند البتقم وصيه لا جعل له وكذا البتقم اذا كان بين حجر رجب يموله ولو صالح  
الرا ومع مولا على عشرين درهما يجوز انما لو صالحه على خمسين درهما ومولا  
يبلغ ان لا يواد على اربعين فله اربعون ويخرج الفضل ولو زود امة مع طليعها  
فله جعل واحد اما لو كان معها غلام قارب الحمل فله فان كان لو رجع الواجب  
في العبد بعد ما روه من ابا فله الجعك على المكنوسوب لم **عنف** ان  
عمر والسبياني قال كنت قاعدا عند ابن يسوع ووجدنا رجب فقال ان فلانا  
قدم بالامر من الصوم فقال القوم قد احبب اجدوا فقال ابن يسوع و  
جعل ان ساق كل راس اربعين **من المجرور** قال رحمه الله لو اخذ  
اتب في جانب المصر فزوجه لا جعل له وان روزه خارج المصر على مسيرة  
فدسح او يوم او يومين يرضع لم يقد رخصا اما لو جاء من مسيرة لثمة ايام  
او مسيرة شهر فله الجعك تاما وسوار جيون ودرهما لو جاء من مسيرة  
لثمة فاذا دخل مصره فزمنه جاسا فاخذه اخر فله به الى مولا لبيد  
لو اخذ جعل اما لمخر من قبل ان يدخله المصر فاخذه اخر خارج المصر ورو  
رضع لم تغدر عنائه ولا ثلثي الاول ولو جاء به الى المولى وحلب الجعك فقال  
المولى اخذته غصبا فالقول قول المولى ولو اخذه واشهده لبيد فله الجعك  
الى صاحبه فزعم مولا انه لم يبق مني ولكني بختته اليه حاجته فاخذه وقد  
كان صالحا في بيده لا اخذ من مولا ان يملك المولى ولو جاء مسيرة غلظ فاعنه  
مولا قبل ان يتهيأ الى مولا ثم يرب منه بعد ما اعتقه فله الجعك ولو  
وتره ثم رجب لا جعل له اما لو سار به ثلثا ثم اعتقه المولى او وتره  
فله جعل له ولو فرت واتيته من رجب فزوجه رجب الى صاحبه من مسيرة  
لثمة او ترك او اكثر لا جعل له ولا يرضع وكذا المتاع والدرهم والدرهم **عنف**  
ابن مديونة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كثر العبد فبعه  
ولو بثلثي والثلث عتق ودرهما والا وقيمة اربعون ودرهما والنواة عشرة  
او حتم **من المنتف** قال رحمه الله عن محمد ووجدنا على مسيرة  
لثمة ايام فسار به يوما ثم دفعه الى رجب ليدهم الى مولا فدفعه فله اجر  
ذلك اليوم ولا جعل للاتب في روجه عدا به واما الاب اذا رآه ابن الكبر

الذي لبيد في مباله الجعك لو قال لرجل قد اتى عبدي فان وحدته فخذ  
قال نعم فاصابه على مسيرة لثمة ايام ووجاهه الى مولا ولا جعل له لو وجد اتقا  
على مسيرة لثمة ففاده يوم ما يهرب منه ووجاهه الى المولى واخذه المولى فلا  
جعل له ولا يوم الاول ولو كان على العبد فصاحف فعلك به متى روه  
لا جعل له ولو كان الخياط في يد المرأة لا جعل له لو روه الى المولى ثم وضم  
المولى من الرا و لا جعل لازم اما لو وضمه قبل ان يقبض منه لا جعل له ولو  
بعمه منه فله الجعك من ثمن لو روه عبدا مشركا واحدا غايب لبيد ان  
مطلب من الحاكم كل الجعك لو اعطاه الكلال لبيد بمطوع **عنف** شريح  
فصاحف في الاتي قضيت فاحتصموا اليه على فقال على رضى الله عنه يملك العبد  
لاحمد للعبد الا سوره باله لاسي منه ولا ضمان عليه **من قنا وفي التباي**  
قال رحمه الله لو طاح جسم بعمه التباي في ذلك سنة اشهر لم ياله طالع  
بعمه ووضعه ثمنه في بيت المال وكتب عليه انه ثمن فلان الاتي لبيد في مولا  
يوم جاء وانما البيعة انه كان عبده يوم باعته قال ابو يوسف اذا جهم  
ثمنه سنة اشهر فجاء انسان ووضعه وحلاه وفع الثمن اليه وحبس  
التباي ويواجهه فاتفق عليه ان امكنه والا اتفق عليه من بيت المال  
وقيل ان روه في المصر لم يجعل تجوز غدا استغنى **عنف** عمار  
بن سواد قال في جعل للاتي ان اخذه في المصر فله عشرة وان اخذه  
خارجا من المصر فله اربعون ودرهما وعن شريح مثله والله اعلم  
**كتاب في المنقط** قال الله سبحانه وتعالى  
**ان الله يامركم ان تؤدوا الامان الى اهلها قال** النبي صلى الله عليه وسلم  
من اكل لقم حرام لم يقبل له صلاة اربعين ليلة ولم يستجب له دعوة اربعين  
صباحا قال محمد بن الحسن رحمه الله من وجد لقمته عندها فان جازها  
دفعها اليه ولا فهو بالخيار ان شاء امسكها حتى ياتي صاحبها وان شاء تصدق  
بها على ان صاحبها بالخيار اخذ اياها ان شاء اختار الختان فصن الذر  
تصدق بها وان شاء ضمن المسكين فاليها صنف لم يرجع على صاحبها بشئ  
لو وجد وراهم او دنا به فجاء صاحبها وبيعت وزنها وعدوها وكما ما  
دعها ما واصاب حكمه ان شاء المنقط دفعها اليه واخذ منه كفيلا وان اتي



لم يجر عليه دفنها حتى تعيم البينة فان صدقه و دفنها اليه واقام آخر البينة ان  
حينئذ التا بصف وان ضمن الدافع رجع الدافع اليه العا بصف ولو كانت النقطة  
مما لا يتقي اذ ان عليها يوم او يومان عرفها ثم حثرت بها ان تحاق عليها ولو  
كانت حيوانا شاء او نفقة او جيرا او حمارا لم يجر عليه ومنه وانفق عليه ثم  
جاء صاحب بينة لا يرد ما انفق الا ان ينفق عليه بما مر العا بصف ولو رجعها  
اليه العا بصف واقام البينة انه النقطة امره ان ينفق عليها على قدر ما يريد  
يومين او ثلثة فان لم يجي صاحبها بها عند الثلثة ونحو ما اما الخلا والرواة  
اخره فينفق عليه ثلث غلته فان جاءها العا بصف اعطاه من الثلث بقدر ما انفق  
وان جاء صاحبها رجع عليه ما انفق بما مر العا بصف ولم امسكها حتى يستوفى  
ما انفق عليها ولو رد خالة لا يستحق يرد شيئا ولكن ان اجب صاحبها  
اليه فهو جيب واذا جاءها العا بصف لم يجر عليها لكونها كسيرة الا الثلث وان جاءها  
بغير ما مر العا بصف فهو باطل فان لم يجر صاحبها على السلعة له ان يضمن اليه  
في ثلثيها والثلث للبايع يتصدق بالفضل على القيمة وان شاء اجاز البيع وان  
ضاعت النقطة في يد المشتري من اللان يثبت حين اخذها على ان يرد ما  
ولو قال القطة لقطت او وجدت خالة او قال عندي شيء فمن سمعتم  
سيرا فدلوه على فلما جاء صاحبها فقال ملكت فيه يده فهو مصروف  
لا ضمان عليه وسواء كان لقطته او لقطتين يكفيه قوله من سمعتمو يرد شيئا  
فدلوه على او قال عندي لقطت فانه لا ضمان عليه وان كانت عثرا او قال  
ابو يوسف لا ضمان عليه وان لم يثبت وحرف و عليه البينة ما لم يخرها  
الا ليعجزها ولو اخذ اللقطت ليعجزها ثم اعادها مكانه الذي وجد ما قيم  
بري من ضمانها ما لو اخذها لياكلها لم يرد حتى يرد صاحبها اليه صاحبها وكذا  
العا بصف لم يرد يرد الرواة اليه صاحبها لو كان زقا معلقا بجيب فحلت  
الجيب فوقع ينشق وسال الزبنة ضمن كما لو شقه بخلاف حلت القيد  
ونفتح باب القفص لقطت فيه يرد مسلم وكافر فاقام صاحبها شيئا مدني  
كافر يرد عليها يبيع على ما في يد الكافر فاحته استعسفا ولو اقر المشتري  
باللقطة لرجل واقام رجل البينة انها لم يجر لصاحب البينة ولو اقر  
لو اقره و دفعها اليه ثم جاء آخر بالبينة ستره ما كان صاحب البينة وان كانت

مستهلكه بغير ايتها شأ وان ضمن الدافع لم يرجع على العا بصف و ان الدافع  
من ابن مسعود استبرج جارية ثمان مائة فذبح صاحبها فلم يجر  
عليه فخرج ابن مسعود بالثلث في حرة فجعل يتصدق به ويقول هذا  
لصاحبها فان ابن فلنا وعليه الثلث فلما فرغ قال هكذا صنع باللقطة  
من **المحترق** قال رحمه الله ان وجد النقطة وعلى ما بينا و رجع عثرها  
سنة وان كانت اقل من مائتين عثرا او اكثر عثرها شهر وان كانت  
اقل من عثر عثرها لثمة ايام ان لم يجي صاحبها تصدق بها ولو كانت دابة  
فباعتها العا بصف فيضع ثمنها في بيت المال وعند من يتوب اليه ان يجي صاحبها  
وعن ابي حنيفة في النقطة اذا كانت عثرا و رجع عثرها سنة وان كانت  
اقل عثرها على قدر ما يريد **ع** على بنة ابن طاب رضى الله عنه  
ان قال لا يجزى الخليفة من مال الله تعالى الا تصدقنا قصصم يا كلها  
مو وعياله وقصصتم عليها **من** **المشتق** قال رحمه الله اذا وجد  
عصفورا عرفه يوما وعلمه من عند نفسه ثم باعه و تصدق بثلث  
ذلك ان لم يات صاحبها ومذاقوا ابي حنيفة وقال لا يجزى على المشتري  
على ما في يده ولو عجز عن تحريف اللقطت او عجزه ليعرفها ولا يعرف  
في المائتين سنة وفيما دونها اليه عثرا او شهر وفيما دون العثرة اليه لثمة  
وراجع حروف جمع وما دون الثلثة فوف و رجع يعرف يوما لم  
يتصدق بها عن ابي يوسف اذا امر عبيد بالتحريف ولقطتها فضاغ  
في يده فلا شيء عليه وقال لو ضاعت عن يد المشتري ووجد ما المشتري  
في يد ائسان لا خصومة بينه وبينه بخلاف اللود حية لو اخذها ثم ردها  
مكانه قبل ان يبيع لا ضمان وان ذهب به ثم رده ضمن اشهد ولم يثبت  
قال رخصا افضل من تركها وقال زفر لورجع اليه مائة ووصف  
في موصف الذي رخص عنه بري عن الضمان وان يضي من وقت الاخذ  
ايام وقال سارق وفع قضا على رجل قال اجبت اليه ان تصدق  
به الا لم يعرف صاحبها ولا يرد اليه السارق وان عرف صاحبها  
رده اليه قال ابو حنيفة رحمه الله اذا جسيها بعد تحريم سنة فما قسم  
الضمان فللقاضي ان ياخذ ما قسم رخص على يدي امينه ويتركها اليه ان جاء صاحبها



عن ابي سعيد مولى بن رشيد قال وجدت خمس مائة ورمع بالحفرة  
وانا ملاب فذكرت ذلك لعمري بن الخطيب بن ابي عبد الله قال املك بها وعرضا  
فعلت بها حتى اوتيت ما سئلت ثم انقضى فاجبت له بذلك فقال  
ارفعها الى حران بنيت المال **من** **الحب** **فان** **رحم** **الله**  
عن محمد اذا وجد مالا قيمته له لا يابى باخذها ولا يفتاع بها اما لو كانت  
له قيمته وسوختها الى اليه فلم ان ياكله ولو اشتد منه رجبك وسعد ذلك  
ومو رايته عن ابي جعفر في الاصل ولو كانت اللقطة تحته منقوشة من  
مكانها من غير تصريح لو سببت واثبت وقاب جعلها لمن اخذها فخذها  
انسان واصحابها صا حبا فلا سببك له عليها اما لو لم تملك ذلك  
ولكن قال لا حاجتي اليها فله ان سبب وعنه اخذها والنسب فيه  
فوله مع عينه لرجل كان يابى اليه المصافرون فلهما حب النجان ان  
ياخذ ما حصل فيه من الارواث والتورث واليسوفين مع ان لها قيمة من  
بركها صا حبا وان وكل فيه رجبك عذري اخذ عبد الابن جاز ولا يجب  
النجان من من الوجود لو وجد بجوار مخور في طريق مكة بالبادية  
فكان ان صا حبا فملك ايا حمة للناس فلا بأس باخذ فيه وعنه  
ابي يوسف لو وجد بقرته فامره بالتفاني بالحقن عليها ثم عككت  
برجع بها خلافا لفرع **عن** **الشي** **ميك** **الله** **عليه** **وسلم** **عن** **ابن** **الديلم** **ان** **اخذت**  
**حتى** **سرد** **من** **الروضة** **قال** **رحم** **الله** **لو** **كانت** **تزرع** **حاتم** **باليوم** **ثم** **روا**  
في يومه بذي القعدة لو انتم ثم نام ثم روى لم يدا وكذا لو اخذ درهم في كيس  
منكم وعما من راسم لو كانت اللقطة مساوية اقل من درهم تعذر  
يومها ثم تبعد في حب الحول وان شاء مسكلك صا حبا ولو ملكك في يده  
وقد انفق عليها بامر التفاني يرجع اليه المالك بخلاف ما ينفق على  
الآبق واخذ اللقطة اولى من تركها ذكر الكان او ان شي سوا النكس مباح  
عند علامته السوء وحرام تحقيق النكس اذ لا يفتي هناك اما عزم سوء  
النكس عند حسن العلاقه **عن** **ابي** **سريته** **عن** **ابن** **سبي** **الله** **عليه** **وسلم**  
انه قال من كانت عنده مملوكة لا تجب من مال او عرض فليأتها فليملكها  
منها فان لم يسد ثم وديار ورمع من ان يوخذ من حسانه فان لم يكن له خنات

اخذ من سيات اخيه وخرجت عليه **من** **قنا** **وب** **التفاني** **قال** **رحم** **الله**  
في عام الرواية ان قليلها واكثرها سواء وذكر في الجرد لكل مقدار تعينه  
مدته اخرون وعنه محمد المحدث والسوط وخو حها ماله قيمة يسيرة  
تصدق بجمع ان انتفع به وتركها افضل عن ابن سلام ولم يرد عليه  
ابو الليث وعنه ابي يوسف خلافه ولو صدق الملتقط طاله لم يملك  
ولو ادعى الطالب ان الملتقط يعلم انها للطالب عكف الملتقط على العلم  
لو اخذها ليعيد بها ثم يرد ما الى مكانه قبل ان يروح لم يجز وان كان  
بعد ما مسمى ضمن وقيل سويل التضييق ان اخذها لتضم ضمن  
وان اعتقد الاثبات وانما اخذ لتضم ضمن فيما بينه وبين الله تعالى  
واذا اعتقد التعريف مع ترك الاثبات لم ضمن وسبب عطاء رجل مات  
في مسجد فاستيقظ فوجد في يده حرة فيها دنانير لمن سويها قال ان  
الذي حرة في يدك لم جبرها الا وسويها ان يجعل لك **من**  
**قنا** **وب** **الفتية** **قال** **رحم** **الله** **يجمع** **الغنم** **في** **مكان** **فجاء** **اشقان**  
**و** **القط** **عبر** **ما** **واحد** **البقر** **حك** **له** **والا** **ان** **يكون** **ارباب** **الغنم**  
**سمون** **بذلك** **وعيو** **امرا** **بها** **و** **يجعون** **حيد** **ما** **وجعلوا** **من** **خليفة** **للمجتمع**  
**الجور** **لا** **يجوز** **لا** **يأخذ** **بغير** **اذن** **سكون** **ان** **ومع** **في** **طريق** **بالم**  
**فاخذ** **رجل** **ثوب** **ليحفط** **فهلك** **في** **يده** **لا** **يخاف** **عليه** **اما** **لو** **كان** **الشر**  
**تحت** **راس** **او** **دراهم** **في** **كفه** **فاخذ** **لحفط** **ضمن** **رجل** **عاب** **وجعل**  
**له** **دار** **له** **في** **يد** **رجل** **ليحرم** **ما** **ودفع** **اليه** **ما** **لا** **ليحفط** **ثم** **فقد** **الدافع** **ليس**  
**له** **ان** **يعود** **الدار** **الا** **بذن** **الحاكم** **وعليه** **ان** **يحفظ** **المال** **وليس** **للموكل** **في** **صيا**  
**لومات** **بالبادية** **فاحصا** **جم** **ان** **يبيع** **تجاره** **ومنا** **عم** **ويجك** **درهم** **الي**  
**اعلم** **ونه** **اخذ** **السلطان** **اذا** **روا** **الابق** **من** **مسيرة** **لثمة** **ايام** **لا** **جعل**  
**له** **وتأخذ** **وما** **يجمع** **للثمنان** **من** **ومن** **يتكلم** **من** **الا** **وقيم** **ملك** **يطيب** **له**  
**ينظر** **اذا** **راد** **الباح** **ما** **كان** **للتري** **من** **الدمن** **ارجوان** **يطيب** **له** **والا**  
**فلا** **يطيب** **قال** **الفتية** **ان** **وضع** **الا** **وقيم** **في** **انما** **يه** **حدا** **ما** **كان** **الدمن**  
**عاب** **سبك** **الدمن** **من** **نحارج** **دون** **واعلم** **هو** **يطيب** **له** **اما** **لو** **سار**  
**من** **واحد** **الا** **وهم** **ينظر** **ان** **راد** **للتري** **ما** **كان** **له** **طاب** **وان** **لم** **يرد** **شيئا**

الثوب



ينبغي ان يتصدق ولا يتصدق به الا ان يكون محتاجا فيسلمه سبيك اللقطة وان لم  
 يعلم انه سارق من خارج او اذا علمه فادركه ان يتصدق به لو اتخذ الحمايات  
 في قرية ينبغي ان يحفظها وحلفها ليل حير الى سائر الناس ولو اختلط  
 بحمايات حمايات الغن لا يحكم اخذها ولو لم ياكفها وكلف فخرج عنها فلا  
 يتعرض لغرضه ان كانت الام غريبة اما لو كان الذكر غريبا والا انثى  
 لصاحب البرج فالفرج لم والبيض لصاحب الام وان لم يعرف ان في  
 حمامه غريبة فلا شيء عليه وذكر بعض الحكماء حرونا وما مون لما حج  
 راي بكه من الحمام شيئا كثيرا فامر فاخذ وحكم منها واخرج الى الحكة  
 فذبح فصدق بلحمها واعطى لكل حمام ورما غنيسه وقاب حبث  
 موصيه بتماثيل من صخر باح يا رضا الهند فهد بها بل يسوق به لا جوع  
 قباب والله لو اني اعلم انه يغفلني لغزتها وكنت احاف ان يغفلني  
 والله ما ادريه ان الرجلين موصيه رجل زين له سوء علمه او رجل قد  
 يس من الاخره فهو يتبع من اللبنة ذكر هذا في مختصر الكافي في اول  
 الاثره **كتاب اللقطة** **قال الله سبحانه وتعالى**  
**ومن احبها فكافا احبها الناس جميعا** **قال** قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 الولد للفراش وللعاهر الحجر **قال** محمد بن الحسن رحمه الله اللقطة حرقان  
 انفق عليه الملقط فهو مطلق فان امره القاجني ان يتفق على اللقطة  
 ليكون دنيا عليه مع ويكون دنيا على اللقطة واذا اورك اللقطة في ثوبا ولم  
 وجبته والحنانية عليه سواء وحده كما حرر المسلم ولو ادعاه رجل انه  
 انه ثبت شبهه استحسن ما ولو اى الملقط ان يتفق عليه واقام البيعة  
 انه ليقط فقبضه القاجني منه ووصفه على يدي عدل وامر ان يتفق عليه  
 فيكون دنيا على اللقطة ثم ان ساء الملقط ان يروه اليه ان شاء القاجني  
 رده وللقاجني ان لا يرضى منه لو التقط لقيط نجسا آخر فاسترضه من يده  
 فاختصا فيه فانه يدفع الى الاول واذا كبر اللقطة فادعى رجل فداك  
 اليه اللقطة وجبته اللقطة على بيت المال وكذا ميراثه لبيت المال دون  
 الملقط فان والا رجلا عبدا ورك جان ولا يجوز للملقط على اللقطة  
 ذكره او انثى عقديع ولا شرب ولا نكاح وان ادعى انه عبده لم حيدق ولو

ولو وجد مع لقيط مالا فوضع القاجني ماله على يديه وامره ان يتفق عليه  
 منه فهو مصدق ونفقته مثله وما استنراه من طعامه وكسوته جائز للقيط  
 واذا مات الملقط ثم ادعى رجل انه ابنه لم حيدق ترك مالا او لم يتور  
 وان ادرك كافر او ذفر وجد فيه امصار المسلمين بحير على الاسلام احسانا  
 وان مات قبل ان يحكم على عليه سواء وجد مسلم او ذني ولو وجد  
 في بيعة او كنيسة او قرية ليس فيها الا المشركون لم حير على الاسلام ولا حيل  
 عليه او مات حيا وان ادعاه رجل من اهلك تلك القرية اجبرت  
 دعوته اما لو وجد في قرية فيها مسلمون وكافرون حيلت عليه احسانا  
 وان وجد اللقطة على واثبة فلي لم واتخذ اللقطة افضل من تركه وان وجد  
 بالكوقة فادعاه رجل من اهلك الذمة لا حيدق قيا سا ولا يكون ابنه  
 وان ادعى مسلم انه عبده واقام البيعة قضى له به وان اقام ذمي عليه من اهلك  
 الذمة انه ابنه لم يحكم اما لو كان مشركا مسلمين قضيت له به وان وجد  
 مسلم وكافر ونشأ حافيه فهو للمسلم ودون الكافر وان ادعته امرأة انه  
 ابنها لم حيدق للا مشهور ولو اقامت امرأة ان البيعة انه ابنها فهو ابنها  
 جميعا في قول ابن حنبل في رواية ابن حنبل اما في رواية ابن سنان  
 لا يكون ابنا لواحد منهما وسواء جبرها وان اقامت احديهما رجلا ولا خري  
 امراتين فهو ابنه للتي اقامت رجلا اما لو ادعاه رجلان واقام  
 كل واحد البيعة فهو ابنهما ولو وجد عبدا وكان ذمي او ذمي في  
 مصرف امصار المسلمين فهو حر ولو وجد اللقطة فبينما عند عبده الملقط  
 فالدية والقسم لبيت المال على اهلك ذلك المكان واذا وجد  
 العبد لقيط فلي يعلم ذلك الا يقول وقال مولا كذبت بك موصيه  
 قال لقول قول المولى ان كان العبد مجورا اما لو كان ماذونا قال لقول  
 قول العبد ولو ذك الملقط اللقطة حلك وقال دية على حاقلم لبيت  
 المال اما لو قلم عبدا فالامام بالخيار ان شاء اقصم وان شاء صالحه  
 على الدية عندنا وقال ابو يوسف الدية عليه في ماله ولا تقلم به ويجز  
 فا ذف اللقطة في نفسه لا في امه واذا اورك اللقطة واقرانه عبدا فلان  
 وا دعي فلان كان له عبدا وان انكر فلان ذلك فهو حر فان كان اللقطة



امراة فافقت بالعرف وقد خلقتها زوجها اثنتين فانه يملك رجعتها ولو  
تزوجها زوجها لا يكون عليه حد ولا لعان وعدتها فيما بينها وبين زوجها هذه  
الحرة اذا اقرت لغيره من جبهتين وان وبرت عبد الم جديف على  
الطلاق واذا ماتت غنى من ثلثتها وسبع في الباقي لولاها ولو غنقها  
ولا ما فالمدبر على حاله عبيد ان خدمته للمولى وسعاه في خدمتها  
ولو جنى خباية او قذف رجلا ثم اتقوا ان عبد لفلان لم جديف في الحد  
والخباية وكذا لو تزوج امراته ثم اقرانه عبيد لزمه حدودها وكذا في  
استدانته وكذا لثمة ونسبه وصرفه وتبائنه عبده وتدبيره وانما  
واقداره بالطلاق ذلك بالملك لم جديف في بيتي من ذلك **عن**  
من الحسن الجبري ان رجلا انقط لقيط فالتى به جليا فقال جلي سو  
حد ولا فاكولنا ولتت منه مثل الذي ولتت منه احب الي من لدا وكذا  
وروي انه فرض له **من الجامع الصغير** قال رحمه الله في يد  
رجل جبي صغير فتقول هو عبيد فيفسد الخلام فيقول انا حر  
فهو عبده لا مال كان كبيرا عبيد عن نفسه فيقول انا حر فالتقوت  
ولو كان في يد عبد كبير فيقول انت عبيدي وسو يقول بك انا عبد  
فلان وصرفه فلان فالتقوت من الذي سوسه واذا رايت شيئا في يد  
سبحي ان استهدانه كل **عن** محمد جبي غنق في رحم محرم لوان يوا حرة  
ولا يستنوي له شيئا من نفقة ولا عيونا عند ابي حنيفة ولا يوا جديف مملوك  
اليتيم ولو كان في محرم قريب فاحرمه لاهم والقريب لم يجر قوف **ابو يوسف**  
يجوز لولي رحم محرم ان يواجر اليتيم او الم يكن له اقرب منه وان لم يكن وصيا  
ولا في جباله **قال** محمد سالت ابا حنيفة عن يقيم لم يكن ابوه حايكا فاراد  
الذي في حجره ان يملكه حايكا **قال** ليس ذلك وان كان ابوه حايكا لم ان  
سكن اليه **عن** سني بن ابيه جميلة قيات وجدت من ذابل باي  
فانبت محمد بن الخطاب رضى الله عنه بالحبس فقال لي محمد عيسى الحوير  
ابو سافقتهم علينا وسو حرم **الطحاوي** **قال** رحمه الله ولي  
اللقيط السلطان وولاه البيت المال لو اقر اللقيط انه عبد فلان  
ينظر ان جري عليه حكم من احكام الاحرار يجوز سفيد الشبهة وضرب حد

تأذنه لا يجمع افقاره ولا يجمع ولو ادعى ذي ان ابنه ثبت سهم منه وكلنه حكم  
بسلامه اذا وجد بين المسلمين او اوعاء رجلا ن عبيد ان احدهما وصف  
علامات في حبه فهو ابنه للوصف وان لم جيف ورحمهما ولا بيت  
لو احدهما فهو ابهما كما اذا ما البيعة **قال** ابو يوسف لا يثبت النسب  
لاكثر من اثنين وعندي ابي حنيفة اليه حتم وعند محمد اليه لثمة ولو ادعى  
امراة انه ابنها لم جديف الا بيعة او بتصديق الزوج ونفقة اللقيط في بيت  
المال ان لم يكن له مال ولو كان على اللقيط زينة الشك نحو صليب  
في رقبته فالت لا يملك عليه انظر اليه الزبي ولا انظر اليه الموضع بان وجر  
في مسجد وفي حقب الروايات ينظر اليه الملتقط حتى ان مسلما لو انقط  
لقيطا في بيعة او كنيسته او في قرية اعله مشركون فاللقيط مسلم **وعن**  
علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه قال اللقيط حر وولاه ونحكم للمسلمين  
وعن عمرو بن شريح وابو جهم **من قناوي الشافعي**  
الملتقط وعبيد في الاعوة سواء والسابق احق الا ان يقع الاخر جنة ولا ينفذ  
المرأة حرة كانت او امته حتى تشهد لها امراته لو ادعى رجلا ان احدهما  
السبوة ولا اخر الزف فالاب اولى الا ان ياتين بالبيعة ولو اقام احدهما البيعة  
انه ابنه من الحرة واقام الاسرا انه ابنه من الامة فالاول اولى وان كانا  
حدتين فهو ابهم وعندهما ابن المرحلين لو ادعى ابا وقت البيعة فهو ابن  
لمن وانق وقسم فان لم جديف ينبغي ان يكون الاول وروي انه بينهما وسو  
فولها وقيل رجع ابو يوسف الى قول ابي حنيفة وكلف ان اقام احدهما  
بيعه انه ابنه واقام الاخر انه منه وسو حتى مشكل والمراد من العبد  
كما لم اولى من الكافر وان وجد عليه زينة المسلمين فهو مسلم كالحمار ونحوه من  
مصفى موطوء وان وجد عليه زينة المشرك فهو منهم كالمصم الدياج وفي  
رقنم صليب وان كان زينة مشكل فهو على دين اهلك موطنه اية موضع وجد  
وما وجد مع اللقيط من مال نحو قيصم وازاره والحاف او درهم ودينار  
مربوطه من ثيابه او كان على اية يلى لم يجرى لو ادعى احد عبيد منكم لم يسمع  
وضع في بيت المال واذا وجد في يد عبد مجبور لم جديف انه لقيط وعديف  
مولاه انه عبده **عن** ابي حنيفة رضى الله عنه عن ابن مولى الله عليه وسلم



انه قال لا تقوم الساعة حتى يجمع الرجل قلوب من ثلثين امرأة كلهن ثقب  
الكل من الكلبين **قال الفقير** **قال الله تعالى**  
**فمن ثقبوا في التبلد فكل من يخلص** وفي الحديث قلت طاب من طاب  
رجوعه يوم يدر علم يوراجيا ولا ميتا ولم ينجو به احد قط فكان مع المشركين  
**قال** محمد بن الحسن اذا فقد رجل وعلب ورثته فسمه ماله لم يقسمه القاض  
والفقير وصوره يخرج في وجهه لا يعرف موطنه ولا سبيلين امره ولا موته  
ولا حيوته او ايسره العدو فلم ينجو موته ولا تعلم لا تقسم ماله ولا ينجو  
امراته ولا يحكم القاض بشيء قسم حتى تقسم البينة انه مات او قتل ومن كان  
غيبا من ورثته لا تقسمه في ماله الا زوجه وبنات القاض من سبب عظام  
وما ينجو عليه القضا من ماله سببه القاض وينفق على زوجته وولده وما  
لا ينجو عليه لا يباح لتفقه ولا يجرى ولو لم يكن الا دار لا يبع القاض  
لنفقة زوجته وولده وكذا لو كان له خادم اما لو كان له وراحم او واما ينفقها  
عليهم ونحو ذلك عند رجل ينفق منها عليهم ولذا لا ينفق على الاسد من مو  
تقر به استخسا ما قلوا عظام خير ام القاض يخدم وكذا في الودعة  
ولو جحد الصريم الدين لسيده يخرجه ورثته خصم في ايام محو الاب والابن والزوجة  
ولو حبس القاض وكيل متعاض ديون المفقور ونقص الغلات  
والنصرف في ماله جاز وللورثة ان يطلبوا ذلك من القاض ولو ادعى على  
المفقور احد من دين او دية او شئ من ماله او في غنائه او رقيق  
او غنائه او كالح او طلاق او زوجة لم ينفق الي ذلك ولم يكن الورثة  
ولا المنصرف من جهته القاض خصما في ذلك ولو رجع المفقور جبال لم يرجع في شئ  
فما انقسم الوكيل على زوجته وولده من ماله وغلته او انفقوا على انفسهم من  
وراحم وداميره وما يكسوا من ثياب او من طعام كلوه واذا فقد حصر الحمل  
ثم اختصم ورثته في ماله اليوم فهذا قد مات فاذ بلغ المفقور هذه المدة فهو ميت  
تقسم ماله اولا جيش ثلث الي ثلث تلك المدة قسم ماله بين ورثته الا جبا  
ولا كورث من مات قبل ذلك هذا تغير ما حكى ابو سليمان عن محمد ان  
المفقور حتى في ماله ميت في مال غيره فانه لا يرث عن احد ولا يرث  
منه الى هذه المدة وان فقد المالك ولدا مات وولد لا يورث ثلثه ولا سبيل

ولده فيها ولا ينفق على ولده الصغار وبناته الذين ولدوا في الكفاية وعلى امراته  
من ماله وان مات ولده ولورثته ثلثه وترك ماله لا يكون موقوف ولا يقر  
الورثة انه قد مات المفقور قسم ماله اذا كان في ايديهم او كان في يد غيره  
وسو حيدهم به وان جحد من لا ينجو من يده الا بيمينه تقوم على موته ولو ادعى  
رجل للمفقور بما لم ينفق به له ولم يطلها ولم ينفق على ولده منه لو مات  
وترك ابنتين وابنه ابن وابنه ابن وترك اما وتكون مالا فالتقاض لا يجرى  
المال من موطنه ولا يقف منه شيئا للمفقور ولا يعلم انه يرث انه لا يرث  
خلاف مال المفقور الذي جال له فان مات انسان ان احانا قد مات  
وقال ولد الابن من موطنه فكذا الجواب ولو كان المال في يد ولد الابن  
المفقور وعلقت الانسان اليها شحلي الابنتين النصف وسوا ذلك ما  
نصفها وترك النصف في يد ولد الابن اذا انفقوا على ان الابن مفقور ولو كان  
المال في يد اخيه وقالت الانسان مات اخوات قبل اخيه او عي ولد المفقور  
انه مفقور فان اقرا الذي في يده المال بالملك للميت وان الابن مفقور فانه  
يعلى الابن النصف ويخف الابن على يده اما لو قال قد مات المفقور  
فك ابيه فانه جحد على دفع الثلثين اليه الابنتين وسوق الثلث على يده  
ولو كان المال ارضا في يد الابنتين وولد الابن واخر جميعا ان الابن قد مات  
فك ابيه قسم الارض بينهم على ذلك ثم ادعوا انه مفقور لا يملك القاض  
تسليمه بقولهم وكذا لو كان في يد الابن رجل غائب لم تشهد القسمة وليس في  
يده شئ من هذا الارض فقوم وقال والدين مفقور واراد نقض القسمة  
لم يكن له ذلك وكذلك لو كان صغيرا فادرك ولو ادعى ان اباه قد مات قبل جمع  
كان له ان تنقض القسمة ثم تقسم القاض قسم مستقلة باقرارهم على انفسهم  
ولو ماتت الام من هذا الابن المفقور فان كان ميراثا في يد اخيه لم اعرض  
له واقف منه للمفقور وان كان في يد اخيه لم ادفع اليه اخيه منه شيئا وان  
كان ميراثا في يد اخيه واحدا فادعوا والقسم ويمفقرون بان الابن مفقور  
لم اقسام بينهم ولو ماتت امراه المفقور وميراثها في يدي ولدا لم اقسام  
للمفقور منه شيئا ولا اتقف له شيئا واراد ولدها قسم ميراثها وسو في ايديهم  
لم اقسام بينهم حتى تقوم البينة على قوت المفقور فيغير منه نصيب المفقور



فيوقف ويتقسم ما بعد منهم ولو كان في يد غيره ثم قضيت لهم ثلثه ارباعهم  
ووقف الربح في يده واذا فقد الميراث ولم يعلم الميراث بدار الحرب فانه  
يوقف ميراثه كما يوقف ميراث المسلم وان مات احد من ولده قسم ميراثه  
بين ورثته ولم يحس للمنفوق شيئا فذلك ان كان ميراثه في يد اجنبى ولو كان  
الميراث الميراثه وكذا الذي فقد ولم ولد من ولد بنون فمات احد من لم يوقف  
الاب شيئا ولو كان رجل مسلم فقد وله بنون كفار فمات احد من قسم ميراثه  
بين اخويه ولم اوقف على اسم شيئا **عن** علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
انه قال في امرأة المنفوقه ايما امرأة اتلفت فلتبصر حتى ستين موت  
او طلاق **من** **الطحاوي** قال رحمه الله ما من المنفوقه تنكح عليه  
ولا يتقسم ولا يسمع القاضي دعوى في مالها ولا يقبل فيه البينة لانه قضاء على الخائب  
ولا يسمع من مالها من الدور والحفار والحيوان في تقسم اقراره الا بالاب  
فانه يسمع المنفوق في تقسمه عند ابي حنيفة وعند سائر اهل البيت منه اما  
تقسم اولاده الصغار والكلبا حرمة تصاب من الزكوة واما الالات كيف  
ما كانت والاب والام والزوجة يجب تقسم ميراثا في مالها من ورثته و  
في ما يورثه ويورثه خيرة قضاء واما من لا يجب تقسم الا بالانفكاك والاخت  
لا يتفق عليهم من مالهم ولو قام الاب والابن وغيرهما عنه على وورثته  
المنفوقه في يد فلان والدين لا يقبل منه ميراثا لانهم ليسوا بمقسمين  
الخائب ولم يذكر ميراثه المنفوقه في طائفة الرواية **ومن** الحسن بن زياد  
عن ابي حنيفة انه قد روي عنه في ثمانين سنة **عن** محمد بن جابر في ثمانين سنة  
ثم يحكم بموته ويتقسم ميراثه **عن** علي بن ابي طالب رضي الله عنه في ثمانين سنة  
ثم تقوم امها تزوجه والد بها الاول ويقر بها فيها وبين الاخر ولها المهر بما  
استحق من فريستها ولا يقر بها للزوج الاول حتى تنقض عودها من الاخر  
**من** **قناوي** **السيدي** قال رحمه الله لو مات المنفوق غير وفد  
او جى بدنه عزب خبيثه ودفع اليه وكيله ان كان فان لم يورث به فلا حصته  
لا احد الا ان يتقسم القاضي حصما ولو كان آجرا فله فلان في ان يورث في نصيب  
الاجرة لمن شاء ولا يرث ولا يورث ولكن يوقف نصيبه من الميراث فان  
نسخ ابي لا يجزى اليه ثلثه كان نصيبه لمن كان جيا من ورثته وكل الميت وان كان

المال في ايدي الورثة فاقفوا بموته قسم بينهم الا العقار على ما ذكرنا في القسم  
وان كان في يد غيره لم يورثه الا بتبعية **ومن** الحسن بن جابر في ثمانين سنة  
سنة وقيل اما موقوفه وقيل في زمانا ما في سنة وكذا عن خير وقيل  
منفوقه اليه اخفها الحاكم **عن** عبد الرحمن بن ابي ليلى قال لقيت  
ابا المنفوقه **عن** محمد بن حريش قال اكلت حراما في ابي ليلى ثم خرجت  
فاخذني نفر من اهل البيت فبهم ثم بدلتهم في عتقي فاعتقوني ثم اتوا في قريبا  
من المدينة فقالوا انصرف اليك فقلت نعم فخلوا عني فاذا عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قد ابان امره من بعد ارج سينه وحاضته وانقضت  
عذتها وتزوجت فخيرني عمر بن الخطاب ان يورث ما جلي ودين المهر والله اعلم  
**لنا** **عن** **النخعي** **قال** **الله سبحانه**  
**وتعالى** **فانما تولوا فتهن** **وجه** **الله** **قال** **ابن** **ابن** **عليه** **سلم**  
لعمر وان احكامت فلك اجروا ان احصيت فلك اجروا ان قال محمد بن  
الحسن بن علي الله عنه لو خذت بر كوب على قوم لم يحرق حالهم انهم اغنياء  
ام فقرا ولم يسألوه ولم يحضروه عند اعطائه اجرة الا من كان منهم على شئ  
الاغنياء ووقع اكثر رايه انه عني فانه لا يجوز في حاله ان يفتقر ولو اعطاه رجلا  
ثم بان انه عني اجرا عندنا واما لو سألوا اجرة انه محتاج واعطاهم ثم علم انه  
اجرا عندنا **عن** ابو يوسف لا يجزيه وكذلك ان رايه في محسن الفقير  
حينئذ صحتهم فدفع اليه من غير شئ له واعطاه ما اجرة له سلم او كان عليه  
شيئا المكلف كله جائز عندنا خلا قاله واذا اتوا ضياء في ليلة مظلمة في سفر  
وحيل ولم يحضروه عنه فين تحري القبله ثم علم انه حلا ما اليه غير القبله فانه  
عليه ما كان واصيل واكثر رايه انه حيل اليه غير القبله اما لو كان اكثر رايه  
انه حلا ما اليه القبله جاز ولو لم يكن له راي او كان قد مضى من ذلك الموضع  
فلم يتوجه له راي في التحري فصلا نه تامه فان قيامه اليه الصلاة عاملا  
وورثته فيها بمنزلة التحري للقبله حتى يعلم غير ذلك وقد ذكرنا جنس هذه  
المسائل في كتاب الصلوة فلا يجزى ولو حلب بمسجد قد انشكرك  
عليه القبله ولا محذور فيه ولم يسأل من في المسجد فحلب بالتحري ثم علم  
انه اعطاه لم يجز لم يورثه رجلا ان ما امر المياه وما كان قوم فطلبه الماء



ولم يجد فيهم وجلي ثم وجد المار فاعلم ان حيدر لم يسألهم عن الماء اما لو سألهم فلم  
 يجردوا لم يجلب الماء لو اخلط سبيلهم غنم ذكية يمتنع او ذبيحة يحوسب  
 بينهم ان كانا سواء او كانت الميتة اكبر لم يجردوا ولم ياكل الا اذا كان على الذكوة  
 علامته اما لو كانت الذكوة اكبر تخبر فيطرح ما يطبخ انها ميتة وياكل ابايهم  
 وكذا ان اخلط وذكر الميتة بالرب فان المحرم اذا اكلها لم ياكل ولا  
 ينتفع فيه ولا يستصح ولا يدرسه جلدوا ولو كان الزبوت اغلب ينتفع به ويشره  
 ويبيع به الجلد ويحسب وكذا اذا اخلط موتى المسلمين بموتى الكفار من كان  
 عليه علاقته المسلمين من الحسان والنخساب والسوا وجلي عليه وان لم يكن  
 علامته ولكن موتى المسلمين اكثر غسلوا وصلوا عليهم ونحوها لصلاة المسلمين  
 ويدفنون في مقابر المسلمين اما لو كانوا سواء وانكفروا اكثر يغسلون ويكفنون  
 ويدفنون ولا يصلون في مقابر المشركين وان كان معهم ثوبان نجس ولحمار  
 ولا علاقته حريف لينزلهما فانه يتحري جلي في الذي يقع عليه طه بالطهارات  
 وكذا ان كان الثوبان نجسان او اكثر احدثا من نجاسة المسالين ولو كان احد  
 الثوبين طاهرا والاخر نجسا فيتحري وجلي الظهر في ثوب طه انه الطاهر  
 ثم وقع اكثر اياه على الثوب الاخر انه الطاهر فيجلى فيه العصر لم يجز العصر الا اذا  
 يتقن ان الطاهر سوا الذي جلي فيه والنجس الذي جلي الظهر فيه اعادة الطهر واجزاء  
 العصر ولو لم يتحرم ولم يعلم ان احدهما نجس فيجلى في احدهما الظهر وفي الاخر  
 العصر وفي الاول المغرب وفي الثاني العشاء ثم وجد في احدهما قدرا ولا  
 يدرك ايضا الاول فصلا للظهر والمغرب جائزا في وقت العصر والعشاء  
 ولو كان معه امان احدهما طاهرا والاخر نجسا لا يتحري وكذا ان كان امان  
 نجسا وواحد طاهرا فانه راقها كلها وتيمم وسوا فضك اما لو تيمم ولم يدركها  
 جاز ولو كانت لاربع جواريل اعنى واحكده جينها ثم شيعها لا يكره ان يتحري  
 للولجى ولا يخلوه بواحدة منهم حتى يتيقن المعتق من غيرهما وكذا ان طلق  
 احدهما جينها لثلاث شيعها وكذا ان بين كل واحد واحد جينهم العاجل  
 عنها حتى يخبر انها على المطلقة ثم استخلفهم السهم ما ملق منذ جينها ثلثا ثم  
 خلاه فان حلف لها وسوجا على بها فلا يبيع ان يقربها ولو باع ثلثة من  
 جواريلها واسسك واحدة واجاز التعاخي بيعها وكان ذلك من راي

وجعل الباقية من الميتة ثم رجع اليه حبيب ما باع بشره او مته او ميراث  
 لا يبيع لم ان يباها لان العاجل يفتن لا يعلم ذلك بوايه فلا يباها بملك التين  
 فان تروها فلا بأس لانهما اما زوجته واما امته ولا يجوز في المخرج  
 ولا يملك الفروج بالضرورة وان اعتق واحدا من جاحته جاز به ولم  
 يجد قولا معتق ولا المقتة فكل واحد واحد ان يباها جاز به وبنتها فان  
 غلب على حلف احدهم انه المقتى بجاز به فاوليه له ان لا يباها بشرها  
 لا حرمة ولو اشتراها من رجل واحد لا يملك له ان يباها بواحدة منهم  
 حتى يعلم المقتة وان استنوا من الا واحدة حلف له ولجيهن فان فعل  
 م اشترى الباقية لم يملك له ولجى ثبوت منها ولا يبيع حتى يعلم المقتة منهم  
 وكذا ان كان المشتري احدا من جواريل الجواريل ولو اعتق جاز به  
 جواريل ثم شيعها ثم مات لا يباها من العاجل ورثته بالتحري في المقتة  
 ولم يملك لهم اعتقوا ابنته شيعته او اعتقوا ما فيه فملكها انها حرة ولكن  
 يسألهم عن ذلك فان زعموا ان الميت اعتق بدهاء بعينها عتقت  
 واستخلفهم على علمهم في الباقيات وان لم يجدوا شيئا من ذلك  
 اعتقهم كلهم وسقط عنهم قيمته احدهم وسعدت فيما بقي العبد  
 المحجور بخرنخسة سنة باية ورسم للخدمة فخرم سنة اشهر فاعتق  
 مولاة فالتقياس ان لا اجر له فيما مضى لكان وجوب الضمان ولكن  
 استحسننا ونجعل له الاجر فيما عتق فيها خذ العبد الاجرة وسيلها  
 الى المولى ويجوز الاجرة فيما بقي من السنة ولا جرة للعبد حبه  
 ولا خيار له في نقص الاجرة ولو ائتمعت جميع الاجرة فله المولى فيها حقه  
 ما قبل العتق والباقي للعبد **عن** معين بن يزيد قال ما سمعت  
 ابا عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي لي عليه وذلك ان ابا عبد الله  
 صدقته رجلا في المسجد وامره ان يتصدق بها فانيته فاعطانيه  
 فابعده ابي فاعلم الاب بذلك فقال يا بني والله ما اردت بها اياك فاقضيت  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا يزيد لك ما نويت ويا  
 معك لك ما اخذت **امم** **عن** **الحاج** **الكبير** قال قال رسول الله  
 لو شهدا حقيق امته لرجك ولا يجوز التعاخي بيعها وكان ذلك من راي







انما يريد من هذا الجسد ليس له ان يدعيه لو آمن الامام امك مدينة ثم اخطأوا  
 بما حكى مدينة اخرى فزعموا انها جميعا فيها فشهدوا من غيرهم انتم لم يكونوا  
 فيها وقت الامان جازت شهادتهم وكذا روى قال شيخ ابنه الله ثم قال  
 حكيت على النصارى فشهدوا انه لم يبق حكاية قبلت وبات امراته لو وجد  
 شهادته مملوكة في قتالته بخلهم وقدره في وسعهم ان يشهد ذكره في نوادر بن  
 رستم عن محمد وفي سلاية الشهادات لا يجوز وفي نوادر بن شجاع في امرأة  
 اشهدت على نفسها لا ينها ولا ينها بان يري بذلك اضرارا بالزوج او الولد  
 وعمل ذلك شهدوا وسميعهم ان يشهدوا وان علموا حياها وعن ابنه شجاع  
 في شهادته شهد ان صاحب الحق ابداه لا يجوز للغير ان يمسح خنق  
 صاحب الحق الا ان يشهدوا عند الحاكم فيعمل به فينتحقق عنده ذلك وفي  
 نوادر بن رستم عن ابي جعفر قال الصواب عند الله في الجهنديات واحد  
 وكلن للناس ان يجهلوا حتى يصيبوا من اصاب الصواب الذين عند الله  
 فقد اصاب ومن اخطأ فهو موصوف عنده اذ لم يكفوا الا لا اجتهاد كما في تحريم  
 القبلة عند الاستبراء وفي نوادر هشام كل مجتهد مصيب الحق والحق  
 هو الذي ادى اليه اجتهاده وعن شريك بن الوليد قال ان تزوجت فلانة  
 فهي طالق فتزوجها فحاصمتها في فاحشي فاجاز التزوج وابطل الطلاق  
 ثم حاصمتها في فاحشي اخر من الطلاق جازا فانه منع قضاء الثاني الا  
 بان يحال الطلاق فهو المسئلة ولا يلزم ان يحال الطلاق يجب ان  
 يكون بعد التزوج ولو قال ان لم ارضك ما كنت اليوم فامواتي طالق  
 قلنا فتغيب عنه الطالب فاتي الطالب بالمال الى الحاكم لينصب له  
 وكيله وامره لقبضه للطالب وحكمه بتركه ثم رجع الى حاكم اخر فان  
 ابا يوسف قال لا يجوز هذا عن الحسن بن زياد جاز ولا يحد  
 وفيه ومع الحصاص في الوقوف التي تعاد امرها ومات شهودها  
 ينبغي ان يكون في الذين بها القضاء منها ما كان لها رسوم في ديوانهم حرد  
 على رسوم موجودا في ديوانهم اذا نازع اهلها فيها ولا رسوم في  
 ديوانهم فالقيا في فيها اذا نازع اهلها ان يتجملوا التثبت فمن  
 اتبعت حاكم لم يولدوا في شرايط الوقف يرجع فيه الى ورثة

الواقف وان لم يكن له ورثة فاصطاحوا على شيخ جاز في الاستحسان والامور  
 عند الحاكم **مسألة** الحديث في غراب ابنه قتيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ان الله تبارك وتعالى لم يرحم بالواحدة ما كان ليجمع امتي على ضلاله  
 عباد الله فمما تخلف عن صلواتنا ولعن على امتي فقد حله رقة  
 الاسلام من عنقه شرا رامتني الواحدة المعجب بدينه المولى عليه  
 والمخاض لم يجتهد من علم له في انما علم اصابه ويغيب الله عنه وان اخطأ  
 غفر الله له ومن علم في الغرقة فاصاب لم يقبل الله منه وان  
 اخطأ فليتقوا بمقصود من الارباب

**الاستحسان قال الله سبحانه وتعالى فبشروعبا ووه الذين**  
**يتبعون القلوب فيقتلون احسنه** قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومع ما يريكم اليه ما لا يريكم ومن حسن اسلام المرء تركه مالا يحسنه قال  
 محمد بن الحسن رحمه الله ابا سنان ينظر الرجل من امه وابنته واخوته  
 ابنته وكل ذي رحم محرم من سب او سببه الى راسها وصدرها  
 وثديها وعصبرها وساقيها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها وما بين يديها حتى  
 يجاوز ركبتيها وما حل النظر اليه منهن حل له بشه وعجزه وما كرمها  
 له ذلك كرمها من هذا اما لو سب من وراء الثياب لا بأس عند حماتها  
 وانزلها عن الدواب ياخذ بطنها وظهرها وسبها فديها ويحلوها في بيت  
 هذا كله عند ما آتوا على انفسهم الشهوة اما لو خاف واحد منها ان يشتم  
 او عليه الشرا به فليجتنب بحمد الله وسدا الحكم في النظر والميسر مع امته  
 الغير والاحتياط الامم حد الشهوة لا ينبغي ان يحصر الا في ازار  
 وينظر الا اتمه من الرجل الاجنبى اليه كل شي ما خلا بين يديه اليه رقبته وعين  
 جميع ذلك وحذر وينظر الى السترة اجبا ولا ينظر الى الرقبة ولا ينظر  
 الرجل اليه الا جفينة الحرة الى عيب الوجه والكفين وانما ينظر اليها من  
 انفس الشهوة وان خاف لم ينظر الا ان ورجي اليه شهادته عليها واراد  
 يزوجه او كان حاكما فينظر اليها فحصر اقرارها واشهد الشهوة وجعل محرمها  
 ثم لا بأس بالنظر اليه وجهها وان كان فيه شهوة ولا يمس وجهها ولا  
 يدسها او الكات شاة مشتهاة اما لو كانت مجوزا عند شهادتها لا بأس



بعضها فختها ومن يدعي ولا ياب من ثباتك خدما تحت الثياب ما لم يفرق  
الثياب بحسبها بحيث ينفذها وسننن جسد ما فتح يفتن جسد عنها  
ويظهر المرأة الحرة الاجنبية الى الرجل الاجنبى اليه جميع جسده ما خلا تحت  
سدرته اليه ركبته جرح ما ذكرنا فالركبة عورة والبرصة لا ولا يمس شيئا منهم  
اذا كان احدهما ثيابا وان كانا كبريت لا شيتها شيئا فلا بأس بالحد فحتم  
ويكلمه غيبه ذلك وينظر الرجل من الرجل اليه ما ينظر اليه الاجنبية منهم  
وكذا المرأة من المرأة اما اذا جاء العذر لآس من بان ينظر المرأة من  
المرأة عند الولادة الى موضع الفرج و غيبه وكذا الرجل من الرجل  
ينظر اليه عورته عند الحاجة كواحد صاحب امرأة فرجه في موضع لا يحك للرجل  
التنظر اليه عورة امراته واما ما يدور بها وكذا ينظر النساء اليه امراته العور  
وكذا ان استترين جارية انها كبر في جسدك شيئا فاحذر واما ان لم يجدوا  
امرأة يدور بها وخافوا عليها ان يهلك او يفسدها واد اوجع لا يجله ولم يكن  
للحلاج بقرن رجل سترتها كل شئ الا موضع الفرج لسد او يها الرجل  
وعرض جردا ما استطاع وذوات المحرم وعبيد ما قيم سوار والحد  
بما ينظر اليه سيدته كالحرة الاجنبية خبيثا كان او فحلا حدان كان بالغا وينظر  
الرجل من زوجته وامن اليه الفرج وعبره ويسم ولا بأس بان يجيبها و  
يحي حاجته مما دون الوجه ولا بأس بان يجيبها شترتها بل ان اراد عليها عند محمد وعند  
ايه حينئذ لم ما فوق ازارها وكذا في حق اللاتمة وكذا ما تحت الازار  
واذا اراد ان يشترى جارية لا بأس بان ينظر اليه شترتها وصدورها وساقها  
وان اشترى ولا يمس اذا اشترى او علمه اكثر رايه واذا ماتت امراته  
من قوم ومعه علمان لا يشبهون النساء لصغرهم فلا بأس بان يمسهم الغسل  
ان الحاقوه ليغسلوها وكذا الجارية الصبيقة في حق الرجال بان مات  
رجل في شئ من جواريه صغار لم يفتن حد الشهوة والجماع عليهن  
الغسل وجليهن بيهن وبيت المبيت ليغسلنه والمعتوه بمنزلة العاقل  
ويعد وكذا جسد هذه في الطبائات والصلاة كواحدة جبره شيئا منه ما ورا  
لم يفتن قوله وان وقع في قلبه من جبره شيئا فاجب اليه ان يهرق الماء ثم  
يتم على ما سبق في اول الكتاب كواحد على قوم من المسلمين ما يكون

لحاما وشيرون شرابا فدعوا اليه فقال رجل مسلم نفقة قد عرفه هذا المصح  
ذبحته مجوسية او قد حاله لم يح خنيريه وخالف شرابهم خيرا وقال الذين  
يدعونه اليه ليس الا امر كما قال بك من حلال ينبغي ان ينظر في حالهم فان  
كانوا عدولا لثقات لم يلفت اليه قلوب ذلك الواحد وان كانوا منتهيين اخذ  
قبولهم ولم يسعهم ان يجرب شيئا منهم وقول المسلم الواحد حتمه في شتم  
اذا كان عدولا حرا ومملوكا ذكرنا او انشئ وان كان منهم عدلان اخذ بقولهما وان  
كان فيهم ثقة عدل عك ما كسورايه وان لم يكن له راي واستوى الحلال عند  
لا بأس باكله وشربه وكذا الوضوء منهم في جميع ذلك وان اخبره مملوكان  
ثقتان بجله وزعم حرام حرام فلا بأس باكله وان كان الذي زعم انه حلال  
رجل ثقتهم لم يسعهم اكله اما لو اخبره جردا حرا وثقتان ويا لاجر مملوكان  
ثقتان اخذ بقول المعتدين رجلا تزوج امراته فجاءه مسلم مع رجلا  
وامرأة فاجبرها رخصتها امراته واحدة فاجب اليه ان سوء عنها  
وملكها ويعطيها نصف الصداق ان لم يدخل بها واجب ان لا يأخذ  
الصداق منه سرعا ان لم يدخل بها وان افما عجل النكاح لم يحرم  
ذلك وكذا لو استترى جارية فاجبره ثقتهم انها حرة الا بيمين او انها  
اختتمت الرضا فان سوءا عن ولجها فهو انكح وان لم يفتنك وسعهم  
ذلك وكل امر لا يحك الا بشئ من دينه كذا لا يحرم بقول الواحد  
اما يحك بالاذن فقول الواحد حتمه فيه وما لا فلا والنكاح مما لا يحك  
بالاذن ولو استترى جارية او طعنا او ملكه بميراث او مته او  
صدقه اجبره مسلم ثقتهم عصبه البايح من فلان فاجب اليه ان ينزله  
عن الكه وولجها وان لم يتفذه فهو في سعة وكذا لو اذن له انسان ثقتا و  
طعام فشهد رجل ثقتهم مسلم انه منسوب من فلان وصاحب اليد كيد  
فالا ورا ان ينزله عنه ان كان صاحب اليد منهم غيبه ثقتهم ولو كان في سفر  
يتوضأ بهذا الماء الذي لم يمس اليد منهم غيبه ثقتهم ولو كان في سفر  
المخلاف ما اذا استترى لهما فاجبره مسلم ثقتهم انه ذبيحة مجوسية لا ينبغي  
اكله ولا ان يلعم غيبه ولا ان يرويه اليه البايح ولا يحك منه الثمن لان نقص  
بقول الواحد لا يجوز وكذا اذا اخبره مسلم ثقتهم يكون الماء نجسا لا يتوضأ به



رجل اراد ان يشتري جارته في يد رجل فمشهد رجل انها غضبت في يده من فلان  
وذا اليد محمد ذلك وسو عيونا من اجل ما ذكرتم فاجت الى ان لا ستر بها فان  
اشترى بها ووليتها وسو في سجنه ولوا خبره انها حرة اعتقها ذواليد وكنيتها والمجر  
ثقت لم فاجت اليه ان لا ستر بها فهدا بمنزلة النكاح الذي يشهد على الرضا ع  
لوراين جارته انسان في يد آخر بيعها لاسيما ان ستر بها ذواليد علم انها لا  
حين علم ان سترها الملك من يد ذواليد وكله ببيعها فان او على صاحب البدان  
ملكها ببيع او بعت من الاول وسو ثقت وسعم ان ستر بها وان لم يكن ثقت ولكن  
اكثر رايه انه صا ذوق فذلك وان غلب على رايه انه كاذب لا يتجر من بشي  
منه وكذا الطعام والشراب في جميع ذلك ولذا ان لم يعلم انه لغيره حتى اخبره ذوق  
اليد انه لغيره وكله ببيع او تصوف عليه او استراه منه قبله منه ان كان ثقت او لغيره  
رايه انه صا ذوق وان كان غير ثقت لم يقبل منه اما لو لم يخبره انه كان لغيره  
جاز الشراء منه وقلم وان كان غير ثقت الا ان يكون ثقت الملك ثقت ذلك  
بمقتضى منه سترها لا خيرا وان كان الذي في يده عبدا واثم لا ستر من  
ولا ثقت قولها حتى يسل عن ذلك بخلاف ما اذا كان في يد الحر  
الا ان ذكر انه ما ذوق من جهة مولا ثقت قول فان لم يقع في قلبه شيء لم يتوصل  
شيء منه وكذا السلام الذي لم يبلغ حرا كان او مملوكا اخبره ان فلانا بعت  
مديته او صدقته فلي ما يقع في قلبه وكذا الغير من اياه عبدا واثم بعت من  
مولا لوراين جارته في يد رجل يبيعها انما في يد آخر ببيعها ذوقا  
انها كانت ليد وفتها لم تسع لامن ثقت وسو ثقت الجارية بذلك وسو ثقت  
وسعم ان ستر بها منه وقيل قول وان كان عبدا كاذبا لم يسع سترها وما  
منه اما لو قال كلته غصبي وحلني فاحذتها منه لا يسع الشراء منه ثقت او غير  
ثقت اما لو قال غصبي ثم رجع عن علم ودفعها اليه ينظر ان كان ثقت صا ذوقا  
عنده يقبل قولم وجاز الشراء منه ولذا لو قال انفت البينة عند القاضي  
عليه نقضي لي بها او نكوله عن اليمين وكذا ان لم يكن ثقت وكل الشراء رايه انه  
صا ذوق ولذا ان قال فلي لي بها ودفعها اليه واخذتها من منزله با ذوق  
او بغير ذوق اما لو قال فلي لي بها محمد بن ثقت فاحذتها منه لا يسع الشراء  
منه في جميع هذه الوجوه من ذوقا لوراين جارته ثقت ثقت الثمن

فجد الثمن فاحذتها من منزله لا يبيع ان ستره منه ولو قال اشترتها  
منه ودفعت ثمنها بقتها بامره وقال رجل آخر فلان محمد البيع وزعم  
انه لم يبع منه وما ثقتان عنده لا يسع الشراء منه ولذا ان لم يكن اليه ثقت  
وكلت اكثر رايه انه صا ذوق اما اذا كان اكثر رايه انه كاذب وسعم وان  
كانا غير ثقت الا ان اكثر رايه ان اليه صا ذوق لا يسع الشراء منه وعليه امور  
الثمن ولذا اذا قدم ما جوف لم يدوا خبره انه صا رب فلان او قال  
انا شريكه جاز شريك الطعام والجوارين منه وكذا عبد يبيع انه قد قدم من  
لم يدوا وانما ذوقا لو دخل في منزله رجل شاعر يسع ليد ربه رب المنزله  
انه صا رب اليه او لغيره صا ذوقا وسعم وخاف ان صاح به با ذوقه بالخير  
فان كان الشراء رايه انه صا وسعم ان يثير عليه بالسيف حتى قلمه وان كان في  
رايه بخلافه فلا يسع الاثارة عليه بالسيف لو باع جارته انسان في منزله  
مولا صا وزعم ان مولا صا امره فاستر بها منه رجل ودفع الثمن واخذها  
با مراحا ووكيف امره من منزله او سعم ذلك ان كان ثقت عنده او غير  
ثقت وكلت وقم صدقته في قلبه اما اذا كان اكثر رايه انه كاذب قبل الشراء  
او بعده قبل ان يقبضها لا يبيع ان يقبض وسو صا حتى ستر مولا صا  
ولذا ان قبضها ووليتها ثم اعتراه هذا الثمن يبيع عنها حتى رجع اليه مولا صا  
لغيره اما لو شهد عدلان عند المشتري انه ما مور ببيعها وسعم ان  
ستر بها وبيعها من آخر وان حضر مولا صا وانكر الوكالة الا ان يقضي لم  
القاضي بها فلا يسع امساكها عبده لو تزوج امراة ثم غاب عنها فاحذها  
ثقت ما رتد او ما عبده فلم ان يتزوج با رج سوا صا وان كان المخير عبدا  
او محمدا وفي ذوق او حر ولذا ان كان غير ثقت وكلت وقم في قلبه صدقته  
ولذا ان كانت صغيرة فاحذها انها رخصت امه او اخيه اما لو اخبره  
انها مرتدة سوع من وجهها لم يسع لوراين تزوج ارجا سوا صا مع ان المخير ثقت  
الا ان يشهد عدلان بذلك فلم ذلك ح الا ان يكون غاب زوجها فاما صا  
لم ثقت اخبرها بموته او بالطلاق فلا ما او كانت غير ثقت وكلت اما صا  
بالتك الطلاق من زوجها ولا يورثه انه ثقت عبدا ووقم في قلبه صدقته  
فلا با سس بان حدم من زوج ولو كان لوراين لرجل طلق في زوجي وانقضت



عدي فلا بأس ان تيز وجها ان كانت عنده ثقتة او وقع في قلبه انها صالحة  
ولذلك المصلحة ثلثا زعمت ان عدتها قد انقضت وتزوجت بزوج  
آخر وانقضت العدة من البالي جاز للاول ان تيز وجها اذا كانت ثقتة  
عند ما يما اجرتة او وقع في قلبه انها صالحة ولو كانتا رجل ثقتة واجرتها  
ان كانا جها كان فاسدا وكان زوجها مرتدا او كان احا صا من رضا عته لم يسعها  
ان سروج لورا له جارية في يدي رجل يدعيها ثم راعيا في ليد آخر وقالت  
كنت امته فاعتقني وبقي ثقتة عند ما وقع في قلبه صدقها لان تيز وجها لو  
اجتبت ان زوجها كان على غير الاسلام وان كانا جها كان فاسدا لا يسعها  
تصدقها اما لو كانت حلفت على حد النكاح وارتدت عن الاسلام واقر بان مرتد  
سوم تزوجني او اني كنت اخته من الرضا فان كانت ثقتة ما مؤتمت او وقع  
في قلبه صدقها لا بأس ان تيز وجها **قوله** رجل راي رجلا تملك اباه على  
فانكذ العاتك قلما اوقاف اية قلت اياك لانه تملك وليه فلا ما عدا  
اوقاف ان اياك قد ارتدت ولا يلج الابن شيئا من ذلك فلا بد ان يتعلم ومن  
راى تملك اباه وسعه اعانة الابن في قلبه وكذا لو اقر بقلبه على ما وصفا  
فلا بد ان يتعلم وحينئذ من سمع اقراره وسوجدها اقراره اما لو شهد  
لابن عدلان بان تملك اباه عدا لا يسعها قلما حتى تخفى القاضين وكذا لو شهدوا  
على اقراره بذلك ومن حضر القضاء وسعه ان يثبت الابن عليه ولو عاين  
الابن انه تملك اباه او اقر عنده ثم شهد له شهادتان عدلان باقراره اسم  
وتملك وليه من الايسح لابن ان يجحك قلما حتى يبين ذلك ولا يسح  
لاحد ان يثبت اما لو كان شهوده نسبا او محرومين في قذف وسعه  
ان يجحك قلما ولو عصب فهو حوله ولو اقرت شيئا من عدل وزعم ان له شهادتا  
يستحب ان لا يجحك قلما ولا يسح لمن حضر قضاء القاضين ان لا يثبت الابن  
ما في يدي رجل شهد عدلان انه لا ب من الرجل ومحمد ذ واليد ذك  
ويؤم انه لا يسح الوارث ان يأخذه حتى تخفى القاضين يثبتها واما ما في قاضي  
له وسعه اخذ منه وان لم يثبت الامر كما شهد له وكذا لو شهد على اقراره  
بذلك ولما لو عاين الابن اخذ منه من ابيه وسعه اخذ منه واما لم يثبت وسع  
الاعانة لم من عاين ذلك وان لم يثبت نفسه الا لا متنع ولا سلطان منكر

نصفه بقتل ولو شهد عدلان انه خلق امراته ثلثا وهو محجور ثم ماتا او عاين  
قلب ان شهدا عند القاضي لم يسح الميراث ان يقع معهم ولو كانا شهدا على رضاع  
بينهما لم يسعها الميراث معهم ويجب الامتناع عنهم والهرس منهم ولا يجوز ان  
يحيي ويزوج بزوج آخر حتى يحل الحاكم ولا بد من ان يقر بها كما يثبت طلاقها  
منه بلا شام محمد وحلف وقاض لهما اختار له وسوى ان ياتين ومن  
لا بد من ذلك فاختصما في التفتة قضى القاضي ثانيا بغير ثقتة رجعتة وقضى  
بالنفقة وسع الرجل ان يزوجها ويحييها وكذا ان رأت من انها بغير ثقتة  
بانية فتقضى بالرجعة فراجعها وسعها الميراث معهم ولم يسعها ان يفا رزقه  
وتلك في جميع ما يختلف فيه القضاة اذ اراء احوالهم جلا لا والاخر  
انه حرام بقضى القاضي بانه حلال وسع للزوي يراء حراما ان يزوج  
اليه قضاء القاضي ويؤم راء ولا يسعهم غيبه فيه كل حتى يلزمهم ولو كان  
امرا لا يعلم القاضي صدقها ومن يزوجها ومن يعلم لم يسعها الميراث معهم  
وكذا ان شهد عدلان على ابنه اذ احتق حكرته بده او شهدا له امر بقتلها  
لم يسعها ان يدعه بها مغبيا قضى به القاضي ولم يقض ولم يسعها ان يزوج  
او كان المولى بمحمد المقتول وتلك بحق العبد والمولى بمحمد لم يسح العبد  
ان يزوج شيئا منها حتى يخفى القاضين بغير ثقتة عن ابيه حينئذ حتى يثبت  
ان عاملا لحيات بنه ابن طالع رجل الا يثبت له اليه جارية فسيكها افا غنة  
اشت فاجرتة ان لها رزقا تملك اليه عاين ذلك بعتت بها الى مشغولة  
نهذا وليك على ان يزوج المولى حوله مقبوض في الدمانات بما لو كان  
وانثى او غيرهما وان لم يكن ثقتة او وقع في القلب صدقهم **باب**  
**الحاكم الصغير** قال رحمه الله يكون المحرم الابن والبا نها وسوكر انتم تحررهم  
وقال بعض مشايخنا يجوز الاضمار بغير الحار من عبد الملك بغير ثقتة  
وذلك الميثم خالكم ربت عاين ذلك بعتت بها الى مشغولة  
سوسعه اذ اراء رجل شرب جارية لا بأس ان يثبت ورأى بها  
صدورها وساقها وينظر اليه ذلك كله بغير ثقتة لا بأس برزق القاضي  
ولا يجزى القاضي بالعتق ولكن لا ينفذ قضاءه ويستحق العزل ولو كان  
العامل او القاضي غيبا اخذ البرزق من بيت المال حلال وقال



وقال بعضهم تركه افضل وقال بعضهم اخذوا افضل يوحى اليه  
 الوليتم فمحدثهم لعبا وغنا لا باس بان يتعبد ويأكل وقد اقبل به ابو حنيفة  
 مترقا قال **مشا** يحيا ان كان اللعب والنساء على المائدة لا ينبغي ان يتعبد  
 حليبا اذا كان مجتهدا مشهورا غنيا فاما ذكره ولو علم بحضور اللغو واللعب  
 فبطل ان يحضر ما ينبغي ان يحضر اما اذا جمع فلا باس ان يحضر عن المنع  
**قال** ابو حنيفة اكره ابواب اللابت والحوم الغرس خلافا لهما واحتلف  
 الرواية عن ابيه حنيفة في رواية اصل الحوم الغرس كرامته نزيه وفي  
 رواية بن زياد كرامته تحرم والجميع سوادا **لا باس** جاذبه اليهود  
 والنصارى وكان يكره هذه الحرفم التي يحل لبيع بها ولا تخوف وكانوا  
 يبيعون بالخراف ارضهم وكذا الحرفم التي يتخط بها افياء ولذلك ما يجمع  
 بالوضوء فحرمه وسواكروا وعند حنيفة المأخوذ به يجوز صونا للباس  
 والفتيان به وعليه عامة رسل البلاد فراه للمسلمون حسنا فهو عند الله  
 حسن فذلك الاول فممنوع هذا الاجتماع والحاكم ان فعله تكبرا فهو  
 مكروه وبوعته ومن فعله لضرورة لم يكره بمنزلة الخبز في المجلس  
 ورائه عند الحائض وحرم عند اراه ليلته وحرم اكل الزبور والعز  
 والذين تحرك سنة لا يشدها بالذهب عند ابيه حنيفة **ولا باس** بالفضة  
 وعند محمد لا باس بها واتخاذ الاثف من الذهب يجوز اذا اتفق الغنم  
 وخيف عليه ولا يتختم الا بالفضة وحرم التختم بالبحر الذي يقال له شيب  
 وكذا بالحرير والصبر والاباس بالفضة من البحر ويحك فيه سمارا ذهبه وكان  
 ابو حنيفة رزين الذهب يكره ان يدعوا له جبل اسالك بفتح الغرس عرسك  
 لا باس به بيطه فيه اصعبه لو حاسبوا كجنته ويكره الصلوة على الجبارة  
 في المسجد اما لو كان الميت خارج المسجد وقام الامام خارجا وحده  
 وسابا الصغوف في المسجد يكره ايضا عند حنيفة المأخوذ به ولا يكره عند  
 حنيفة ويكره اللعب بالشرط والشرط والشرط والشرط عشر ولا ربعة عشر وكل  
 لهو وان قام بالشرط لا ينبغي شهاوته وان لم يجامر ونياويك لم يقط  
 عطا الله ولم يذ **ابو حنيفة** بالسلام عليهم بما على من عليه لا باس بدخول اهلك  
 الذمة المسجد الحرام لا ينبغي ان حرمن الامة فيه ان ارادوا حذوا ذاهضت والآذان

الحرف

السنة والركبة بعد جرد الظهر والبطن فلا يجوز اذا عجز الحاج عن جباته  
 حقوق المسلمين الا بالتجبر فلا باس به بشئونه من اهلك الرأى والبصر  
 فاذا فعل ذلك فتعدي عن ترك انسان بها عن ثمن فوقه اجازة الحاج  
 فان ابيه حنيفة لا يوجب الحج على الحر ويكره لبس الحرير والديباة ولم يوجب بالتوسد  
 والنوم عليه **قال** الامام محمد **قال** اكره ذلك كله والمراوحة للرجال ورون النساء  
 وكان لمبى عامة السجادة الخف مع ان يشاء حريرا فان كان اللحية حريرا  
 فلا يجوز للرجال وقول **ابو حنيفة** مع محمد في كراسته النوم والتوسد  
 بالحرير في طاهر الرواية ويكره الشرب والاكل والايمان في انبياء الغنم  
 وكذا اللحية اما المفضض فلا باس به وكره ابو حنيفة ولذا الخلف  
 في الخشب من كل الاوانى واكثر سيق المصنوب بالذهب والفضة لا باس  
 اذا لم ينفك على موضع الذهب والفضة ولم يجمع رهم على الايمان وكذا اذا  
 جعلها في السقوف والابواب وحلقه المزاه وجعل المصنف مزعجا  
 او منقضا جاز كله اما التزيم الذي لا يخلص الا باس به بالاجماع وعند  
 ابن حنيفة لا باس بلبس ثوب شواء حريرا ولحمته فكلن او شداء  
 فكلن ولحمته حريرا في الحرب وقال لا باس بلبس الحرير والديباة  
 في الحرير وكره تعتيك الزجك من الرجل فم او يده واسنانه واكره  
 الحائض ولا يرى بالمصاحفة **قال** وعن ابيه يوسف جواز المعانقة  
 والتعتيك فحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعف عن ابي طالب  
 رضى الله عنه بخير عند خدومه من الحبش ولا باس بحبسة ام الوليد  
 والامة يجر محرم وكذا ان يحكك في غنقى عبده الثراب وسوطه  
 غنم من حد يمسك بالمسار ينعته من ان يحرك راسه كما اغتاضه النكحة  
 وكذا كك نفسه **قال** لم اجير مجوس ارسلك ليشترى له لحما فباته **قال**  
 استزيمه من يهوده او غنم او مسلم يحرم ان ياكله فبدا ذلك جاز ان  
 خبر الكافر في المعاملات مقبول اكره ما كان في البحر سوى السمك  
 ولا باس بالخفنة واستنجات الدواب جازية **قال** محمد بن الخطاب  
 رضى الله عنه في اتم منقبة باع فخر بده على حدرما وعلاها بالدرية  
 ثياب القم الجاهل رنك **قال** را استجيب بالحرير وكان النبي صلى الله  
 عليه وسلم



من ما حقيقته انه وادعائها بالبركة **المحور** كتاب رحمه الله  
 عن ابي حنيفة الخضا بجليل كل جاب حبي ان اختصبت بالحناء والكم  
 نجس وان اختصبت بالوسم نجس ولا ينبغي للرجل ان يختصب  
 بده ولا رجليه ولا يمس بالحناء للفساد ولها ان يختصب بدها ورجليها  
 ان كانت شابة يزين بذلك للزوج ما لم يكن خضا به فيه تماثيل ولا يمس  
 بالحناء بالحارية الصبيحت والكبيزة واما الصبي فيكره له ان يختصب بده  
 ورجليه ولا يمس بليلين الحكي من الزمير والغضبة كلها للنساء الطليين  
 والوطيئين والحكي ليلين والقرطيين ذمها كان اوفضة وحوائم الزمير  
 والثلوث والمعوام اتخذت جليها وكبره خاتم الزمير للعلماء كالكاف لحنين  
 ولا يمس للنساء بلبس الحديد والديباغ ولا استبرق ولا يده بالاسيا  
 والميايق والحنافيا والبيوط والديباغ والحديد والستور منها ما لم يكن  
 عليها التماثيل ولبس المعصن والحجاب والملاحف ولبس للرجل  
 الثوب المسح بالحناء واللورس والزعفران وكبره ان يستح بحمزة  
 ذمها اوفضة او يتوضا بابرقت ذمها اوفضة وكان يقول اذا كان  
 القدح من حديدان وفيه مناب فضة او ذهب جيل حافه لا بأس بالشراب  
 منه ما لم ينبع فاك جيل الزمير والغضبة وكان يقول ينبغي للرجل ان يغير  
 شعره اذا جاب وان جسه نجس وما خذ الحراف لحيته اذا طالت  
 ومن شارب حتى تحيرت الحاجب **عن** عمر بن الخطاب رحمه الله  
 عنه قدم عليه جيش من جيوش المسلمين قد غنموا ولبسوا الديبا  
 والحديد فلما راى عمر عليهم ذلك رماهم بالجمازة حتى رجوا فقتلوا  
 وحريدم ولبسوا ثيابا خبيثا ثم اتوه فلبسوا عليه فوجب بهم وسالم  
 فقالوا يا امير المؤمنين قد اتيناك فرختمنا مجيب قال ان رجنتا  
 قتال انكم جيتون في زينة اهلك الكفرة وانكم الان في زينة اهلك الاسلام  
 الا انه لا يصح لبس الحديد والديباغ الا لا يصح ورا حبيطين واللمة والارحمة  
 والشارب صا حبه الارح كلها **من** **المنتقى** كتاب رحمه الله عن ابي حنيفة  
 ان جلب الطعام من الرستاق الى المصر ثم اتهمك فليس يحكمه مخلوق  
 كما استر في من حله آخر وجلبه الى مصر وكوارست في من الرستاق والحد

المصنع

في الرستاق

في الرستاق حين اشتراه فهو مختار لومات حماره في واره فسلخه  
 انسان ودرهم خبير اذن صاحبها فاصحبه ان ياخذ منه وحيد ما زاد بالرح  
 اما لو ابقى الحمار في الحين فحله ودرهم انسان فهو للرايح وكذا الشاة  
 الخبيثة في من جوفها واما ما كان في الشاة فلقطع انسان فهو للفقير لو  
 نشا جرو ورتنه فخره لم ينجس حتى تخلص ثم نقتل لو قال لا انسان كعبه  
 الف ولا يعلم المخلول بكونه ولم يمس بها فالحكم ومعاكم لا يسر  
 حتى يعلم ان له عليه اما لو كان المخلول صغير وقت افقاره فليس وسقط احده  
 منه محرم وحلال اصحا واصحوا في الحكم فهو لحلال وهو المحرم  
 جزاؤه عند الحكم من ابي يوسف وشيخ محمد بن ابي حنيفة في الرستاق  
 لا انسان فهو لا اخذ اما لو اخذ حمارا او جمل او كرا او غنم او كلب  
 والزرنيخ والنفط والقبر واذا لارسك الماء في ارضه ليصيد السمك في  
 مستنقع ما في ارضه بحيث علق اخذ السمك فيه بلا اصطياد من قلعه  
 الماء من اخذه حنيفة وان لم يكن اخذه لا بأس لا اصطياد فهو لا اخذ وند  
 لو حفر ليصيد ولو انكر الصيد بارضه بحيث لا طرح وصاحب الارض  
 حاضر فهو له ومنع غنمه من اخذها اما لو لم يحضر لم يملكه وسر لا اخذ وند  
 لو جعل صيد شريكه لا يقدر التملك غنما وصاحبها حاضر ثم اعدت  
 الجبال وانقلت الصيد فهو لا يجوز لاحد اخذه بخلاف ما لو ق  
 التملك باصطحاب فهو لا اخذ وند في الكلب والباري اخذ الصيد بغير  
 صاحبه بحيث يملكه اخذه فهو له ولا فلا وكوارت عسل النحل في ارضه  
 رتب فهو صاحب الارض كالكبيد جاد السبك الى ارضه واما النحل  
 كالحبيد ولو نكده صيد في شريكه بحيث لا يقدر جيل النحل حشر فهو صاحبها  
 لو حفر بولا وقع فيها صيد يملكه ان حفرها لا اصطياد فهو لحا فربها وان  
 حفر لغير ذلك فهو لا اخذ وند النجاء صيد الى واره فهو لا اخذ وان اخلق  
 بها فهو لصاحب الدار علم بالصيد ولا فهو لا اخذ النسل ولم يمس ما سب  
 في دار غنمه من عروق شجره فهو لصاحب الشجرة لو قضا وند  
 كسب المغني لم يمس لرب الدين اخذه لم يملكه المصنوب وفيه القضاء  
 بغير جيل اخذه وكسب الحاجته والزامه وصاحب الدف والطبق

الشاة  
 الكبيد  
 النجاء  
 النسل  
 كسب المغني  
 كسب المغني  
 كسب المغني  
 كسب المغني



فهو لم ان لم يتنزل ذلك وان تعلم بالشرط سرتو اليه حاجته ان يعرفه والا  
 خذت به كومات عمرا وولده لا يكون لها شيء. ولكن استحسن ان  
 يعلم بها فيصنع وتنعمه وتنفذ ما نبت في الارض من حطب فلصاحبها  
 انما الشوك فليس اخذه سحله انقطع السك عنها في نهر ارض  
 فهو لم اخذها ولدا طيبا عسرت في دار الجرائيم التي اليها من غير خسر  
 صاحبها ستر الكعبة وااعطي منه انسان ولم يمس لا يأخذه وان لم يكن له  
 ثمن له اخذه وصنع السكينة ثم وقال خذوه فمن اخذه فهو له فالشار  
 جانيه فما وقع في حجر غيره اوكم للغير انما اخذه اما ما اخذه فوقع من يده  
 فاحذره اخبره لاول قال محمد الهيم جانيه اواخذنا صاحبها  
 ولا يمس بزخرف البيوت وتفتتها عنيد فاشيك وكيرة فصل البنا  
 الا ما يتنفع به ولا يمس جمع المال اواذني زكوة ووصل رحم بعد  
 جمع من حلق **لها** عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يمس  
 بلبس الحورية وقلندرة الثعالب خشوة فرو ويكوه بكاهنة القلاش  
 ابراهيم ولا يمس بخسك اليد بوقيق اوسوتو عبد الملك الحجام كالانسان  
 ولا يمس باعادة العيش المنزوعة اوانخذ من نشاة ذكبة عن ابي يوسف  
 لا يمس بان شيد عسيم في موضعها ولا يمس احياء الشعر بشعر  
 الدواب ووردها واما كيرة احياء شعر الناس ولا يمس ان ياتخذ  
 من حاجبه وسفر وجهه ما لم يحف وجهه شدة وجهه المختلين كيرة ان  
 وقف لقلم الاكافير يوم الجمعة ولكن يا خذها من طاب ومن محمد كيرة  
 كيرة الحريد اما زكوة عسيم وعسرة حريد لا يمس اواضم غير  
 ولا يمس بالعتوة على كيس اوجوالت في ذراع واليوم عليه ولا يمس  
 بالعبد الاحمر والسبع واكره جمع الحمار والميخرة ولا يمس بالبيد  
 الحر راسه الحر **قال** حنظلم رايته على ابي يوسف فليس مخصوفين  
 عسا ميرا الحريد قلت له اني بنو الحريد يا سا قال لا قال ابو يوسف  
 بلغني لما قدم حاد البصرة اناه عز قد في غنا بين فسلم عليه وقبل راسه  
 وكان عليه حاد ثوبين كنانين ابصين مفتولين خسر **قال** يا ابا عبد الله  
 فملك لبس ملك هذا **قال** حاد جيتي في زينة ملك الكتاب وتها

عن شيختي محمد

عن زينة المها جريته **قال** لا يمس من تحلية المنطق من حيايك السيف وجفنه  
 بالفضة وكيرة بالذهب ولا يمس بالاكل على جوان في عذاره ضباب  
 فضته او ذهب وكذا الانا اذ االم خنقاه عليها **قال** ابو يوسف لا يمس  
 بان يفضض الطرائف سبور اللجام واللبس والتفن واكره ان يجعلها  
 بخضة ولا يمس بلبس الجورشن الموه بالذهب وكذا السيف  
 والسلاح والنصل والتمجيف والعود واللجام واكره بان يمويه المنطق  
 والحاتم ولا يمس بالنظم من الذهب والسياف فيما سوي الجلي وليس الحريد  
 كالمزجك في الاكل والشرب واذا في الذهب والفضة والايمان والاحكام  
 والملك والعاه والقعود عليه **الكل** عن ابي حنيفة الكل الصب **قال**  
 الضراب الذي يخلط اكل الجيف بالكل الزرع لم يوك كره الفقهاء ذلك  
 اما الذي رخصت في الكه ماله حلقه تحالف حلقه الضراب في صوره  
 وتقتني في المنزلة كالحمام باللف وطير ويرجع ويكره اكل القنفذ  
 وابنه عرس واما الون ملك الاربع فانه ياكل القنوط ويقتلف  
 ولا ياكل الجيف واللحم واما عن ابي يوسف ولم يور عن ابي حنيفة  
 فيه شيئا ولا ياكل الفيلك والقرد والسمور والفنك والولق و  
 الثعلب وعن محمد جماعة وقحت في قدر نعلي فانت فيها لا يوك تولها  
 ولا اللحم وان غسلت **قال** الرجل اذا دخل منزله رجل لا ينبغي  
 ان يمسك الخ واما السيد فما احسن المسلم عنه **قال** ابو حنيفة  
 لا يجيبني اكل اليد بوع فانه يخذلها الفارة وتركه افضل وتوقرو لها  
 والمضطر لا يزدود من البيت ولا شبع وش وجد غنا عنها لرحها  
**قال** ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن اكل الضفدع فلم يرد كلمة  
 يا سا **قال** انه يخلط مع الجيف المر واما اكره من الطير لا يوك  
 الا الجيف وما كان له مخلب **قال** ابو حنيفة لا يمس بالشراب **قال** يا  
 عن ابنه ابي مليكة ان عذبة بن الحرث تزوج ابنه ابي اسامة فحاث امراه  
 سودا فاحموتها انها ارضعتها جميعا فابن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاحموتها بها **قال** عليه السلام دعها فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 امراه سودا **قال** عليه السلام كيف وقد قيل **من الكلو خي**



**قال** رحمه الله لا بأس بان يأخذ طين ذات رحم محرم وطهرها غير مجزئة عند  
الحاجم الى الحكم والارزال ولا يجوز النظر اليه دجبه الا حقيقه عن شهوته  
ولا يجوز للمكة ان يمس شيئا من بدن الاجنبي وان كانت مجزئة اسوي  
المصافحة عن العجز **وقال** محمد بن قيس فاضا صدر من فاض في حادثة  
اختلف فيه الفقهاء على نعيم ربه خلاف ما قضى عليه اوله من حليلك او  
تحرير او اختلاف او اخذ ما كان فيه يعني لذلك النعيم ان ما هو بتفضا  
العاضي وسدح رايه نعم ويكون ما الزم العاضي **وقال** ابو يوسف  
لا سيعم ان يترك رايه نعم ولا يلتفت اليه ابا حم العاضي فيما حقيقه  
حراما يجوز ان يقرب لامرأته انت طالق التبه وسومين روي انها ياتية  
فراغت الى العاضي فجعلها العاضي بتعليقه رجعية وسدح ذلك النعيم  
ان يقع معها عند محمد **وقال** ابو يوسف لا سيعم وكذا المتولد اذا قناه  
انسان في حادثة ثم قضى العاضي بتعليقه رجعية وسدح ذلك النعيم ان  
يقع معها عند محمد **وقال** ابو يوسف لا سيعم وكذا المتولد اذا قناه  
انسان في حادثة ثم قضى العاضي بخلاف ذلك روي العاضي وترك  
ما اقبى به **وقال** فاضا فاض في حادثة ثم رفعه الى فاض اخر ففاض غلام  
فان كان الاول مما سيعم فيه الاجتهاد اخذ الاول وبطلت تضا الثاني  
ولو ان فقهاء **قال** لامرأته انت طالق التبه وسومين فاضا فاضا رايه  
يما بينه وبينها وعزم على انها حرة عليه ثم رايه انها رجعية ليس له ان  
يرد ما بهد الوالي الثاني رايه فاضا فاضا بخلاف رايه الاول له ان  
يجعلها اليه نعم وبطلت رايه الاول **وقال** فاضا فاضا في الانتداء انها رجعية  
بطلت الرجعية ثم رايه حده انها تلتا لا يكون تلتا ولم رجعتها ما دام لم يكن له رايه  
في الانتداء ثم عزم على التلت لا سيعم المعام معها ولذلك الرجل استثنى فقهاء  
**قال** ما يجوز له حلال فان لم يجزم على ذلك حتى اقناه غيره بخلاف  
ما حذرتك الثاني ونسائه في متلوقته ليس له ان يترك ما نسائه ويرجع  
اليه ما اقناه الاول وكذا المتولد اذا عزم لا سيعم ان ينقض ذلك بخلاف  
لا بأس بالعلم من المحرم بقدر ارجح اصحاب عند ابي حنيفة ولا بأس بالعلم  
كلها من جلود السباع وكيرة الاسباع بالذنب والنضمة بما يجوز اليه الاول

**قال** رحمه الله لا بأس بان يأخذ طين ذات رحم محرم وطهرها غير مجزئة عند  
الحاجم الى الحكم والارزال ولا يجوز النظر اليه دجبه الا حقيقه عن شهوته  
ولا يجوز للمكة ان يمس شيئا من بدن الاجنبي وان كانت مجزئة اسوي  
المصافحة عن العجز **وقال** محمد بن قيس فاضا صدر من فاض في حادثة  
اختلف فيه الفقهاء على نعيم ربه خلاف ما قضى عليه اوله من حليلك او  
تحرير او اختلاف او اخذ ما كان فيه يعني لذلك النعيم ان ما هو بتفضا  
العاضي وسدح رايه نعم ويكون ما الزم العاضي **وقال** ابو يوسف  
لا سيعم ان يترك رايه نعم ولا يلتفت اليه ابا حم العاضي فيما حقيقه  
حراما يجوز ان يقرب لامرأته انت طالق التبه وسومين روي انها ياتية  
فراغت الى العاضي فجعلها العاضي بتعليقه رجعية وسدح ذلك النعيم  
ان يقع معها عند محمد **وقال** ابو يوسف لا سيعم وكذا المتولد اذا قناه  
انسان في حادثة ثم قضى العاضي بتعليقه رجعية وسدح ذلك النعيم ان  
يقع معها عند محمد **وقال** ابو يوسف لا سيعم وكذا المتولد اذا قناه  
انسان في حادثة ثم قضى العاضي بخلاف ذلك روي العاضي وترك  
ما اقبى به **وقال** فاضا فاض في حادثة ثم رفعه الى فاض اخر ففاض غلام  
فان كان الاول مما سيعم فيه الاجتهاد اخذ الاول وبطلت تضا الثاني  
ولو ان فقهاء **قال** لامرأته انت طالق التبه وسومين فاضا فاضا رايه  
يما بينه وبينها وعزم على انها حرة عليه ثم رايه انها رجعية ليس له ان  
يرد ما بهد الوالي الثاني رايه فاضا فاضا بخلاف رايه الاول له ان  
يجعلها اليه نعم وبطلت رايه الاول **وقال** فاضا فاضا في الانتداء انها رجعية  
بطلت الرجعية ثم رايه حده انها تلتا لا يكون تلتا ولم رجعتها ما دام لم يكن له رايه  
في الانتداء ثم عزم على التلت لا سيعم المعام معها ولذلك الرجل استثنى فقهاء  
**قال** ما يجوز له حلال فان لم يجزم على ذلك حتى اقناه غيره بخلاف  
ما حذرتك الثاني ونسائه في متلوقته ليس له ان يترك ما نسائه ويرجع  
اليه ما اقناه الاول وكذا المتولد اذا عزم لا سيعم ان ينقض ذلك بخلاف  
لا بأس بالعلم من المحرم بقدر ارجح اصحاب عند ابي حنيفة ولا بأس بالعلم  
كلها من جلود السباع وكيرة الاسباع بالذنب والنضمة بما يجوز اليه الاول

**قال** رحمه الله لا بأس بان يأخذ طين ذات رحم محرم وطهرها غير مجزئة عند  
الحاجم الى الحكم والارزال ولا يجوز النظر اليه دجبه الا حقيقه عن شهوته  
ولا يجوز للمكة ان يمس شيئا من بدن الاجنبي وان كانت مجزئة اسوي  
المصافحة عن العجز **وقال** محمد بن قيس فاضا صدر من فاض في حادثة  
اختلف فيه الفقهاء على نعيم ربه خلاف ما قضى عليه اوله من حليلك او  
تحرير او اختلاف او اخذ ما كان فيه يعني لذلك النعيم ان ما هو بتفضا  
العاضي وسدح رايه نعم ويكون ما الزم العاضي **وقال** ابو يوسف  
لا سيعم ان يترك رايه نعم ولا يلتفت اليه ابا حم العاضي فيما حقيقه  
حراما يجوز ان يقرب لامرأته انت طالق التبه وسومين روي انها ياتية  
فراغت الى العاضي فجعلها العاضي بتعليقه رجعية وسدح ذلك النعيم  
ان يقع معها عند محمد **وقال** ابو يوسف لا سيعم وكذا المتولد اذا قناه  
انسان في حادثة ثم قضى العاضي بتعليقه رجعية وسدح ذلك النعيم ان  
يقع معها عند محمد **وقال** ابو يوسف لا سيعم وكذا المتولد اذا قناه  
انسان في حادثة ثم قضى العاضي بخلاف ذلك روي العاضي وترك  
ما اقبى به **وقال** فاضا فاض في حادثة ثم رفعه الى فاض اخر ففاض غلام  
فان كان الاول مما سيعم فيه الاجتهاد اخذ الاول وبطلت تضا الثاني  
ولو ان فقهاء **قال** لامرأته انت طالق التبه وسومين فاضا فاضا رايه  
يما بينه وبينها وعزم على انها حرة عليه ثم رايه انها رجعية ليس له ان  
يرد ما بهد الوالي الثاني رايه فاضا فاضا بخلاف رايه الاول له ان  
يجعلها اليه نعم وبطلت رايه الاول **وقال** فاضا فاضا في الانتداء انها رجعية  
بطلت الرجعية ثم رايه حده انها تلتا لا يكون تلتا ولم رجعتها ما دام لم يكن له رايه  
في الانتداء ثم عزم على التلت لا سيعم المعام معها ولذلك الرجل استثنى فقهاء  
**قال** ما يجوز له حلال فان لم يجزم على ذلك حتى اقناه غيره بخلاف  
ما حذرتك الثاني ونسائه في متلوقته ليس له ان يترك ما نسائه ويرجع  
اليه ما اقناه الاول وكذا المتولد اذا عزم لا سيعم ان ينقض ذلك بخلاف  
لا بأس بالعلم من المحرم بقدر ارجح اصحاب عند ابي حنيفة ولا بأس بالعلم  
كلها من جلود السباع وكيرة الاسباع بالذنب والنضمة بما يجوز اليه الاول

شوق



يذور كما قال النبي صلى الله عليه وسلم خذ هذا السيف والخلق فان وجوده ثم  
 يحد من قاتلها قلت يا رسول الله اكون في امرار سبقتي كما لمسته المحمدا  
 في امضاه ام الشاهد يري ما لا يري الغائب قال بك الشاهد يري ما لا يري  
 الغائب فانيت موجوده عند ما قاتلت نحوه بالسيف فسلم اليه اريده  
 فاني سلم فرقي اليها ثم رمي بنفسه على قناه وجراراه وسور جليه  
 اذ نزلت اسم احب عالم من امة الرجال شيخي فحدثت السيف واتيت النبي  
 صلى الله عليه وسلم واخبرته قال عليه السلام الحمد لله الذي صرف عنا  
 ملك البيت الكرويه **من الهجاء ولي** قال رحمه الله كرهه اعاقه  
 الصلوة بما عتم في مسجد حيلي في مسجد حيلي فيه نفر من اعلم بجماعته وفا  
 ابو يوسف الاباس بان حيد كما في ما حية من المسجد حيلك اعلم في تلك  
 الناجية **اباس** بقرا اية السمجة وحدها ولا فضك ان يكون معها  
 غير ما كوا خطر الجذب الي وحول المسجد نعيم ثم دخل ولوراد الصلوة  
 قيمتيم ثانيا ان لم يؤمره **اباس** بنقش المسجد بالخص وماء الزبيب  
 قبل منك وقف المسجد لا يجوز حتى حنن المتولين ان فعله وكبره تعاثر  
 المصنف والنقط والتختي بالزبيب والفضة وكبره انما ذا الحرفة لمسح  
 الحروف اذ ان لها **الحكاية** فيها صلف وتكبر لما ذالم يكن لها قيمة لا يابس  
**اباس** با فعله الامر نحو ان يقول لاثنين ايكما سبق فله كذا وهو  
 ليس بحرف **عن** عبد بن سارة قال قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم في خطبته لقد نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يزوج عني  
 الا ما لك ومن جيش منكم حديد فيريد ان يتلا فاكثروا فعليكم بما عرفت  
 من سنتي وستة الخلفاء الكرام الذين المهديين حديد وديكم ومحدثات  
 الامور فان كل بدعة ضلالة ولا يجتمع ائمتي على ضلالة فعليكم بالسواد  
 الاعظم **من الحبرون** قال سيبك ابو حنيفة رحمه الله  
 اية الاحكام افضل اشد ما عليكم وتومرون عن ابن عباس رضي الله  
 عنه عن ابي يوسف لو حدث الحبر على خطبة وتخرج فانه يجسك لث  
 مرات وان لثها بالخط فانه يلج بالماء لث مرات ويجذف في كل مرة  
 وبرد من الطح وروي عن ابي حنيفة اذا لجم الخطبة بالخط لا يطهر اولا

موسوم

و لو وضع نجاسة فيه المرقمة فيه القدر لا خير فيه المرقمة ولا فيه اللحم ان كان وقت  
غليتها وفي تلك الحالة يغسل ولو لم يجدوا من ان يمشی في ارض اسنان  
لا بأس به **فيقول** الهدية عند يقتب بالربوا ينظر ان كان ذكر ان احلك  
عده حلال قبلها منه وان لم يذكر ينظر ان كان حالك ماله حرام لا يفتك وان  
كان خالجه حلال فحك ولو ان حببا حبك الى فامى خبرا او علبا او غيره  
و حلك شيئا يفتح به في البيت ثلك اللحم ونحوه فلا بأس بان يبيع منه ا ما لو  
علب شيئا نحو البون والنفتى ونما يكتبهم الصبيان فالافضل ان لا يبيع  
منه حتى يصاب ربوبه **واذا** امر برجك فغلاء القران فيمنع ان لا يعلم عليه  
شيئا يشكك به **ان** سلم **قال** بعضهم لا يجب ردّه وانه اخذ **واذا**  
متر القاري با سم بني لا يجب عليه الصلاة مراعاة الاضطرار فانه افضل ثم اذا  
فريخ جعل عليه الذي قرا اسامهم من الانبياء عليهم السلام فان لم يجعلك  
فلا شيء عليه **واذا** سمع القاري النداء فالافضل ان يمسك عن القراءة  
ويشتد اليه وعن محمد **واذا** من موضع المحجمة ثلث حروف تكاف  
رطاب جاز عن الغسل **واذا** امر برجك بشئ ر في ستان لا ياخر منه  
شيئا الا ان يعلم ان صاحب الستان قد رباحه وان كانت مما لا بأس  
وان كانت مما قطعت التقطها من تحت الاشجار لا بأس به ما لم يبعث النهي  
والمسح ولا يحك له ان تحك منه شيئا اما الذي على الانبياء فالافضل  
ان لا ياخره الا باذن صاحبهم الا ان يكون موضع كثير الثمار ويجل انه لا شئ  
عليهم فياكل منها ولا يحك ولو تناوب خفيف لقمته من الطعام لمن كان  
صنيفا معهم او لم يخومهم جاز استعسما ولا يجوز ان يجلي لمن وحك مهم  
طلبه انسانا ما لو كان عنده كلب او منزه لصاحب الدار لا يبيع ان يلو  
شيئا من الخرا وغيره الا باذن صاحب البيت وتجلي القران بالاجر  
فيه المسح لا خير فيه وغير الاجر لا بأس وكذا القدر ان يكتب فيه بالاجر  
ما لو كتبه لنفسه فلا بأس به وكذا الخياط لآبائهم بالاحتساب في المرقمة  
لو كتبه الكلاب في قريب فحك لا عليها ضرر يوم رتابة الكلاب تغلبها  
فان ارجعوا اليه الامام ليا مريم بذلك ولو قطع الختان اكثر جلدتها  
جاز **واذا** قطع اقلها لم يغير فيمنع ان يكون اكثر من النصف ولو قرا الجنب



اتفق من آية يجوز وتوفوا العاتية او شيئا من الايات التي فيها معنى الدعاء  
 ولم تصد على سبيل الدعاء ولم تصد قرأة القرآن لا بأس به ولو تجلق  
 المصنف بحيث لا يتجاوز فيه فان امكنه غسله بالماء ففعل ولا جعله في حرقه  
 ودفن تحت ارضا او اغسله الجب الذي فيه حجر لا يظهر ما دام غوج  
 راجعها الا ان يحبس فيه الحق فانه يظهر وان لم يحبسك قاتل ابن المبارك  
 بجيني او اساب لوجم اللوح وجعل ان لا يحبس في حيا لا سم الله تبارك وتعالى  
 ويحضر الدنيا ولا بأس بان يرمى افواه الخطاف والحكايات من المعبد  
 اخذ قدر فيه سبك ابن المبارك عن جدي تحدي بكتب الحكام قاتل لا خير فيه  
 وجوز لكم وقيل سبك الحسن عن جدي تحدي بكتب الحسن بن  
 قاتل الاباس بكم سبك ابو حفص البخاري عن امرأة لا تحبس قاتل  
 بكمها زوجها قيل لا يتورع رجل مرسا قاتل ان لبي الله ومهرسا عليه اجم  
 اليت من ان يهاك ويح لاصلي عن ابيه حازم انه دخل جيل سبك بن ساعد  
 الساعدي وقاتل يا صاحب رسول الله فانت المتاحك على عهد  
 رسول الله عليه وسلم قاتل في الله ما رايها متحلا في ذلك الزمان  
 وما امكن رسول الله عليه وسلم سبوا متحلا في قاتل الدماء  
 حتى ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه امر سبوا في ان لا تتحوا الذين  
 قاتل الذين كلفكم طعام **من الاجابة** قاتل رحم الله عن ابي  
 يوسف في الاملاء سبك الدف انكره في حيد العرس منك المرأة توف  
 في منزلها والصبي قاتل لا كرامة ولما الذي يعني منه اللعب اساحش والفتا  
 فانه كرمه اتقا والوليمة جسم يدعو الجيران والا حد فاع وجنت لهم الطعام  
 ويخرج لهم ولا بأس بان يكون ليلة العرس وفي ضرب ليشتر ذلك و  
 عاتل النكاح ويبيح ان يحبس الرجل ويأثم بالامتناع وان كان صايا  
 مسطوحا حاك ولا بأس بالتبذير المكث والخلو ولا بأس بان يدعو  
 جويذ ومن الغدتم انتفع العرس وفي نوادر مشتم عن محمد بن جدي في  
 الوليمة لصا وغنا ويوف من غنيده بلعلم وزعدة فاجب ان يخرج منها ومن  
 ما خذ ولو كان في دعوة الحسان غنا ومراير اختلفت الروايات عن  
 ابي يوسف قاتل ان لا يجسم الواثمة التي شتم في وجهها وذراعها

ما كل رسول الله شعيرا  
 متحولا جنت فاذا الدنيا

والمتوتمة التي جعلك ذلك والواصلة التي جعل الشعر لشعر والمتوتمة  
 بين التي جعلك ذلك الواصلة التي جعل اسنانها في حداثته سنة  
 والمتوتمة التي جعلك ذلك والناصحة التي تنقش الشعر من الوجه  
 والمتنعم التي جعلك ذلك وعن ابن زباد لا بأس بان تحا وحاشا فقتل  
 من جزع او عقيق او فيروزج او ياقوت او زمرد وان نقش عليهم  
 اسموا سم الله وما بدل الرن ذكر الله عز وجل ولو اتخذ خاتم حوسد  
 كساء فضكته لا بأس به ويبيح ان يحبس الخاتم في خضرة اليسرة  
 دون اليمنى ولا في غير خضرة من الاصابح وكثرة التوف في طشت ذهب  
 وفضة وكذا المرأة والد ستسانه ولا بأس بان يحبس الدمن في مرس  
 فضة على يده حسام تيد من به جده ولا يتخذ سيف حليم ذهب وان كان  
 من الحرب بخلاف البيضة والجوشن المدعينة في الحرب لا بأس به  
**توشب** الماء بكفه وفي اصبعه خاتم فضة لا يضح فاه على الخاتم لا يبيح  
 للرجل ان يلبس ثوبا عليه كتابه ذهب او فضة ولا بأس بالطلاء ان يلبس  
 ولا بأس للصانع الصانع بما لا جبر والحكايك للدياج والحريد بجلاليتها  
 ولا يشوب ولا ياكل فيها وتترك ذلك افضل كمن زخرف دارة بماء الذهب  
 والجص وغيد ذلك وتتركه رجب الفينا ولا ازم انه حرام الا بوجه كيف يلبس  
 التوب المجدي بالثمن العالي ليتجك في الناسكس ولا يكون بذلك  
 باسا ولا توري صنع الطعام اللذيذ الطيف المرتفع فاكله من غير كراهية  
 وعن محمد لا بأس **ب** باللباس المرتفع جدا ولا بأس بجمع المال او  
 اذ زكوته ووجك رحم وعن ابنه سماعة عن محمد اكره البارورة  
 من الفضة او وششتان حبت من عيل الدارحة الدمن او اللاتشاب  
 ولا كره العاتية منها حيث يوجك يده فيها للعالية فاخرجها منها بخلاف  
 الدمن عن ابي حنيفة كرهه اعادة السن وسد ما فضة او ذهبها  
 بتملة سمره وقاتل ابو يوسف لا بأس بان يحبس ما سمن موضعها  
 ولا سم من الميت وتقطع قطعت من الاذن فحيط فالتامت تترك محال  
 ولا يلع وقاتل محمد لا اريد بالكبد الا حرم ما سلا للسرور اما الصنع الحجر  
 والميترا الحجر كرهه قاتل ابو حنيفة اكره ما ظهر من الوشي والحريد



والا برسم على القلنسوة في غيب الحرب وقاب محمد الاباس ان ستر حيطان  
 البيت باللبود للبرد او الخيش للحر واما الزينة فمكروا عن عبد الرحمن  
 عن سلمان الفارسي انه تزوج امرأة من كندة فمر بها في سبيلها كما رث  
 ليكة البنا مثنى معها الى الدار ثم قاب لهم رجعا جزاء الله خيرا  
 ثم دخل البيت وحده فظنوا انه البيت محمد فقاب المحرم بينهم ثم غارت  
 الكعنة في كندة فلم يدخل حتى نزع كل ستر في البيت غيب ستر الباب ثم  
 دخل فراه ما كان كثيرا فقاب لمن حدة قالوا نعم عليك وتما مع امرائك  
 قاب ما يندال وصاين خيلي وما وصاين ان لا يكون قبا عي من الدنيا الا كراد  
 الزاكة فراه حدها فقاب لمن سولا قالوا لك ولا امرائك قال ما هذا  
 اوصاين خيلي واما اوصاين ان لا امسك الا ما اكل ثم قاب القلنسوة  
 اللاتي عند امراته ملك اتن مخرجات غيرة محليات ابني وسنة امرات  
 تكلن نعم مخرجن وارحين الستر ثم جاء وجلس عند امراته فسمع نباحها  
 ودعا لها بالخروج والسكر فقاب لها ملك انت مكي فقامت فجلس بمجلس  
 من طعام قاب اوصاين خيلي اذ اجتمعت اليه ايلي ان اجتمع على طاعت  
 الله تعالى فقام وقامت اليه المسجد في البيت وصليا ما بدالها ثم خرجا وضعا  
 حاجته منها فلما اجمع خرج اليه اوصاين فاجتمعوا اليه فقالوا كيف وجدت  
 اهلك فامر من عنده فاما واما لثاق قاب انا جعلك السور والمطمان  
 والا بواب ليواريه ما فيها حسب امرائكم ما ظهر له ما ما غاب عنه فلا تشار  
 عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المتحدث بذلك كما لحار  
 يشدا فان فيه الطرحة في هذا فوايد حمة لند اورت تمامه حيا  
**من الروضة** قاب رحمه الله الاباس بالمحاجة كالبه والشي  
 والكي شق المانة للمصا يرجع اليه اذن الولي اذ قيل ينجو هذه المحاجة  
 واما موت اما لو قاب لا ينجو الا صلا لا يوايه لو انك من البهية ثم ويا  
 في بلا شوي ولا برجي بزوفا فذبحها اول ما كولة اللحم وعنده ما كور  
 شربت المرأة واليه شق ولدها عمدا فالتقت جنبا كذا ماتت عليها  
 الكفازة ولا تزلت فم شيا وانتمت وجرى عاقلتها الدية وان كثرته لصلته  
 نفسها لا يشي عليها وصي العم والمحاب يفتن الصين وبها قروم فكل فاعلم

العمان الا ان يقول لا ضمان وكذا الاخ واما الملتقط حين وان حال الملتقط  
 بكاره تخفيف القنز في الشمس ولا يكبره سلب الابريس فان العرض  
 من التخفيف قبله ضرب الحور على المخذة مكروا والجلوس منهم مكروا  
 والسعدان من ذبح لا يكبره في الحرب البيضة والجوشن من الذكرب  
 لو اجتمع حزننا اقل واكثر في موضع فزعون انفسهم للعبادة اكرة  
 لهم ذلك فان لزم الجماعات وحضور الجمع في الامصار ارجح اليه وان  
 كان معهم احوالهم ولا باس ان يتوب لرجلين او اكثر اياك سبق  
 فامه كذا كما صغف الامر فان اية ان يدفعهم لمن سبق فقد اساء ولا يحضر  
 القاصي على دفعهم ولو سابق رجلا نجل انه ان سبق مولاي شلم وان  
 سبقه الاخر فلم كذا جاز ولو جعلك المال من الجانين يكون غارا  
 فلا يحكم له ولو اراد ان يحكمه فيدخل فاما فيما بينها على ان لا يثنى له  
 ان سبق هو ولا آخر من اياها سبق فلم كذا قاب محمد احر الرمان  
 على الاقدام ولا يجوز السبق في الصراع والكعب والبون ورويه انه  
 يجوز للصبيان ويجوز في اجرا الخيل والري باليد واجرا لاك  
 والمشي على القدم عند اية وسف وفيه الحريه كان ابن جيل الله عليه  
 وسلم كبره ان يمشي خلفه وكلف عن عيشه وعن شحاله وكان يجر عليه  
 السلام كلما عزم سفوا من كان يسي مع الخلق يدي الجواب فلا صحت  
**من قضاوي النافعي** قاب رحمه الله عن الحسن بن ابي  
 دنيتم بكبره ان يكتب المصحف بقلم ذقني صغير المصحف وهو غو  
 ابي يوسف وزور وقار الحسن وبها خذ ولا باس بنقطة المصاحف  
 وقويها وعن ابي حنيفة لا باس مع الرجل درهم في خرقه وسو  
 على عبود وضو وينبغي اذا عطف ان يمد الله فيقول الحمد لله رب  
 العالمين وقاب الحمد لله على كل حال ولا يقول غيب ذلك وينبغي  
 لمن حضر ان يشتم ويتوب به حرك الله اوقاف يهديك الله فاجاب  
 العالمين بغير الله لا وكلم اوقاف يهديك الله او يضل بك ولا ينبغي ان  
 يتوب غيب ذلك وان عطف مرات ينبغي ان يمد الله في كل مرة وسهم  
 من خوره الى ثلث مرات وحدها ان لم يسموه يسهم ذلك شيك



ابو سليمان عن شقيق العجلي عن امرأة اذا عطشت قال شفا من ذل  
 السلام ان كانت مجوزا فلا بأس ان يرد عليها وان كانت شاة برود عليها في  
 نفسها واذكر في الماء خود للحن اذ اراد روي عنها فليحمد الله عليها وان  
 رايه رويها فليستعوذ بالله من شرها وان شاة فليستعوذ بالله من شرها  
 وان شاة لا تنجها وشكر الله عليها شيك محمد لو سلم عليك فهو روي  
 او مجوس قال انك قالوا وما نوي قال السلام فان في الحديث  
 اذا سلموا عليكم فردوا عليهم وانما يكره البداية بالسلام لا بأس بانخذ  
 الحرف الميم اذا طاب اما الميم اذا زاد وعلق فمضم شاة سدا اخذه  
 وان زاد طوبى لا يكره ينبغي ان يحن الحبي اذ بلغ سبع سنين وان كان  
 اصغر منه حن وان كان فوق ذلك فليلا فلا بأس ولم يفتح ابو حنيفة  
 وقت الختان وذكر ابن بن صالح في مسائله عن ابيه يوسف الاب ان  
 يحن ولده الصغير ويحجم ويذوب وسيد فرحم وحرجه ونيف ما وجب  
 له وشتر لاله ويؤجر واره ويروح اتم ولا يروح عبدا وكذا الجرد ووجي  
 الاب ووجي الجرد واما وجي العم والعم لا يجوز له شي من ذلك وان كان في  
 جموع الاقباض البنية وكذا في مساله محمد بن رجب ابلغ ذرة ثم مات المبلغ  
 ولم يدع مالا لا يثنى بطنه اما لو ماتت امرأة في بطنها ولدا فليطرب  
 ان كان رايهم انه حي يرجا نجاوه شق بطنها وقد وقع في زمان ابي حنيفة  
 فامدا ابو حنيفة شق بطنها فخرج ولد حي فها شق وذكر انه لا بأس  
 بفتح اليد منه الا كلة وشق البطن للماء فيه وكذا الاكثواء وذكر محمد بن سجاد  
 في كتاب الحلال والحرام في رجل من ابنا حنين سنة اوسنة وقع في  
 ثمانية حجر انه لا يخرجه وقال في هذا الكتاب اذ انك حضرت المحاج  
 فهو حذر في ترك الحج وفي كتاب محمد بن شجاع البلخي نقب اذن الطخنة لا بأس  
 به استحسانا لا قياسا الا تراه كما نوا جعلون ذلك في زمن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ولم يكره عليهم وعن ابي حنيفة يكره ان يطعم يوم الاضحى قبل ان يحل  
 مع الامام ويوقول ابيه يوسف وفي مختصر الطحاوي لا بأس به وفي  
 نوا ورين رسم اكره شرب الماء المستعمل ولشيام عن محمد لا بأس ان يحن  
 الجعيف بالماء المستعمل وقال لا بأس المرأة ان تفسك يديها وذراعيها

رجل عمر

شق عمر

من العجينة في العجينة وقال لا بأس ان يؤخذ الشعر من بعد الايام والثاة  
 ينخله ويكلمه ويضعه اما ان كان في اخشاء القبر فلا يؤكل وقال الزرع  
 الذي يواس بالحجر فيسوف فيه ان لا بأس ما لم يستنقع حتى ينقع فهذا لا  
 بعد الناس منه يوا وقال محمد بن قيس انك جنة قدر الفارة في حنطه في  
 يحن لم يؤكل وكذا ان وقعت في قارورة الدمن وشيك ابو بكر الحنط  
 الفقيه عن ذلك فقال لا احتفظ عن اصحاب بن قيم شاة وعندي ان لا يفسد  
 ما لم يكن كيتوا فاحشا بحيث يفسد الطبع قال ابو يوسف سالت ابا حنيفة  
 عن الترياق الذي يوضع فيه ثمن من الحيات فكوسه وذكر في جوامع ابيه يوسف  
 سمعت مشيختنا يكرهون الصوم الستة الايام بعد الفطر متتابعة لان  
 الضاربة را ووا في صياهم وسوا اجن ما سحبا وكره محمد بن الحسن  
 عن مالك انه قال اكره صوم هذه الايام قال النافعي الذي اوردت  
 شاة يحن فهم ابو عبد الله الجرجاني وابو العباس السمان وغيرهم انهم  
 قالوا لا بأس بذلك لانه وقع الا من الا ان يجدوا مفاد رخصا ان  
 يكره النمايك على الاستار والا بوايه اما على البساط لا بأس اذا  
 كان للجكوس عليه وكذا الوسايد والفرش ولا بأس ان يتخذ جلود النمر  
 والسباع كلها عدا ما دخت مصلي ومثيرة السرج ويكره ان يصور رخن  
 بيته بالنمايك بخلاف البساط وقال ابو يوسف اذا بنى مسجدا في  
 ارض غصب او حمالا لا بأس بالصلاة فيه والرخوف في ذلك الحمام  
 والحانوت ولا سيما جرح الحانوت والحمام واما يدرك الحانوت للشرب  
 في نوا ورين رسم لو خور سدا في فناء قوم يواخذ بالحلم والشموية  
 ولا يحن انقصان وكذا الومود حايك مسجد موبالتسوية اما لو خور في دار  
 رجل او مدم دار حزن المفضان ولا يؤمر بالتسوية ولا بناء الحايك وفي  
 نوا ورين رسم لو سرق من ابيه ثم مات الاب وسو وارثه فحسب لم  
 يواخذ به في الاخوة واثم في السرقه وعن محمد بن رجب خالية كيتوا  
 في حنطه غسلا غسلا لا بأس للرجل اخوان معلق بها لو اختضب  
 جنب ثم اختضبت امرأة بذلك الحضا ب فلا بأس به ولكن لا يحل فيه  
 ذكر في السيد الكبير لو خذ زيا وهذا من بركة امك المحرب كيرة ان

ط



انه صبيد لا يتخذ فيه واره ملكا الا ملكا يحرسه ولو اراد ان يبنى حيا يطاف به وسط حلة  
 قات ابو يوسف يمنع قات محمد لا يمنع وفيه نوار منقش اسم ابنه واب في مباركة  
 ومعه ماء لكي لا احد يما قات ابو يوسف الكبير لانه احق بالماء لانه ان شفاء  
 اياه مات عطشا فيكون احسان على قلب نفسه وان شرب مولى من الاب  
 على قلبه ولا ياب من جرب الدف لينة النكاح ليستشر ويعلن النكاح وفي العرس  
 ان يدعوا يوفون ومن الغزو ومن بعد الخدمة انقطع العرس والوليمة ولو  
 خفر قبرا في غيبو ملكك ليدفن ميتا فجاء آخره ودفن فيه غيرة لا ينشئ العبد  
 ولكن يحرق فيه حفرة حتى يحفر آخره فيدفن فيه وعن منقش من ابن  
 يوسف اذ دفن ميتا في ارض غيرة ان شاء ما لك الارض امر باخراج  
 الميت وان شاء سوي الارض وزرع فوقه وفيه نوار منقش على الملح على  
 رجل يزيه لان يعلم وكذا ان رايه مع جارتها او محرم له ولو جني ما وعت  
 على الزنا حلف المودة والرجل جميعا وكذا ان عرض الرجل في الصحراء  
 سريدا اخذ ما لم فان كان ما لم اقل من عنوة وراعي قائله ولا يعلم اما لو كان  
 عثوته او اكثر فاعلم وقيل وفيه نوار منقش سماعه اذ وجد فيك وفيه دارجك  
 قات صاحب الدار انما تعلم فانه اراد اخذ ما ليه قات وفيه كتاب التمر  
 والاستحسان ينظر ان كان على المختول سيما للصوم لا دية ولا قصاص  
 عليه وكذا روي الحسن عن ابي حنيفة وعن منقش وفيه نوار منقش  
 الدية في ماله وانفق الروايات اذ لم يكن المختول منها حلف المولى  
 لعلم ان لم يكن له يدعي ما يدعي اما لو لم يقرب صاحب الدار قبله وجبت  
 القضاة والدية **قيل** كتب عمر بن عبد العزيز الى ابي بكر بن خزم بلخي  
 ان اسما لحين المسجد حلف وجوب والله ان المساكين احوح اليك  
 الدار من الاساطين وقات لحازن تيب الماك ومومنون بن مهران  
 اذ ائمتك فكيفي يدني رفس حطاي فان رايها غلي سبيدي جيرا منه  
**من قات وبي التباقي** قات رحمه الله ينظر الاجنب من المرأة  
 الحرة الى احدي عينيها عن عاتية رجن الله عنها وفي القدم روايتان ان  
 محمد في الاستحسان الى انها عورة وعن اكله في خلافه وكيفية حدته  
 الاجنبية لا جنبي والرجل الكبير يتولى بختان نفسه ان امكنه والالم خيفك

الواع التبار

ايه ان يملكه النكاح واستبره الائمة وحجب المتعدي من جواز النظر الى النكاح  
 ولا يتنفع شجر بن آدم خلاف محمد قبله المودة للولد على الحديثة وقبلته  
 الرحمة للولد بن عبد الراس وقيلة الشفقة من الاخ والاخت على الجبهة  
 وقيلة النجدة بين المومنين على اليد وقيلة الشهادة على الفم ولا اكره النظر  
 بين الزوجين الا على وجه ليد بآداب وفيه موضع مخصوص من غيب  
 فادته وكذا الائمة ولا ياب ان يدخل على الزوجين مما ربهما وما في  
 من اش من غيبه ويحى ولا يادخل الا بالاذن وكذا الخادم حين يحكي الرجل  
 باعلم ولا ياب في ثياب خالية غيرة وكيفية ما كان طاهرة القز وكذا ما كان  
 خط منه خرو خط قولا غير قيم وعن محمد لا ياب بالحن ان لم يكن فيه شهرة  
 والا فلا خير فيه وكان على ابن جعفر سنجاب وعلى الضحك كقلمه سمور  
 وراي رجل في منزل عمار جبا لما يتطعم ثوبا على جلد ثعلب وكذا ابو  
 سريته السراويك على ظهر القدمين ولا ياب با واية الذهب للثعلب  
 روي خلافه ولا ياب من بشريه الدباج وفوشته اذ لم يتجد عليه محمد  
 اخيا وحسب السكين كبره على مصمم كاسيف والتختم في زمانا في الثياب  
 وكان ابني صيل الله عليه وسلم يتختم باليمين وفي زمانا شعار الرضعة وعن  
 ابن سريج كان ابني صيل الله عليه وسلم واربو كرو وعمر وثمان رجن الله عنهم  
 يتختمون سيارهم وقيل اول من فعله محمد وعن الحسن لا يكتب في نقش  
 الخاتم محمد رسول الله وعن ابي حنيفة لا ياب بالحنف للفساد ويحلف  
 شارب حتى يهدو حرف الشفتين ولا ياب من ينفق الشيب وعن ابي حنيفة  
 كراجه حلق القفا الا عند الجحامة ولا يخلق ما على المخلق من الشعر وانما  
 يرخد بالحل وعن ابن يوسف لا ياب من بذلك وعنه كبره ما قيم اخذ الشارب  
 والا تخفار ولكن يمين طالك فخذه وعن ابن ثعلب يد منه بعد ما علم  
 او سري به ولا يلقينه في كسيف وعن محمد في رهاب يد من ارخته الطفر  
 والشعر والجفون والدم وتومر ولد عن ابني صيل الله عليه وسلم وكبره الكحل  
 يوم عا شورا عند حضهم ولا يبره عند البعض وفيه المجنونة يور بها مولى  
 راسها لا كبره حلق شعرها ولا يترك ما يحرق بها منها وكبره الاكل باليمين  
 وحدها والثياب واضع على الارض وكذا الاكل متبليا وقطع اللحم باليسكين



وشيخ ابو يوسف لم يكره النسخ في الطعام قال احسب ذلك لكان الرقيق  
 الذين يفتح عليهم فيكره جديهم ولا يكره العبيد ومنع العكس على  
 الطريق والاكل في السوق مكره ولا باس بالمتن في ذلك واحد  
 وعن ابن يوسف اكره حليب العبيد قيمه الله وكره بيعهم ابانهم بالخير  
 الجي يا خذوا تغذوا به ومن حبت المتقدين لا باس من قطع الالب  
 اذا تطلبت فصحت الثنائة ان يلحق القطيع وخيف عليها الذئب  
 ولا باس بحلب درام عليها كما شئت وكبره ان حاق في الاغصاق  
 ولا باس بدخول ثوب قيمه ثاثيرك على جيتك انه وكبره على ذلك  
 وعن ابن يوسف لا باس بالدهاء للبهود به بما جعلهم في الدنيا وكبره  
 معا فخته والبوراة بالعلم ولا باس بالروح عليه اذا بدا باسلام وكذا  
 في العاسق المعلن عن جيتك اصحابنا ولا باس بخصا فته خذها لقراءة  
 او حاجته او كسبه ولا ينبغي ان تجوب للذي ياكفر وعن ابن يوسف  
 لا يسل على اهلك النذر والشطوخ والمخني عدا والذين يطير الحمام  
 وملك الحمام وصيدهم حواء من غير عذر وصاحب الخلاء والبور  
 ولا يجب عليهم القود وجلي ابنه سلام ان يملك رجلة لدخول نقص  
 في رنية فانه يبعه ورجل المسلمين من لا يجوز التنكر في وجههم ويسلم الرجل  
 اذا دخل على اعله ولا يرد السلام في الخطبة وكبره السلام عند قراء  
 القرآن ومنكره العلم ولا باس في الافة والجميع انه لا يرد على ما تقدم  
 ويسلم المائتين على العاصم والصغير على الكبير والراكب على المائتين والذئب  
 يا من خلقهم فاذا التفتا ابتدرا وعن خلف لا يجب الرود على السابك اليه  
 تقيف على الاب ويسلم ويوسع المختصك للحا في عن سببك الطريق  
 ولوا ستعلم امرأة او كافرا خذ سراة الطريق ومشي في الصحراء  
 وجانب الطريق للراكب وفي البلد عليهم وقال ابو يوسف فيمن قال  
 لا خرافاء فلا باس السلام انه يجب عليه وكبره الكلام عند البول والخلاء  
 اذا عطس وكذا الكلام عند الغمر الى الصلاة الاخير وكبره الضحك عن  
 المصروع وعن ابن يوسف كراهة طائفة متفرعة للعبادة معتزلين عن  
 البهجة والجماعات وكبره لهم اخراج احوالهم الى ذلك الموضع الخالي الذي

ط

تخروجه

تخروجه للعبادة التحريم لمعاصم الولاوة والولاية لمعاصم العرس  
 والمأذنة لمعاصم المختان ولا باس بضرط الطبيب في الحرب لاجتماع الناس  
 وانما يكره لمعاصم الله وكبره السور في الحرب وقال ابو يوسف لا يكره  
 ضرب الدف من غير حب ولو هو فان المرأة في منزلها والصبي ونحو ذلك  
 فلا اكره من ضرب الدف منهم وعن ابن يوسف كان ابو حنيفة وابن ابي  
 ليلى وسفين مخرجون فراح الطيور كسر القهقهة في الفطر ولا ينبغي فحرب  
 كذا ذكره الحسن وقال بعضهم لا باس وسور ثقتك الامنا ومنك وشاد  
 الشعر في المسجد اختلف المتقدمون فيه ولو صعد سطحه يتبع جده على  
 جارة قيل للحمار منعه حتى يا خذ سترة ثم صعد ولا يضر الذراع  
 سرا في بيته وان كان جيا واكره الشدة بالمزيف والمكحك وانما قدم  
 وكبره جعل الطعام الردي في الجيد وتساقر الائمة جيز محرم ومن ملك  
 الحصان واستخدمهم وبهم ولا يجوز الكتي على وجه البهيمة ولا باس  
 شرب ووازيك العسل لقطع بسلطته ولا يستجزي المسجد الا من غدر  
 وكبره ان يذيب درهما عليه اسم الله عز وجل الا بعد ان يكره قال ابو حنيفة  
 رسم الله من قر القرآن في السنة مرتين فقد اوتي حقه وعن محمد بن  
 المصنف اجبت الية والاسماع محرم وكان يقرأ عند ابن يوسف  
 ومحمد بالمكان وكان يجهل قال ابو حنيفة اعلم النضرا في القرآن والعقم  
 لعك الله يهديه الكافر لا يمس المصنف عند ابن يوسف خلاف محمد  
 اذا اغتسلك وعن ابن حنيفة يكره ان يبار بعاقد العزم عن شرك  
 بحق حليمك وعن الانبياء وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام ولا  
 يدعو الله تح الاب ولا يجل على غيرة النبي عند ابن حنيفة وعنه ايضا لا يبتك  
 الحديث بالمعنة خلاف ولا باس بان يربط باصبعه خيطا لينكر الحاجة  
 الرمد مجامد لا باس بالمعاريض اذا ماتت المرأة واضطرب الولد  
 في بطنها شق منه حارب الاسير ان كان اكثر رائهم انه يحس وبه اقر ابو  
 حنيفة لا يجوز حليب العلم اذا خاف على الولد الضيعة وقال ابو يوسف  
 لا باس ببيع الكور من الجوس ثقلونه بالعبادة في عبيد ومخالفه مشام  
 وعن الحسين بن علي رضي الله عنهما يتبع جاريتة من حواريم التذيات فيعاق

ط

ط



انه سير بن امير ابن عمر وكره ابو حنيفة ذلك لما فيه شيء من الجيات  
 وذكر مشافع من ابن حنيفة ومحمد لا بأس بالكل خير والحمام في البر واللا  
 بأس بالكل عند العزم وعن ابن مغالك لا بأس بالهدية للصالح والمروءة  
 في العبد بن واليروزا ولم يلح عليه ولا بأس بالخرج من أرض فيها دابة وقيل  
 ياتم القبا على بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح القمام والمحرر بين  
 لا اله الا الله فانه يأخذ اجرا وعند ابن يسعود الشفت سوان يستعبدك  
 رجل على فطامة عند سلطان فتعينه فيهدى لك اما الرقوة ليست بسمت  
 بك شراب الى الكفر وعن ابن عباس رضى الله عنه لا تقرب قوس قزح  
 وقيل سوا الشيطان وعن محمد بن عمار من النسب ما حر فون به ما يحك  
 لكم وما يحرم عليكم ثم اسئلوا من النجوم ما تهتدون به في البعد والبعث ام يكره  
 ولا تقولوا مسجودا وحرف وعن الحسن كانوا كيرمون ان يتجاب هذه قزاة  
 فلان ستة ايام كبريا سنة الله ورسوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 سموا يا يحيى ولا تكونوا كينيتي وقيل هذا كان في جيوته ونسخ عبده فان  
 كنيته محمد بن الحنفية ابو القاسم وكان يدخل على عائشة رضى الله عنها ولم يهر  
 ولا تقولوا عبيدي وامتن وكلف قولوا ثناءه وقنايه وقال ابن عمر رضى الله  
 عنها لا تقولوا سلمت في كذا فان لا سلام الله عز وجل ولا بأس بالجلوس  
 للعدا لثمة ايام في بيت او مسجد يا ائمة الناس جلوس النبي صلى الله عليه وسلم  
 في المسجد لما فك جعفر وزيد بن حارثة ورواهم والناس ما يتونه  
 ويجزونه والراجح منه سفه العبد لا يدخل الدار ليلا وعن الحسن رخص  
 للمساكين ان يأكلوا من عيش خبز الواحد مقبوع في الطهارة والنجاسة والحل  
 والمحرقة في الطعام وحسب الله تعالى وان لم يجزهم بالصدقة حكم رايه عندنا  
 وان كان كاذبا وحسب الاثنين اولى من الواحد وما زاد على الاثنين لا اعتبار  
 بتلك الزيادة ولا تفضل ان تعيب قول المرأة في الرضا مع قبل الشا  
 وسعد وكذا في ائمة وكذا انها حرة الا بوبن وانما البايح اغتقها وروى عن  
 الحسن في الكدوة والشبهة الى الحرام اقرب وعن ابن يوسف في الشبهة  
 ثلثم ولا يلزم العاى من القناويل الا ما عزم عليه وقيل يلزم الاول وقيل  
 يحسب وعن محمد بن الحنفية في المجنونات واحد عند الله وعن ابن حنيفة كل جند

مصيب والحق عند الله واحد حتى قد امر بالاجتهاد فغني اجتهاد فدا صا  
 في تكليفه وان لم حبه ما عند الله فانه عيب عنه وقال محمد بن ابي موسى عند  
 الله وكره ان يتوب ايمانين كما يان جبريك وكما يان ابن كبر الصدوق وعلمه  
 عن ابن يوسف فانه يقول آمنت بما آمن به جبريك وعن ابن حنيفة  
 وابه يوسف السهم التي عليها امر الدين ان لا يلفوا حوا ثوب ولا يشك في  
 الدين فيقول لا اوري ائمة من امام كافر ولا تقول بالقدور ولا يخرج  
 على المسكين بالسيف وتقدم من قدم اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من  
 الخلفاء وفضل من فضله وعن ابن حنيفة رضى الله عنه حلق راسي  
 مكة فخطاني الحمام في ثلثة جلست قفا استعبد القبلت فئا ولتم  
 الجاني الا يستر قفا الا ليل واروت ان اخذت قفا او فن شعور  
 فرجعت ودفنته **عن** ام سلمة قالت يا رسول الله اراكن  
 ساعم الوجه من علة قفا لا وكنف الدمايز السبعة التي اوتينا بها امس  
 شيتها في نحر العذارى فدت ولم اقسما واراد بالجمع جانب العذارى  
**من قفا وفي النقص** قال رحمه الله اختلف جك  
 الى رجل من اهل الملك والشرا ليدت عن نغم بنظر ان كان  
 مو مقدر مشهور بالفضك والديانة يكونه ذلك وان كان لا يعرف  
 ليد اريم من غيرة ثم فلا بأس به لرفع الظلم عن نغم ان دعاه الامير فسال  
 عن اشياء لا يجوز له ان يتكلم الا بالحق الا ان اخاف على نغم او بعض  
 نغم او على جميع ما له ان ياخذه فيكلمه يا هوي الامير فزرة قال لو  
 استدريه من الحكمان من اليهود وعبيدكم ولا يرون عليه اثر النجاسة فيستعملها  
 الا ساكفة من غير ان تفضك ارجوا انه في سعة ويكره للصبي الصغير  
 الحمامات قال اهلك قوته ديا ستم بالحرفيات ورائت فيها لا بأس  
 اذا بلوا وقدره عن محمد بن احمد بنسك الحنكة قال لا بأس بالنقطة  
 والتعبر ولا عراب في زمانا فان فيها حاجته ما ستة قال رجل استلب  
 ثوب انسان فرب حتى دخل واره فلصا حب الثوب ان ياخذ واره  
 شي يقبض نغم وتو كان لرجل خفي على امرأة يجوز ان يحبس معها  
 ويقبض على ثيابها فان موته الى خورته خاليتها لو ان يذحك فيها اذا امن



على نفعه ويحفظها من جفاف لا ينبغي ان يورثه نفسه من الضار به في  
ضرب القوس وغيرة ولكن يملكه رزقه كسب من موضع آخر قال  
لو امرنا اناسا ان يتخذوا حقا مشهورا او فاسقا امريعا لم يكن  
ثوب مشهور بزيادته اوجه ينظر ان كان ذلك في زينة الكفار والنساء في  
نحو القراطي لا يعلم اصلا وكذا في كل عمل فيه اقامة زينة الكفار والنساء في  
قائه اعانته على المحصنة قال رجل جالس مع قوم فجاءه اخوه وقال  
السلام عليك فاجابهم غيرة من القوم سقط عن الذي سلم عليه لا ينبغي للمرأة  
الغضب والهيبة والعلو بعد المحك حتى يتحرك الولد ثم لا بأس به اليه ان  
تقرب الولادة والامتناع من افعل قال لا يجوز ان يتوسد خديته فيها  
اجرا والرسول صلى الله عليه وسلم اوتب اليه حينئذ الا ان يورث الحفظ لا النوم  
عليها قال من سار وممن من انهم بحيث لا يورث قال ابو بكر الاسكاف  
يكذب فاحتم الكتاب على جهنم بدمه فيرد في قيل له يجوز ان يورث كلام الله  
تعالى بالدم لا ان يورثه لو كتبته بالبول او على جلود ميتة قال كلا ذلك يجوز  
اذا كان فيه شفا لا توري العطش ان كيف شرب الخمر لما فيها شفاؤه  
من العطش وحدث ابن مسعود فيما لا شفا فيه قال بن سمع احاديث  
وسوايهم فاذا ذكر له ان يروي بخلاف ما اذ توري عليه حلك فانه لا يجوز  
لاحد ان يشهد وفي عبيد ملك الذمة توارى جدا لسمي بـ روايتان قال  
لا كبره ان يلقى الصلوات في الشمس لموت الديوان منزلة السمكة يلقى في  
الشمس قال مواد اخذت ملالة اخرى وتركت مكانها ملالة نفسها فاحذ  
الناية ملالة المختلصة وعجزت عن استرواد ملاتها وهي لا يعزها ليس  
لها ان مسفع هذه الملالة فبيلها ان سقيت على انهما اذا لم يكن  
لها ماء على نية ان يكون السواب لصاحبتهما ان رخصت بمنزلة اللقطة ثم لو  
وطنيها انهما جدد ذلك جاز قال رجل يري مكررا فيعلم انسان وهذا الرجل  
يفعل مثله لا يصح تركه بـ يجب عليه منعه قال لو سمع قراة قرآن  
من رجل لم يسمع عليه روة الا ان يخاف ان يورثه بفتح يمينها حواوة فيسه  
تركه قال لو استطلق بطنه او رمدت عينه فلم يعلم حتى ضعف ومات  
لا ياتم اما لو جامع ولم ياكح مع قوته على الاكل حتى مات ياتم قال لو ادخل



ط

سراة في اصعب للتداوي او شرب بول ما يوكل لحم للتداوي فهو جائز عند  
اليه يوسف وبه ما خذ ويكره التكاثر في الماء ولا كبره قطعا ولا يثقل الثمالة  
الا ان سدين فتدك حينئذ قال لو كره القوم اما من نفسه او قيمه لولا الامانة  
واما لو كره صوره لمصلحة لا فستقلا لاسان ان ياتهم قال ابو جعفر الهندواني  
اجب ان يعود وتغوب اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا  
لما في القرآن قال اغصان شجيرة انسان في سبانه متدلية الى الطريق فتساقطت  
ثمارها فالسلف الصالح لم يجابوا بل من اكل ما يلتقط من الارض ولم يجابوا  
اغصان من ثمره عن ذلك ولم ياكلوا اذ افرصت رحلتهم اكلوا المستوفى  
ينظر ان لم يكن احدها قبله فاوليه ان لا يقبلها في داره شجر فربما اذا اصدعها  
لطلع على الجار فينبغي ان يجعله بذلك ليا خذوا خذرم ولا يكون ذلك في اليوم  
مرة او مرتين فرفع الطين عن الطريق في ايام الرد اعم يجوز اذا لم يخر  
بالطريق والمارين له وين على انسان فيخرج عن اخذه فلو اياه افضل  
من ان يدعه في وقت يوم القيمة لو سلم عليه فرد الجواب بحيث لا يصعب  
الخاف ان لا سقيط الواجب عن ذمته اما لو كان المسلم اعم فينبغي ان  
يحرك شقيقه بحيث يراه لو تخلى الموت لفتني معيشة او غصت او خوف  
ذهاب ماله ونحو ذلك كبره اما لو كان لفتني اهلك زمانه فيخاف ان يقع  
في المحصنة فلا بأس به قال لو حلفت المودة راسها لغدر صدا مع  
او جمع فيه شفا لاسان به ويرجى مواساة الميت في قبره بعد ان الفراق  
على قبره اكل الطين ليس من عمل الغفلة قال كبره ان يجعل شيئا في غدر  
يها اسم الله تح سواء كان الا سم على طاهر او على باطنه بخلاف ما كتبت القرآن  
على الكسبي لمحاته بركة ذلك وحطه لوقا المخطوط قطع عضو من فكه  
لا يصح قطعهم لو خرج عن ميتة فقام زلزلة شديدة لاسان وكان النبي  
صلى الله عليه وسلم اذا مر بمحيط ما يك اسرع وكان ابو حنيفة يني اسنم  
حما دا عن المكلف في الكلام وقا يا بني كذا نكلم وكان واحدا كان  
العبد على راسه فحافه ان يذرت صاحبه وانتم تتكلمون اليوم وكل واحد  
الهاد ان يذرت صاحبه فقد كفر موقفك ان يكفر صاحبه وعن الحسن  
اسبري رايك اسن بن مالك كان ياكل الوان الطعام بالعضم على المعصنة





والثبات عليه ياتم اما ما يخطر فلا السوال عن الاجبار المحوثة في المصير  
 لا كبريا وكلف لا يجيزه ربيع بن خيثم وكان ابي يعلى النخعي سمع ولا يجيزها  
 ولا ابن سيرين وكان يكره عبد الله المنزلي لا يبار ولا يخفى كونه  
 لثقتهم يعلم انها لثقة لا تصديق وكلف توضح في بيت المال فكيف قال  
 لو تترسوا كلفار بني من الانبياء سيات ذلك النبي اني ام لا ان قال  
 اري قومي والا فلا ولا تصبور وقوم هذه المسئلة في هذه المسئلة وفي الحديث  
 لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين الا ستة من مواله واكره والعباس  
 وابو سفيان بن الحارث وانهزم ابن قنول مجك رجب من المشركين على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فوثب العباس فاحتضنه وقال لبعض مواله النبي  
 صلى الله عليه وسلم اخرب ولا تبار ابا اصاب ولم يكره عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومثله يوم الجمل فان عبد الله بن الزبير وماكرك بن الاشتر يثبت كل واحد  
 باخر فاحتضنه ابن الزبير وقد اكرهه فيه قادي في مؤمن اقلوني ومالك  
 فانسل منه ملك وكثير يقول من الله علي حيث لم يجد علي لسالي بن الزبير  
 اقلوني ولا اشتروا ما جري علي لسانه ما كانا فاشتم عليه قومي والله اعلم  
**سألت** **سألت** قال النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقلل الناس  
 حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عموما مني وماتم واموالهم لا ينفقها وعمل  
 الله حسابهم اختلف العلماء في الايمان ما هو ذكرك قوم الى انه التصديق  
 بالقلب اما الاقرار باللسان جاري مجرى الصلاة والقيام والسمع وغير  
 ذلك **وقال** الآخرون ان الايمان التصديق بالقلب واللسان والعلم  
 بالحوار من اقامته الغرائب وترك القبايح حتى سيكون الايمان وقد ورد  
 بهذا الاثر من جليل ربي الله عنه ثم اختلف السلف في ان الايمان يزاد وينقص  
 ام لا فذهب عروة ابن الزبير ومعاوية ابن رباح ومعتك بن عبيد وعبد الله  
 بن معتك والزبير وميمون بن مهران الايمان يزاد وينقص فحكى للعلماء  
 من جلة الايمان وسوءه من الحسن السحر واليه سلمت بن عبد الرحمن والاوزاعي  
 قالوا لا عايات من الايمان وكل اجبار جنة نحو قول جيل الله عليه وسلم الحسن ان  
 منزلة الراس من الجسد كجسد من الايمان ووافقه عمر بن عبد العزيز ومحمد  
 ووسب بن منبه واركات بن المنور والضحك بن مازك رحمهم الله الطائفة الثالثة ووافقه

مالك بن انس وسفيان بن سعيد الثوري ومضيف بن عياض ومجاهد بن  
 زيد وشريك وميمون وابن المبارك وكثير بن محمد والعمك من الايمان  
 واختلفوا في ان يقول الربك انا مؤمن قد يذهب عبد الله بن مسعود  
 وعلقمة وابو يعلى انا مؤمن انا مؤمن انا مؤمن انا مؤمن انا مؤمن انا مؤمن  
 فان من قطع انا مؤمن فانه قد قطع انا مؤمن انا مؤمن انا مؤمن انا مؤمن انا مؤمن  
 عبد الله بن مسعود انا مؤمن انا مؤمن انا مؤمن انا مؤمن انا مؤمن انا مؤمن  
 فهو مروي عن عمر وعبد الرحمن السلمي واما المعتك الايمان والسلف  
 ومثنا بن جهم فليس بمالك اذ لم يعلم الحق وختم ولا الراك وفهم  
 فلا بد من المعرفة ومن كان في فكر من افكار الارض لم يبلغه الدعوة  
 ينظر ان كان له دين مستقيم وروى من انبياء الله سبحانه وتعالى نحو  
 شريعة موسى وعيسى عليهما السلام قبل تحريف اليهود والنصارى  
 فهو مسلم انا لو كان مملالا لا دين له حيث لم يكن له دين فهو كافر ولو كان معتقدا  
 التوحيد وعرف الصانع حقيقته وكلف لم يعرف شقيقته ما ينطق  
 ان الحبيب التعاليج العقلية وسبقه اليه ما هو حسن في القصد من  
 الاضافات وشكر النعمة فهو غير كاف قد عرفت اني ملغته وجب عليه  
 قبولها ومن كان في ما حتم من الارض وقد بلغه خبر النبي صلى الله عليه وسلم  
 وحسن اعلامه غيبانه توقف لينظر في تصديق الخاتم لا وعزم على ان  
 ان تواترت به الاخبار ومحت بنوهم لا آمن به قيل انه كافر كسبوت  
 علي الكفر ورجي به اما لو تشبه للتفحص والطلب ولم يكن الخروج وكان  
 علي ومن بني قيس فالتوقف في حقه الحق الا ان امكنه الخروج والطلب  
 فلم يفعل تهاونا لم يكن مسلما الا ترى في زمن النبي عليه السلام بحث الكتاب  
 الى الاقارب وتطارت الكسبان بالخروج من كل وجه فكل من قرع سمعه  
 مشرا بحب عليه الطلب ويحرم التوقف واما من مات في مهلة النظر  
 قبل حصول المعرفة ينظر ان لم يجد مهلة يمكنه تحصيل المعرفة بان  
 كان فيه ابتداء لموعنه بحب التوقف فيه ان لم يقصر في النظر ومات في النظر  
 اما ان مضى مهلة النظر ولم يحصل حبه فهو كافر لا يصلي عليه ومن اضاف  
 تدبير العالم الى النجوم سمعوا ونحوها كغير ذلك اذا اضاف الى الطبيعة



والذين لا يدرسون العلم غير الله سبحانه وتعالى وقد اختلف الناس في النبي فبعضهم  
 قالوا كل رسول نبي وارسى كل نبي رسول وقال الاخرون بك ما سنان  
 فكل نبي رسول وكل رسول نبي رسول واختلفوا فيه ان الانبياء افضل  
 ام الملائكة ومعرفته وجود الملائكة والجن بالسمع لا بالخلق وينبغي ان يكون  
 بكتب الله التي انزلها على انبيائه صلوات الله عليهم اما الايمان بما في ايدي  
 اليهود والنصارى اليوم على الاطلاق لا يجوز لحقهم بعض النور  
 ولا انجيل وزادوا ونحوها فيجيب الايمان بانزل الله من حكمه ما في ايديهم  
 وينبغي ان لا يسل عما لا حاجة اليه نحو ان يبار كيف حبس جبريل وكيف  
 هو على اية صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وكيف رآه بملء صوره البشور على  
 تنج ملكا ام هو ملك بوب صورته واين الجنة واين النار ومنى الساعة التي  
 طارها ويكره الجود في ان لقن ذوالقزوين ذوالالكف انبياء ام لا وان  
 اسمعك افضل ام استحق وآيها الذي فيها وآزر ابا برهم كان ام لا وان  
 فاحلة افضل ام عايشه وان ابوه النبي صلى الله عليه وسلم على اية دينه كما وما  
 وبنه ابي طالب ومن اليهودي الى غير ذلك مما لا يجب عليه حرقته ولم يرد  
 التكليف به وقد كثرت الاخبار بزور عيسى عليه السلام ان صح ذلك فيعتقد  
 وكبره البحث انه على اية ملته نزل في ملته ام في ملته محمد عليه السلام ولا  
 بأس بتخيير المواضع الشريفة للدعاء وقد اعتادوا السلف وكذا الالمام  
 لزيادة العبادة وقد كثرت الاخبار فيه ويستحب التوكل في كل شئ  
 ويجب الاحتراز من سوء فهمه ويحرم التغيير كما هو حاله العرب  
 والعقيدة عن العلم والمماراة ليست بواجبة ولا سنة ولكن مباح  
 ولا يتركوا ملك الذمة ان يولوا عند مشايخنا الالاء لحرورته ويومر بانها  
 العلامة والنكاح غير مكره وينبغي اذا وجد الحكمة ووقع في قلبه لا يستشعر  
 منها الخوف بك يتوكل على الله ويستغفر قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 الحكمة شرك وما لنا الا ان نجده نحن يخطر بقلبه لا انه اعتقده قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا وجد احدكم ذكرا فليقل اللهم لا ياتك الجنات  
 الا انت ولا يذهب بالبيت الا انت ولا حول ولا قوة ولا يجوز اعتقاد  
 الحدود في الجرب وغيره من الادوار وورد النبي ان يسمى عبده نجاح ونباح

الا شأني معي اولا  
 سال عنها في

الغفلة ليست  
 واحدة ٧ سنة

ط

واسلم ففلاح ثلثا لقولوا لا نجح ما لنا لمن دعاء حين غيبوبة الصبي والقشادوم  
 مكره لانه سوء الظن بالقضاء والتفاد وحسن لانه تيمن وحسن ظن وولي  
 عند اكثر الناس تحديق السما لم ولم يتبعوا السلف اما الجرب لوقفة قد كثرت  
 فان قرا شيئا من القرآن شيئا في الرقية لا بأس اما غير ذكرا الله لا يجوز  
 وقد اذنب سعيده بن المديب والضحك ومحمد بن علي وابن سبرين اما  
 التفت لم يجوز عند اكثر الناس حين نحو عطاء وابراهيم وابنه جرج وعكرته  
 وارجاز عايشه ربح الله عنها وآت النبي صلى الله عليه وسلم قرائته ما حث  
 الصدقة عليهم وقال بعضهم قد شين الدين امنوا وما جروا وقرن الحديث  
 انه قال آت كل مؤمن تقي اما ملك البيت ازواجه مكره نذر  
 الآية وقد ثبت بالجرح شام اخيا واولاد فاحلة ربح الله عنها وعند بعض  
 الناس الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجب وقال بعضهم مستحب  
 واجمعوا انه لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان يعدل على نفسه ويحب وكبر  
 النبي صلى الله عليه وسلم باسما معصية عند معصية فلا يقال انه فقير غريب  
 مكين فريد لم يرد اليه غير ذلك ويستحب تعظيم العرب خصوصها ملك  
 الحرمين لما كان النبي صلى الله عليه وسلم منهم خصوصا واولاد المهاجرين والاشجار  
 واولادهم مكره لولا على واولاد ابي بكر وعمر وعثمان ربح الله عنهم وولي  
 قراة كتب الا واما من المجسكي والتقليد والمنطق وكتب النجوم  
 فان قراة هذه الكتب تندرج صاجها الى الجحود بانزل الله تعالى  
 على انبيائه عليهم السلام واذا اية سايل لا يجوز للمفتي ان يجيب الجواب  
 اليه عالم آخر بكتب بعبث باعندا وان لم يعلم فلا بأس به ويستحب ان  
 لا يقرأ القرآن الا طمرا وقال بعضهم تحب اللباس والتطبيب  
 والمكث من الجلوس عند الفتاة الحسن من تعظيم القرآن قراة  
 ترسلا ولا يفتح فيه اكل من ثلثة ايام تحيطا له ويستحب ان يقرأه مقبدا  
 يجمع عليه واكثر مشايخنا عرصف القرآن في سنة حيل من سور علم واولي  
 الاوقات بالقرآن شهر رمضان ويكره المباحات بالقرآن على القراء  
 ولا يقرأه في الاسواق ولا السواول ولا في مواضع غير طاهرة ولا  
 يجمع على الصنف شيئا ويستحب تنويد البيت الذي يقرأ فيه القرآن

يجوز ان يح

له سواد الالاء



بالقراءة والشموع وتجب توقيف الحكماء والقراء وتثبته الصالحين والناجيين  
 مردوانه اليه الصالح في قيامه وتثبته من الخلق عند قراءته في الصلاة  
 نسمع بحسبه من وراء الصفوف حتى انقطع قراءته وينبغي ان يفتح القرآن  
 عند ختمه هو الحجاب المرحل كما في الحديث عن الخاتم المفتح ويستحب ان  
 يجمع القارئ العلم وولد عند الختم ووعدهم بالسنة والمغفرة قال ابن حجر  
 الله عليه وسلم من قرأ القرآن في ركعتين لم يمت له حتى يبعث الله ربه يومئذ  
 ابن مبرور ومعاذ بن جبل وابن عمر ينبغي ان يقرأ في المصحف ليلا  
 جبر مبرور في البيت ويقرأ لما حرا وكان عمر وحسان رجب الله عنهما بقول ان  
 من المصحف اذا دخل البيت مع جودته فخطها وكان مصحف ابن مبرور  
 مفتوحا في بيته كمنزلة نظره فيه ويجوز المباح حتم في القرآن اما المراء فمختار  
 وكذا تفسير القرآن براه حرام ولا يخلط ايات السور وعن بعض اصحابنا  
 لو قرأ اذا جاء خذ الله في الركعة الاولى وقرأ في الركعة الثانية قل هو الله  
 احد لا يستحق شرك سورة بينهما كما في من اختيار البعض على البعض اما  
 لو تخلك بينهما قلت سورة واكثر فلا بأس بان يقرأ في الاولى ايات الزيادة  
 وفي الثانية قل هو الله احد واحسن ان يقرأ على التيسر واختلف الناس  
 في جواز تفصيل الايات والسور وقدره الاخبار بتفصيل بعض  
 الايات وبعض السور كآية الكرسي وسورة قل هو الله احد والعاثمة  
 وقيل التامع خير من المنسوخ في حق العمك وقيل ما شئتكم على  
 اسماء الله وصفاته افضل من غيره وقيل ما فيه الامر والنهي والوعود  
 والوعيد خير من ايات القصص والمواد بان خير من ثواب قراءته اكثر  
 ويحكم انه للقلب انيق وسد اقرب اليه الصور وهذا المصنف يوجب  
 القرآن افضل من ساير كتب الانبياء قبلهم لما في قراءته اكثر ثوابا والصور  
 ان لا يؤثر حتم القرآن على بعضه فان كلمة كلام الله تعالى ولا يفسد بعض  
 الانبياء على بعض بالراي والقياس وكذا في آي القرآن وسورة ليل لا يترك  
 الناس حتمه مبرورا وعلى من لا يدرك سبيل رحمة الله المستغنين  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا القرآن فادعوا به فكم نفعه فلا تكلموا به ولا تنكروا  
 به ولا تحفوا فيه ولا تعلقوا فيه وينبغي ان يقرأ في القرآن ان يكتب باحسن

الاحكام  
 في هو الفصل الثاني  
 في السور

على احسن وزنة بما فهم قلم وامين صحفة وازف مدا وواشد سواد على بعض  
 قد لحاس وبفتح السطور وجمع الحروف ويصح المصحف وتجوز عما  
 سواء والتفاسير وادوات الآي وعلامات الوقوف لا يثبت الحروف  
 صونا لنظم الكلمات واحكام الانساق وتجوز ادخال الزوائد كما في مصحف  
 الامام جعفر مصحف عثمان رضى الله عنه وتجب الوفا بالعهود والمواعد  
 ولا يحلف وان كان حادفا الا ما وجب عليه سلكه الخاصي وكما في من اعلم عليه  
 كما يثبت كان ولا ينبغي مع على الوجه المذكور ولا سيما في اللبس بالحوادث  
 الدينا وقيل شكر الله تعالى نوان يعتد ما به من نعمة كمالها من الله تعالى  
 حيد منها على القلب ما عاشت وبالله ان ذكر الشاء والمجد والظهار ما  
 في القلب ويؤجر ما وجب عليه من الفرائض لكل عضو بوجه شكره  
 جدر وسعهم وان يفتق ما اتاه الله تعالى من منافع يديه ولما في من ماله  
 بل نعم وحيله وقراءته وجبراته والمسالكين ولا يكتفى بسم الله تعالى  
 رشفق على زوالها ويحتمل ان الشكر فيد ما يجب يتزكيا يديه وكبره ان  
 يتكلم بما جئتكم به من انباء الله وما تنزل به من الذل والعلو ولا يقرأ في  
 العجم وملككم ولا يجوز ان يقال انتم خير مني صلى الله عليه وسلم بانو شروان  
 حاشا لله ان يفتخر بنبي الله بمجوسين عابد النار ويكره للرجل التصديق  
 والزمن خفوصا اذا كان فيه يترك وحسب وكبره البيراع وخرب القصب  
 للتعرب والطيب والذوق الذي فيه الجلا جلت واللعب بالصالحين  
 بان باهلك وكذا المصارعة على ما اعتاد المرفقين للتعرب والنشاط  
 وخيانة المستشار مخطور كخيانة الوالي والوجه والقاضي حتى الحرة  
 لعمركم على الفلوس بمنزلة اللواطة وقاب النبي صلى الله عليه وسلم مضوا الماء  
 نقا ولا تجبوه عبا وقاب لا تشربوا كشد البعر ويكره الشرب عن  
 لمة الانا لكان النبي ولا ينبغي ان يلبس الخاتم الا في مسلكان او في  
 ارجل تخبج اليه ختم امواله للزينة والنحو فدان للنساء والحاو  
 الا وانه في البلور والحزج اليماين والمصرع بالجواهر والزجاج الثمين  
 لا بأس بفتوكها اولي ويكره تخيير الشيب بالسواد حاشا من خلق الشرب  
 غير شجب ولعب الصبيان بلعنه يسمي البنت لابس من مالم يكن صورة

نعمه

ب



ذات اعضاها كالتوت فهدا كسر كسر بنه عمرو انما لا ينفع بان يلف خرقه على خيش  
او غيره متعشسا سعال فيم الصبيان ينشرح صدورهم وسنن وسترع امهاتهن  
منهن ساعة او استغلت بعد ذلك ومعا لجمه بيت وبن مروية عن عائشة  
رضي الله عنها وقولها **قالت** حبهم كالحب استغلت به الصبيان لسبب فيه ضرر  
عاجل ولا آجل لا في الدين ولا في الدنيا ولا في غيرهما عجم فلا يجوز بينهم  
وبينهم لا فيهم من اشترع صدورهم اما ما يورث التوقا حمة والهمنة والسفاطة  
وسود الطبع يمنع عنه ويؤجر ولا يكون لهم ان يلعبوا في فوارج الطريق والنهر  
والنار والبيتر وعلى السطوح والاشجار والمجبلان ولا في المساجد ولا في  
الاراضى والسفاطة الامع اسفوانهم حيث يطالع عليهم الولي وجمع المواثيق للدر  
والنفسك وتحصيك الاراضي والاشغال بالمزارع وعمازة البيت بين  
لا من سرف فيها والله اعلم خادجه منها حتى الله تعالى كالتجارة فمن اشتاء  
الماء واما السرف في الاكل والشرب فوق شبع والاشفاق فوق  
الاقتضا وفي الحايبة الحكم والارباع الملايس والاكثار في المراكب والحمام  
وانحاء الخيافات لا غنى واصل الاراف والمتعجب والمساكن بالغب  
الفا حش والحوار المسد وحل عمر بن الخطاب رضي الله عنه على انه عام  
وموكل الله تعالى ما سدا حار فربم الله فاشترته فاب عمر كلما فرسك  
اليه الله استرنيكم نعي بذكى سرفا والعبطة في النعمة جائز والمسد مخطور  
والسرفك بيننا ان الغالب يمين ان يكون له من النعمة ما يغنيه من غير ذالك  
عن ذلك الغير والحاسد يمين زوالها ولا يجب ان يكون له الخبز ولا يجوز تجير  
التائب بذب قد كان ومن **قالت** لا حجة المسلم في كافر حتى يكف ان يجير كافر  
ويجتمك انه اراوه شتم فلا يكفر والتوبة الامتناع عن المعصية طامرا واطنا  
واما والنوم على ما سلف فيها والعزم على ان لا يعود اليها بما مع نية  
التقرب اليه الله تعالى ونقيض ما فات ما يملك تلاقيه ومن حيا على غيره  
بالا نواتم ثاب واعتذر منه بحب قلوب عذره اما لو بدب بما لا يحب فبرم  
حق صنف حقه وتغلب الله تعالى توبة عبا وه ما لم يدركهم الناس وسوال العلم  
الغزور الذي لا يبقى الكليف معه اما بروية الملك او بالشداد الساعة  
كل يوم الشمس من مفرها واستقبال الداع سم موارم حلف عن سلف

مع ان الدم سوا زاء القيلة **قالت** الحاج الناس اليه امام جد موت الخليفة يجب ان  
يجتمع ملك الحكم والعقود الفضلاء العلماء من اهل الورع قيل ينبغي ان  
يكون ينف ولباية وقيل سبعون وقيل اثني عشر وقيل لا يكون اقل من  
ختم وقيل كلتي اثنان منهم وقيل واحد مستوف لثمة وكل قوب حجة كزنا  
في اصول العقم وينبغي ان يختاروا اشبه الناس في معاني الصلاح والاصلاح  
ما كان ومن بعده من الخلفاء الراشدين حرا قلا بالغا عالما بحكام الدين  
ومصالح الدنيا وما يحتاج اليه من الشجاعة والقوة واستغنى الله الحز  
وسايس سم من تهميش حيني ورع عدل امين موثوق في الدماء و  
الغزور والاموال زاهد موافق سابع في موضع البيعة وفي زمان  
لا امام في الدنيا وقد استشرط ان يكون من ذرية فاطمة رضي الله عنها في  
**قالت** قوم من امة قبيلة او من اهل بلد من اهل الناس موعود ان كان فيهم  
شده الخصا فان الغرض من سلف العدل والانصاف واعانة الملهوف  
وحفظ الثغور وذب العدو عن حزم السكين واقامة الحدود في بيضة  
الاسلام وقسمة الدين واستعداد الجيش وقطع الخصومات ولكن  
الاولي ان يكون قوسيا لقوله عليه السلام لا يمتد قوسين والخلفاء  
الراشدون من قوسين ومن جدم اليه اليوم وذكر هذه المسئلة بالغزور  
البيعة فاما وقعت البيعة من اهل الحكم والاعتداع من صنف  
ما ذكرنا صار اما ما يختصن لما عنه ولو لم يصعب انصاره وبني وجده  
لم يعبز ما لم يفسق واختلف العلماء في البيعة مع غيب العدل فعند  
جمهور الاصوليين لا ينعقد **قالت** حجب الناس ينعقد ولكن احكامه  
لا ينفذ على ما عرفت في القاضى او انفسى ولو كان في ناحيته من الاراف  
لم يلغهم ولاية الامام وتغذر عليهم الوصول اليه فما اصطلح عليه صلحا  
ملك الناحية وفقها وم ارجوان يجوز ولو ظهر الفساد والظلم على اهل البلد  
والصلحا متهورون فالخروج من بينهم حرم ان امكن **قالت** بما قد لا ينبغي  
لا سواة ان تجلس عند اهل بيعة يجرم بها في اقل من اربعة اتواب  
جلاب وورع وحمار وازار ومنع عمر ارض الله عنه ان تغزى الحز  
نهارا لا يجوز للمرأة ان تغزى اليه يسوق اوزيا واه القبور والى المساجد

بشورة



فيه زمانا ومحبه عليه الولد مراعاة الولد منه من غير حرج ولا عيب وكذا  
 ولا يظهر الحلاله وتخصها وتخرج منها ويلين الكلام معها وينفق عليها ويخرجها  
 ان اتجاها اليه خواتمه من غير انفس وكبير وحاسر مع عشرته بزيادته  
 خلق وخلق من غير ذلك واعتناءه بعبادة المرحوم وانشاء السلام و  
 تشييت العاقل حسب الكلام وتشايت الوجه وبسط اليدين وكثرة  
 النصيحة في الدين ومخالطة الصالحين والمفتين ويجزم شوكه  
 ويحتجب الغشاق والنهار والجلالة والحكمة والمتكفين وينبغي ان يكون  
 جبره غالب على جزمه في كل ليلة ولا يسهل العلم ولا ينسى اجله ويحسن صلاته  
 وينطق ثيابا والسكوت اكثر من كلامه بكلي اجبا عليه فيه واذا اراد  
 الاكل شح حبسك يديه في طرفي الاكل ويبدأ بسم الله في اوله وبالحمد  
 فيه آخره ويأكل بيمينه ويبدأ بالعلم ويختمه ويغفر اللقمة ويجتهد مضغها  
 ولا يقطع الخبز بالسكين ولا يحد به اليه ذروا الصحنه وقد ورد النبي عن قطع  
 اللحم وانما المشيب التشنج ولا يفتح القصص على الخبز ولا يجمع السوي  
 والتمر على طبق واحد ولا يقطع قنات الخبز ولا يقوم عن المائدة حتى يرفع اولا  
 ولا يكت على الطعام ولكن يكلم بالمحروف وحكايات الصالحين ولا يترك  
 حجابهم على موءكل ولا يدرك في الطعام قوم لمفيلها ولا بأس بجمع الماء في  
 الكشت قاف عليه السلام اجسوا وضوءكم اجمع الله شملكم ويؤاد الكشت  
 على الايمن ويبدأ بالفضل ولا يدرك بيتا جيكاته وتغفر مصورة ما تيك  
 وتغنا وير وفرته حرام من الديار وطعام حرام والآوان من فضة وذهب  
 والمخاضون على المائدة المستعملون لا يغياء وما حجب الطعام بيده  
 يتكلف صاحب شمع وشعوب ان يلقن الخلف في ابتدائ الطلاق لسانه  
 لا اله الا الله يكون الوب حذو شمة التوحيد وقد ورد الخبر بان كان يوم الساب  
 وسببه اسما حسنا نحو عبد الله وعبد الرحمن ولا يني بدين عيسى وروى النبي  
 فان عيسى لا يني وقاب عليه السلام حوايا يني ولا تكلوا بكنين يعني ان التسم  
 والعيتن من الغلام ثباتين وعن الجارث ثباته واذا خلق اموات لا يني  
 يتركا ولا ينيك سكرنا وتوفيك لم لم تخلقها فالادب ان يقول  
 ما به ولا مراه غيريه وكرة حبس الناس بس ثوب رقيق وشرب ما كره

سواء الملك ما عسى

بتهرة سلطان غشوم طلقا ولا ياكل كسب خياط خيطه في المساجد اما درارات  
 الحلة زمانا لا يحك لاسم اخذ ما باختياره فان فيه ايديهم فطمة حجب ردها  
 اليه اربابها اما الجزية والخراج لا ياكل خزون اخذوا من اموال المعنوب  
 ما يحب وقيل ان حب ثم خالطوا بما اخذوا من اموال المعنوب  
 والرشا والمصادرات وتوزيعات الضعفاء والفقراء وحسنه اليه  
 منتصلا عن مولايا امراء زمانهم فما فته تجبهم اليه فلوهم وجب الحلة مخطور  
 ولقد اكره بعض العلماء الصبور تغنا لحنه ما الحلة ثلاث مفضوة واعوان  
 مشهورين بلا اجر واختار زكاة الناجين الحولة منهم اوسى القبرين  
 وبيع بن خنيم وعامر بن عبد حر وطاوسا ووعيب ووديع بن ميم  
 وغيرهم واختار المحلطة اكثر علماءهم منهم شوع وابن ابي رباح وبجاسد  
 والمكحول والزمرين والمنجي واسو حبيفة وابن المبارك ونظرهم اما في  
 زماننا الحلة اسم الكلام لكثرة الهرج والفتن قاف النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه يحب العبد النقي النقي الجني ولا شك ان من خالطهم فقد  
 واراهم واذا داراهم وقع فيهم ومضوا فهلك كما علكوا وقيل الاعتقاد  
 مروة فاته وللحتم ان يحتجب على الشفيعون في اكل الخبز والشفيعون  
 يحتجب على الخنقي في الكاح بلا دين ولذا فيه الملت والاكل النجار على  
 الماكي وقاف حشيم لا يحتجب في ملك فده ما صدر عن اجتهاد وسحب  
 ان يباد حراسته عليه بكثرة ذكر الله حالي يتذكر الموت والمعاد والحساب  
 لا ياكل فيه مكيدة الشيطان من شهوة وجت زينة من ثياب وثلاث ودور  
 وغفار وحسد وحقد وعداوة وطمع ونفاق ورياء وبخل وشح وجبن  
 وسود خلق وتحبب ومراء وعجب وكبر وسفاعة وخيلاء ولذا يحب حرسه  
 اغصاية من سوء نظر وسمع ونطق وحركة ليل ينع على مخالطة المشروع  
 واغصا والوقار والسكون والسمع والسكوت والثاني والتأمل والتفكير  
 والتحك والتؤدة وتغنا سانا الجوع والعطش والاقصا على الفتوت  
 واربعة في السهر وقيام الليل وقيام النهار وتحب الاعتناء في الكلام  
 في الموت والقبور وذم الدنيا واسهلها واستشعار النقص في الامور  
 الدماير وبغض من افترها وحكم نفسه على الضاعنة وترك الجاه

ط



والسمعة والكلفة للمخول والتواضع والصبر والشكر على سلامة الدين ودفع  
 الاسباب والاستيناس بالناس الامن واقفتم في طريقه وبعجرا جسم  
 على جث الدنيا ونداء الجوار على الكلف باجاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 للمساكين لم يلفظ وجيز يمسح دمه على مضطرب قلوب عليه السلام الاثم ما حاك  
 في صدره وان اقيمت به غيرك واما كاهن غيرك **وصد الدمار** ابن عبد  
 قال كتب ابو حازم الاعمش اليه الزميل جين دعاء عبد الملك بن مروان  
 فاقام عنده لبس **سم الله الرحمن الرحيم** عافاك الله ابا بكر من القتل و  
 رحمك من النار فقد صبحت عاب محب لمن عزك بها ان يرحمك عليها  
 صبحت شيئا كبيرا فقد اهلك نعم الله عز وجل عليك بما رمت من بدرك  
 والحال من عمرك وعلمك محضته وفهمك من دنه وفهمك من سنة  
 صلوات الله عليه انتني فيه شكرك وابدا فضله عليك انظر اياك رجلا تكون اذا  
 وقفت بين يدي ربك فساك عن نعمة بعد نعمة عليك كيف رعبها وعن  
 حج عليك كيف تصيتها ولا تحسن الله رايها عليك بالسرور ولا قابلا منك  
 التفسير ميات لبين والله لو اكل خذ على العالمين ميات حيث قال  
 لتبينه الناس ولا يكتونه الآية فاني انت من قوله فعبت عليهم الانباء  
 يومئذ فلا يغيرك قلوب الناس انك عالم حذر ما عرفا يستعد الجوار  
 لقوله تعالي ما توا بر ما كن ان كنتم صا وقين واعلم انك اذ ما ارتكبت  
 من الحرام واخف ما كجنتك ان انت العالم وكنت سواوه وبهلت  
 له الحريتي البغي بدووك جين اذ نيت ورجائك جين دعيت اما انجيت  
 غدا وجدت اسمك مع المرمم والبوزة الخونة وان ساء عن اعضائك  
 من علم الظلمة والعجب منك اخذت ما ليس لمن اعطاك ودوت من لا يرد  
 على احد قضا ولا يرفع بالطلا وجين اذ ناك فما اراد به عا به اياك من حين  
 وحاك الا تلبس بالبحر طبا بدور رحا عالم وانخذوك جيرا جبرون  
 بك اليه مرادهم وشيئا اليه ضلالهم فيدخلونك الشك على العالم و  
 تقا وونك قلوب الجهاد اللهم علم يلبغوا با خفت وزراهم وايقوا اعوانهم  
 ولا وون ما بلغوا بك من نيك مرادهم واخترام فسادهم فقد خدوا بك فما  
 اسر ما عذوا لك في غيب ما خربوا عليك وما ناك ما اعطوك في غيب

حكاية ابو حامد الاعرج  
 ابو القاسم محمد بن عبد

ما رخذوا منك فانظر لنفسك فانه لا ينظر لها غيرك ما لك لا تقسم من غيرك ولا  
 ستعيب من عثرتك اما تخاف ان يكون ممن شكا الله عز وجل عنهم من  
 العلم ما تخلق من جدم خلف ورتوا الكتاب يا خذون عذر من هذا  
 الا وني ونيولون سيفن وان ياتهم عذر من قلم يا خذوا الم بوحد عليهم  
 الكتاب لا لا يقولوا على الله الا الحق ودر سوا ما يده والدار الاخرة خير للذين  
 اتقوا فلا تخفون وان انت تعلم انك في دار قضا ورت بالرحمة فما تبا  
 المر بعد اقرانه لم يزل لمن كان في الدنيا على وجهك ويا بوسن لمن يموت  
 ربتني ذنوبه ذمت اللذة وبقيت الشقة ما انتقي من سعدك كسبه عبيد  
 يا ابا بكر اخذوا قدامك وتخلص فقد دلت ونجرت فقد ونامك سفر  
 دوا وديك وحاج يفتيك فقد دخله شتم شديد وتعلم ان الزل عطف  
 عليك لا يغفل عنك ولا تهرب منه فانه ليل المحو صا وماردت يا ابا بكر  
 تو ينجك بك اردت ان حسن ما فات في رايك ورو عليك ما عذر  
 في حملك وذكرت قور الله تعالي وذكرك فان الذكر ي تنفع المؤمنين  
 انظر يا ابا بكر اليه من قد مضى من يسلك وارتقائك على دحلوا في ثمنك  
 ما دخلت اعلمت شيئا جعلوه اقوات خيرا منعه بك جهلت ثم جهلت  
 بما تبليت انجنت يا ابا بكر دعاءهم كل لتقيدوا لب وليمولوا بوايك  
 ان احللت رحلوا وان حرمت حرمتوا كلام كلامك انك يا ابا بكر  
 رغبتم فيك وون غيرك من العلماء لما راوكت تحت الربا سنة وتطعم في  
 الحكم اتهموك فسادا فوا عزرك فمحلوك وره لمصوا عليها باغرا ختم  
 التاسدة وما قيم للناس من البلاء والنقمة من حورهم وقدر دخلت  
 في قلوب الناس شكا حيث راوكت عندهم ولب منهم عليك انزل العلم  
 ما ب نفوسهم اليه ان يدركوا به العلم ما وركت فوقهوا في بحر لا قعر له  
 ربي بلا لا غاية له والذي اخوفني يا ابا بكر ان يكون ممن عاشت مسورا في  
 دنه فقنورا في رزقه معوله البلاء معروفة القتل في عنفوان شبابه  
 دمار شهوته ووفور قدرته جني بذلك ومارتني اذ اكبر سنة ووق علمه  
 وضعفت قوته وانقطعت شهوته وطارث لذته فتحت عليه الدنيا وطعم  
 اليها جرة فوننت اليها عده فدرمه نبغتها وعلقته فستها وصفت لغيره



منفعتها فسيحان الله ما اتي من هذا العبد مالا ذكرت اذ عرضت عليك فتيها  
**كتاب** ما كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه اليه سعد بن ابيه وقاص جين حان  
عليه شك الذية وقعت فيه بافتح الله عز وجل على سعد اما بعد فاعرض  
عن ربيعة ما اريت فيه حتى ملتي الحما صيف الذية دفنوا فيه ثم ابلغ يوم بور  
واحد لا تنقته بطونهم بطونهم ليس بينهم وبين الله عز وجل حجاب رغبوا  
في الاخرة فطعموا ما كانوا في الحفوة كما قالوا انت الذية بلغت في مثلك هذا  
في كبرك ورسوخك وحضور اجلك فمن علوم الحديث في سنة  
النجاة في علم المأمون في رايه انا لله وانما اليه راجعون جيل من العقول  
وعقول المستغيب يحسب عند الله محبته وشكوا اليه الله عما واثرك  
والحمد لله الذي عافانا مما ابتلاك به اليه يوم القيمة **هـ** والله اعلم بالصواب  
**كتاب الذبايح** **الكلب** قال الله تعالى سبيلك  
ما ذاك لم قل اهلك لكم الحيات وما علمت من البجوارح مكبتين تعالون  
ما علمكم الله فكلوا مما ايسر عليكم قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ما اهر الام  
واقره الا وادج ما خلا الشن والظفر فانها من ذرية الهبة قال محمد بن  
الحسن صيد الكلب المعلم وما اشتهر ذلك من البجوارح والسباع مرسله يعلم  
او الكلب يسمى ما خذه واقتله جرحا حلال ان لم ياكل من لحمه وان شرب  
من دمه لم يخره واما البزير وما اشتهر ذلك فاخذه واكلم فلا يخره فان علامه  
علمه اجابه ما جبه اذا دحاه وان تركها عامدا لم يحك وتوارسك ايسر علم  
على الصبي ويبي فصاح به مجوس فانزجر منه الكلب حلت اما لو ارسله مجوس  
فصاح به مسلم فانزجر لم يحك وتوارسك المسلم عليه وترك الشبهة جدا  
ثم سمي بعد ما زجره لم يحك وتوارسك كلبه فتوارسك كلبه وصيده ثم وجد  
ميتا حلت ان لم يتحرك الا ابتاع على انزاعها اما لو ارسله جيل اثره ثم اشتغف  
بحك اخر ثم كلبه فوجده قد مات وبه جراحته لا يدرك كلبه جرحه ام غيره  
لم يحك الكلب وتوارسك الصبي جيا فلم يذبحه حتى مات لم يحك وان مات  
في يداه ولم يتغير على ذبحه في تلك المدة لم يحك في رواية الكتاب وفي المخر  
حلت اذا لم يجر مده يكتنه ذبحه والهدم منزلة الكلب وكذا حكمنا بتعلم من  
السباع مثل غناق الارمن وابن اوي والضب وغيره وتوارسك الكلب

ان يكون الصبي كالفهد فارسله فكنن ساعته ثم مر به الصبي فوثب فاخذه وقلم  
حلت وتوارسك كلبه على صبي فذمبه وقلمه ثم اخذ اخر قلمه بجلان  
جميعا ان لم ينقطع فور الارسل به خذ الاول وان اتقطع ذلك القدر  
حلت الاول دون الثاني وعجل هذا اذا اخذ عدد من الصبي **لا يوكل**  
اذا كان الكلب غير معلم ما اخذه وقلمه لم يوكل والكلب المعلم اذا انفلت  
واخذ الصبي بدون الارسل لم يحك اما اذا انفلت الصبي فكل الكلب  
نصاح ما جبه بالكلب وسقي فانزجر الكلب لصياحه حلت صيده احتسنا  
وتوارسك مجوس فصاح به مسلم فانزجر الكلب به لم يحك وتوارسك المسلم  
كلبه المعلم على صبي ويبي فما لم ياكل من كلبه خذ غير معلم فذمبه الصبي على الكلب المعلم  
حتى اخذه وقلمه لم يحك لمشاركته عنده معلم اما لو لم يذم عليه ولم يذم معه  
ولكن بعد ومع المعلم ثم اخذ المعلم حلت واما لو ذم الصبي على الكلب المعلم  
مجوس حتى اخذه لم يخره ولا مشاركته بين فعله وبين فعل الكلب وتوارسك  
الكلب المعلم صيدا فاكله ثم اخذ اخر لم يحك وقد جعل التعليم وكذا ما  
اخذه قبل ما اكله نسي منه لم يحك عند ابن حنيفة وعند ما لا يحرم الا  
الذية اكل منه وتوارسك صيده الصبي منه ثم قطع شيئا منه فخرى السب  
يا كلبه لم يخره لتعليمه وكذا اذا ذم الكلب واخذ الصبي يد ما جبه  
لم يحرم وانما حرم اذا اكل قبل اخذ صيده الصبي منه وتوارسك الكلب الصبي  
نفسه قطعت لحم منه فاكله ثم اتبعه واخذه لم يحك هذا الصبي اما لو  
اقتنى من فمه ما نفسه منه وانبع الصبي واخذه يوكل وتوارسك الصبي ما جبه  
واخذه منه فعاد الكلب الى مضغ اللحم الذي القاه من الفم واكلمه لم  
يخره وحلت الصبي **مجوسي** لا يحك صبي المجوس وان يتنخلف  
صبي اليهودي والنصراني اما لو ارسل النصراني كلبه المعلم ويبي عليه  
ان السبع لم يوكل صيده اذا سمع منه ذلك عن علي بن ابي طالب رضي الله  
منه اذا سمع من النصراني يهلك لغير الله فلا تاكلوا منه ولو ان ياكلوا من جوف  
ارسله كلبا معلم لم يوكل صيده وكذا ان ارسل كلبا واحدا كلبه معا على  
صيد واحد فان اخذ الكلبين الاخر في الاخذ لم يحك وتوارسك المسلم  
كلب المجوس حلت كما لو ذبح سكين المجوس وان كان المجوس ولي تعليمه



بمنزلة قوس منقوش فيها وبه سلم **و** اذا انتصر الجعوش **و** ان هو و يحك  
 في جحتم عنده ولا يحك عند الشامي **و** لو ان عاملا من اهل الذمة اخذ بوب  
 مجوس **و** لا خركاين يحك في جحتم **و** من اكله عنده **حلالا** **ف**ا للشامي **و** اما  
 المرنزا **و** سلك كلبه **و** سبي لم يحك كما ذبحه **و** وري سهم **و** ذلك لوري سهم  
**و** اوارسك كلبه ثم اسلم ثم خذ كلبه الصيد **و** اصاب السهم لم يحك **و** غلبه  
 لوري سهم **و** اوارسك كلبه ثم ارتد ثم اصاب الصيد سهم **و** كلبه حك صيد  
 فالحصير حكمة الارسان **سك** **ا** اذا صاد المجوس **و** المرنزا سمكة حلت  
 فان الذبح ليس بشوط فلا يحك التسمية اخيا **و** لو ضرب سمكة ففقطها فماتت  
 حلت لانه ماتت سبب **و** نذرا **ا** اذا احصر فيها الماء فماتت **و** الطائر حرام **و**  
 الذي مات بموته من غير سبب **و** طفا على وجه الماء **و** مالو وجد سمكة ميتة  
 على الارض **و** يوكى **و** السمكة في جنبها حلال **و** جرشا **و** مارماي **و** وغير  
 ذلك **و** لو صاد سمكة في جنبها اخري اكلها جميعا **و** لو اخذ طير الماء سمكة  
 فاكل جنبها حلت الباقى لمن اخذه **و** البحر **و** اصابه حلت **و** لو ربط سمكة  
 في الماء فماتت ينظر ان اكلته اخذها بلا اصطياد **و** حلت **و** الا فلا تحل  
**و** لو البقي سمكة في جيب الماء فماتت فيه تحك **و** الماء طاهر **و** لو جعل السمكة  
 في خيطه بحيث يمكن اخذها بلا اصطياد فماتت فيه تحك **و** ان لم يكن  
 الا بلا اصطياد **و** لوري الى سمكة ففقطها في الماء **و** ففقطها حية الماء تحك **و** لو  
 وقعت السمكة في الشبكة فماتت فيها تحك **و** لو ارسك باذن  
 غيره لم يحك صيده **و** حليم البانيد **و** الحنتر **و** الشايتين **و** غيره ذلك  
 ان يذهب الى الصيد بارسا **و** حود اليك **و** يحاك **و** لو اكلت  
 البانيد بعد اخذ الصيد لا يحك صيده **و** كالكلب ان ياكل الصيد بعد التعليم **و** لو  
 ارسك المجوس بازيا لا يحك صيده **و** كما لو ارسك الكلب **و** اذا ارسك  
 بازيا على صيد فاحذ صيد اخر **و** كذا لو ارسك الكلب على صيد فاحذ اخر  
 حلت **و** لوري سهم صيدا فخرجه فتوارى منه ثم و جله وبه جرح  
 اخر لم يوكى **و** لو رماء فاحننه حتى لا يستطيع ان يتحرك **و** رماء اخذ فمات  
 بها لا يوكى **و** لو اصاب سهم صيدا **و** قد سبي **و** سبي اليه ففقط ان ينشئ اليه  
 فمات حلت **و** لو اخذ فذ سبب ليدع فمات لا يحك **و** لو ان رجلا

رميا الى صيد محار **و** احرهما قبل صا حبه **و** كلن اصاب الصيد محار **و** اما لو  
 رماء ثم رماء الثاني فاصاب الاول ومات يوكى ان علم انه مات بالاول **و** سبي  
 به اخيه **و** لم يحرم با صا به الثاني **و** لو اصاب سهم الاول **و** ففقط حبه من ان يكون  
 صيدا يحك **و** يوكى **و** التوحش **و** والذباب **و** اصاب سهم الثاني ففقطه فهو للباين  
**و** لو ان صيدا الف **و** دارا انسان زمانا **و** فخرج فيها **و** فاصطاده اجنبي فهو له  
 ان تخلق صاحب الدار يام **و** لم يحرم على وجهه قدر عليه **و** الا فهو لرب  
 الدار **و** لو اصاب سهم لمن اخذه ان لم يحصره صاحب الدار **و** التملك **و** كذا حكم  
 الغرار **و** لو اصاب صيدا رمية فلا يدرك من رماء فوقع في دار انسان فاحذ  
 فهو للراي **و** الا اخذ **و** لو ارسك كلبه اليه صيدا فاحذ **و** في دار انسان فاحذ  
 فهو لصاحب الكلب **و** الا صاحب الارض **و** لو اخذ سمكة **و** و لحيدها في نهر  
 انسان فهو للصايد **و** كذا سمكة في جنة انسان فنضب الماء فاحذ ما رجع  
 في له **و** الا صاحب الاجنة ان لم يجز زنا **و** لوري سهم **و** مجوسي اليه صيدا فاحذ  
 لم يحك **و** لوري صيدا في الهواء فاصاب **و** سقط على الارض **و** يوكى **و** اما لو  
 وقع في الماء لم يوكى **و** كذا لو وقع على جبل **و** اسلم **و** حائط **و** شجر ثم  
 نزق في ذمه **و** سقط على الارض لم يوكى **و** لا احتمال مودة سبب البانيد لا يوكى  
 الا توكى لو وقع على سنانا رمح فخرجه به اخيا لم يوكى **و** اما لو اصاب سهم  
 ومات ثم وقع في الماء **و** النار **و** الصخرة **و** الجبل **و** يوكى **و** لو كان الصيد  
 على طرف سطح **و** جدار **و** اصاب سهم سقط على الارض **و** يوكى **و** لوري  
 اليه صيدا فماتت الزرع سهم **و** اصاب صيدا اخر لم يوكى **و** اما لو سقطت  
 الزرع سهم حتى اصاب الصيد الذي رماء يوكى **و** لوري صيدا فاصاب  
 سقط فيه **و** اصابه آخر ثم اخذ يوكى الكل **و** لو اخرج صيد فوري ايها ولم  
 يبر واحد بينهم فايها اصابه فهو حلال **و** يوكى **و** لو اصاب سهم شجيرا  
**و** حائطا فارتد فاصاب صيدا ففقطه لم يوكى **و** لوري **و** حيا سهم **و** الا اخر  
 يحرك لم يوكى **و** ان جرحه البحر **و** لوري اليه صيد **و** سبي **و** وري اخر **و** سبي  
 فاصاب السهم الثاني الاول فذ **و** عن وجهه **و** اصاب صيدا اخر ففقطه  
 حلت ان تصيد **و** الا صليدا **و** اما لو قصد البانيد اللعب **و** الهدف لم يحك  
**و** يسل لم يحك كيف ما كان **و** لوري بنوقم **و** حجر **و** عصا **و** منقوش لم يحك



وان خرقه الا ان يكون العصا محدودة باليدان ولو رماه بكيفه فاصاب بحد  
 فقتلهم حلق والا فلا يحك وتكون البعير حاقوا على الزمام فوموه يوكل  
 بمنزله الصيد اما لو اصاب السهم الخلف او العظم فم غنيد جرح لم يوكل ولو  
 بعيرا وتقرين بيز حاقوا موته ولم يقدروا بحد يحكم فارسل عليه شاة او سمها  
 او سكتها فمجرحه على ظهره او بطنه او فخذه فسمي قاه ماء الحرقه يوكل  
 وقاب القاضى ابو عاصم رحم الله انما يوكل اذا علم ان مات من ذلك الجرح  
**باب ضرب الصيد بالسيف** فابان حنقه يوكل الا الميان او المده مشه  
 بك تبقى معلقا عليه يوكل الكل الا ان يبقى جلده فحكم الميان فان ابان لم يمس  
 من ما يلي الفخذ يوكل ما يلي الراس غنيد من اللث اما كركان اللث من جانب  
 الراس والثلاثان من جانب الفخذ يوكل الكل ولو ضرب راسه فابان اللث  
 منه يوكل الصيد وون ذلك اللث وان ابان خفف الراس او اكثر يوكل  
 الصيد وما ابان ايضا بمنزلة ما ابان الصيد نصيب فان الراس عديك البدن  
 البدن ولو ضرب فابان راسه يوكل كما لو ذبحه فان ابان راسه ولو ذبح شاة  
 من قبل القفا فان راسها ينطرد ما انت حذ قطع الا وواح حلت وان مات  
 قبله لا يحك ولو ضرب شاة غنيد الحاقوم فابانه واداد الذبح لم يحك سمي  
 او لم يسم بخلاف الصيد **مكره** ولا يوكل الضبع ولا الضب والعلب والبرص  
 والقنفذ والجسم والغرب والسلفاء والسرطان وكذا سائر الهوام والخزف  
 غنيد الارنب ولا يوكل العقاب والخراب والنسر والبازي والحنقر  
 من ذوات الخفايا لا يوكل ولا باس باكل العتق والسودايت  
 وغنيد ذلك مما لا يحلب له ولا ما كل الجيف يحك والا فلا يحك وتحم  
 النجس مكره عند ابن حنبله قاتل حنبله كرامته تحزم وقاب الاحرون  
 كرامته تنزيه ولا يحك لحم ابي جلاله ولا يحك عليه وعزفه نجس  
 متنجس اياما وحلف العلف الطيب لسعر الى الطهارة والحرى وعن  
 ابي يوسف تحبس الابك اربعين يوما والبق عشرين يوما والشاة عشرة  
 والدجاجة ثلثة ايام الطيب لحمه ومكذبه ذر القاضى ابو عاصم **لا يحك**  
 لو ترك التسمية عامدا لا يحك اذا ذبح حيوانا فخرج عن بطنها جيف ميت  
 لا يحك عند ابن حنبله ثم خلقه او لم يسم وعند ما يحك ولو ذبح بالسن والعفر

لا يحك ان كانا متصلين اما المتصل المتزوع حلق به مع الكرامة وعرف  
 الذكاة الملقوم والمجرب والود جان مكذبة قاتل القاضى وهو المستوح  
 قطع الاكثر من كل واحد منهما بجرح ولو قطع خفف كل واحد او قتل لم يجر  
 واحلقت الروايات فيه رواية لو قطع ثلثة من هذه الحروف جاز وفي  
 رواية لو قطع الملقوم والمجرب واحد والود جرح جاز وما دون ذلك لم  
 يجر ولا يغير ذلك ولو لم يجره الشاة الى القنلة محذرا لا يجر شيئا بك  
 ترك سنة والتجرب فيه الابك النحر وفيه البقر والشاة الذبح ولو ذبح  
 شاة وقطع عن ذوقها الاربعه على سطح ثم اضمرت فيسقطت على الارض  
 وماتت لم يجره وبحسب التسمية على كل شاة على حدة بخلاف ما اذا رما  
 سمها فاصاب صيدا وخذ واصاب آخر الى عشرة حلق الكلا بتسمية واحدا  
 ولو اضطلع الشاة وسمي ثم يحك قليلا بان اخذ سكتها او دعاء ما اورد  
 سلا بانه وبها حلت اما لو طاب ذلك لم يحك ولو قاب الحمد لله  
 او سبحان او الله اكبر ونحو التسمية جاز وان لم يسم لم يجر اما لو قاب بسم الله  
 يقع التسمية نوي او لم يجر ولو ذبح الابك ونحو الشاة يحك ويكره ان يجر  
 الشاة الى مندها ولذا لا ينبغي ان يحد شفرته بين يديها ويكره ان يسمي  
 مع اسم الله اسم غيره نحو ان يقول اللهم تعبك من فلان ويخبر انما جرد  
 التسمية فيقول بسم الله والله اكبر **وعن** جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان قاب اللهم هذا منك وكل فتعبد عن محمد وآل محمد ذبحها  
**ذبح** ذبحته المرأة والحي من ابيك الذمة غفلوا الذبح والتسمية فهي حلال  
 ولذا ذبحته صبيان ابيك الكتاب ونسأهم وذبحته ابيك الكتاب حلال  
 وان كانوا من ابيك الحرب في وار الحرب ولو ذبحته خماره في غلب  
 ولذا ذبحته للاخرس اما ذبحته المرنده والمجوس والمشرك والصابية  
 لا يحك والمتزوع منه جيب او سلع او ركب ولو ذبحه حلق والا فهو حرام  
 والمنخنقة موما صنعت المجوس يحقونها لم يدعها حتى تموت والنبيقة  
 تطيح الشاة مع الشاة فتتوت والموقوفة صنعت المجوس جردونها بالخشبة  
 ثم اذا ذبحوها تركوها فكلها حرام ان لم يدر كذا ذكوتها وكذا انما الكلمة الشيع  
 لم يدر كذا ذكوتها وما ذبح على النصب منع قوم من مشركي العرب كما نوا



يذبحونها على اصاب لهم من حجارة سبعون باسماء ثم يستقسمون بما لا زلام يعني  
 القدر **الضحية** يجوز فيها الشيء من الباطن من كل جنس تحت الضم ما انت  
 عليها ستة وطعنت فيه الستة الباقية ومن البقر ما انت عليها كستان  
 ولحن في الثالث ومن الابن ما انت عليها خمس سنين ولحن في  
 السابعة ولا يجوز ما دون الشيء فيه الا ما يجي الا الجوع من الضمان ولا يجوز  
 التضحية قبل الصلاة فيه الا ما صار اما في القرية يجوز قبل طلوع الفجر من  
 يوم العيد وعند حنيفة الناس يجوز قبل الصلاة فيه الا ما صار احياء وعند  
 حنيفة لا يجوز الا بعد ذبح الامام ولو نسي حذوا قبل الناس صلوة العيد  
 فيه المسجد الا انهم قبل ان يفرغ احك الحاء من صلواتهم جازت استحسانا لا قيا  
 ويجوز التضحية بكسور القرن والحصى وبالشاة الجرباء والشاة اذا كانت  
 حية والثاقية والبقرة عن سبعة انفس ولا يجوز اكثر من ذلك وعند  
 حنيفة الناس يجوز عن عشرة الثاقية ولو ذبح الثاقية او البقرة عن ثلثة  
 نفرا واربع او خمس او ستة او سبعة جاز ولا يجوز عن ثمانية ولو لم يكر  
 اسما من عند الذبح جاز والمعتبر هو البنية ولو مات احد من قحاة ورثته اخروه  
 عنكم وعن فلان الميت جاز اما لو كان احدهم كافرا لم يجوز ولو اشتري سبعة  
 نفرا ثاقية او بقرة او احد من بني اجد يجوز استحسانا وفي القياس لا يجوز  
 عنهم بنذرة ما لو كان احدهم من بني الهذيل لا يجوز استحسانا وفي القياس لا يجوز  
 بحدود البنية عارت لا ضحية في رواية الكتاب وقاب الزعفران لم يجر  
 حتى يجلها لا ضحية لمسانة ومن عارت لا ضحية فباعها جاز البيع مع الكبراة  
 وقاب ابو يوسف لا يجوز ولو باع ما اشتراه لا ضحية فاستبدل بغيرها  
 موثر من الاول وذبحها جاز وتصدق بالفضل من ثمن الاول ولو باع  
 الاول فاستبدل بغيرها اخرى وتختفي فهو افضل من ان يتصدق بثمنه وذكر  
 في الكتاب لو ضحك عن اولاده فهو افضل وعن الحسن عن ابي حنيفة جاز  
 على الاب ان يضي عن اولاده الصغار تمام على اولاد الكبار لا يجب وكذا لا  
 يجب عن امواته ولو اشتراها لا ضحية فولدت يحد بغيرها مع ولدها ولو باع  
 اولادها يتصدق بثمنها ونذح الام ولو ايسر اولادها حتى مضت ايام  
 النحر لم يذبح الضئيف بعينها جية لا يجوز الذبح كما امسك الام حتى مضت

ايام النحر لم يذبح الضئيف بعينها ولو جتر منوها قبل الذبح يتصدق به وان  
 جتر بعد الذبح لا بأس بان يتصدق به ولو استبدل بجلده ثوبا للبيت لا بأس  
 بذلك الغرباء ونحوه ولا يجوز ان يبيع جلد الذبيحة بدارهم ولو باع جلد  
 او لحم يتصدق بالقيمة ولا يخلها وان عارف بجل من عارفها ضمه بالمال البارد  
 ولو استبدل بغيره سويدي ان يضي ثم اشترى فيها غيره لضمه لا يجوز ما سوا  
 ويجوز استحسانا **البحري** لو ضحي ثبابة عوراء ونخلوع الاذن ومقطوعة  
 الالية لا يجوز وقاب ابو حنيفة لو ذبح ثلث اذنها يجوز وما فرق  
 الثلاث لا يجوز وفيه قول الاول من ذبح الثلث لا يجوز وما دون الثلاث  
 يجوز والتحريم اذا كان الواجب اكل من الضف يجوز اما اذا كان الواجب  
 الضف وما فوقه لم يجوز ويؤخذ لهما اما الشق في الاذن والسم لم يحرم  
 والعرج جاز لم يجوز لو استبدل ثبابة سليمة فوضعت غيره حتى عارت بحال  
 لو اشتراها بغيره الحائلة لم يجوز الا ضحية بها لا يجوز ان يضي بها اذا كان موسرا  
 اما اذا كان ميسرا يجوز وان عرفت غيره وكذا لو عورت عند الموبد  
 او عرفت اذ ذبحها او انكرت رجلها لا يجوز ان يضي بها  
 ولو سرق منها او ماتت وجب عليه اخري ولو اراد ذبحها فاضطربت  
 فانكسرت رجلها او وقع الكسب من يدها فاصاب عينيها فاعورت فالتباس  
 ان لا يجوز وفي الاستحسان يجوز والثبابة التي لا اذن لها حلقية او لا عين لها  
 حلقية لم يجر التضحية بها ولو انكسرت الرجل التي لا عين لها المشي والعرج جاز  
 التي مشيت اليه المنكسك لا بأس بها والتضحية يتعد الوحش والبيد والحمار  
 الوحشي قد الف لا يجوز وكذا ثور الوحش نزا على بقرة اسلية فولدت  
 جاز التضحية بالولد **رجل** ذبح اضحية رجل بغير امراء لا يجوز قيا  
 ويجوز استحسانا ولو ذبح رجلا من كل واحد اضحية صاحبه غلظا يجوز  
 استحسانا ولو استعان المسلم بغيره في ذبح اضيخته جاز ولا فضل ان  
 يذبح الانسان اضيخته بيده **وجوب** الاضحية واجبة على الاغنياء المقنين  
 ومن المساكين وروى عن ابي يوسف في الجوامع انها ستة مكررة  
 والامصار والمصري فيها سواء والمجتهد موضع التضحية ان يضي في المصر عن  
 سوي في مصر وفي السواد لا يجوز الا بعد صلاة العيد وان كانت التضحية



في السواد يجوز جلد الفهر من يوم العيد سواء كان صاحبها في المصر أو في السواد  
 وقيل الفهر لا يجوز التضحية بخلاف صدقة النكاح وقت التضحية ثلثة  
 أيام يوم العيد ويومان بعده وهو المروي عن محمد وعجل و ابن عباس  
 رضي الله عنهم وإن رجحنا بالليل في هذه الأيام جاز وفي رواية عجل بن ابن  
 طالب رضي الله عنه لا جمعة ولا شريق ولا فطر ولا اجمعي الا في مصر جامع  
 المزد والتشريق صلاة العيد وبالا يعني الكبير والله اعلم ولو استزير شاة  
 للتضحية فصلت فاستزير اخري ثم وجد الاول من محمد بن عيسى بالاور  
 وقاب حذو شاة يجب التضحية بها جميعا **حيدر** لو اخذ صيدا ومسله  
 ثم اغتلت منه يد فهو ملكه ليس لاحد ان ياخذه ومن اخذه بنفق رده  
 اليه وكذا لو ضرب شاة فوقع الصيد فيه بحيث امكنه او ملكه الخروج  
 منه ليس لاحد اخذه بعده او اصطاد بازي او صقرا وفي رجله سبيدا  
 وجلاله ملك هو لا ور لا لا اخذ فانه اغتلت من انسان بمنزلة الاثني واصطاد  
 حاتم املية علم انها لانس في لا ور لا لا اخذ اخذ صيدا ثم احرم فارسل  
 ثم اخذه انسان فهو للذي احرم وتوفى بازي ما يلزمه قيمته معلما  
 بالغا ما بلغ وكذا ملك معلوم قبله انسان ولو وجد سمكة ميتة مجروحته  
 في الماء ولا يدري من جرحها يوك ولوا صاحبها وفي راسها وذنها خيط  
 في لصاحب الخيط وفي يده لا اخذ لتقطعه ولو سمى بالليل حشما فزني بها  
 او ارسل اليه كلبا على كنفه انه صيد ولا يدري ذلك فانه لا يملك وان  
 علم انه جش انسان او بهيمة مملوكة او ملك فاصاب صيدا لم يملك لان  
 ما ربي الى صيد اما لو ربي الى ذيب او اسد فاصاب صيدا حلت اكله ولو  
 ربي الى خنزير فاصاب صيدا ذكر في الكتاب انه يملك وفي النوادر انه لا يملك  
**حرم** لا بأس بصيد الحرم جدا ما خرج من الحرم وان اصاب السهم صيدا  
 في الحرم فذهب حتى دخل الحرم فمات فيه لا جزاء عليه ولا يباع لحمه في الاخصان  
 ويباح فيه القياس اما لو اصاب في الحرم فخرج الى الحرم ومات فيه  
 لا يملك اكله وان ربي صيدا في الحرم فاصاب في الحرم لا يملك ولو ربي في  
 الحرم والصيد في الحرم ومتر السهم بشئ من الحرم لا بأس وصيد الذن  
 والصبي في الحرم لا يملك واخرج حلال صيدا من الحرم فذهب في الحرم

لا يكون ميتا ولكن لا يوك وكذا اذا صاد في الحرم ثم دخل معه الحرم ثم خرج  
 اليه الحكم فذهب لا يكون ميتا ومكروه وكذا حلال اخذ صيدا ثم احرم  
 والصيد في يده ثم حلت ثم ذهب كبره اكله ولو ارسل الحرم صيدا فاخذه  
 حلال فذهب لا بأس باكله وكذا حلال اصاب صيدا في الحرم فاخذه  
 اليه الحكم فارسله نصا ورجى حلال فهو حلال او صا ومحرر صيدا  
 او دخله منزله في الحرم فذهب حذو اكله كبره اكله وليس بجيت ولو ارسله  
 اسله عن منزله ثم تبعه واخذه وذهب كبره اكله الا ان  
 اغتلت منه في مصر فذهب حذو ولو ارسله عليه على الصيد في الحرم  
 فدخل الحرم مع الصيد ففعله كبره اكله وكذا لو ارسله عليه على صيد في الحرم  
 فاخذه في الحرم كبره كراثة مخزوم ولو ربي صيدا وقاية من قوايه في الحرم  
 والباقي في الحرم لا يملك اما لو كان قوايه كلها في الحرم وراسه في الحرم  
 ففعله حلت فيه يتبعه في الحرم وحض اغصانها في الحرم وعليه صيد فرما  
 حلت والمخبر في الهوا الذي فيه الصيد لا يملك الشجرة وقد ذكرنا في كتاب الحج  
 ولو كانت شجرة غليظها حذو الحرم والحكم وحضها في الحرم ففعله كبره  
 انسان غصنها يئزم الجزاء فيطلب جانب الحرم على الحكم احيانا  
 وارسل بازي على الصيد في الحرم فاخرجه اليه من الحرم اليه الحكم  
 اخذه وقلمه كبره اكله **البركة** ابن عازب قال خطبنا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يوم العيد فاستخرج من ثوبه قبيل الصلاة فليعد دونه  
 ومن لم يذبح فليذبح تمام حاله ابو بريدة بن عياض قتال ابن عجلت  
 بنسكي لا طعم اكله وجيرانه قتال عليه السلام انما في شاة لحم قتال غنيل  
 جود من المخذ خير من شاة تين قتال عليه السلام يحزبك ولا يحن عن  
 احد بعدك **في الزياوات** قال رحمه الله ربي صيدا بنفقة  
 او مصرا من فاصاب غرضه فليس جناحه ولم يخترقه فاقبله هو يله  
 ثم ربي ربي اخذ فليس جناحه الاخر فمات الصيد قبل ان يدرك ذكاه  
 اما ان مات بالرمية الاولى او الثانية او بها جميعا او لا يدري في هذا الحكم لا يوك  
 ثم ان علم انه مات بالاوليه فيلحق الراي الثاني فيقتله كسر جناحه الاخر الراي الاول  
 مكسور الخناج الاول ولو علم انه مات بالثانية فيحزم الثاني لا ور يقتله



صيده جيا مسلوب الجناح الاول ولوعلم انه مات بها جميعا ولا يورث فيجعل  
 كانه مات منهما فيجب على الثاني للاول ما نقصم كسر جناحه مكسور  
 الجناح الاول ونقص قيمته مكسور الجناح جيت واما لو رث الاول سهم  
 او عراض فخرق بخره وكسر جناحه فاقبل يهو خيره ثم ربي الثاني  
 فكسر جناحه والاخر فخرقه ولم يخرقه فمده على ارجله ووجهه رجب فان  
 علم انه مات من الرمية الاولى فله الصيد ويحسب الكله ويضمن الثاني الاول  
 نقصان جراحته ناقصا بالجرح الاول وان مات من الرمية الثانية  
 لا يحسب الكله جرحه الرمي الثاني اولم يخرجه وحل الثاني للاول فيقتله  
 جيا مكسور الجناح الاول وان علم انه مات منها جميعا اولم يورث  
 ربيها مات لا يورث وحل الثاني للاول كونه اشيا نقصان جراحته  
 ونقصان قيمته جيا يخرجه جيا يخرجه ونقص قيمته لحما ذكيا ولو كان ربي  
 الاول بغيره لا يخرجه الثاني قيمة اللحم ولو اذركه الاول جيا فانت  
 قد ربح على ذبحه اولم يثور صار كالمسلوك الاول كان الرمي الاول لم يخرقه  
 فلم يشترك الثاني اللحم اما لو اذركه الاول جيا وذبحه فهو له ويحسب  
 الكله ولا ضمان على الثاني غير نقصان جراحته ولو ربيها صيدا يورث سهم  
 احرهما واما صاحب سهم الاخر او ربي احرهما ثم ربي الاخر فيجب  
 ان يبيع الاول فاصحاب الثاني جدد الاول يحسب الصيد كيف  
 ما كان اذا جرحا فهو الاول ولا ضمان على الثاني ولو كان الثاني اخذه  
 فهو للثاني وان كان الاثنان منهما جميعا او لا يدريه فهو بينهما ويورث في ذلك  
 كله ولو ارسل كلبه على صيد واحد فليس رجله ثم ارسل الاخر  
 كلبه بعد ذلك فعقره الكلب الثاني فان كان الاول لم يخرجه لم يورث وان  
 كان الاول جرحه فان مات من جراحه الاول يحسب الكله وان مات  
 من الثاني لا يورث وان مات منهما ولا يدري لا يورث كما ذكرنا من قبل واما  
 حكم الضمان فان كان الثاني ارسله وصاح به وزحرا وساقه فاحار  
 فيه فصره فحكم حكم الرمي في الضمان اما لو كان الكلب مال ميتا او متحالا  
 او ذبيبتا فليس له ضمان لا سابق ولا لاحق ولو كان الاول بازيا فارسله  
 صاحبه فاصحاب صيدا فليس جناحه وخرجه منه ان يكون صيدا

ممنوعا ثم ان الثاني ارسل بازيه فاصابه فخرجه فكل الاكل كما ذكرنا في الكلب  
 عنده انه لا ضمان على الثاني في الاحوال كلها اذا لم يثور ساقه ولو ارسل بازيه  
 على صيد فخرجه فاصابه ولم يخرجه فاحار فاحار لا يورث من ثمن حربه  
 بازيه اخر قصاصه فهو لصاحب البازيه الثاني وكذا اذا كان في الكلب الاول  
 الصيد الثاني ولو ان الكلب صدمه الصيد بحيث او صدمه فليس غنقه لم يخرجه  
 فان مات منه لا يحسب الكله وروي الحسن بن زياد عن ابي جعفر ابا سفيان الكله  
 وهو من صيد اليه يوسف والي الحسن بن زياد **نوع** ربي صيدا بهن فاصاب  
 سهمهما موضوعا على حائط فقتله عن الحائط فاصاب صيدا فخرجه  
 فقتله على الكله ولو ربي صيدا البحر او سفينة فاصاب البحر سهمهما موضوعا  
 فازعجه حتى اصاب السهم الموضوع حتى جرحه بقوة الرمي صار كانه ربي  
 السهم وسيمى عليه اما لو اصاب البحر او السفينة بنقصه لا يورث كما لو ضرب  
 منزلا فام ربي بخره فاصاب المزارق واصاب صيدا فقتله يحسب الكله ولو ربي  
 بخوسيه سهمي سهمي صيد فخرجه صيد فاصابه سهم المسلم وقله ينظر  
 ان كان ربي المسلم في الجانب الذي ربي الجحوش فان يورث سواء اصاب  
 قبل ووقع سهم الجحوش على الارض او صدمه اما لو رما من جانب احر  
 شيطوان ربي المسلم قبل ان يقع سهم الجحوش على الارض فلا يجوز الكله  
 ان لم يدرك ولو تده وان رما جديما وقع سهم الجحوش فلا بأس بالكله وان  
 لم تكن قواربه من رمية الجحوش فكذا لو ارسل الجحوش كلبه على صيد ثم  
 ارسل المسلم كلبه على ذلك الصيد واخذه كلب المسلم وقتله فان كانا  
 من جانب واحد فلا بأس بالكله وان كان من جانب آخر ينظر ان رجع  
 كلب الجحوش ثم ارسل المسلم فانه يورث وان كان ارسله قبل رجوعه  
 فلا يورث وكذا البازي ارسله الجحوش ثم ارسل مسلم بازيه فاخذه بازيه  
 المسلم وتلك لو ان كلبا غنقه محلا او بازيه شتد على صيد ثم ارسل المسلم  
 كلبه الى ذلك الصيد فاخذه كلب المسلم والكلب اذا لم يكن محلا لم يورث  
 كلب الجحوش فيما اخذه ولو ارسل الجحوش ثم ارسل المسلم كلبه فلا يجوز  
 الكله الا ان يكون ارسله جديما وقع سهم الجحوش ولو ان مسلما ربي صيدا  
 ثم ربي آخر سهم فاصاب سهم الثاني سهم الاول فزاد فاصابه حتى قتل الصيد



فهذا اجل وجوه ثلث اما ان يعلم ان الاول حبيب وان لم يرم الثاني واما ان يعلم ان  
لا يحبب واما ان يشق الامر في كل يوم الصبيد وان علم احبته وان لم يعلم الثاني  
فالصبيد الاول وان علم انه لا يحبب لولا الثاني فالصبيد الثاني ولو اشتبه ولم يدرك  
فالصبيد الاول منذ ان علم ان الاول على سنه اما لو امله الثاني فينة او سيرة  
فان كان سيرا فهو على تلك الفصول وتوضعه عن سنه فالصبيد الثاني  
ويؤكد ان كان الثاني مسلما لا يجوز سبيا وتوربي صبيدا فثبت الترخع بالمهم في  
سنه فزادت قوته في البري حتى احب الصبيد لا بأس بكلمه ان علم ان  
احبب وان لم يهدب الترخع اما لو علم بكثرة الراي انه لا يحبب لولا الترخع فيمكن ان  
لا يؤكد ولو قيل الترخع عن وجهه وسننه فينة او سيرة فلا يؤكد وتوربي المحرم  
مع ربي الحلال فنزلت ربي المسلم مع ربي المجوس **عق** ابنه مسعودا  
فقال ان ربيت سبيها الي صبيد فوثقت ريتك في الملة فلا تاكل فاني اخاف  
ان يكون الماء قله واذا ربيت صبيدا فاصابه فتزديه ريتك من جيك فلا  
تاكل فاني اخاف ان يكون التزدي قله وتكلم مرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
**من المنتقا صبيد** قال رحمه الله عن ابن جنيته من جبر سكة  
في سطن كلبه ان كانت حبيبة توكل وعن ابن يوسف ولا تدور من الشاة  
في الصموات ان ظن انه لا يقدر عليها فليمر بها بخلاف البعير والبقرة فان الصبار  
والانماح منصوب في المحر وحده العزود وان لا يقدر على اخذه الا بما عت  
كثيرة ولو ترك التسمية عدا حين ارسك كلبه ثم سبي وزجره لم يؤكد **قاف**  
لو سمع حشا ظنه رجلا فري وسبي فاحبب العش فاذا صبيد حملت وعن  
محمد ربي صبيد انصرعه فضض عليه ساعة من غيبه جراحه ثم ذسب عنه العيش  
فطارا وذعب فاخذ آخر فهو لا اخذ ان اخذه بالاصليد واما لو اخذه  
انسان حاله غشيه وصرعه فهو لا **قاف** لو اورك صبيد جرحه  
وقدر على وكونه فلم يذكه حتى مات بجرحه فيطرد ان كان لا يعيش من ربيته  
الانفطار اضطراب المذبح ثم يموت حيا الكلمة اما لو عاش اكثر من ذلك  
عامته يومه او يومه كما لا يهلك ولو حلك الصبيد عن موضع الذي احبب  
المخرج فمات فبك ان يذكا لا يهلك ولو وقع الصبيد المجرع جنب **قاف** لم  
ميت لا حقيق او معنوه ثم مات يؤكد ولو سمع حشا قوما ولم يرد الصبيد فاصابه

لم يهلك ولو اركله الصبيد ولكن لم يعلم انه ما كور اللحم حلق وتونظر اليه بغير نارة  
قوما فاحبب صبيدا حلك وتوربي لحييا من بولها فظن صبيد قوما فاحبب  
لحييا آخر لم يهلك بمنزلة رميم اليه الشاة اما لو شك ان الذي قصده كان  
من بولها لم لا حلق الذي احببه اما لو ظن انه نارة لم يهلك صبيده لان للاصك  
في البعير ان يكون غريزا لا بأس باكل الحطاف واكره الخفاش فانه  
ذو نارة لو احبب حقا منه اعلية في الصموات لا يهلك الا ان حبيب من بولها ولو  
ربي سكة او جرحا فاحبب لحييا لم يهلك **اصحيت** عن ابن جنيته لو وضع صبيد  
رويه احلم ولم يبع لكل راس جاز لو استنزي رجلا ان اصحيت فذبح كل  
كل واحد ذبيحة صاحبها بحزبه لكل واحد فان تشا حان فكل واحد  
قيمة شاة فان انقضت ايام النحر تصدق بتلك القيمة وعن ابن يوسف  
لو عالج اصحيته فاعورت ان انكسرت فتزك ذبحها في اليوم وذبحها في الغد  
ولو غضب اصحيته وذبحها ثم ارجى قيمتها لم يضر **قاف** سبعة ذبحوا جرة  
اخذكى واحد لهما وزنا ولو اخذوه جزافا وحللك كل واحد صاحب  
كيره وعن محمد لو استنزي شاة واخوها اصحيتها في اصحيتها ثم لو ساقه ان  
يبسها لو احبب اصحيتها الغر وذبحها عن نفسه لم يضر عن صاحبها فان غضب  
فبئها عيسى ان جزى عن الذابح لو امدى ناقة ثم اجرها حولة تصدق بخلتها  
اما لو امدى عدها ثم اجره لم تصدق بخلتها **قاف** ابو يوسف شاة من  
بين رجلين ذبحها شكا جزيا عما لو استنزي بجلد الا صحت غريبالا لم  
تصدق اما لو باع العزبان تصدق بثلثه ذبح عن ابن جنيته لا بأس  
بأن شاة مبيته اذا خرج وكذا الا صحت **قاف** محمد لا يجز في لبها اما الا صحت  
ان كانت حاملة غسلت واكملت وان كانت ذابة لا يؤكد **قاف** محمد  
الجنين اذا تم خلقته اكل اشعرا ولم يشعر واذا زني الجدي بغير خنزير  
او حمزا اكل وكراء التزيتة **قاف** لو استنزي لحييا من بولها لم يعلم  
علم فاراد رده فقال المجوسي هو ذبيحة مسلم لا يملك رده واكره رده  
توربي بغيره في يده فوجاه وجبه يعلم انه لا يموت قبله لا يؤكد وان كان  
شكا يؤكد وكان ينبغي ان يجهنم حتى يموت اذا ماتت السكة من البرد  
والحر يؤكد حلا فالان يوسع ولا يؤكد ذبيحة الجنون والباع وذاب







القتل ذكوة وعند جدنا اذا كان يتبع اكثر من سبع سمح بالذكوة والا فلا  
 وذكر ابو يوسف عن ابن جنيته اذا لم يجرحه ولكن كسب عضوا فقتله  
 لا بأس بالكله فان الكسر جراحه باطمة بمنزلة الجراح الظاهرة ولو احصا  
 السمسم فزنته او خلفه فادما حلت والا فلا يحل على الرواية التي قال بها ابو  
 الا الجرح ولو ذبح شاة فلم يخرج منها دم قاتل جميعهم لا يوكل وقار الاخرون  
 يوكل ولو ذبح الجحوش فامر المسلم بكسبها عليه لا يحل اما لو ذبحه مسلم  
 فامر الجحوش يحل ولو انبعت كلاب على صبيد ولا مرسل لم يضر جرحا  
 مسلم وسيجي فان اضر جرحا جرحه حلت والا فلا واو جنيته لم يجر في قتل  
 الكلب والارز حرام ولا يوقوت وحيا ولكن يتول اذا كان عالما بكل وقدر  
 روله الجرح عنده انه حده ثلثه فان ترك الاكل تلسا فهو مسلم وتوقوت صاحب  
 واختلفوا في الثالثة ان الكله قاتل ابو يوسف لا يحل الدائره ان الكله والما  
 يحل الرابعة وروى الحسن انه يوكل الثالثة ثم اذا صار معلما في الظاهر  
 واخذ صبيو دأثم اكل حدة قاتل ابو جنيته يحرم الصبيود المستقدمة وعندها  
 لا يحرم الا ما اكله كسبه ولو ارسل كلبه فاصاب من الصبيود في فوراء حل  
 الكله اما لو حمى على واحد لم يلا ثم مر به فقتله لم يوكل وكذا لو قتر الكلب او  
 تشاكك او مات بينه او سرقه ثم ابع الصبيد فاخذه لم يحل وقار ابو  
 يوسف حكم الارساب لا يملك محبسه عن سبعة مئينا وشمالا الا اذا اراد  
 من ورايه وكورني رجل ابن صبيد ثم ربي البانيه فاصاب سهم الاول فوقد  
 ثم اصابه الثاني فقتله قاتل ابو يوسف يوكل الصبيد لان المعبر حالة الارساب  
 فيكون الصبيد الاول وقار زفر لا يوكل واعتبر حالة الانصاب ولو ضرب  
 راس الصبيد فقطع لم يلا او عرضا فما انقضى اكثر مما انفصل اكل الصبيد وما انقضى  
 الراس دون ما امان وان كانا سواء اكل الكلى ولو سمع حسا ولم يعلم انه حرس  
 صبيد او غنبيه فارسل كلبه او رمى فاصابه لم يوكل وذكر في الاصل  
 لورني حرسا اكله ان حديد فاصاب صبيد لم يوكل نصار كما ترى الى  
 الشاة ولو سمع حسا فقتله او رمى فاصاب الجحش نفع فاذا هو صبيد اكل  
 وكورني لما يلا فاصاب صبيدا وذبح المديني فلم يعلم جحشا او حشيا او شيئا  
 اكل الصبيد ولو علم ان ذكف المديني واجن يا وبي البيوت لم يحل حلت

الرواية عن ابن يوسف اذا ربي سمكة فاصاب صبيدا ولو وقع الصبيد على حجرة  
 فانفق بطنه او قطع راسه لم يوكل وغدا يحلف جواب الا صلك ولو وقع  
 على حرف اجرة او جرح ثم وقع على الارض لم يوكل ولو وقع على جرح  
 او سطح فاصغر عليه اكل وكورني صبيد اكل فقتله جرحه فاشتمه حتى لا يترك  
 فلم يقطع اخذه فادما فقتله ووقع لم يوكل وعن ابن يوسف في  
 بياض يتخذ من شجر خضر الماء لا بأس به بخلاف خضر البود ولو علم  
 الاسد والذئب يحوز الا صليبا وبها اما الخضر فلا يجوز **الحجيب**  
 الا شحيته واجبة عند اصحابنا الا في احدى الروايتين عن ابن يوسف  
 انها سنة وموقوف الشافعي وجب على المقتولين في الامصار والقرب  
 والبودي دون المساقرين فاذا مضت ايام النحر فلم يجمع ما يشترط  
 لها وعنها يجب ان تنفذ بها جنة ولا يجوز الاكل منها في التضحية عن  
 الا ولا ورايتان ولو كان للولد الصغير ما من صبي ابوه او وصيته من ماله  
 عندنا وقار محمد بن يحيى ما من نفع لامن مال الصغير وما اكل الصبي  
 منه ما امكن ويبيع بالياقوت ما ينفع عنه بجينة وعن ابن جنيته ما ولد له  
 في ايام النحر فبيعه عنه ولو جعل الامام اما ما يصلي بالناس في المسجد الجامع  
 ومضى به لا قربا اليه الحماة فان صلى اكل المسجد قبل امام الصحراء  
 جاز ان يمشوا اما لو سبق امام الصحراء بالصلوة لا رواته فيه وقار  
 الكوفي يجب ان يجوز ما لو سبق امام المسجد قيا سا واستحسانا ولو دخل  
 سواديه المحرور او مولا يملك السواد بالتضحية عنه جاز قبل الصلاة بعد  
 النحر ولو صلى الامام في المصر جاز التضحية به ان يخطب ولو اخبر  
 الامام بالصلوة لا يضر حتى انتصف النهار والعتمة والرحمة منسوخا  
 فان ذلك فعلك التجاعيلية والجور من النعم التي تحت له ستة اشهر والقي  
 من النعم التي بلغ ستة ومن البقر ستان ومن الابل ارج سنين و  
 من رسلوك الله حيل الله عليه وسلم عن الخرقا والشرقا والمقاله والموايه  
 فالشرقا هو الخرق في الاذن لولا الخرقا في العرض والمقاله مقدم  
 الاذن والمدان في الخرقا ان يضي بالصور البين عبور ما وبالعرض  
 الذين عرجها وبالعرض التي لا سعي والمريجة التي بين مرضها وعن ابن يوسف



السكاجي التي لا تفرق لها يجوز والتي لا اذن لها لا يجوز اما لو كان صغيرا اذن جاز  
 اليها التي لا اذن لها قال ابو يوسف لا يجوز وان كانت تختلف اما  
 النولاء والحرياء يجوز اذ كانت حرة قال ابو حنيفة الخبيث احب اليه  
 لانه الجيب لهما لو اشترى سبعة في بقره او جدر اجزاء ثم وان اختلفت  
 جهاتهم بعد ان نواقر به لا يحل فلو خرج اجمع عن الحديث اجزاء استخسا  
 وتكفي به البنية بالعلب ولو اوجب الفقير الضحية على نفسه غير محبته فلا  
 يجوز عنها الا ما يجوز من ضحايا الاغنياء ويستحب حضور الانسان الضحية  
 وبعدها ذبحها فيختر صوفها ويحلب لبنها من ساعته جاز وقبل الذبح  
 لا يجوز ولا يحل جلد ما اجزء الحزاز ولو امسك اولا وما جنى من تحت  
 ايام النحر تصدق بها ولو خرج النول قبل الام يوم الاخي جاز وعن ابن  
 حنيفة لا بأس بان يلعن الاضحية ولا ياكل منها شيئا ويستحب ان تصيد  
 بالثعلب ولو اشترى بغيره لنقض بها ثم اشترى فيها ستة بجزء مع الكرامة  
 من حكم بن حزام قال ان النبي صلى الله عليه وسلم دفع اليه دينار وامر  
 بشري الضحية قال استوتيت شاة وحبها بدينارين ثم استوتيت باحدهما  
 شاة فلما جاءه واجره بذلك قال عليه السلام بارك الله لك في ضفقه بمنك  
 وامره ان تصيد بالدينار ويخفي بالشاة من **الحيوان**  
 قال رحمه الله عن ابن حنيفة نكوة الام لا يكون ذكاة للجنين وقال ابو  
 يوسف ان خرج الجنين ذكاة ذكاة الام وان خرج جبا شتران بقي  
 ما يمكن ذبحه ثم مات لا يوك وان لم يبق خذ الصدقة فانه يوك وقال  
 محمد اذا تم خلقه فذكوة ذكاة امه ويوك وان لم تم خلقه لا يوك قال  
 ابو حنيفة ربي صيد فوقع الصيد جنب يوم بحيث لو كان مستيقظا لمكنه  
 اخذ ذكاة فمات لم يوك وعن محمد يوك وكذا لو وقع عند صبي لا يعلم  
 وكذا لو وقع عند غفراء الكلب والباري وعن ابن حنيفة حر الماء او رد  
 لا يوك كالحمار في وقال محمد يوك **الحيات** يخفي الوصي عن الايام من  
 اموالهم عند ابن حنيفة ولو اختلفت شئاتها مما لا شيعته فاخذك واحد  
 واخوه ضمها عن نفسه بجزء عند ابن حنيفة ويملك كل واحد  
 صاحبه وان شاة ضمت كل واحد قيمة شاة صاحبه ولو ربي حمارا حليا لا يوك

لا يوك الا اذا اختير ولم يهد اليه منزله فيوك ومن حفر بئر الصيد فما وقع فيه  
 سواء حفر فيه ملكه او غيره ملكه اما لو حفر للصيد فوقع فيه صيد ويكره فهو لمن  
 اخذ ذكاة وكذا لو حفر فاعلق بانه وعلم بالصيد فهو له وان لم يعلم فهو لمن  
 اخذ ذكاة وقيل المحدث ان يدين رجل صيدا اليه ريسوب الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال من اين لك هذا قال وميته بالامس وكنت في طلبه حتى جمعت الليك  
 ثم وجدت اليوم ومزرا في فيه فقال عليه السلام انه غاب عنك فلا ادري  
 لعلك صيد الهوام اعانك عليه فلا حاجته اليه **الحمار**  
 قال رحمه الله كره ان يلعن بالزبح غنم الصنف او النخاع وسوا الحرف  
 الا بيض من الصنف ولو مات قبل ان يلعن المحلوم والودجين او  
 اكثر مما لا يحل واستحب القلم ستة بالاشفاق كل غراب  
 يملكه الحبيب والجيف يوك واما كرهه من الطير ما لا يوك الا الجيف  
 كالنسر والحوا وعند ما لا يوك ما ياكل الجيف مع الحب وحرار الحرس  
 اذا اصاب واخفا حليا وضع عليه الا كف حلق لحم اما الا حلي اذا  
 صار وحشيا لا يوك ولو ادر شاة جرحه الذيب وبها وليك الحياة  
 من الحركة والصباح فذبحها يوك واما خروجه الدم لا يدب على وجود  
 الحياة الا اذا خرج كما يخرج من الحي وهذا لما مر به وانه يوك حشفته  
 وعن محمد ان بقي من جثتها ملك حياة المذبح لا يوك وان بقي اكثر  
 فذبحها يوك وذكر الحمارين عن محمد ان لم يبق منها الا الاضطراب للموت  
 فذبحها لا يوك وان كان يعيش مدة كالسوم او حشفته قد جرحه  
**الضحية** ولا تضحك ان تصيد بالثعلب وتجنز من اللث ضيافة  
 الاقارب والثلث لكانت له اما ان لم تصيد بها فلا بأس ولو مضى وقت  
 الضحية ولم يجر سقطت عنه ويومئذ واذا عذب الاضحية بالنية عند  
 الشري او القنول اذا كان في ملكه لانه لا يتجنب ما في ملكه الا بالقول  
 فانه لا يتقبل بذماب الوقت فيتصدق بها حية ولا يدع فان ذبحها بغيره  
 لم يوك كالحمار وقمة النقصان لازمه وقال بعض اصحابنا  
 اذا كان وجوبها عن بيت لا يتجنب وان كان مبيرا يتجنب بان قال  
 لي جرح ان اجمي بده الشاة وقال في شرح الطحاوي عن غدا لبيد بيتي



لا فتوف بينهما ولو باع الا ضيعة يشترى ثمنها اخبرني وشهدت في انفسك ما بينهما  
وقال ابو يوسف لا يجوز لمؤدب الوقت لا يقبل البيع ويجوز التصحية بالمال  
التي تختلف ولو عصبها وضعت بها ثم اوجدها منها يجوز عن ابي حنيفة استحسانا وكذا  
لو اشتراها ما وضعت بها ثم استحققت واجاز ما المستحق بيها جاز التصحية  
ولو اشتراها ما فاسدا وضعت بها وضعت فيها للبيح جنة جاز وكذا لو وضعت في  
بها ان اوجدها فتنها للواحدة جنة جازت التصحية وكذا لو سب المولى في ساء  
فصلى ما المولى سب له ودينه مستغرق صفة الحر ما فيها للمولى سب يجوز  
ا حنيفة اما لو اشتراها ما منه مود بوحته فليحبه ان يشهد في ثمنها كما في البتة  
الفايدة اذا اشتروا الواجب بعد الذبح اما اذا كانت البتة صحيح لم يوجب الواجب  
ان يرجع فيها بعد ما ذبحها للمولى سب لم وقال محمد له ذلك وارجعوا لو ذبحها  
لا للتصحية لم ان يرجع فيها وفي الحديث ان الله يبعث اليه عليه وسلم ساق مائة  
بدنة فتعمر ما بيده تبيها وسنينة واجعل الحرة عليا فتعمر الى ان يفي فاعلم السلام  
من لم يبيع فلا يفرق مصلانا وقال صلى الله عليه وسلم غنموا غنما ياكم فانها على  
الصراط مستقيمة ياكم **الروضة** قال رحمه الله لو قطع خنثى المود جنت و  
الحلقوم كله لم يوكل اما لو قطع ثلثي الحلقوم وثلثي المود جنت وثلثي الحرة  
جنت وادرسها المود الحلقوم مود مخنزج النفس لا يدخله لحام ولا شراب  
والمو يد ما دخله الحلقوم والماء والود جان مما الحرقان ينجي منها الدم وتبين  
بجرح حديد يقطع راسه لم يوكل ولو ربي سبيل يوكل اما لو جرح البحر كالسهم يوكل  
ولو ذبح بين عيونه من دعة وقطع اكل اما لو روي لا يوكل بلذا يوكل ابو عبد الله  
الجرحان في قوت احما بنا قيمه ولو لم يسمع ذكر المسبح في النار يوكل ذبحته الا  
وان سمع لم يوكل وكذا في روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي الهيثم والتيسير كالتصحية  
على النذيمة وانما يقول اللهم تعبك مني بعد ما فرغ وقال ابو يوسف لا  
بالكل ذبيحة لا يتحرك عند ذبحه او كان اكثر ايامها جنة ولو كان اكثر راسه  
انها ميتة ولكن تحركت عند الذبح يوكل وان لم يتحرك لم يوكل وكذا في البركة  
فان تحركت ولم يخرج منها الدم يوكل وان خرج الدم ولم يتحرك لم يوكل  
ابنه تعاكس لو شق الذب بطن الشاة واخرج ما فيكم واتطعم ومن تحرك  
قال محمد بن ابي بكر بن محمد بن جوده في نوار رشتام قال ابو حنيفة يوكل

اذا ذبحه الا ما باع فيها وقال ابو يوسف لو كان يحارب لولم يذبح الا بغير  
اكثر من نصف يوم لا يوكل وان عاش اكثر يوكل وانما يوكل الصبي اذا جرح  
الكلب بانه او بجرحه ذكره في الزبادات وذكر الحسن يوكل وان لم يخرج ولو ارسل  
كلبه الى صيد فتوارى منه فذبحه في علمه ثم وجدته ينظر ان كان في علمه اكثر  
من نصف يوم او نصف ليلة ثم وجدته فذبحه الكلب لم يوكل وان كان اقل  
يوكل وكذا في البازي وان فتر ساعته بان اشتغك بغيره او صلو  
او اكل ثم علمه فوجدته لم يوكل عن الحسن بن زياد وان كان فيه جراحه  
ونوا حظه بيده فمات في نوار ما لو اشتغك بغيره لا يقرب ذبحه فانه لا  
يوكل وفيه رواية ابنه ابي مالك عن ابي حنيفة في الكلب اذا جرحته بحيث  
لا يعيش ان اذركه صا جرحه ليس عليه ذبحم ولو ربي او نال الماء فاصاب  
واضطرب في الماء ومات فيه لا يوكل وان مات ملان ولم يضطرب اكله وكذا  
في نوار ربي ابو يوسف ولو اضطرب الصبي فبان منه شيء لا يوكل الجبان  
ولو مات السمكة بحر الماء وبرده او لدغته عقرب او نضبت عنه الماء يوكل  
وفي رواية ابنه ابي مالك لا يوكل ما مات من حر الماء وبرده ولا ياكل  
العقرب الا سود الكبير الذي ياكل الجيف ولا الا يقع وانما ياكل الخراب  
الا سود الذي ياكل الزرع والسوداوي والحقن ولو وقع لحم الاضحية اليه  
الجرحا على وجه الاجرة جاز وذكر ابنه زياد عن ابي حنيفة في شاة  
خلفت بلا اذن جازت التصحية بها وفي نوار ربي رسم عن محمد لا يجوز  
وفي الحديث صحيح رسول الله صلى الله عليه وسلم يكسرين اهل الجنة اقرنين  
موجودين بميتين في سواد وينظران في سواد ويكلمان في سواد احدما عن  
نفسه ولا اخر عن ائمة **الا حفا سو** قال رحمه الله  
وضع الذكاة ما بين اللحيين اليه اللبة ولو نظروا اليه جماعة غنم وسمي واخذوا حقه  
وذبحها لم يوكل وعن ابنه شجاع فميت كان فيه بده عصا فير قضي ذبح واحد  
واحد من غير شعبة لا يحك البان اما لو جمعها وادرس كنية عليها معا  
رسمي اكلها جميعا وصبيد خنزير مصلح يوكل اذ لم يجد طعنا ما ما حافيه والا  
فلا ولو كان في علمه صبيد الجحش ورجوما لا يوكل وان كان اقل يوكل  
في رواية الزبادات وفي الجحش نصف يوم **علاج** عن محمد بن سفيان بن عيينة



لا بأس بشفه وكذا اليد مضممة لا كثر والكي به حصاة يشق المئانة اذا كان  
 يرحى صلاحه وقاب ابو حنيفة لا اكراه اكل ولا كثره وهو قوب الى  
 يوسف لو حجم الملقط او حسم او بط فرجه فذلك الصبي ممن يحلف  
 الاب ووصته والحد ووصيه وشبه المجنوب لا يقطع منه شئ من يكون ما يراه  
 الحنفية فيقطع الفضل عنه وقاب محمد لا بأس ان يد اوله قطع شاة  
 او ثغرا او اكل وفرس وغيرهما خلا عظم الجنود **فحجب**  
 لو كان له ما يتدبرم فجاد يوم الاضي فذلك او سرف لا يجب الاضيته  
 ولو كان فقير فجاد يوم الاضي فاحناه ما يتدبرم فحجب عليه الاضيته فاذا  
 لم يكن عليه ولو كان له عتار ومبتغلات فيحلف المتأخرين ينظر الى دخل  
 لا اليه قيمة العتار ويؤاخذنا بانه على الدقاق صاحب كتاب الحنفية  
 وقاب عليه الرازي في كتاب الاصابي وابو عبد الله الزعفراني وابو القاسم  
 الحرابي يفتن قيمتها لا دخلها كما في سائر الامتعة واذا لمحت قيمتها ما يتدبرم  
 ودم عليه الاضيته فمن اعتبر الدخل اعتبر قوت سنة حتى يوفى عليه  
 الاضيته وصدقهم المظروم من متسايننا اعتبر قوت شهر فاذا افضلت  
 عنه قدر ما يتدبرم ودم لزمته الاضيته اما لو كان العتار ودفعا عليه ولها  
 غلة ينظر ان كان وجب له في ايام النحر ما يتدبرم فحجب عليه الاضيته والا فلا  
 ولو كان للجناب رطب والمضار وما يوزن او رسلان او ملح للجناب رطب  
 قيمته ذلك ما يتدبرم ودم لزمهم الاضيته ولو كان له مصحف قيمته ما يتدبرم  
 وهو لا يحسن ان يقدرا ولكن امسك لولد صغير سلم الى الكتاب فحلبه  
 الاضيته اما لو كان مروج من الفواكة ويقوايمه لا يجب وعلى هذا ان الفقه  
 والحدويته ولو استرد حمارا بائني ودم يباح اليه لما به من زمانه لا يباح  
 ولو كان في دار كبراء فيشتره قطعة ارض بما تينه لبينها وارا سكنها عليه  
 الاضيته وعن ابي حنيفة في مسافر له ولد صغير في حضر يجب ان يضي من  
 ولده ولا يجب عن نفسه ولو استرد بقرة للاضيته ولم يوافق شيئا رك فيها  
 عبيده ثم شاة رك عبيده جاز مع الكرامه فهذا يد على انه مجرد فيه الاحميم  
 وقت الشراء لم يتعينه ولو استرد بها للثمن زانه ثم يوفى ان يضي بها ثم مضت  
 ايام النحر لا يجب عليه ان يتصدق اما لو وجبها لمسا نه وقاب لله على

ان اضحى بنده فاذا مضت تلك الايام يجب ان يذوق بها وكذا لو نوبها  
 حين استر بها ونوبه خبيبا للبيت في البقرة تضيق ونقصه ولا ياكل  
 شيئا وانما ياكل من خبيب نفسه وكذا لا ياكل ورثته منه وعن الحسن  
 عن ابي حنيفة ولو ولدت الاضيته فذبحها تضيق لح الولد كله ولو اكل  
 منه تضيق بقتله ولو نذر ذبح شاة لا ياكل منها فلو اكل تضيق  
 بقيمة قات ابو حنيفة السكا صغيرة الا ذبنت فهو جائزة والنقب في  
 الاذن والكي والشق لا بأس به وعن محمد في رواية ابي سليمان المقالي  
 من التي شق اذنها من قبل وجهها ولم يصب الشق الى خلفها والمدايرة  
 من التي شق اذنها من خلفها من غير ان يصب الشق الى قوامها و  
 الشق فيم التي قطع اذنها من طرفها في موضع من الاذن والمترفا في  
 التي قطعت من وسط اذنها ففقد الحرف الى الجانب الاخر فلا بأس  
 بذلك وفيه الهما روايتان في التي يختلف لا يجوز بلا خلاف وقاب  
 ابو يوسف ان سعى من اسبابها ما يختلف عزيه واول وقت الذبح  
 لا ملك السواد وقت طلوع الفجر الثاني من يوم النحر ولا ملك المصر حين  
 فرغ الامام من الصلوة واخر وقت الذبح يوم الثاني عشر من ذيل الحجة  
 قبيل غروب الشمس وسوال اليوم الثاني بعد العيد وسوال الثالث من يوم  
 ووقت المنحصر لا ملك السواد بعد طلوع الشمس وفيه حق امك  
 المصر بعد الحطمة يوم العيد ولو ذبح بعد تشهد الامام قبل السلام جاز  
 مع الكرامة اما قبل ان يشهد لم يجز ولو صلى بهم الامام على عبيد وضوء ولم  
 يحلم به ثم علم فذبح واحد من امك المصر جاز سواء علم به مغزق الناس  
 او قبله وذكر في اصحابي الحسين وذكر به سماعة عن محمد بن ذريح قبل  
 ان يعلم ان ذلك اخره ومن ذبح بعد لم يجزه ان كان قبل الزوال وفيه  
 اصحابي عبد الله الزعفراني فيمن ذبح بعد الزوال في يوم عرفة فما  
 سري انه يوم عرفة ثم تبين انه يوم النحر جازت ولو ذبح قبل صلوة  
 العيد وسويده انه يوم النحر ثم تبين انه اليوم الثاني من النحر جازت ايضا  
 واما المحدثات اتم التوثيق عن ابي حنيفة واما المعلومات ايام  
 العشرين اول ذيل الحجة وذكر في العباد لم استحب ان يكون من جهها



ومنعنا مستغلب القبلة ويجوز ان يشترى بجلد الذبيحة ثوبا يلبيم او يتخلل  
 او غير ذلك ولا يجوز ان يشترى بجلد ولا يجوز ان يشترى بجلد خوالجك  
 والازار ذكره في نوادر حشام فعلى هذا ينبغي ان يجوز لو اشترى بجلد  
 او غلظ او كسبا او حشما او خفلا ما لا يبيعهم ليقف على نفسه وبعده لم يسل  
 ان يبيع اللحم ليقف بجمته وقاب ابو حنيفة اذا قر من السبع شاة فادركها  
 وذبحها وبكى حتمت حلت اكلها من غير ان يعتبر كيفية حياتها حيثش اول حش  
 وعليه الفتوى وكذا ما وقع عن جيل فادركها وما وعنه علي الرازي الجوز  
 من الضان ما قتله سبعة اشهر وبعث في الشهر الثامن هذا اذا كان الجوز  
 عظيم الجسد اما اذا كان صغيرا لم يجز ان يبيع الحول واما في الابل  
 لا يجوز ان يبيعها حتى ينفذ في السادس ذكره المصنف عن  
 اصحابنا لو اشترى شاة لا يبيعه قيمتها عشرة ثم باعها بشاة فبقيت عتقون  
 ثم عكست الثانية فعليه ان يتصدق بجمته الثانية وفي رواية شاة الوليد  
 عن ابن جوسيف في رجل له شاة من العياض فبقيت عتق من اللحم  
 عن نفسه وعن عياله ولا يبيع شيئا فيها لا حد جازا استحسانا ولو  
 اشترى سبعة انفس في بقرة احد ثم جنى عنه ابواه او ام ولد مسلم  
 جنى عنها مولا جازا ما لو كان احد مسلم كافر لم يجز وفي رواية جازي الزعفران  
 فيما اذا مات احد شركائهم وارجازت الورثة النحر عنه فصحوا فانه يبيع  
 عن الورثة غلظا والميت اجر الذبح وسوقا **قوله** ابن حنيفة ومحمد  
 لو اشترى سبعة تمتعون في جزر واحد اجمع ولو اشترى المبيح معون  
 قبل الوقوف جاز عنهم اما بعد الوقوف لم يجز فانه يجب عليه كل محرم  
 خذوا وعن ابن جيل اللاحاق في سبعة اشترى كوا في بقرة فصحوا ما ملكه  
 واحد ثم يريد بنصيبه جزا حيد عليه جاز الكل اما لو ذبحوا بالوقوف لم يجز  
 اضحية شوكا كما نهى نون اللحم بنصيبه ولو ذبح اضحية انسان عن نفسه غلظا  
 صحت عنه صا جهها اما لو تمعد فذبح عن نفسه لا يبيع عن صا جهها روي  
 ابنه سماعة عن محمد بن عوف بين العمد والخلط وقد ذكر في املا محمد بن  
 الحسن رواية محمد بن جيل الرازي قال الاضحية تتعدا يوم النحر لغير امر  
 ذبحها لغيره عنه استحسانا نظيره لو يتي بذر الم وضعم في ارضه لبيد

في رجل يذبحه بغير امره في ارضه او يتيه لعلها ليطعمه في قدر فخاء  
 رجل ففعلهم في ذلك القدر او جاء بطنهم ووضع في رجا ليطعمها فخاء  
 آخر ففعلها في الدلو فالحق بغير امره لا يبيعه شيئا استحسانا لا يباها  
 ويؤخذ بالاستحسان في هذه المواضع كمن يذبح عن ذبح حيوان فخاء انسان  
 واذ يذبحه من يد ذبحها لا يبيعه ولو قال **قوله** لرجل اذ يذبحه يوم  
 النحر فسمع ذلك رجل آخر فذبحه بغير امره لا يبيعه وفي رواية ابن سماعة  
 عن محمد بن جيل في رجل يذبح لغيره ادم وارثه فذبحه فذبح السامع فبيدها  
 لم يبيعه اذا كان في يده اما اذا كان المالك ركف عن ذلك سبه ان  
 السامع يذبحها صحت ففي هذه المسايك وليك ان الاحتمال على الذي  
 ذبحها متعديا وفي نوادر ابن جوسيف في رجل امر رجلان ان يذبح شاة  
 والشاة لرجل آخر والذابح يعلم انه لغير الامر فبيعه ما ذبح الشاة لم يرجع  
 به على الامر وان كان لا يعلم يرجع على الامر ولو كان له مصنف وموثر  
 غير انه متهاون لا يبيعه فيه ويبيع قيمته المصنف عليه الاضحية عليه وكذا في  
 لم يذبح اصله ولكن امسك المصنف عليه الاضحية وان جنى ثم باعها بثوب  
 فليس له يتصدق بشيء ولو باع الاضحية وشاة النعم بدارهم وجب  
 ان يتصدق بالدرهم اما لو كان يذبح جزا حيد خذف بجمته ولو كانت  
 منزولة وفيها حصة شح جاز عن الاضحية ولا يجزي الحنفية التي لا سعي وهي  
 التي لا يبيعها في غيرها وكذا في املا محمد في مسافر عزم على اقامته في البلد  
 الذي قدم عشرون يوما لزمته الاضحية وحلها المجتة وحلها العبد وفي نوادر  
 بن رستم عن محمد بن عوف باضحية الصبي كما يتصدق بما ذبح عن الميت ولو  
 كان احد شركائهم سري اللحم بنصيبه وقسم اللحم بغير وزن ثم يملك بعضهم  
 حصبا اكثره ذلك وتكلم لو باع درهما صبيحا بدارهم جميع ورجح احد سما  
 فملك صاحب الرحمان جاز فان كان في كلا سهم من اللحم الكراع وغوه بما لا  
 يوزن جاز وفي منها ما ابن جيل الاضحية الرازي لو اشترى شاة الاضحية  
 فابداها ببقرة بيطران كانت قيمتها مثل قيمتها الشاة احرى وان كان اقل  
 يتصدق بفضلك ما بينهما ولا يجوز ان يتصدق في هذه البقرة لا يباها الشاة  
 ولو اشترى بقرة الاضحية ثم ابداها بشاة فان كانت قيمتها مثل قيمتها



سبح البقرة أو أكثر أجزاء ان ينجي بها وان كانت اقل من ذلك خندق عفتك  
ما بيننا فيمنه سبح البقرة والشاة وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لما لحته ربه الله عنها قومي فاستهدى اذ حيتك فانه ينجي كلبا وبقرة  
تفكر من وبعها بغيره لكل ذلك اما ان جاء بدمها ولحمها فبوضوح في ميزانك  
وسجون صغاف قصاب ابو سعيد الخدري هذا الاب محمد حاتم ام لا  
محمد والمسلمين عامة قصاب عليه السلام لا علف محمد حاتم والمسلمين عامة  
**من قاصد في التقي** قاصد رحمه الله لا يوكى بما لا دم له الا الجراد ولا  
ما يعيش في الماء لا السمك ولا من الهوام والسمك كالطبيب والذئب  
والخود والسنور البرق ولا يعلج ولا نك طيور الكواكب كالقصاب  
والشاعبة والبازي والرخ والسحاب وتورني اليه حمام ايلج وسي فان  
احسب منه حبل ولا خلا وتواشفت بدمه وقد جرحه رما  
فحات اكل في رواية الحسن والحسين والحق محمد انه ينجي نبال الزباد على نبال  
المدبوح ولو وقع الصيد في الماء والجراد حتمه بما لا يجش منه اكل عن سدود  
فيمن ملكه صيده وقد تورني عنه ولم ينجي عن كلبه الى انا وجده مقتولا  
اكل ولا يمنع صلواته المكتوبة وتورني عنده اذ جرحه فاجابه عرفا فابان  
راسه لم يوكى وتواشفت البقرة بينهما فاستهدى به الى الصيد فجرحه السهم  
وما شاكل وتواشفت بهم البان سيم الا وبه سيم الى الصيد فقتله ان علم  
لولا البان لما سيم الا وبه فهو الثاني حتى ان البان لو كان مجوسا لم يوكى  
ولو نصب جباله للعدو فوقع فيها صيد فهو لمن اخذه اما لو نصبها لاسد فمر  
به وتورني المشيع في الماء فعلق به سمكة بجيش يمكن اخذه ولو اضطررت  
توقع في الماء فهو له اما لو قطع الحبل قبل ان يخرجه من الماء لم يملكها  
ولذا اذا انعابت من الكلب وروى في الفراء انه لصاحب الارض ولذا اردن  
في كلبا صيد يوكى واره ابو خذ بغير صيد وكذا يطير السمكة ولو قطع الذئب  
الا وادج لم يجر ان يذبح فوق اوق من تحت والحق اعلاه واستف  
سواء في الذكاة وتوسمي ثم حذا السكين او القاطع واخذ غيرة ثم ذبح جاز  
وعن الحسن لا يوكى وقيل على رواية الاصك ما لم يلك قدر ما يؤمن  
او يصلي بخلاف السهم **قاصد** الزعفران لان الزرع حلك كثير ولو اضطر

بعد الذبح فوقع في ماء ومات لا يخرى ويجوز التسمية بالعارس اذا نوا ما  
ولوقال بسم الله وباسم فلان اختلف المتأخرون اولم يذكر الراوي يوكى عند  
حصولهم في الرواية بسم الله بسم فلان فاما بسم الله وحلى الله على محمد او غير  
فيوكى ان وافق الذبح التسمية اما بسم واسم محمد لا يوكى اما بسم ومحمد رسول  
بفتح الدال والتسوية فيوكى بخلاف النضر والخفص وقيل يوكى  
في نذر الكلب وقيل ان لم يجر الهاء لم يوكى ان قصد وتوسمي الله خزانة وحي  
به المسيح يوكى ومن عقد التسمية والذبح وضبطها من الصبيان معناه ان  
يعلم انه ما تور به جاز وكذا المجنون والسكران والاخر من عن قفاوة لا يوكى  
ذبيحته الا قلف وعن الحسن يوكى وعن ابنه سلام يستوصف العبد  
الحكمت حمله الاسلام فان لم يعرف لم يوكى وسع الصبي المزدحم اذا كان  
الا حركه فراه من محمد في الجريد ينجي بلبنة الخضر يمداه او مرتبة لا يكره  
الكلمه واذا ذكره حتى حلف مده وروى انه لا يكره وذكر الحسن في الشاة  
شورته خمر او بولا يكره ذبحها سا عبيد حتى يخلص ثلثه ايام ويكره اكل العود  
والذكر والاشيان والفنك والمرارة والمثانة وعن محمد لا يطعم السمك  
حتى يتنفع وروى عنه انه يكره الطافن لانه حرام كانه متغير لا يطيب وينفذ عنه  
الطبع ولعله قولهم جميعا وماتت ولم يطف اكل وكذا لو اخذ وطرح في ماء  
فليك فحات فيه اكل ولو ماتت سمكة ولا سها خارج الماء اكل وتورني في  
لحيد سمكة لا يوكى اما لو شق بطن كلبه او سمكة فيه سمكة غيرة متغيرة اكل  
**الضحية** ولو ضحي عن امراته وحياله بغير امرهم لم يذبح الضحية وعن ابنه  
يجوز استحسانا ويجعل الاب عن اولاده حتى في سفره وفيه ولكنه ومن عس  
ويقتل كالصبيح حتى لا يجب سبه على الاب ومن لم يذبح حتى مضت الايام  
فلا يثن عليه وتواشفت الضحية فلم يذبح حتى مضت ايامها يجب ان تصيد في  
بها حتمه فان لم يذبح حتى جاء السنة القابلة لا يجوز ان يصي بها لميات ورم  
فا ويزكوتها حتمه فذلك ايام النحر لمزومة الضحية قياسا وان كان الضأ  
تأصا وتوضيحي لميت يصنع بها ما صنع بالضحية ينجي عن خير وابن معاوية  
وابن مطيع وعن عصام بن عبد قيس وقيل فيمن ضحي عن ابويه جعلها عن  
احدهما لا لأحرام وتوقال اللهم عني وعن والدي لم يخر في الشاة ويجب



ان يربط الاضحية قبل يوم النحر بما يام ولا يجوز محرمات ومن التي قطعت اطرافها  
وتكون مذبذبة البقر يصعب او اكثر لم يجوز ذلك او قطع الاذن وسومعلق جاز  
وكذا اذا لم يكن لها حافر ومكيتها المنيح وتوخلت اخيرا فاستري اخر  
ثم وجد ما يزوج الاول من ابي يوسف وان اوجب الثانية ايجبا يستأنف  
ضحيتهما ولو مضت الايام تصدق بافضلها ولو وكل رجلين بشري الاضحية  
فاستري كل واحد اضحية مردما والا فبا حد بها ولو قال الموبس  
فيه ايام النحر على ان ايجي شاة فعليه شاتان وتذالوكان مجرا ثم اسير وتوزر  
شاة اجزاء البقرة وتوزع الوكيل بالشري جاز عند موكله استحسانا لان  
يختار صما ثم واذا اولدت الاضحية تصدق بالولد جاز فان ذبح لم ياكل منه  
شيئا ان كان لم يبلغ الذبح فيه رواية الحسن وعنه محمد بن ذريح وياكل كالأمر وقيل  
ان ذبح قبل يوم النحر تصدق به وما اصاب من لبن الاضحية تصدق  
عنه او بقيته وكذا الاوراث الا ان يخلطها بغيرها ولو فلدسا وتجلها تصدق  
بغلايتها وجلالها وقيل هذا اذا وجهها بالغول ولا يجوز الذبح قبل سلام  
الامام خلا لفرور والحسن وتوصل جازته الا ضايج ورويه انا حاد  
ان لم يكن بعد الزوال والخلق ابو يوسف اذا مر ناديا فنادى في الناس  
بذلك فمن يبع قبل ان يبيع النوار اجزاء ويستحب ان ياكل منها وسوقه سعة  
ان لم تصدق وسوا لا فضل لمن لم يدا وسوليس بموسر وشحب ان يذبح  
بيده ويلحم الثلث الناس واذا اقتسموا البقرة او الناقة ممازقة وفيها  
الاطراف والجلود والا لمارع جاز فاذا اخذ احد من اللحم فقط في عيسم يبي  
ان يكون من السبع ولو اوجي ان يضي عنه بقرة فمن الثلث ان لم يجر الورقة  
كان مانت الاضحية فخلب لفيها وجز صوفها لم تصدق ولا يام ان لم يكل  
والذبح بالنهار افضل ويوم النحر افضل ومن محمد بكيرة الاخير الى اخوها  
والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في اللحم والقيمة والبقرة ان  
فضل من شاة اذا استويا وفي كتاب المناسك عكس ذلك هذا والشاة  
افضل من الشاتين بغيرها سواء والضحك افضل من الحنطي اذا كان اكثر  
فيتخ او لحما والا فاجسها كذا وكذا الذكر من الضان افضل بخلاف المعز والسبد  
وكان ابن عمر رضي الله عنهما لم ياكس في شري الاضحية وفيه كرية الجاه

لمرتج مكة عن امرأة تهاب لها عذرة مع وليده لها خرجت اليه السوف قال  
استري حرسه من السمكة بتقيد من خنطت فوصفت الوليد في زيديك لها  
بمخرج راسها من جانبها وذنها من جانب فمد عليها على ابنه الى طالب رجله الله علم  
فقال يا عذرة كم رحت فاخرته فقال ما اطيعه وارخصه وارسم للحيات  
**من قكاوي العقيق** قال رحمه الله يجوز خصال السنور  
ان كان قيم منفعة لوامر رجلا ان يذبح اضحيته فذبحها وترك التسبيح عمدا  
ضمن قيمتها يتبرك بها اخرين الا ان مضت الايام فيصدق بثمنها خذ اذا  
اقبل الذابح ان ترك التسبيح عمدا ولو تصدق بلحمها ونوى عن الابوين جاز  
عنوله ما لو بعث اليهما ان كانا في الاجيا قال اكل الصرارة بمنزلة الجوار ولو جني  
شاة خف عن رجليه بامر او بغير امره لم يجوز عنه بخلاف ما لو اعتق العبد  
من غيره جاز عند ابي يوسف في كفارته ولو قال الذابح في الاضحية سم الله  
ربا سم فلا لا ياكل اكل لو قال بسم الله بنام فلان ارجو ان لا يكون ميسم  
خصا الكهنا لم يكونه وارجعوا في كرايته خصا بن آدم ولو سبي عند الذبحته ولم يرد  
التسبيحة على الذبيحة لا يجزيه اما اذا سبي ولم يحضره فيه اجزاء ونحو  
ابنه سماعة عن محمد بن عيسى جازا فوضع عند مجوس بقدر ما ياكل ذبحه  
قال لا ياكل وعند محمد بن عاتك في رجل رمى حبيدا فاخذه صاحبه  
قد خاف الوقت لا يقدر على ذبحه ياكل ويوقوف بن زياد وسوا استحسان  
وبما خذ اما عند علمائنا الثلث لا ياكل قال الفقيه في الحديث فوب الى  
حيثه ارجب اليها ولا بأس بتسبيحة شاة وشاتين عند ابي حنيفة وسم  
ما خذ ولو اوجب جيل خمس عشرة اضحية لا يلزم اكثر من اثنين على مقدارها  
حاشا الاثر ان النبي صلى الله عليه وسلم صنع شاتين ولو استبرك حرس شاة واخذه  
افضل من شواتيه بها شاتين اما لو استويا في القيمة فشاة با افضل قال النبي  
الفقيه ترك اخذ العبد بالليل افضل واحوط وان اخذه فلا بأس والنبي  
فيه ورد لا تشققن لا للكرامة ولو دعا قصابا ليذبح اضحيته فذبحها القصاب لنفسه  
ونعت عن الامم لا بأس باكل الهدم والحطاف وكيرة ذبح فيوان دنا  
ساجها ولا يجوز شئ من الصبوة في الضحايا ولو لم يتبرك عند الذبح وقد خرج منها  
دم حلك اكلها ان علم انها جنة عند الذبح ولو تحوت ولم يخرج الدم جاز



وان تحرك ذنبا لو اشرفت شاة على الموت فذبحها فسال منها دوما فليكن  
ولم يتحرك الا شئ قليل كالمذنب اولادنا حرك الكلبا قال ابو بكر الهند واني  
اذا لم يسل الدم بولك قال الفقيه به ما خذ قال بغير سالت الحسن  
بن زيار عن كوزة لبيك فيها والي متى تخون قال اذا طلع الفجر قلت اهلك  
السواد وعند سعيد بن المسيب يوم الاضحية يوم النحر ويومان بعدا وعند  
الحسن البصري وعكا وقت الاضحية ايام يوم العيد وثلثة ايام بعده وعند  
ابو يعين النخعي يوم النحر ويومان بعده وعليه عاكمة اسك العلم قال بغير سالت  
بن زيار عن وجحة تغلف شجرة لا يجيب اليها احد قال ان رما عالا بولك  
عنديه وقال ابو يوسف ان تخاف عليها ان تموت رماها والكلها وقال  
خير لو استرته شاة ونوبه ان تخفي لا يجب عليه بالنية حتى يقول استرته  
لا ضيعة قال ابو سليمان عن ابن يوسف لو اضطرب اضيعة جنت قدمها  
فانكسرت رجلها واسا بنت السكينة عنهما فلم يجيبها في اليوم وذبحها من  
الغدا اجزاء ولا ذكر الكلب الصيد لا بولك في بحر حرم وبه ما اخذ قال  
الهند واني متى عورت الولا ذة على السقرة فاحك بده رجلك وذبح الولد  
ووجرحه من غير مدحمة او لا تقدر على مدحمة جاز ولو قدم بهو ودين لمعانا  
لمسلم وقال كذا فاني استخيت اللحم من السقوف الكا فانهم لا ياكلون بدونه  
الذبح اما لو قال ذلك خراين لا ياكل حتى يرك ذبحه فان التصاريح يخفون  
ولا يذبحون وانما ياكلون ذبايح المسلمين ولو كان البحر ورين اثنين حنينا  
يجوز الاضحية قال الفقيه وبه ما خذ وموقوف على ما لا بأس بالثقات  
كيف ما كان وقال محمد بن احمد القاضي لا يجوز ذبايح الكسوف في سبعة  
الاقسام وعن محمد بن الحسن لا ضيعة عند الميت افضل من الصدقة  
ان تصدق كلها اما اذا لم تصدق فجميعها فالصدقة افضل وقال اذا  
صلى السلطان صلوة العيد يوم عرفة شتهو رجل سلال ذبيحة جاز الضيعة  
وان لم يشهد ولم يبرز فاذا وقع الشك في يوم النحر اعاش شوام تاسع فاول  
ان يخفي من الغدا خيما وروى عن ابن يوسف انه لا يكره رفع الصوت بالكبير  
فيه العيدين جميعا في طريق العيلة قال الهند واني روي ان علي بن ابي طالب  
رجل الله عنه خرج الى العيدين في حيف سب شيئا وكان يكبر ويكبي و

قال الفقيه لا يمنع العاكمة عن ذكك ثقلته رغبتم فيه الخرافات وبه ما خذ  
عن رافع بن خديج ان جيرا من ابيك الصدقة تودرون ان تود في سلك  
المدينة والله اعلم فرما رجل بهتم فعلم فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان لها اولادها واولاد الوحش فاذا فعلت شيئا من ذلك فافعلوا  
بها كما فعلتم به انتم كلوا **باب**  
**باب الله سبحانه وتعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بغيرك باطل**  
**الا ان يكون تجارة عن تراخي منكم** وقال الفقيه عليه السلام وسلم  
من كان شغلا من الارض طوفه الله يوم القيمة نار حتى يوقلتم جهنم وفيه  
رواية من غضب شعبا من الارض قال محمد بن الحسن رجل غضب  
جارتته تشاوه الف درهم فزادت عنده فصارت تشاوه الفين فباعها  
وفي ذلك فهاكك عند المشرك له صاحبها ان يجنب الفاضل الغين  
وان شاء من المشركه ونذ الوقلها الفاضل ونذ الوولد عنده  
فباعها وولدها وفعلها اما لو ماتا جميعا خفف قيمة الام يوم غضبها ولم ينج  
الولد ولا الزيادة وتومات الولد وحده اخذ الجارته ونقصان الولاوة  
ولم يضمن قيم الولد ولو لم يمت الام اخذها جميعا فان كان في الولد وفاة  
بنقصان الولاوة لم يضمن شيئا والا اخذ نقصانها واذا دعاها ربه الجارته  
واقام شاة من احد ما يشهد على غصم اياها منه وشهد آخر على اقاربه  
بالغضب لم يجر ونذ الو شهاد احد ما بالملك لم وشهد آخر على اقاربه  
الخاصة بهنالم يجر اما لو شهد له بالملك وزاد احدهما ذكر الغضب فيها  
جائزة وكذا ان شهدا احدهما انه جارتته وشهد الاخر انها كانت فغضبت  
بها لم لا مال فكون له حتى يخرج من يده بحق ولو شهدا احدهما انها شترت  
من فلان وشهد الاخر انها لم ورثها عن ابيه لم يجر وكذا اذا شهدا خرا لشتر  
من رجل آخر او بهتم او صدقة ولو شهدا انها لم غضبها هذا منه وقد  
بها الفاضل فاجازت الجارته البيع يجوز ولو ملك الثمن في يد  
الفاضل ملك من ماب رب الجارته وما اخذت عند المستر في الجارته  
من كسب وارث وولد فهو المستر اما اذا لم يسل البيع واستشرك في  
الجارته وجميع ذلك معها ولو اعتقها المستر لم اجازت الجارته البيع



لا يجوز عنقه قياسا وتوفيق محمد وفي الاستحسان يجوز وتوفيق اليمين  
واختلفت الرواية عن ابي يوسف ولو ماتت الجارية ثم سلمت رب الجارية  
البيع لم يجر البيع اما لو اشتراها الغاصب من صاحبها لم يجر البيع الا لو  
وتدالوا ومعه المولى للغاصب او مات فور ثباته ولو اقام عليه البيعة انه  
عصب جارية عصب حتى يجرها وتوفيق قدمنا او احتبها ولا اقدر  
عليها ينظر فيه فان لم يقدر عليها امر صاحب الجارية ان ياتي بالبيعة ميل  
فيتمها وان لم يكن له بيعة فالقول قول الغاصب مع يمينه واذا حلف في  
البيعة ثم ظهر الجارية فصاحبها بالخيار ان شاء رضى بالقيمة وان شاء ردّها  
واخذ الجارية وان نكل من البيعة واذا بي القيمة ما ادى صاحبها ثم ظهرت  
الجارية فهي للغاصب ولو عصب جارية فوجدها ثم ولد من غير صاحبها  
واذا عاها فهي للغاصب ولا بيعة له فامر بها ذواليد لم يدرى عليها وعلى ولد  
ولكنه ضمن قيمتها يوم عصبها ولم يضمن الولد ولو كان المديعي اقام البيعة انها  
جارية عصبها منه قضى لربها وولد ما ركب استدرى جارية فولدت عنه  
ثم جاء اخر واقام البيعة انها له قضيت له وبقية الولد والعرق على المشتري  
ثم يرجع المشتري على باجم بالثمن وقيمة الولد ولو اعتصب مالا لاجار  
ولا يوزن فما سحم المالك بعد سلاك المحضوب فعليه قيمته يوم العصب  
وان كان مما يكار او يوزن فعليه ثمنه وان عجز عن ثمن فعليه قيمته يوم  
المضوقه ولو اعتصب حيوانا فولدت عنه فاستهلكه او باعه فعليه  
قيمته يوم السلاك ولو ماتت الام فعليه قيمتها يوم العصب ويأخذ الاولاد  
ولو عصب جارية قيمتها الف فصارت الغانم ثم فعلها ركب خطاء ان شاء  
المضوب منه ضمن الغاصب العاوان شاء ضمن عائلته القاتك الغين  
فان ضمن الغاصب الغارح على العاقلة بالغين فيه لم يث سبب صلت  
له الف وتصدق بالف ولو ماتت قيمتها يوم العصب عشرة الاف  
ويوم فعلها ثمنه الاف لم يضمن الغاصب عشرة الاف حاله في ماله  
وان شاء ضمن القاتك ثمنه الاف على عاقلة فيه لم يث سبب للاعتر  
د راحم والغاصب الرجوع اليهم ان ضمنه ثمنه الاف ولا اعتره ولو كانت الجارية  
فقدت رجلا خطاء اخذها مولاها فوجدها او قدسا ثم رجع الغاصب بقيمتها

وان ماتت عند الغاصب بعد الجارية اخذ المولى قيمتها من الغاصب فوجدها الي  
ولي الغينك ثم رجع على الغاصب بخمسة اخويه ما يباي لو عصب داره وسكنها  
فقدت من غير علمه لا ضمان عليه وان تلمت من سكنها ما وعلم فهو ضمان  
له ولو بايها الغاصب وسلمها ثم اقرها لرب الدار لا ضمان عليه وقفا محمد  
حين وعى ابي يوسف روايان ولو عصب دابة فاجرها فاعطته للغاصب  
تصدق بها ولو ماتت عند الغاصب علمه ان يستعبد نكلتها في ضمان البيعة  
وتصدق بالفضل ولو بايها الغاصب فاعطته فاستهلكه وماتت  
الدابة عند المشتري وضمن رب الدابة المشتري فرجع المشتري على الغاصب  
بالثمن ولا يستعبد الغاصب بالعلنة في اداء الثمن الا ان قال له غير  
فاذا بيع فيها حتى لو اصاب مالا بعد ذلك صدق ثمنه ان كان يوم استهلكه  
الثمن موطنه غني اما لو كان محتقا جا يوم التلافى لا تصديق بشئ منه وليس  
على الغاصب في سكنى الدار وركوب الدابة اجر ولو وده الغاصب  
الثوب لرجل فليس حتى تخوف او طعما فأكلمه وجارية فاستولذها  
ثم المالك ضمن الموسوب لقيمة الثوب والطعام وقيمة الجارية ومحقها  
ولو لم يملك يرجع الموسوب له على الغاصب بشئ اما لو بايها منهم رجع بالثمن  
وبقيمة الولد ولو استهلك الغاصب الثوب واقام البيعة في قيمته فالبيعة  
بينه رب الثوب ولو لم يكن لرب الثوب بينه حلف الغاصب على دعوى  
رب الثوب ولا يثبت بين الغاصب في قيمته ولو شهد لرب الثوب شاهدان  
ان قيمة الثوب كذا وشهد اخر على اقرار الغاصب بذلك لم يجر ولو لم  
يكن لهما بينة فطلب الغاصب ان يرد البيعة على رب الثوب ان حلف  
بالحكم على ما يدعيه ورجى بذلك رب الثوب لا اراو البيعة عن محلها بما  
اتوجاه الغاصب بثوب رضى وقاب هذا الذي عصبته منه وسو يلو به  
ويرجع ان ثوبه مروي او مروي فالقول قول الغاصب مع يمينه  
بانه ان هذا الثوب الذي اغصبته منه وما اغصبته منه ثوبا مرويا  
ولا مرويا ولو انقضا انه المحضوب ولكن اختلفا فقال الغاصب عصبته  
نك هذا الحالة وقاب المالك بك عصبته مني وسوجد يذ فالقول  
قول الغاصب اخيا مع يمينه والبيعة بينه رب الثوب ولو اقام رب الثوب



البيتة من الغاصب فضل قيمته فيها بينهما ولو صلب الغاصب احمدا وجعفر  
 لرب الثوب ان يضمن الغاصب قيمته ثوبه والثوب للغاصب وان شاء اخذ  
 الثمن ومن الغاصب ما زاد وجبته قال ابو حنيفة ان شاء رب الثوب  
 بآدم وضرر لرب الثوب بغير ثوبه ايضاً وضرب للغاصب ما زاد وجبته  
 في الثوب ولو غصب جارية صبيحة فربها ما فادها المالك ولا يضمن  
 للغاصب شيئا ولو غصب سوتجة فلتنه بغيره بمنزلة ما اذا غصب ثوبه وجبته  
 ولو غصب ثوبه وصيغه اسود له ان ياخذ ثوبه ولا يعطيه شيئا لانه يتقصم الا ان  
 يكون ثوبا يرب السواد ولو غصب ثوبا وقطعه فقصا فله ان ياخذ ثوبا  
 وقيمته نقصان قطعه او الم يملكه وان شاء ضمن قيمته وكذا اذا نقصم  
 السواد ضمنه قدر النقصان ولو خرقه خرقا صغيرا ضمن الغاصب نقصه  
 الخرق اما لو كان الخرق كثيرا ان شاء رب الثوب ان يضمنه قيمته ثوبه وان  
 شاء اخذ ثوبه وضمن نقصانه اما لو قطع يد او رجليها فهذا استهلاك  
 فضمن قيمتها ويملكه وكذا لو كانت خثرة او شاة ولو كثر الغاصب الخنطة  
 فعليه ثلثها والرافق ثلثها وان استهلك قدر قصم عليه قيمته من الذمبة فوضعا  
 وان وجدته صاحب مملوك او مائة مائة مائة وان شاء ضمنه قيمته موصوعا من  
 الذمبة وان كان من الذمبة فعليه قيمته موصوعا من الغضه وان كسر دينار  
 او درهما فهو له وعليه ثلثه ولو ادعى دينارا او دينارين فادعى صاحب  
 البديانها ودينه الغائب عندين فهو ضمن نفيس عليه اما لو اقام البيتة ان فلانا  
 او دعه او عارعا او جرة او رسته لا خصومة بينهما ولو اقام المدعي البيتة  
 على الود بجهة قضى للمدعي استحسانا لو استهلك ثوبه انسان فضمن  
 انسان عن الغاصب ولا يضمن لرب الثوب وقال الكوفي قيمته عتوه واعم  
 وقال الغاصب عتوه واعم وقال صاحب الثوب لثون درهما من  
 الكفيل عشرة مع عينه ما قيمته الثوب الا عشرة ثم رجع رب الثوب على الغاصب  
 بعشرة اخرى مع عينه ما قيمته الا عشرة ولو غصب جارية ثوبا فادى ثوبا  
 حتى صارت مجوزا فاخذها صاحبها وما نقصها من الثوب عتوه الثوب عند  
 الغاصب لو غصب لثوبا ما نقص عتوه فعليه ثلثه فكل موضع ضمن الغاصب  
 فلك المعصوب لو غصب ثوبا وصيغه بعينه اخرم خضر فعليه عتوه

ثمنه او قيمته لصاحبه اما صاحب الثوب ان شاء اخذ الثوب ومن الغاصب  
 ما زاد الصبيح في ثوبه وان شاء ضمن قيمته ثوبه ولو حلق خنطة انسان بغير  
 اخر ضمن لكل واحد ثمنه ولو غصب ثوبا فادى ثوبا فادى ثوبا فادى ثوبا  
 ولا سبيك لصاحبه على الثوب ولو غصب غزلا فغصبه او وجد بها فغصبها  
 سبيها او ساجا فغصبها باءا ضمن حديدا مملوكا وفتك غزله وقيمته ساجه  
 ومنه الاشياء لو غصب اجرا او ساجا او خنطة او عصا او اودخله في  
 في ثوبه فهو له ومن قيمته وذا لو غصب خنطة او شعرا فزرعها او غصب  
 ماله فخرس في ارضه فصارت خنطة فالكلالة وعليه ثلث الخنطة وقيمته الابل  
 وصدق الغاصب ما فضل عن مائة الزرع ولو غصب خنطة فادى ثوبا  
 لا شيء عليه وان جعلها خلاصا جها ان ياخذ منه وذا لو غصب حلا مائة فادى  
 وقال في موضع اخر ضمن الغاصب ما زاد وجبه ولو كان الجلود  
 ذكيت فدفعه الغاصب بمنزلة ما لو صبيغ الثوب باحد ولو غصب عصارا  
 حمرا ضمن قيمته العصار وثلثه وان لم يملك حتى صارت حلا ان شاء اخذ الحلك  
 وان شاء ضمنه قيمته العصار خنطة وشعر ودينه عند الرجلين فاختلط  
 او حلكها فادى ثوبا فان لم يملك الثمن على قيمتها وذا ان يوزن  
 ويكاف ولو اختلفا في مبالغ الخنطة والشعر وقد باعها بخارفة واستهلكها  
 المشتري فالقوب في الخنطة قوب صاحب الشعر والثوب في الشعر  
 قوب صاحب الخنطة ولا يضمن واحد منهما فيما يودعه لنفسه ويختلف كل  
 واحد منهما على دعوى صاحبهما ثم يبيع الثمن بينهما على ذلك ثوب في يد  
 رجل او عارعا رجل ان ثوبه غصبه هذا وادى ثوبا البيتة وادى صاحب اليد  
 ان له وبيع هذا القضي به للذي في يده وكذا لو اقام البيتة على البيع او على  
 قراره ان ثوبه ولو كان الثوب في ايديهما وادى ثوبا واحد البيتة ان ثوبه  
 غصبه الاخر قضيت بينهما نصيبين لو اقام البيتة ان ثوبا ثوبه غصبه هذا  
 الذي في يده وادى ثوبا لاخر البيتة ان الذي في يده اقراره لهذا الاخر قضيت الذي  
 اقام البيتة ان له غصبه ايا ولا يعتبر اقرب الغاصب لو غصب ثوبا وادى  
 مدرجا فلك عتوه فكلما جبه ان يضمن اياها شاء فان ضمن المستودع  
 مع على الغاصب باءا ضمن ثوبا فلك لرجل غصبه هذا البيتة المستودع







وحيده وان ضمن العبد رجوع مولاه على الحر ثم لا يرجع على العبد من الحر ابدا ولو  
اعتصب من هذا المحجور الناقص لغيره محجور عليه خذ ما يكون ودية عندك  
فاخذ ما من صيدان يدفعها اليه فهلك فيه يده فان اختار رب المال تخفيف العبد  
الثاني لم يرجع مولاه على العبد الا وبشيء حتى عتق وان اختار تخفيف الاول  
رجع مولاه العبد الاول على العبد الثاني بالتمام ثم اذا عتق الاول رجع عليه  
مولاه الثاني ثم اذا عتق الثاني لم يرجع عليه العبد الاول ولو اعتصب العبد  
المحجور من مولاه الناقص وامر رجلا حرا ان يفضها ودية فقبضها الحر وسلك  
فكرب المال ان يضمن الحر ولا يرجع الحر على العبد حتى عتق وان ضمن العبد  
رجع مولاه على الحر ثم يرجع الحر على العبد بعد ما عتق ولو ان الحر اعتصب الناقص  
وامر عبدا محجورا عليه بالقبض فقبض ثم هلك فان اختار رب المال ضمان  
الحر لا يرجع مواعيل العبد قبل عتقه ولا يحد وان اختار تخفيف المواعيل رجع  
على الحر ولم يرجع الحر على العبد بعد عتقه ولو اعتصب العبد المحجور عليه الناقص  
فاخذ من عبدا محجورا عليه فقبضها فقبضها واستهلكها فان اختار ضمانها تخفيف  
الاخر لم يرجع مولاه على الاول ولو اختار تخفيف الاول رجع مولاه على ربه  
العبد الاخر ولو اخذ المحجور من مولاه الناقص اخر من اجنبي وامر حرا بقبضها ودية  
فقبض واستهلك فلصاحبها ان يضمن الحر ولم يرجع على العبد شي عتق  
او لم يعتق فان ضمن الاجنبي العبد فمولاه ان يرجع على الحر ولا يرجع عليه الحر بعد  
عتقه ولو غصب الحر من رجل الناقص وامر العبد المحجور عليه بالقبض فقبض  
واستهلك فاذا اختار ضمانها تخفيف الحر لم يرجع على العبد حتى عتق عتق  
وقال ابو يوسف ضمن ولو غصب عبد محجور الناقص فذم الى عبد ثلثه ثم ذم  
الثاني الى عبد ثلثه محجور عليه فهلك فلصاحب المال تخفيف وارجوهم ايم  
شاه فان ضمن الاول فمولاه ان يضمن اية العبدين شاه فان ضمن الثاني لم يرجع  
مولاه الثاني على العبد الثالث حتى عتق ثم اذا عتق العبد الثاني رجع عليه العبد  
الاخرى ارجوهم مولاه ولو اختار مولاه العبد الاول ان يضمن الثالث رجع  
مولاه الثالث على العبد الثاني بغيره مولاه او يبعه فاذا فعل ذلك ثم عتق  
الثالث ثم رجع مولاه الثاني بذلك فاذا عتق الثاني اسع العبد الثالث بما  
اخذ منه مولاه الثاني واما لو اختار رب المال تخفيف العبد الثالث رجع مولاه الى

العبد الا وسطا ضمن ثم اذا عتق الثالث اسع مولاه الثاني بما لم يمتد ثم اذا عتق  
الثاني رجع عليه الثالث ولو استهلك الاجير المال ضمن مولاه ولا يرجع على احد  
وان ضمن رب المال لا وسطا رجع مولاه في رقبته الثالث ولا يرجع الثالث على  
احدا ابدا وان ضمن رب المال العبد الاول فلم ان يرجع على اية العبدين شاه  
فان ضمن الاجير لم يرجع مولاه على الاول ولا وسطا ابدا وان ضمن الاول وسطا رجع  
مولاه في رقبته الثالث ولم يرجع الثالث على احد ولو اعتصب العبد المحجور  
عليه الناقص وضع اليه عبد محجور عليه ثم امر المدفوع اليه عبدا محجورا ان يفضها  
ودية فقبضها فهلك في يده فله ما جبه المال تخفيف ايم شاه فان ضمن  
الثالث لم يرجع على الاول فبين شي على ما سبقه من قبل فاذا عتق الثاني رجع  
عليه بما ضمن وان ضمن الاول وسطا فمولاه ان يرجع في رقبته الثالث ثم اذا عتق  
الثاني رجع مولاه الثالث عليه بالحق فاذا فعلك لربنا للعبد الثاني والمولاه  
سيك على الثالث بعد عتقه وليس للمولى الثاني ان يرجع على مولاه العبد  
الا وبشيء ولو اختار رب المال تخفيف العبد الاول فمولاه ارجوهم على  
اية العبدين شاه فان رجع على الاجير لا يرجع مولاه الاخير على الاول وسطا حتى عتق  
وان رجع مولاه الاول وسطا في رقبته الاجير ما عتق من عبده ثم رجع مولاه الاخر  
على العبد الاول وسطا اذا عتق واما لو استهلك الاجير المال كان ضدا  
والاول سواء الا في خصلة واحدة وحيث ان لا يرجع للاخير على الاول وسطا بما  
لحقه من الضمان ولو ان حرا ودع عبدا محجورا عليه ما لم يوقعه العبد الى  
سبد محجور عليه ودية ثم هلك لا سيك لرب المال على واحد من  
العبدين فان عتق الاول كان له ان يضمن ولا يرجع على الاخير فانه مودعه  
فكذا ان كان الاول اودعه حرا لم يضمن الحر عند اية جنيته ولا يضمن العبد  
شي عتق وعند محمد ان يضمن الحر وان ضمنه لم يرجع على العبد حتى عتق  
وان ضمن رب المال العبد بعد عتقه لم يرجع على الحر ولو اذناه ودع عبدا  
الناقص ودعها العبد حرا او محجورا عليه لم يضمن مولاه الاخر شي عند اية جنيته  
ولو كان الاخر عبدا ضمن ماله رجع مولاه بما اخذ منه على رقبته العبد الاول ولو ان  
رجلا اودع الناقص عبدا محجورا عليه فذمها الى عبد ثلثه ودية فاذا هلك  
الاخر فارب المال تخفيف الاخر عند اية جنيته ومحمد ولا يضمن الاول شي



ولا يرجع مولاه الا جبر عليه الاول بشئ ولو ان حرا او دمع عبدا بمجور عليه العاظم ومنع  
من العبد اليه عبدا اخر ودينه واودع اليه عبدا فملكه فملك لا ضمان على الاول  
حتى يعتق وليته له ان يعتق الا اخر عند ابيه حينئذ ولم ان يعتق الا وسط ورجع  
مولاه على الاخر حينئذ يعتق فاذا اعتق الا وسط رجع عليه العبد الاخر ولو اودع  
رجل العا عبد المجور عليه فامر عبدا بمجور بقبضتها ودينه من عبدا ان يرفعها  
اليه العبد المجور لربه لصاحب المال ان يعتق الاول ولم ان يعتق الا في عند  
محمد وعند ابيه حينئذ لا يعتق وارجح انهما والعبء المجور عليه والمجور والمعتق  
بمنزلة العبد المجور الا في خصلة واحدة وهي ان العبد يعتق اذا اعتق ومولاه  
لا يعتقون ابدا والله اعلم **قوله** لو كان لرجل عبد جبر فله فخصه رجل و  
بأمر العا عبد من رجل بحيث ما به اليه ستة قمار المولى للعا عبد  
بخك عبده بالثمن حالا فقبضته ودينه من مائة من مائة وقال العا عبد  
لا يك امتني بالبيع ففعلت وسلمت فان العبد المشتري ولا ضمانا لصاحب  
العبد على الرجوع ويحلف اليه لرب العبد ما اشتراه فان حلف بره وان  
كل لزمه الرجوع ولو كان العبد مائة في بد المشتري حلف كل واحد على وعي  
صاحبه بدينه ان يرجع فان كل لزمه الثمن وان كل لا يحمل لزمه بشئ ولكن  
الثمن على المشتري بما حذر الرجوع وسلمه اليه وان حلف رب العبد ما امره بالبيع  
ضمن اليه حينئذ لرب العبد ولو عصب عبدا رجلا يعرف انه له فوضعه لاسان  
وقبضته ثم ان صاحب العبد قال للوا عبد خذك عبدي هذا بالثمن وقبضته  
فوضعه لنداء وقبضته منك فقال الوا عبد انت امتني بالهبة ففعلت فالعبد  
تقديم فالهبة جائزة والعبد هو موبله ولا ضمانا لصاحب العبد على الوا عبد ولو كان  
العبد قد ملك في يدي الموصوب له قبل هذا القبول فلصاحب العبد ان يعتق  
الوا عبد فبئنه بعد ما حلف كل واحد منهما على وعي صاحبه ولو اعتق العا عبد  
العبد وقال انت امرت وقال لرب العبد انت امتني به فقال صاحبه بك  
اشترته فاعتقه والعبد فام فهو حر ولا خوف ولا ضمان على العا عبد  
ولو كان العبد قد مات قبل هذا الاختلاف فالعا عبد ضامن لثمنه وحلف  
كل واحد على وعي صاحبه ولو موزه العا عبد فقبله فقال لصاحب العبد  
انت امتني به وقال بك بخلك بالثمن وضرته فعلى العا عبد قيمة العبد

محل

بعد ما حلف كل واحد على وعي صاحبه ولو ان العا عبد كان يملك على النفس  
اليه ستة قمار رب العبد حقه منك بعد ما عصبى بالثمن وقال العا عبد  
امتني بالكتابة فلا ضمان على العا عبد والعبد فام ويحلف كل واحد على وعي  
صاحبه فان كل رب العبد كان العبد مائة وان حلف رد المكات في الرق  
ولو عصب عبدا فباعه من رجل خمس مائة اليه ستة ودفعه اليه المستر او  
ومعه وسلمه او كما تراه والعبد لا يعرف انه للمعصوب منه قمار العا عبد ان  
امتني بهذا وقال المولى بئنه منك ففعلت لنفسك فان قال المشتري  
الموصوب له والمالك والمجور قد كان للمعصوب منه فهذا والعبد المعروف  
سواء اما لو قالوا ما جبر ما اقرب ومو كما وب في الاقرار فجميع ما صنع  
العا عبد جائز ومو كما من لقيم العبد ويحلف العا عبد والمعصوب منه كل  
واحد على وعي صاحبه وينفع المعتق والتدبير منه والثمن له بعد ما ضمن قيمته  
لرب العبد انه يرجع في الهبة **قوله** لو عصب جارية فبئنه الف ففعلت  
رجل منه فاحب عبده فوفع العا عبد الاول امره اليه العا عبد ففعلت  
على العبد ففعلت القاجي بالثمن للعا عبد الاول على العا عبد الثاني فاذا  
اقر به فبئنه بربه الثاني فان ملكك القيمة في يد العا عبد الاول ثم حضر المولى  
له ان يعتق العا عبد الاول دون الثاني ولو عصبها الثاني وفبئنه الثاني  
فملك الثاني في يد العا عبد الاول فالعبد يعتق العا عبد الاول فبئنه  
يوم عصبها ومو الف وكذا ان لم يملك القيمة فاخذ المولى منه العا عبد  
الاول فتصدق بالثمن ولو حضر المولى وفبئنه على حاله في يد العا عبد الاول  
وقد ظهرت الجارية فالعبد بالثمن وان شاء اخذ جاريته وان شاء اخذ القيمة  
التي اخذها العا عبد الاول وليس له ان يعتق الا في يوم العصب وان  
اخذ جاريته رجع العا عبد الاخر على الاول بالثمن التي اخذها منه وليس  
للاول ان يرجع بما اودع على المولى وان اخذ المولى القيمة التي اخذها الاول  
من الاخر سكت الجارية لا حر ولا يبيع الاخران بقاء الجارية اذ لم يكن المولى  
اخذ القيمة فان كانت حاصلة عند الاخر قبل ان يختار المولى شيئا من ذلك  
فعلية الا اشتراه بمحضته مستقبلة حوا اختيار المولى اخذ القيمة ولو كان العا عبد  
الاول ضمن العا عبد الثاني فبئنه بخير ففعلت فاخذها منه بمنزلة ما اخذها بالقضاء







تقارب عمدا عزمها ولي فيها شركا وعند الحاكم بيننا فتمضي مع الي التام في نقض  
التام في علي بن عمر بن عبد العزيز تقارب عمدا عزمها عليها تقارب وقد لم  
من عليها ما انقضى عليها تقارب له عمر لو حكمت بخير هذا لم يكن في عملا فقط  
**فصل الزمان** تقارب رحمه الله لو استمر رجل من رجل  
جارية بالتقارب وتفاضل ففعلت الجارية ففعلت ما تمت وانقام رجل البينة ان  
الجارية جارية فهذا علي وجوه اما انها قايمة او مائة وكذا والجارية في يد البايح  
او المستر في ادب من يد المستر والجارية في يد البايح او المستر اما  
لو كانت قايمة فاخذها المشتري ومالكه بالبيع او العدا لولي الجارية  
وطلب البيع ويرجع بالتقارب فاذا دفع او فداء ثم ينظر ان كانت الجارية  
في يد البايح فله ان يرجع بغير الجارية على البايح وليس للبايع ان يرجع على  
المشتري ولا يرد المشتري ان يضمن المستر اما لو كانت الجارية عند المشتري  
فالشخص بالجارية في تضمن ايها ثانيا فان كان البايح ثم البيع والتبعية سلم  
للمشتري وطلب حتى ولي الجارية وان ضمن المشتري بطلب البيع ويرفع  
ملك القيمة اليه ولي الجارية ثم يرجع على المشتري بغيره بغيره فله ان يرد  
للمشتري ولا يرجع على البايح ثم المشتري يرجع على البايح بالتقارب لا غير  
بخلاف ما في الولد والبناء يرجع المشتري عليه بما يجه عند الاستحقاق  
تضمن الجارية وقيم ولوسا وفي الارض ما بنا فيها ويكون مخدورا في تسليم  
وما بنا لا يرجع بالقيمة لكان الجارية عنده واما لو كانت عند البايح فان اخطار  
المشتري تضمن البايح ثم البيع بينهما وسلمت البينة للمشتري وعليه البايح  
قيمة الجارية لولي الجارية ولم يصر البايح مختارا للوثة حيث باعها لاني غير  
مملوكة له وقت البيع فلا يخبر علم وقت البيع بالجارية وان اخطار المشتري  
تضمن المشتري فاخذ منه قيمتها ويدفع اليه ولي الجارية وانفسح البيع ثم يرجع  
على البايح بغيره اذ كان الجارية عنده ويرجع عليه المشتري اذ كان بالتقارب  
ولو كانت الجارية قواص فهو في حكم المملوك فالشخص بالجارية فان  
ضمن البايح ثم البيع وسلمت القيمة للمشتري فان كانت الجارية عند البايح  
فولي الجارية ان يرجع على البايح بالقيمة وان كانت الجارية عند المشتري  
فحق الاولي في رقبته الجارية فان ظهرت الجارية فطالب المشتري بالادع

او الفداء وان ضمن المشتري انفسح البيع بينهما ويدفع ملك القيمة اليه ولي  
الجارية فان كانت الجارية عند البايح يرجع عليه بغيره اذ كان في ملكه ويرجع عليه  
المشتري اذ كان بالتقارب وان كانت الجارية عند المشتري فلا يرجع بغيره اذ كان  
الا على المشتري ويرجع المشتري على البايح بالتقارب فاذا ظهرت الجارية  
تكون للمشتري واما لو لم يبعها ولكن وكن بها فمقت فمقت جارية عند  
الواصب والموسوم لم يملك الجارية او في قايمة فالحجاب في قصورها  
كالجواب في البيع الا ان لا يرجع احد على الاخر شي ولو ان رجلا غصب  
جارية ففعلت قتيلا فقام رجل البينة واستحقها من ذيه اليد وظهر ان  
صاحب اليد غاصب والبايع غاصب الغاصب فله ان يرجع على وجهه اما  
ان يكون للجارية في يد الغاصب الاول او في يد الغاصب الثاني واما ان  
يكون الجارية قايمة او مائة فان كانت قايمة المشتري اخذها ويرفعها الي  
ولي الجارية او يرد بها بالدية ثم اذا كانت الجارية عند الاول يرجع على  
الاول بغيرها وان كانت عند الثاني فالشخص بالجارية بعد ما فيها  
او يرد بها ان شاء يرجع بغيرها على الاول وان شاء على الثاني فان رجعا  
على الاول فالاول على الثاني وان رجعا المشتري على الثاني فلا يرجع  
الثاني على الاول لكان الجارية عنده فان ماتت الجارية في يد الثاني  
فهو بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان اخطار تضمن  
الاول اخذ قيمتها ويدفع اليه ولي الجارية ثم يرجع على الاول بغيره اذ كان  
فلمت له واصل له ان يضمن القيمة الثاني للثاني واما كانت الجارية عند  
الثاني يرجع عليه بالقيمة التي تضمنتها لاجل المملوك عنده ولا جمل الجارية  
عنده اذ كان ولو اخطار المشتري تضمن الثاني ضمنه قيمة يردفها اليه ولي الجارية  
ثم ان كانت الجارية عند الاول فيرجع بغيره اذ كان على الاول وان  
كانت الجارية عند الثاني فيرجع بغيره اذ كان على الثاني ولا يرجع الثاني على الاول  
شي ولو ان الغاصب الاول او دعبها عند رجل فمقت فالحجاب  
فيه كالجواب في الغصب عنده ان حق الرجوع على الصدفات الجارية ان  
كانت قايمة اخذها المشتري ودفعا اليه ولي الجارية او فداها فان كانت  
الجارية عند الغاصب يرجع بغيرها عليه ولا يرجع بها على المودع فان كانت الجارية



عند الغاصب رجع بقيمتها ولا يرجع على المودع فان كانت الجعنة عند المودع  
فالمستحق بالجبار فيه خمين ايها شاة فان ضمن المودع ويرجع على الغاصب  
وتوكلت الجعنة مأكلة فلم يجاز التضمن فان كانت الجعنة عند المودع  
ضمن ايها شاة مما ينفذ مخرج احد التضمنين اليه وله الجعنة وسكت لم الاخر  
فان ضمنها الغاصب فلا يرجع على المودع شي وان ضمنها المودع رجع على  
الغاصب بها وان كانت الجعنة عند الغاصب واختار ضمانه ضمنه وتضمن  
ولا يرجع على المودع وان اختار تضمين المودع ضمنه قيمة واحدة وفيه اخر  
يرجع بها على الغاصب ويرجع المودع على الغاصب بما ضمن ونزك حكم الامارة  
والرهن ولو ان رجلا غصب عبدا قيمته الف فذات حتى تساوي الفكين  
ثم قتل فيقتل خطاه ثم ان رجلا قتل العبد وقيل الغاصب فان قتل رجل اجني  
فغاصب العبد بالجبار ان شاء ضمن عاقلة المالك الغنيبة في مئة سنين وان  
شاة ضمن الغاصب قيمته وقت الغصب الف حرره في ماله حالة ولا خيار  
لولى الجعنة فاجبه الضمان اخذ نعم اليه وله الجعنة ثم يرجع على الغاصب  
بالف اخرى فاذا اجمع الغاصب الغنيبة برخصتين فله ان يرجع على عاقلة العالم  
بالغنيبة ويطلب لو واما لو كان المالك هو الغاصب فله ان يرجع على الغاصب  
مصلحة واحدة ويمن لو اختار تضمين الغاصب دون العاقلة ليس له  
ان يرجع على عاقلة ولو استثنى جارية بالف وتا جازا فجلت الجارية  
من المشتري ثم انها ضربت بطن نفسها او شربت وواه فالتقت جديتا ميتا  
ثم استحقها رجل فاجاز الجارية وحقق ما ثم رجع المشتري على البائع بالثمن  
فان انتقصت بالولادة ان شاة المشتري اخذ قدر النقصان من البائع ومن  
المشتري فان اخذ من البائع رجع به على المشتري اما لو اخذه من المشتري  
فلا يرجع به على البائع ثم لا يشتري ان يبيع المشتري بخمان الولد الذي قبلته الجارية  
فتقرب فطقت ولده امانا بوفعه له واما ان يهديه خمس مائة فان قيمته  
الجنتين الخمس خمسمائة فان دفعها المشتري او فداه كان للمشتري ان يضمن المشتري  
قيمة الولد قايما فله ان يضمنه عشر قيمته ان كانت ايتي وضمن عشر قيمته  
ان كان وكرا ثم يرجع المشتري على البائع باخذ منه من قيمة الولد ثم للمشتري  
ان يبيع فان يتي عندي سبب تقدم عند عاقلة ان يرجع بالالف

من قيمة الجارية ومن العدة على ايها شاة ان شاء على البائع وان شاء على المشتري  
فان اخذ من البائع فالبائع يرجع على المشتري وان اخذ من المشتري فلا يرجع  
على البائع ولو كان مكان البيع متبعا فالجواب كذا كذا الا انه لا يرجع عنها ولو ان  
رجلا في يد جارية فادعها فادع منه فاستحقها رجل فله ان يضمن  
ايها شاة فان ضمن الغاصب لا يرجع على المودع شي واذا ظهر في له وحقيق  
عليه ان كانت ذات رحم محرم منه وان ضمن المودع فملكها الغاصب  
ايضا بخمان المودع مع كمال كمال المودع كمال كمال المودع ان يرجع على  
الغاصب بسوا ادي القيمة اليه المستحق او لم يرد ولو ابراء المشتري المودع  
فالمودع مع ان يرجع على الغاصب فان كانت ذات رحم محرم من المودع  
لم يحنق وانما عتقت اذا كانت ذات رحم محرم من الغاصب واذا اظهر  
المستودع ان يجيبها لاجل القيمة فان ملكك الجعنة عند المستودع مع قبلك  
الحبس ملكك من ماب الغاصب والمستودع مع ان يرجع على الغاصب  
بما ضمن وان ملكك عبد الجبس بريد الغاصب من ضمانه ويهلك عنده  
ملاك المبيع عند الوكيل بالشراء وقاب ابو يوسف يهلك ملاك الرهن  
وعند زفر ملاك المضمون ويولم يملك ولكن ذهب عنها فان كان قبلك  
الجبس لا خيار للغاصب وان كان عبد الجبس فلهما حبس الجبار ان شاء  
ترك له بالثمان وان شاء اخذه ودفع اليه ما ضمن وملك الحكم لورين اذ اجر  
عبدانه اذا ضمن الغاصب ثم العتق بينها واما في العارية اذ اضمن المستيعر  
لا يرجع على المبيع والجارية له بالثمان ونزكك البينة والشراء فان ضمن  
الغاصب للمشتري ثم الشراء والبينة والعارية وان ضمن المودع لاد المشتري  
فقد ملكها بالثمان عذرا ان المشتري رجع على البائع بالثمن ولو غصب  
من الاول غاصب اخذ قلم الرجوع على المشتري ما ذكرنا في المودع فان  
المشتري اذ اضمن الثاني لا يرجع على الاول ويكون الجارية له اذا ظهرت  
وحقق عليه بالقوامة وارتفع الثمان عن الثاني وان لم يكن فله ان يضمن الثاني  
فان ظهرت قبلك الثمان كانت له وبره الثاني وان لم يظهر ضمنه صارت  
للساير حين ظهرت واذا ادعى رجل جارية في رجل فملك رجل عن  
المودعي عليه جازت العاقلة فان اعقب الجارية ثم اقام المودعي البينة وزليت



وطلب من القاضي ان يقيض جيل المدعي عليه بقيتها فانه يقيض له بها ولم ان ياخذها  
 من ايها نشأ ولا يكون في اخذ احد ما ابراه الا آخر فان الكفالة عند مبرته ثم ينظر  
 ان يكون الكفالة بما مر المدعي عليه وخبر امده فان كلف بما مره صارت الجارية  
 للمدعي عليه سواء اختار اخذ القيمة من الكفيل او من المكفول عنه وليس  
 للكفيل ان يرجع عليه المدعي عليه قبل الا واه بخلاف المودع ولما لو كلفه غير  
 امده فحال الجارية موقوفه فان اخذ الضمان من المدعي عليه او وديع او  
 ابراه صارت ملكا له وجبت عليه بالقرابة وان اخذ من الكفيل او وديع  
 ملكها الكفيل وان ابراه الكفيل بدين لا يمكن التضمن بعده الا المدعي عليه فيملكها  
 المدعي عليه قبل اخذ الضمان منه ولا يعتق الجارية بالقرابة في الحار  
 فان اخذ الضمان من القريب عتقت عليه وان اخذ من الآخر فهي له ولا يعتق  
 اما اذا كانت لها قرابة منها جميعا عتقت للحار وولدت موقوفه فاباها  
 ضمن ثبوت الولاء له وان لم تكن قرابة وكلت اعتقها قبل الا واه فان كان  
 المختار ودي الضمان عتقت منه وان اوجي الا حر لم يعتق ولو اوجي الغنم  
 ضمن المقتن لصاحبه حنف يقيتها ان كان موسرا ولا سحت في حنف يقيتها  
 ان كان مجبرا وسد ايقا **س** قولها اما عند ابي حنيفة لا يعتق لمولته  
 رجلا ستريا ما ودي قريبا احدهما وان اعتما جميعا عتقت في الحار  
 والولاء موقوف فاباها اوجي جميع القيمة فلم الولاء وان اوجي كل واحد  
 حنف القيمة ينظر ان كان دار معا فالولاء بينهما وان اوجي احدهما قبل  
 صاحبه فله ذلك عند ابي حنيفة وعندهما جنت الزور اوجي ولا لشركه  
 حنف يقيتها ان كان موسرا وان كان محصرا سعت الجارية له والولاء كله  
 للولاء ولو باعها احدهما فالبيع موقوف فان حنف البايح جاز البيع  
 وان ضمن الآخر بطل البيع فان اعتما احدهما فهو موقوف فان قلنا  
 بطل حد اعتاق احدهما قبل الا واه فان اوجي الضمان معتقها عتقت  
 وعلى الحاقلة الدية ان كان القتل خطا وان كان عمدا فبني ماله ولا يعتق  
 وتلك العينة موروثه عنها ففسد العتق في حق المختق ودي العاتق  
 وان اوجي الاخر كذلك الا ان القيمة يكون له ولو قلها المختق فان اوجي المختق  
 يقيتها ماله لو رثتها في ثلث سبب كما لو ملك مكانه وسواء كان القتل

عمدا او خطا ولا يترك الحاقلة ولو وديع المدعي القيمة فيها صارت الجارية  
 بينها وثلمه لو ابراهما عن القيمة يكون الجارية للمكفول عنه ولو ان رجلا غضب  
 جارية ثم غضب منه آخر فماتت في يد الاخر فارقا والمولى ان ياخذ حنف  
 الضمان من الاول وحنفه من الثاني لم ذلك ولم يذكروا هذه المسئلة الا ما عفا  
 عن سعيد بن المسيب كان للعباس بن عبد المطلب دارا فاراد عمر بن  
 الخطاب رجلا لله علة ان يورثه مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحبك  
 داره فيه فاختصا اليه اليه بن كعب فحصل له حنفا بينهما فقال **ابو كعب**  
 كان سليمان بن داود وعليهما السلام استورا ارضا لبنات بيت المقدس  
 فقال صاحبها له الذي اخذت مني خير من الثمن الذي اعطيتني فقال  
 سليمان لا لي الذي اخذت منك فقال صاحب الارض لا اجز  
 البيع فزاروه فقال له تلك ذك فاجابه بثلمه فقال لا اجز اليك  
 مرات حتى اشترى ما ذم ان لا يبيل شيئا فلم يبق الرجل بالهد فساله  
 شيئا كسرا ففعل كما ان الله تعالى فاجب الله تعالى يا سليمان ان كنت اما  
 من عموما فاعطى حتى يرضى فقال العباس اما ان جعلتها لمسيح رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم **حناف** **من المتفق** قال رحمه الله ان يورث  
 رجل ركبته وادته الاخر فلم يحوها عن مكانها حتى عفرها آخر حنف الضمان  
 على الحاقلة حاقلة اذ لم يطيب من ركبته واما لو منع صاحبها او جردا ثم  
 عفرها آخر حنف ايها ثلثا لو حوتها ولو اخذ منها عني لينظر فيه ليشير  
 توضع من يده فانكسر حنن ولو اخذ قبل فنته لينظر فيه كما ينظر  
 الناس فانكسر في يده لا ضمان عليه ولو صالحوه ليصلح كما كان فصاع في  
 يده لا ضمان عليه فانه منطوع رجل دخل منزلا انسان فحرق مناعا  
 منه بيته اليه بيت اخذ في تلك الدار فصاع لم يضمن ان كان ثلمه في الحور  
 استحسانا وان لم يكن ثلمه في الحور ضمن غضب ثلمه ماله ميتة لم سعيه  
 ان ياكل فيها حتى ضمتها وانما مع شيئا منه وسع للثقة ان ياكل لو غضب  
 ارضا وبنى فيها مسجدا وحانوتا جان الصلاة فيها فالخوف في الحانوت  
 ليشتره شيئا فيه ولا يجوز السكن فيه ولو اخذ فيها حانوتا لا يجوز الخوف  
 فيها وقال شمام اكره الخوف للشرية والعسالة فيها ولا يفتك شهادته



من سكن فيها وعلم بذلك وعن محمد بن قيس ورام بن يده واختلط برام  
عنده عن رامي النخيل ولا يسجد النخيل فيها حتى يورث مثلها اليه منها جديها  
ولو غضب العاقل واسترجه بها جارية او ثوب بها امراة جاز وطيبها وكسورها  
بها ثوبا جاز لبسه اما لو غضب ثوبا واسترجه بها جارية لم يسجد وطيها  
حتى ضمن قيمة الثوب اما لو جعله مهورا جاز ويملك للزوجة ولو غضب خنطته  
فزرعها او نواته فعند سها او بينة فغرم له الا سماع بها فبذلك او الامان  
لو سأل بالخنطة فغضب بها اليه ارض النخيل فست ما لم يراج لرب الخنطة  
ان كانت للخنطة قيمته وتنقيت بالفضلك ولا يجنب نقصان الارض  
فلما خرج حاتم عن زرع اواراه ليل كانا اونها بالاحمان عليه عتده ثياب  
وورقة وفيها ثوب لرجل فذم كلها اليه لانه خسر ثوب نفسه فضايع غضب  
الووجهة ضمن وكذا كل شيء اخذته على نفسه انه لم يذم او لم يجر ولو فسخ  
باصطحاب فذم الدابة ضمن في هذه الووجهة عن محمد بن خلف ما كان  
الاصلك وفي زرع قيد العبد لا يضمن الا ان يكون العبد ذاعب العقول  
لسبب له عزية صحيحة يلقى نفسه في يده فيضرب باليد في البينة **زاد**  
عن ابن جينة فيمن استهلك لهما فطيمه قيمته وعن ابن يوسف غضب  
جارية فولدت عنده فحجركا وولد بها ضمن قيمة الجارية يوم الغضب وقيمة  
الولد يوم المجرود وان ماتت في يده فعليه قيمتها والارث والطق والمهر  
اما الولد والكسب للولي وعن محمد بن غضب ففقط هذه رواية ان  
شأنا صا حبه اخذه وضمن ما زلوا وان شأنا ضمن قيمته غير منقوض **وقال ابو يوسف**  
اخذه بغير شيء ولو غضب كدسا فدا سم قضى عليه بقيمة الحمار وعليه  
البد ولو اخترف في الكلاس ينظر ان كان البدر في الكدس اقل قيمة فطيمه  
القيمة وان كان اكثر قيمته فطيمه البدر ثم وقيمة الحمار وان غضب حمارا  
محرورا ضمن محرورا والجارية اذا كانت حرة اصوت في يدي على  
حسن الصوت الا انها لا يضمن ولو قال انما صا من لعبوك الذي غضب فلان  
حتى آتيك به او يقيمة صبح وان كان مبرا من فلان ولو ابراهما المالك  
فالخصم للخاص لو غضب ارضا وزرعها فاختصما فبذلك ان بدت  
فرب الارض انما شأنا تركها لم ثم امده بقلعه وان شأنا اعطاه ما زلوما

زرعه ارض بينهما فزرعها احد شريكه خير رضا الاخر فاما جنته فاعطاه  
شريكه نصف بزرعه ليكون الزرع بينهما جاز وان تراخيا قبلت بيات الزرع لم يجمع  
**حلاف** عن ابن يوسف غضب عبدا وفي يده العبد ماله فقال العاقل صاحب  
ماله وقال المولى مولى يظن ان كان العبد في منزل الخاصب فالحال  
للخاصب والا فهو لمولى العبد **وقال** غضبنا منم الفاشم قال كذا عشرة  
فعلينا عشرة **وقال** رب المالك غضب وحدث الفول فويل رب  
المالك **وقال** زفر الفول فويل الخاصب فلو اوجي انه غضب فبعض  
او جلي سقيم او بنا واراه وعرض بها فطيمه **وقال** رب الثوب  
غضب مصبوغا او محلي او مسم او مشروسه فالفول فويل المصوب  
منه والبينة بينه الخاصب اما لو اخلها في حرا واخر غير ميني او فضايع مضموم  
فالفول فويل الخاصب والبينة بينه رب الدار وعن محمد بن يحيى  
من طبق القصاب **وقال** انه ميتة او ذبيحة مجوس لا يصرف فيه و  
الشهود ان يشهدوا انه ذبيحة لانه لا يباع في السوق الا بغيره اما لو غضب  
في السوق زينا وزعم انه نجس ماتت قيمته فالفول فويل  
وتواخذ من لحيت رجلك لذنا او بنا فعليه قيمة الطينة فان قال رب الطينة  
اما امرته به فهو لرب الطينة **انظر** عن ابن جينة ربح الله حرك  
عليه دابة رجل محسوم من لحام وحرك آخر محتومين ماتت منها فعلى  
الاولى ثلث قيمتها وعلى الثاني ثلثها لو ائلف بخصه عليه ثلثها وفي رواية  
بغيرها وضمن لبن الشاة ولم يضمن الجارية بان صفت لغيرها او احرى على ارضاع  
رضيع لو اعطى رجلا ذبيحة ينظر فيه سو محرور فكسره ضمن الا ان يامره بالغير  
ولذا افي زرع القوس وعن ابن يوسف رجلا نكلا واحد وضع جرة  
في الطريق فتدحرجت احدى على الاخرى فالتدحرجا حركا واحد  
جرة صا حبه لو خترف لثوب انسان ثم زفاه فيوم صبيحا وتقوم من فوا  
ضمن فضلك ما بينهما ولو اظهر سيدا انسانا فنقوم ارضه فيها بغير محفورة ونقوم  
غير محفورة ضمن فضلك ما بينهما اما لو طرح فيها زراعا جبرته على اخرجها  
اما لو كانت في محو غير مملوكة ولم يسبق الماء فلا شيء عليه وان استنيط  
الماء ضمن على ما ذكرنا انها محفورة وغير محفورة لو حفرت فاة في ارض



الاخر من نقصان الارض لثقلها وتفتت في دقيق انسان فكلها على صاحب اللؤلؤة  
 بخلاف ان اخراج استولى قطعا وامرر وحته بغزله فالغزله له وان غزله  
 بخلاف مرة في منزله فهو لها ولا شئ عليها غزله لعمام وصنع في منزله فكله وفي  
 رواية للزواج ليف ما كان وعنه فخر تشتت بثوبه فذهب صاحب الثوب  
 من يد فخر في ضمن نصف قيمته اما لو جرد لابس ضمن جميعه ولو جلس  
 على ثوب رجل فقام ولم يجل به جلس جاره على ثوبه فتخلف ضمن نصف  
 في رواية لعمام وفي رواية اخرى رستم ضمن جميع الثوب بعينه الثاخذ رستم  
 حتره زيت على الطريق ووضع ثوبه انسان اخذ فخرجت احدهما دون  
 الاخرى وانفذت الى الثانية حتى انكسرتا فعلى الجرة الثانية التي لم تنفذ خرج  
 قيمة جرة صاحبه وصحان ثوبه زيتا غزله مالو وضع على الطريق جرحا حتى اصابت  
 جرة انسان فانفذت اما الاخرى زالت حره فخرج عن موضع الذي  
 وصنع خرج عن صحانه ولو اطلع بخير لؤلؤة او بقره او شاة او وجاهته فباع  
 لصاحب الحيوان اعلم وجاهتك بغيرتها الا ان يكون ثمن اللؤلؤة بغير  
 لا شئ على صاحب الحيوان وقال ابو يوسف لا اجر على اعطاك الدر جامة  
 واخذ قيمتها ولو خرج حمار رجل ضمنه قيمته ولم ان لابس جلد له اللذان ان  
 كانا لجلده قيمته اما لو قلم لابس له امساكه لوقعا عينه جيرة او بقره او شاة  
 او حمس عليه ربع قيمته وكذا كل ما يملك عليه ويركب وفي رواية الحسن  
 عن ابن حنيفة اذا وقع عين بقره او شاة ما لا يملك عليها فباعها ما نقصها  
 وسوقه زهر واما فقه كلب الحرس قيمته على العاقل ولو استرد قطعا  
 فغزله امواته وزعم انه امره فالتقوى قوله لو سدم حمارك ان شاة صاحبه ضمنه  
 النقصان ولو اعادته وان شاة ضمنه قيمته الحايك وسلم اليه الاعاص لو غرس  
 الكرم في ارض الغير غصبا ينكر ان افسد الارض قطع الاشجار فكل صاحب الارض  
 ان يدفع ما زاد وغرس الكرم فيها رضم ما بلغ وان شاة اخذه فباعه وضمنه نقصان  
 رضمه اما لو لم يغرسه ما ذلك يوجب قدرا من نقصان فانه يوم يعلقه ويمن  
 النقصان وليس لصاحب الارض ان ياخذ الكرم ويدفع قيمته ما لم يوجب قطع  
 ويمن النقصان وليس لصاحب الارض ان ياخذ الكرم ويدفع قيمته ما لم يوجب  
 قطع فساو الارض اذا بنا في ارض الغير يوم يرفعهم بخلاف زخرف

الجدار وتحت الحصى والحصار وح حيث لا يومر بالحك ولكن يحنف صاحب  
 الدار لانه لا قيمة للمحكوك اما لا يحنف قيمته ولو خلط وراحم بورا مع نفسه ولا يملك  
 يحنف ان شاة ضمنه وان شاة تزكروا وعلقه قال ابو يوسف ان كان اقل  
 من مالها ما لو كان اكثر فقد استهلكها واما اذا كانا سواء فهو شاة  
 عن ابي يوسف اخذ ثوبا من دار انسان بغير علم ثم رده بعد ايام الى ذلك  
 الموضع ضمن ما لم يرد الى مالكم وقال زفريرا ولو اخذ من ثيابي ثوبا  
 اذ كانته ثم رده فذلك لا ضمان عليه انتم فيما بين ذلك او لم يحنف وعنه لو انتم  
 ثم ايام ضمن لو غصب بعد رجل ثوب صاحبه للمصاحب اذ سبب الى يده  
 واهم فذهب به فغصب في الطريق ضمن ولو استأجره لغيري له كما يملك يرا  
 من ضمانه الى ان اخذ في حياك الحايك فبري ولو غصب ثوبا فاستأجره  
 رب الثوب ليغسله بد زعم ثم صاع الثوب بعد ما قصه ضمن في قول من  
 ضمن اجدر المشتري لو غصب ثوبا وذهبها ثم اعادها الى صاحبها  
 فاكل لا شئ على الخاصم في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لو غصب  
 حبة حنة من حنطة لا شئ عليه وان بلغ فحقنوا الا ان يحنف الكل في منزل  
 المالك ثم اخرجهم بعد ما صار وعنه محمد لو اخذ ثوب انسان بغير امره  
 ولبس ثم رده الى بيته فوصفه فيه فذلك لم يحنف ولو اخذ دابة من ارض  
 وركبها ثم ردها الى الارض لم يحنف استعساها ولو اخذ من كرس رجل حمارا  
 وكان فيه الفاذيب ثم ردها بعد ايام فوصفها في الكيس لا يرد ما لم يوصفها  
 الى صاحبها لو جرد امرأته وصبيها فذهب به بحد لا يرد فانما يحنف حتى  
 ياتي به او علم انه ميت باقته سمواته ولا يحنف بالمال ما لم يعلم لو اخرج  
 صليبا لزمي ضمن قيمته على من اصابه فلو اخرج في ارضه عليه فذلك يحنف  
 عند مقتضى الحال ان يكون مقتضى الراس فيضمن على ذلك التقوى  
 اما لو تلف من ثوبا وبرا المصنوع على الحايك ضمن نقصان الحايك ولو كسر  
 جب الخمر ضمن بلا خلاف الجب اما لو شق زحفا لا يحنف عند محمد لو امره  
 ان يجعله باق في هذا الحايك ففعلك فاذا يولي غيري ضمن الثاقيب ويرجع على  
 الامر اما اذا لم يحنف الى نفسه ولم يملك ما لم يحنف فلا يملك الرجوع عليه  
 ولو كسر امرأته بدمج شاة ان علم الزايج انه يغرق لا يرجع على الامر وان لم يعلم رجوع



والله اعلم من يحكي به منزلة من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اخذ راضا بغير  
حق لم يملك ان يحكم نراها الى المشرق **الكلبي** قال رحمه الله  
حز الغضب اخذ ما بال غير خيرا منه وكذا لعل ليل انسان كالبيتض والجون مما  
تلك التفاوت بحسب مثله وما يكثرت التفاوت بحسب القية كالرمان والسنجلك  
وما نقص من نفس المصوب ضمن الغاصب وما نقص من سعرة والخنار  
الذي لا سنيك مع تظلم من الارض لا يرد عليه الغضب خلافا للمجد والشافعي وما  
انهدم من الدار بغيرك الغاصب ضمن وكذا استخرد عبد رجل بغير امره و  
حشمه في حاجته او قاض ودية او ساقها او ركبها وحملها لعل فهو ضامن سواء في  
تلك المحدثه او ماتت خنت انعم ولو جلس على سباط الغير او فرشته لم يجر  
عاصبا ما لم يحول ولو غضب جارية فاعطى في يده او سرقته او زنت ردها  
ومن نفعه كان القية كما لو انتقص من احوالها ولو سرقته في يد الغاصب  
او زنت ثم ردها ففطحت يد ما هو حدث ضمن الغاصب عند ابن حنيفة  
في حد الزنا الا كبر ما نقصها الضرب وما نقصها الزنا وفي السرقه اذا قطعت  
ضمن ضمن قيمتها وعند ما ضمن نقصان السرقه ونقصان الزنا ومن نقصها  
الغضب ولو ماتت الجارية من الولا فضمن الغاصب قيمتها ويروى ما  
ولا يجبر نقصانها بالولد ولو تمت في يد الغاصب ثم ردها وماتت في يد المولى  
من المحمي التي كانت في يد الغاصب لم يضمن الغاصب الا ما نقصها المحمي ولو  
غضبها ومن محمومة يؤمى ثم ماتت في يد الغاصب بما ضمن قيمتها وبها نكح  
المحمي وكذا الجراحه والجلبك ولو قتل العبد نفسه في يد الغاصب ضمن قيمته  
بالغضب كما لو مات ولو غضب جارية فاعطى في يدها عند ضمن نقصانها  
اما حزوج المحيية عند لا يوجب شيئا اما الشيوخه محبب ولو نسي القرآن  
او حرفه اكله انة او الحرفه ضمن الانتقصان ولو غضب مصلب نصار  
خلا اولها نصار مخلص او غيبا نصار زبينا قال ابو يوسف صاحب الجراح  
بين اخذه جينه ولا يثنى له غيره وان شاعته مثله وسلم ذلك اليه ولو غضب  
شاة فذبحها وبيعها للراك اخذها ويضمن النقصان اما لو شاة المحمي او لحبها  
ليس للمالك اخذه منه ولو باعه الغاصب بعد بيعه جاز البيع وبيعته  
بالتلف وقال الحسن وزفر له ان ياكله ويبيع من شاة رجل حرم بالقيمة ام لا

ولو غضب جلد فخره لصاحبه ان يخذله ويرد ما زاد الربح اما لو جلد ورثا  
او دفترا او جرا او فورا انقطع ختم عنه بالقيمة ولا سبيك له عليه ولو اقام  
المالك بينة انه غضب عبده يوم الخمر كفوته واثام الغاصب البينة انه كان  
ملكه يوم الخمر والعبد فالضمان واجب على الغاصب ولو غضب جارية فزوج  
المالك من غاصبها بغير من الضمان فيه قية **قول** ابن حنيفة خلافا لابن  
يوسف ولو كان له كثر ان من خنته فغضبه احد ما ثم ان المالك اودع الغاصب  
او كثر الاخر فخلطه بذلك الغضب ثم ضاع كله ضمن اكثر الغضب وروى ابو حنيفة  
ولو غضب حبيب فقتل الحبيب انسانا فردد على المولى ضمن عاقله الحبيب ولا  
يرجعون على الغاصب بشئ اما لو قتل الحبيب نفسه او ابنه على شئ من نفسه  
من اليد والرجل ضمن الغاصب وكذا لو اركبه ودية فالتقى نفسه منها عند ابن  
يوسف ضمن وقال محمد لا ضمان عليه ولو غضب غيبا ثم اودع مملوكا محبسا  
مدة ظهر انه لو لم يملك وكان في يده لا ظهره ولا يبيع الذي من كل ما يبيع المسلم  
الا شرب الخمر والكل المحذوب وينع عن الضمان وضرب العبدان ومنا فغ  
الحين المخصوصة لا يضمن بالغضب والا للاف عندنا ولو فتح باب نقصان فطاع  
فلم يضمن خلافا لمحمد بن ابي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لو ان عبدا  
سار ربه ان لا يدرقه لوزقه لم يدرقه رغب انهم وان الرزق لا يزيد ولا ينقص  
سار ومطلبه اول سيار ولا يطلب فاجلوا فيه الطلب ثم قال لا ضمان على  
سبيك لحوكم ان يغير من الموت قالوا لا قال فذلك لا يستطيع ان يغير من  
الرزق قال لوزقه سبيك كما يتبع الموت **من الطحاوي** قال  
رحم الله لو كان المصوب دارا وخوابيت وعقارا فانهدم البنا بآفة سماوية  
فوسيك ذبيح بالبنا او ما عظم احترقت الاشجار واجتمع فيها ما سوت  
الا رضاء تحت الماء او انهار رمل في يد الغاصب لا ضمان عليه خلافا لمحمد اما لو  
لغف سكت الغاصب ضمن بالاشفاق ولو جاء رجل وقطع الاشجار  
وهدم البنا ضمن الهادم وقال محمد فالهادم بالخيار في تضييع البنا شاة  
واجموا لو كان المصوب ثوبا فخرقه رجل فليس جرمه ان يضمن البنا شاة  
ولو غضب حرا من مسلم فقتلته عندنا او خلبها ثم طلق المملوك لا ضمان  
عليه اما لو استهلكه الغاصب عبدا صار خلا ضمن مثله ولو غضب جلد



ميتة ودر بيش لا قيمته لم لصاحبه ان يا خذره ولا نجير شيئا ولو استهلكه الغاصب  
بعد دفعه ضمن قيمته اما لو دفعه بمالك قيمته نحو العرض لم يضمن شيئا لصاحبه  
عند اير جينته وعند ما يضمن قيمته كما لو كان الجلود كذا غير مدبوغ ولو غضب  
توبيا وقطعه ان لم يوجب خضرا او اجبر صاحبه به خذره وان قصم فاحشا فلهما  
الخيار بين اخذ توبه وتخيير نقصانه وتخيير القيمة لو غضب سبيلة فضته  
فكولها او دورها لم يقطع حق صاحبها انما في النقصان والمديد ان اخرج  
بالتكوير من هباته وحصار عدو او وخرج من ان يكون وزيا اتقطع حق  
ضمن بالقيمة وفي الحدوث من اقتطع حق امير مسلم او جيت الله له الدار قيل  
يا رسول الله وان كان سيرا قارب وان كان فصيكا من اراكم **من**  
**الحيوان** قال رحمه الله لو قال لا خرا حفر لي في هذا الحايك يا  
فاذا الحايك لغيره ضمن الحافر فخرج على الامر وكذا لو قال اخفر في حايك  
او استاجر علي او موساكن قيمه اما اذا لم يكن شيء من ذلك وقال اخفر  
في هذا الحايك ولم يضمن اليه غنم ضمن لما كلفه ولا يرجع على امره كما لو قال  
لا خرا شتر عبدا ولم يملك لي فهو للشرية دون الامر لو غضب غلاما فخصما  
وكانت قيمته الثا وبالحضاه صارت قيمته الثا ان فصاحبه بالخيار ان شاء اخذ  
ولا يثنى له وان شاء ضمنه الثا وحاجته اقبلت للولوة فصاحب الدما حجة  
بالخيار ان شاء ضمن اللولوة وان شاء اعطاه الدما حجة واخذ منه قيمتها ان  
رضي صاحب اللولوة لو غضب واثا او توبيا او دورها وذلك فقام جينه  
فاداه منه صاحبه فالبراة بالحكمة وسوفا من في قول زفر وقاب ابو يوسف  
بذلك من هباته كالود حجة وقاب لو غضب عبدا او مولا او موزونا فزنته  
اليه فكان جيبه سمع سره فهاك فليق صاحبه فارا وان يرد اليه فهو  
بالخيار ان شاء ضمن قيمته في الموضع الذي غصبه وان شاء اخذ العبد وعن  
محمد ازنه حاشا فاعلم في خنصره البني واليسري فضا مع يمين ولو جرد  
فوق حاشا اخر ثم ضاع لم يضمن لانه لم يخطف خلافا للسلطان فان حاشا  
للخنصر فان تختم باليمين جعل احدهما فوق الاخر عند عاتية ذلك عود  
بن عبيد على المنصور فاخذ بعضا وبقا ان بفسلم ثم قال يا امير المؤمنين الله  
عز وجل لم تركب ركبا جارا وان تركبكم ان ركب لهما لمرصا وان

انها عمر

ركب

ان ركب لم تملك شئك انما لهما لمرصا وفا شملسم قاربنا ولبي الدوان  
فلم يناولهم عمرو فلو المنصور يره واخذنا وقاب وما فيه ان ناولهم سلم  
انها شيا قارب عمرو وما فيه شئ الا اياه خفت والله يهلك قملك شئ  
تو ثم فاكون مضمينا قيمه ثم قارب يا امير المؤمنين لك ابا ولك ابنا اصبحوا  
احا واث ركب اوا حالي نام اليه كلام طوبى ثم نقص وقاب فوجاه اليك  
فاخضر يا امير المؤمنين كلكه يتحصن خبيثتها يوم القيمة فلي المنصور ملك  
من حضر **من الر** **وصفة** قال رحمه الله عبد بينه شريكين استخدم  
احدهما من غير اذن شريكه فمات في خدمته لا يضمن خبيثه ولو وطئت  
المنصورة بالشبهة وتضمن على الغاصب بغيرها جرمونها فالعقر للغاصب  
وان صاحبها على قيمتها من غير خصا فالعقر للمولى وفيه نواور بن رستم  
لو واسى كدس ركب تنقيس له بالخطبة والتنف للغاصب ويضمن قيمته  
الحك ولو غضب ورع فاشترى بها طعما لا بأس به باكله اما لو  
اشترى بها وما يزرل سعيه الا انعام بها حتى يوجبه مثلها اليه صاحبها ولو  
رضاه في رجلا فاما مرن من عنده نبي توبه فانضم المضيف لبروة فغضبه  
اشان منه لا ضمان عليه ان كان في المصرو والغري اما خارج المصرو ولو قطع  
احد في قوايم شاة او بغرة فغلبه جميع القيمة فان جاء صاحبها وذبحها سقط  
الضمان عن القاطع وقاب ابو يوسف يضمن النقصان اذا اختار اخذها  
وكر ما في نواور اكي يوسف عن ابي ملكية جاريتان في البصرة دخلتا الحمام  
فدفعتا احدهما للآخر فزعت عندها فكلت امير البصرة اليه عمر بن  
الحطاب رضى الله عنه في ذلك فامر عمر بتضمن عدوا في مثلها لا وكس  
ولا شطط **من الاجناس** قال رحمه الله لو وضع رجلا من رجوع  
داره حتى تلف ما في الدار لم يضمن شيئا ولو ركب وانه العير ففعلت الدابة  
ضمن وان لم يحولها عن ابن سماعة عن محمد ركب وانه العير فافقها  
صاحبها فصحح انسانا فقله فالضمان على رب الدابة وراكبها اما لو عقر  
الدابة انسانا تحت الراكب ضمن الراكب ورجع على العاقر وعمل فباس  
بقول ابي حنيفة لا يضمن الراكب لانه لم يحولها عن مكانها وفيه نواور بن  
عجاش لا ضمان على الراكب وانما الضمان على العاقر ولو وضع جمره في



لم يبق في ذمتهم به الريح من موضعها واحذف شيئا لم يخف وكذا ان وضع  
 حجر فقلها الريح عن الموضع فعند به انسان ومات وعن ابن سماعة لو شهد  
 علي حايك فاستقطم الريح علي انسان فمن كونه ب انسان فمات ومعه كبير  
 قيم مال وعليه ثياب فضاح الكل فعند به صنف المالك والياب مع الزينة  
 ولو سقط المصروب قبل الطريق لا يستطاع الراح فعند به انسان خفي  
 الضارب او العاك ان مات المصروب واستطاع الراح فعند به العاثر  
 علي المقتول لو وضع حجر في طريق فعند به انسان ومات ثم عثر آخر  
 بالميت ومات قال محمد ان كانوا العاثر قد يتم علي ما قلته واضع الحجر الا ان  
 يزول الحجر عن موضع حتى عثر به الا ان يثبت في الارض علي واضع الحجر  
 ووجه الثاني علي ما قلته الميت الا ان وكذا لو وقف وانه علي الطريق  
 فسارت عن موضعها فما ملك بذنها او كبرها او بيدها لا ضمان علي صاحبها  
 اما اذا ربطها فحالت في رباطها فما ملك بها فعند به علي وعنه الحسن  
 يمين غضب حرا صبي او مملوكا فادخله في منزله ورجلسه في موضع فاصاب  
 في ذلك الموضع وانه فقلها فعلي ما قلته الدية ولو نسي للصاب عن ذلك  
 الموضع فاصابه ذلك لم يمين وفي رواية سماعة اذا راى وثقت العبد  
 عند الناصب ثم انه استعذب ثم مات لم يمين الزينة وفي رواية ابن جنيته  
 وام الوليد بالخصم لا يمين عند ابن جنيته ولو ان ذميا غضب خمر مسلم  
 واكفها لا ضمان عليه بخلاف ما لو غضبها المسلم من ذميا قال ابو جنيته  
 لو ائلف ثوبا علي رجل قيمته عشرة وراى فصاح به ثم ذك علي عشرين  
 حاز ولو ان رجلا اعتقد مذمبا ابن جنيته فكذلك ثبته وترك التسمية عمدا  
 فكونا ميتة حتى لو ائلف لها عليه قتل لم يمين وان كان صاحب الشاة يعتقد  
 مذمبا الشافعي انه يوكلي فعليه ضمانا مكره سمعت عن ابن عمر الله الجرجاني  
 فيه درسم بغيره وقد سمعت مرة اخري انه مؤثوف علي حكم الحاكم فان  
 كان الحاكم يعتقد مذمبا ابن جنيته يحكم بتعريم وصاحب الشاة يعتقد  
 مذمبا الشاة فيجوز لا يملك له اخذ قيمته وان كان الحاكم يعتقد مذمبا الشافعي  
 وصاحب الشاة يعتقد مذمبا ابن جنيته فحكم له بوجوب القيمة يحكم له اخذه  
 فجاز له تركه مذمبا لمذمبا الحاكم قال ابن زينا وعنه ابن جنيته في ذميا باع

الجبني او حمر

ط

من ذميا خمر او خنزيرا حقة فلم يمين المشتري حتى يواله ترك البيع فاختصما  
 اليه فله ضي المسكين فانه يجبر علي اخذها ودفع الثمن فهذا حزمه بانه يحكم بينهم  
 علي موجب اعتقادهم وفي البيوع ان وكل ذميا ان وكل مسلم ذميا بشرك  
 المحرم فاشترى ما لم يحذر المحرم وعملها في قوله ابن جنيته في ذميا عبد  
 بن الوليد اليه محمد بن عبد العزيز اما حذر فقد رتب علي من كان قبلت من  
 الخلفاء وسدت حذر سيرة لهم بعضا لهم وساء لا ولا وهم وقطعت ما امر  
 ان يوصل وعقدت اليه اموال خروجه وموارثهم فاحلها بينه المالك  
 جورا وعقد وانا فانتق الله بين عبد العزيز فوالله لقد اذودت في الله  
 بعدا في ولايتك منه وسمع منها اسلا عليك فاقصر عن حصة مملك فالت  
 ان ترك ما ائت عليه بحسب ميراثه وان جاءه من نكاحه لم يملك علي  
 صنع بانه محمد عليه السلام حين استخلفك فاجابه محمد بن عبد العزيز بكلمة  
 طويك فمما قال فيه استاذي ابو بكر امك حذما علم الله بملك الايدي الا ان  
 عدوا ولها في حواسب حمص فواقها فمكت بك فيفسد المحجور ويمن  
 الجنيته ويمن المولود كنت ثم نشأت شقيا حيا راخليا لقت اليه نظرا  
 ان حرمك وامك بيتك مال الله الذين فيه حتى قواة الرسول عليه السلام  
 وحق الضعفاء والمساكين واسن السبيك واما انت كما حرم لك ما عليهم  
 وعليك ما عليهم رويك ان طالت بنا الحيوة ورو الله النبي الي اسلم عريص  
 لك ولا ملك بيك فاقتمك علي الهجة عليها وليا الله تعالى والسلام علي من اتبع  
 الهدى **الفتاوى النجاشي** قال رحمه الله لو اخرج الحاكم  
 من يد ياع ثم اعاده فيها اعتبر التوبة الاولى عند ابن يوسف استخسا ناه  
 والمجس وان اعاده اليه اجمع اخري وعند زفر يرا في الاحوال  
 كلها وكذا الخلف من الرجل ولو راى حابة واقفة في الطريق فمما ما خفي  
 عند خمر ولو غضب ثوبا فطام ثم انه استحق قيمتها فالحان بحاكم  
 الا ان يقول الميتم يولي ذلك ان يخطم يدي ولذا في الخلف والخطن ولو  
 استحق جلدسا واخر اخطر فها لم يبدأ ومن ائلف المصروب في يد صاحب  
 ام ذم الضمان اليه الغاصب يدي وعنه ابن يوسف لا يبدأ الا لم يكن  
 امر العاصي وفيه العر يدا للمولي تعين الغاصب الاول خفي القيمة

حكاية عمر بن الخطاب  
 مع عكرمة بن عبد الحميد



وان في خنيتها وكذا تخفيفها فانما القام في يد الخاصه خنيتها والخاصه خنيتها  
 حاله ولو اجر العبد المخصوص بنفسه ثم اتلف الخاصه اجره لم يخن محمد بن حنفية  
 خلافا لما ولو عصب لمعنا ما ثم خنفت به من ثارته ثم اشتراها من مالكه وهو  
 قائم في يد المالكين رجع ولو عصب لم يرجع وجزاء من الكفاية وكذا شرب ما عليه  
 بعد ان يهلك للمالك لو اشتراها من العبد الدار من مالها لا يبرأ عند محمد  
 حتى سكتها ثم يبرأ وترك المالك مع الفدية وذكروا في الجاهل انه يبرأ بنفسه  
 لو تزوج الامة بغير عند ابن يوسف وقاب اجبا شهود المالك بالموث في يد  
 الخاصه او له من شهود الخاصه بالبر وجعل المالك بالموث عندا وتعلم  
 وفي الاصلك بخلافه لو حمت التجارة في يد الخاصه ثم ردت ما كانت من  
 تلك الحجة خنيتها الخاصه ذكر اللبي وقرن المتعني انه يهلك البرية عن ابن  
 اذ لم يحدث سبعا وكذا الجليل والبحر احم وجزاؤه المخصوص على الخاصه  
 وعلى ما يور وجعل المالك وما لم يعتبر عند ابن حنيفة وعند عطاء لعكس  
 وقد ذكرنا من قبل انها اذا قتل ولدا عند الخاصه اذا عصب شاة  
 فيسلخها وارتبها عضوا عضوا ان رخصنا المالك فلا شيء له غيره كذا او قطع  
 فوايم البهيمه وكذا الحمار وعن محمد اخذ النقصان فيما لا يهلك ان كان له  
 قيمة بعدة بخلاف تلك الحمار لان جلده بعد الزرع له قيمة فيضمن القيمة تلك  
 القمل وفي الزرع نقصان ان شاء وكذا ان قتل عينة حمارا لا ينفق به الاستعمال  
 والاسباح وفي عين الفصيل والحشي وما يحكم على ظهره والحماران ربح  
 القيمة واما في البقرة ان كانت مستعملة فذلك ولو قطع رجل حماره ورجع  
 صاحبها لا شيء له بخلاف لما وعن ابن يوسف فيمن قتل ذبابة  
 او اسد لا يضمن بخلاف العز ولا نه من ذل الكلب وقيل يضمن في البيت كلبا  
 البيت وتنقل الامتعة ولا ينفق بالاناء من حديد او طين ان كان للثياب قيمة  
 ولا بالثوب الذي نسجه حتى يحل قيمته لصاحبه خلافا لفرع الحسن ولو ترك  
 صاحب الدواب السوفيين في النخيل فهو لمن اخذه وفيه النثار يتبعه المالك  
 بالقبض ولو سقط بين يدي انسان من الثمار فجاء اخر وضمه له فهو له وضمن  
 رمي ثوب او نحوه لا يوجب حتى يقول ما خذ من راء وعن ابن حنيفة فيمن امسك  
 ان يحكم ثوبا من بيته محله وباعه جازم بخلاف ما لو اخذه حماره وخلها

فهو له ما جبه وعن محمد فممن عدم ثابته ان شاء صاحبه خنيتها قيمة الثياب  
 وترك له الثياب او ولو مسك الثياب الثياب وكذا لو كسر اخصا من ثيابه  
 ولو خنفت في ملكه يبرأ فكلما ركب ثيابها فوفت محفوزة او غير محفوزة فان  
 طرح فيها ثوبا او مديا خرج جسمه ولو طرح في ثوبه ثوبا او زيتا فبرأ بشرط  
 كالا ان احرقها للخبير ولو مرقب في موضع ليس له ان يتره يهدى الربيع بشئ  
 منها ضمن ما احرقت ولو كسر درهما فاداه بغيره لم يضمن ولو افسد  
 بالنف حصلا وحل شراك حلت اياه ان امكن ولا سلمه واخذ الصده  
 وسد الذي سلك ابنه زياره عن محمد بن الحسن ياب الروشيد لو عصب  
 من رجلين لمعنا ما ثم امرا حيا ان يباع مع صاحبه بغير من النخيل اذا  
 احرقت سباعا مصورا ضمن مصورا عن محمد وكذا في شطرنج الذهب  
 ضمن ملك ذميم وعن ابن يوسف فيمن شق رقاق خمر من مولا  
 الفتى الذي يجلونها لا يضمن قات مقتام اكثر طين في المشرك مثله  
 وقاب محمد يضمن في الزق الا ان يريه الامام ذلك والخلق في المحرور  
 يضمن الطرف ويضمن العود والمزمار لم يملك والمشرك منجوا عند خلافا  
 لما ويضمن بالاحراق بلا خلاف بينهم ولو اصب في ملكه ما يخرج من  
 صده الى ملك غيره ضمن ما افسد استخسانا وكذا كذا اذا احرقت  
 داره فعصب النار وحاصيدها وكانت حاصيدها متصلة بها ضمن  
 والظاهر انه لا يضمن ولو عصب من غاصبه وراعى ملك وراعى فهو قصاص  
 وقاب ابو يوسف لا يبيع قصاصا حتى يتحصا وان مات فهو اسوة  
 ولو استعار من الخاصه دابة لاب بعد موت ابيه فاعادها الخاصه  
 بغيره من النخيل ولو اذ لو استخدم المالك العبد او فعل ما يكونه غاصبا  
 في ملك الغير وقيل لو اشترا حرة الخاصه ليطلق لم يدرأ بالخطب  
 الذي عصبه منه ويؤلم بطل او امره ان يدعوا قوما الى طعام لم يفعل  
 ما كرهه ويؤلم بطله لا روايته عنه اصحابنا ولا امر بالخصب ضمن اذا  
 كان سلطانا وروي انه لا يضمن الا ان يبرمه ولو قام بينه على الخصب  
 ووقت واقام الاخر ووقت حده فهو الاخر في قيا من قول ابن حنيفة  
 والاول القيمة وفي قيا من قول ابن يوسف ولا يضمن الاخر شيئا ولو دخل

ط



وصاروا من امر الله ورسوله  
معا در من الله عز وجل

جاء رجل فاذا نال لم يجلس على وسادة فاعلم ان رزقه ضمن الله له وما يحرق  
من الوسادة اما لو امره بالجلوس عليها ففارق من جلوسه لم يجن ولم  
يخطئ القارورة يثني نحو الملا فجلس عليه لم يجن ومن جنى الناحية  
لا يجن في الوحيين ولو تعلق ثوبا لم يمسط ولا تعلق ثوبه ففارق  
الا ناله اما لو عثو فانكسوا لا يجن ولو عثو جنى يجن ولو دخل ركن  
بأذنه ضمن ما ولحقه الدابة اما لو كان قايما او سائما لم يجن ولو وضع  
الرجل ثوبه والقيم في دار غديره عليه اجر اجم وثوابه دخلت دار  
غدير المالك فطلى اخرجها اذا ما انت فيها وفي الحديث المشهور حين  
بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل الى اليمن فاصاة فارمها  
وتفتت بيا به المسجد مع را حلتني فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بيدي ونحني معي وقاب يامعاذ ابن اوسيك تنقوي الله وحديث الحديث  
وفاء العهد واداء الامانة وترك الخيانة ورحم اليتيم وحفظ الجار وكلم  
الغنيب وخفض الجناح وبذل السلام ولين الكلام ولزوم الايمان والتفقه  
في القرآن وحب الاخوة والموعود من الحساب واقصر الامم وحسن العمل  
فانه ان تشتم مسلما او تكذب معادقا او تصدق كما ذبا او تصي اما ما  
عاد لا يماذا واذا ذكر الله عند كل حجر ونحوه حدث مع كل ذنب ثوبه  
الشكر بالسر والعلانية بالعلانية **فادى العقيم** فان  
رحم الله امره فغصوب ان لم يجر عن موضعه لا بأس بالتواخي به والشرب  
عنه اما لو حو عن موضع لم يجر ان يتنفع به وبما خذ قار جاردك  
الحرف من منزله في سكة غديره فخرها بحيث يوشك من البنيان لا يملك  
السكة منهم اما لو كان يضعها عن ظهر الدواب لا يمنع كومات الطالب فملك  
قبض الدين فهو الطالب يوم القيمة عند ابي يوسف وان اولى الى الورثة يرا  
ولو لم يجر ان يخرج قد ماتت كومات الطالب جعلته في حلك ثم علم انه حتى ليس له  
ان ياخونه ولو استهلك ثوب رجل ثم جاء بقيمة فادى المالك فقولها  
ولا يجلبها فالقاضي يأمره بقبولها ولو وضع في حجره يرا فان خصه يقولون  
فيه الغصب والوجبة اذا وضع بين يديه يرا ومن الدين لا يرا حتى يجر  
في يده او في حجره فان وضعه في حجره فله ان يقره في كونه ما عليه من دين

العز من او اليه حتى مات لا يرحله يوم القيمة ولو كان غصبا فهو ما خوذ به  
ولو شحص الحراف خذ وعنه في دار جارة ليد الجار قطعها الا اذا علم  
ما جها فلم يقطع ما جها ولو قطع بما امر القاضي فهو اجنس والغصب  
والسرق في ما بال الذوق استاذ فان المسلم يرحا عفو ومن الذي  
لا يرحا من لم يرحه ولا وارثه فانه ينبغي ان تصدق بقدره وقال بعضهم  
يجن اخرج واسكت انسان عن زرع فافتقر سبها الذيب حنف قال  
الفقيه عن محمد بن لا يرحا وبما خذ اما لو ساقها حديدا خرجت من زرع  
تقدارا فهلك حنن الا اذا ساقها الى موضع يامن فيها فلا ضمان عليه  
وان ثابا امر صاحب الزرع ان يخرجها من زرع فان افسدت شيئا من  
زرع حاله اخرجها حنن قال الفقيه ان امره باخراجها لم يجن  
ما فسد من زرع وعن ابي حنيفة لا يمنع من المجرم زواله ولها  
وشداه وسهم ولحم وتزويج وتزويج ولكن يمنع من الوطي لو  
اتخذ ودفن وغصب او سرق ارضا من الناس بغير حق بالغصب  
ولو ركب حماره في طريق او موطن ليس له ركب قيمه فحماره ركب  
بذلك لو نزل وانته فغن اخرجها اخوي لا ضمان به اما لو ركب في ملكه  
له ذلك فحماره ركبها به اخيا ضمن الثاني للاول لو نام الحمار في حق  
سرق غصب ثياب ينكر ان نام على حنن حنن وان نام فاعدا غصبا  
لم يرحا ولو حدث رجلا الى ما شئتم فرب المبعوث دابة الامير  
اموا فطقت في الطريق ضمن الا ان يكون جنبا منك عند الانسحاب  
لو وقع ثوبه في دار رجل وخاف ان اعلم صاحب الدار نيكه فطلى  
ان يدرك داره فخير امره ويحل لك الصلاح اما دخله بهذا المصن  
وان لم يكن هناك الصلاح فيمكنه ان يدركه سرا لم يشره  
واخذ ما له فلا بأس قال ابنه فقلت في يد رجل مال لا ضمان  
فهذه ده سلطان جاير بالحبس شهرا وبالضرب سوطا او الطوف  
في الناس فذهب اليه يرحا اما لو عذرا بالضرب خمسين سوطا او تلف  
عضو لم يرحا وعن محمد بن الحسن في رجل دخل داره في دار  
رجل فاخرجها صاحب الدار لا ضمان عليه ان حلك اما لو وضع ثوبا



في بنته فوما، صاحب البيت ضمن ولو وجد جوزة مائة ثم جوزة ثم جوزة  
 حتى غشوا لها قيمته في مواضع حك لم ذلك ولما لم لو وجد ما في مواضع  
 واحد لا يطيب قال **الفقير** عندي لا يطيب له منقعة او منقعة  
 ان كان غنيا بخلاف النواة فان الناس يرمون النواة لو مدم نيا رجل  
 ثم بناء الهاوم لا ضمان عليه ان كان ملك الا **قال** ابو بكر في رجل حب  
 كاحونة وجعل انها ربا في ارض الغر حو طبعته من نفس حيا جها  
 لا يحك لم يحك بذلك ان يحك اليها لهما ما با جزه او عارته ولا شيئا حرمها  
 ولا شترها فيمن قطع شجرة في دار عبده لرب الدار ان يقوم الدار مع  
 الشجرة ويقوم خبير شجرة فيضمنه فذلك ما بينهما وان شاة امك الشجرة  
 ويضمنه ما انتقص بالقطع وان كانت قيمتها موطوعة منك فمها فانه لا شيء  
 على الثا لمع والمور في كبريتي محدث لا يعرف ان صاحب الارض رضى  
 به ام لا جاز ما لم يعرف انه غصب **قال** **الخصاف** فيمن غصب شيئا  
 وعاب ما كلف وجاء الغاصب الى القاضي وطلب منه ان يترك منه ان  
 صرح من له النقص لا يفصل القاضي ذلك ويدعم فيه بدء وضمانه ونقصه  
 عليه الا ان يكون الرجل مخوف فاعليه فسمع القاضي لا يفيضي ان يتربا رضى  
 انسان اذا وجد حريته احزوا ما ان لم يجوز فله ان يترقبها ما لم يضمن لو  
 وقع حريق بمحلة فهدم انسان دارا من تلك الدور بخير ام حيا جها ليقطع  
 الحريق من داره ضمن كذا احصا بته مخصصة ومع صاحبها فله احزوا  
 كرسانه بخير فتمت **قال** ابو القاسم لا ضمان على الساعي في حكم الدنيا لو نزلت  
 اخصان شجرة في دار عبده وله فيه ضرر يعني ان يطلب من صاحبها  
 ليقدر معوا داره اما بالقطع واما بان بسد ما ويجمعها في ارضه وان  
 لم يكن سد ما ولم يقطع سوا رفع الى القاضي ليامره بقطعهم ولا قطع  
 صاحب الدار بما مر القاضي في رجل اخذ من قبيك السلطان ما لا احصاه  
 عنده طبيب للمواة ان تاكلم اذ لم تعلم انه غصب من انسان وكذا ان اشترى  
 لها لهما ما وسوءه من مال احكم غيب طيب فيمن في مضمته من ثا و ذلك  
 ولا ثم على الزوج وليس لها السور من حك ذلك لو بحث جاز ربه  
 ابن النخعي **قال** ما رتب جازتم فمترته **قال** ابو حنيفة النعمان

فكم شجرة  
 من دار عبده

بختها

المواة خاصة وعندهما ان شاة ضمن النعمان وان شاة ضمن امراته ولو زرع  
 ارض الجرامير القاضي حتى يخلص ويغير ارضه ولو غصب شخصه ونقص  
 حتى بلغ وسط الماء فادركه ما جها لرب كذا ان شاة و كلف بوا جزها  
 منه من ذلك الموضع الى الساحة وكذا ان غصب دابة لحققت  
 جها جها في معارضة مملكتهم وعن محمد بن الحسن لو سببت امراته  
 بالمشوق فعلى ابيك الغرض ان يستغدا بوجها ما لم تدرجك دار الحرب  
**قال** ابو القاسم فيمن راى رجلا يسرق من انسان ما لا ينظر ان  
 خاف فله ان اخبر بذلك لا يخبره وان لم يخف اخبره **قال** **حميد**  
 المصنف من قبيك الفهم تحتل الدار والكلام فابعد التوبير غنيوه لا يسمع  
 ولا يخبر به كما يفصل المحضون لو نزلت الجمار في معارضة ولم يهيبه  
 الانتعاب حتى قبل المتاع ضمن ويجوز ثا و الشمار وغنوها  
 من ارض المحور ما لم يعرف اربا بها فبالكون من غيب السلطان فانه لفقرا  
 والمساكين حنف ذلك ونصيب الاكبره يطيب لم ان استاجر حرمها وخروجها  
 من ارضه **قال** **الفقير** ومن ما اخذ وكذا لا شاة كرمها وعنده في ارض  
 المحور فان كان يعرف اربا بها لا يطيب للاكبره وشيك مكي بن ابراهيم  
 عن هذه الشبهات **قال** ابي حنيفة ان الشبهات اتق المحور  
 الصبان **قال** **محمد بن** **ابن** **الفتح** و شاة من فم فم رجل فاختاره  
 ثم تركه فانه ضمن ان لم يكن صاحبها فانه لو كان حاضرا ليدس عليه  
 شيخ ولو غصب ما لا من رجل ثم غصب ذلك المال بزم المضمون  
 منه فانه يبرأ القاصد الا **قال** **محمد بن** **سليم** المضمون منه ان  
 شاة ضمن الا **قال** **ابن** **الفتح** **قال** **ابن** **الفتح** **قال** **ابن** **الفتح**  
 اقرب **قال** **ابن** **الفتح** **قال** **ابن** **الفتح** **قال** **ابن** **الفتح**  
 الى الحلال اقرب ام الى الحرام **قال** **ابن** **الفتح** **قال** **ابن** **الفتح**  
 المروءة **قال** **ابن** **الفتح** **قال** **ابن** **الفتح** **قال** **ابن** **الفتح**  
 المروءة الى الحرام اقرب **قال** **ابن** **الفتح** **قال** **ابن** **الفتح**  
 ثم جاء آخر وجرب عليه الماء وزاد في نقصانها فان الاول يبرأ عن ضمان  
 ريو اخذ البان بغيرها يوم صبت عليها البان ومكروا الو مشتم ابريق فمضت



رجل فجاء آخر ومثني منكما فان الاول **قَالَ** ابو بكر رجل خرف  
 صكك رجل فاعلم قيمه الصكك ما نوي وكو غضب عدا فرجع الى القاضي ليتفقد  
 بالنفقة عليه ونوي جاز ان غضب لا يشي على المعصوب منه بهذا القضاء **قَالَ**  
 ابو بكر لو غضب لي ما وجبت فطعنها صاير ملكه وعليه الصمان  
 والملك حلال **قَالَ** ابن حنيفة **قَالَ** ابو بكر لو غضب لي ما وجبت فطعنها صاير ملكه وعليه الصمان  
 برضى صاير ما جاز ولا لو لم يرض **قَالَ** ابن حنيفة **قَالَ** ابو بكر لو غضب لي ما وجبت فطعنها صاير ملكه وعليه الصمان  
 ففي الغيب **قَالَ** ابن حنيفة **قَالَ** ابو بكر لو غضب لي ما وجبت فطعنها صاير ملكه وعليه الصمان  
 يرجع اليه تركته وليس له يشتم الا ان هو صكك اليه فتمت فله ان يشتم الغر  
 وتركه افضل فيه ونيم فان انقضض الكلف فله ان يجنب الدين كفوا  
 ودفعه لنقضه وعن ابن جوسف لو غضب عدا ففروا الى المالك  
 ويعينهم بياض يمين ارشتم لرب العبد ثم ارجع اليها من فلان صاير ان يرجع  
 بالرش الحين على رب العبد لو كان على رجل دين فجاء به درهم لينقضها  
 فدفعها الى الطالب وامره ان يتقدم بها فبطلت في يد الطالب فانها بطلت  
 من ماب المطاوب والدين على حاليها فهذا **قَالَ** ابن حنيفة اما لو دفع  
 المطاوب الى الطالب ولم يتبع شيئا ثم دفع الطالب الى المطاوب لينقضها  
 فبطلت في يد الطالب من ماب الطالب لو امر رجل رجلا ليرشق  
 الماد في الطير بين يدي حانوته فجاء انسان بجارتيه وحدهما وبعدهم  
 الثاني ولزق الحمار التابع فاكسرت حين صاير الحانوت اما لو سألها  
 فلا ضمان عليه ولو طرحت على باب داره خشيته فيه احد من جاني البيت  
 والبيكة واسمته فساق جسي حمارا فيه حاشية الخشبة منعدا فذوق  
 رجل الحمار بالخشبة فانكسرت رجلاه ينظر ان لم يضره بالماخرين لم يرد  
 الخشبة لسعته الطيرين واستنفاذ الناس عن تلك البعثة رجوت  
 ان لا ضمان على واصنعها لو وضع خشبة في محض بيت الطاحونة وامر  
 صاحب الطاحونة ان يدخلها بالليل ففتق بالليل وسرق منه  
 الخشبة التي تركها فيه موصلها صاحب الطاحونة ينظر ان كان جازيها  
 مرتفع لا يسلف الا بالسلام لا يجب الضمان ولو دعت جارية الى النحاس  
 حطب البيع بجراذ من مولا ما ثم دعت لادري اين هي وقار النحاس



قدور وذهبا اليك وسو يكلوا ضمانا عليه فانها امانة عنده اما اذا ذهب  
 النحاس من منزل حنن لو انتقد وراحم ولم يحسن الانتقاد لا يجوز ولا  
 ضمان عليه **قَالَ** ابو بكر لو غضب شيئا فطعن المالك فيه ينظر ان كان ذلك  
 ذلك الشيء بطلت بطلها بطلها وان كان فاكما بطل من الضمان ايضا ولكن ذلك  
 الشيء امانة عنده ولو غضب ارضا وبنا فيها جازيها فبطلت تراب تلك الارض  
 فهو لصاحب الارض ولا سبيك له على النقص لو انتقد مخرج الى بيت  
 جاره فعلى صاحب المخرج رفع ما تخدي اليه جاره كما لو قطع حائطه  
 فيه دار جاره ولو جاز الغاصب ووضع الثوب في حجر المالك وسولا  
 جاز ان توبه فجاء آخر وحلم الخاف ان لا يبرأ من الضمان لانه وقع عند  
 المالك انه ودخلة لو كسر جوة حلق ومن فاسدة لا يشي عليه كسر  
 درهما فطهر غشم ولو ادخل اترجته لرجل في قارورة غيره حتى كسرت  
 فيها ضمن لصاحب الا اترجته قيمة الا اترجته ولصاحب القارورة قيمة  
 القارورة وصارت القارورة والا اترجته لهذا الرجل اما لو دخلت  
 الا اترجته فيها فبطلت فيها حكمها حكم وجازت اقبلت لولوة فان كانت  
 قيمة اللولوة اكثر من ثمنها لهما من قيمة الدراجة وان سبت ترجعت  
 ليسلم بها فيها خذما وان كانت قيمة الدراجة اكثر من ثمنها لصاحبها  
 ان يضمن قيمته لو لوته واما ان يذبحها سنور فذلك حرام جاره لا ضمان  
 على صاحب السنور **عَنْ** ابن المهاجر قال قدم امير المؤمنين  
 المنصور مكة فكان مخرج الى الطواف كلما ليلة فخره فذات ليلة  
 طوف مناهو سمع رجل عند الملتزم يقول اللهم اني اشكوا اليك ظهور  
 البغي والنساء في الارض وما يجوز بين الحق والباطل من الظلم  
 فاسدع المنصور في شيمه من ملاءمها ثم ارجاز اليه ما حقه من  
 المسجد فارسل اليه فاته وقال رجب امير المؤمنين فصل ركنين  
 واستلم الحجر اناه فقار ما الذي سمعتك والله لقد حشوت مسامعي  
 ما امرضني قال ان امنتني انما لك باصلها والا اقتضت علي نفسي ففها  
 لي شغلك شغلك فقال انت امن على نفسك فقال ان الذي  
 وحلم الطمع محال بينه وبين الحق وصلاحي ما في الارض من الظلم

حكاية المنصور  
 عن المهاجر



انت قات وكيك وكيف مذخني اللحم والصفراء والبيضا والجلود  
والخامض في قبضتي قال وملك اللحم احدا ما دخلك  
فانا الا استرحاكم امور المسلمين فاعطيت عنكم واستغفرت لجمع الما  
وجعلت بينك وبين الناس حجابا من الجفد والاجر وابوابا من جريد  
وحرسا شديدا وتجنبت غلا لحام اسلحتهم حدا فلم يبلغ اليك الا سيم  
الهوا ثم جعلت محالا جهالا في جمع الما والاموال وجبايتها واتخذت  
وزرا واعوانا لجلالة خوتة ان سببت لم يذكروك وان اچست لم يجدوك  
وقوتهم على علم الناس بالسلاح والكرام والمرت ان لا يدخل عليك الا  
فلان وفلان فمكديسهم ولم تأمر باعانة الملهوف واعانة المظلوم  
ولا باجبال الضعيف والغير ولا باطعام الجاهل ولا سيرة الجار والدم  
اجد من مولاي في بيضة الاسلام الا وله حق في الما الذي تحت يديك  
حسبت انك كل خلقا حلالا فلما راك مولاه النور كيف سواب الما  
واستخلصتم لنفسك فاسموا على ان لا يصيبك اكل من اجار الناس من  
الباساء والضرر والطمع الا ما ارادوا ولا يخرج لك عامل فيهم حتى  
اصوا في امره اسقط منزلته وصغر قدره فلما انتشر منهم ومنك انهم  
الناس وما يوتى فاورثهم صاحبهم عما لك بالرسالة والهدية لينتقوا  
على رعتك بالظلم ثم تعك ذلك ذوالقدرة والثروة من رعتك  
لينا لو انك لم تزدوا فيهم فامثلة بلاد الله بالجمع بغير فساد او سولا  
شركا وكن في سلطانك وانت غافل فان جاء منكم جيك بينه وبين  
الدخول عليك وان ارادوا زرع قضيت عند ظهورك وجذوك قد  
نهيت عن ذلك ثم وقفت للناس رجلا ينظر فيهم فاذا جاء منكم  
منع بكاسك سألوا صاحب المنظم ان لا يبلعك فاعلمته وان كان للمنظم  
اجابه خوفا منه فلا يزال المظلوم يبتلى اليه وشكوه ويستغيث ويؤثر  
ويجئك عليه فاذا جددوا خرج سطر ظهورك صرخ بين يديك فيضرب  
ضربا مبرحا لكونك كالا ليعرف وانت تنظر ولا تعيد فاقباه الاسلام واعلم على ندا  
الى كلام طويك قال في اخره اراك يا امير المؤمنين تغلب من عصا ك  
اما علمت ان الله يجذب من عصاه بالخلود في النار اراك من قريب يذرع

الملك من يديك ثم يدعوك الى الحديث بفاخني عنك ما عندك من الما  
والجاء والحشم اقامك في العرشات وجدا متجبرا منجدا لا تلحق شيئا  
والعمو عرسك كذا بقي المنصور وقال ليبيش لم اخلق واحدا من الخلق

**كتاب الدنيا**

قال الله سبحانه وتعالى يا ايها الذين امنوا انبئوا عنكم انفسكم  
في القبلي الاية وقال تعالى وما كان لمؤمن ان يغلبه مؤمن فذا للخطا  
اليه ان قال فربته مسلمة اليه سلمه وتحرير رفته مؤمنة الاية قال  
النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله وقال عليه السلام في النفي المؤمن  
ما منه من الايك قال ابو حنيفة رضي الله عنه التمسك بالحق او حرم  
محمد وحماته وشبهه محمد فاعلم ما تحدثت خربه بالسلاح وفيه القصاص  
الا ان يصفو الا وليا وجبا لحوار وما منهم العمد فهو ما تحدثت خربه  
بالصبا او بالسوط او بالمح او باليد ففهم الذمة منطقتهم على ما قلتم الحاقك  
وعلى العاك انك ارضا وما الخفا فهو ما احببت غيبا ما تحدثت به  
تعلي ما قلتم الذمة وعلى العاك انك ارضا على ما قلتم قال الله تعالى فتحرير  
رفته مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وفيه النفي الذمة  
وكذا في الانف والماء وسوما دون قضيت الانف وفيه اللسان و  
الذكر والخشفة اذا حدث او منع ما الجاه في كل واحد رفته وفي  
الرجل الواحدة نصف الذمة وكذا في اليد الواحدة وعشر من الايك  
في كل اصبع واصابع اليدين والرجلين سوا وفيه العقب الواحدة نصف  
الذمة وكذا في الاذن واذا قطعت الاثني الذمة وفيه حديهما النصف  
واذا حاق الرأس ولم يبت الذمة وكذا في اللحية وفيه الحاجبين الذمة  
وفي احدهما نصف الذمة وفيه انتقار العين الذمة اذا لم يبت او قطعت  
الجفون وسوار ثلث اليد بحيث لا يتفص بها وقطعت الذمة وكذا  
في العين سواء ذاب ضوؤها او بقيت وفيه ثدي المرأة الذمة والصغير  
والبغير فيهما سواء وفيه الموضحة نصف العشر من الذمة ومن التي توضع  
الخطم فيمدا وفيه المثقلة عشر ونصف ومن يخرج منها العظام ومن  
التي دكك اليه ام الدماغ وكذا في الجانية الثالث وفي التي تدك اليه



الجوف اما لو غدت فيها ثلثة الدية وربع كل مفصلك من الاصبع ثلث ونية  
الاصبع اذا كانت فيها ثلث فصا صلب اما لو كان مفصلا في فم كل مفصلك  
صنف ونية الاصبع روي عن علي بن عوف ما ذكرنا في النفس والاعضاء ونية  
الموتاة على الصنف من ونية الرجل ونية الخطا وجميع عشرة وثم  
وعشرون ابنه لبون وعشرون بنت فحاض واربعة في شبه العمد اربعا  
خمس وعشرون جدعة وخمس وعشرون خفم وخمس وعشرون  
ابنة لبون وخمس وعشرون بنت فحاض واربعة في شبه العمد اربعا  
اخذنا واما محمد بن الخطا اخذ بقول بن ميسرة واخذ في شبه العمد  
بقول زيد بن ثابت وسو لثون جدعة وثلثون خفم واربعون ما بين  
ثبته الى بازب عامها كلها خلفت وفيه الحامل وسوق عمو والمخيرة  
بنه شعبه واية موسى وجعل عمو الدية على امك الالب ما تة من الالب  
وعلى امك الورك عشرة آلاف ورسم وعلى امك الذمب الف دينار  
وعلى امك الشاة الف شاة ميسم ثنية وعلى امك القدر ما بين فقرة وعمل  
امك الحلك ما بين حلة هذا اخذ ابو يوسف ومحمد واما ابو حنيفة  
انما يا خرف من هذا بالالب والذمب والفضة وفيه ذكر الخصي ولسان الاحرس  
واليد الشاة والربك العرجاء والعين العوراء والسن السودة وذكر  
الحنين حلقه عود لمخنة ذلك عن ابراهيم وفيه الدائمة وفيه التي قدني  
الرايين حكم عود والبا صنعت التي تبضع النعم فوق الدائمة حكم عود  
اكثر من ذلك وفيه السمي حكم عود اكثر من ذلك وفيه التي ينكها وفيه  
الغصم حدر وفيه دون الموضعة حكم عود وفيه الصلع وفيه الترقوة وفي  
كسر الكلا عود ويدر الزند وفيه الساق حكم عود وفيه قطع حنف  
الساعد ونية اليد وحلم عود فيما بين الكف الى الساعد فان كان من المرفق  
ففي الزراع بعد ونية الكف حكم عود اكثر من ذلك وفيه كسر الانف حكم  
عود وفيه قطع يوليد فيها الا اصبعان فيهما خمسة ونية في قول ابو حنيفة  
وعندما ينظر الى ارض الا اصبعين والى ارض الكف خيرا اصبع فيهما الاثر  
منها وكذا ان كان فيها اصبع وان كان فيها ثلثة اصابع فيهما ثلثة اصابع من حكم عود  
وفي الاذن اذا بيشت حكم عود وكل جناية لمخنة في الخطا خمس مائة ورسم

وبه حنف عشر دية الرجل وخنف عشر دية المرأة وفيه ما بيني وبين محمد بن  
فهو على العاقلة في ستة الى ثلث الدية فان زاد اخذ الفضل في ستة  
اخرى الى تمام الثلثين فان زاد اخذ الفضل في الستة الباقية الى تمام  
الدية واربعة من قرص الخطا وجعل الدية في ثلث سنين محمد بن  
الخطا بربع الدية عنه ونية امك الزمة فمك ونية المسكين وكذلك  
جراحهم وجناياتهم فيما بينهم وجناية الصبي والمجنون والمعتوه محمد بن  
وخطا ما كلفها على العاقلة ان لمخنة خمس مائة وان كانت اقل ففي اموالهم  
ما بين ذلك من علي بن ربيعة الدية عنه ولو ضرب رجل ثلثة اموات فالتقت  
خفيفا ميتا فقيم العمد عودا واربعة جراح ذلك خمس مائة ورسم وان خرج  
حياتهما ماتت فقيم الدية والكفارة وان خرج ميتا وكرا كان اوان في قيمته  
خمس امانية بين ورثته على فرايد الله تعالى ولو قتلته الام ثم اتفصل  
الجنيث ميتا ففي الام الدية ولا شيء في الجنيث ولو كان في يدها جانيثان  
خرج احداهما قبل موتها والاخر بعد موتها ومما ميتان ففي الذي خرج  
قبل موتها خمس مائة ولا يرث من دية الام ولها منه ميراث وليس في  
الذي خرج بعد موتها شيء ولا قصاص على الابوين والاعداد والمحدثات  
تقتل الولد وحروجه وعليهم في قتلهم عودا الدية في ما لم في ثلث  
سنين وفيه الخطا الدية على العاقلة والكفارة على العاتك ولو اشتكر  
رجلان في قتل رجل احداهما عودا والاخر بجديزة فلا قصاص  
عليهما وعلى عاقلة صاحب الصنف الدية وعلى صاحب الجديزة  
صنف الدية في ما لم وكذا الوقلاء سلاح واحد عاصي او معتوه  
اما لو كان احدهما ابوه فالدية عليهما في ما لهما في ثلث سنين ولو اشتكر  
عشرة في قتل رجل خطا فالدية على عواقلهم ولو اقرت بقتل رجل  
خطا او شبه عود فالدية في ما لم في ثلث سنين وكل جناية محمد  
فما دون النفس ما لا قصاص فيها او شبه العمد فالدية في حال الحائض  
مغلطة ولا حيتيك العاقلة في سب العمد ما دون النفس ولو ضرب  
سن رجل فقتلته فانتظر بها حولا فان اسودت او احضرت  
واحدث فيها الارض فان اوجع الضارب اما اسودت بضر عيوني



وكذا المضروب فالقول المضروب مع يمين واليمين بينة الضارب وتطلع  
 سن جيت او رجب ثم نبت مكانها اخرها فلا شيء عليه وكذا في النضر  
 وان نبت السن سموها فيها ارشها نانا وان نبت الطغر متجزة فقيم  
 حكم عول وتطلع سنم خطا فانها مكانها فنبتت فعلى العالم ارشها وكذا  
 الاذن وتوابعها الحية من رجب ثم بجي لا شيء بجي الضارب وتو  
 شجيم موضحة خطا فشا ترشتر اسم بجيت لا نبتت عليه حية نامة  
 توخلت الشجيم فيها اما لو سقطت حية شجرة فعلى الجاني الاكثر من  
 ارش شجر الرأس وارش الشجيم ويدرك الاقل في ذلك وتو شجيم فوجب  
 صحم وجبره عليه ارش الشجيم ودية الصم ودية الصم ولا يتطاع علم  
 ذهاب السمع الا ان يغلب فيها دية وفي ذهاب البصر خطا ذلك العلم  
 ولحق ان عمر رضى الله عنه قضى بارج ذيات في رجب وسوجي وتو قطع اصبع  
 رجب فشلت بجنبها اخرها او قطعت بيمينه فشلت بيمينه لا قصاص  
 فيه وانما يجب الارش فيها من القطع والشك عند ابن حنيفة وعندهما  
 حصص من القطع والارش في الشك وتو شجيم موضحة قصارت منقطة  
 او كبر بعض سنم فاسود ما بقي او قطع الكف فشلت الساعد او قطع  
 الاصبع فشلت الكف او قطع مفصلا من اصبع فشلت مفصل اخر  
 منها لا قصاص في ذلك وتو شجيم منقطة عمدا وسوءت املك الاكلى غلظ  
 عليه في الانسان فحسب عليه ثمة عشر من الاكلى ارباعا وحسب هذا النقص  
 في الاكلى وغيبها وان كان خطا وجب الارش انما ساء وتو حوا من القمل  
 الخطا على اكثر من عشرة الاف واكثر من الف ذيات تقدر او شيت لم يجر  
 ان يعلى اكثر من الدية وكذا في املك الاكلى لا يجوز الصل على اكثر من مائة  
 ايك وتو حوا على حدين من الاكلى او على مائة ذيات في ثلاث سنين  
 قبل ان يقضي عليه جان وتو حوا لحوانس الدم الخطا على حمة الاف درهم او  
 مائة دينار ولم يسجل اجمالا كان ذلك في ثلاث سنين وتو حوا لحوانس الدية  
 الخطا على حمة الاف درهم او مائة دينار ولم يسجل اجمالا كان ذلك في ثلاث  
 سنين وتو حوا لحوا على شين نيك الحد وحسب جان وان كان اكثر من الدية  
 لا صحتا فديا نخدم حالا وتو حوا لملك الورق والنوب على شين موجلا

منه سم

لا جبر فيه فانه دين دين وتو اقر العاينك انه قتلته خطا واحسب الويل انه عمدا  
 فالدية فيه ماله اما لو اقر العاينك بالحد واحسب الويل الخطا فلا شيء عليه وتو  
 قبل التام انسانا بان سقط عليه فالدية على خطا **بدين** لو شتر  
 شاعر على رجب نعتك خطا وشهد الاخر على اقرار العاينك به لم يفتك وتو  
 نذر لو شهد على القتل وكلت اختلفا في الوقت او المكان او في دية القتل او في  
 احد ما لا يحفظ ما الذي به القتل اما اذا قال اجمالا لا يوزن بما قتل قبلت  
 الشبهة واستحسننا وعليه الدية في ماله وشتها حمة النساء مع الرجال مقبولة  
 فيه قبل الخطا وكل ما لا قصاص فيه ولا تغيب كتاب العاين في القصاص  
 ولا شتها دية النساء وتو شتر رجلا بالحد بحسب شين سيار عنها وان  
 شهدوا احد عدل حسب اياما فان جاء شتا عدلا اخر والا على سبيل  
 والحد والخطا وشتب العمد فيه سواء ولو اوجي ولي القتل بنية حاضرة في  
 المصر في الخطا اخذ من المدعي عليه كغيلة الي ثلثة ايام **نقضا**  
 ولو وجد قتيلا في محلة تقسم في املك المحلثة خمسون رجلا بالله ما قتلناه  
 ولا علمنا له قاتلا لم يجرمون كالدية في عواقبهم وان لم يملك الحدود فيهم  
 نورت عليهم الايمان حتى يملك خمسين نجيا ولا ولي الغيبك ان يجاروا  
 في القصاص صالحي العشيذة الدين وجر بينه اظهر مع فيجلفون فان اتخاروا  
 الاعمي والمجور وفي قذف لهم ذلك دون الامام وتو وجد قتيك بين  
 سكتين او قرتين فعلى اقربهما القصاص والدية لمخنا ذلك عن عمر  
 فان نكلوا عن الدين جنسوا حتى حلفوا وتو وجد في قرية فيها المسلمون  
 والكفار فالقصاص على اسلمها المسلم والكافر وان كان فيها مسلم وكافر  
 يكون عاينها الايمان ثم الدية فما صاحب المسلم فعلى عاقبته وما صاحب  
 الذي فان كان لهم معاقل فعليه والافني ماله وتو كان القتيك في قبيلة  
 فيها املك الخطا وحجهم سكان مشترون فالدية على املك الخطا  
 حاضه وقا **ابو يوسف** على الكلا ونذاكو وجد في محلة فيها سكان  
 وملك الخطا وتو وجد في دار رجب قد ارشوا سا فالقصاص  
 على صاحب الدار وعلى قومه دون املك الخطا وتو باع املك  
 الخطا ودرهم لم يتي في المحلة منهم ورحم فالقصاص والدية على املك المحلثة

وحده العمل فزاد فيها المليون  
 والاضار بالاضافة على الكل



دون امك المحلطة اما لو بقي في المحلطة واحد من امك المحلطة فالقسامة والدية  
على امك المحلطة دون الرسلان والمشتريين ولو وجد القبايل في وارثهم  
فعل على ما قلته الدية عند ابي حنيفة وعند حماد بن عيسى والقيس عند ما ميت  
به اثر في اذ لم يكن به اثر فلا قسامة ولا دية ولو خرج من انفسه او دبره  
فليس بقتيل اما لو خرج من اخيه فهو قتيك **وسواء** على امك المحلطة  
على حنيفة امك المحلطة الذين وجد القبايل بين ظهرانيهم وقالوا قتلهم فلان  
خطا او عمدا لا يقيض عنهم القسامة والدية **وقال** صاحبنا لو ادعى على رجل  
من غير امك محلته جواركا منها دية فاعلم ولم يجز ابي حنيفة منها دية  
تلك المحلطة على غيرهم اما لو اقاموا شهداء من غيرهم ان فلانا قتلهم جازت الشهادة  
فان ادعى على ذلك احد والدية منهم وان ابروه لم يكن لهم ان ياخذوا ولا على  
المحلطة بشئ **وسواء** على الاولياء على غير امك المحلطة فقد ايدى امك المحلطة  
**وسواء** وجدوا بدن القتيك او اكثر خفف البدن ومنع الراس في محله فقيها  
القسامة والدية اما لو وجد خنفة مشقوقا بالحوادث او قتل من النصف  
او غصون من الاعضاء لا بشئ عليهم **وقيل** العبد والمكاتب وام الولد القسامة  
والقيمة في ثلث سنين اذ في الدركوب واليهام لا بشئ اصلا وان وجد فيهم  
جنين او **وسواء** سقط فليس عليهم بشئ **وسواء** وجد العبد قتيلا في دار  
مولاه لا بشئ فيه وكذا المكاتب وجد قتيلا في دار نفسه اما لو وجد قتيلا  
في دار مولاه فعلى مولاه قيمته سنو في منها ما بقي من ثباته وما بقي فهو ميراث  
ولو وجد قتيلا في دار ابيه او ابيه او المرأة في دار زوجها فقيم القسامة  
والدية **وسواء** وجد قتيلا على دابة يوقها رجل او يوقها دابة او موركاها  
فعلى الذي معها الدية **وسواء** وجد في سفينة فالقسامة والدية على من فيها  
**وسواء** وجد في نهرا حاص لقوم فالدية والقسامة عليهم خاصة اما لو كان  
النهر عريضا كدجلة نبطان كان القتيك محتسبا الى جانب النهر فالدية والقسامة  
على اقرب القبايل الى ذلك المكان اما لو كان بحرين مع الماء فلا بشئ فيه  
كما لو وجد في قلاة ولو وجد في سنو من اسواق الكوفة او مسجد  
جما غنهم فهو على بيت المال ولا قسامة فيه قتل سدا في اسواقهم فاهل  
السلطان اما في اسواقها فالقسامة والدية على فلانها **وسواء** صاب (كسا)

جحد في قبيل فقيصة فلم يزل صاحب فراشه حتى مات فعلى الذي احبب فيهم القسامة  
والدية اما لو كانا بجي وبيد حب لا بشئ فيهم ولو وجد قتيك في حيت عيكو فخطاة  
فالقسامة والدية على صاحب الحيت وعلى ما قلته في الدية اما لو وجد في  
الاخية فالقسامة والدية عليهم جميعا ولو كان العكر نزلوا با رض رجل  
فالقسامة والدية على صاحب الارض وما قلته **وسواء** كان العكر لقوا  
الصدوق فلا قسامة ولا دية ولا يدخل في القسامة الصبيان والنسوان والصبيد  
وكذا المكاتب والمدرس **وسواء** وجد قتيلا في دار امرأة لا حشرة لها ستخلف  
خمسون ميثاقا يوجب الدية على اقرب القبايل من قومها اليها **وسواء** وجد  
**وقال** ابو يوسف اخر القسامة عليها واما يجب القسامة على من يجب  
الدية ومن خمسون رجلا من اقرب القبايل اليها **فصل في** قتل  
رجلا محمدا بالسيف او الرمح او الحود من الحود او السكين عليه قود ولو  
غناه الا ولية وهذا هو اهل مال جاز وان كان المصالح اكثر من الدية  
**وسواء** اجتمع جماعة على قتل رجل سلاح لا يجب القود قياسا ويجب  
عليهم القود استحسانا **مسلم** قتل ذميا قتل به وكلما قطع كان في يدا  
رجل محمدا من منفك او احبب فيه القود في قتل ذاك الموضع ولا  
تقطع الميمنة باسيار وكذا اليد بالرجل ولا الا بهام بخير ما من الا صابح ولا  
اصباح الرجل باصباح اليد ولا يقتل في غل ما خلا القتل **قال** ابن عباس  
لا قصاص في آمنة ولا جانيته ولا منتقلة ولا عظم نجاف عليه التلف  
اما القتل فيلحق بالقتل او يكسر من الموضع الذي كسره **وسواء** قطع  
رجلان يد يدي رجل محمدا فعليه الدية في مالهما وكذا الرجلان والحيثان  
رسايد الاطراف **وسواء** قطع نصف النساء او من نصف الساق لا قود  
فيه ولا يقتل بالام ولا الام بالولد ولا الجدة وان علا وكذا الجدة من قبل  
الوجاه والنساء ولا قصاص على الجاني والمجنون والمعتوه اما لو  
قتل حمار افاقته يجب القود **رجل** قطع يد رجلين النقي والبيدي  
تقطع يدا كلاهما **وسواء** قطع يدي رجلين تقطع يمينهما وارثا يد في حاله يكون  
بينهما خنيتين ولو غناه احد ما تقطع يمينه للباقي ولو خسر احد ما قبل صاحبه  
فانه لا يقطع الغايب بل يقتل كله للحاضر **وقال** قدم الغايب ياخذ دية



يده من القاطع الاول وتضي لها بالونية والقود فمضى احدى ما قبض  
 اليد سقط القود فيما اخذ لا حد ضف دية اليد ولو لم ياخذ اليد وكفى اخذ  
 بالمال كقبض ثم غشا احدى جاز والباقي القود بيد نفسه اما لو اخذ باليد  
 رندا فذا كان بمنزلة قبضها اليد استخسما **ولو** قطع اصبع رجل من المفصل  
 من قطع يد رجل اخذ او بدا بقطع يده ثم قطع اصبع آخر وذلك كله في اليمن  
 ثم اجتمع عليه فانه يبرأ بقطع الاصبع ثم ان شاء صاحبه اليد بقطع ما بقي من اليد  
 ولا يشق له غيره وان شاء اخذ رشت يده كاملا من مال القاطع كما لو كانت  
 يده في الاثني عشر ناقصا بخلاف ما لو سقطت اصبعه بأكمله او اقية سماوية  
 لا يجزا ركه فمضى **ولو** جاز صاحبه اليد بقطع يده ولا يتصور صاحب الاصبع  
 ثم جاء صاحب الاصبع اخذ رشت اصبعه من ماله **ولو** قطع المفصل الاصل  
 من سببه اليمن لرجل ثم قطع من سببه آخر مفصلين ثم قطع سببه رجل  
 كلها ثم اجتمعوا فيبداء بقطع المفصل الاصل لصاحبه ثم لصاحب المفصلين  
 الجواز في قطع تلك السببه من المفصلين ولا يشق له غيره وان شاء اخذ  
 رشتها ثم خير صاحب الاصبع قطع صاحب المفصلين من المفصل الاوسط  
 او لم يقطع ان شاء اخذ دية اصبعه كاملة في ماله وان شاء قطع تلك الاصبع  
 ناقصة ولا يشق له اما لو كانت هذه الفاصلة كلها بنفسها لا يجزا لغيره  
 ولو قطع كفه من مفصله ثم قطع يد اخرى من رقبته فيقطع الكف لصاحبه او لا  
 ثم ان شاء صاحب المرفق يقطع ما بقي بحصه كله وان شاء اخذ الارشت  
 من مال الجاني والباقي له يديه **ولو** قطع ما بقي من رقبته فاحذت التبتة ما بين  
 قريبي المشهور ببطون كان راس الشاح اصغر ياخذ ربا واما ما بين قريبي  
 كان راس المشهور اقل من راس الشاح ما بين قريبي وان شاء ترك القصاص واخذ  
 الارشت وان كان راس الشاح اكبر حتى اذا اقتصر منه لا ياخذ التبتة ما  
 بين قريبي كله ان شاء المشهور اقل من راس الشاح في المشنا بضم ولا يشق  
 اليه قريبي وان شاء اخذ الارشت لا يقبض وان اخذ القصاص يبرأ من  
 اي الجاني شانه حتى يبلغ مقدار طول شبعته وكذلك ان كانت التبتة في  
 طول راس المشهور في اخذ من راس الشاح من جهته اليه فقا بان كان  
 اصغر من المشهور باكثر من راسه ولو شبعه في جهته فيقتصر وكذا

وكذا فيما دون الموصفة اما في العائنة والمختلة والامة من وامنه **ولو** قطع  
 او ب صفة بعب القصاص وفي غير الاصول لا يجب فيما دون الموصفة  
 اما في العائنة والمختلة والامة لا قصاص فيها ولو قطع يد رجل وسد  
 القاطع نكلا التي فيها القصاص **ولو** قطع الا اصابع ان شاء اقتصر ناقصا  
 وان شاء اخذ الارشت وكذا لو قطع اصبع منها ناقصا فلصاحب اليد الجواز  
 اما لو سقطت الا اصبع بعد وجوب القصاص لا يجزا له الا القاطع ولو  
 قطع يد القاطع سبقه او قصاص يد اخرى فلم يقطع يده الارشت في مال  
 الجاني ولو قطع رجلا فدفع اليه المقتول فقطع الولي يده لا يشق عليه  
 ولو ققيت العين فذهب نور صاحب القصاص في يده فمضى من يده  
 في يده نور ركه ويربط على عينه الاخرى وعلى الوجه لئلا يغيره  
 ولو احرق رجلا بالنار فيقتصر منه بالسيف ولو قطع يده لرجل  
 له او سبه لا يحك له قيم القود وكذا لو قتل بجود حديد او شجرة حديد  
 بعب القود وفي رواية الطحاوي لا قود وكذا الميسر ولو عثر  
 على لا قود فيه ولو ختم حتى مات او طرح فيه يبرأ لا قود عند ابن حنيفة  
 خلافا لهما واما اذا كان خناقا اعتاد بخلق الناس بعبك عند ابن حنيفة  
 لانه سابع في الارض بالفساد ولو اجزه سما او اعطاه ليشرب فمات  
 لا قود عليه عند ابن حنيفة والارواية فيه عند ما في الاعراب ولو ضرب  
 بحجر او عصا فدمعه **لا** قصاص عند ابن حنيفة وعند ما كل يتيقن  
 بعبك عمك السلاح او اشتد فقيم القود ولو جرح بالسيف عمدا  
 فاستشهد المجروح بعبك ان فلانا لم يجرحه ثم مات من ذلك الجرح  
 فلا يشق على فلان ولا تعقب البيعة بعبك اليه ولو لم يقر به ولكن غفا  
 الا وليا ثم مات المجروح جاز عفوهم استخسما ولا قصاص بين الرجال  
 والنساء في الاطراف **عفو** العفو عن دم العمد جائز حالة المرضة في جميع  
 المال والعفو عن احد القاتلين لا يبطك القود عن الآخر وكذا الصلح  
 مع احدهما وكل وارث نجيب دم العمد يجوز عفو وصلحه ودم عمد  
 بين رجلين فعفا احدهما سقط القود عن الآخر وجب حصته من  
 الدية في ماله في ثلث سدين ودم بين رجلين شهد احدهما على الآخر

جرح رجلا بالسيف فاستشهد المجروح على  
 يد ابيه فمضى لاس عليه ولا قود له ولا قصاص



انه عفاه وانكر ما جرم عليه خبيب الشنا مدفن الدم والمشهد عليه خفف  
الدنية في ماله وتوا دعي القاتل شها دنة عليها عليه جميع الدنية وتوشهد كل  
واحد على صاحبه بالحق والحاك لا يدعي ولا يكفر فانيها شهدا ولا يهلك  
ووجب خفي صاحبها ما لو شهدا معا فلا يثنى لولا جرمها وتوشهد القاتل  
احد ما وكذب الاخر فعليه خفف الدنية للذين صدقهم وتوشهد بها في القياس  
ان جئنا لما الدنية وفي الاستحسان لا يثنى لها وتكونان الدم بين ملته فتشهد  
اثنان على الثالث بالحق فشهدا وتبها بالحكمة وان تدها القاتل اعطى للمشهود  
عليه ثلث الدنية ولم يكن للشنا مدفن ثلثي وان صدقها يجب عليه الدنية بينهما اثلاثا  
وكذا الشها وفي على الصلح وان لم يصدق ولم يذب فهو بمنزلة الكذب وتوشهد  
ادعي القاتل الضوع على بعض الورثة حلف فان حلف اخذ بالقصاص  
وان نكل بطل ختم وللباقين حصصهم من الدنية وتوشهد شها مدان بالحق  
وقضي به القاضي ثم رجعا لا ضمان عليهما اما لو رجعا فبطل القصاص فان القصاص  
واجب بحاله وتوشهدا بالحق واختلفا في المكان او الوقت فهي مقبولة  
وتوشهدا على احد الورثة ولم يجره ايتهم فالقود ووجب بحاله وتوشهد  
احدهما انه عفا على الف وتشهد الاخر على جعك فالتشها ذه با علم وكذا  
لو شهدا احدهما باللف والاخر محض ما تبه وتوشهدا كان للدم ولان احدهما  
غائب وادعي القاتل ان الغائب قد عفا واقام عليه البيعة ايجز العفو  
على الغائب وان لم يكن له بيعة يوزع حتى تقوم فيحلف وتوشهدا على القاتل  
ان بيئته غايبه رجك ملته ايام فان لم يات بمضي عليه القضاء في قياس  
قولنا وكلف امرنا القاضي بالثاني ولا يجعله استغناء ما للدم وتوشهدا احد  
الورثة ثم قتل الاخر عفا عليه الدنية علم بالحق ولم يعلم وجب له منها  
خفف الدنية ويوجب الاتي اما لو كان فكيفها وعلم انه اذ عفا احدهما  
سقط القود وعلم بالحق من صاحبه فعليه القود وتوشهدا  
القصاص على رجل فقتله بالسيف او العصا او وضع حجر في الطريق  
فتشهد القاتل فاق توشهدا في يده خسرنا الولي على كل من لا يثنى على  
الولي كما تملكه قودا ولو كانا وتبين فعفا احدهما ثم فعل الاخر شيئا  
مما ذكرنا فعليه خفف الدنية ان قتل بالسيف في ماله وفي غيره على العاقلة

جميع الدنية ثم رجع القاتل في الخطا بخفف الدنية فيما رخصه عاقلة وتوقفت  
غير الولي عفا فعليه القود وبطل الدم الاول **خطا** وفي دم الخطا بين  
الورثة والمجرب له بالثبوت كسائر التركة ولا يثنى للمجرب له بالثبوت في دم العمد  
ولا يجزى صلحه ولا عفاه وتكون لك الخدم وتوشهدا عن دم في مرضه **خطا**  
عفاه من ملته والوصية باحقق تقوم على الضوع عن دم الخطا وتوشهدا  
بعض الورثة بطل حصته وتوشهد بعض الورثة على بعض خفف بالحق  
حقه فهو جاز ما لو اخذ الشنا مدان لما بقية من الدنية ثم شهدا لم يجز  
شها وتهم وتوشهدا وارثان على المفتون انه عفا عن القاتل عند موته  
فهو جائز وان شهدا على بعض الورثة بالحق وحكم كبار وقضي به القاضي  
ثم رجعا ضمن الدنية وتوشهدا في دم العمد على احد الورثة انه لحد القاتل  
الى الليل على الف لم يدين عفا ولا يارب له اما لو شهدا على ان عفا عنه  
يوما باللف الى الليل فهذا عفو وعلم وتوقفا خفف اثنان وهما يابا ص  
وعلى القاضي حجية لا قصاص وانما عليه حكم حد لهما لو كان جيف  
القاضي يابا من فهو بالخيار بين الارقت والقصاص وتوقفت يد رجك  
فيها تلفه مسودا وجرح لا يقتصها فعليه القود وتوقفت اصحابا زائدة  
فيها حكم عود وتوقفت يد رجك من زندها فاقصمه من زندها فاطلع  
فاما براهنا قطع احدهما ذراع صاحبه لا قصاص فيه وان كانا رسوا لم  
**شها ذه** ولو شهدا على رجل انه ضرب فلانا بالسيف فلم يذب  
صاحب فلان حتى مات عليه القود ولا يفيخ ان يبار المشهود انه  
مات من ذلك ام لا وتلك في الخطا وان شهدوا انه مات من ذلك  
لم ينطك شها وتهم ان كانوا عدا ولا وان شهدا انه ضرب بالسيف حتى مات  
فهذا عود وان سألهم القاضي اتحد ذلك فهذا او تقي وكذا لو شهدوا انه  
ضرب بالسيف او رمي بالسهم او النشابة فهذا كله عود وتوشهدا احدهما انه  
ضرب بالسيف وتشهد الاخر بقتله بالسيف او شهدا احدهما انه رمى  
بالخروج رميا بقتله او اختلفا في وقت القتل او في مكانه او في موضع  
الجرح لم يثبت تلك الشها ذه وما لم يبين الشنا مدني لا يثبت بالحق  
وتوشهدا انه قطع يده من المصك عدا ثم قتل عدا فلورثة كان يقتض



من يده ثم قيل وتوفى له العاجي انقله ولا تقتص من يده فداك حسن وهذا  
قوله ابو حنيفة وعند حاكما مرة قيله دون قطع اليد هذا اذا كان القتل  
تلك يد واليد اتفقوا انه لو قتل بعد البر بواحد بها جميعا وكذا لو كان احد  
الجنايتين خطا والآخر عمدا بواحد بها وكذا لو كان الجنايتين عن رجلين كل واحد  
تفقد بجناية على جنة بواحد كل واحد بها خطا كان او عمدا وكذا لو شهد  
ثلاث مدان على رجل انه قطع يده فداك مقتص الكف ويشهد اثنان على  
اخر انه قطع تلك اليد من المرفق ثم ماتت منها جميعا فيلزم مقتص الكف  
القصاص في الكف وعلى الاخر القصاص في النفس ولو كان احد الجنايتين  
عمدا والآخر خطا يجب على كل واحد حكم ما ارتبه به في القصاص من وفي الخطا  
الدية ولو شهد اثنان على رجلين انها قتلا رجلا احدى بالسيوف والاخر بالعمامة  
ولا يدري ايها صاحب القصاص يحد بينهما وكذا لو شهد اثنان على رجلين  
وعلى اخر قطع اصبع اخر من غير تعيين وكذا لو شهد اثنان على رجل انه قطع  
يده من المصعك وشهد اثنان انه جرحه بجرح او جرح نفسه او غتوا فلكون  
رجله ثم ماتت من ذلك لا فهو على قاطع اليد وعليه خفف الدية ولو قطع يد  
رجل خطا او جرحه بجرح او جرحه بجرح نفسه فماتت من ذلك  
كلمة فيلزم قاطع اليد بجرح الدية وكذلك لو جرحت به فماتت او نهشم جرحه او  
اصابه بجرح او سقط عليه حائط فتقدم اليه اطمع فماتت جرحه بجرح فليجوز  
ثلاث الدية وعلى صاحب الجاني ثلث الدية **وما سئل** التوكيل بالخصومة في اقام  
القصاص وحد القذف جائز عند ابن حنيفة وعند ابن يونس لا يجوز  
وقوله محمد بن مطهر ولو توكيل الطالب ان يوكله بطلبه بالقصاص  
بخطا بطلب حق الطالب وكذا لو توكيل المطلوب ان يخاصمه بوالعاتك  
والغزو عليه واجب يجوز اقراره عليه في التماس ولا يجوز في الاحتسار  
وكذا في القلع ولو اقام المومن شاة هدية او شاة مدوا واحدا من وكلك المومن  
انه القاتك تعين عليه بالتقوى هذا اذا لم يستوف منه وكذا انكار القصاص  
ولو كانت المرأة موكلة في استيفاء قصاص لها لم يحد حتى يحضر الاستيفاء  
ولو كانت المرأة موكلة في القصاص او لا ولا بد من اجتماع الاستيفاء جميعا  
والقصاص بغير بينة الاخوة والاحوات والازواج وكذا وكل رجلا بطلب

وتية ومن حاكم وغاب جاز للتوكيل قبض الدية بخلاف القصاص **وكذا**  
وكذلك الطالب او وكيل المطلوب في الدية جاز ولو كان الاقدار عند حنيفة  
العاجي لا ينجح **وكذا** وكل القاتك وتكليفه لو اولى ثم غاب احد التوكيلين او  
مردف فلهما حذران بخلافه ولا يجزئه غيبة الاخر وكذا لو اوصى الى رجلين  
واحد للتوكيل ان يوكله غيره **ورثته** قصاص من بين صفار وكبار فللغير  
استيفاء عند ابن حنيفة وعند حاكما لم يحد ذلك وكذا المجنون والمجنونة  
الذين لا يقبلون وقا في الكتاب الامام وبيع الصغار ان شاة صالح وان  
شاة انتظر وليس له ولاية الاستيفاء على الصغير وقيل له ولاية ذلك ولكن  
لا ينبغي ان ينجح لعدم الحاجة كما قلنا في تزويج الصغير ولاية ذاك ولو كان  
الاخضر ان لا ينجح لعدم الحاجة حتى يبلغ ويجمعوا على ان لا ولاية الاستيفاء  
على الصغير **وكذا** فلك عبد الصغير لابي ان يقتص دون الوجه اما لو  
تعتق يد الصغير وشجع رجل يقتص له الاب والوجه وليس لواحد منهما ان  
يقتوا عن ذلك **وكذا** لو صالح الاب عن قتل عبد الصغير على اقل من قيمته  
لم يحد قتل اذا كان مما لا يتبعان فيه ثمنه **وكذا** لو كان ورثته الدم صفار كلهم  
ليس لهم ان يباغضوا لدم اذا لم يكن وحيث لو قتل رجل رجلا لا ينجح  
رجل وطلب الدم وزعم انه اخوه لا وارث له غيره ما قام البينة على ذلك وقام  
العاتك البينة ان له ابنا فيجب ان ينظر ولا يجوز ولو ان اقام البينة ان له  
ابنا وقد صالحه مع الابن على الدية وقبضها منه فانه يوجب عنه ويدركه ولو  
جاء الابن بعده وانكر الصلح بكان اعادة البينة على الابن بالصلح ولو كان  
اخوانا احدهما غائب فاقام القاتك البينة على الحاكم ان الغائب صالح  
على خمسة آلاف فان حضر الغائب لا يكلف اعادة البينة عليه **وكذا** لو دعي  
على رجل انه قتل اباه واخوه المدمعي غائبون واقام البينة صحت وحسن  
فان حضر الاخوة يكلف اعادة البينة عند ابن حنيفة خلافا لما **وكذا** لو اقام  
الورثة البينة على رجلين انها قتلا اباهما واحدا العاتكين غائبين فيقتص بالقصاص  
على الحاضر وكذا لو مات احدهما او قتل **وكذا** لو اقام الاخران البينة على رجل  
انه قتل اباهما عمدا فيقتص القاتك منه ثم قار احد ما شهدت الشهود  
زورا فان اباهما حتى عزم خفف الدية **وكذا** فلك احد الاخوان قاتك ايها فلك



التضام بالملك وقيل اتفقه الدينية قفاب الاخذ قد انت عفوتة او ما تحت فانه  
لا حيدت عليه انجيم ولا شئ في قلبه الا ان يعم ورتة المقبول على الصل بينهم  
او على الصغر عزم اخاه الدية وخصها بحسوب لم من فقه اما لو فقهك بعد  
عفو انجيم عليه التخصيص ان علم بركك **رجوع** لو فقهك المستهوي عليه  
ثم رجح احد الشا مدرين ضمن ضعف الدية في مال في ملك سين وتو رجح  
الشيا مدان ورجح المقبول بعد القود فو في الذي اقتصر منهم بالخير ان  
شأنا بخذ الدية من الشا مدرين وان شأنا اخذ من الثا لك فمن ايها اخذ  
يرجع على الآخر عند ابن حنيفة وعند ما ان اخذ من الشا مدرين رجحا على  
الثا لك **رسو** شهد احد شيا مدرين الروم مع ربح على صاحب ما في محد ورجح  
قذ في او موعود لم جميع ولا شئ على ربح منهم واما لو شهد انه عبد لهذا  
المدرعي قضيت به عبد له وغرمت الثا لك الدية **رسو** شهدا بالروم فاقض  
ثم رجحا وقالوا اخذنا اما الثا لك هذا الاخذ لم حبيبة فاجل الباني واعز ما  
الدية الاور **رسو** شهدا بدم على رجليه فقتل ثم رجح احد عما في رجليه  
فعلهم صنف دية الواحد **رسو** شهدا على دم عمد ولها على الشهور دية اجرت  
شها واما **حبي** بين امر صبي فقتل انسان فقتله فالدية على عاقلة الثا لك  
ولس على الامر شئ اما لو امر رجح صبي فقتل انسان فقتله فالدية على عاقلة  
الصبي ثم يرجعون على الامر **رسو** على ربح صبي عصا او سلا حاكسك ولم  
بامر شئ فخطب به الصبي فدية على عاقلة الرجل اما لو فقهك الصبي بنفسه  
او قله به انسان لا شئ على الوازع **رسو** اغتصب صبي فذمه به فاحابه  
مجر او تزويج من جيك او حايلا واكلم سبع صمنه اما لو مات من حي او غير  
لم يخين ولو فقهك ذلك الصبي رجلا لا شئ على الفاحد **رسو** حرك جسا على  
دائته وقاب امسكها في فسطح منها ومات فيل عاقلة الحاكم الدية ركب  
قتله او لم يركبه **رسو** سارت الدابة وعليها الصبي يستمسك فاقا انسانا فقتله  
صن عاقلة الصبي اما لو كان الصبي قتل لا يركب ولا يستمسك عليها لا شئ على  
احد ودم المقبول **رسو** وسقط الصبي عنها حين سارت الدابة وموت  
سيد ويستمسك على الدابة فالدية على الذي قتل عليها **رسو** حرك صبي  
على دابة فوقع عنها فمات يدفع العبد به او غدا ولو كان العبد مع جيل الدية

فامات على انسان فنصف الدية على عاقلة الصبي والنصف في عتق  
العبد يدفع به او غدا **رسو** حرك كيتز تحك على الدابة عبد اصغر فقتله  
الدابة ويستمسك عليها ثم امرو ان سيد عليها فامات انسانا يدفع العبد  
او يغدي ثم يرجع مولاه على العاصبه ما قل من فقه ومن الارش اما لو كان  
الصبي صغيرا بحيث لا يعرفها ولا يستمسك عليها فدم المقبول **رسو** اما لو  
اوقفها وحرك عليها الصبي فامات انسانا فالدية على الذي اوقفها لا على  
الصبي ان كانت في غير ملكه **راكب** لو سار على اية دابة كانت في طريق  
الحسين فامات انسانا بدم او رجليه ويسير فقتله فدية على  
عاقلة وعليه الكفارة الا النخيم بالرجل لا عين الركاب وكذا لو امارت  
بما فدمها غارا او نرا او شذت غنم حصاة او نوات الا ان يكون جحر اكبر  
فتح ضمن ولو كرمش انسانا ضمن **رسو** بالت او راشت في المسير فخطب به  
انسان لم يخين وكذا اللعاب **رسو** وقع لجامها او سرجها او شئ مما يحمله عليها  
من تسامح او آلات اصاب انسانا في المسير ضمن وكذا لو غشبه انسان والراكب  
والردين والسائق والقائد في الضمان سوار ولا تارة على السائق والعائد  
واذا اوقفها في طريق المسكين او دار غيرة فن خطب بدم او رجليه  
او نخيم او ذب او كرم او لها بها على الطريق فذلت به انسان فضمن  
على عاقلة وكذا البوب والروث والافار فاقية **رسو** سار سلك دابة  
في طريق فاصابت في وجهها فهو ضامن وما اصابته فيما عطف الدابة  
خيتا وشمالا لا ضمان عليه الا ان لا حريق لها غيرة ذلك **رسو** وفوت ثم سار  
فيه خرج من الضمان وان رجع عارا او فالرا او ضامن لما اصابته في فورما  
ذلك **رسو** وقفها وخطب عنها فماتت من نفسها لا ضمان عليه واذا اصطدم  
الغارسان فقتل كل واحد ما جبه فدية كل واحد على عاقلة صاحبهم وكذا  
الرجلان في اصطدموا ولو كان احدهما بعد فقتله العبد على عاقلة الحق  
ثم يا خذ ما ورثة المحر ولا شئ لمولاه **رسو** وقفها في ملكة او في موضع  
فيه شركة ملك فماتت بدم او رجليه او غيرة ذلك لا ضمان عليه ولو  
سقط عنها الركاب وان تعلقت في وجهها فاصابت فيه لا ضمان عليه **رسو**  
التي على الله عليه وسلم الجحر **رسو** لو سار بها في طريق فخطبها



رجل او ضربها فنفخت رجلا فقلت انسانا فالضمان على الناجس دون الراكب  
ولو نفخت الناجس قدمه مدر وتوالت ركبها فوثق على عاقلته الناجس  
وكذلك لو وثقت من غنسة او وحات انسانا فعليه ضمانا ما لو خنسها باذن  
الراكب بمنزلة فعل الراكب لا ضمان فيما عطف بنفختها وحيث تدير وما اصاب  
بيد ما اورجلها ولما فعلها ضمانا كما في السابق والراكب ولا يجب على الناجس  
شيء حتى يعلم انها اصابته في فورسا اما لو سدت ثم سارت فما اصابته  
بعد لا شيء عليه وانما الضمان على الراكب ولو لو كان معها سابق فنفسها رجل  
خبيذ اذن السابق او باذنها على ما ذكرنا مع الراكب وكذا العايد فان خنسها  
فانفلتت من يد العايد فما اصابته فعلى الناجس ولو كان الراكب عبدا  
فامر عبدا اخر فساقتها فاولات انسانا فالدية في اخضاقتها خفيف بوجده  
الناجس في الحجاب اما الراكب ان كان ما ذوما او ملكا فذلك اما لو كان  
مجبورا يواخرها امر حتى يفتق فيوسخر بغيره المأمور لو تفاوضا فاولا  
اول القطار واخره فهو صا من وان كان مع سابق فعليه وان كان  
فيه وسط القطار سابق اخر فعليه الضمان انشلا وكذا لو كان جبانا فابدا  
متره وسابقا متره وفي وسط القطار متره ولو كان رجل على جبر في وسط  
القطار فما اصابه القطار من بين يديه لا شيء على الراكب ان كان لا يسيوف  
منها شيئا وسومهم فيما اصاب البعير الذي يوعليه وما خلفه من الابل فانه  
قايدها خلفه ولو ربط انسان بغيره خلف قطار ولا يعلم العايد فما اصاب  
ذلك البعير على العايد ثم رجع العايد على الذي ربطه ولو وقع شيء من  
احمال الابل من القطار على الطريق فعطبت به انسان فالضمان على العايد  
والسابق ولو سار في طريق على دابة فحشرت بحجر ومنعه انسان او بدهن  
تدنيا او قد حثت رجل ما فطعت فالضمان على الواضع وبما بين الدكان  
ومن حثت الماء ولو سار على دابته في ملكه فما اصاب انسانا بيد او رجل  
فالحا فعلية الدية والكفارة اما لو كان سابقا او قايدها لا شيء عليه وكذا لو اوقعها  
في ملكه فما اصابته انسانا لا شيء عليه وكذا لا كلب الحثور في واره فخلا عنه  
او مرسوها ولو ربط دابته على الطريق فحالت في رباطها صحت ما اصاب  
وكذا الكلب المربوط في الطريق ولو لم يخرج حصن الهوام على انسان ففشت

من الطريق لو وضع في طريقين المسلمين حجرا او منبأ او شخص الى كنيفا  
او اخرج من حايك جذوعا وميزابا وخنبا حيا وعلته او لمخرج في الطريق  
خشبيا فما اصاب به انسان ضمن وكذا الكفارة عليه ولا يحرم الميراث ولو  
نجا انسان عن موضع الا ان فطعت به شيء فالضمان على الذي نجا ولو  
لمخرج تروا على الطريق فعطبت به شيء بمنزلة ما لو وضع فيه حجرا ولو  
كيس لم يبق فعطبت انسان في موضع كس لا شيء عليه ولو توجع في الطريق  
او رثن فيه ما ضمن ما عطبت به ولو اشرع الى الطريق فاحاط به  
تلك الدار فما اصاب به انسان فالضمان على البايح ولذا الميزاب ولو سقط  
الميزاب فما اصاب راس انسان ينظر ان اصابه الموضع الذي كان في الحايك الضمان  
فيه وان اصابه ما هو خارج عن الحايك على وارضم الضمان اما لو لم يعلم ان  
الحايك اصابه ضمن ضمن الضمان استحيانا وفي العياض لا شيء عليه  
لو استباح ركب الدار لو وضع البجناق والظلمة ينظر ان اصاب انسانا حالته  
وضمنه فالضمان على الصانع وان اصابه بعد خراجه من العمل فالضمان  
على ركب الدار ولو وضع خشم في الطريق ثم باعها وبه من ضمانا ثم  
تركها المشتري حتى عطبت بها انسان فالضمان على الواضع ولو وضع في الطريق  
جمرة فاحترقت شيئا فهو ضامن وان حرقتها الزرع عن موضعها لا ضمان وكذا  
كل ما وضع في الطريق انتعلك عن موضع بده الواضع من ضمانه ولو  
كانا جميع ما ذكرنا في ملكه فما عطبت به انسان عليه ان يقوم دارا فشرع بعضهم  
بخاها فعليه ضمان ويرفع حقه ملكه منه وليس هذا لو وضعه في ذلك والله اعلم  
**حايك** لو سقط الحايك على الطريق الا عظم فقتل انسانا فلا ضمان على صاحبه  
وانا كان ملك الطريق او غدير ثم تقدموا اليه في ذلك او سالوه ان ينقضه  
لكونه ما يلا فاحترق حتى سقط على انسان فهو ضامن لو تبه على عاقلته استحيانا  
ولا كفارة فيه ولو تلف ما لا ضمنه في ماله ولذا لو اشد عليه في حايك  
شاة عدان او ثنا عدد او امران عند التقاضي غدير فاحترق من الحايك  
ولو باع الحايك بعد ما اشد عليه بديل ولا ضمان على المشتري حتى يشهد عليه  
ولو كان الحايك رصنا فاشتهاده بالعض على المزن لم يجمع وانما يشهد على  
الراش فانه يملك حصنه والسكان ابحاره او عارته كما لم يرض ولو اشد



على وجهي التمتع فاخرتني اصاب شيئا ففهمانه على البتة دون الوصي والاسب  
كانت وصي وتواشده على حصص الورثة لا سيما على احرار قاصدا وكذا وجبا  
على الشهور وعليه حصصه خبيم والرجل والمرأة والمكاتب والذين في  
الاشهاد سواء اما التقدم اليه العبد المأجور في حايكه فما اصاب فهو على عاقلة  
مولاه وان اصاب منها عاقله ودينه في ذمتهم سواء عليه ودينه ولا دين عليه ولو  
وضع رجل على حايكه شيئا فوقع ذلك الشيء على انسان لا سيما عليه في يد  
رجل دار فاشتهد عليه فاخرتني سقط على انسان فقتله واكثر عاقلة ان يكون  
الدار له لا سيما عليهم وكذا التوفيق لو لا نذكر انهم لم يوجب حتى تقوم البينة انهم  
ولا يصدق الرجل انهم لم يوجب وكذا يوافقون بالدية في مال المستحسنا  
لو كان على حايكه ما يلا وغير ما يك سقط الحايكه فقتل انسانا فهو ضامن  
لما تلف بالحايكه الحايكه ولا سيما عليه فيما سواه ولو سقط هو من الحايكه  
على انسان فقتله لم يسقط الحايكه فهو ضامن له وكذا مات الساقط ينظر في  
الا سقط فان كان يمشي في الطريق لا سيما عليه اما لو كان قايما او قاعدا  
في الطريق فقتل لدية الساقط عليه اما لو كان الا سقط في ملكه لا سيما عليه  
وعلى الساقط ضمان الا سقط وكذا عتبه انسانا او يام فقتل عليه فهو ضامن  
لما اصاب وعليه الكفاية وكذا التوفيق من جيب فقتل انسانا فقتل في ملكه  
او غير ملكه وكذا لو سقط في بئر اختفى فيه فقتل في ملكه وفيها انسان فقتله فقتله  
ولو كان البئر في الطريق فالضمان على رب البئر فيما اصاب الساقط والمستقر  
عليه ولو اصاب الحايكه احد الشاهدين او احوال بويه وزوجته او عبدا  
او مكاتبه لا يثبت شيئا منه لو احدث مولاه ولو اشتهد عليه في حايكه ما يك  
جيبان او عبدا او مكاتبان ثم وقع الحايكه على انسان جدي لم يثبتها وعنفها  
او اسلاهما فهو ضامن ولو وقع الحايكه على انسان قبل البلوغ وعنفه ذلك  
ما ذكرنا ثم او عتبه او اسلم ثم شهدا جازت شيئا منهم ولو شهدا قبل  
الا وكان فردا ففاحض الشهادتين ثم او عتبه او شهدا ذلك فبطلت وكذا في العتق  
والاسلام وكما لو روي بالفسق لم يثبت جده ولو اصاب حايكه القسيط  
عبدا لا شهادته وعليه فالدية على بيت المال ان لم يوال احد ولو اصاب الحايكه  
على دار فاشتهد عليه فاخرتني فمن ما اصاب انبيا وكذا داوود من الخلو فقتل

رب السيف فاشتهد عليه ولو كان الحايكه لرجلين فاشتهد على احدهما دون  
الاخر فعليه نصف الدية ولو كان حيف الحايكه ما يك حصص على الطرفين  
و حصص على دارا انسان فاشتهد عليه صاحب الدار ثم سقط ما في الطريق  
فهو ضامن ولو اشتهد عليه اهل الطريق فسقط على اهل الدار ضمن  
فالا شهادته وعلى حيف الحايكه انشأ وعلى كلفه الا ترى لو وقع حيف الحايكه  
فاشتهد عليه ثم سقط كلفه ما وكذا وما هو صحيح فقتل انسانا فهو ضامن له  
الا ان يكون حايكه لحويلة فوجب حصصه وجميع حصصه فاشتهد عليه على ذلك  
وجزى ما ومن منه فيضين ما اصاب الوانين ولم يضمن ما اصاب الجميع  
منه ولو اشتهد على حايكه صحيح ثم سقط على انسان لم يضمن ولو كان العلو  
لا حد وسقط لاخر ثم سقط على الحايكه وقد اشتهد عليها ضمن صاحب العلو  
ولو استأجر قوما يهدون له حايكه فقتل الهم من فعلهم رجلا  
فالضمان والكفاية عليهم دون رب الدار ولو اشتهد على شريكه فهو  
بالخير ولا يثبت له كفاية رد ما سلك الا شهادته وكذا لو اشتهد على البائع  
في تلك الحال ولو اشتهد على البائع والخييار له فالاشهاد صحيح وان اوجب  
البائع حيف الا شهادته واما المشتري لو اوجب فيما له الخيار لم يثبت  
لو حضر بيرا في يدتين المسكين من غير فداء فوقع فيها حرا وعنف فدية  
على عاقلة الخافق ولا كفارة عليه وان حضر ما احرأه فالضمان على  
المستأجر ان لم يجلد ذلك اما لو علم الاجراء انها من غير فداء فالضمان  
عليه لا حرا ودون الامر وان كان في فداء فعلى الامر دون الاجراء علموا  
او لم يجلدوا ولا يثبت العاقلة غير الدم وان وقع فيها انسان متعرا فلا ضمان  
على الخافق ولو استأجر رخته ليحفر واليه بيرا فوقع عليه فقتل واخر  
منهم فجل على واحد من الدية الباقين ربح الدية وكذا لو كانوا عواما ولو  
كان الذي يحفر واحد فاشهد عليه من حفرة فدية مدارة ولو حضر ما في  
طريق فخا احرأه وفي حفرة عتقا فوقع فيها انسان ومات فالتيسر  
ان يضمن الا وب فانه يخذله الواقع وبه احدث محمد رحم الله ولو وقع آخر  
راسها فحضر ما فضا ان الواقع حايكه فضا ان ولو حضر ما ثم سرقا بهين او  
تراب ثم جاء آخر واختر ما فضا ان الواقع على النابن واما لو سرق الا و



راسها واستوثق فجاء آخر فنقص ذلك فالصمان على الاول ولو جرك  
طعاما او متاعا لا يبدى الا بالرفاء آخر وانجرك ذلك فالصمان على الاول  
اجبا ولو جرك بغير مشقة في بئر فالصمان على واحد الحجر دون الحافر  
ولو وضع انسان حجر في بئر وحديدة فتوقع فيها انسان فقلعه الحجر فالصمان  
على الحافر ولو قطع رجلان يد انسان واستحجم احد الثقلين فمات  
من ذلك فضا منه عليهما ضمان فالمتبرعد والجنائاة لا عدو الجنائات  
ولو وقع فيه البئر انسان فتعلق باخر والاخر باخر فما تواجبا ولم يقع جرحهم  
على حفرة فدية الاول على حافر البئر ودية الثاني على الواقع الاول ودية  
الثالث على الثاني ولو وقع الاول فلم يغيره وقصته ووقع عليه الثاني فقلعه  
فلا ضمان على الثاني لان الاول جرحه اليه نعم كانه فلك انهم وان وقع الثالث  
على الثاني فقلعه لا ضمان على الثالث لانه جرح الثالث اليه نعم وان مات الثالث  
من الوقعة فدية على الثاني وان مات الا شريك من وقعته في البئر ومن  
وقعته الثاني والثالث عليه فثلث ودية على الحافر وثلثها على الثاني وثلث  
ودية مدور وسوا ذلك الذين من وقعه الثاني فانه جرحه اليه نعم فمات من ثلث  
جنائات احديهما جنائات الحافر والثاني جنائات جرح الثاني الثالث فمات معتران  
ولو مات الثاني من جرح الا شريك ووقعه الثالث عليه فنصف ودية على الا شريك  
ونصفها مدور بجرحه الثالث وان مات الثالث من وقعته فكل ودية على  
الثاني ولو مات الاول من وقعته ومن وقعه الثالث لم يغيره وقعت اليان  
فصنف ودية على الحافر ونصفها على الثاني بجرحه الثالث ولو جرحهم  
على حفرة في البئر مولى وحالهم كما وصفتنا من تعلق جرحهم ببعض فصاحب  
البئر جرح الاول وجرح الاول الثاني وجرح الثاني الثالث على عواقلهم  
ولو وقع رجل انسانا فاقصه في بئر ضمن البئر في ملكه البئر ولم يكن  
ولو سقط فيها مال الحافر التي قصه فيها وقالت الورثة سقط بحفر  
الحديث لا ضمان على الحافر حتى يقيم الورثة البينة ولو ادركه بحفر  
بئر في حوت فمات على المولى كما في الابحار اجبا واحفر عاكبا مراء  
في حوتين ليس فيه فناء واره ولا الميزاب له ولا قربان دارة حيث يتفتح  
به وسبك فيها ما يكون ضمانا الواقع في رتبة العبد يدفع به او يبدى لو استاجر

حرا وعبد الرجلي اذ لم اجد ما دون الاخر بخلاف له بيا فخر اوقعت  
عليها في الاضمان على المتاجر من الحر ولا في نصيب الذي اذن للعبد  
وانما ضمن لنصف قيمته نصيب الذي لم ياذن له ويرجع فيه ورثة الحر بوج  
دية ويرجع المولى الذي لم ياذن له ما اخذ منه من ذلك النصف على المتاجر  
ويرجع المتاجر على عاقبة الحر بوج قيمة العبد فيسلم ويرجع الذي اذن  
لعبد على عاقبة الحر بوج قيمة العبد ثم يرجع ورثة الحر في ذلك الانية  
يرجع ودية الحر ولو استاجر عبدا ما دون فخر وما تانيها بان  
وقعت عليها ضمن قيمة المحجور عليه لولاه ويرجع مولى الماذن له بنصف  
قيمته في تلك القيمة ثم ضمن المتاجر لمولى المحجور عليه ما اخذ منه ثم يرجع  
المتاجر بنصف قيمته المحجور فيها اخذ او كيد الماذن حتى يستلمك منه  
نصف قيمة المحجور عليه رجاك اختقر بيا في دار لا يملكها بخير اذن اطلبها  
فهو ضامن لما وقع فيها فان اقرب الدار اذ امر بها سقط عنهم الضمان  
استحسنا ولا شيء على رب الدار ولو اخذ بيا في حوت في ملكه او في الفيا في  
فلا ضمان عليه بخلاف الاضمار ولو ادوا لواء فخر فيها بوا ينفذ فيه او ربط  
واشته مائة فما لم يصاب ذلك لم يضمن **لو** حفر نورا في ملكه  
او جعل عليه جسرا او منطرا في ارضه لا ضمان عليه فيها اصاب اما لو حفر  
في حفر ارضه لم يضر البئر ولو الجسر لو مشى عليه انسان متحدا فان خشي  
به لا ضمان عليه لو حفر نورا في غير ملكه فاستثنى من ذلك النهر ماء فخر في  
ارضه او قربة ضمن لذلك وان كان في ملكه لم يضمن وكذا لو شق ارضه  
فخرج الماء منها الى غير ملكه يضمن ولذلك لو اخرج حصا يده في ارضه  
او اجتمع فخرت النار الى ارض غيره فاحرق شيئا لم يضمن ولو  
حفر نورا في ارضه او بيا في دارة فنزلت من ذلك الارض الى ارض  
غيره او الى حاصه غيره فاقرب لا ضمان عليه ولا يؤمن بتحويله من موضع  
ولو صبب الماء في ملكه حيا فخرج من صبه الى ملك غيره فاقربه ضمن  
استحسنا لا الاثر لو صبب في ميزابه فاقرب فمات عاقبة **مسجد سوف**  
لو حفر ملك المسجد فيه بيا ما لم يضر او وضعا فيه جبا يجب فيه الماء  
او طرحوا فيه بوا ربا او حصا او ربا بيا او علفوا فيه فخر بيا وضلوا



لا ضمان عليهم فيمن عذب بذلك ولذا لم يفرق بين من علم بما ذمهم اما لو علم بخير ذمهم  
 فهو ضمان عند ابيه حينئذ وعند ما ان كان المسجد عام لم يضمنوا استخفافا  
 الا في النجا والخمر والنهر وتوفد في مسجد جبريل حربه او نام فيه او قام  
 فيه من غير ملوثة او متدبر فيه ما رآه من لئلا احاط به كما في الطريق عند  
 ابيه حينئذ حلفا لهما وتوفد في سرف الحاقه او نبي نجا او حاكم يا فيه  
 بخير او السلطان فهو ضمان لما عذب به وان فعله بما لم يخف واذ اوقف  
 واثبه في السوق فما اسباب واثبه فهو ضمان لما لو وقفها في موضع اذن  
 السلطان وقف الدواب للبيع وعيوبه فلا ضمان عليه **خاتمة عبيد**  
 لو جاز العبد مولا بالجار بينه وضم وفدا به اذا كان حقا ولا يقض شي  
 قضي بيرا وفي العبد يملح النفس ملك الحر في وجوب النقصا ص ولا يملك  
 العاقلة من جنسية العبد ولا يخلون انما ما جني على المملوك حقا فيما وون  
 النفس فان كان الجاني حرا وقد بلغ النفس بقتل العاقلة في ثلث  
 شئ قلت العينة او كثرت عبيدانه لا يبلغ به كونه المحرك بنقص عشرة  
 وراحم وتوفد العبد قتيلا له وليان فعفا اسدما وضم الى الباقي حقه  
 او فدي بنصف الدية وتوفد في وجوه حقا وقعا عين اخر فدم مولا  
 اثلاثا او فدا بنصف عشر الثا فان اعتمه وسو جمل فهو مختار وعلمه  
 فتمه عشر الثا في ماله ولدا لو وثره او باع او كانه وان كانت اتم فجا معها  
 اوز وجها او حرا او رهنها واستخدمها لم يكن مختارا وتوفد في حش  
 لزمه منه عيب فاحش او فدم وسو جمل فهو مختار وتوفد في حش العبد  
 يترخص مولا في حره ليس لمصار وكذا فيما لا يجب به الكفارة فليس  
 باختيار وعلم المولى القيمة ولو اوطا ما لمولى وسو جمل واثبه فقله  
 وسو جمل بالجنسية ولم يتجدد الويل في هذا المختار اما لو فدم او باع ولم يعلم  
 بالجنسية فليس مختارا ولو كان منه جناتيا علم باحد ما مولا ثم باع فهو  
 مختار للتي عليها وسو جمل جناتية لم تبلغ النفس فاعتمه مع علمه بها فذلك  
 البئر ثم افضت البعوضة فمات فهو مختار وتوفد لصدده ان ضربت  
 فلا باء الكيف او سمجته فمات حرق فذلك فمات منه عشى العبد والمولى  
 مختار للدية الا فيما يجب التصا ص فانما يقتصر من العبد **سجود العبد**

جبار

رجلا فاعطى المولى ارشتم بخياره ثم حمله الى النفس ومات فاقبيل من  
 ان يكون المولى مختارا ولا يستحق بخيره الا ان شاء نفسه واخذ ما اعطاه  
 وان شاء فدا بتمام الدية في قول فخر وتوفد ابيه يوسف او لثم قال  
 حده عليه الدية ولو اختار المولى اسماكم وليس عنده ما يؤدى فالحصبة عده  
 والارشتم دية عليه عند ابيه حينئذ وعند ما ان ادى الدية مكانه والا دفع  
 العبد وتوفد لاقم او اكتسفت حرا الجناتية دفع المولى الا تم بالجناتية  
 والولد والكسب له اما لو اخذ ارشتم جناتية عليها يدفع معها ولو كانت  
 الارشتم واجباتك الجناتية لا يدفع معها لتوفدك عده حرا حقا ثم قتلته  
 جارية مولا حقا فذلك له او فدا بها او فدا بنصفه وتوفد اتم جناتية  
 تقارب مولا ما قد كنت اعتمه فذلك الجناتية او وديتها او كانت ام ولد  
 لم يديف وسو مختار بهذا وتوفد اخبره انسان جناتية عده ثم اعتمه ثم قال  
 لم اصدق بما اخبرني اوقاف لم اصدق ولم اذكر ليس عليه عيب القيمة ما لم  
 يخبره بذلك رجلا او رجلا عطل عند ايه حينئذ وعند ما ان اخبره  
 به حرا وعبد صغيرا وكبير سلم او كافر ثم اعتمه فهو مختار الا تترك لواجبه  
 بذلك صاحب الجناتية بنفسه ثم اعتمه السيد انه مختار ولو ادعى  
 المولى انه قد وبعه من فلان فذلك الجناتية ان صدق فلان يقال له اذ فدم  
 او فدا وان كذب يقال للمولى اذ فدا انت او فدا وتوفد على خود  
 البديان ووجه عده او رهن فهو خصم الا ان يقع البينة فيرجعوا المختوم  
 في خضر العايب فان صدق العايب كحاجب له بالذمة او الفدا ولو جني  
 العبد جناتية ثم احصاه عيب سماه او وجهه مولا في حاجته لم يعط فيها  
 او استخدمه فلا ضمان على المولى فيما لحقه من ذلك لو قتلته اتم  
 رجلا ثم ولدت فقلها ولدا فقل للمولى اذ فدم او فدا ببقية الام  
 وتوفد الا تم ومن جيلي ثم ولدت حرا الجناتية قال لولد المولى **عبد**  
 لو خسر العبد شيئا في الطريق يغير اذن المولى ثم اعتمه مولا ثم علم بالخسر  
 ثم وقع فيها رجب فيعلم المولى القيمة العبد وان وقع فيها اخر اشترى في  
 تلك القيمة وان وقع فيها العبد ومات شتركم دارشتم في تلك القيمة وتوفد  
 لو اعتمه حرا ووقع فيها رجب وسو لا يعلم به وان علم به وان علم بوجه



عليه الدية فان مات فيها آخرها سم صاحب الدية فيضرب بالآخر قيمة العبد والاول  
بالدية عند ابيه حينئذ وعند ما يملك المولى خفف قيمة اخرون لولته القليل بالآخر  
ولا شرب الا اول فيه الدية ولو وقع فيها رجل بعد ما باعه فعلى ابي ح قيمته  
وكذا لو وقع العبد بغيره فيها ولو وقع فيها رجل فقال المولى انا امرته  
بالحفر لكي يحفر عاتقته لم تجب في الابنية ولو حضرها مدبرا وام ولد قيمته  
الف درهم فوقع فيها واحد بعد واحد فماتوا وقد خسرت القيمة الى زيادة  
ونقصان فعلى المولى الف درهم التي هي قيمته يوم الحفر بين الاول واليسوية  
وكذا لو مات المولى قبل ان يقع فيها انسان او اختتم او كاسب حشر  
اخر كنبعا او جاحا على الطريق او ميرايا فاحساب منه ضمن اما ما احاسب  
ما في الجاحا لم يضمن ولو وقع خشنه على الطريق فمقتل به رجل فمات  
ان تعد به فليزق الايمان على الواضع فان قال الواضع حمده العقل  
وكذب الولي فالتقوى قول الولي فيه قول ابي يوسف والالم يرجع  
وقال القول قول الواضع متوقف محمد ولو مقتل رجل بحجر  
فوقع على حجر آخر فمات فالعقوبة على واضع الحجر الاول فان لم يلق لم واضعا  
فعلى الثاني **عصبة** لو قتل المقتول فقتلوا ثم رده الناحية حرب الاله مولاه  
يومئذ بغيره او فداه ثم يرجع على الناحية بغيره يومئذ بغيره ولو اعور  
عبد الجناية عند الناحية حرب فوقع مولاه يرجع على الناحية حرب بغيره يومئذ بغيره  
ويضع ضمنها الى وليه الجناية ثم يرجع بذلك النصف على الناحية ولو  
اعور قبل الجناية فنصف القيمة للمولى ويرجع المولى على الناحية بغيره  
اعور ولو عصب عيدا فهو ضمان لم ولما جنى من جنات او خفف من  
دينه ما بينه وبين قيمته ولا يضمن اكثر من ذلك ولو عصب عيدا فقتل  
عبد مولاه فقتل فقتل عبيده اخر فاقتل المولى ونقصه فانه ياخذ من  
الناحية نصف القيمة فيدفعه الى الاول يقتسمان العبد نصفين ولا يرجع  
على الناحية ولو عصب عيدا فقتل مولاه او قتل عيدا لمولاه بالثمن  
فيتم ثم رده الناحية على المولى فقتلها عصب ضمان القيمة العبد عيدا  
اي حينئذ وعند ما لا يضمن شيئا بخلاف ما لو قتل العبد نفسه حيث يضمن  
وقد مر حصر مسالك الاب في العصب **مكاتب** لو جنى المكاتب جنات

فقتل في الدية الا ان قتل من قيمته ومن الارش ولو جنى جنات او جنى عيدا فقتل  
الناحية بالاول فعليه ان يسبح للمكاتب في الاقل من ارشها ومن قيمتها يوم الجناية  
ولو كانت الجناية نفسها وقيمتها اكثر من عشرة آلاف يسبح في عشرة آلاف  
الا عشرة دراهم واذا جنى جنات قبل ان يقضى شئ منها لم يقض عليه  
بجميعها اكثر من قيمته ولو قتل رجلا خطا قيمته الف يومئذ فقتل  
خطا او قيمته الفان يسبح في الفين الف منها لاخر حاشية والف بين الاول  
والاخر بغيره فيها الاول عشرة آلاف والاخر تسعة آلاف ولو جنى  
المكاتب جنات ثم مات ولم يترك الامانة ورسم ومكانة الثمن ذلك ولم  
يقض عليه بالجناية فالمائة لمولاه اما لو ترك وقام بالجناية والمكاتب كان  
عليه الاقل من قيمته ومن ارش الجناية ثم يستوفى المولى كتابته واليائه  
ميراث وان كان عليه دين بدين بالدين ثم باذكريا وكومات المكاتب  
وتركت مائة درهم وابنا ولدته في مكاتبته وعليه دين وقد قتل فقتل  
خطا يقضى بها او لم يقض فان يقضى على الابن ان يسبح في المكاتب والدين  
والجناية وتلك المائة بين امك الجناية والدين بالخصم **موتور** لو قتل  
الموتور فقتل خطا وقفا حين آخر فعلى مولاه قيمته لها اثلاثا وكسبه لمولاه  
ولو قتل الموتور رجلا وقيمته الف ثم ذمت عنيمة فعلى المولى قيمته  
يوم جنى وكذا لو زاد ثمن قيمته وان دفع المولى قيمته الى ولي الجناية بغيره  
ثم قتل اخر فلا سبيك للباقي على المولى ولكن مع الاول ياخذ منه  
نصف قيمته اما لو دفعه بغيره فانه ان يبيع المولى بنصف القيمة  
ان شاء ثم يرجع المولى على الاول وان شاء ابتع به الاول عيدا  
حينئذ وعند ما لا سبيك له على المولى في الحالين وام الولد بمنزلة  
الموتور لو اجتمع مدبر وام ولد ومكاتب وعبد قتلوا رجلا خطا فقتل  
المولى العبد ونقصه او فداه برح الدية ويسبح المكاتب في اقل من  
قيمته ومن برح الدية وعلى مولى المدبر الاقل من قيمته ومن برح  
الدية وكذلك ام الولد واذا قتل المدبر فقتل خطا والمكاتب ما  
انسان فعلى المولى قيمته لولته القليل وعلى المدبر ان يسبح فيما انفق  
من المال ولا يشترك احد الاخرين الاخر فيما ياخذ وكومات



المولى فبذلك ان يفتى شي فسيجي المدر في قيمته فاصحاب ونية اخف بها فان كان  
الدنيا انك من قيمته لا صحاب الجناية بغير القيمة ولا شيء لهم عليه اكثر من ذلك  
وام الولد لا ينجح لا صحاب الجناية في شيء وجناية المدر وام المولى على المولى  
في نفس الامور ونهاجها وجعل مما لك به مدر عند ان المدر سيجي اذا فلك  
مولاه في قيمته لانه لا وصية لك ولا وصية لغيرك المدر مولاه عمدا فعليه ان  
يسجي في قيمته لانه لا وصية لك وعليه الفضايل وبيد الرتبة فيما تنه  
فان كان للموتوب ابنان يعني احدهما سيجي المدر في حصة قيمته للموتوب  
لم حيف ثم يسجي في القيمة التي عليه لها فان كان على المولى دين يكون بالدين  
من جميع ذلك والباقي من الرتبة اسلانا ولو فقلت ام الولد مولاه ولا  
ولدها منه عليها الفضايل ولا سحابة عليها اما اذا كان لها فم ولد لا فضايل  
وعليها ان يسجي في قيمتها من قبل الجناية واذا فلك العبد مولاه عمدا  
فعليه الفقد فان كان له وليان فعليه اجد ما يملك الدم وسو عبد عند وفاة  
ابو يوسف على الرزق يعني ان يرفع خيف نصيبه الى الذي لم حيف او غيره  
بوج الدية وان كان الفلك حقا فاجناية مدر واذا فلك المدر مولاه  
ولم وليان احدهما ابنه المدر يسجي المدر في قيمته ولو وقع المولى في يده  
خسر ما المدر في مدر لا شيء على المدر وخفق من الملك ولو استهلك  
المدر ما لا ثم اعتقه مولاه لم يضمنه مولاه و يسجي قيم المدر ولو اعتصب  
رجل مدر اقا فر عبده بملك محمد عبد المولى او محمد الناجد فهو سواء  
فان رقه فلك به وجعل الناجد قيمته مدر بينه رجلين فلك احد  
مولييه ورجلا حقا بدين بالرجل فلك المولى فعلى المولى الباقي خيف  
قيمته وفي مال المقتول خيف قيمته فيكون للمولى المقتول ربع القيمة والاخر  
ثلثه ارباعها على المدر ان يسجي في قيمته لو كان فلك مولاه عمدا فعلى مولى  
الباقي وفي مال المقتول قيمة ثلثه لولي الخطا و يسجي المدر في قيمته  
بين الوليين و يملك بالعقدان يعني مدر على العبد يسجي للمدر لم حيف في  
قيمته ولو فلك موليه خطا يسجي في قيمته لورثتها ولا شيء لوالده  
منها على صاحبها **كتاب** لو فلك المالك رجلا خطا ولم وارثان يفتى  
عليه الناجد لا حدهما بنصف القيمة ثم فلك الاخر فاحص الاخر الى الناجد

وسو مكاتب بعد فانه يفتى له ثلثه اربع القيمة من قبل ان النصف المقتول فيه  
لاول الجناية فيه فيقتول بنصف الدية فيه والنصف الباقي يفتى له بنصف  
فان حذر المكاتب وجاء الاوسط فانه يدفع اليه روح العبد و يديه مولاه بنصف  
الدية ولو اقر المكاتب بملك مدر على احد الوليين عنه فضى عليه بنصف القيمة  
لاخر فان حذر بملك ذلك عنه في موت ابي حنيفة ولو كان لثقله وان يفتى  
احدهما يسجي الاخر في نصف القيمة ولو حذر المكاتب جناية ثم اختلطت المكاتب  
وولي الجناية في قيمته المكاتب وقدر علم بها اذ كانت او نقصت فالقوب  
فيها موت المكاتب **كتاب** لو حذر المدر فاحص المولى مولاه وقيمة  
الف فاحص المولى لم يذب بغيره قيمته من حذر في وفاء المولى كانت قيمته اقل  
من هذا يوم حذر ولا يعلم من كانت الجناية حذر بالقيمة على ما هو عليه اليوم في موت  
ابي يوسف الاول **كتاب** محمد المقتول موت السيد ومذاخر موقر  
ابي يوسف **كتاب** لو حذر مدر بغيره اعتقه مولاه ثم وقع فيها عبد للمولى ام مكاتب  
والمولى وارثه مدر الا المكاتب فانه على المولى لا فلك من قيمته المكاتب  
يوم وقع فيه ومن قيمته المدر يوم حذر يدين من ذلك وما ينبغي فهو ميراث  
مدر فلك واثا انسان وحزق ثوب اخر يسجي في شيء منه ذلك وقضاء  
احدهما وقد قضى الناجد لهما جميعا شاركه الاخر فيه **كتاب** اعتق عبد له  
في مرضه ولاما لم يغيره او لم ياب ما يخرج للعبد من الملك ثم ان العبد  
فلك سيده خطا فان عليه ان يسجي في قيمته عند ابي حنيفة وعند باقي الدية  
على الحاقلة وعليه السحابة في قيمته عند جرح مولاه ثم اعتقه مولاه ثم  
مات من جراحته ينظر ان كان المولى صاحب فراش يسجي العبد في قيمته  
لورثته اما لو كان يبي ويذهب فهو حولا سبيك عليه **كتاب** فقلت مولاه  
خطا ورجل حيا فقلت حذرت حذرت المولى لا سحابة على الولد في شيء من رقبته  
اما لو جرحته ثم ولدت ثم مات الولد من جراحته يسجي المدر في قيمته  
و يعتق الولد من الملك مدر ضرب مولاه ورجلا اجنيا خطا بدأ حدهما  
فلك الاخر حذر ان الاجنبي مات فلك المولى فلو رثته الاجنبي قيمة المدر في  
مال المولى و يسجي المدر في قيمته واحده للورثة وكذا لو مات المولى فلك  
الاجنبي او لم يدر ايها مات فلك فان لم يكن للمولى شيء كانت القيمة التي يسجي



المدة بوزنه الا جني قد برينه رجليه اثلاثا فحينئذ عليها اثلاثا على قدر  
 حصتها لو اوصى بعتق عبده يخرج من الثلث ثم مات الموصي فحينئذ العبد حر  
 المولى بدفعه الورثة وتطاع الوصية او يفدونه فمطوعين ويعتقون من  
 الثلث فان لم يكن له مال غيره وفروا بعتق واستسجى في ثلثي قيمته  
 وجباية مودير الذي بمنزلة جباية مودير المسلم وكذا مودير الحر ان وبرا  
 فيه وار الاسلام فحينئذ بمنزلة جباية مودير الذي اما لو وبرا فيه في  
 دار الحرب وجني فيه دار الاسلام فمطوعه للحرين بالرفع او القوار  
 لو قبض العبد رجلا خطاه ثم كانت مولاة جازت علم بالجباية او لم يعلم  
 ولا ينقص وكذا لو اصابها اما لو كانت عبدا فحينئذ لا صحاب الجباية قبل  
 قبضهم كان بالخطا وكذا لو اعتقه لم يجز مكات قبل رجلا خطاه قبل  
 آخر خطاه فقبض عليه باخذ الجباية ثم قبل آخر خطاه فالتقصير له  
 القيمة التي قبض لها بها ويقضى للثالث بنصف قيمة العبد حاشية ويقضى له و  
 الاوسط الذين لم يقبض له نصف القيمة بينهم اثلاثا غشاه للاوسط ولثمة  
 لآخر لو ولدت المكاتبه ولدان في الكفاية فحينئذ المولى جباية قبض عليه  
 بالجباية ولم يلحق الام فيها شي ولو ضمننت الام ذلك عنه لم يجز وان غنق  
 جاز الضمان لو ولدت المكاتبه ولدا فاقوت عليه جباية او برين لم تحرق  
 عليه اما لو مات المولى عن مال اخذت باقراره ما من ذلك المالك  
 وكذا لو اقر المولى على الام بجباية او دينه لم يجز ولو ماتت الام عن  
 مال بدينه بالكتابة والباقي مباح يوزن الا انه باقراره فيما ورثه وان لم  
 تدفع الام شيئا سعي المولى في كتابتها وسعي الجباية ايضا ان كان مقرا فيها  
 اليوم فان محزب وفراوين بعض الكفاية لم يثبت ما اودع وبطل  
 ما بقي ارجاك فلعن يد مكات ثم جني المكاتب على الفاطح جباية ثم محزب  
 فعلى الحر ارش البذل للمولى ويدفع المولى عبده فمطوعا او بغيره وان كان  
 جباية المكاتب قبل جباية الحر عليه قبيل للمولى او دفعه او فده فان دفعه  
 بطلت جباية الحر عليه وان فده اخذ المولى من الحر ارش جباية على  
 العبد لو كانت نصف عبده قطع رجلك يده حين ما تقصم يكونا نصف  
 للمولى ونصفه للمكاتب في قول ابي حنيفة **رجلك** كانت نصف منهم

الميت

فولدت

فولدت ولدا فحينئذ المولى جباية فانه يسجد فيه نصف جباية ويكونا نصفها على المولى  
 فان اعتق السيد الام بعد ما جني العبد عتق نصف المولى معها **وسجد** فيه  
 نصف قيمته للمولى ونصف الجباية على المولى ونصف الآخر على المولى وبذلك اذا  
 اعتق المولى لو كانت نصف عبده فحينئذ ثم كانت النصف الآخر جني قبل  
 ان يقضى الاول فعلى المولى نصف الجباية الاول ويقضى على المكاتب  
 قيمته فكلون نصفها للآخر ونصفها بين الاول والاخر يتجاusan فيهم فان  
 محزب دفعه اليها او فدها اما لو كان قد قبض عليه الاول ثم جني ثانيا ثم محزب  
 فالتقصير له نصف ما قبض له به على المولى ونصف دينه في نصف العبد ويدفع  
 العبد اليه الثاني او يفديه فان دفعه انعم الاول ويدفع له نصفه في دفع  
 لو كانت عبدين ثلثة واحده ثم جني احدهما او ركب عليه دينه لا يلزم صاحبه  
 منه شي **ولو** البقي حر وعبد ومع كل واحد عصف فشيء كل واحد صاحبه  
 موضعته فبريا ولا يريان اليها بواو بالشيء فان المولى يدفع العبد  
 او يفديه فان دفعه رجع على العتق بنصف جباية الحر وان فدها فدها  
 بجميع ارش جباية ويرجع على الحر بجميع ارش جباية على العبد **ولو**  
 ادعى المولى ان الحر بواو ادعى الحر ان العبد بواو فالتقوى قول المولى  
 وعلى الحر نصف عشر قيمة العبد ويدفع المولى عبده او يفديه **ولو** كانا  
 عبدين شيئا كل واحد صاحبه معا ويرى جيز مولى كل واحد منهما ان شاء  
 دفعه او فدها **ولو** اختار الوفاة صار عتقا واحدا منهما الاخر  
 ولا يتبرجان بشي **ولو** اختار الفداء فدا كل واحد ارش جباية الاخر  
 كما اما لو بدلا احدهما بالآخر قبيل للمولى اليه او دفعه او فدها فان  
 دفعه صار العبدان للمد فروع اليه ولا شيء للدافع وان فدها قبيل للاخر  
 دفعه عبدا او فدها **ولو** قطع يد رجل ثم ولدت ولدا فقتلها  
 ولدا خطاه بغير المولى ان شاء ففزع المولى اليه فمطوعا او بغيره وان شاء فدها  
 بالانك من دية اليد ومن قيمة الام **وفي** **باب** **مسائل متفرعة**  
 ونصها في كتاب الخفاف والله اعلم **فصل في المعاقلة**  
 المعاقلة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكر من المعاقلة على ملك اليونان  
 فانه اول من وضع الديوان وكان قبل ذلك الخلف على العتق



في اموالهم فالعقل على ملك الديوان منه المعاملة وقرضه الخطا  
 رغبة الله عنه الذي يوزن في ملك سنين النصف في سنتين فوما دون الملك  
 في سنة وعن ابراهيم يوزن الدية في ثلثة اعوام في كل عام ثلثها وليس على  
 النساء والارامل عتقك قارب محمد بن الخطاب لا يفتك مع العاقلة  
 جبي ولا امارة ولو قتل رجل فمضت سنون ثم يقضى القاضي  
 على العاقلة بالدية في ملك سنين من يوم يقضى فان كانوا من اهل الديوان  
 قضى بذلك في عطاءهم جعلك الملك في اول عطاء يخرج لهم بعد القضاء  
 ويجعل الملك الثاني في العطاء الاخر اذا خرج ان اهلك احد الحور و  
 جعلك قبل السنة وتلك الملك الثالث فلو جعلك القوم العطاء  
 فاخرجت لهم ثلثة اعطيت في مرة ومن عطية اسحقوا بعد القضاء بالدية  
 فان الدية كلها تؤخذ من تلك الاعطية الملك يقضى بالدية على القوم بحيث  
 يجب الرجل في عطائه من الدية كلها اربعة ورامم وثلثة او اقل من ذلك  
 ولو قبلت المعاقلة فيجب لكل رجل اثنتي عشرة اربعة ورامم جني الى  
 اقرب القبايل في النسب من اهل الديوان من حبيبه في عطاءه  
 ما ذكرنا ولا يتحقق العطاء عندنا الا في آخر السنة حتى اذا خرج العطاء  
 بعد القضاء شهرا واقل اخذ منه ثلث الدية ولو لم يقض بالدية حتى مضت  
 سنون ثم يقضى بها ولم يخرج للناس عطاء ثم اوردوا حكيمتهم الماخضة لا شيء فيها  
 من الدية وانما هي في الاعطية المستقبلة بعد القضاء عليهم واما لو كان المعاملة  
 اعمى به رزق ياخذونه كل شهر يقضي عليهم في اوزانهم في ملك سنين  
 كل سنة الملك ولو خرج رزق شهر بعد القضاء وقد كان بقي من  
 ذلك الشهر حتى يقضى القاضي بيوم اذ يوزن او اكثر من رزق ذلك  
 الشهر يحضه الشهر وان كانوا الا ياخذون الا رزاق الا في كل سنة الشهر  
 ولم يكن لهم عطية فخرج لهم رزق ستة اشهر بعد القضاء اخذ منهم سدس  
 الدية ولو كان لهم اوزان في كل شهر ولم اعطية في كل سنة فالدية في  
 اعطيتهم دون اوزانهم ومن جني من اهل الديانة واهل اليمن  
 الذين لا ديوان لهم فالدية على عواقلهم في اموالهم في ملك سنين على الاقرب  
 فالقرب منهم من يوم يقضى القاضي بالسوية ويخرج اليهم اقرب القبايل في النسب

حتى يجيب الرجل في السنين الملك اربعة ورامم وثلث ورامم ولو اقر  
 بعتك الخطا فلم يقض به القاضي الا بعد سنين يقضى بها فيه ماله في ملك سنين  
 من يوم يقضى ولا يفتك اهلك مصر على اهلك مصر اخر وحقك اهلك كل  
 مصر عن يمينها ومن كان منسلا بالبصرة وديوانه بالكوفة عتقك عنه  
 اهلك الكوفة ولو كان قوما من اهلك خراسان اهلك ديوانه واهل  
 مختلفون في اشياهم من الموالي والعرب وغيرهم جني حبيبه جناية عتقك عنه  
 اهلك راتيه واهل كتيبة وان كانا عشيرة اقربك اليه في النسب ولو  
 قتل اهلك راتيه ضمن اليه الامام من راي من اهلك الديوان فمصلح عاقلة  
 واحدة امان لا ديوان له من اهلك البادية وعبيد عبيد فلو اهلكه لا نسب  
 وانما عادت مباله او اختلعت البادية امان اهلك ابا دية لا يفتك  
 اهلك الامصار من ارباب العطاء ولا اهلك الامصار عندهم وان كانوا  
 اخوة لاهل وام ولو جني جناية من اهلك المصر وليس في عطاء واهل  
 ابا دية اقرب اليه ويسكنهم المصر عتقك عنه اهلك الديوان من ذلك  
 المصر وكذا اهلك البادية لا يفتكون لئلا يفتكهم من اهلك المصر ولو كان  
 اهلك الذمة عاقلة محروقة يتبعوا قلوبها في جني عواقل المسلمين  
 وان لم يكن لهم عاقلة يحرق بها فدية المقنن على القاتل في ماله  
 في ملك سنين من يوم القضاء بها عليه ولا يفتك المسلمين عن كفر  
 ولا كما فرعن سلم واكثر يتبعوا قلوبها فيما بينهم وان اختلفت مللهم  
 ولو جني رجل من اهلك ديوان الكوفة ثم تحول الى ديوان البصرة  
 بعتك القضاء بالدية يقضى بها على عاقلة من اهلك البصرة اما لو تحول  
 بعد القضاء فعلى ديوان الكوفة ولا يفتك عندهم ويوزن منهم في  
 عطائه بالبصرة حصته رجل يسكنه بالكوفة لا عطاء له فملك رجلا  
 ثم تحول الى البصرة فملك ان يقضى عليه واستوطن بها يقضى بالدية  
 على عاقلة بالبصرة ولو تحول بعد القضاء فلم يفتك اليه على اهلك  
 الكوفة وعلى هذا البدوي اذا التحق باهلك الديوان بعد القتل فملك  
 القضاء عتقك عنه اهلك الديوان وبعد القضاء فعلى اهلك البادية  
 ولو قضى بالدية على قوم لسبوا اهلك الديوان فاذا اهلها وثلثها ثم جعلهم



الامام من اهل الصفا صارت الدية عليهم فيه عكايهم مع انه يغني بها في اموالهم  
 وعاقلة ابن الملاحة عاقلة الام ثم ان اوجاهه الاب يحوي الي عاقلة  
 الاب ولو اوجاهه جد ما وتلك عاقلة الام ملك الدية فانها تغني الناجي  
 لعاقلة الام بالثلاث الذي اوجوه على عاقلة الاب في سنة مستقيمة ويبداء  
 بهم قبل اهل الجنات ثم يغني بالثلثين الباقيين على عاقلة الاب في سنة  
 بعد السنة الاولى ولا يبداء من ولي الجنات ما اخذ من عاقلة الام ولو  
 كانت حرة مولاة لثني غير من عبد له رجل من مملوك مولدت غلاما فلعاقلة  
 الاب عاقلة امه من ثمنه يملك ولو لم يغض العاين بالدية حتى يغني الاب  
 يحوي ولاوه الي موال ابيه ولو لم يغض يرا قبل عتق ابيه ثم ومع فيها انسان  
 بعد عتقه وما يغني على عاقلة الام لا يجوز لها عنهم خلاف ولا الملاحة وان  
 المكاتب الذي هو حر ولو اسلم واولا مسلمة في دار الاسلام فعاقلة  
 الذية والاه ذمي اسلم فغني فلم يغض بها حتى والا رجلا من بني يمين ثم  
 غني جنات اخريه يغني بالجنات ثمن ملك بيت المال وولا له لجماعته المسلمين  
 وبنوك موالاه الذية والاه وكذا لو ركب بهم ثم والاهم احابا سهم رجلا  
 لم يغض موالاه امانه الثبات يصح يحوي ان يغض بغيره والا انسا ما تم وقع  
 فيها رجل فان دية القتل في ماله ولو لم يغض لرجل من جنات عتق  
 الناجي فصار ولي الجنات لا اعلم له بينه فاقض له بها في ماله فغني في ماله  
 بالونية ثم احاب ولي الجنات بينه وارا وان يحوي ذلك الي عاقلة لم يكن  
 له ذلك ولو قضى على عاقلة رجل من اهل البصرة بالدية ثم التحق بهم قومهم  
 من اهل البصرة وجعلوا مع قومهم غنوا معهم وجعلوا فيما قضى به وقيل لم يغض به  
 اما لا يبدخلوا فيما اؤوا قبل ذلك ولو ان رجلا من اهل البصرة من اهل  
 الابك غني جنات فلم يغض بها حتى تعلم الامام وقومهم وجعلهم اهل عاقلة  
 وما يبر تغني عليهم بالدية ما يبر وون الابك اما لو تعلمهم جدا فغني الناجي عليهم  
 بالملك اخذ منهم فغني الابك فغني عما يجمع ولو اسلم الذمي واولا رجلا ورجلي  
 ثم ابر الولى الجنات عليه من الجنات فيك ان يغني الناجي فلا يجوز ان يغيب بولايه  
 غني الذية والاه ولو كان بعد الغناء بالدية على عاقلة لم يكن له ان يحوي  
 بولايه عنهم عن عبد الرحمن الشيبلي ان عتق بن عثمان حين حوصر فاشرف

عن القوم فقالت اشركتم الله ولا تشركوا الا به رب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انتم تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جنت جيش الحسين  
 فله الجنة فجهن بهم اشركتم الله انتم تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال من حضر بيرونة فله الجنة ففعل بها فقال اشركتم الله انتم  
 تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من زار في سنة المسجد الحرام  
 فله الجنة فافعل بها فقالوا اللهم نعم فقال اشركتم الله والاسلام ملك تعلمون  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان على شجر طلع مع ابي بكر وعمر وانا ففكرت  
 اليك حتى سافطت جوارحه بالخصم فخلص برجله وقال اسكن شير  
 فانما عليك بني وصدوق وشهيدان قالوا اللهم نعم فقال عتق الله اكره شهيدا  
 لي ورب الكعبة اني شهيد فعلمها ملك موات فربما القوم بالحجازة رجلا فتوارى  
 ونزل ففعلوه من الغد **الجامع الكبير** قال رحمه الله عبد له رجل  
 يما وي الغاشية رجل موصته ثم دبره مولا ففعل الشك فغني موصته  
 اخذ له ثم كاتبه مولا ففعل الشك فغني موصته ثم اوى الكساء وعش ففعل  
 الشك فغني اخذ له ففعل الشك فغني موصته ثم اوى الكساء وعش ففعل  
 ثم يغني نقصان تلك الشك الى ان غني الناجي بعد التدبير ثم بالشك الناجية  
 غني عتقته مولا موصته مستحوجا الشك الاول ففعل بها الى وجود الناجية ثم يغني  
 نقصان الشك الى حين الكساة وقد انقضت سرانها بالكساة فغني غني  
 عتقته مولا موصته مستحوجا الشك ونقصانها الى وجود الشك  
 الثالثة ويغني نقصانها عاقلة الى ان اوى وعتق ثم يغني ملك فغني مستحوجا  
 ارجح شجاع بنقصانها ففعل ذلك على عاقلة لانه ضمان النقيس ولو ان  
 عدوا فغني الف شجاع رجلا موصته ثم دبره مولا مع علمه بها ثم شجاع ارجح موصته  
 ثم كاتبه فغني ارجح موصته ثم اوى فغني فغني موصته ارجح ثم شجاع ارجح  
 ففعل المستحوج فعلى الاجني نصف دية على عاقلة والمعتبر عدو الجنات لا عدد  
 الجنات ثم على المولى من البرية بالشك الاول لانه مختار بالتدبير وعليه ارجح  
 بالناجية الا انك من غنيته ومن غني الدية وعلى المكاتب الاول من غنيته ومن  
 من الدية بالملك ثم على عاقلة ثمن الدية بالبرائة التي وقعت بعد العتق  
 ولو لم يبره المولى والمسئلة بحالها فعلى الاجني نصف الدية على عاقلة وعلى



المولى سد من الدية بالتسعينين والا ولدين وجعل المكاتب الا فكل من قيمته ومن  
سد من الدية وعملها قلته سد من الدية رجل امور رجلا ان يضر بعبده  
سوطا فضر به سوطين وضر بالمولى سوطا وضره اجني سوطا فمات العبد  
من كلفه السوط الاول سد من الدية والمولى وعمل المانور ارش السوط الثاني  
مضروبا سوطا الاول والسوط الثاني ضرب مولا مدور وعمل الاجني ارش  
السوط الرابع مضروبا لثته اسواط وعمل الاجني ايضا مع ذلك لثت قيمته  
العبد مضروبا ارش اسواط فيكون ذلك الثلث مع ارش سوطه على ما قلته  
فيه لثت سنين وعمل المانور سد من قيمته العبد مضروبا ارش اسواط فيكون  
ذلك مع ارش سوطه على ما قلته وما كان من المولى مدور او ما لو ضرب المانور  
لثته اسواط والمسئلة بحالها فالاول سد وخيرم ارش سوطين مضروبا سوطا  
وخيرم الاجني ارش السوط الرابع مضروبا ارش اسواط وعليه مع ذلك لثت  
القيمة مضروبا ثمة اسواط عشرين رجلين اتمرا حدهما حاجبه ان يضر  
سوطا وقاب ان ردت فهو حر فضر به لثته اسواط وضره الا امر سوطا وضره  
رجل اجني سوطا فمات فالسوط الاول مدور وخيرم المانور خفف ارش  
السوط الثاني مضروبا سوطا في مال له شريكه والنصف الثاني مدور لانه في ملكه  
وخيرم ارش السوط الثالث مضروبا سوطين و سد من قيمته مضروبا ثمة  
اسواط فيكون على ما قلته وخيرم الامير ارش السوط الرابع حيث ضرب حرا  
من خبيثه مضروبا لثته اسواط وثلث قيمته ويكون ذلك فيه مال له وخيرم الاجني  
ارش السوط الخامس مضروبا ثمة اسواط وثلث قيمته مضروبا ثمة اسواط  
على العاقلة فالسوط الاول مدور وخفف الثاني مدور وخفف  
معتبر والثالث معتبر والرابع من الامر مضربا كانه جني على ما كانه ومن الاجني معتبر  
كانه جني على مكانه الغير وما اخذ العبد من المانور والامر والاجني بالسياط  
فهو له بخلافه موجب خباية المكاتب ويرجع المانور على الامر بخلافه قيمته  
مضروبا سوطين باغتنامه ويرجع الامر بذلك في باب العبد فيستوفى من  
تركته وما تبقى فهو لورثته العبد وان لم يكن فلا شيء لورثتها هذا اذا كان الامر  
موسرا اما لو كان ميسرا فعلى المانور خفف ارش السوط الثاني حاله في مال له  
شريكه وعليه ارش السوط الثالث مضروبا سوطين و سد من القيمة مضروبا

ختم اسواط فهذا الارش مع السد من نصف ذلك فيه مال له وخفف على ما قلته  
فيه لثت سنين وخيرم الامير ارش الرابع مضروبا لثت اسواط وثلث قيمته مضروبا  
ختم اسواط فيكون على ما قلته وخيرم الاجني ارش الخامس مضروبا ارش  
وثلث قيمته مضروبا ثمة على ما قلته فيستوفى المانور خفف قيمته بالسجاية  
مضروبا سوطين والثاني لورثته ولم يرث منه مولا شيئا فان لم يكن للعبد ورثة  
فيصرف اليه اقرب عصبة المولى خفف وقرن اب سب سبائك من هذا الجنس  
طوبى الذي عر فيه الجنب عينا لم يطوبى الكف عنها واختزيناها لموجبة  
منها والله اعلم **فصل** في قطع يد رجل عمدا وقطع المقتطوع اصبعه من اصابع  
الخالع ثم قاطع اليد قطع يد رجل آخر ولا يدرى كم كانت صبيحة فاقطع يده  
اخرا بالخير ان شاء قطع مع صاحبه يد الخالع وان شاء استوفى دية يده  
فان قطعها فلا شيء له اما لو اجتمعوا فقطعوا يد الخالع خمس ارش الكف  
وحين الثاني خفف ارش الكف اما لو قطع اليه اصبعه من تلك اليد ايضا بطك خبارة  
ثم اجتمعوا على قطعها ثم خفف الاول خفف ارش يده وذلك النبي ورم وخمسها  
والمقتطوع يده وخر لثته اثمان الدية وذلك الف وثمانية وختم وسبعون  
وذلك فيه لثت سنين لانه ارش اليد وارش اليد في لثت سنين فكل حزني  
وجبت منها في لثت سنين ولو قطع يد ثلث اجيا وقطع الثالث اصبعه من  
اصابع يده تلك حتى ينفي على كف الخالع اصبعان بطك خبارة الثالث ايضا  
ثم اجتمعوا وقطعوا كفهم عليه اصبعان ويرجع الاول على الخالع ثلثه اثمان  
ارش الكف وثلث خمس ارش ثلثه في السنة الاولى وثلثه في الثانية وذلك  
لثته الاف وثلثمائة وثلثه وثلثون وثلث ويرجع عليه اليه بنصف ارش الكف  
وثلث ربحه من كف صحيح ويرجع عليه الثالث ثلثه ارش الكف الصحيح وثلث  
لثته **رجل** قطع يد رجل عمدا وقطع يده اخر عمدا فجاء احد ما قطع يد الخالع  
من المرفق فما وجبت الثمانين على الاول ارش يده وحده بينهما كان تلك  
اليده قطعها اجني ثم المقتطوع يده ان شاء قطع يد الذي قطع يده من المرفق  
وان شاء خفف دية يده وحلومة عدل في الذراع اليه المرفق ولو قطع عبد  
رجل موصيته فخر من ثمة ثم باعه مولا على ان اباح بالخير لثته ايام وسبعم  
ثم مات فيه بالمشتري من ذلك فيه الثلاث كان بمنزلة الخصب ضمن ما قلته



الجانيه ولولم يسمه ولكن رسته فنقص فيه يد المخرن ومن تلك الشجة انقطع  
 السراية ولا سيد المخرن على الجانيه ويرجع المولى على الجانيه بالموثقة وتقصاتها  
 الى يوم الرمن وذو حبه ذنبه المخرن به ولو كان الرمن باللف وقيمتها الثمان سقط دين  
 المخرن ويرجع المولى الجانيه بالرض الموثقة وما يخصه اليه يوم الرمن وحسب  
 قيمته الفيه مائة فان السراية تنقطع فيه الف الرمن لاني الف الامانة ولو  
 شفع رجك عبد الوثم رخم باللف ثم مات الصديق يد المخرن ذنبه بالدين ولو  
 قطع يد رجك وبد التامع شلاء فلم الجانيه على ما سبق في اول الكتاب  
 فان لم يفتقر الدين حتى صحت يدهن الشكك بلك جاره وله القود ولو قطع  
 شفته رجك وبن التامع سودا فلم يفتقر شيئا حتى سقطت السوداء وبن  
 رخم يد الارش فحسب لغوات بلك حقه وهذا الثاني ممك آخر لو قطع  
 يميني رجلي عدا ثم قطع احداهما اهام التامع ثم قطع الاجني احصاه الاربع ثم ان  
 المقطوع الذي لم يقطع اصبح التامع قطع نصف مثلا ثم اجتمعوا بقبض القاضي على  
 فاطم اليد بن حتم الاف اربعة الاف للذي قطع اقصه والاف للذي قطع كفه  
 وقيل انه لا يجاز لها حد قطع الاجني **رجك** قطع يميني رجلي ثم قطع  
 اجني احصا منها ثم قطع احداهما احصا منها ثم قطع الاجني احصا اخرين منها  
 ثم قطع الذي لم يقطع شيئا احصاه التامع كفه وعليه اصبعان قبض القاضي  
 على التامع يد يد حظه بينهما رجبها فاطم كلف وملكته اربعة الاف للذين  
 قطع الا اصبح اما لو قطع كفه معا وعليه اصبعان فبلى التامع حتم الاف  
 لمساها بها للذين قطع الا اصبح ونحوه اثانها للآخر **عبد** مكاتب قيمته مائة ورم  
 وملك ثمانية خمس مائة فلك رجلا خطاه فقبض عليه بيمينته مائة ورم ثم قطع آخر  
 خطاه فلم يقبض عليه حتى قطع رجك خطاه فوجبت قيمته مائة ورم انصرف الى  
 المقضي لها ولو ترك حنين ورثا في الذي لم يقبض له **رجك** لم عبدان فاق  
 احدا حر ثم ان احدهما فلك رجلا خطاه فالتامع جبر المولى على اليان فان  
 وقعه فيه غيبا الجانيه هو مجبر فيه الجاني ان شاء وقعه بالجانيه وان شاء فداء  
 وان اذعه فيه الجانيه صار مختارا للفداء ولو قطع كل واحد رجلا خطاه بعد  
 الاختاف فيك له او مع العتق على ايها شئت فاذا فعل قيل له اذع الآخر  
 اذعه وعلية قيمته الاخر **رجك** لم عبدان قيمته كل واحد الف فاق احدا

حرم قلب احدهما رجلا خطاه ثم مات المولى فلك اليان شافع العتق فيهما وسعي  
 كل واحد في نفسه ولم يلزمه الفداء وعلية قيمة الجانيه ولو كان كل واحد منهما قلب  
 رجلا خطاه فعليه قيمته كل واحد منهما **رجك** لم عبدان قلب احدهما رجلا خطاه  
 ثم فاق احدهما حرم ثم مات فلك اليان شافع العتق فيهما ولزم الفداء في  
 الجانيه ثم مقدار القيمة من اهلك المال وما فضل يفتقر من اللث ولو  
 قطع كل واحد منهما فبيل لزمه الفداء فيه الجانيه شين جميعا ودية واحدة من اهلك  
 المال بينه الوليين نصيبين والفداء في الثاني يفتقر من اللث **رجك** لم عبدان  
 احدهما سالم والاخر بزع فلك سالم رجلا خطاه ثم فاق المولى احدهما حرم  
 مع علمه بالجانيه ثم قطع بزع خطاه فبيل المولى ثم مات المولى فلك اليان شافع  
 العتق فيهما وسعي كل واحد في نفسه قيمته ولزم الفداء فيه فلك سالم وجب  
 قيمه بزع فيه ماله لوليه الجانيه وقدر قيمة سالم في الفداء من اهلك المال  
 وما زاد اليه فام الدين يفتقر من اللث ولو اجبره القاضي على الاتباع فان  
 اوقعه على سالم فعليه الفداء وان اوقعه على بزع لزمه قيمته **فصل**  
 قتيك وجر فيه والاحد عشر رجلا عشرة من بني بكره وايت وواحد من  
 قيس فدته على احد عشر جزا عشرة اجزا على بني بكره وايت على عوا قلمهم  
 وحز على القيسي على عا قلمتها فان المختار فيه الملك عدد الملكا دون  
 الاملاك ولو كان دار بنه بني بكره قيس اثلاثا فيها قتيك فالدية على عوا قلمهم  
 اثلاثا ولو كان ملك الدور اقدوا باخراج القتيك من دارهم مات الدية  
 في المواليم اثلاثا **لث** قبايك اختطوا مسجدا واثمكة بنو بكره وم عشر  
 وبنو قيس وم عشر وبنو قيس وم عشر فوجدوا في محلتهم اذ في مسجد  
 قتيك فالدية على اثلاثا على كل قبيلة ثلثا وكذا لو كان من احدى القبائل **رجك**  
 واخذ ثلث الدية على عا قلمته والحيث جبر اليه حلفاءه **لث** قبايك اختطوا  
 مسجدا ومحلة فاسترد **رجك** وور بعض هذه القبائل حتى لم يبق منهم احد  
 ثم وجد فيها قتيك فالدية بينهم اثلاثا على عا قلمته الثلث كما ان على عا قلمته  
 كل قبيلة الثلث اما لو كان المقتول رجلا من احدى القبيلتين فالدية نصفان  
 ولو استرد **رجك** وور قبيلتين منها ثم وجد في محلتهم وفي مسجد قتيك  
 فالدية نصفان نصف على عا قلمته للرجك الشريه ولو كان رجلا من غير هذه



القبائل اشترى جميع هذه الاور ثم باع دورا منها من رجال في قبائل  
ثم وجد فيها قبيل فاشترى منها على ما قلنا المشتري الاول وكان هذا المشتري  
للكل ورثها باع منها من رجل من احد هذه القبائل كان كذلك فانه ثرب  
بلك حكاوت فلم يجتهد من مواعيد له اصحاب الجلمة وخصب الغنم من  
ابنه عمرا ثم لم يلبث انك الحين بنه على توجه الى نحو العراق فابسوع حتى  
لحقه على بسيرة ملك ليل من ملكه فقال له ابنه توب يد يا ابن بنك رسول الله  
جيل الله عليه وسلم فقال العراق وكان مع الحين طموا من كذب فقال له  
كنتم وبيعتهم فقال لا اناهم ولا اتخذ على كنهم لا نذهب الى قوم قتلوا اباك و  
اخاك فابن فقال ابنه محمد بنك حديثا ان جبريك عليه السلام اتى النبي صلى  
الله عليه وسلم فخيرته بين الدنيا والاخرة فاختار الاخرة على الدنيا واكمل نصيبه  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم والله لا يليها احد منكم ابدا وما ضرها منكم  
الا الذي هو خير لكم فابن الرجوع فاعتقه ابنه عمرا ودعه رباي وقال  
استودعك الله من قبيلك وفضل لما بلغ خبره فله الى الحسن البصري  
قبلي وقال ويك لانه قبيلك ابنه وعيها ابن ينيها **الحاج المصير**  
ما ترحم الله لو قال لصده ان قتل فلانا فانت حروان سلجنته  
اورميت فانت حرقك شيئا من ذلك فهو مختار للديته عبيد قطع يد  
رجل عمدا فاعتقه مولا فانت العبد من ذلك فله ان يقتل عنه  
ان لم يكن له وارث عني المولى وان كان له وارث عبيد فلا نصيب وقال محمد  
لا نصيب عليه وعلى العالم ارش البر ونقصانها الى ان اعتقه ويصلك  
النصيب ولو نزع سن رجل فاقصه ثم بنتت سن المقتض فعليه  
خمسة اية لصاحبه فان الواجب ان ينظر حولا ان لم يبت سنة ثم يقتل ولو  
قطع يد رجل عمدا فاقصه القاصي ثم مات المقتض لم من ذلك فعلى المقتض  
منه القود ولو استر به دارا فوجد فيها قبيل قبل التسليم فالديته على عائلته  
الى بيع اذا كان الار فيه يده فيه جبارا ولم يكن وقال صاحبنا ان لم يكن فيه  
جبار فعلى عائلته المشتري وان فيه جبار فعلى عائلته من حارث الدار اليه  
وفي رجلين بقر كل واحد منهما انة قبيل فلانا وقال الولي انما قلنا  
قلنا ان قبيلها ما لو شهد ثلثا سوان على رجل انة قلم وشهد اخران على رجل

انه قلم وقاب الولي انما قلنا بلك كلمه وسوار وان يجر بالوعته في طريق  
الحاقه منع من ذلك لما لو اشترى اليه جبارا وكوا ووع حبيب قد علف طعنا  
فالكلم لا يجوز حلا فالاي يوسف واحصوا الواد ودم عيدا فضله فقيته على  
عائنه ولا ما الذي لا حقيق فانه لا يجوز بالا جماع **رجل** قيل رجل  
عمدا فجاب وليه وقطع يد قلم ثم حفر عنه فعليه دية اليد في ماله عيدا في خبيته  
حلا فالها قضى القاضي بالتصا من ا ولم يقتل لو شئ رجل مو ضمة قد علف  
عينه ا وقطع منضك اصبع فشك ان قى من اليد كلها وكبير نصف سن  
فا سود ما يبيع لا نصا من في يثن منه عيدا في خبيته وعندا في الموضحة  
القود القليلك التحي الى الحرم والسارق او الزاني بتمام عايه الحسد  
الا القلم عيدا لا حكم ولا نياح ولا يحا لسن ولا يوجب حتى يخرج فيقام عليه  
اما لو صابه ذلك في الحرم اقمه عليه ذلك لو وقع عبيد بليكم نصيب  
فعليه القود اما لو العا في الحرم لا قود وكوا العا في ثوب مسجور فعليه  
القود ولو حرك شيئا ومشي في الطريق فيقطع عنه ثمن فخطب به انسان من  
الحاكم اما لو كان عليه ردا فمقط عنه لا ضمان لعا عليه **ولو سار رجل** واسب  
فقط على الطريق لثروت او لتبور سابتة اما لو وقعها لا مرا حزن ضمن **سليم** دخل وار  
الحرب فضحك فيهما سلميا سلم ضاكن وكان من اسك الحرب فان قلم حكا  
نصا به الكفازة دون الدية وان قلمه عمدا لا دية ولا كفارة عليه **لو زعم** ان  
فلانا اعتق عبدا فمات قبيل فمات العبد ولي الزاعم خطا لا يثن في هذا الام  
لا قلمك ولا كثير **رجل** قلم رجل عمدا وله اثنان عايب فاقام الحاكم  
البينة على قاتك ابيه ثم قدم الغايب يوم يوم عا و البينة وان كان القلم  
خطا لم يورم في عيدا اعتق ثم قال لرجل قلمت احاك حكا وانا عيدا  
وقال الرجل لك قلمته وانت حرقا لقود خوف العبد اذا علم انه كان  
عبدا فاعتق وكذا لو اعتق ائمة ثم قال قطع يدك وانت ائمة وقالت  
قطعها بعد ما اعتقتي فالقود قود الجارية ولو كرك فيها اخر منها لا الولي  
والعلم بان قال جامعك وانت ائمة او اخرت منك العلم وانت ائمة  
فقال بك ان ذلك بعد العتق فالقود قول المولى وقال محمد القود



فقول المولى مع القطع اجبا لو قطع يده فصار عفوتة عن القطع ثم سري وما  
 فعلية الدية اما لو قات عفوت عن القطع وما يحدث منه او كان عفوت  
 عن الجناية لا يثن على العاقل وقاب ما جاء العفو عن القطع عفو عن القتل  
 اذ كان وكذا الضربة والسفينة قوم اقبلوا فاجلوا عن قتيك فربما على اهلك  
 المحنة رجب قتل رجلا محمدا ولم يمان احد عما عاير فاقام القاتك البينة  
 ان الخارج قد عفا فالحق من خصم في ذلك رجب ربي بهم الي عبد فاعتقه  
 مولاه ثم اصاب السهم فمات منه فعلى الراي قيمة للمولى عند ان حينئذ وقا  
 محمد عليه فذلك ما بينه قيمته مريما له غير مري وقاب زفر عليه الدية رجب  
 ربي سبها اليه مسلم ثم ارتد ثم وقع عليه السهم فمات المولى فعلى الراي الدية  
 لو رثه المولى عند ان حينئذ وعندهما لا يثن على الراي اما لو رثى المولى  
 ثم اسلم ثم وقع السهم لا يثن على الراي بلا خلاف ولو قتره مائة سوط فورا  
 من تجفيف ومات من عشرين عليه وية واحده وجعل كان التعيين لم يوجد  
 لان كل جراحته ومات بحيث لم يبق لها اثر لا يثن في ذلك ولو قطع يده  
 ثم عصبه رجب فمات عند الخاصب حينئذ قيمة القطع اما لو عصبه ثم قطع  
 المولى يده فمات عند الخاصب منه لا يثن لو قتل عبد اقيمة عشرون  
 الفا ضمن عشرة الاف لا عشرة وراحم ولو قتل جارية قيمتها عشرون  
 الفا لزمه خمسة الاف لا عشرة وراحم اما لو عصب جارية قيمتها عشرون  
 الفا فماتت في يده ضمن عشريه الفا رجب شهر شعبة على المسكين ان  
 يعلو ولا يثن عليهم لو وحل دار رجب ووجب بالمع ليلاما ينقسم  
 رب المعام فقله لا يثن عليه مجنون شهر سلاحا على رجب فقله الرجب محمدا  
 نجب الدية في ماله دون القصاص رجب حرد وعبد قتل رجلا ثم امر  
 الحرد والمولى رجب ليصلح اورياه فصالح على الف وسمع في عليها خنقان  
 رجب قتا عيني عبد المولى ان شاء اخذ من العاقر قيمة العبد واعطاء  
 العبد وان شاء امسكه ولا يثن له وعند ماله ان يسلكه ويرجع عليه بقتل  
 القيمة لو قتا عيني بقره الجزار او بقره الجزار بحب ربع قيمه البقرة وبقره  
 الغرس والنخل والجوار اما ما لا يملك كالنشاء والنبذ والرجاجته بحب ما عصب  
 لو قطع ذكر مولود فيه حكمته عدل الا ان يترك فيجب فيه القصاص ان قطع

خفي على  
 المسكين

محمدا وان قطع حفا فقيمة الدية كاملة ثم ينظر ان قطع من الحشمة بحب القصاص  
 اما لو قطع من دون ذلك لا قود فيه مالم يتوجب لانه لا يثن القوية  
 وكذا لو قطع اللسان قبل الكلام اما لو قطع بعد ما تكلم فيه القصاص  
 ولو اختفى رقبته رجب عن رقبته مؤتمنة يحزبه ان كان ابواه او احدهما  
 ميسرا اما لو كانا فربما لم يجر والقصاص بحب في اليد والعين و  
 للأنف والشف وان كان من الجانين اكبر فالتفاوت مود لو شق نفسه  
 وشتمه رجب وعقره اسد ونشتم جبهه فالاسد والحية يثن وارجل فصيلي  
 الرجل ملك الدية والفرس فقله نفسه يفسك ويحلى عليه محمدا وقاب  
 ابو يوسف يفسك ولا يحلى عليه ولو قات شتا عدان شتدانه فقله ولا  
 ندري بما يثن فقله بحب الدية وون القود لو قطع كفا عليه اجمع فقيمة  
 العشر واثني في الكف يثن ولو قطع كفا لا اجمع عليه بحب حكمته عدل  
 لو اقتصر الرجب اموالا فافضا ما ينظر ان كانت مائة وعنه عليها الحد  
 ولا يثن في الا فضا روان كانت مستقرته من غير شتم فقله الحد ولا حد  
 عليها ولا عقر ولكن بحب ارش افضا بان كانت تبتسك البول فقله  
 الدية كما في الجانية وان لم تبتسك فقله كمال الدية سوادا وهي الشبهة  
 ولا يدعيها عن ارش بن مالك ربه الله عنه قات مري يوم اجد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم محمدا وقد حرد ومثك به قات لولا ان يجد جيفته  
 لشركته حتى يبعثه الله لمن يكون السباع والطير ثم قات انا شبيب على  
 سواد القليل ما من حرد بحرد في الله لا جاء يوم القيامة جوفه يومى اللون  
 لون الدم والريح ريح المسك **الزناوات** قات رجم الله  
 لو قات وله القليل قتله محمدا محمدا بقره قات احوما حدوت وقاب  
 الاخر ضربه بالحصا فله الدية في ماله ولو القات قتلها خطا قات  
 احوما قتلها محمدا وقاب الاخر قتلها خطا فله الدية في ماله اما لو اوى  
 الخطا ومما اقرب بالعد لا يثن له وسوا وي الحرد فاقرب بالخطا فله الدية  
 في ماله ولو قات احوما انا قطع يده محمدا وقطع هذا الاخر رجله  
 محمدا فمات منها وانكروا الاخر وقاب المولى قتلها فله ان يقتل المقر كما به  
 قتل واحد ولو قات انت قطع يده والا دري من قطع رجله لا يقتل المقر



ولا حرما لا **تقطع** المفضل الاعلى من اصعب ثم قطع مفصلا آخرها فبرا  
 جميعا يجب ان يقطع المفضل الاعلى ولا يرش فيه المفضل الثاني اما لو لم يملك  
 البرو بينهما فلم ان يقطع المفضل منته قضا ما لو قطع مفصلا فبراهن ان  
 منه ثم قطع مفصلا الثاني منها فلم ان يقطع ولو قطع نصف مفصلا الاعلى فبرا  
 ثم قطع من المفضل يجب حكومته عدل فيها ولو كان فيك البرو يفيض  
 ولو قطع المفضل الاعلى ثم قطع نصف المفضل الثاني منها فبالمعروف  
 الارش وان كان احد البرو يفيض من الاول وفيه النصف الثاني حكومته  
 عدل ولو قطع المفضل ثم الا اصبع والا اصبع ثم الكف ان كان فيك البرو  
 كجناية واحدة وان كان بعد يفيض في الاول وحكومته عدل في الثاني  
 ولو قطع المفضلة حكما ثم قطع الثاني من المفضل فبالمعروف يجب الدية ونحو البرو  
 في المفضلة الدية في الثاني من حكومته عدل ولو شغل جلا عشرية موضحة في اوقات  
 مختلفة فلم يبرأ حتى مات فليطه دية كاملة في ثلث سنين وان راى بين كل موضعين  
 وجبت الدية في ستة واحدة لكل موضحة خمسماية فممكنه ونية كاملة في ستة  
 واحدة وذلك على العاقلة في الخطا ولو شغل موضحة ثم ضربة اخرى متقلة  
 فيك البرو يجب ارش المتقلة وحده البرو يفيض في الموضحة ويجب  
 حكومته عدل فيه كغير العظام **ام** اذا قتل ام الولد سيدا واجنبا عدا  
 ولا اجنبي ابنا والموالي ابنا لامنهما عتقت وعليها القود ولو عني حدود  
 خدا واحدا وليت هذا بطل القود وسبى في نصف قيمتها للمولى لم يحلوا  
 ولو عني احدثا ما حبه فليطه ان يسبى في ثلثة ارباع قيمتها ولو كان لها ولد  
 منه مولا ما سقط القود ويبس سبى في جميع القيمة فلا يسطر حقه ولو كان  
 الاجنبي القضا من فان قتلها قضا ما شطرا ان تركت مالا فلورثة مولاها  
 والا فلا شيء وان عفا احد وليي الاجنبي انقلب نصيب الاخر مالا في نصف  
 الرقبة فلم يعل ام الولد نصف القيمة وتورثته المولى تمام القيمة عند انقضاء  
 في التزمن قيمتها فيقتسم بينهما اثلاثا عند ابر حبيته وعند ما اربا عا ولو  
 اخذ ورثة المولى منها القيمة بقضاة فاجبي ثم عفا احد وليي الاجنبي فان  
 المولى لم يجب يشارك ورثة المولى فيما قبضه من القيمة ولا سبيك لهم عليها  
 فيما اخذ منهم رجبا عند ابر يوسف ومحمد وعند ابر حبيته لم يثلثا ولو كان

ط

نصف القيمة خبز قضا فلذلك عند ما وعند ابر حبيته للمولى لم يجب الا خيار  
 ان شاء اخذت القيمة من الورثة او من الولد ولكن رجعت من اليه  
 الورثة ولو انا وليي الاجنبي عني ثم دفعت القيمة اليه الورثة ولم يحل  
 بالحق فاولي الاجنبي الخيار في قوله جميعا ولو كان مكانا ام الولد مورا  
 فلذلك الا في حروف واحده فلو انكم انه يسبى في جميع القيمة للمولى  
 وحبيته بالثقل واما لو كان قضا فليطه القضا ص **ولو عفا احد وليي**  
**عفا** او احد وليي هذا ما بطل نصيب العاقدين وخباية المولى كلها اجنبا  
 وتيار لو ولي المولى ارفع ربع الصداق الى ولي الاجنبي الذي لم يجب او فدا  
 بنصف القيمة **ولو عفا** احد الا يفيض للمولى اولا بطل نصيب العاقدين  
 وانقلب نصيب شركه مالا في نصف الرقبة فبطل في قولها ورفع الصداق  
 من خباية المولى وبقي خباية الاجنبي فليطه ان يقبضا فان اجدما ايضا انقلب  
 نصيب شركه مالا في نصف الرقبة في النصيبين جميعا يقال لا نين اما  
 ان توفيها نصفه واما ان تقديا نصف الدية **ولو عني** احد وليي الاجنبي  
 اولا انقلب نصيب شركه مالا في نصف الدية فلذلك في النصيبين جميعا  
 فيما كان برفع نصف الصداق الى الاجنبي والفوا بنصف الدية والنصيب  
 لا ينف المولى عليه حاله محجوب لا يمنع الميراث فان لم يوصا حتى عفا احد الا ينف  
 انقلب نصيب شركه في دم الله مالا في نصف الرقبة فبطل كله ورفع  
 الصداق من خباية المولى في قول ابر حبيته ومحمد وبقي حق الاجنبي الذي لم  
 يفيض في نصف الرقبة فليطه برفع نصف الصداق والفوا بنصف الدية  
**اصبح** لو قطع رجل مفضل الاعلى من اصبح رجل وقطع اصبح رجل  
 اخر من المفضلين وقطع من الثالث الا اصبح وذلك كله في اصبح واحده  
 ثم اجمعوا فللاول ان يقطع مفصلا الاعلى والاخرين الخيار بين الخصاص  
 وبين الارش فان اقتضا بوا بقود صاحب المفضل الاعلى ثم الثاني ثم الثالث  
 ولو قطع من اصبح رجل السبابة من المفضل الاعلى ثم جاء الى رجل مقطع  
 المفضل الاعلى من السبابة فقطع مفصلا الا وسط ثم جاء الى الثالث فقطع  
 المفضلين منها يقطع منه المفضل الثالث فان الاول يفيض منه وليس  
 للثاني والثالث القضا ص **اقول** لو شهد ان هذا الرجل قتل وليه هذا

احد



محمد اولاً فربك آخره فاعلمه عداً فأيها ادعى عليه على الاغتراف انقص منه  
 ولو قال الولي قطعاً جميعاً يقتصر من المقرودون المستهود عليه ولو ثبت  
 كمال القليلين لا قرار له ان يقطعها ولو ثبت كلاً مما بالفتاوة لا يقطعها ولو  
 وجد المقصود مقطوع اليد والرجل فادعى الولي على رجل قطع اليد وعلى  
 الآخر قطع الرجل عداً فصد جميعاً احدهما فقال انما قطعته يده ومات  
 من ذلك خاصة فلم ان يقطع ولو قال انما قطعته يده اليمنى ولا  
 ادرى من قطع الرجل فقال الولي قطعته انت يده وفلان قطع رجله  
 عداً وقد مات منها وكذب فلان فلم ان ياخذ منه نصف الدية استحقاقاً  
**حالة** الاشهاد فيه الحايك ان كان صحيحاً فهو بالملك وانما يجمع اذا كان مخيراً  
 واشهاد الصبي والعبد لا يجمع الا باذن الولي والمولى وان مات اليه داراً فاشهاد  
 اليه ساكنها سواء سكن بالملك او اجاره او عازلة فانما يجمع الاشهاد على من  
 يملك النقص واذا صار بجانب لا يجوز الاشهاد عليه فان كان يملك الاشهاد  
 فادعى لاجور الابداع او الاشهاد ويزور حكمه بزرور ملكه عن الحايك  
 ولو شهدوا على مكان فيه داره ان لم يشرط لا يضمن وان شرط ضمن ما عطف  
 بحايكه استحقاقاً لا قبالاً ولو عتق ثم انهزم فثمان الدنانير على عاقلة  
 المكاتب ومن عاقلة مولاة اما لو اشترى جارية الى الطريق ثم عتق ثم سيطر  
 على انسان فعليه قيمته الا ان يري لو باع داره بزره من ضمان الحايك المالك  
 ولا يبرأ من ضمانها ولو شهد على رجل ابن عبود وحرته ثم عتق ابوه ثم سيطر  
 الحايك على انسان فالضمان على عاقلة الاب فالعقوبة حاله السقوط ولو شهد  
 في حايكه فلم ينقص حتى يقطع على انسان ضمن دية ثم عتق انسان بترابه  
 ثمان ضمن ان يبايعه ولو عتق انسان بقبيل الحايك ثمان لا يضمن وقال  
 ابو يوسف لا يضمن للذي عتق بنقص الحايك اخيراً لو سقط ضمانه على انسان  
 ومات وعتق بالقبيل اخر ثمان وعشر اخر باو احوال الجناح ضمن دية  
 الكل ولقد الو باع الاتحاض المتفتحة على الطريق بدين من الضمان ولو باع  
 خشت الجناح المنكسرة على الطريق لم يبرأ ولو تهوم حايكه حد الاشهاد  
 على حايكه اخذ منه نصف الدية الا ان انساناً ضمن كما ملك بالاولى اما لو عتق  
 بالانقص والطين من الاخر فليطمان ان كان الحايك الثاني لغيره لم يضمن ولو اشترى

انقصه من رآه جرحه عطية به انسان لم يضمن المشتري ولو كان الحايك الثاني له ايضاً  
 ضمن لمن ملك بنقصه واما لو كان ضماناً من الاخر ضمن في الاحوال كلها  
 له او لغيره ولو كان حايكاً له جليلين كل واحد ما يكسب مقدم اليها ثم سقط حايكه  
 احدى على حايكه الاخر فمات حتى قتل انساناً فان ما جرت الكرامة ضمن  
 القتيك وتضمن الحايك جميعاً عداً له لو جعل انسان بنقص حايكه ضمن  
 وما عطف بنقص الثاني لا يضمن وانما يضمن صاحب الثاني ولو زلزل  
 عبد رجل في المحل يوق فكسره على وجهه لا يستطيع البزاح عنه فاعتقه مولاة  
 ثم عتقه به انسان ومات فعلى المولى قيمة العبد لا تخو من عاقلة اما لو  
 تعد العبد على الطريق او نام ثم اعتقه مولاة ثم عتقه به انسان فالدية على  
 عاقلة المولى فصار كما لو جالس على الطريق باخفاً ربه من عبده بالوطء حتى  
 حتى عطية به انسان ولو كان علوه وسفك ما يضمن فاشهد على صاحب كل  
 واحد منهما ثم انهزم احدهما ورى بالآخر فيكر ان انهزم السفك ورى بالعلو  
 فثمان العبد عنه ملك ما جرت السفك وقيمة العلو ايضاً ومن عتق بترابه  
 السفك ضمن ومن عتق بترابه العلو لا يضمن احوالاً لو سقط كل واحد  
 بنفسه لا يري الاخر فثمان كل واحد على ما جرت من الهالك به والاشهاد على  
 الزوج والاب كالأشهاد على الصبي حد الكبر وتومات الزوجين ملك الاشهاد  
**يد** رجل قطع يد رجل عداً جرت الخوذة ثم قطعته تلك اليد من الفاعل  
 فيه بركة او قصاص اخر او قطع لحيته صار حق المقطوع يده مالا واما  
 لو قطع يده رجل بغير حق او بالخطأ سبع سقط حق الاول وكذا لو اغار  
 الفاعل على قوم ليلاً فنضاً ربوا بالسبوف فقطعته فيها يده فصار لمذلة  
 ما لو قتل رجلاً عداً فجاء وليه وقطع يده لا يضمن عليه لاحد وسقط حق المقطوع  
 يده اولاً وكذلك لو ارتد الفاعل او زنا فقتل الفاعل بالرحم فقطع رجل يده  
 بملك حق الاول ولم تغلب مالا ولا جرت على الثاني شيء ولو قطع يمين  
 رجلين ثم قطع احدهما عينه قصاصاً يجب لاخرو دية يده عليه سواء قطعها  
 الاول جرحاً ملك دمه بركة او زناً او غارة او قطع طريق او قطعها قبله  
 ولو قطعته يده بركة جرحاً دمه او قطعته فملك واحد منهما عليه  
 دية يده كاملة واما لو وجب عليه القصاص في النفس ثم تلمت نفسه



بعت او غير حق بلك حق صاحب القضاة بخلاف الطرف من يمين بن  
اليه طالب ربي الله عنه قال اية رسول الله صلى الله عليه وسلم بوزنك فلك عبده  
متعدا فلكه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يجلده و غناه شدة و غناهم سهم  
من المسلمين ولم يفرقه وقال صلى الله عليه وسلم من اطعم عبده فلكا ربه عتقه  
**من المبتدع** قال رحمه الله ربحك فلك الكرامة حكمة و امانة و امان و امانا  
و مدينا و عبدا عمدا بعبدة يجب القود و كذلك سلم فلك هو و ايا و خرايا  
و بحوزة اومن عبده الا و ان من ملك الذمة لم يملك و انما حرز  
و فلك بلك فلك هو اما لو فلك من بيتنا من فلكه في دارنا عليه الدين  
و دن القود و سلم و ذمي فلك من بيتنا يجب عليه الدين و دن القود و لو  
مكاتبه و ام ولد له او ام ولد له او عبدا مشتركا بينه و بين عبده لا قود عليه  
و لو فلك مملوخته فلك بها و لو فلك امه او جدته و ان عنت كما في الاجود  
و لو كان لها منه ولد سقط القود و لو فلكت زوجها و لو فلك اباء الاخوة  
ان يخلوه و لو قال فقلت فلانا بالسيف و كنت يومئذ لم ابلغ قال القول  
قوله اما لو قال كنت مجنونا لم يجزى الا اذا عرفت به و لو قال ضرب  
فلانا بالسيف متعدا و لا و ان مات منهم و لكن مات و اوعى الولد ان مات  
عليه الدين و دن القود و لو قال فقلت ثم قال يا لعصاة كزمته الدين و لو  
قال فقلت يدك و انت عبدي او انا عبدك او انا لحزبي او انت و كذب  
الاخر فالقول قول المخطوع يدك و لو قال فقلت يدك و انا عبد مملوك  
فلان كان القول قولك و لو قال فقلت انك قال الاب كان ملك  
فلان فلكه ان يملك القود و لو قال فقلت مع فلان و قال الاب  
فلكه و حذرك و لو قال فقلت بالسكين و قال الاب فلكه بالسيف فلكه  
ان يملكه بالسيف و لو ضربه حبا عظيمه او جرح عظيمه كزمته دينه فلعنة اما  
لو كان عليه راس العصا حديدية ففرض بها فاحصا به الحد كبح القود فيكون  
مبذلة القود من الحديد لو ضرب رجلان احدهما بالسيف والاخر بالعصا لا  
فحصا من علي و لا حد بينهما لو ذبح بلسطة قصبت يمينك به اما لو قطع بطنه  
لحمه بقصبة ثم مات لم يمينك به و لو افترق رجلان في النار ثم خرج منها مخترا  
لم يبرأ صاحب فراشه حتى مات يمينك به قودا و لا فلا قود و لو

لحده في بئر و و حلة فمات عليه الدين اما لو سبى ساعته ثم عتق و مات  
لا يجب الدين و لو خطب رجل و الفاء بين يدي سيد لا دينه و لا قود فيه و لو كان  
حييا يجب الدين على عاقلته الذي لحده و لو قطع فالفاء في الشئ حي  
مات حرا و عتقا او الفاء في بئر شديدا لا قود و عليه الدين و لو فلك عاقلته  
و يجب عليه التصديق و الجبس حتى يتوب و قال ابنه الي لي يمينك به  
و لو غصب حيا حرا فذبح به اليه فمات ثم قطع فالفاء لا يجب ان شأ قلم  
به و ان شاء اخذ الدين بالغصب من عاقلته و ان قطع غيبه الفاء حسب ان شاء  
الاب اخذ الدين من عاقلته الفاء حسب و ان شأ فلك فلكه فان اخذ الدين  
من عاقلته الفاء حسب رجحوا بها على العاقل و لو اغتصب من الفاء حسب لا يبرأ  
مؤنه لا يثنى عليه و لو امر حبي ان يثنى و اثنى من نهر و ارسله في حاجة  
فقتل او مات لا يثنى على الرجل اما لو عتق في النهر و عتقه الا اية  
او نيسة حية حتى عاقلته الا امر و لو شهد احدهما انه قطع على سطح هذه  
الدار و شهد اخر ان قطع في اسفلها او شهد احدهما انه قطع في هذا البيت  
من هذه الدار و شهد اخر انه قطع في هذا البيت الاخر من تلك الدار لم يمينك  
كما لو شهد احدهما انه قطع بالبصرة والاخر شهد انه قطع بالكوفة و لو قام  
شاهدان ان فلك اباه عام اول و اقامت امرأة البيعة ان اباه تزوجها  
منه شهر و مات و في ذمة كذا من المهر بقضا البيعة الاولى و ملكت بيعة  
المراة الا ان ماتت بولد لسبعة اشهر و اثنى من يوم اذ عتق تزوجها و اقامت  
على ذلك البيعة ثبتت شبه عند ابي حنيفة استحسانا و يقضى بيعة المرأة  
و ملكته بيعة الابن على القبل و عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في اخوة  
لاب اد عيا جيل ربحك انه فلك اباهما فقام احدهما البيعة انه قطع يوم  
النحر و اقام الاخر انه قطع ذلك اليوم بالكوفة يقضى لكل واحد بيمينك  
الدين بخلاف ما لو اقام ربحك البيعة انه قطعك انه يوم النحر و اقام  
الاخر على هذا القائل انه فلك اباه يوم النحر بالكوفة لا يمينك و لا  
يقضى لو احدى منهما بخلاف ما لو اقام البيعة انه قطع انه بالكوفة يوم  
النحر و اقام القائل البيعة انه رآه يوم النحر يقضى بالقضا حسب و لو  
قطع اذ نه من امكها او شتمته اذ نه او حلفها يقضى منه و لو قضا عينة فزوب



ما نحره ومن قايمة او قورسا فاسترخها اقتض منه ولو قطع شفة العليا او السفلى  
من موضع يكنى القود يقتض منه وفي رواية ابن يوسف لا يقتض في العين  
او قورسا ولو قطع جفن لسانه لا يقتض اما لو قطع من احملا واستغله  
بحيث يكنى القصاص يقتض ولو قطع لظهرا او خلفه او خلف رباطه او خلف  
عضده لا تقصاص ولا تقصاص بين العبيد فيما دون النفس ولا بين الاحرار  
والعبيد ولا بين الرجال والنساء فيما دون النفس اما في النفس فصا  
بين الكل ولو كان رجلا فملك وله ثوبون شهود وامرأة غايبة لا يقتض  
تخضر المرأة وكذا لو كانوا عشرة احدى غايبة ولو كانا للفتيك ابان صاحبه  
احدهما عن القصاص عشرة في الحاكم والآخر عشرة في صلح الاصل الاول  
ولا يصح الا في ولد خفي الدية ويوجب الالف ولو جرح مسلما فارتد ثم اسلم  
ثم مات تجب الدية اما لو كان مؤذنا يوم احياه الجراح ثم اسلم ثم مات  
لا يثنى على الحاكم ولو قطع يمسلم ثم ارتد ثم اسلم ثم مات كمنه يكتف  
الدية اما لو ارتد ثم ارتد ثم مات سببا اخر لا تقصاص ولو ارتد بغير ان  
قتله انسان منتحدا لا يثنى عليه ولو ارتدت امرأة فقتلها رجل لا يثنى على  
القاتل وكذا لو ارتد غلام برأصقت فقتله رجل لا يثنى عليه وفيه ارتداد  
السكوان روايات ولو قتل عبدا مرتد لا يثنى عليه اما لو ارتدت الامة  
فقتلها بغير قينها وكذا ام الولد والولد بغيره بخلاف المور والمكاتب فانه لا  
يثنى فيهما لو قتل بعض الاسرى بعض من المسلمين في ايدي العدو فهو حر  
عند ابي حنيفة وعند ما جعل القاتل الدية في ماله ولو كان يستره من المسلمين  
خرجوا من الجب كوفي دار الحرب فقتل رجل منهم رجلا عليه الدية دون  
القود اما لو قتل في الجب كوفي في الاثنيين الدية وكذا الاثنيين وفي  
كل سن خمسماية وفي كل اصبغ عشر الدية وفي كل مفصل ثلث عشر  
الدية الا في الابهام في كل مفصل نصف عشر الدية وفي اصابع الرجل في كل  
اصبع عشر ما اصاب على ما ذكرنا في اليد وفي كل سن من اسنان المرأة  
نصف عشر وفي كل شفرة من اسنفا رجا دية الدية في لحيته الكوبع وشعر  
راسه الا اصابع خنثى عدو ولو شج راسه ثم يدا يقطران بيا اثره اقتض  
وان التامت فلا يبقى الاثر ولا تقصاص ولا ارش فيها جماعة فقلوا واحدا

عمدا يحب عليهم القصاص وفي الخطاء يحب عليهم دية وراحته بينه عواظهم  
وكل ارش اولك منه خمسماية فزعم فعل للحاية لا يتحملها العاقلة ودية  
المرأة خمسين جيرا على اهلك الالك وخمسماية في ذبا رجلي اهلك الذرب  
وخمسماية في ذرم على اهلك الورك وذو كفي في ثلاث شينها اثنا عشر  
وجدوا قبضلا على عتق رجل ففعل عاقلة الرجل القصاص والدية  
لو وجدوا دية عليه فقتل واغرة او سبانه ففعل القبيحة التي وجدوها  
اورا ودية القصاص ولو راء رجل سرب المولى لا يثنى على الذم راء  
ولو وجدوه في عكر ففعل اقرب الخيام اليه القصاص والدية ولو  
وجدوا القبيح في عكرتين خدوا ففعل اقرب الدور منه القصاص  
والدية وان وجدوا في ذرب ففعل اهلك الذرب عينا فدية ولو وجدوا  
في المسجد الا ففعل فدية في بيت المال واما في مسجد من مسا حد الحامة  
فان القبيح ففعل عاقلة تلك القبيلة القصاص والدية وان كان لا يصلح  
لمن المسجد واما هو ليقوم آخر فان كان حذرف الذي اشتراه ودية  
ففعل عاقلة القصاص وان لم يصلح ذاك ففعل اقرب الدور اليه القصاص  
والدية ولو قتل رجلا وحكم في بيت نهش جبهه ففعل السقف  
ومات لا يثنى رجل انشه جبهه في يده وخزينة عتق في رجله وجرحه  
اسد في ظهره وشجهم انسان ثم مات من كلف ففعل الانسان نصف الدية  
والا في صور عجم مشترك بينهما ففعل احدهما عشرة اسواط وضرب  
الاخر عشرة اخرى فمات من كلف ففعل الاول نصف عشرة الاسواط الشريك  
وعلى الشريك نصف عشرة الاسواط مضروبا عشرة اسواط لو قاتل  
المولى لرجل ان ضربت من العبد سوطا فهو حر ففعل عشرة اسواط فمات  
من كلف عتق بالاسواط الاول وعلى عاقلة نصف الدية وارش ما نقصه  
الاسواط الاول عن ابرع ان رجلا من بني شيبان قتل نصرانيا من  
اهل الجيزة فكتب اليه الكوفة الى عتق فمات فكتب اليه عثمان  
ان اوفهم اليه ادياه المقتول فان شتا واقتلوه وان شتا واعفوا عنه  
فدفع اليه دية ثمانين جين فماتوا يقولون له اقبل جين فماتوا  
خمسين جين فماتوا يقولون له اقبل جين فماتوا يقولون له اقبل جين فماتوا



مرات فقال في كل مرة حتى بقي الضرب ثم قلمه **منه** **المنقار** قاتل حمة الله  
 عن محمد بن علي قطع يد رجل عوام ثم رما المقتول بده فقتل عليه بالرحم ثم مات  
 من ذلك القطع قبل الرجوع فعلى قاتل المقتول من خلاف الارزاق وكذا  
 لو قطع الطريق على العالم بحيث حلك ومنه للقاتل او ان شارب السلاح على القاتل  
 حتى حلك ومنه وقال محمد بن علي مولا واخرج راسه من الام فاستهلك  
 فعليه الدية الا اذا خرج مع راسه منضم فعليه القود وهذا الحكم في الاعضاء  
 ولو قال رجل انت قتلت ولي قال القاتل نعم ثم قال بك فله عتقك  
 فقال القاتل اما فله فقال الولي صدقت انت فله عتقك الدية  
 استحسانا لو كسر جفن سنة فمقط ما بقيت يقتض اما لو اسود والى في  
 القود وكذا لو قطع اصبعاً فمقت الدية لو حذر القاتل مقتوما سقط عنه  
 القود وبجب الدية استحسانا لو استبرأ عبدا فقتله رجل قبل التغبين  
 لا قود فيه وكذا لو قتل عبد المصارع وفي قيمته فضلك بغير اية قبل بخرابا  
 وقضى القاضي بالقود فاسلم نجب الدية استحسانا لو شق بطنه فمقت  
 امساؤه كلها ثم قله آخر لا يجز القود على قاتله اما لو لم يخرج كلها فعلى  
 قاتله القود ولو قتل رجلا في نزعه بجب القود وان علم انه لا يجنس وعنه  
 ابي يوسف لو ضرب بالسيف وضرب المضروب ايضا بالسيف فمات بها فهذا  
 قصاص وان مات احدكما قبل الاخر اما لو قله وارثه فله مائة فعليه  
 القصاص ولو بقي جيا حتى يموت الاول ثم مات الثاني جوده فالوارث خاضع  
 الارش من جراحته اليه يوم وجب له الحق ثم يهلك ما بعده احوان قتل  
 احدكما اباهما فقتل الاخر اهما كله عمو الا قصاص عليهما وجعل كل واحد  
 دية فله في ماله في مائة سنين مائة الم يكن هناك وارث الاخر لو  
 عضه مسرع رجل فمقت مقتض وان مات فعلى عاقبته الدية لو قال اما  
 قتلت وكنت عمو فصدقه وقله به ثم جاء آخر وقال اما قتلت وكنت  
 وحدثي عمو فصدقه ياخذ منه الدية ويخون دية الذي قتله او لا لو قال  
 اما ضربت فلانا بالسيف فقتلته فيجوز على الخطا حتى يغرب عموا وعن  
 ابي حنيفة لو ضرب سن رجل فخاف سقوطها فاحلها القاتل سنة ثم جاء  
 وزعم انها سقطت من فعله وقال الضارب انها سقطت فعتق عتق

وعلق فقل مولا واخرج راسه  
 من امه فاستهلك الدية

فالمقتول قاتل الضارب **منه** **منه** عن ابي يوسف لا يقتل العاقلة ارسفت  
 الجنين اذا خرج ميتا ولا يقتلون منه المملوك الا غصا تاما ولو مات الجراح  
 الخطا او لا ثم مات المجرور فقتل الجراح الموتية والكفارة وعن محمد اذا وجب  
 الف دينار دية او وجب مائة اربك او مائة بقية او الف شاة لا يجوز ان  
 يبيع مكانها عشرة الاف درهم الا برضا الطالب او قيمة الدرهم فقتل الذباير  
 حراما عليه جاء اليه البقرة ونزوح بها ونوطس شاك ثم جاء اليه الكوفة  
 وتروى بها ثم قتل قتيلا بالكوفة خطا فالدية على عاقبته بالبقرة لو قصد  
 ضرب علي الراس ووقع على عينيه فاشترى ماله فانه قاصد في الضرب وعلى  
 انك الشاة من الدية الف شاة او خزمينها ما يجوز التصحفة بها من عند  
 اعتبار القيمة وان راوت على عشرة الاف درهم وعلى انك المملوك ما بين  
 حكمة كل حكمة قيمتها خمسون درهما وعلى انك البقرة ما بين بقرة قيمة كل بقرة  
 خمسون درهما **منه** **منه** لو ضرب بالجموح خطا فقتله المجرور ثم  
 مات لم يجمع غصا لانه وصيه لقائله عن ابي يوسف لو جرح رجلا جرحين  
 فعفا عن احدهما وما حدث منهما مات فعفا لا شئ عليه اما لو جرحه  
 فعفا عنه ثم جرحه آخر فمات فعفا فله نصف الدية في ماله ولو جرحه  
 جرحا حديين ثم صالحه فمات احداهما على مائة ثم مات فعفا لا يجوز عتق  
 المائة ولو قال اقلني فقتله لا شئ عليه وتوروا به عن ابي حنيفة ايضا  
 فمات ما لو قتل نفسه وعن محمد بن علي جرح جراحته وجرحه اخر  
 عشر جراحات ثم عفا عن جراحته من العشرة ثم مات بجب على صاحب  
 البحر الواحد نصف الدية وعلى صاحب العشرة ربع الدية **مملوك**  
 عن ابي حنيفة لو قطع اذن عبد لزمه ما نقص منه ولو قطع انفه سئل له  
 دية خذ قيمته ولو قتل عيني مدبر لزمه ما نقصه وكذا في انفه بعينه قال  
 محمد لا اخفط عن ابي حنيفة في الجنينة المملوك شيئا وكنت اخفط في شعر  
 راسه قال اذا ذهب شعره ان شاء دفعه واخذ قيمته وان شاء  
 امسكه واخذ ما نقصه لو قال لرجلين احذبا عبدك مائة سوط ليس  
 لا حولهما ان يضربا مائة اما لو ضرب احدهما شعا وشعين وضرب الآخر  
 سوطا واحدا ومات من ذلك لم يخين شيئا استحسانا **اختار**



عن ابي حنيفة لو قال ثعبان ان قتلته فلانا او قتلته فلانة حرقته احرما  
 فهو مختار ولو قال في قوله ان قتلته فلانا او قتلته فلانة حرقته احرما  
 لو اعطيه عبده الجاني باذن وليه الجاني فهو مختار ولو قال في الجاني لبيد مختار  
 وان كانت كبر او العوض على البيع لبيد باختيار ولو قال في الجاني فهو  
 اختيار ومن مذهب محمد بن البيع القاسد واكله ثمة القاسد صير مختارا اذا اخطى  
 القبط واختلاف الجاني صير مختارا لا ماله ان علم بالجاني وان لم يعلم فولي  
 الجاني ان شاء ضمنه فميتا حاملا وان شاء اخذها بالجاني ولو لم يجر وان  
 جاء بعد الولاد فله اخذها ان لم يجرها للمولى وبالا جاره لبيد مختار **سبب**  
 عند ابي حنيفة لو ولي امراته فافضاها لا يثنى عليه وان لم يثنى عليه البولي خلاف  
 كسر عصبها **ا** شرح الى الطبري ميزان ما عطف به انسان فقال رب الدار  
 فبك ان عطف انا امرته به فعليه الدية اما لو قال ذلك بعد ما عطف به  
 انسان فعلى الناعك وكذا لو فعله عبده ميزان او روثا اما لو خسر بيرا  
 او بنا وكان في فناء داره في الطبري فالخمان على فاعلم ولا يملك عنه  
 نفوس صاحب الدار انا امرته او رخصته بالدار فهو سواء غير انه لو قال  
 انا امرته به وصرفه وليه الهاك فهو باختيار ان شاء ضمن الامر وان شاء  
 ضمن الكافر ولو كان كلفا نجما به رجلا نبي عبيد احد ما انهم وبعده  
 الاخر انه عبده حتى مات من فعلها فهو ابنه وضمن الاخر دية كاملة او نفوس  
 محمد اختيار ولو اتى النكاح اليه بكنة وبيع غيرة فذنا فاعطى به لم يضمن وان  
 كانت نافذة بغيره ولو ميثني في الطبري فنقض عنه ما ياب من ثوبه  
 وسيفه ولبسائه ما عطف به لم يضمن بخلاف ما هو محمول على ظهره  
 او راسه ولو ركب دابة في طريق فجاءه اخر وركبه فنقضت اسنانه فضاها  
 عليها حنفا انما لو جاد انسان وعقر ما بغيره العاقر دون الراكب ان لم  
 يولها عن موطنه وعند ابي حنيفة يوسف من الراكب ولو لم يجر رجلا بان  
 يخسر بيرا في فناء داره لو بنا وكان في الطبري او جاحا او امرة ان يضر  
 حجر على الطبري او امره ان يلقي حجرا من سطح فاصاب الاخر ميثني من ذلك  
 ضمن الكافر والمثلقي المأمور في كفه ويحرم الميوات من رمي الحجر ولو دك  
 رجل دار رجل بامر فضر بغيره فكيفه ما لم يضمن اما لو غدر بغيره فنقله

ولي امراته فافضاها

عن الحائز لم يفرق بينه فذنا فلا يضمن بها النوح في فيه وركب الوواب وطرح  
 الخشب ولا ضمان في عطف ميثني من ذلك اما في الخمر والبناء ضمان على الناعك  
 ذو يوم في الخمر ولا يضمن نقصان الارض ونوافي الارض مشتركة **رجل**  
 يمشي بحزام واكته وادبر رجلا ليحك عليها بعدد او امر اخر ليحمله على جانب  
 الدابة ليحك عليها العود الثاني فنقضت الدابة وسقط الحكم على الناعك  
 قاله فان على من يمشي الدابة لا على من يمشي المحرك **دابة** دخلت ارض  
 انسان وماتت فيها فاحرقها على رب الدابة ولو بنا ملكه على سكة نهدم  
 اما لو كانت في سكة غير نافذة ولا يجر خالها كيف بنا لا نهدم **وقال**  
 ابو يوسف لا نهدم اذا لم يكن بالمارتين ضرر في اية طريق كانت لو اشهد  
 على مجوس لم يهدم على الهدم في عطف بالجار لم يضمن اما لو ضرر  
 على ممره بغيره او بوليده فمن حائط بين رجلين احرقها غايبة اشهد على الكافر  
 فلما لم ان يهدم على الغايبة **توقفات** لصاحب الحائط المالك اعدم هذا الحائط  
 فانه مالك فهدا اشهد اما لو قال يثنى ان يهدم فهدا مشهور لا اشهد  
**رجل** ضمن من الحاكم لصاحب الحائط ان يهدم بغيره او ن صاحب  
 ما صاحب الممر فاشهد او على من بناء وترك في حائطه وارتباه للمعاينة  
 ضمان ما عطف على الدابة **الواقف** ولو اخرجه عن يده قال لا يشهد على  
 وكيله وقيمه دون الواقف **لو زلق** رجل بناء مصبوب في الطريق  
 موقع في بئر فضر ما اخر فضاها على صاحب الماء اما لو كان من ماء السماء  
 قاله فان على الكافر ولو وقع في البئر فهو سالم فضره فضاها فضاها  
 ومات لم يضمن الكافر **ولو ميثني** في بئر البئر سالم فضره فضاها فضاها  
 يضمن الكافر الا ان يعلقه الكافر فيها وما عطف بقطرة على طريق السكين  
 ضمن الصانع **وقال** ابو يوسف لم يضمن استئناسا ولو بنا مسجد ارض  
 طريق بغيره او ن السلطان ضمن ما عطف به **وقال** ابو يوسف ان كان  
 في الصغار او في اقبية الامصار لم يضمن **ولو سقط** ميزاب فعطف بطنه  
 او بخت به الساقط على الطريق لم يضمن وفي الزباديات عطفه **ولو سقط**  
 رجلا والقاء فدام الاسد فاملكه لا فخر ولا دية على فاعلم **وقال** ابو يوسف  
 يضمن حتى موت في السجن كما هو مذهب على بن ابي طالب رضي الله عنه وجميعوا



انه يجزئ نحر يامبر حا ورجل الصبي حين الدية بالانفاق ومنه ان وجب  
رجل وضع حجر في طريقه وضرب رجلان حجرا فقتل بها انسان فضايلة بينهما اثلاثا  
وسو وقع فيه النيران في الطريق ما كان جوعا او عطشا لايمان على الحاقوا  
لومات عما حين الدية وعلى قيا قول ابو حنيفة لم يخين اخيا رجلان  
تجا ذبا جمل فوقع على اوجهها وماتا منها كل واحد وانه ما دمه اما لو وقع  
احدهما على قفا والآخر على وجهه فمن صاحب القفا دية الوجه  
وتوا تطلع الجبل فوقع على اقصيتهما لم يخين شيئا ولو قطع انسان ذك  
الجبل فوقع على اقصيتهما صلبا العالمة وبيها اما لو وقع على اوجهها لم يخين  
العالمة عند خمر سيرا فمات فيها انسان فضايلة المولى ثم مات فيها آخر نزع  
اليه نصف العبد لو امد عبده بخمر في طريق فمات فيها انسان فعلى المولى  
الدية وكذا لو لم يامره ولكن يراه حين يخمر ما فلم ينصم اما لو لم يده وجيل  
به فاعلم وقع العبد والفرار لو خسر في لوعة في المسجد لما المولى حين ماله  
ملك فيها اما لو خسر ما لاه البير ضمن وضع صبيته على طريق فخطب بها انسان  
ومات وذلك الصبيته من وطية فعلى الواجب دية الصبيته وعلى الواضع دية  
الواجب ولو ماتت الصبيته من وقوع الرجل عليه فصعب ديتها على السافل  
وصعب على الواضع ودية الرجل على الواضع اما لو ماتت الصبيته من وقوع  
عليها من عبده ان يجاد عليها بالقدم فديتها على الواضع وسواء في اوله والى  
انه ولحق عليها عند مقتضى القوت فوليها وسو فرقت في مسجد ونام عليه فقتل  
بالفرقة انسان ضمن الفرائض ولو غلب الرجل ومات لم يخين الرجل  
الانيم شيئا ومن محمد لو مات رجل وترك وارا وعليه دين مستغرق قيمته  
فخسر الوارث فيها ضمن نقصان الخسر للخرماء وما وقع فيها ضمن عاقلة  
وتوفيد رجلا وجعله في بيت واغلق عليه باب من ماله فقتلته عاقلة  
ولا يرد ابو حنيفة فيه ضمان لو وقف دية على باب سلطان برفق فمات  
الدواب من ماله ما لاه لاه لو دخل رجل رجلا ميتة فخط عليه سبعة واما  
لم يخين شيئا وان اذبح حيا من لو دخل وار رجل اكل باذن صاحب  
فما وليت دية من اما لو كان سائيا او فاد لم يخين رجل ميت في طريق  
فخط ميتا فاعطى به لم يخين عاقلة الميت اما لو سقط حيا ثم مات فخط

انسان من عاقلة ولو سقط عضو انسان فخط اليد فخطت انسان  
ولحم ذراع لا يثنى فيه الانسان وخمين العاض ارثيب ذراع اما لو شئت  
شوكم فخط به صاحب الثوب ثوبه فخطت ضمن المتكسك نصف قيم  
الثوب لو سقط سفيته على الشط فمات سفيته فاصحفت صده  
الواقعة فانكسرت الواقعة ضمن صاحب الجارية وان اندست الجارية لايمان  
على الواقعة **ارثيب** صالح ابو حنيفة من كسر السن ونشق الشعر  
على ذراع ثم بشت اخره يرد ما اخذ الا قدر المعالجة والا ودية  
وكذا في سائر اعضاء الجسد ذابرات ثم عا دوت كما كانت لا يثنى  
فيها كالنظم الا لا يجر كما كان وكذا خلق راس رجل فبشت ابعينه لا يثنى  
فيه **وتفارك** ابو يوسف فيها حكومتهم عدل **قال** ابو يوسف فيمن  
قطع رجله من الفخذ واليد من الكتف عيب نصف الدية لو صالح عن قطع  
اليدين على عشرة الاف وربع مائة كذا الا عشرة **وقال** محمد لا يجر الا ان يجر  
ما به وعن محمد لو قطع في عينة انسان فبلغ الرماح فعليه الدية وحلته عدل سواء  
كان العينة حولا ولا لو جت رجلا فخطت لعينه بغير ان قطع من فوق عيب  
لخته ديات وان قطع من اسفلك فديتان وحكومتهم عدل **لو** ما باب انهم  
حتى ذبح ثم الروابح اودع عيب الشففس به لزمه حكومتهم عدل **وسوري**  
يسلم اليه ذبي حنك المشركين حجر فخطت فاصاب الحجر حيا به الحنك دعاو  
فاصاب مسلما فعلى الراعي الكفاية وعلى عاقلة الدية **فما اعلم**  
عن ابيه حنيفة نضارب رجلان احدهما بالسيف والاخر بالحصاة فمات من ذلك  
ولا يرد ربه ايهما بدها فعلى صاحب الحصاة نصف دية صاحب السيف على عاقلة  
ولا يثنى لصاحب الحصاة فان ختم القود وقدر سقط بجوت السيف ولو وجد  
قتيل في السجين فديته على بيت الماى وعن ابي يوسف لو وجد قتيل  
في سجون رقبته لاسلطان ولا يثبت فيها شيئا اخذ بالقتل على  
خمسين رجلا من ذلك السجون ثم يهلك دية على بيت الماى **وكذا**  
ان وجد في السجون الحرام من غير زحام اما اذا كان من زحام الحاج في المسجد او  
الحرفات او المنا فديته على بيت الماى من غير فضايلة **وسو** وجد قتيل في  
محلة فيها فيلسان يخط من كل قبيلة خمسون رجلا عند ابيه حنيفة وعند ابي يوسف







مفصل قال صاحب الكتاب البش غلط وفيه قصاص وفيه شمة الا ان قصاص  
 ولا مفصل وفيه البش اذ اقطع انف الصبي بقتل القاص وحده الرمح  
 اولم يجد قال محمد لو ضرب انف رجل ذبح به شتم لا يجوز عا يجب حكومته  
 عدل وفي رواية ابن سنان بقتل الدية لو كان انف القاطع اقطع فاقطع  
 انهم بالجوارح بين القصاص والدية كما لو كان اخدرم **اللسان** ذكر ابو يوسف  
 فيه جوابهم ان منع حصن الكلام دون بعض فوجب الدية بخلاف ذلك على عدل  
 الحروف **الف** **ث** **ج** **ح** **خ** **د** **ذ** **ر** **ز** **س** **ص** **ض** **ط** **ظ** **ع** **غ** **ف** **ق** **ك** **ح** **ج**  
 اعظم بيها وشيئا من الاخر وعلمة الحروف تسعة وعشرون حرفا وليس كلها  
 من حروف اللسان بل بعضها شفتوي كما يلح والباء وبعضها حلقوي كما لعين  
 والظاف والهاء ينبغي ان تقسم الدية على حروف اللسان وفيه **الف** **ث** **ج**  
**ذ** **ر** **ز** **س** **ص** **ض** **ط** **ظ** **ع** **غ** **ف** **ق** **ك** **ح** **ج**  
 الدية بحسب من جملة حروف اللسان دون غير ما **ج** **ح** **خ** **د** **ذ** **ر** **ز**  
 ابن يوسف لو قطع سن رجل لا ينظر في القصاص واما ان ينظر في سن  
 الصبي وفي رواية ابن عباس من محمد ينظر حولا وكذا في الجرح يوزن كقسطه ويوزن  
 منه رجاء النبات وقيل انما ينظر اذا انحرفت فيوزن سنة كوزن  
 على سن رجل ثم جاز اخذ فترضا فجل على الاول ارثتها وعلى الثاني حكومت  
 عدل ولا يعتبر تفاوت السن صغيرا او كبيرا في الدية وفي رواية ابن  
 رستم عن محمد اذا قطع سنك فلما فلك فلكه اذ انت في موضع لا  
 حشاك الناس اما لو اراد ان يبرد سنك ببرد ولا تقبله لانه ليس بجمع  
 والا وارجح وفيه فاسك الا انك لو قطع سن صبي في الحرم فبنت  
 مكانها لا يغير الجزاء اما لو قطع عظم شجرة الحرم فبنت فبنت  
 لا يضمن وفيه حتى ين آدم يضمن **شعر** ذكر في جوابات الجرح اذا حلق  
 الشارب فلم يثبت الا يجب كسنة ثم يجب حكومته عدل ومولس بالجمعة وفي  
 الاملاء عند ابن جبريت لو بنت بيضا لاشي على الخالق وقال ابو يوسف  
 فيه حكومته عدل وموقوف محمد وفي رواية ابن عباس لو قال الخالق  
 اني انا اقطع فالتقول قوله يجب الارش بخلافه راعى في راسه من الشعر  
 وكذا في اللحية بان كان كوسم لا شعر على عارضيه وكذا في الاستفاد والحاجبين

والقول قول الخالق مع عيبه لا يمكن بنية الجاني عليه ولا قصاص في الشعر  
 بحال فيه موضع ما ذكره في شعره من الحسد ما نقص وكذا في لحيته ذكره في رواية  
 ابن يوسف وموقوف قول ابن جبريت **جرح** لا قصاص في الروايات  
 والارثية والعتامة وفي السحق رواية ابن جبريت والارثية والمتعلم قصاص  
 والارثية الشجاع خطاء ففي الموضحة صنف عشر الدية وهي خمسائة وفي  
 المتعلم عشر وصنف عشر الدية وهي الف وخمسمائة وفي رواية الهامة  
 عشر الدية وفي الائمة ثلث الدية وهي ثلثة الاف وثلاثمائة وثلثمائة وثلاثون  
 ومائة وفي كل موضع فيه موضحة فيهم منقولة وساقية وسمي في رواية  
 ومتلازمة ودايمه هذا كله في الرأس والوجه وموضع الخطم من الخدين  
 والذقن والحنك ما بين اللحية والحنك والحنك والحنك في الحنك  
 والحلق والارثية النحر والرجلين والسوار اذا خرب فاقطع سبعة بيده  
 الجرح صاحب السيف سبعة من يده فقطع بعض اصحابه قال محمد  
 يجب القصاص فيما يمكن قصاصه وما لا يمكن يجب الارش **خيار**  
 رجل دخل على رجل فاذن له مجلس على وسادة له فاذا تعبه فاوزه  
 فيها ومن لا يلح به فاذا نذرت ضمن الدمن وما تحرق من الوسادة وفسد  
 اما لو امره بالجلوس عليها ففترق من جلوسه لم يضمن وفي رواية  
 الا حرك الا امره بالجلوس على وسادة ففترق من جلوسه وسادة  
 لم يضمن **رجل** جلس على ازار اخر فقام صاحب الازار وسولا  
 يجل ففترق ازاره ضمن الجالس ذكره في نوادر ابن رستم وذكر في  
 نوادر مشاهير عن محمد ضمن ضخم و ذكر في البوامية في فارسين اصطفا  
 احدهما سيرا والاخر واقف ولذا الماشي والواقف فان على الذي سير  
 ولشئ الكفاية ولا كفارة على الواقف **رجل** امر رجلا بطلاق فماله  
 انسان ضمن المثلث دون الامر ولو كان المأمور صبي ضمن اخيه في مال  
 ولكن رجح على الامر لو خسر بيرا فارتكب فيها رجل ففترق فيها انسان  
 ومائة قال محمد ينظر ان كان الثبر عظمه الطور من قائم الرجل فهو على  
 الخافر وان كان على صدر الرجل بحيث يمكن الخروج منها اذ لم يكن  
 فيها ماء ضمن صاحب الماء الذي ارسله فيها لو اقعوا البلع اليه سبتم وفي رواية



ما فقه من عطف يدك لا تخاف من اي صاحب السكة بخلاف ما لو خرجوه  
 اليه الطريق انما فقه في ذلك الاما لو خرجوا من الماء في ارضه بينفيا فخرجوا  
 اليه عبيدا فافقه سببا لا تخاف عليه ولو خرجوا من الماء في ملكه صبا فخرج من  
 صبه اليه ملك عبيده ضمن ما افقه لو ارسلك طائفة فاحصا في موره  
 لم يخمس المورسك بخلاف البيهقي وذكر في نوادره رستم لو ارسلك  
 بزيما على وجاحتهم فافقه واكلمها بالزنا لا تخاف عليه اما لو ارسلك  
 الملك على ثمانية فافقه ضمنها ولو ارسلك الزنا بغير على انسان فافقه  
 لم يخمس وفيه البرامكة لو ارسلك كلهم على ثمانية فافقه ثم يشاروا فيهم  
 لم يخمس ولو ارسلك الملك بربك لم يخمس عند ابن حنبله وقال ابو يوسف  
 يخمس وفيه النواوير ان لم يكن في المحلحة خمسون من اهل الصلح يكلم  
 من ابن قين **قوله** وقال ابو عبد الله الجرجاني لو وضع النار على ثلثة  
 شاة حتى اجزفت العروق المشروطة فافقه فانه يقع به الزكوة فهذا هو الملك على  
 ان كل ما يقع به الزكوة يجب به الفضا من مالا لا في وفيه نوادر في شاة  
 عن ابن يوسف عن ابن حنبله لو ضرب به بزة او نحوها ففعلها لا فقه  
 اما لو ضرب به بالحسنة ومات منها فافقه **وعنه** ابن زيا وفيه الجبايات لو  
 طعن به بزة فامتن حتى قتل فافقه **وكذا** لو اخذناه وصار صاحب فوافقه  
 من ذلك حتى ماتت بياضه وبالجزب بالحدود والنحاس والفضة والذهب  
 والفضة والذهب والفضة فافقه **قوله** ما في ثيابك به وكذا لو ضرب به  
 بنجمة الف ورمم به الفضا من جرحه او لم يجرحه وكذا لو ضرب به  
 بنجمة صفر او حديد او شبه او سراج من حديد فافقه به وسدا فيا من  
 قول ابن حنبله وزفر وارب يوسف وذكر في الشرط والكبر للطحان  
 لافضا من فيه العود من الحديد لو قتل عبد الصغر فلاب الصغر ان  
 سنو في الفضا من وكذا الجدي سنو في الفضا من وكذا الجدي سنو في الفضا من  
 في ثيابك ما قلته والاب مخنوه وليس له ان يخمس ولو ان جبالا وكذا الجبال دون  
 النفس ولو لم يكن للصغير اب ولا وصى يرفع اليه الفاض فافقه لا سنو في الفضا من  
 الا في النفس ولا فيما دون النفس حتى بلغ الصغير ذكوره في الكيسيات  
 وفيه جبايات الحسن في ما دون موز فافقه ان ن فافقه ان يختمه

لو ارسل الزنا بغير على انسان  
 فافقه لا يخمس

ولا شيء للمضرمه عن اسيد بن عبد الله قال ان عاتية رضى الله عنها كانت  
 حوت واقبلت راجعة اليه المدينة فبلغها في حصن المنازل ففعلت  
 عثمان بن عفان رضى الله عنه لاجلها بذلك عبيد بن ام كلثاب ورجل من  
 الولاية اليه على بن ابي طالب رضى الله عنه قالت ردوني ردوني فافقه  
 اليه ملكة وقالت ففعل عثمان مملوكا والله لا يملكه يومئذ فقال لها عبيد  
 بن ابي سلمة لم فوالله ان اوب من امار جوهم انت قد قلت اقبلاوا  
 ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا  
 ثم قتلوه وقد قاتلت وقالوا وقلول الاخر خير من قول الاول فقال  
 لها ايها ما فيها منك البلاء ومنك الغير ومنك الرياح ومنك المطر  
**انت** اميرت بغير الامام وقالت لنا انه قد قتل **قوله**  
**من الكوفي قال** رحمه الله لا كفارة في ثيابك عود ويجوز  
 فيه شبهة الكفارة وفيه كتب الاصح ان لا كفارة في شبهة العود على اهلك  
 ابن حنبله لثنا من الاثم اما في التبييض كحفرة البيرة وضع الحجر على الطريق  
 لا كفارة ولا حرمان الميراث وروى الذهبي والشافعي من كسوة المسلم لو ضرب  
 ظهر رجل لا يذوب الماء يجب دية كاملة ولو افضا ما بحيث لا يكتسك  
 بولها وعافا عليها واجد حيا يجب دية كاملة وذكر احد عشر شجرة ثلثه لم  
 يذكرها محمد بن ابي حنبله في التثنية الجلود ثم الدامضة ومن التي يخرج منها الدم ثم البان فافقه  
 منها ما شبه الدموع ثم الدامضة ومن التي يخرج منها الدم ثم البان فافقه  
 ما ينصع اللحم ثم المتلاطم والثرف في اللحم من البان فافقه عند ابو اسيف وعند  
 محمد بن العباس قال اول من افضا من البان فافقه ثم الموضحة وفيه القود  
 ثم البان ثم ثم المتلاطم ثم الدامضة ولم يذكر محمد بن ابي حنبله في الجلود  
 التي من فوق الدماغ فلا بحيث الا انسان معها فافقه لم يذكره وذكر محمد  
 في الاصل يجب الفضا من ما فيك الموضحة او الكفن بان يقدح عود  
 الجوارح مبيها ثم حلك حديدة على قدره فافقه في اللحم وفيه رواية  
 الحسن بن ابي حنبله لافضا من واما يجب حكوته عودا فافقه  
 كبقية حكوته عودا **قوله** الطحاوي يقدح لو كان عبدا فافقه ومو صبح  
 ويوم ومو صبح يجب قود الفضا من الدية **قوله** الكوفي هذا لا يفتق



لا ندرجا يورده اليه ان تلك الشجرة يوجب اكثر من كبرها فان كان الشجر كبير وكثيف  
يؤخذ مقدار من الشجر التي لها ارض تقدر بالحجر والطين فيجوز في  
الموضحة حالة الخطا خمس من الابل وفيها شجرة عشرة وفي المتقدمة خمس عشرة  
وفي الامم ثلث الدية قال ابو جينته في سنن الجيني الذي لم ينفذ لا شيء  
فيها لانها حرم من السقوط وقال ابو يوسف يجب فيه حكومة عبد الحكام  
لا االم ولو قطع بين غيره فروعها صاحبها في مكانها فثبت عليها الحكم فعمل القامع  
الارض بملكه وكذا اذا قطع ونه فالحق فيها والتمت وفيه الاصلح الزايدة  
والسنة الزايدة حكومة عبد يجب في اطراف الصية ما يجب في اطراف  
الارض ولو كانت الشجرة اثنين او ثلثا فيها دية واحدة وقال ابو يوسف  
اذا قطع الكف ولا اصابع عليه فيها حكومة عبد لا يبلغ بها ارض من اصابع  
ولا تصاحف بينه الا حرار والعبد وبينه الذكور والاناث فيما دون النفس  
وعمد الجيني والمجنون خطاياها ولو جنى على انسان ينفذ حتى يدرك جوعا  
وعطشاً لم يضمن عند ابو جينته وعند ما عليه الدية ولو قطع الشجر  
ينظر ان استقصاها بالقطع يجب القصا من اما لو قطع حصتها لا تصاحف  
ولو تعدل ضرب موضعها من جسده فاحرقها او صاب موضعها آخر فمات  
فعلية القصا من وكل بجانيه جناحاً رجلان على رجل فيما دون النفس  
كقطع اليد والسن لا تصاحف قيم وعليها الدية شفعان ولو غدا احد ولقي  
الدم الجرح فقتله الاخر لا قود عليه علم بالحق ولا يعلم واذا ذك الجرح  
المرمون في رواية يجب القصا من وفي رواية لا يجب حتى لو اجتمع لسن  
للدا من ان يقتضى وانما يأخذ الغنيان والفقير عن الثاثل افضل في القود  
بالعبد الجرح وسوجا في فيصير نجساً ويغالب المقدره بالرفع او القدره  
وجانيه المكايت على مولا وجانيه المولى على المكايت كلها متضمنة حالة  
الخطا في وجوب الضمان اما القصا من لا يجب على المولى ولو كان قطعاً  
والفقا في ارض انسان وربط بجيره باخر القطار فقاو صاحب القطار ولا  
يجل بالمر بوط فاعطى بالمر بوط فالضمان على التايد لا يعلم ولا يرجح  
على عاقلة الرابح اما لو كان القطار سائره فوطهم به ضمن التايد لم يرجح  
على الرايد ان لم يعلم بربطه وان علم لا يرجح رجك امور رجلا ان يقتله

بالسيف لا تصاحف عليه اما الدية عند ابو جينته روايتان والاصح انه لا يلزم وهو  
مذهبهما كما لو ارمه بقطع الكف او فمك عبداً ولو جرحه بيرا في كفه فمك  
على عبده مائة دينار فوقع فيها انسان لا ضمان عليه ولو استاجر له بغير  
بيرا في فناء داره فمك فيها فعلى المستاجر وكذا لو استاجر له بغيره  
في موضع لا يعلم الا بغيره فمك في موضع فناءه ولا اما لو علم انه ليس في فناءه  
ولا جرحه ماله من الخطا فمك دون المستاجر وكذا لو ارمه بغيره بغيره  
فمك على مائة دينار في المكين فالضمان على عاقلة المولى اما في غير فناءه  
فالضمان في رقبته العبد علم بذلك او لم يعلم ولو جنى ما يلا الى الطريق  
او ملك انسان ضمن ما عطى سقوله سواء طوبى بالنقص او لم يملك  
وكذا لو جنى ملك الغير وبنا في ملكه ثم ما ثم وقعت الخصومة فيها  
عطى به فان اخذت المالك انه طوبى بالهدوم ضمن وان لم يوجد الا شفعان  
ولو استشهد عليه فاستمك من القاضي ومن الذي استشهد واعلم فهو  
بالطك ولو بنا او جرحا او وضع حجراً في ملك الغير ثم ابراه صاحب  
المالك من ضمان ما تلف كان برياً ابداً ولو جرحه بقتل من شوق له ارباب  
بجبه القسامة والدية على الارباب عند ما وقال ابو يوسف يجب على  
الشكك ان فان لم يملكوا كالتسوار مع العائمة التي ثبت فيها فقا يوجد يكون  
على بيت الما والاعلى والمحدود والكافر عليهم القسامة ولو وجد  
فقتل في قرية لا مواتا فعليه القسامة والدية كغيره عليها الايمان وعلى عاقلة  
الدية وقال ابو يوسف القسامة على عاقلة ارضيات قال محمد لو جرح  
قتيل في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من املك  
القرية فالضمان على صاحب الارض قال محمد رجلان في بيت لا مالت  
معهما فوجدوا حديهما من بوحالا ضمنه وقال ابو يوسف اضمن الدية  
ولو جرح قتيلا في دار عبداً ذون يجب القسامة على العبد في الغياض  
ونحو المولى بينه الرفع والغدا سواء كان عليه الدية ام لا وفي الاستحسان  
بجب القسامة على المولى وعند ابو جينته ان كان مولى ينبغي ان لا يجب  
على المولى قيساً وذكر الحكماء انه ان المالك يدخل مع العاقلة في تحت الدية  
ولو جرحك الشجر في الطعام فقتل نفسك بنفسه ومات لا ضمان على الذي اكله



اما لو اوجره ضمن الدية ولو ان جيبا في يد الاب فنجزيه انسان فتمسكه الاب  
 حتى مات بحب الدية على الجاذب ويرث الاب ولو اخذ بيد انسان جيا فحم  
 فمده من يده فاقطع فمات لا يثنى عليه ولو ضرب امواته شتورا فمات ضمن  
 ديتها وكذا لو ضرب الاب او الوصي الصبي فمات ضمننا عند ابيه حينئذ وعندنا  
 لا يضمن والمصالح والاشهاد ان ضربا به بغير اذن الاب ولو ضرب غلاما لا اذن  
 لم يضمن ولو استكره الاب والا جنى في قتل الابن لا يضمن بحبله الا جنى  
 من سبهك بغير حجة **قار** وجد عبد الله بن سبهك قتيلا في قلبه من قبل  
 جبير فاجبر وارسوه الا على الله عليه وسلم فقال عليه السلام سرىكم اليهود  
 بخين يملكون انهم لم يملكو ولم يملكو الا قاتلا فلو كيف نرغب في ما يملكون  
 مشركون فقال عليه السلام فيقسم حكمهم خمسون انهم قتلوه فلو كيف يقتلهم  
 على من لم يره فوداه النبي صلى الله عليه وسلم عنده وروى انه كتب الى يهود  
 خيبر ما ان تدوا وانا ذنوا بحرب من الله ورسوله **من المحاولات**  
**قار** رحم الله لو قصد قتل شخص انسان فاصاب عضدا اخر جنى القوت  
 ثم الصواب فكل يظن ان كان الرجل من اهل الديار فالدية عليهم وان كان من  
 اعداء فبالدية والمحاب محملها عليهم وان كانت خسرته بالحرب نحو الخصاين  
 او الغصابين فعلى جنس تلك الحرف ابدأ بغير اليهم من المخذفين من  
 اقرهم اليه ان يكن حمل الدية عليهم ولو ربي اليه بعد فحققت قبل احياء  
 السهم بحب القيمة لا الدية عند ابيه حينئذ وعندنا ما يقوم قيمة تلك البرية  
 وحده فيجب الفضل بينهما **قار** وحي رجل على رجل انه ضرب  
 راسه فاذ صبه سحبه وجره والرجل تكلم بلفظ يديه يديه فان نفر منها  
 ظهر كذب فيه روية انا في سحبه فيا وله حاب غفلته فان احاب علم ايضا  
 كذب **قار** ويجب في عين الاعور نصف الدية وقال بعضهم يجب  
 كمال الدية ولو اوجى ذهاب الشئ جزيته فذاك انما يحرف باخبار وبقرة  
 ولو قطع اصبع ابدأ على يد القاطع اجمع زايدها لا نقصا من ولو ا  
 لو قطع ثول من وجه جارية وجعل وجهه القاطع مثله وانما يجب كماله  
 عدل ولو افضا اجنيته صغره لا يجمع ثلها با صبح او جحر يظن ان استمسك  
 البول بحب المهر في ماله لا زالة لثارتها وبحب ثلث الدية على العاقلة

ايه مر

لا في الجانية وان لم يتمسك بحب دية كاملة فذلك فيها المهر ويكون على العاقلة  
 وقار محمد لا يدخلك فيه المهر ونفا ان انصا ما بالذكور لا بحب الحد وكذا في  
 التي يجمع ثلها فاقضا ما بالاصح او الجحر وان كان بالذكور ويح اجنيته مكره  
 او مكره وعنه لا حد عليها وعليه الحد ولا عقوبة مع الحد وبحب ذلك ثلث  
 الدية ان استمسك البول وان لم يتمسك بحب ثلث الدية ولو  
 وجد قتيلا في ارض فلاة لا ملك لاحرقها بعد عن العوان بحديث  
 لا يسمع الا بصوت من الامصار فدمه مدر وان سمع الاصوات فعلى  
 اقرب الامصار والقول القسامة والدية ويدخلك في القسامة  
 الاعلى والحدود في القذف والكافر ولم يدخلك الفسوان ولا الصبيان  
 والمجانين والمماليك والمكاتب لو مثنى رجل في محلة فاصابه سهم  
 فابدا بغيره من رما فعلى اهلك المحلقة القسامة والدية ولو وجد  
 قتيلا بين المحلقتين على سواء فعلى اهلك القسامة والدية ولو وجد على  
 الطريق للبيع والشرا باذن السلطان لا ضمان عليه فيما عطف به ولو ا  
 سبط الجحر في الطريق او خفر باذن السلطان ولو ارسل كلبه او بهيمة  
 ومساك طريقا فسلك احدنا باختياره فاعطيت في ثور لا ضمان على  
 المرسل ولو اثنى جنة على انسان فمسخته ضمن الملقى دية اما لو تحولت  
 ثم لمستهم لا ضمان عليه **قار** دخل دار انسان باذن رب الدار او بغاؤه  
 فمقره كلبه رب الدار من غير اذنه لا ضمان عليه جماعتهم يتوقون  
 فكارا فاقطع بالثقة فماتوا جميعا **قار** استأجر رجلا ليبنى بنا في  
 الطريق فاعطى به ضمن المبتا جردون الاجير اما لو سقط عن يد  
 الاجير اجرة فاصاب شيئا ضمن الاجير **قار** بين ثلثة نفر حفرت  
 اثنا فيها جفيرا بغير اذن الثالث فاقطع فيها ضمنيا ثلث قيم الثالث  
 ولو اختار المولى القدر من جوارحه العمد ثم سبه الى النفس ومات  
 فمهر المولى ثانيا عند ابيه حينئذ **قار** فمات في القياس لا يهلك  
 وعليه الدية وماتت من جبايات الجسد بالمشقة مائة والبيضة بثلثم المولى  
 واما العنقوبات كالحدد والنقصا بحب على العبد بجرحه او ذراعه  
 على نفسه م عند ابيه حينئذ لا يملك البيضة الا بجنون المولى وعوقف

او بدل من الساعة المملوك والكافر

الفرصة على انسان  
فلسعه لاسيما  
او كذا لم يسمعته



محمد وقال ابو يوسف ثقيف وزفر الصمد بالخباية في المال لا يصح مجورا  
 كان او ماذ وما لا يؤخذ بالافق الحمار ولا بعد الضيق ولو انما بالخباية حمار  
 ثقب ان يمتعه مولا لا يصح لانه زفر رجل مولا الا اذا جرد المولى وانفرا  
 علم بخباية حين اعتقه فبطلت وفي الحديث ثقب محمد بن ملكة بن عبد الله  
 وكان السائب غلام من البصرة عن ذم عثمان بن عفان قال ذم مائة اثلاث مائة  
 على صاحب اليهودي من مائة مائة على صاحب الجمل من مائة مائة  
 ومائة على صاحب الغلام من مائة مائة على ابنه على مال ربحه الله عنه ثم محمد  
 بن ملكة ومنه مقتول قال سدا رجليك فلكم بواحدة ثم مقتول جسد الرحمن  
 بن عمار ومنه مقتول قال هذا بحسب القوم والمقتول يوم الجمل  
 من قريش سبعون رجلا والمقتول من خزيمة يوم الجمل عشرين رجلا  
 النعمان وخمسائة من خيرة قاتل على عند المساء لما انجز الغنائم اليك  
 انك لو عجزت وجرى ومشترا اعتوا على جري فقلت فمضوا مضرا  
 شفتي نفسي وقنات مشري **من الصول** قال رحمه الله  
 لو قال لغيرك اني اوافط يدك بوجع القصاص في رواية ابي  
 يوسف عن ابن جنيته وعن محمد بن ابي جنيته قال استحسن  
 واوجب الدية اما في الصمد فلا شيء على المأمور ولو قضى القاضي بالقبول  
 ودفعه اليه ولي الخباية ليقض فحسب القاتل يقتضيه منه وفيه الاستحسان  
 ياخذ الدية ولو دفع ما يما وزعم انه كان ميتا بوجع القصاص والدية شيئا ما  
 وعن محمد بن يونس اليه فليدونه في راس انسان فاحسب صاحبها فهو حمار وحش  
 ابي جنيته لا قصاص في اللسان وقال ابو يوسف لو استاجر رجلا  
 ليقض فيما دون النفس جان وفي القتل لا يجوز وقال محمد بن الحوز فيها  
 لو ادخل نائما في بيت سقط عليه السقف لم يضمن بخلاف المقيمي عليه  
 والمضوء والحيي لو ادخل لركب ان يدخل داره فدخل واحسب شيئا ينظر  
 ان كان ركبها ضمن وان كان قايما او ساقيا لم يضمن وعن محمد بن الحسن  
 ثم يرا بحيث لم يبق اثر سيرة ولا قدر ما يدور بها اما لو بقي اثر وان قتل  
 عليه ضمان التهمة لو قتل يد انسان يعصر فانكفت ضمن بخلاف ما اذا  
 حاصره ولو ضرب الناجي في حذر او تعذر بدفات لم يضمن كما علم ضرب

ط

ط

البقي بما ذناب او الوصي فمات القبي لا ضمان عليه ولو ضرب الاب او الوصي الصبي  
 فمات ضمانا عند ابي جنيته وعند ابي يوسف لا ضمان ولو كسر يد له حمار  
 او شاة فان شاة صاحبه ضمن قيمته وسلم الحيوان اليه وان شاة اخنيسه والله تعالى  
 عند ابي جنيته وقال محمد بن ابي بكر وميرح اليه بالثقة فانها لا يؤكل لحمها  
 محمد بن ذوق جيا في قبره من مات فيم ضمن وثلاث في البيت خلا فالاب جنيته كسوري  
 الطلح اليه لم يرق ما قد فزلق به انسان او حيوان ضمن قال الثقيف ابو الاشعث  
 لم يضمن استحسانا لان فيه بلوى عا ما حسن ابنه ما كلف عن ابي  
 يوسف انه قال ما قلت فولا خالفت قيم ابا جنيته الا فولا قد قاله ثم رغب  
 عنه وقال ابو عاصم النبيل عن زفر انه قال ما خالفت ابا جنيته  
 فيه شيء الا قد قاله ثم رجع عنه والله اعلم **من الروضة** قال رحمه الله  
 لو ضرب انعم فاذهب شحمه بجلوته عدل وفيه لحي الوركين ودية كاهلته  
 اذا قطع بحيث لا يبقى عليها لحم لو قطع الخفا ريو به ورجليه بوجع حكومه  
 عدل عند ابي حنيفة ولو ضرب بشفة وزنا حشم وراحم او الثمن حذره  
 او رصاصا وضمة او ذبب او شتم او فحشا يسر فحرم او اوصى  
 شيئا من جسده ومات ثقبك به ذكره ابن زياد عن ابي جنيته واما  
 لو جرحه بهذا الاشياء ثقبك وان قتل وزنه ولو قطع شفة لحم  
 بشفة لم يثقب به وفيه نواور ابنه شتام لو كانت فشفة يذبح ثقبك  
 وليس للثاخي استيفاء القصاص للحيي وكذا الوصي ولو صاح على حيي  
 على حيا يذبح قوم فمن اما لو قال لا يقع فوقع لا يضمن لو اعطى سكينه  
 لحيي فوجا به بشفة لم يضمن الدافع اما لو وجا انسانا ضمن عاقلة الدية ثم  
 يرجعون على الدافع ولو بيني ارضه فخرج اليه ارضه فجدد ما  
 لم يضمن اما لو حطب في ارضه ماء حطب فخرج ذلك الماء من حطب اليه ملك  
 الغير ضمن لو اوقد نار في حشيش ارضه او حصاده او ثور او غنم  
 اليه ارضه جازا لم يضمن اما لو حرق دار نفسه فاحرق دار جاره  
 ضمن قمار له قايده وسائقه وسائقه خلفه فان تلف بالقطار فغمانه  
 يضمن اثلاثا **عن** جيل بن زيد لما طعن عمر بن الخطاب بريحه الله عنه دخل  
 عليه حية فجوده ففقد عنده راسه وجاءه ابنه جباس وجلس عند رجليه

حكاية عدله



فاشي عليه فقال له عمر انت وفومك نزلت من سدائنه جباس فنظر ابنه عباس  
 اليه جالس فادى عليه جلت ان قلبه نفع فقال ابنه جباس نفع فقال عمر لا تختر  
 انت ولا اصحابك ثم قال لابنه عبد الله خذ راسي عن الوسادة فضعه في التراب  
 اذ ذوات الموت لعل الله يرعاني ذبيبة ذرية لو ان لي ما ملكت عليه الشئ  
 لا فقتلته به من مولد المطلاع **فتاوى النافعي** قال رحمه الله  
 الكلب نفع الا ما به والتدبير للحكمة والجمعون لا شغل والذكر للحنيفة والنافع  
 للارثية وفيه خبايا في الحين في قطع جفن الاستغفار في كل واحد ربح الدية  
 وذكر فيها ايضا اذا خلق حرف كسفت الدابة ونقص شغل فيها ينبغي  
 ان يوجك سنة كما في شعر الا دني اذا خلق فان بدت لا ضمان عليه وان  
 لم يفتت بعبث خدائها او التوب ثوبا وحزب جلت ربحك فادخلهم بعبث  
 القصاص اما لو مات منها لا يوجب القصاص اذا ضرب فادخلهم بعبث حتى لا  
 يجد ربحا بعبث حكومتهم عدل وفي كتاب علي بن صالح الجرجاني في الدية  
 كاملة ولا قصاص في وسط اللسان وفي نوادر ابنه سماعة عن محمد القصاص  
 في اللسان وان قطع من اجملة وذكر في كتاب الصلح لابن اسنفاء القصاص  
 لولد الصبي في النكاح وما دونه ونها وان صالح عنها وفي رواية عن محمد  
 ليس شئ من ذلك للعاضي وفيه لاوله له للعاضي استنفاء القصاص والصلح  
 ان شئت والحق لا يجوز وتوضرب المودب الذي يعلم في المكتب باذن الوالد  
 لا ضمان عليه ولزمتم الكفاية ولو مال حايك الميسر فالشهاد جلت الذي  
 بناء وعليه ضمان ما حلك به ولو مال حايك الوقف جلت مسجد او على غيره  
 من المساكن وسوفي يد القيمة فالشهاد جلت القيمة فاعطى به ضمن القيمة ثم رجع  
 على الذي بناء ووقف وعند محمد بن معاذك اذا وقف او قد انزل في ربحه  
 فاخترف زرع جارة او لا سم ينظر ان كان بينهما مسافة سوي ان لا حيك  
 شرا بينهما ربحه اليه ارض جارة غالبا لا يضمن اما لو كان متصليين فالغالب  
 انه يضمن ان ربحه زرع جارة ضمن عندنا ولو اكل موضع او قد  
 فيه ارضه او دارة ما اوجب فيه ارضه ماء والعلم محيط بان يضمن اليه دار  
 جارة او ارضه في افسد ضمن الارض لو اتلفك سبعم جارة فهدت  
 على سطحك عتق فرب ما فقتل في ارض سطح جارة فافسد شيئا ضمن لان

سليم

العلم محيط بان يضمن اليه غنيرة الا ترى ان حرا واضرب مكر قتم جلت حويته  
 محمدا على العلاقة قتلها بريت شذراء من ضربه عن حايته فامانة اسنانا  
 بغيره الطريق مما ذبا لجانوته ضمن الحد وما تلف بها وان كان يستعمل في  
 فيه ملكه اما لو جلت الريح تارانه كبر حايته الحد والقتل على الماترين  
 في الطريق لا ضمان على الحد ولو ساق الغنم فيه سببان انسان ضمن  
 ما تلف بها ولو لم يبقها لم يضمن وعند عمر ابن عبد العزيز استعمل  
 غنسان به ارض غنسان جلت الموصك فكتب غنسان اليه عمر بن عبد العزيز  
 ان رجلا اخترف زرع له فطارت شذراء فاخترف زرع انسان او  
 واكد اسمهم فكتب اليه عمر اما بعد فقد بلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للجماعة  
 جبار والنار جحما فلا ترم فيه والسلام **فتاوى النافعي**  
**قال** رحمه الله ما يملك بالحد بعبث القصاص وان لم يخرج في مكان  
 الرواية وهو استحقاق وعندنا ما يملك به غان من تخرق و  
 تخنيق او مولاة بالحصا الصبغة وفيما دون النفس لا تخنيق الاالة واسير في ذلك  
 شبه عمر بخلاف ما في النفس ولا قصاص في موضعه الا صلح الا ان يكون  
 الشاخ لذلك ولا قصاص في عتق الاحواب ولا قصاص في الذفن ولا  
 في لحم الخنزير وما فيه التدبير ولا يفتن لا رواية ولو قطع بفصل من  
 اصبعه ثم مفصلا قبل البو في خباية واحدة لو جرحه فمخ من الجرح  
 فمخ الجرح ثم ومات فيه حيا منها فكتب به لو ضرب جلت امرأة حامل  
 فقطع يه الولد في البطن فخرج منه حيا فيكون حيا ولو قال انقطع  
 يد يه على ان تخطيني من الثوب او منه الدرام ففقطها من دية الميرد  
 ولو جرحه رجلا فقتل المجروح عند الموت اغفوا عن فلان  
 وما را حدم فقتل لا يجمع العفو وقال محمد لا يقط العفو عنها وعند  
 ابن جبر سنن لا يقط عن الآخر ولو عفا الولي عن احد ما لم يقط عن  
 الآخر اما لو عفا عن حصص دم المقتول سقط عنها ولا امام ان يتوب في  
 القصاص في القبط خلا فالاب يوجب وروي انه لا يوجب الحلك في  
 الدية الا الثمانية فقتلها خمسون قصا عدا ولو قطع الذكر ولا يفتن من  
 حايب معا فيها ديان ولو قال لحيي احد من هذه الشجرة لم يضمن ولا

القيمة



لو قال له انفض هذا الحائط اما لو قال انفضه لي ضمن ان ملكك به و لو قال  
 لكون سما ضمن دنيه و لو دفع اليه و انما يستعملها و قال لا يدخلها الماء  
 فخرق ضمن و لو امره بغيره ان يذهب اليه الكوفة فذهب اليه البصرة لم يضمن  
 اما لو ذهب اليه الكوفة ثم جاء و زما ضمن و لو دخلت و انما في ارضه بغيره  
 لم يضمن الا شئها و بخلاف ما في الحائط و سائر ما في الموضع من محمد ضمن  
 و صنع حجرة مملوكة في طريق نجاة اخرى و وضع حجرة مملوكة بجانبها فصار من الاول  
 شئ فانك ان كانا فوعدت على الاخرى فكذلكها ففان محمد لا حرج في ذلك  
 يضمن فان و صنعها بغيره فماتت به ضمن و ان و فعدت الاخرى على الاول  
 ضمن صاحبها لو اصاب فمطرة او جيرا غير اذن السلطان ضمن الا ان يكون  
 شيئا من المقتضية اذ لو سئل عنها و لو ضمن الجاني باذن الاب فقط المقتضية  
 ضمن و لو بطلت الاب فماتت لم يضمن بخلاف الضرب و لا يضمن لكل رجل  
 من العاقلة الا ارجحه او لمسه و راعى من جميع الدية في مثل سنين فكان في كل سنة  
 و راعى و درهم و كسر فان كان يوجب اكثر من درهم اقرضه الفيل في الشرب و لو  
 مضى سنون قبل القضاء و لم يخرج عطا و لم يخرج لما مضى فلا شئ فيه و لو  
 كانوا اصحاب ارزاق بمنزح لهم الرزق في كل شهر فمؤخر في كل شهر ضمن  
 سدس الثالث و ان خرج في كل سنة اشهر مؤخر منهم في كل شهر سدس الدية  
 و لو كان لهم ارزاق في كل شهر عطا في كل سنة بغير من الدية في العطا و اما  
 يضمن العاقل عن عدم الدروب و المحال عن ابي سليمان الدرازي قال  
 سمعت عن جابر الحنفي كلاما فاروق ان انكس عليه و علمت ان اقل و لم  
 ينجس القتل و لكن كان في ملأه من الناس فخشيت ان يغير من التزمين  
 للمخاطق فاملك من غيره حلاص في العولك **من قاضي القضاة**  
 قال رحمه الله فضمن وجب عليه القود و القتل بالردة انما يؤخذ بالخصومة  
 يتبع قصاصا و انما حرقك بالردة قال لو مات جاني لا يضمن في ماء  
 او سقط عن سطح يجب على الوالد الدية الكفارة و ان كان في حجره سقط فاعليه اما لو  
 كان اربع سنين و نحوها يتبعك و ينفذ نفسه لا شئ عليها و جلي هذا اذا اختلف  
 و لم يتبع مداه قال القضاة لا يجب على الوالد الدية سوى الاستغفار في مدالكه  
 الا اذا سقط من يد المقتله الكفارة قال جماعة رموا السهام الى الكلبة فاصاب

سهم صبي و مات و جرح ان ذكرك السهم لفلان و لم يجلوا ربه فمحمود و مضى سهم  
 صاحبها من ماله من صاحب السهم فالصالح بالملك ما لم يجلوا ربه و انما مات  
 بغيره لو كانت الورثة كلهم لا بدوا القاتك بغيره فمات و من الاثم كالبدايم  
 من الدين لو ضرب و جرح انسان فقتلته استأنه كلها يجب لكل من و من  
 و من كل سن خمس مائة قال ابو الليث ان كانت حكمة استأنه انسان و ثلثون  
 يجب عليه سنة عشر الف و ان كانت استأنه ثلثون فعليه خمسة عشر الف و ان  
 كانت ثمانية عشر يجب اربعة عشر الف و لو قال له رجل يا خبيث و  
 يا حمار و غيره من الفاظ الجفالة يا پس لم ان تيوب لم يك انت خبيث فيقتض  
 منه الا في كلمة يجب الحد فلا يجزيه بغير ذلك و لو غما عن الجواب فهو غفلك  
 فعليه ذلك يجب قوله تعالى لا يجب الله الجهر بالسوء من القول الا من علم  
 و كل من غنى و اصاب فهو فضلك قال و لو تاب الزنديق و الساحر و الخاق  
 قبل ائتم السلطان قبال توبتهم اما بعد الاخذ لا يتبعك بك يقتل فمجنون  
 قصدا انسان فقله ذلك الانسان ضمن و شئ ما في البهايم و ذكركا مدان ابن  
 عمر كوا البهائم و موصوفات فمات هذا و ليك على جوار الكبي في الاحرام و غيره  
 و ان لا شئ على الطبيب اذا مات المريض من غير خباية و لو قال رجل  
 لرجل بعثك و بي بليس او بالثقل فقله عليه القود اما لو قال اقلني  
 فعليه الدية لو رمى جاني بجماع سنين او نحوها فاصاب جاني انسان بجماع  
 في ماء الجاني ان كان في الجماع لانه لا عاقلة في الجماع حتى لو كان له عاقلة كما في  
 الحرب فعليه عاقلة اما اذا لم يثبت الشهود على ذلك و لكن الجاني اقرب  
 او شهد الصبيان على ذلك لا ضمان على احد و لو قلع سن جاني و شق شجرة  
 فاملك سنة فمات الجاني بلك الحوت او القمل فمات ان يثبت الا شئ  
 فيه في قوت ابي حنيفة و عند ابي يوسف حكومة عدل و كذا في الحية  
 و عن ابي يوسف في رجل ب ساحة او جعرا لا سب باستغرامه ان كان  
 احدثك قتلها و لو سكت المداه جيبها الى الاب فلم ينفذ الاب بغيره فمات  
 الولد جوعا ياتم و عليه عتق رقبة و التوبة و ان علمت الام انه لم يات من ثوب  
 غيبه ما في مات في التي خبيثه حيث و صنعها بين يدي الاب باختيارها و عليها  
 عتق رقبة قال لو استكره امرأة و غلها مالها ان يقتلها و هو مدبر

ابن سلع







او صدقة او اجازة او رخصا وحقن في الموضع عليه فاما لم يتركها  
مواضع لم يتركها عليه والاخر طوا الموضع وتوارى على صاحب الدار  
من ماله لرجل او اجرة هو المذبح فيها ج الى البيت وتوارى على  
رجل ديني ورجل من الوجوه عليه البيت وتوفاه الموضع عليه فحقن  
فهو موعى للقضاء عليه البيت وكذا لو اوجى اجلا وراى في يد رجلين يوعى  
كل واحد منهما وكل واحد منهما يدعى في يد صاحب البيت وكل واحد  
منهما على صاحب البيت فاما حلف برى من دعوى صاحبها واما حلف  
البيت لزمه دعوى صاحب البيت لو تنازع رجلان في يد رجل واحد  
منهما انها في يد رجل واحد فحقن في يد صاحب البيت فحقن  
فان ملكه كل واحد من صاحب البيت فحقن في يد صاحب البيت فحقن  
الناحية في يد واحد منهما واما حلف صاحبها على رجل واحد  
الاخر واما البيت انه كان في يد يمين لم يترك اما لو اقام البيت انه كان  
ايمن فقلت وكذا لو اقام البيت خصمه خذ منهم او اخذه او ابق منهم  
فاخذه يد فقلت كذا وبي شيا في يد فقام ذو اليد بينه انداود عنه  
فلان لم يكن خصما فابو يوسف ان كان محالا يريد دفع الخصم عن  
نفسه لا يترك بيته وكذا دعوى الوكالة بالخط والودعة وكذا لو كان  
رايا ان يدفع اليه ولا يعرف سبه ولا اسمهم يلقى اليه فيكون خصما وانه يد  
رجل او عاه رجل انها له اجرة ما اياه وادعى الاخر انها له او عاه اياه  
واقاما البيت هي بينهما فقلت دعواهما لا خصمهما فقط **ميراث** رجل  
يد يد عبد اقام رجل البيت ان اياه مات منه سنة وتركه ميراثا له لا يملكون  
له وارثا غيره واقام رجل آخر البيت ان اياه مات وتركه ميراثا لا يملكون له  
وارثا غيره يقضى بالصيد بينهما خفيف فالوقت وعيد الوقت فيه سواهما  
لو وقت بيته الاخر سنتين يقضى لصاحب السنتين في قول ابن حنيفة وسوا  
قول ابن يوسف الاخر وسوا رواية ابن حنيفة عن محمد في قول ابن يوسف  
اولا فان يقضى بينهما خفيف وسوا رواية ابن سليمان عن محمد عبد في يد رجل  
ادعاه رجل واقام البيت ان اياه مات وتركه ميراثا منه سنة لا وارث له  
غيره واقام الذي فيه يد البيت ان اياه مات وتركه ميراثا له لا وارث له غيره

وقت سنة او اقل او لم يوقت يقضى للمدعى عبد في يد رجل اقام آخر البيت  
انه لم يترك سنة واقام ذو اليد البيت انه لم يترك سنتين فهو للذي فيه يد  
في يد رجل اقام رجل البيت ان اياه مات وعي في يد لا يملكون له وارثا  
غيره وادعاه اخر واقام البيت ان اياه مات وتركه ميراثا له لا يملكون له  
وارثا غيره يقضى بينهما خفيف فان اقام احدما البيت ان اياه مات وتركه  
ميراثا له لا وارث له غيره واقام آخر البيت انه اشترى ثوبا من اب عذراينة  
وتقدم يقضى بها للثمن وكذا لو ادعاه صاحبها او مئة مقبوضة من الميت  
في صحته او اقام البيت ان اياه خذ انتز وج امة عليها وماتت امة وتركها ميراثا  
له لا وارث له غيره وان ادعاه صاحبها اياها لم يقض لها عدوان اياها لايمة ولم يقض  
انه مات وتركها ميراثا لا يقضى له بها وكذا ان شهدوا انها كانت لايمة وان  
قوله مات عند ابي حنيفة وقاب ابو يوسف اذا شهدوا انها كانت لايمة  
لا يجزى الى ذكر الموت والميراث عند ابي اسحاق البيت على عود الورثة  
ثم انشد القضاء ولو لم يعرف التفاضل الورثة يكلفهم البيت اتم ولد فلان جينة  
وسوا اقام البيت انها كانت لجدته مات وتركها ميراثا لم يقض له حتى تشهدوا  
انه لا يملكون له وارثا غيره عندنا وقاب ابو يوسف ابيض بها للجد  
واصنعها على يد عدل من علم عدد ورثة الجد وكذا شهدوا ان جد  
سوا مات وتركها ميراثا لايمة سوا لا وارث له غيره ثم مات والده وتركها  
ميراثا لم يقض بها له بالاختلاف وادعاه جينة لايمة خذ كيفلا يشين وارث  
بها دفعه اليه وادعاه في يد رجل اقام آخر البيت ان اياه مات وتركها ميراثا  
له ولاخ له فلان لا وارث له غيره ما واخوه غايبة قضيت للحاكم حصته وانكر  
خصم الغايبة في يد الذي في يد عند ابي حنيفة وعندنا يوجد منهم  
ان كان منكرا وموضع على يد عدل وان كان مقولا بذلك تركت نصيب  
الغايبة في يد ذي مات وله اثنان احدهما مسلم فقام المسلم بينم ان اياه  
مات مسلما وترك هذه الدار ميراثا لا يملكون له وارثا غيره واقام الكافر  
بينه ان اياه مات كافرا وترك هذه الدار ميراثا لا يملكون له وارثا غيره فانه  
يقضى بها للمسلم منها الا انزل اصيل جيل ابيه الميت وكذا لو كان شهيدا للمسلم وميت  
وشهود الذي يملكون جعلها للمسلم اخيه وكذا لو كانت الدار في ايديها واخر



ان ابا عمات ونزكها ميراثا فكانت ابيها ماتت ابيها ماتت  
 ابيها ماتت ابيها ماتت ابيها ماتت ابيها ماتت ابيها ماتت  
 وكان ابيها ماتت ابيها ماتت ابيها ماتت ابيها ماتت ابيها ماتت  
 اخوه وقال بك اسكن بعد موته فاميراث للزوجة اجتمع على اسلافهم  
 في حياة اباها وكذا لو اختلفوا في العتق والميراث للزوجة اجتمع على غنمهم في  
 حياة الاب وار في يده ذبي اقام مسلم بينته من اسكن الذمة ان اباها مات  
 وتركها ميراثا لا وارث له غيره واقام ذبي بينته من اسكن الذمة على ثلثه  
 قضى بها للمسلم ولو كان بينه الذي سلك قضيت بينهما نصفين لو كانت  
 امراته الميتة سلمت قالت مات زوجي وسو سلم هذه وارثا ميراثا فيهما  
 وقال ولده ودم كفار بع مات ابونا وسو كافر وصديق اخو الميت المرأة  
 ومو سلم قضيت للمرأة والاخ دون الولد **رجل** مات وابوا وديان  
 فقالا مات ابنا كافر اوقاف ولده ودم مسلمون مات ابونا مسلما ميراثا  
 للولد دون الابوين **رجل** مات ونزك ميراثا في يده رجل فاقام  
 ابنه البينة وسو مسلم ان اباها كان مسلما وقال الذي في يده المالك له ولد غدير  
 هذا اوقاف لا اوري له ولد غدير ام لا فانه الموم فيه فان لم اعرف غدير  
 دفعتهم اليه واستوثقت منهم بكتابك وكذا لو كان هذا الابن كافرا وقال  
 ابي كان كافرا وكذا لو كان مكان الابن اب او ام لا عصبة له جعلت كله لها وكذا  
 الام واما المجد والمجزة والاحت وابنه الاخ من يرث في حال وسيقط  
 فيه حال فانه لا اعطيه شيئا ينعم البينة على عود الورثة او يشهدوا انه لا يحل  
 له وارثا غيره وفي الزوج والزوجة فابن اعطيهما اقول نصيبها حتى اعترف  
 الورثة وقال محمد اعطيهما اكثر نصيبها من الميراث حتى اعترف غدير كل  
 وعن ابي حنيفة مثل **اوقاف** امته في يده رجل اقام اخو البينة انها  
 لم منذ سنة وادعي ذواليد انها لم منذ سنتين واقام البينة انها في يده منذ  
 سنتين ولم يشهدوا انها لم قضيت بها للمدعي **دار** في يده رجل اقام اخو  
 البينة انها لم منذ سنة واقام الاخو البينة انها لم اشترها من اخو منذ سنتين  
 وسو يؤمنه ملكها قضى له صاحب الشريعة ولو شهدوا انه باعها بثلث مائة  
 وقضيتها المثلث يده ولم يشهدوا انه ملكها قضى لصاحب الشريعة **ارح** في يده

رجل فاقام اخو البينة انه اشترها منه فلان لم يملك حتى شهدوا انه باعها  
 وسو يؤمنه ملكها ونزكها الثلث حازت حتى لو حضر البائع حده نقد القضا  
 ولا يحتاج اليه اعارة البينة **دار** في يده رجل اقام اخو البينة انها لم  
 ولم يقدروا اقام صاحب البينة انها لم منذ سنة قضى بها للمدعي واما لو  
 اقام المدعي البينة انها لم منذ سنة او سنتين فملك البينة وقضى واقام ذو  
 اليد انها لم منذ سنتين قضى بها لزيد اليد اما لو وقت مشهود المدعي سنة  
 ووقت مشهود ذبي اليد سنة او سنتين قضى للمدعي ولو شهدوا بالمدعي انها  
 كانت له عام اول وشهد مشهود الذي في يده انها كانت له منذ العام فهي  
 للمدعي اما لو شهدوا بالمدعي انها لم منذ العام وشهد مشهود الذي في يده  
 انها كانت له عام اول قضيت بها لصاحب اليد **دار** في يده رجلين  
 اقام احدهما البينة انها لم منذ سنة واقام الاخو البينة انها لم منذ سنتين  
 قضيت بها لصاحب سنتين **اشتر** في يده اقام اخو البينة انها لم منذ سنة  
 وانه وادعي ما منذ سنة واقام اخو البينة انها لم منذ سنة اشترها وانه اغفها  
 البينة منذ شهر يقضي له صاحب الوقت الاول **شري** وادعي في يده رجل  
 اذ عاها رجل انه اشترها منه بائة درهم ونقد بها وادعي آخر انه اشترها  
 منه بائة درهم ونقد بها واقام كل واحد منهما البينة فهو بينهما خصال وكل واحد  
 فحيتو بينه الروا وبين قضى لهما نصف الثلث ورجع بنصفه فان اخذ  
 احدهما الروا لربن للاخر قبض الجميع **شري** وقت مشهود كل واحد منهما  
 وقضا فصاحب الوقت الاول اولى وان وقت احدهما ولم يوقت  
 الاخر فصاحب الوقت اولى ولو لم يوقفا والدار في يده احوال مدعيين  
 قضيت له صاحب اليد ولو وقت مشهود الجار ذي وقضا لم ينفعه ابنا فان  
 التزجيم باليد اولى من التزجيم بالوقت الا ان يقع البينة ان شراها فملك شرا  
 ذبي اليد فخر الجار ذي اولى **عق** في يده رجل اقام رجل البينة انه اشترها  
 من فلان ونقد عنها وسو ملكها يؤمنه واقام اخو البينة انه اشترها من رجل  
 آخر وسو ملكها يؤمنه ونقد عنها قضيت بينهما نصفين ويرجع كل واحد  
 بنصف الثلث على بايع سواء اقول كل واحد قبض المبيع او لم يقبض وذكر في  
 الكتاب لو وقتا وقين فصاحب الوقت الاول اولى اما لو وقت بينه احوالا



ولم يوقت بينة الاخر نصبت بينهما خفيف ولو كان المبيع في يدهما نصبت  
بلاخر بخلاف ما اذا كان بايها واحد حرار في يدي رجل اقام رجل  
البينة انه اشتراها من فلان بدينار وبيع وهو عليها يومئذ ونقده الثمن وادعى  
اخر انه وجب له فلان اخذ ونقصها منه وهو عليها يومئذ يقضي بينهما ولو كان  
معهما من يدعي الصدقة من رجل اخذ وادعى البينة وادعى اخو انهما  
ميراث عن ابيه وادعى البينة يقضي بينهما اربعة اقسام وادعى رجل اقام  
رجل البينة انه اشتراها منه ونقده الثمن وادعى الاخر بينة انه حينه  
وجبها له ونقصها منه فعلى صاحب الشراء وكذا الشراء اولى من الصدقة  
والرهن والكاح في قول محمد بن عبد الله بن يوسف في الشراء و  
النكاح بينهما ضمان والرهن اولى من الصدقة والبينة وكذا النكاح اولى من  
البينة والصدقة وادعى في يده رجل اقام رجل البينة انه اشتراها من  
ذو اليد وادعى ذو اليد انه اشتراها من هذا الموعود وادعى البينة في يده  
في يده ذو اليد على اليد الاولى ويبطل البينتان جميعا سواء شهدوا  
بالقبض او لم يشهدوا غير ان محمد بن يوسف اذا لم يشهدوا بالقبض اجعلها  
للخارج ولو وقتت شهودهما فوقيتين وكان وقت المدي اولا فانه يقضي  
لذو اليد وان كان وقت ذو اليد اولا فانه يقضي للمدي في الخارج اتم  
في يده رجل اقام رجل البينة انه اشتراها من صاحب اليد وادعت  
الاخر البينة ان مولانا صاحب اليد اغتصبها البينة ولم يوقها فالحق اولى ولو  
وقيتت شهودهما فحاصل الوقت الاول منهما اولى ولو وقتت للشراء  
ولم يوقت للشافق فالحق الحق الا ان اتمت القبض في الشراء صار  
اولى والتقدير بمنزلة الحق وكذا ان لم يوقت للشراء ولكن قد مضى  
فهو اولى حتى يقوم البينة ان الحق اول وكذا البينة والصدقة اتم في يده  
ادعى رجل البينة ان صاحب اليد وجبها له ونقص وادعى صاحب اليد البينة  
ان هذا المدي وجبها له ووقيت في يده اليد ولو ادعى اتم في يده رجل  
انه اشتراها منه واعتصمها وادعى البينة وادعى اخو البينة على الشراء انما يقضي  
لصاحب الحق فان الحق بمنزلة القبض ولو ادعى احد ما البينة والاخر  
الصدقة فاقاما البينة على ذلك والقبض ووقيت احد من البينتين دون

الاخر نصبت لصاحب الوقت وان كان في يده احد ما نصبت بها له  
الا ان يتم الاخر البينة انه اول وكذا المالك ما لا يتم انما يقضي نصبت للزاد  
اليد اذا لم يحرف الاول اما اذا لم يحرف الاول ولم يكن في يده احد منهما  
ولم يوقها ووقيت على ذلك كلفه ولو اختصما في عمر وقت او دأته لا ينبغي  
للقاضي ان يسمع من واحد منهما حتى يعضد ذلك فان كان ذلك مستهلكا صح  
دعواه ووقيت بينهما عليه والله اعلم **ساج** وادعى في يده رجل اقام رجل  
البينة انها له تنجها عنده وادعى ذو اليد بينة غلبه في اليد وكذا لو ادعى  
ان هذا الثوب له بشيعة وادعى البينة على ذلك وادعى ذو اليد بينة انه لم يشيعة  
مولى له في يده لو كانت الدأته في يده رجل اقام رجل البينة وادعى  
كل واحد البينة على الشراء في يدهما وكذا ان وقتت بينة في حرمها دون  
الاخر في اوقفتا ووقيتين ولم يحرف بينهما اما لو عرف بينهما على احد  
الوقيتين نصبت لصاحبه اما لو كانت بينهما على عيود الوقتين في يدهما  
في رواية وفي رواية بطلت البينتان وكذا المحض وبيع كل شيء لا يكون الاخر  
واحدة ملك الشراء فصاحب اليد اولى اما اذا كان ملكا لا يورثه يحرف  
انه يبيع مرة او مرتين فانه يقضي للمدي وادعى في حرمه السيف  
ان قال امك الصغرى لا تحرف لم مرتين فهو ملك الولاية ولا يقضي  
للمدي والآخر ملك الشراء في القطن اما في شعره ومرتبة او خرا  
فما يقضي ويحرف مرتين فالخارج اولى من ذو اليد وفي الجمل يقضي للمدي  
ولو ادعى كل واحد في صوف انه جزء من غنم فهو لصاحب اليد كما في  
الشراء وكذا جزء الشجر والجزء من وادعى اقام كل واحد البينة انه غرس  
منه الشجرة يقضي للمدي ان الشجرة غرسه بغيره وكذا الكلام والنخلة  
والزروع من الجيوب بمنزلة الشجرة وكذا اختلافهما في قطن او كان  
انه زرع في ارضه مدي يقضي للمدي وكذا كل ما يوزن او يجاب  
بما يوزن والبناء ملك الشجر وادعى اقام كل واحد البينة على اتم انها  
ولدت في ملكه من اتمه حده في ملكه او جزء من الصوف من ثلثة هذه  
في ملكه نصبت لصاحب اليد ما لو ادعى كل واحد البينة على اتم انها  
من ثلثة نصبت للمدي لا استحقاقه الا على الذية في يده حصه في اخذ



الولد مع الام والنساء مع الصنف فله في اليد عبيد في يده رجل اقام رجل  
البينة انه عبده ولدت في ملكه واثام آخر البينة انه عبده ولدت في ملكه من اتم هذه  
تضي للذي اتم في يده فان اقام صاحب اليد البينة انه عبده ولدت في ملكه  
من امة اخرى فصاحب اليد اولى عبيد في يده رجل اقام رجل البينة  
انه عبده ولدت في اتم هذه من عبده سدا واثام رجل آخر البينة ثلث ذلك  
فهو بينهما صفان فيكون ابنه عبيد في يده واثام صاحب اليد لا يثبت به  
منها ولو اقام رجل البينة ان سدا فبها فمضم في ملكه واثام صاحب  
اليد يثبت ثلثه ابيض للمدعي وكذا البينة والبر والبيد والام والام والام  
وكي ما يفتح في الكتاب من عبده اخرى وكذا في المصنف بغيره او غفران  
او ورث في ملكه وكذا لا وان في الصنف والحدود واما ما لا يفتح في الامور  
ولا يثبت مرتبة من الصباح والختان والافواح والناجون والبر والبر  
والحجاء والخصاف والنساء والغلابة هو لصاحب اليد وان كان  
تجاء مرتبة هو للمدعي واما السفن والدر من اقام كل واحد البينة انه  
عصر في ملكه هو لصاحب اليد وكذا العبيد والحكم والجز والدر من  
السويج واللبنة فانه لا يثبت مرتبة وكذا اقام البينة سدا بالجلد سبعة من ثمانية  
في ملكه بمذلة الشايج ثمانية فسلو ختم في يده وجلد سدا وينقضها في يد آخر اقام  
كل واحد البينة ان النساء والجلد والراس والصفط له ابيض لكل واحد في  
يد صاحب لانه خارج اما لو اقام كل واحد ان النساء ثمانية تحت في ملكه وانه  
في يدها وسلفها فالثمانية للذي في يده والسفط له اجبا بغيره بالبر والبر  
كانت في يده كل واحد سدا واثام كل واحد البينة ان النساء التي في يد صاحب  
ثمانية ولدت من ثمانية التي في يده فانه يضي لكل واحد منها الثمانية التي في  
يد صاحبه **قاب** القاضي ابو عامر سدا اذا كانت مشككة بحيث يجوز ان  
يكون كل واحد منهما والدره اخرى ويجوز ان يكون كل واحد ولدا لآخر فهذا  
يقع فيه الدواب اما في بني آدم فكل ما يقع ثلثه ولو اقام كل واحد البينة  
ان النساء التي في يده ثمانية ولدت في ملكه وان ثمانية صاحب لانه ولدت هذه  
في ملكه فانه يضي لكل واحد ثمانية التي في يده ولو كانت ثمانية في يده  
رجل بيضا وسوادا واما رجل اقام البينة انها له ولدت هذه البيضاء

لهذه السودا واما رجل اقام البينة انها له ان هذه السودا ولدت  
هذه البيضاء فانه يضي للاوب بالسودا وللثاني بالبيضا **قاب** في يده رجل  
اقام آخر البينة انها له ولدت في ملكه فضي له بها القاضي ثم جاء آخر اقام  
البينة انها له ولدت ولدت في ملكه فالتعاضد يا حرا لاوب باعادة البينة  
ثمانية ليقضي له ثمانية ولا يكتفي بالبينة الاولي فانه ذو اليد ولو لم يجد البينة حتى  
تضي القاضي بها للثاني ثم اقام المدعي الاوب الذي كان يزوج اليد فانه يضي  
له ويملك القضاء الاخر واثام لاولته في يده رجل جاء آخر واثام البينة  
ان القاضي لم يكد اضي له بها على سدا الرجل الذي في يده واثام ذو اليد البينة  
انها له ولدت في ملكه يضي للمدعي دون صاحب اليد وكذا ان اقام البينة على  
ان قاضي لم يكد اضي له بثلاثة شهد والبر على الملك المرسل فيها او التناج  
واقام ذو اليد البينة على التناج فانه لا يفيض القضاء الاوب **قاب** محمد  
بيدك الاوب ويضي للذي اليد اما لو اقام المدعي البينة على اقرا قاضي  
لم يكد اذ ان اقرا يضي به للمدعي على سدا الرجل الذي في يده بثلاثة  
شهد واما ملك المرسل او التناج فانه يفيض ذلك ويضي لذي اليد ولو  
اقام البينة على ثمانية صحف في ملكه يضي للمدعي ولو اقام البينة ان هذه  
الدابة نتجت عندها ونسج هذا الثوب وان سدا الولد ولدت امة ولم يثبوا  
بالملك فانه لا يضي له وكذا سدا الثمر من ثلثه والتفرغ بمذلة التناج ولو اقام  
كل واحد على ثوزة او جرة وجعت منصفه في ملكه قضى لصاحب اليد  
**نسب** عبيد صغيرو في يده رجل يدعي انه عبده فالتقوت قوله اذا لم يجد  
الصغير عن نفسه فانه ادعي انه ابنه فان اقام البينة قضى للمدعي بغيره  
وسوحد وكذا ان ادعي صاحب اليد انه ابنه فهو ابن المدعي لكان البينة وتديه  
ان كان المدعي ذميا او عبدا ثبتت به منه ولو اقام ذو اليد البينة انه  
ابنه من امراة واثام المدعي بغيره ثلثه قضيت به لذي اليد وان جحدت  
امراة وكذا لو ادعت الام ومحمد الاب جني في يده رجل اقام رجل  
البينة انه ابنه من امراة هذه ومحمد حران واثام ذو اليد البينة انه ابنه وسو  
حد ولم يثبت الي امة فهو للمدعي ولو اقام رجل البينة انه ابنه وشهد بغيره  
ان الذي في يده اقرا انه ابنه فهو للمدعي جني في يده رجل اقام رجلا ان



البينة كل واحد على امره انهم جعلت فيهم **ابن حنيفة**  
وعندما عاينها ولا يحمله ابنه **المراتب** فانه قنا وقين ومو شكلا لا  
حرف اليه اليه الوقتين اقرب قضيت **لها** جبي في يدي رجل اقامت  
امراتا البينة انه انها فهو انها وان روي خواليد لم يثبت له به وان لم يثبت  
الا انها واه حرة على انها ولونه هو للزني في يديه ان او عاينته او روي  
وان كان صاحب لم يدعم ونور موثقت قضيت **لها** امراة واه حرة  
عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه عبده ولد في ملكه وان اعترف واه قام  
صاحب البينة انه عبده ولد في ملكه قضيت **لها** اعترف اما لو كان المدعي كاشفا  
او دبره لم يستحق به شيئا بخلاف الخناق وتكر هذه المسئلة في آخرها سيات  
واسواق البينة انه انه ولد في ملكه من امة حرة واه قام خواليد البينة انه عبده ولد  
في ملكه وسوا بن المدعي ويكون خرا جبي في يدي رجل وامراته يدعيان انه  
ابنها وشهدت **لها** امراة واه حرة واه قام رجل آخر البينة انه ابنته امراة  
فهو المدعي جبي في يدي امراة اقامت امراة شاة حرة انها واه قام التي  
في يديها شاة حرة انها انها فهو التي في يديها وكذلك لو شهد لكل واحد منهما رجلا  
اما لو شهد للمدعي رجلا ولصاحبة اليد رجل قضيت به للمدعي جبي في  
يديه وفي شهد له ذيان انه انه واه قام سلم شاة مدني مسلمين انه انه قضيت  
به للمسلم وكذا لو كان شهرا والمسلم من الطب الذممة اما لو كان شهود الذي من  
الملك الاسلام فهو سوا كان شهرا والمسلم من الطب الاسلام واه الطب الذممة  
فان كان الجبي في يدي مالث مسلم او ذمي قضيت به للمسلم **لقبط** في يدي  
رجل اقام مسلم البينة انه انه من امراة حرة واه قام عبد البينة انه انه  
من امراة حرة الامة ولونه على فراشه واه قام مكاتب انه انه من امراة الحاننة  
شهد قضيت للحرة الحرة اما لو تارعا فيه عبد ومكاتب قضيت للمكاتب  
ولو ادعا به يهودي وخنزاري ونجوسي قضيت لليهودي والخنزاري **واسو**  
وعوام الملك فكلهم سوا وكذا المسلم منهم جبي في يدي امراة اقامت البينة  
انه انها وكذا واه قام رجل البينة انه انه ولد على فراشه جعلته **ابها** **حابط**  
حابط بين دارينها وعاء كل واحد من صاحب الدار فهو صاحب الجوروع  
ولم يستحق به لراحي والبوايد شيئا وكذا ان كان متصلا ببناء احدهما الا ان يكون

انصاب تر فبع بيت او دار فهو لصاحب الا ان كان ولا اخر موضع جد وعسم  
اما اذا لم يكن انصاب ولا جد وعسم لا جد عليه فهو بينهما خفان ولو كان لا جد  
عليه عشر خشات ولا اخر عليه خشة واحدة فكل واحد منهما تحت خشيته  
وكذا في الصانع انه لصاحب الخشاة الا موضع الخشة اما لو كان لا جد على  
سبع خشات ولا اخر عشر خشات فهو بينهما خفان ولو كان لا جد على  
سبع خشات ولا اخر حاكيا **سيرة** فالحايل الا سفل لصاحب الخشب و  
الخشاة لصاحبها على حالها **خشت** بيت رجلين كل واحد يوعيم والقط  
الي احدهما فاختصت بينهما خفان عنداين خشيته ولا يملك بالقط وكذا لا يجبر  
وجه الحاكيا اليه احدهما وعند صاحبهم يقضي بالخص لمن كان اليه القط **فان**  
ابو حنيفة في سفل حاكيا لرجل وعلوه لا تجز لرجل لصاحب السفل يهدم  
ولا ان يفتح بماء وكوتا ولا يترك فيه جد عالم يكن فكله الا برضى صاحب الحلو  
وقال ابو يوسف سفل له ذلك ان لم يجر ذلك بالسلو **فان** ابو حنيفة  
لسين لصاحب الحلو ان بني على علوه ولا ان يضع عليه جد عالم يكن فكله ولا ان  
يشرخ نينا **فان** صاحباه لم ان بني عليه عالم خسر بالسفل حاكيا بين  
دارين ولا جد على جد وعسم فاه قام صاحب البينة انه انه قضيت له ونزعت  
الجوروع عنه **فان** ابو حنيفة لو مدم وصاحب الحلو علوه ومدم صاحب  
السفل سفل اجبرت لصاحب السفل ان بني سفل حتى يجبره على حاله  
بيت بين رجلين فانهم قنا رحد عالم يرجع على شريكه شيئا وكذا  
الحايل ان لم يكن عليه جد وعسم وكذا الحكم لانه بناء بجدر امره ولو شهدوا انه  
كان لمن في هذه الدار لم يكن هذا شيئا لو شهدوا ان لم يترقا ثانيا فيها  
حازت شاة ذمهم وان لم يجدوا عروضة وطولهم بعد ان يقولوا ان لم يترقا  
في هذه الدار من هذا الباب اليه باب الدار وكذا لو اقام البينة انه انه قد روه  
سيف في ميزابه في دار جاره سيف فيم لسيه شيئا حتى يشهدوا ان لم  
مسبلا فيها من هذا الميزاب وان شهدوا به لاه المطور فهو للمطور وان شهدوا  
للخسل والوضو والمطور فهو جازم وان اثنوا سبلا ولم يقتوا الاية شيئا  
فالقول قول رب الدار مع عيشه وابنه لو ان عاينوا الميزاب او سفلهم  
**دار** دار في يدي رجل فادعي رجل جميعها واخر خشيها واخر خشيها

بالبينة  
ليس لصاحب الحلو ان يجره  
كما لا يرجع فيه الشريك على شريكه



فما قام كل واحد البينة فعند ابي حنيفة لصاحب الجميع الثلث ثم البند من بين  
صاحب الجميع ومن صاحب السنتين خفيفين والنصف الباقي بينهم اثنان  
وعندما الدار بينهم على ثلثة عشر سهما لصاحب الجميع ستة ولصاحب السنتين  
اربعة ولصاحب النصف ثلثة واربعين يد في يد رجلين ادعى احدهما جميعا و  
الاخر نصفها فالبينة على مدعي الجميع فان اقام البينة قضى بالدار لصاحب الجميع  
اما لو كانت الدار في يد غيرهما فادعى حصة صاحب الدار ثلثة  
اربعاها ولصاحب النصف ربعها فادعى صاحب الجميع ثلثا ساو  
لصاحب النصف ثلثا واربعين يد في يد رجلين منها مئزر وفي يد اخر منها مئزر  
اخر فادعى احدهما ان الدار بينهما حقتان وقال الاخر في يد كلها فلم يفتقر  
الذين في يده وما في يد الاخر فلم يفتقر ولو كانت في ايديهما ولم يعرف منهما شيء  
في يد احدهما دون صاحبه فهو بينهما نصفان كما كانت وكذا الارض والحيوان  
والعروض واربعين يد في يد رجل فادعى احدهما ان الباء مات وتركها ميراثا  
منذ ستة فشهد شهوده انه اشتراها من موث الذين في يده منذ سنتين لم يفتقر  
وكذا لو ادعى مئة اوصدقة وكذا لو ادعى الشري م اقام البينة على البتة  
او الصدقة الا ان يقول جحد في الصدقة فاشترتها منه اوقاف جحد في  
الشري فسالته بتجدي على بها قضيت بهالم اوقاف اوعيت الميراث  
من ابن منذ ستة فجدري ذلك ولا بينة له فاشترتها منه منذ شهر و اقام  
البينة وكذا لو ادعى الميراث منذ ستة ثم جاء بالبينة انه اشتراها منه بعد  
ما قام من عند القاضي وقاب جحد له فاشترتها منه وكذا لو ادعى انه اشترى  
عده الامة منه بجحد له منذ ستة ثم جاء شاعدين انه اشتراها منه بالقب  
منذ فارق مجلس القاضي وقال جحدري البيع الا ان فاشترتها منه  
بالقب قضيت له بها لو ادعى شيئا في يد رجل انه لم جاء بالشهود انه  
اشتراه من صاحب اليد بمن مسمى وتعهده قضيت له وكذا لو جاء بالبينة على  
مهم اوصدقة او وراثته من ابيه رجل ادعى على رجل دين الف درهم  
في حكت جاء به سهم ثم جاء بالبينة ان ذلك المار بينه والملك لصيره  
وانه قد وكله بالخصومة فيه قبلت منه لان الوكيل يقول له على فلان كذا  
يعني للذي وكلني وسوا ذلك في ذلك **و** اذا اقر الرجل بولده

زوجته وسرية لبيته ان يفيقه ابدا ولو ادعى اتمه وحضنها فاجبت له ان يقرب وان لم  
يحضنها فلم يفيقه لو باعها وبيع جحدري فولد عند المشتري لا فلك من ستة اشهر  
فادعى المشتري فهو ابنه والجارثة ام ولد له فان ادعى البائع جحد لم يفتقر  
اما لو ادعى اللام او دبرها او اشتولها ما ثم ادعى البائع الولد ولم يدعي  
المشتري ثبتت نسبته ورجع عليه بحضنته من الثمن ولم يرد اليه اللام ولو لم  
يفتقر شيئا من ذلك ولكن الجارية ماتت ثم ادعى البائع الولد حذوف فيه  
ويود الثمن كله في قول ابي حنيفة وعندهما لا يرد حصة اللام ولو كانت بها  
او زوجها او باعها او تزوجها او وهبها الطلقت كله ورددتها اليه البائع ولو لم  
يفتقر شيئا من ذلك ولكن اعترف الولد او دبره او فلك عبده فاحذر  
قيمتهم ثم ادعى البائع لم يفتقر اذ اكد المشتري ولم يرد اليه اللام **و** لو  
تطعت يد الولد فاحذر ارشته ثم ادعى البائع حذوف ويرد الرش للاتخم  
الخير وكذا في فقاء عيونه ولو ولدت الجارية عند المشتري لا فلك من ستة  
اشهر فادعى البائع وكذب المشتري ثم فلك الولد او تطعت يده او فقيت  
عيونه فلك الجارية فيه ما عليه في جنابة الاحرار والجنابة على الجارية كالحنابة  
على ام الولد وحنابة الولد كحنابة الحر وحنابتها كحنابة ام الولد وان لم يكن  
القاضي يقضي بذلك وان كانت الجنابة معها فلك دعوة البائع فهي على  
البائع وون المشتري وهو مختار ان كان عالما وادعى البائع الجحد  
فلك ان لم يدع جحد حتى تنزع الجارية وان صدق المشتري ثم ان وضعت  
لا فلك من ستة اشهر فهو ابنه البائع وان جاء من لا فلك حذوف ولو ولدت  
عند المشتري لا فلك من ستة اشهر ابنته ولو ولد لها ابنة ولو مات  
الابن ثم ادعى البائع الابن اب من الولد لم يثبت نسبته منه بخلاف  
ولد الملا عنة ولو ولدت بنتا ثم ولدت لابنة ابنته اعترف المشتري  
الابن ثم ادعى البائع الابنة ثبتت نسبها وبلك اعترف المشتري الابن ولو  
ولدت عند مولاهما ثم باعها فزوجهما المشتري من عبده فولدت له ولدا  
ثم مات عنها العبد فاشترى له ولدان فادعى البائع الولد الذي عنده  
ثبتت نسبته منه ويرد اليه ابن العبد بحضنته من الثمن فيكون عبده في جونه  
وعتق بموته من جميع ماله ولا يرد اليه الجارية وان ادعى البائع ان العبد



ابنه عنق ولا يتب سبه منه وتوبا بها وبي جيلي فولدت عند المشتري بعد البيع يوم  
 ثم ولدت ولدا آخر حديثه من غير زوج فادعى البيع والمشتري الولدين معا  
 فهما ابنا البيع ولولا المشتري فادعى الولد الآخر ثبت سبه منه وصارت الجارية  
 ام ولد له فان ادعى البيع بعد الولادة الاول ثبت سبه بحسبهم من المشتري  
 ولا رة الى الام ولو لم يزوجها شيئا حتى ادعى البيع الاول والاخر لم يجزى ولو  
 لو مات الاول ثم ادعى البيع ولدت وتاخرت عند المشتري لافك  
 من ستة اشهر فحاصل احد الولدين جائز ثم ادعى البيع جازت دعوت  
 فيهما ولا رة للمشتري منزلة النسب اما لو فلك احد حاكم او عاه البيع  
 فدينه لورثة المقتول ولو ولدت بجارية غلاما فزوجه المولى اخت  
 له فولدت له غلاما ثم باع الا سفل فاحتكم المشتري ثم ادعى البيع لابن  
 الاول فهو ابنه وملك عنق المشتري ويجه في ابنه الاول ولو لم يدعى  
 البيع الذي عنده ولكن ادعى الذي باعه ابنه لم يجمع ولو ولدت جارية  
 ولدين نوايين ولم يكن احدهما الحبك عنده ثم باع احدهما واعتقه المشتري  
 ثم ادعى البيع فهما ابنا ولا ينقض البيع ولا عنق المشتري في يورجك  
 جاريته مع ولد ما في رجك في يده غلام من هذه الجارية فادعى ما دون  
 الولد الذي مع الام في يدها لم يرد عليه واقام البينة انها امه ولدت هذا  
 الغلام له منها وادعى ذواليدانها ولدن الذي في يده منه ولا جيز ان الولدين  
 اكبر قد ولدتهما في بنتين فخصيت بالجارية الذي في يده فخصيت لكل واحد  
 منهما بالابن الذي ادعاه وسوفي يده امه في يده له منها ولد فادعى  
 وادعى ان الامم التي في يده زوجها منه فولدت له على فراشه ولدا مو  
 في يده واقام البينة واقام الذي في يده الجارية البينة انها لهذا المدعى وانه  
 زوجها فادعى فولدت له على فراشه هذا الولد الاخر فانه يفضي لكل واحد  
 منهما فولد الذي في يده والامم صارت موخوفة في يده الذي في يده لا يملكها  
 واحد منهما فايها مات عنقت **رجك** في يده جاريته مع ولد ما فادعى  
 رجك انه تزوجها بعيرا وان مولا ما فولدت على فراشه هذا الولد الذي  
 في يده مولا ما وادعى المولى انه امه ولو على فراشه من امه فاقام البينة  
 افضي بالولد للزوج واعتقه باقرار المولى وصارت مع ام ولد مولا ما

فتعت ابنته امه في يده رجك ولدت فادعى المولى ان هذا الولد من زوج  
 هذا وعنده معروف صدق الزوج او كذب او كان غايبا ثم ادعى المولى انه  
 ابنه عنق بدعواه ولم يثبت سبه منه فادعى ما جناه لولا بكر الصداق  
 بكونه ايج فهو ابن المولى لو شهدت امرأة على جلي ابنه هذه المرأة  
 فادعت الحولة فالنج الفاضل بينهما ونهازم او عت الشبهة ولا لنفسه  
 فاقامت ثمانية اشهر انه ابنها لم يثبت اما لو كبر الولد واقام ثمانية اشهر  
 ابنا امه قبلت ويثبت سبه منها ولو ادعى رجك حبيب في يده امرأة  
 ابنه امه ويثب شكرا فاقام ثمانية اشهر فلم يثبت ثبوتا ثم جاء الثمانية ادعى  
 ان الحبيب ابنه وان المرأة زوجته واقام البينة لم يثبت اما لو ادعت المرأة  
 عليه واقامت البينة قبلت ثبوتا وصار ابنا له حبيب في يده امرأة شهد رجك  
 ابنه ابن فلان مرد الفاضل بينهما وثب ثم شهد موخوف آخر انه ابنه رجك جز  
 لم اقبل ثبوتا امه حاكم لم اقبل ثبوتا ان كان ثبوتا علما هو  
 مني وان كانت جاريته في زوج كنت زوجها منه اوقاف ان كانت  
 جاريته لم يثبت مني ثم ولدت غلاما او جارية لافك من ستة اشهر او  
 ولدتها جميعا فادعى ولداه واذا اقوانه زوج امه من رجك غايب وهو  
 حتى تم جات بولد جدمولم ستة اشهر فادعى المولى لم يجزى ولو  
 ادعى ولد ما كانت من زوج ثم ادعى عاه لنفسه لم يجزى وكذا المدعيه ولد  
 ام ولد عنده عنق الولد ولذا امه بين رجلين جات بولد فادعى واحد  
 منهما انه ابن الاخر ثم ادعى ارحما بعد ذلك لم يجزى عليه وعنق  
 بالثبوت الاول وصارت الامم عند ام الولد موخوفة فايها مات  
 عنقت **مدبرة** ولدت فادعى امه المولى ولدت المولى لم يجزى  
 الاب لان لم يزوج قيمة الام وكذا ولدت ام الولد فقاه المولى فادعى  
 الاسب ولدا ولد المكاتبه ولدت في انكساة يدعيم ابنة المولى لا يجزى ولو  
 ولجى جاريته ثم ولدت بعده ام ادعى ما ابوه جازت دعوتهم فيه وهو  
 خاص من لعنة الام وان كانت لا يحك لم **توا** سذري جاريته فوليها ابوه  
 فولدت منه واقدر بذلك الاب وخلف قيمتها ثم استحقها رجك فانه  
 ياخذها وعقرها وقيمة ولدها ويرجع الاسب على الابن بالقيمة التي ادي



**جبل** سبي الصبيان فوضع كل واحد منهما في سبي رجل فاعققتهم ثم اخرجهم الى احد  
انما الاخر اخوة لابيهم واما لم يصدقوا ولذا لو كانت معها امواتا فاعققتهم  
ادعت انها امها صدفها ما اوكذبا ما والحمد لله عندنا كل نسب كان في اهلك  
الحرب ما خلا الاب ويجوز اقرار الرجل بالولد اصله والوالد والزوج  
والمولى من فوق ومن تحت اذا صدق في الآخر ولا يجوز اقراره لنفسه  
مولا له الا رجع ويجوز اقرار الميراث بالولد والزوج والمولى ولا يجوز بالولد  
وان صدقتهما ولكنهما يتوارثان ان لم يكن لهما وارثان معروف فان شهدتا  
لها امواتا بذلك وصدقتهما بالولد ثبتت نسبتهما وكذا ان صدقتهما زوجهما  
ثبتت نسبتهما وما صدق في غير الحرب يثبت فيه العبد وثبت النسب  
للعبد ما يثبت للحرة صحيحا كان الولي او غيره لولا ان صدقوا سبوا من العبد  
المأذون امواتا فاستولوا ما وادعى الولد وكذب المولى فهو ابنه ونزول المكان  
لو كان المكان جارية فولدت عند المشتري لا تملك من سنة اشهر فادعى  
المكان فهو ابنه ويرد اليه مع امه مكانته بينهما كما ثبتت احداهما دون صاحبه  
فجات بولدها دعاء الذي لم يكن بها يثبت نسبته ثم ان شانت مجزات  
نفسه هي ام ولد له وان شانت اوت الكسنة وعققت فيه لشركاء نصيبه  
والضمان والسعادية بما ذكرنا في العتاق جارية بين مسلم وخرى فولدت  
ثم اسلم الذي وادعى بها معا فهو ابن بينهما وان كانت بين مسلم وخرى  
ثم ارزأ المسلم فهو ابن المرند خري باع خصف امه من مسلم فجات بولد  
لا تملك من سنة اشهر فادعى ما فهو للذي امنه بين رجل وامرأة صغيرة  
او كبرت فجات بولدها دعاء الرجل واب المراه فهو ابن صاحب الرقبة  
امته بين رجلين جات بولد ميت فادعى احد هما فهو ابنه وبين ام ولد  
وكذا ان كان شقيا قد استبان حبه خلقه جارية بين رجل وامرأة ولدت  
ولدها دعاء معا جعلت ابن الاب دون الابن استحقاقا ومن خصف  
نقمة الام وتصف عفرها ومن الابن خصف العفر ايضا فيكون قصا جاتا  
وكذا الجدا اب الاب اذا كان الاب ميتا وام الاخ والعم بمنزلة الاجنث فكلهم فيه  
سواء امته بين رجلين جات بولدها دعاء فهو ابنهما ثم جات بعد  
بولد آخر لم يلزم واحد منهما الا ان يدعيه احدهما فيلزمه ويخفى لشركه

نصف قيمة ان كان موسرا عندهما وعند ابني جنيته لا يخفى رجل التخط  
فادعى دعاء دعاء له ابنه من زوجته منده فبين امته وصدقه المولى وقاس موصوف  
فجاء احد منهم فهو ابنه مدقوب ابن يوسف وقال محمد اجمعه ابنهما  
احد من خفيهما وكذا ويجري رجلان لنفسهما ووصف احدهما علامات في جسده  
جعلتهما ابنه حاجب الصفقة وان لم يصف فهو ابنهما ولوقاف احداهما مغلطام  
من صفته كذا وقاف الاخر بين جاريته من صفته كذا فابها اما ب فهو حق  
٢ اما كذا دعاء واحد وقاف مغلطام فادعى جارية لا قبلت دعوته  
وان دعاء رجلان احدهما اقام البينة ابنه واقام الاخر انها ابنته  
وبين خفي فان باب من مبال الخلام فهو ابنه الذي ادعى بونه وان مات  
من مبال الجارية جعلته ابنته الذي ادعاهما ابنته وان مات فيها جميعا  
فثبتت به لا ولها بولا وان كان بين مبال فيها ما قضيت به بينهما فبين قوف  
ابن جنيته وعند ما يقضي به لاكثرهما بولا وان دعاء مسلم وخرى فهو ابن  
المسلم واذا ارزأ احد الزوجين عن الاسلام فالولد لمسلم الزوج الى  
سنة وان لم يلق بولد الحرب مرتدا ولا يلزم النسب في هذا الا شانت عدلين  
عدلين عند ابني جنيته وعندهما شنتا دعاء امراه واحزة ولو كانت الحرة  
في الاحقمة بدار الحرب لم يلزم الولد للزوج الا ان يكون لا تملك من سنة  
اشهر منذ ارتد قال ابو جنيته لومات رجل وثكن امواتا وام ولد  
فادعى الورثة ان كل واحد منهما قد ولدت هذا الخلام من الميت اثبت  
النسب لهم ان يكون الورثة بنى الميت او اخوته او ابنه وامه مسلم  
تزوج بمجوسية او بعد تزوج امته او بمجوسية تزوج بمجوسية امه او  
نقمة او اخته فولدت له ولدا فادعى دعاء او شانت فهو ابنه مسلم تزوج ثابته  
فولدت ولدا فادعى امه او دعاء او دعاء ثم شانت فهو ولده لا احد ولا لسان  
**نبي** رجل له امرأة مملوكة فاعققت ثم جات بولد سنة اشهر بعد  
العتق فادعى ما لم يلا عنها حتى انقارت نفسها فالولد لازم له ولا احد ولا لسان  
ولو ارزأ في امواته فجات بولد لا تملك من سنة اشهر فادعى فلولد  
لازم له اما لو جات به سنة اشهر فله نصيبه ومنزلة ولدهم الولد لم يقيم عالم  
نقد له كواحق ام ولد فادعى تزوجها ثم جات بولد بعد التزوج يستأثر



لا عن ولزم الولد اباه وادخله الحق واللقمة ولها زوج حرة فجات بولد عبد الحق  
لسته اشترى فباعه الزوج لا عن ولزم الولد امته وان جات بلاك من سته  
اشترى لا عن ولزم الولد اباه والولد اباه الزوجين لموايه الام لو طلق اموانه  
لحلقا فاباها وبعها امته ثم اعتقت ثم جات **بولد** **الاب** **سنتين** منذ حلقها ففقا  
لزمه اباه وشرها لحد والولد لموايه الام **فان** **الاب** **فجات** بولد ما  
بينهما وبينه سنتين وقد اعتقت بعده يوم فالولد ثاقت السب كومات  
رجل عن ام ولده فجات بولد ما بينهما وبينه سنتين ونساء الورثة  
لم يثبت سبه من الميت في قلوب اهل بيته ولم يثبت الاستبادة شيئا بعد  
الا ان يكون حلالا مالا متقبلا فيه شهادة امارة ولو اقرب الورثة ثبت  
سبه منهم وورثه وعند ما يثبت فيه جميع ذلك شهادة امارة مسلمة فان كان  
المولى كافرا ثبتت فيه ذلك شهادة امارة كفاية وان كان المولى مسلما وام  
الولد كفاية لم يثبت فيه الا شهادة امارة مسلمة **فان** **لو** **اشترى** **امته** **وولد** **ما**  
**او** **اشترى** **ما** **وبين** **جلي** **ثم** **باعها** **ثم** **اشترى** **ما** **في** **ذلك** **الرجل** **او** **من** **غيره**  
ثم اوعا ولوما جازا اذا كان الولد يوم يوجبه في ملكه ولا يبيعه شيئا من البيوع  
الذي احدث فيه وفي امه اذا لم يكن احدك الحبك عنده اما لو كان احك  
الحبك عنده بطلت تلك الحق وكما لو اشترى عبدا من ثوابه وولد  
في ملك عبده فباع احد ما ثم ادها ما ثبت سبهما منه ولو اشترى رجل  
عبدا واشترى ابوه ادها ذلك العبد وما توافى فادعى احد ما الذي يوجب  
بذنه ثبت سبهما جميعا منه وعين الذي فيه يد الاخر ولو اشترى جارية  
على انه بالحيث لم يولدت فيه الثلث عنده فادعى المستدين لزمه البيوع  
بالولادة ويثبت السب بالوعوة فان كان الخيار للبياع فادعى المشتري  
الولد ونقض البيوع بطلت وعوة المشتري وان ملك الولد يوما  
ثبت سبه منه ولو اشترى المكاتب عبدا لم يجر وعوة المولى فيه وكذا  
لو اشترى الابن عبدا لم يجر وعوة الاب فيه واذا زوج الزوج امته عبدا  
بشهود فجات بولد طلقا لولا السام منذ تزوجها منه فهو ابن الزوج وان نكح  
لم يثبت عنه وان ولدت لاق من سته اشهر لم يثبت سبه من الزوج  
وان ادها المولى كان ابنه وعين وفقد الكاح وكذا زوج امته من عبده

بما دون مولاه فجات بولد لسته اشترى فادعى الزوج اولاده فهو ابنه  
الزوج دون المولى وحينئذ بقراره وحارث امه ولده **سب** **امته** **لها** **كله**  
اولاده يكون مختلفا لسنهم سب مسروق فاقول المولى فيه محتكم ان احرم  
السنه ومات قبل البيان لم يثبت سب واحرمهم ويحققون ويسمع كل واحد  
في شئ يثبت قيمته عند ابيه حقيقته والجارية بمنزلة ام الولد الا انه لو كان لها ولد  
ورحل فقال المولى قد ولدت من هذه الامة ولدا فانه لا يثبت سب هذا  
المولى والجارية بمنزلة ام المولى ولا يثبت عند الولد حقيقته امه وكذلك لو قال  
لست بولد هذه الامة مني حقيقا اما عند ما يجري الحق فيهم يثبت امهم فيحق  
الا حفر كل واحد نصف الاوسط فثبت الاكبر ويسمع كل واحد منهما فيما يسمع وكذلك  
لو كان مولاد الاولاد من امه من زوج مسروق **فان** **لو** **ولدت** **امته** **فولدت** **ابنته**  
**ولدت** **الابنة** **ان** **ثبت** **فقال** **المولى** **في** **حتمه** **احد** **مولاد** **السلته** **ولدت** **ثم** **مات**  
**فقال** **البيان** **فانه** **يثبت** **حقيق** **الكل** **وجميع** **الوسعي** **وجميع** **الصفي** **ولو**  
**ولدت** **امته** **اولاد** **في** **يكون** **مختلفة** **من** **غير** **زوج** **فقال** **المولى** **الاكبر** **منهم**  
**هذا** **الشي** **ثبت** **سبه** **وحارث** **الامه** **ام** **ولده** **وعين** **من** **بني** **من** **ولدها** **حقيقته**  
**ولا** **يثبت** **سب** **واحد** **منهم** **اما** **لو** **ولدت** **عبدا** **فادعى** **سبه** **اشهر** **لم** **ينفع**  
**ولم** **يذهب** **فهو** **امته** **فرا** **لو** **ولدت** **بجارية** **رجل** **فادعى** **ابنه**  
**المولى** **وزعم** **ان** **اباه** **زوجها** **منه** **لم** **يصدق** **الا** **بشهود** **الاب** **كاحم** **واقامة**  
**البينة** **ولو** **ادعى** **الاب** **ولد** **جارية** **ابنه** **والابن** **عبدا** **ومكان** **لم** **يصح** **ولدا**  
**لو** **كان** **الابن** **حرا** **مسكنا** **والاب** **ذمي** **او** **ميتا** **من** **ولو** **ولدت** **جارية**  
**رجل** **فادعى** **اخوه** **ابنه** **من** **كاح** **او** **شبهة** **او** **حجب** **وانكوه** **المولى**  
**لم** **يصدق** **على** **ذلك** **ولدا** **العم** **والنكاح** **وسايد** **القراية** **ولو** **ملك** **يوما**  
**ثبت** **سبه** **منه** **والجارية** **ام** **ولو** **ولد** **اما** **لو** **ملكه** **اب** **المدي** **وانكوه** **مقاله**  
**الابنه** **لم** **يثبت** **سبه** **من** **الابنه** **ولم** **يحق** **لو** **ادعى** **انه** **تزوج** **هذه** **الامه**  
**وانها** **ولدت** **منه** **فقال** **المولى** **بما** **حقيقته** **بالف** **هذا** **الولد** **منك**  
**فالولد** **ابنه** **الزوج** **وعين** **بما** **قدار** **المولى** **وبني** **ام** **ولده** **بما** **قداره** **من** **موقوفه**  
**لا** **يحرم** **واحد** **منها** **ولا** **يسع** **للزوج** **ان** **يغير** **بها** **واذا** **مات** **اب** **الولد** **عقبت**  
**وعلى** **الزوج** **الحق** **فما** **من** **الثمن** **هذا** **بمختلف** **ما** **في** **كتاب** **الحق** **اما**







لا فكل من ذلك فبذلك وجها لم يلزم للاخر فان كان استثنى او قل من ذلك  
الاول هو كونه قاتل او النصف ينبغي ان يكون مذب الحجاب او الم  
اقوت بنقض العدة او اقوت بتخصياتها ثم جات بالولد بعد الاقوت  
لا فكل من ستة اشهر وان كان هذا اكثر من سنتين لم يلزم الاول  
ادعاء لزمه او ادعاء فقه الميراث او الملق امراته الصغيرة التي عندنا  
تجكان بولد سنتين ولم يثبت بنقض العدة لم يلزم الزوج اما لو جات  
لا فكل من ستة اشهر لزمه وعند ابي يوسف يلزمه اليه سنتين ما لم يثبت  
بنقض العدة وقال ابو حنيفة لا يقبل عليه استهلال المولود والاب  
شاهدان وعند ما يقبل عليه شهادتا امراته وبورث لولده امراته رجعت  
فجات بالولد ستة اشهر فانكر الزوج ان يكون ولدته وقال فواضلت  
عندها فشهدت امراته على الولادة لم يلزم عند ابي حنيفة وعند ما يثبت  
ولو قال المخلقة التي يملك رجعت فواضلت ان يملك قد انقضت فله  
وتزوج بربع جائز ان جات الاول بولد اليه سنتين من يوم خلقتها لزمه  
ولو جات بالولد من سنتين من يوم خلقتها ولا فكل من ستة اشهر من  
اقوت بنقض العدة لزمه اخيه ومذرجته ونحو ذلك الارحمة غلام مخلم  
ادعى على رجل وامراته انها ابواه فحجروا ذلك وقام عليها البينة وادعى  
رجل اخر وامراته ان هذا الغلام ابنهما وقام البينة على ذلك احكم بين  
الغلام على ما ادعى عليها وادعى سب اللذين انكرهما الغلام لو كانت  
رجل وتزوج مالا وغلما فاقام الغلام البينة وسو مخلم انه ابن الميت من  
اتم منه وان الميت انقر انه ابنه وانها ولدته في ملكه واقام رجل اخر البينة  
ان هذا الغلام عبده وامم اتم زوجه من عبده هذا فولدت له على فراشه والعبد  
حتى يدعيه فصليت للعبد بالنسب وقصيت بالامه اما لو كان العبد متبائنا ثبت  
النسب للغلام من الحر الميت وجعته ولد ام ولد الميت **رجل** في يده  
امراة وغلما فاقام البينة انها امراته ولدت هذا الولد على فراشه واقام  
الاخر البينة انها ولدت هذا الغلام في ملكه وعلى فراشه فاذن اقضي بالزوج  
وثبت نسبه منه واجعله بالقيمة ان شهد شهودا انها عذرت من نفسها وان  
لم يثبت وان ذلك جعلت الامم وانها مملوكين للمدعي وان ثبت النسب من

من الزوج واعتق الولد بما قرار المدعي انه ابنه وحي لم يولد له **معتق**  
ولو ادعت امة انها ولدت من مولانا واقامت البينة واقام اخر البينة  
انه اشتراها منه اخذت حبيته الولادة الا ان يثبت بينه المشتري قبل  
الحكم ثبات سنين اخذت بيته المشتري لو اقام عند البينة ان فلانا اعتقه  
واقام اخر بيته انه عبده فصليت بانه عبده اما لو شهدوا انه اعتقه وسو عليه  
يوم اعتقه اخذت بيته الحقن **معتق** في يده رجل فادعى رجل واقام  
البينة انه لم واقام العبد البينة ان فلانا ماله وسو عليه وفلان حاضر مقدر  
وملكه فصليت للذي ادعى انه عبده **معتق** في يده رجل واقام اخر البينة  
انه عبده فولد في ملكه واقام الذي في يده انه عبده فولد في ملكه  
فصليت للمدعي واعتقه ولو جات امة بين رجلين بولد في يده  
فادعى احدكما الاكبر ثم ادعى الاخر الاصح لم يزد عوته للاصح اما لو  
ادعى الاصح ولا يثبت نسبه منه والجار في يده ولد ويصنف نصف قيمتها ونصف  
عقوبتها فادعى الاخر الاصح عوته ثبت نسبه منه ومن نصف قيمتها  
ونصف عقوبتها عند صغيرتي رجلين اعتقه احدما ثم ادعى الاخر فهو  
انتم عند ابي حنيفة ويكون نصف ولادة ثانيا لا اول وسوار ولد عند ما ولم  
لقد ولد ان كان الغلام كبيرا فاقربه اما لو جده بجوز وعوة الذي اعتقه ولم  
يجز وعوة الذي لم يملكه وعند ما جسيم لم يجز وعوته ولو تصادف  
رجل وامرأة حرة على ولد في يده احدما انه ابنها فهو ابنها ومن امراته فان  
كانت المرأة لا تحرف انها حرة فصالت انا ام ولدك وهذا ابنك وقال  
الرجل هذا ابنك وادعت امراته فهو ابنها ولا تكون امراته وكذا لو ادعت  
انها زوجه فصالت انت ام ولدك وتو ادعى انه ابنها بنكاح فاقيد  
والمدعي تدعى صفة النكاح شيك الزوج عن القضا وما موافق اخبر بوجه  
من وجوه الفساد فترقب بينهما **معتق** امة اخبرت رجلا انها حرة  
فتزوجها على ذلك بنكاح صحيح او فاسد فولدت له ولدا ثم اقام رجل البينة  
انها امة قضى بملكه وبالولد الا ان يثبت الزوج البينة انه تزوجها على انها حرة  
ثم ادعى الولد حرة على ابيه قيمته يوم النكاح وبها حاله في ماله وول ما بالولد  
ولا ولد للمعتق على الولد فان قل الولد خطأ وقضى بالدية لم يقتض الاب

تزوجها على انها حرة ففترقا



فمن الدية قد رقيت الولد لا يحس عليه دفع القيمة الى المستحق ولو استولد بها  
المشتري ثم استحققت اخذ منه الجارية وقيمة الولد ورجع الابطال الى الم  
بالثمن وتعليم الولد ما لو كانت له بنت او صدقة لم يرجع على الواهب والمنص  
بشيء ولو باع امته من رجل فولدت منه ثم استحقها رجل اخذ الجارية وقيمة  
الولد ورجع الولد على بايعه بالثمن وقيمة الولد ولم يرجع على المبيع  
الا بابل بالثمن عند ايه حيثهم وعند المبيع ان يرجعوا بقيمة الولد اخذوا  
حضهم على نصف اتمت من رجلين جات بولد فادعاهما وحدهما وقيم  
نصف القيمة ونصف العتق ثم استحقها رجل فبقي باله فعلى اب الولد قيمة  
الولد ويخرج على البايع بنصف قيمة الولد ونصف الثمن فيرجع على شريكه  
بما اعطاه من قيمته الا ان العتق ويرجع شريكه على البايع بنصف الثمن و  
عزور في حق العبد والكاتب بخلاف المحرور ورثت رجل اتمت من  
ابنه فاستولد ما ثم استحققت له هذا لانه وقيمة الولد فان الوارث محذور  
وله ان يرجع على البايع المثلث وقيمة الولد وليس الوارث فيه كالمو حاكم  
ولو استترت جارية من عاصب فاستولد ما فاستحق ان ياتوا بخارته  
والولد اذا علم المشتري ان بايعه عاصب جئت اشتراها ما وليس بمحذور  
علم الها غير مملوكة لبايعه ولو ايسر وفي كل موضع لا يعلم هو محذور ورجل  
فيه يديه جارية فاستولد ما ثم استحقها رجل وزعم الاب انه اشتراها فان  
فلان وصدقهم فلان وانكر المستحق فالتوف قول المستحق ما جاز ما واخذ  
ولو ما جاز ما خلف انه ما علم انه اشتراها منه اما لو اتقوه المستحق وانكره  
البايع اخذ قيمة الولد والورث محذور ولو لم يولد الاب والبايع الشريك واقرب  
المستحق فالولد محذور ولا قيمة له على الاب وهو يكون المنصاري محذور في ولدها  
اشتراها ما وكذا رب المات فليتها قيمة الولد للمستحق ولو كان رجل  
للمشتري بما ادركه من ورك لم يرجع على الكفيل بقيمة الولد ولو غرت اتم  
رجلا بان اجبرته انها امه هذا الرجل فاشتراها منه ثم استحقها رجل محذور  
له فهو محذور ورجع على بايعه بالثمن وقيمة الولد محذور يذيد بن عبد الله  
بنه قسيط قال ابوت اتم فانت حصن فبايعك العرب وانتم اليه  
فتز وجها رجل فبايعه عوزة فنشرت ذابنها ثم جاء مولانا فزعه ذلك

ان عمرته الخطأ ب رقيه الله عنهم فقبض بها لمولانا وقبض على اب الولد ان يجزيه  
ولده بالسلام بالسلام والجارية الجارية **منه** **البايع** **البايع**  
عنه الله رجل بايع جارية حامل فولدت عند المشتري الا انك من سنة اشهر  
فادعاه اب البايع فصدقهم البايع وكذا المشتري فادعاه عتق بالملكة وان  
عنه المشتري وكذا البايع صحت دعوتهم بالجارية فان رثت ام ولدهم والولد  
عنه غير شئ وعليه قيمة الجارية ولا عتق عليه والتمن بوجع المشتري  
ولا يرجع المشتري على الاب شئ جارية ولدت في ملكه ولدين في بطن  
بايع احد الولدين ثم ادعى ابو الولدين ثبوت نسبهما منه ويص حارث  
ام ولده وعليه قيمتها والولد الذي فيه يدانه حريصير شئ والذي بيع عبد  
المشتريه ولا عتق عليه وكذا لو اعطى المشتريه الولد حتى فيه دعوه البايع  
نحو الاخر ولو بايع الام مع احد الولدين ثم ادعى الاب جازت عند  
ابيه يوسف وثبت نسب الولدين والجارية اتمت المشتريه لا قيمتها على  
الاب ولا يملك البايع فيها وفي ذلك الولد فانه عند المشتريه اما الولد الاخر  
الذي فيه يد البايع حريصير قيمته **وقال** محمد دعوتها بالملكة ولو صدق المشتريه  
الاب يملك البايع والا يذ حريصير جارية ام ولده ولم يملك الثمن عليه  
ينصير قيمه والولد الذي عند البايع حريصير قيمته عند محمد وثبت نسب ولو  
ولدت جارية رجل فادعاه اب اب المولى لم يصح اذا كان الابن امك  
الولادة ليس بعبد ولا كات ولا محزون لان الجول لا ولاية له ما عدا ولومات  
الاب عندما ولدت الجارية ثم ادعى الجولم جميع اخيه وعذرت مسايك  
البايع فبلك هذا **نوع** رجل ادعى دارا وثوبا في يديه رجل واقام  
البينة انه ملكه واقر صاحب البيت لفلان الخايب او دعه او عصب  
او اجره او رهنه منه لا يندفع الخصومة حتى يقيم البينة على ذلك عندنا **وقال**  
ابن ابي ليلى يندفع **وقال** ابن شبرمه لا يندفع وان اقام البينة **وقال**  
ابو يوسف حكي الدفع بينة ان لم يقيم **قال** ثم يتكلم ان اقام البينة  
انه او دعه رجل محذور بنهم يجهل عندنا وان ادعى انه او دعه  
رجل مجهول لم يجهل وان كان محذور بوجهه ولا حرقه بنهم يجهل  
عند ايه حيثهم وابي يوسف **وقال** محمد لا يجهل ولو اقام صاحب اليد







اقام المقول شاة اخرى فثبتت في يد رجب فثبت الروايات ان لو اقام المقول شاة  
مقبولين يقضي له لم يملك عبد في يد رجب فاقام رجلان البيعة على وجه  
انه عبده او دعم الذي في يده فثبت بينهما فثبت ثم اقام احداهما البيعة  
على صاحبه انه عبده لم يسمع ولو اقام احداهما البيعة على دعواه لم يسمع  
او اقام شاة على احد الوثاقين وكتب لم يتركوا يقضي بالعبودية فثبت  
البيعة ثم اقام الاخر البيعة على دعواه على انه عبده او دعم الذي كان في يده  
اولم يتركوا الوثاق فثبت يقضي بالعبودية للمباين على المقضي له ولو اقام احداهما  
البيعة ثم اقر صاحب اليد بالعبودية لم يسمع البيعة او دعم اياه رجح العبد  
اليه المقول فلم يملك بيعة عبد المقول من اقراره كبيت بيعة يقضي بالعبودية  
اقام المقول البيعة انه عبده يقضي له على المدعي وما كان قبل قد قضى الجحد  
المقوله على صاحب اليد المقول ان دعاه والمدعي شهده على المقول فثبت  
القضاء يقضي بالمدعي وطلبت بيعة المقول رجب في يده عبدا اقام اخر البيعة  
انه عبده اشتراقا باللف وشهده وقال ذواليد بن عبد فلان او دعمه  
مخصصا لما ثبت قبلك القضاء فوضع العبد اليه يقضي عليه بتلك البيعة ثم اقام  
اقام المقول البيعة انه عبده ذكر ايداعه ولم يذكر يقضي بالعبودية ثم ان اقام  
المشتري البيعة جده على الشر لم يملك البيعة فثبت ان دعاه والمشتري البيعة على  
المودع بالشراف الاول قبل ان يقضي على المشتري يقضي للمشتري و  
سكنت بيعة المودع عبد في يده رجب او دعاه رجب فثبت القاضي عن  
المدعي البيعة فقامت بحسب القاضي فقام المدعي عليه الجحد من رجب  
وسلم اليه ثم اودعه المشتري وغاب فادعاه المدعي لتقيم عليه البيعة  
اقام المدعي عليه البيعة على ما صنع لم يقبل القاضي منه ويقضي للمدعي ثم ان  
حضر ذلك المشتري واقام البيعة على ذلك الشر لم يقبل ويرجع  
بالثمن على بايعه وكذلك لو حضر المشتري قبلك القضاء وقد اقام المدعي  
شاة على احداهما على المقول وشاة على اخر اقام على المقول او اقام شاة على  
على المقول فانه يقضي بالعبودية للمدعي وكذلك عبد في يده رجب اقام اخر  
البيعة انه عبده واقام الذي في ايدي البيعة انه باعه من فلان وانه لم يقضه  
فنه لم يقبل ذلك **نوع** لو ادعى دارا في يد رجب انها داره اشتراقا

فلان

فلان في يد صاحب اليد واقام شهدها خيرا ولا يورثه لم يقبل فانهم لم يذكروا  
السبب فثبتوا بمطلق الملك فهذا الملك اما لو ادعى ملك المطلق فثبت  
ملكه فالشراء وغيره من الاسباب ذكر في الدعوى انما يسمع بمقتضى  
دعوى الغنم فثبتوا باللف قبلت ولو ادعى الحيوان فثبتوا بمطلق  
ملكهم لم يقبل وكذا لو ادعى الشراء فثبتوا بالبيعة ولو ادعاه انه لم يثبت  
شاة مدانه له ورثته من ابيه وشهدها اخر انه ورثته من ابيه لم يقبل ولو ادعى  
دارا انها له واقام شاة مدني فثبت له القاضي بها ثم اقر انه لفلان لا حق له  
بها وشهدها المقول جاز وليس للمقضي عليه ان يدعي انه اكذب شهدها  
حيث شهدوا انها له وسواقر بها لغيره اما لو ادعى المقضي له من دار فلان  
ولم يكن له قط اوقاف ما كانت له قط ولكنها لفلان بطلت الشهادة والقضاء  
له وزاد الدار اليه المقضي عليه وكذا في قول المقضي له دار فلان لا حق له فيها  
وصدق المقول ان تقاب ذلك فثبت القضاء بطلت بيعة اما حوال القضاء  
لا يملك القضاء ما فيها دار في يده رجب اقر انها لفلان لا حق له فيها  
فقال المقول ما كانت له قط ولكنها لفلان وصدق المقول في المقول الثاني  
لو شهدوا بدار لرجل ان يملك ما كانت فيها فذاك يملك وكذا شهدوا انها  
كانت لابيهم ما كانت فيها لو امكن جندا وقال ابو يوسف شاة ذمها انها  
كانت لابيهم شاة ذمها بغيره وشهدوا انه مات ابو يوسف يد يد اومات  
وسواقر فيها اومات وتركها ميراثا قبلت وكذا شهدوا انه مات وسواقر  
ميراث التقيص الاول ليس هذا الحاقم اما لو شهدوا انه مات وسواقر على  
هذا البساط او باع عليه فهو يملك اما لو شهدوا انه مات وسواقر على  
عذه الدابة فهي للوارث ولو شهدوا انه مات وسواقر ملكه فهو للورثة اما  
لو شهدوا انه مات وعلى راسه لم يستحق شيئا **نوع** وان في يد رجب عبيدا  
له واقام رجب البيعة انها داره ورثتها من ابيه لا وارث له عتبه واقام اخر  
الذي في يده يد الدار البيعة انه دار ابيه فلان مات وتركها ميراثا له ولا حق  
للذي في يده لا وارث له غيرهما يقضي ثلثه ارباعها للاجنبي وبرجها لاف  
صاحب اليد وليس لصاحب اليد بيشاكر اخيه في ذلك الرمح ولو ان صدق  
صاحب اليد اخاه فثبت القضاء جده اقامه البيعة اما لو صدق فثبت اقامه



البينة لم تقب بينة الا في دفعه بكل الدار لا جنس رجل او عي جواها  
له ورثها حق البينة وارث له غيره فقبض له بها بينة اقا صها ثم ان اخ في  
البدا و عي على المقتضى له ان قدره كانت لا يبع مات يورثها ميراثا له ولا جبه  
فقبض له العاين بالانصف ان اقام البينة ولا يثبته ركه ذواليد في ذلك  
الانصف وسواء عي ذواليد بها ميراث بينه وبينه العاين ينظر ان  
تقاب ذلك بغيره فاقامه الا جنس البينة فقبض له ثم حضر الاخ وادعي  
الميراث وقبض له بالانصف وان قال ذلك قبل اقامه البينة ثم اقام  
البينة قبض بها للرد عي لم يثبت بينة العاين جدم ما حضر وارثه لم يثبت  
ثنا بيم ثم مات احد من اقا قام رجل البينة انه اخ الميت فقبض له بنصيب  
الميت ثم جاء اخوه لم يثبت ميراثه الميت وصرفه الشريك كان له  
ان ياخذ من الشريك شيئا بخلاف ما اذا خصصت عا حجب ثلثه ولو اقام  
رجل البينة انه استر في خبيث البينة في حياته وصحته فقبض العاين به له  
وجحد الشريك ان ثم اراد ان يثبت ميراثه له ذلك اخيه ولو مات  
احد من حجب رجل وزعم انه اخيه وادعي خبيث الميت فغير حجب في الشر  
ولا حكم حكم ثم جاء الابن وصرفه الشريك كان في ايدها جحد اثلاثا  
ويأخذ من الابن ثلثه كالف الغصب وان اقام البينة فقبض له بنصيب الميت  
ثم اقسام موو الشريك الدار ثم حضر الابن وصرفه الشريك كان فلان  
ان ياخذ من الابن ثلث ما فيه يدعي واحد منها سواء كانت البينة عاين او  
خبيث نصا بخلاف ما قبل القسمة ولو كان من المال في يد يبيع شيئا  
مما يملك او يوزن لا يدخل الابن مع الشريك في القسمة ولا قبلها  
عبد بين ثلثة نفر اعتقوا ثم مات وترك مالا وادعي فقبض العاين لموالبه  
بالدار بالبينة على الوراثه منه ثم مات احد من اقا قام رجل البينة انه اخ الميت  
فقبض بنصيبه فباع المقتضى له نصيبه من الدار وقبضها المشتري واراد  
المشتري وعاب ثم جاء رجل وادام البينة انه ابن الميت فقبض العاين  
بنيبه ولم يقبض له بالدار اذا علم العاين الشرا ولا يدعي اذا كان العاين  
الابن عند الاول اما لو كان موو العاين الاول علم بملكه نحق الا في  
وسجلان الشري يرد الدار الى الابن فاذا حضر العاين فقبض البيع ورد

ما اخذ من البينة ورجع بالثمن عليه با بيم وليس للابن ان يرجع على الشريك  
من رجل ترك ثلثه لعبد وترك ابنا لا وارث له غيره فادعي رجل ان الميت  
وهو له جبهه هذا القاب لم سالم والوارث يلو فاقام البينة وزعم الورثة انه  
وهو له جبهه فاقاب لم يزعم فيقبض العاين له بالمشهور لا بالمقرر له لان البينة  
مورد ثم لو ارثت ثلثه الوارث العبد المقتضى به من المقتضى لم يمتع شراؤه  
فاذا اخذ وجب عليه تسليم العبد القريب وهو يزعم اليه المقتول باقراره  
من قبله انه اوجبه به لا باقا فقبض به العاين ولو ارثت ثلثه الوارث بالعبد  
المقتول به وهو يزعم ورثه من الموصله فاقام عي وكلف عزم قيمته للمقتول ولو  
جمع اليه ذلك بينه او صدقته او وصيته او ميراثه لم يثبت له العبد المقتول  
اليه المقتول رجل مات وترك عبد الامان له غيره وترك ابنا لا وارث  
له غيره فاقام الابن انه اوجبه به لثمنه فادعي وصيته جدموته وادام  
رجل البينة ان له ميراث الميت الف درهم وقيمة العبد الف فقبض بالدين  
وزعم الابن انه ميراثه فادعي العبد بالدين ثم ملك الوارث ذلك بوجه  
من الوجوه لم يثبت له ميراثه فادعي العبد بالدين ثم لو ظهر ان الشهود عبيد لم يملك  
البيع ولكن يدعي الف الى الموصله بالعبد ولو لم يوجد الشهود عبيد ولكن  
مات الخصم بغير ثلثه الوارث فان اصاب تلك الالف جبينها فامو صاله  
اخو بها ولا وارث له الا اخو يباع بحق الموصله وكذا الوارث وصاله الضريم  
تلك الالف او قبضها لغيره جيمته وصحته شيئا من ماله فان كان تلك الالف  
بغيرها فادعي الموصله وان وسمه مالا لا سبيك له عليه ولا يجب تسليمه اليه  
الحوي له ولو دفع العاين العبد الى الضريم حكمها ثم ملكه الوارث بوجه ما  
فمسكه اليه الموصله بخلاف البيع رجل ملك وترك ثلثه لعبد فقبض  
سواء لا مال له غيره فاقام البينة ان الميت اوجبه به العبد جبينه لعلان  
وجحد الوارث واقراره انما اوجبه به العبد الاخر لفلان اخوه وصرفه  
المقتول فاعنى المقتول العبد المقدم قبل القضاء بالبينة مع اخفاء فان  
قبض العاين بالعبد المشهود به الاخر عزم المقتول بيمه الا ان اعترف للوارث  
وان كان الوارث يزعم انه اعترف ملكه وانه حق اما لو اعترف المقتول بعبد  
فاقبض العاين بالعبد المشهود به المشهود له لم يمتع اخفاء ثم لو ملك الوارث







انها لو اقام صاحب اليد البيعة ان خلاصا على الود حجة فان المخصوصة من ذمها  
لو اقام البيعة انها لم تسبق فتمت منه والمسئلة بحالها لم يندفع خلافا لمحمد وادعى  
يد ي رجل اقام لا خير بينه انه اشتراها من ذم اليد باللف وقبضها ونقد  
الثمن وادعى ان ذم اليد بينه ان فلانا وادعى ان ذمها لانه لا خصوصية بينهما واما لو ادعى  
المشتور القبض للمشتري لم يندفع المخصوصة وقيل هذا في البيعة بعد القبض  
والصوت مع القبض لا يندفع المخصوصة ببيعة الود حجة كما اشترى من غير القبض  
ولو اقر المدعى عليه بالبيع للمدعى وتكليف اليه وادعى ان فلانا وادعى  
لا خصوصية بينهما وكذا لو ادعى مطلق الملك قفاز المدعى عليه كان كل كفة  
او وادعى ان فلانا وادعى ان البيعة لا خصوصية بينهما ايضا اما لو قال او وادعى  
فلانا ويك كل ولم يتم على ذلك بيعة ذمها الى المدعى فان حضر الغائب فصلته  
ودفع اليه ولو صدق المدعى المدعى عليه في دعوى الود حجة بطلت  
خصوصية ولو علم القاضي انها لم تكن ثم وجد ما في يد المشتري الاول  
انها لم يندفع وادعى صاحب اليد بينه على الود حجة فلا خصوصية بينهما وكذا لو علم  
القاضي ايداع هذا الاخر كما علم بملك الاول اقره عليه يده اما لو علم القاضي  
ان الغائب عصبها من ذم الذم كانت له ثم ادعى هذا الاخر ما ورثها  
عليها حجة فان علم بمنزلة البيعة نوع وادعى يد ي رجل ادعى ان حلة  
اشتراها من فلان وسو عبد الله باللف ونقد الثمن فقال صاحب اليد  
او وادعى عبد الله كان هذا وادعى ان غير بيعة فان قال المدعى للقاضي  
حلفه على ما زعم حلفه فان نكل يكون خصما ولا خلا وتوفاه عند حلفه  
لم يرد عينه ولكن عصبها اياه لم يتيك قوله وقال عيسى بن امان القوي  
قوله مع بيعة وادعى للمدعى ثم حضر الغائب فانكروا البيع لا يثبت اليه ولا  
بيعا وعليه البيعة اما لو ادعى ان ذمها منه وكبر عبد الله وموعد لم  
يبدفع المخصوصة من عبيد بيعة فان شهدوا ان عبد الله ذمها الى عمرو ودفع  
عمرو الى خراص انما لو شهدوا ان عبد الله ذمها الى عمرو ولا يرد ان عمرو  
ذمها الى عبد الله لم يتيك وتوفاه المدعى عليه للقاضي حلف المدعى بالله  
ما يعلم ان عمرو اذ ذمها اليه حلفه القاضي وكذا في جميع ما سبق من دعوى الايداع  
الذي يتيك عليه البيعة يتخلف المدعى عليه عند عدم البيعة فان حلف كان

خصما وان على المخصوصة فان شهدوا ان ذمها اليه وقالوا لا يرد له من  
ذمها اليه عمرو وحلف المخصوصة بينهما نوع عبيد حلف في يد ي رجل اقام رجل  
البيعة اليه ضيقه وادعى الفري مات في يد ي بيعة انه اودعته فلان اودعته او اوجره  
في يتيك ويوصف فانه يدعى الدين عليه وادعى الدين لا يتيك ثم اذ احضر  
في يتيك ويوصف في الايداع والادعاء والادعاء رجوع عليه بما ضمن للمدعى  
انما لو كان فضا لم يرجع ونوا في الجارية والملك في ملك الهلاك ما عفا فان  
هذا الحيد يوما يكون عبد الملك استقر عليه الضمان جازية في يد ي حيت  
عصيا ما قام برجل البيعة انها لم يطلب ارش الحين واخذ الجارية وادعى  
في اليد البيعة على الود حجة وغيره فلا خصوصية بينهما ولو كانت ولدت  
ثم ماتت والمسئلة بملكها جعله العاقل خصما في حق القيمة ولا يقضي بالولد ولكن  
يقتضيه ولم يجعله بيعة للام بخلد الارش اتم في يد ي رجل فلهما  
عبد حلفا وادعى المدعى انها وذمها لفلان عنده يتيك لمولى الحسد  
اخذها او اذ ذمها فان ذمها حلفه حلفه وادعى البيعة ان الجارية كانت  
له وادعى ذمها بينه على الايداع وعنده على ما ذكرنا فانه يتيك للمدعى  
ان ملكيت الحسد بملكه وان ملكته القيمة قضيتا بها عليه لك فان  
ادعى الحسد ولا حجة ما من ثم حضر الغائب وصدق المقر فانه رجوع عليه بما  
ضمن الا في القيمة والعارية عليه ما سبق وان انكر الغائب فله ان  
يحلفه او يتيك عليه البيعة في فضلك الود حجة والادعاء والارش فان حلف  
لم يرجع ولو كان قطعا مع القسك لا خصوصية بينهما الا في الرقعة ولا في الارش  
شي حتى حضر المالك اقر وادعى يد ي رجل او عا ما اشترى قفاز الذم  
في يد ي انها كانت دار ي يتيك منها من فلان وقبضها ثم اودعها او وادعى  
عينة وقضاهم يتيك الا ان يتيك المدعى بذلك او يحلف القاضي بنفسه ثم ان  
جاء الغائب وصدق لم يندفع به وتوفاه المدعى ان هذه الدار فله  
في يد فلان لا دريانه ذمها الى فلان لا قفاز المدعى عليه فلان ذلك  
ذمها اليه فلا خصوصية بينهما وتوفاه عا ما قفاز القاضي مات البيعة  
فلما قاما من مجلسه ثم عا ما قفاز المدعى عليه اني وعصيا من فلان وملكها  
اليه ثم اودعها وعاك لم يسمع منه وكذا البيع لان يتيك المدعى او يعلم











فحينئذ احدكما كفيتهما جميعا شديدا وقات ابو يوسف خضرة احداهما خضرة اخرى  
والاثة لوصي الام محمد وعذرا تاجيل ان ليس له احد الا بويون ان يخبر في ذلك  
دون الاخر عندما وجد الى يوسف له ذلك ولقد اختلفت تحت ظل  
واحد صدقة فطركا ملك وملك هذا الخلف اذ اوصى الى رجلين لا يخر  
كل واحد نبي صاحبه خلافا له ولومات احد الا بويون بعد موت الام  
فترك حاله وارجى الى رجل فان لوالد الثاني الحق بجانب الولد من حق  
الميت ثم ان كان الحق فيها عابا على حق الام ان يبيع الصرور من الحق ورثة من الام  
حاشا منه ولو حق الاب الميت ان يبيع الصرور من المور ورثة منه ولومات الثاني  
اخيها وارجى الى رجل فوصيه اوصى في ورثة الميت الاول ومن وصي الام  
ومن وصي جد الاب الميت الاول ابيها وكذا اوصى الثاني ابيه من وصي الام  
وصي الميت الاول والجورم اب الميت الاول ولو لم يوصى الثاني ولو  
تزوج اب هذا الجورم احق من وصي الاول ومن وصي الام ولو لم يوصى الاول  
ولا الثاني وكلت نكاح كل واحد ابا فحكم الجورم حكم الا بويون ولو اوصى كل  
واحد الى رجل ثم ماتا جميعا او ماتت احداهما قبل الاخر ولا يورثان  
مات او لا فحكم الوصيين حكم الا بويون وكل واحد من الا بويون يوصي ما وجب  
للولد وكذا لا يحكم الوصيين وكذا اشترى الطعام والكسوة ما لا يورث ذلك  
وفي المصنوعة اما قبض المالك بها معا وكل واحد من الا بويون ان يزوج  
ولا خيار له متى ادرى ولو مات احد الوصيين لسبب البقاى حق الشرف  
عند ابيه حينئذ ومنه حق ينصب القاضي وصيا آخر منه او حله وصيا  
كاملا ولو جئت احد الا بويون جنونا مكفعا بمنزله مونة **كفالة** لو ادعى حدهما  
على ما حكمه ما لا وخفا واقام البينة وطلب منه القاضي ان ياخذة بغيره بنفسه  
اليه ان يترك الشهادة واقام شهادته او اذاع ان شهادته الاخر في المص  
او ادعى ان له بينة حاضرة فله ان ياخذ منه كفيلا بنفسه وان لم يبيح الجور  
لم ياخذ ثم ينظر ان اقام البينة فانه ياخذ الكفيل بنفسه عند الطلب الى ان  
ينقضي المصونة بينهما وان اخذة قبل قيامهما ياخذ كفيلا اليه بالثمة ايام او الى  
محكم الاربعة ويبيح ان يكون الكفيل نفسه مسروفا ولو لم يجد كفيلا او ابن  
ان يحطيه كفيلا **قال** القاضي للمدعي الزم المدعي عليه لبيلا ونهك الى ان يترك

الاربعة ان لا يحطيه كفيلا بنفسه في طلبه من القاضي ان ياخذ منه كفيلا بما ادعى ينظر  
من كان ذلك الشيء يبيع الى اخيه او وقت الغضاء وحاشا ان يبيعه المملوك  
او يبيعه له نحو المملوكات فانه ياخذ منه كفيلا كما لو كان المملوكا وذا و  
غفارا لا يحتاج الى الفلانة وان طلبه منه ان ياخذ منه كفيلا بالخصومة فلا يجبر  
على ذلك ولو دفع كفيلا بالمدعى ولا يبيعه بالخصومة ثم طلب منه ان يعطيه كفيلا  
ان يبيعه فانه يؤمر بذلك ليدفع كفيلا بنفس المملوك او بنفس الكولي  
بالخصومة ولو اقام المدعي بينة او كريت ثم غاب فلا يقضى عليه حتى حضور  
او يدين عن ابيه يوسف يحكم له ويطلب يقضى عليه ايا لم يتم البينة ولكن  
قد امدعا عليه في محكمين القاضي ثم غاب فان القاضي يقضى عليه في الرواية  
كلها **في رواية** لو اعتق عبدا واشترى عليه ثم غاب فطعت بكونه  
العتق او اسلكت ما لك وانت عبدي او خدات هذا المالك وهو قائم بين  
العتق فقال العبد بعت فقلت ذلك وانا حر فاقول قول العبد  
ياخذ حنان ماله من مولاة وسير وما يوافق ولا فهو عليه خذنا وقال محمد  
وزن قول القبول قول العبد في المالك القائم وفيما هو مشتبه القول قول  
المولى ولو قال اخذت عليك كل شهر كذا او وحيثك قبل العتق  
فقال انت الائمة بعتك كله جده فالتق قول المولى ولو قال قطعت  
يدك ثم اعتصمت او استهلك ما لك ثم اعتصمت او اخذت ما لك ثم  
اعتصمت ولم يكن العتق لما اراد فله وانا ينظر بهذا القول فالتق قول المولى  
بلا خلاف ولو قال لحزبه اسلم قطعت يدك او استهلك ما لك فيه واراد الحز  
وقال المقر له بعتك بعد ما خرجت بك فالتق قول المقر له  
وقال محمد وزن قول القبول قول المقر ولو قال سبيت ابنك هذا واخذت  
مالك هذا وانت حزبي في دار الحرب وقال المقر له بعتك واخذت ما سلك ما هذا  
القول قول المقر له يسترد منه بلا خلاف عتق قال عبد العتق لرجل  
جنيت عليك وانا عبد وقال المقر له جنيت للمالك فالتق قول العبد  
بلا خلاف ولو قال القاضي لرجل بعد ما عتق قضيت عليك بالثمة لهذا الرجل  
فبك عزلي ودفعتها اليه قال لا ادرى قضيت بها بعد العتق وقال  
فبك العتق بخير حق ينظر ان كانت الالف ساكنة فالتق قول القاضي وان











الصدقة ولا جزية عليها من صدق ولولم يتفق الاب ولان اسلم جد الحو  
سقطت عنه الصدقة بكونه الوفاة ولو من ضمن النصارى في كل السنة  
او اكثر ما سقطت الجزية فالمتفق بالعبدين والمشتباخ من لبيد بالحق  
فلا جزية اما لو كان اكثر السنة صحت الجزية وما دون النصف من  
السنة فهو في حوالطة **مسألة** التخليج جات بولد فلم يدعيه فليدفع  
حده مولاة لبيد تخليج او بطلية فجات بولد وكبر ولد ما فاكولو خيرا من قوم  
امة فيوضع عليه الخراج فان ادعى المولاة ايها ثبت فيه فتم وتبين انه جند  
الا حلك من بني تخليج وانه صار بشارا وولنا الام فان بقي من السنة يوم سقطت  
عنه الجزية وسيتاخر عليه الصدقة ولو كانت الصدقة بعد ما مات الحو  
لا سقط الجزية وان كان الولد اثني لاجزية عليها ولكن يتاخر لها الجوز للصدقة  
عليها مكاتب خراين تزوج حرة تخليج فولدت ولدا قال ولد تخليج فان  
ادعى دعوى جز الولد فان كان جد الحو فلا سقط عنه الصدقة وان بقي  
من الحو يوم سقطت ويحور اليه الجزية من يوم عتق المكاتب  
ولو ان جارية بين خراين ويبيد من النصارى فجات بولد فادعياء فهو  
ابنهما فان ولد له ابنة فعليه نصف خراج النصارى ونصف خراج البيه لان ما  
اخذ من بني النصارى صلحا شبه الجزية فيؤخذ ممن سخذ منه الجزية الا ان يولي  
لو كان احدا بويه من الشام خراج راسه دينار كل سنة ولا اجر عراقي خراج  
راسه احو عشر درهما كل سنة فاذا كبر فيؤخذ منه نصفها شراي ونصفها عراقي  
ولو ان خراينيا وبيطيا اعتقا عبدا فولد لهما ونسب اليهما ولكن عليه نصف  
خراج مولاة البيه وجعل الامام فيه النصف ما يريه من الخراج وليس  
خدا لانه فان المولى لا يدخلون في صلح بني خراين وخراهم لموالي بني تخليج  
لا يدخلون في صدقة نصا عفا اما لانه يدخل في الصدقة جارية بين خراين  
ونخراين جات بولد فادعياء معا فليدفع لانه فعليه فيه النصف خراج بني  
خراين وفي النصف الاخر جميع الامام اليه الجزية شاة ولم يوضع عليه التصغير  
في حقه التخليج وفي الحديث قدوم ابو عمر والنخعي على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقد من النخعي فقال رسول الله اليه رايت في طريقي هذا روي عبيدا راي  
انا ما لي تركها في الحو ولدت جدنا استفتح احوي فقال عليه السلام على كل

امة تركها في الحو فقال نعم تركت اتمه لي انفسها قد عذبت فقال عليه السلام  
قد ولدت غلاما وسواك فقال فما له استفتح احوي فقال عليه السلام احوي  
ممن قد فامنه فقال ملك بك بر من نكته قال نعم فقال والذي يفتك الحق  
فما راء مخلوق ولا علم به قال **مسألة** موثوق **مسألة** قاتل رجل من  
الي يونس في رجل اشترى دارا عليه الشفع شفقتا قال المشتري  
اشترى فيها لطلان فاقام البيعة اتمه قال هذا القوت قبل ان يشتريها واقام  
البيعة رجعا ان فلانا وكله بشر ايها منذ سنة فاني لا اقبل هذه البيعة اما  
لو اقام البيعة اتمه اشترى ما من هذا المولى لطلان وكنت بشر ايها قبل البيعة  
ولو اقام الشفع البيعة ان المولى يملكه عن الوكالة قبلت بيعة وتوادي  
رجل ولدا للملازمة لم يبيع ولو شهد له فلانا غصب هذا العبد فلان ولكن  
ردوا اليه بعده فجات عند مولاه فقال المولى بك ما رده وما من غصب  
وقال الشهود عليه ما غصبته ولا رده وتم عليه ما كان من هذا بشي قال ان لم  
يدعي شيئا منها ضمنه القيمة وكذا لو شهد ان له على هذا النكا وكلمه ابراهيم  
فقال المشهود له ما ابراهم وقال المشهود عليه ما كان له على بشي ولا ابراهم  
فانه ان لم يدعي شيئا منها على البراءة ضمنه الالف لو شهد له على رجلين  
بالف فقال المشهود له ما لي على هذا وحده او ما لي على احدهما خمس مائة  
لسبب هذا بالكذاب للشهود لو انه قدم جوارسين شرايين اراد احدا  
اعاذه البناء فادى الاخر ثمنه ارض الجدار فانه يقسم الارض في يده ارض  
ثم اقرا بها لطلان ثم اقام البيعة ان البناء والشهود فيها لم يبيع اما لو اقر له  
بالارض ثم ادعى الزرع يبيع بيعة في يديه رجل عبد فجات مستحق واقام  
البيعة اتمه فلم يدع عليه ان يطلب بيعة ما باعه ولا وبيعه ولا خذفت به ولا  
خرج عن ملكه بوجه من الوجوه لو استخار ثوبا ثم اقام البيعة اتمه لانه الصنف  
لم يبيع منه وعت محمد جارية في يدين رجل اقامت بيعة انها حرة الا حلك  
واقام اجنبي ايتها حرة الا حلك واقام صاحب البيعة ان فلانا ردها  
عنده فهو خصم ويحكم بالحرية لو اعنى عبده ثم مات فجاءه رجل وزعم انه ابن  
العبد فيبكر ان اعفكم في مرضه فالمتفق خصم وان اعفكم في صحته فيمكن  
بخصم **مسألة** اعف عبد فجاءه رجل وادعى انه ابنه وصدقه الغلام فهو ابنه



ولم يبرأ منه والحقك به **قوله** في يد رجل غلام صغير فجاء رجل واحد من  
ابنه فصدق ما جاء به اليه فمواثبه وان كان لم يثبت منه وان اقر صاحب  
البدان له ليقط صحت دعوتك لو كانت امارة بولوققات لزوجها هذا  
ابني منك وكذا الزوج وشهدت امارة جليل رولا وقولهم الولد الزوج اما لو  
ادعى الزوج انه ولد منها ويح كونه فثبتت امارة جليل كولا وتكلم في الدعوى  
ولا شكا وتها **رجل** ز من اقام بينة جليل رجله انه ابنه هذا الرجل كغيره من  
له النقص وانكر المدعى عليه وادعى اقام البينة ان اياه فلان رجله آخر لم يثبت  
واما تفكيك بينة الزمن **لو** اعتنى جارية ولها ولد فادعى ولد ما ثبت  
سنة منه وعلى الجارية العدة **جاء** زينة فقال في موضع هذا الغلام من  
احد من عاتق الجارية ثم ما شئت منه وعنت عن كل واحد حكم  
وتسعى كل واحد في نفسه **لو** قال ز وجنيك ابوك واثبت صغيرا  
فقال ز وجنيك وانما بيرة فالتور قولها والبينة بينة عبد في يد  
رجل اقام رجلا ن كل واحد بينة انه باع منه فله اليد عليه ان المشتري بالجار  
تأثرا وانكره واليد بينهما ويوجب لنفسه فهو بالجار يوجب السيد اليها ثناء  
ولا اخر الثمن اما لو ادعت الجارية لانفسها فتنقض البيع ورد السيد اليها  
خفان بينهما ولا جرم لها شيئا **لو** اختار المشتري في الاول مضاء  
البيع فلكل واحد منهما عليه ثمن كامل وفي الثاني لو اختار احدهما انفسه البيع  
والاخر تنقضه فالمشتري بالجار في قبول نفسه **لو** اقام البينة على اقرار  
في اليد بذلك ثم اختار انفسه البيع فانه رد السيد اليها ومن في نفسه لها ضمان  
**لو** شهد وان اياه فلان كان نصرا يافا سلم مات وسد ابنه المسلم وسد ابنه  
السفاري فلم يثبت شها وتما تم وصفوا الكلام **لو** شهد وان لكم على فلان  
الف وجعل فكلان ما تبه **قالب** المدعى عليه اما الف درهم واما  
الدرهما فبلا طلبة شها وتم **لو** قال **عربي** هذه الدار او سكني فيها  
ثم ادعى ما لنفسه لم يحج **لو** قال **لاحق** له في هذه الدار ولا طلبة ثم جاء بزوج  
انه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبلت بينته **لو** ادعت ان زوجها  
طلقها سلا ثمان فاثبات الزوج فثبتت طلبة الميراث لا ميراث لها في يد رجل  
منزوعة بجاء رجل وادعى البينة ان الارض له **قالب** الشهود لا يذرون لمن

من الزرع فالزرع لصاحب الارض منها الا ان يكون محصورا فيكون لمن فيه يد  
ندم **قالب** البناء والشجر مع الارض كما للزرع الا اذا اقام ذو اليد البينة ان البناء  
لغيره قبلت **رجل** يوجب دارا في يمينه بجاء انها له ثم قال انك انت من  
خدة الدار وانك انت من حصون في هذه الدار وانك انت من دعوى  
في هذه الدار فهذا ملك وله ان يخاصم فيها ويقيم بينة عليه فياخذها الا انه  
انما صا لحه على نفسه واخذها وانك انت من كل بيتا **قالب** من هذه الدار  
وعندك ثم وجد بينة بجاء الدار فلم ان ياخذ ما بقي من الدار واما لو قال  
المدعى قد بريت من هذه الدار وقد بريت من الدعوى في هذه الدار  
ولا حق له فيها حتى لو كانت بينة حيدة لم يثبت عن اية مريضة فاصحت  
بمسور الله جليل الله عليه وسلم يقول **جاءت** امراة بان في يني اسيرتك معها  
ابن ما جاء الذي قد بريت **جاءت** احدهما قالت لصاحبتها انا ذمته بانك  
وقالت الاخرى اما ذمت بانك فتحاكما اليه وادع عليه السلام فقبض به للكبرى  
فخرجت على جاد ووجه سليمي فان جريها **قالب** استولى بالكنية اشتم بينهما  
فخفف ففالت الصغرى لانفك **رجل** الله موافقا فقبض به للصغرى  
ما ابو مريضة ما سمعت بالسكن الا ابو مريضة ما قال يقول **الا المروية من**  
**المرجعي** **قالب** رحم الله لو اقام الخارج ذو اليد البينة ووقفا فصاحب الوقت  
الاول او في عند ايه خيفة واه يوسف **لو** وقت احدكما ولم يوقت الاخر  
قبضت الخارج او في عند ايه خيفة ومحمد **قالب** ابو يوسف بينه صاحب الوقت  
احق وكذا ان كان المدعى في ايديهما سقط حكم الترخ **قالب** ابو يوسف المورخ  
اولي اما لو كانت الدار في يد ثالث فادعى كل واحد حيا زمان ووقت احدين  
البينتين فاما سوار عند ايه خيفة اخيا **قالب** ابو يوسف صاحب الوقت  
اولي **قالب** محمد الذي اخلق الحق **قالب** اما لو اقام بينة جليل ملك مطلق  
لا تنازع فيها فقبض بينهما خفيف وكذا اذا وقتا وقد تساويا في التوقيت فهو  
بينهما **قالب** وسوا دعيا الارث ولم يوقت بينه ووقا قبض للخارج وان وقتا فصاحب  
الوقت السابق احق **قالب** عندنا **قالب** محمد يعني بها للخارج وان تساويا  
في الوقت فهو للخارج وان كان المدعى في يد ثالث ولم يوقفا او وقتا فضا  
واحداهما بينهما سواء صفان وان اختلفا في التاريخ فصاحب الوقت الاول







اذا ادعى العبد عليهم فحسبهم مخلفون وفيه بداهة حين فادعاء الزوجك انهم  
انهم من غيبوها وبين تدعي انه انهما من غيبوها جميعا وان لم يكن الكاح  
لها من يغيبها بالكاح بينهما لضرورة ثبوت السبب بينهما فكل من غيبها لا جبر  
عن نفسه في يد رجلين او عينا فمها فمها ويرث عن كل واحد  
ميراث ابن كملك اما لو مات الصبي وترك ابنا فلا يرثه سندس بينهما  
والابن لا يرث ولو مات احد الابوين فالسندس يلحق بينهما والابن لا يرث  
لانه وقار ابو يوسف ثبت السبب بين الابنين ولا يثبت من  
سلات وقار محمد ثبت من ثلثة ولا يثبت اثنتان ثلث وروى الحسن  
ابن حنبل في ثبت من ثلثة وثلاثة في ثلثة وروى الحسن في النساء  
يثبت من خمس او عين الولد عند ابن حنبل وعندهما لا يثبت السبب  
من امراتين جارية بين رجلين مات بولي في بطن واحد فادعى  
احدهما نسب الاول والاخر نسب الثاني وادعى عينا فثبت سبب  
الولد بينهما جميعا ولو سبق احدهما بالدعوة ثبت نسب الولد بين  
منه وروى صاحبنا وعندهما وضمن لهما جميعه نصف فمها ونصف  
لو استر بها اخر فاعرض فيها عرسا او ثوبا ثلثا فمها نصف ونصف  
البناء وطلع الاثنان يرجع المشتري على ما يبعه بالثمن فمها نصف وان  
شاء سلم الاثنان المقلوع الى الناح وادعى من قيمته مكيلا غير مقلوع  
ومضوا كسائر مقلوع وان شاء جسد نفسه ولا يرجع بالنقصان في عامه  
الرواية وعنه ابو يوسف يرجع بالنقصان فيقوم مينا وغير ميني  
فيجمع قدره من النقصان ثم ليس عليه ان يرجع على ما حرم الاول عند  
ابن حنبل وعندهما له ذلك وفي ذلك مسالك يرجع بجمعة البناء وان  
ملك بالبدل مسئلة التشفيع ومسئلة القسمة ومسئلة التجارة المشورة  
ولو قال المدعي عليه لا اتق ولا انكر فهذا موقوفه لا انكار وعندهما وعند  
ابن حنبل هذا قرار ويجزى ولا يلزمه عن اسمعيل بن ابي خلد  
قال قلت لعبد الله بن ابي اوفى ملك رايت ابراهيم بن رسول الله جيل  
الله عليه وسلم قال نعم مات صبي اولم بعث سنة ولو قضى ان يكون لعبد  
محمد بن ابي بكر انهم وكل لا يثبت عبده وقار عليه السلام لو كان عبدا

بنى لكان محمد بن قات رحمه الله امراة مدركة زوجهما ابو سا  
فماتت زوجهما فماتت بولي يدعي الميراث فيطرح ان قالت امرته بالنتز وجنت  
الكاح وان قالت ما امرته بالنتز وجنت وكلت جنب بلعن اجزته لم يثبت الكاح  
ولا الميراث الا بما قامت بينه لهما علة الاجازة وعن محمد بن ابي بكر وامرته  
في دار اقامت بينة انه عموها والدار دارها واقام موثقة لهما امراته  
وبه الا اجازة فاقبل بينهم الرجل انها امراته واقبل بينة المرافعة بان الوار  
دار صالحة اما لو جلت على رجل طلبة فبكت محله فحلف المدعى عليه ما لم  
اليوم قبله شي ارجوان لا يثمن ومذا السبب بما قرار لو استر بها جارية  
منقصة فلما كشفت وجهها فمها اما اعرف انها جارية ثم اقام البينة  
لم يقبل اما لو استر بها في مديك فمها فمها لا اعرف يقبل  
بينته وادعى المدعي انه اشتراها من المدعي وادعى ان له بينة على  
المشتري ان حله الفاضل لثمن ايام واخذ منه كفيلا استخفا فاقان لم يحضر  
البينة قضى عليه عن محمد وادعى دارا فشهدا له بالدار ثم قال لا في محكم الحكم  
فبكت القضاء ان البنات ليس بالمشهود فبكت بينهما واما لو قال ذلك  
احدهما لجال او فاما من المجلس فبكت بينهما وقار ابو يوسف  
صحتها قيمة النكاح في الفصل الاول وعنه محمد بن قات رجل اول  
جيرة منها رجل ركب ورجل وسكها ركب ورجل اخرها ركب وادعى  
كل واحد منهم النكاح فلكل واحد البعير الذي سواركه ولما ما بين  
البعير الاول والاوسط الاول حاصنة وما بين الاول والآخر عك  
بينه الاول والاوسط نصفان وليس للاخير الا بعير الذي عليه واما  
لو اقام كلا واحد بينهم فمها فان البعير الذي عليه كلا واحد بين الاخرين  
صنفان لكونها خارجين والابن التي بين الاوسط والاوسط موثقة  
الاوسط والاخر صنفان لكونها خارجين والتي بين الاوسط والاخر  
صنفان لاخر فانه خارجي والنصف الاخر بين الاول والاوسط نصفين  
لكونها في ايديهما ولو مات رجل من اهلك الذئمة فشهدت عشرة  
من البطاركة او من الفساق من اهلك الاسلام على ان مات مسلم  
لا يعلى عليه اما لو كان له ولي مسلم يدعي ميراثه واسلامه وقيمة اوليائه



كفار نفك شها فتم في الارض لمسلم وحيلى عليه مملوكا ذكره محمد وعنه  
في دفعه ان ارضا وقف على جيرانه فشهدوا ان في الجيران جاز  
شها ونها وان كانوا فقراء وفيه فاسد قوم محمد لا نفك وقف الى  
في رجل اشترى عبدا فشهدوا انه حلف جنت كل مملوك شترية فاعفهم  
القاضي ثم استولى عبدا اخر غنى الماني ابي تملك الشها وقاب ابو حصة  
لا حنى حتى عود والشها وقاب على الماني وقاب جارية ولدت لسته و  
في يكون مختلف فشهد على المولي شها انه اقرب جنت ولد الاكبر انه  
وشهد اخر انه اقرب الماني جنت ولدته وشهد الثالث انه اقرب الثالث  
وقاب محمد الاكبر عبد ياع والاني ابنه الا ان ينفق شها وقاب الاول  
الماني ابنه لوم ولده والثالث بنو له ولد ام الولد عن ابي الاحوص ق  
وخلنا على عبد الله بن مسعود وعنده مكت ابنت كاتتاب الدانير فجلنا  
نظير اليهم فظن بنا ققار كاتلم فجعوليه بهم قلنا وملك جنت الرجل  
الا في ذلك مولاه فرفع راسه الى سقف بيته وسوقه السقف وقد عشت  
فيه خطاف ققار لان اكون غصت يديه من تراب فموتهم ارجع الى من  
ان يقع بيض هذا الخطاف فيكسر **من الابحاث** **مارك**  
وقاب رحمه الله في رواية شتر بن الوليد قام بينه على رجل بالف واقام  
المطلوب بينه عليه بالبراة فانه سخر بالوقت الاخير كيف ما وقابا لود  
وقابا وحوا ولا يعلم ايها اول اخذنا شهود البراة وكذا في بيتهما اتقا  
على الاقرار باليوت والبراة منه **دار** في يدي رجل ادعا بنا رجل انها  
له مات ابوه وتركها ميراثا له ولا حيزف الشهود عدد الورثة ذكر في  
الا حيك يكلف القاضي البينة انه ابنه بعينه لا وارث له غيره ثم يدفع اليه  
بجنتا بكفك وقاب الشيخ ابو العباس قور الشهود وشرها ميراثا  
كافيه وفي رواية على بن جعد لا يكفي عند ابي حبيقة حتى يقولوا شرها ميراثا  
له وفي رواية بن مجلي في رجل اقام بينه ان فلانا الميت اخوه لاسيه  
وامه لا يحلون له وارث غيره واقام بين امراة بينه انها ابنة للميت ولم  
يزوج على هذا بين الدار بينهما نصفين ولو كان فلان الابنة ابنا لادع الى  
الابن ولا الى الاخ شيئا حتى يقضي البينة انهم لا يحلون وارثا غيره لو ادعت

امراة ان فلانا زوجها وقد مات وبيع اوصولته فاقامت البينة ولم تزوال الشهود  
على ذلك فلما التفت فلان كان الزوج ابي بالبينة على موت زوجته فلم الربح عند  
اب حبيقة وابل يوسف وعند محمد على الربح وللزوج النصف وذكر  
الخصاف عن ابي حبيقة للزوج النصف وفي رواية ابن سماعة عن ابي  
للزوج الربح والمراة ربع المثل كما مات عن اربع شوه وولد وقاب الحسن  
جنت رجا ومن غنم للزوج خمس ما تركت والمراة ربع الشها كما مات عن  
ابنتين وعن اربع شوه ولو نسي فوجبه نفسه فقصي بان الخارج اولى في  
النساج كما هو مذنب ابنه ابي ليلى ولف ان خدام سب ابي حبيقة جاز  
حكمه ولا ينفق وذكره في نوادر ابي يوسف رواية ابن سماعة وقاب ابو  
يوسف انفسه وقاب محمد احكم لصاحب اليد في النساج واجعل كان  
الخارج حضرا ولا واثام البينة انهم ولدت عندا فحكم بها ثم ان صاحب  
اليدي اقام البينة انها له ولدت عنده بحكم لها وينقص فكنه الاول **مد**  
اذا كان القاضي ابي عبد الاول **موت** لو اقام رجل بينه ان فلانا  
تلك اباه يوم كذا وقضي بذلك وانه وارثه ثم جات امراة واقامت البينة  
ان اباه تزوجها بعد هذا اليوم فانه لا ينفك واما لو اقام البينة على الموت يوم  
كذا ثم اقامت البينة ان اباه تزوجها بعد هذا اليوم ثم ماتت بوخذ بينة المراه  
ذكرها في الا حيك فاما لو اقامت بينة للمراة انه تزوجها يوم النحر ملكه وحكم  
بذلك الحاكم ثم شهد رجلا ان تزوج بعد المراه الاخير في ذلك اليوم  
بخراسان لم ينفك شها وقاب القاضي ابي وتقام رجل بينة ان هذا  
تلك ابي يوم النحر ملكه واقام اخ هذا المدعي بينه على رجل اخر انه تلك  
اي يوم النحر بكلوفه جازت يحكم كل واحد منهما بنصف الدية اما لو كان  
الثالث واحد والمقصور اثنان لم ينفكس ذكره في نوادر ابنه رستم عن  
محمد **رجل** اقام بينه انه اقرب فلانا ابيس النفا وانه قد مات اليوم  
ولي في ماله الف ثم اقام ابن الميت بينه ان اباه مات قبل ذلك بظهر  
لا ينفك الى بينة الابن وان ادعى الميراث ذكره داود بن رشيد عن محمد في  
نواوره ولو اقام رجل بينة ان هذا الرجل تلك ابي محمد بالسيف  
منه عشر سنه لا وارث له غيره ثم اقامت امراة بينه انه تزوجها



منذ خمسة عشر سنة وان مولاه ولوه منها نور سنة اجاز ابو حنيفة بقبيلتها وانعت  
النسب والجلد ببيتة الابن جيل الصبي استغنى بها عما لم يات بالولد  
قبيلت ببيتة الابن دون بيتها وذكر في المبركة في رجل اوعى حمارا  
واقام ببيتة عند قاضي سمرقندانه حماره احلته منذ شهر واقام صاحب اليد  
بيتة انه ارشتره ملكة بمحض من اصحابه ولم يبارك حماره حتى قدم سمرقند  
فهو للذي في بيده فان هذه السور التي من بيتة شهر وكوفام ركب البيتة  
انه قيل ان من سنة واقام السور عليه بيتة ان الباء على بالاس الحجة  
الماضية قال ابو حنيفة الاخذ بالاحداث اولي ان كان شيئا مشهورا **سنة**  
في نوادر ابن رستم في رجل اوعى ولدا واقام البيتة فاطك العاجي  
شبهها وتهم ثم جاء تلك المشهور وشهدوا انها لا خير لم يترك وكذا لو قال  
منه الدار لفلان لا حق له فيها ثم شهد انها لفلان اجتمع لم يترك ولو اوعى  
الدار لفلان وانته قد وكله بالخطوة ثم قام ببيتة انها لم يترك ببيتة وفي  
نوادر ابن رستم سماعة لوفاف هذه الدار ليقيم واقام البيتة على الارث والشر  
لم يترك الا ان حذوق البيتة على ما شهدوا له وذكر في الاملاء محمد واث  
حميد الوارث في رجل اقران هذه الدار للغير في بيده انا جنبا منه بالنف  
ووصك الكلام وانكر صاحب اليد الدار والشرامنة فاقام ببيتة انها واره  
اما لو سكت ثم قال انا جنبا لم يترك ببيتة وفي نوادر ابن سماعة  
عن محمد لوفاف هذه الدار لبيتة لي ثم اقام البيتة انها لم تغض له بها حيث  
لم يترك له حكم معروف ولو قال لبيد في بيده راس من اوعى راعاه ركب  
قصاب الذي في بيده يمولي فالتقوب قوله ذكره المصنف في شرحه  
فان كل اقرار لا يثبت به حق الا انسان فهو باطل وقاب جيل الطبري في نوادره  
سار مشام بن عبد الله محمد بن الحسن وكنيت حاضرا قال ركب قال  
بالريرة في دار ولا ارض ثم اوعى دارا واقام ببيتة في دار بالريرة  
انها لم قال يترك اما لو قال ليس لي بالريرة في رشتا في لدا في يد  
فلان ولا ارض ولا حق ولا عوي ثم اقام ببيتة انه في بيده في لدا لفلان  
فما وارضا لم يترك الا ان يقيم البيتة انه اخذ منه بعدا فداره وفي الكيسان  
عن محمد لوفاف المديعي لبيتة في بيته على دعوى ان هذا الحق ثم جاز ببيتة

قبيلتها اما لو قال لبيتة عند فلان ثم جاءه وشهد لم يترك وفي رواية الحسن  
عن ابن حنيفة قبيلت في نوادر ابن رستم سماعة قال ابو حنيفة اذ قال  
مديعي لبيتة في بيته على هذا الحق ثم اقام البيتة على ذلك لم يترك وفي  
نوادر ابن رستم عن محمد واث قال لا يشهد حوته لفلان غيره في حق ببيتة  
ثم جاءه وشهد لم يترك وفي ادب العاجي الحسن بن زيار في رجل حاضرا  
بجلا في داره وحق لم يترك عليه في حق اخو له ركب جازت شها وشتم  
بها شها واه الخصم على الخصم مقبول في حق اخو اما في الزينة حاضرا  
فلم يترك وفي نوادر ابن رستم سماعة عن محمد واث شهدا على رجل بغيره يد  
فاقام المشهود عليه البيتة الى الشهادته مداد وعاه بطلت شها وثم وقاب في الاصل  
انما يوزن من هذا الصواب ليس له ان يدعي اما لو قال ابدانك من هذه الدار  
او من خصوصي فيها ومن دعوى في بيته ان يحاضر بعبه ولو قال ابدانك  
من هذه الدار وانت برئت من هذه الدار فهو جائز ولا حق له فيها  
**سنة** في نوادر الاصل عن ابن حنيفة اذا كان الحايك منه ببناء احويا وليس  
لاخر عليه جدوع فهو لصاحب الاختار يختلف منشأه فيه وقار الشيخ  
ابو عبد الله الجرجاني يكي عن ابن كبر الرازي انه لم يرد به اختار الميا واره  
ولكن اراد به اختار المدا حكمة بان يكون تحت الحايك مدا خل الحايك المديعي  
وقاب الشيخ ابو العباس بك اراد به اختار المدا واره ولا يستحق بالفرص  
والخص والخط شيئا وكذا الكافات عند ابن حنيفة وقاب ما جاء به حكم  
لن الى الكافات باث وار في حايك فادعي رجلا نكل واحد منهما الحايك  
وعلق ابن ب اليه احدهما قال ابو حنيفة الحايك والعلق بينهما خصمان  
وعندهما ابن ب الذي الى العلق والحايك بينهما **سنة** وعلى فسطحا وانفتح  
صاحب السفك ان يبنى فاصحاب العلوي ان يبنى السفك وبنى عليه العلوي  
على ما كان ليس له ان يبنى شيئا زايلا ولا سكن السفك صاحبه حتى يورثه  
يتم بناء السفك مبنيا **سنة** في نوادر ابن حنيفة وعندهما ان يبنى زايلا  
على العلوي ما لم يستضر بالسفك وكذا في نوادر ابن محمد بن ميمون **سنة**  
في نوادر ابن مشام عن محمد واث قال فطن حنيفة قصاب صاحب القطن  
عزله باذني فالعزب لي قصاب بخير ذلك عزلات ذلك القطن مثله







ان ينفذوا لبناء فان اقر المدعي بالبناء المدعى عليه فبالتصديق بالبناء بالدار  
دون البناء وان اقر المدعى بالتصديق بالبناء المدعى عليه فبالتصديق بالبناء بالدار  
مستأن قبلت بيعة المدعى عليه بالبناء او الم تملك به شهود المدعي وكذا وان قال  
الشهود بالارض لا يذري حجاب البتة والشهود بالدار جعوا عن البناء  
في البناء لم اضمنهم اما اذا لم يقولوا لا يذري حجاب البناء فمضوا في املاء المدعي  
شهود شهدوا ان الدار لفلان ولم يزدوا على ذلك وما توافقت شهود المدعي  
بالبناء لرجل آخر عند الزيادة كانت الدار في يده فيقتضي بالدار عند عيادته  
للمدعي حين خفيتم اما لو قال شهود المدعي لا يذري حجاب البناء فبالتصديق بالبناء  
للمدعي الاخر حتى صار بينه وبين المدعي حجاب بينك وبين المدعي بالدار  
يكبر فقلت من هذا يكبر فقلت ابو مديرة هذا حجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قلت يا مديرة هذا الكبير على ما قال ابو مديرة كنت اجير الشهود بيعة  
عند وان جفت رجلي وطعام بطني فكان القوم اذا ركبوا شقتهم مع جملتهم  
واذا نزلوا اجتمعهم لان قروا جميعها الله عز وجل فصاروا هموا وحافوا  
ولدي وانا لان اذا ركب القوم ركبتهم واذا نزلت نزلت وانا بده جيت  
فيم الف عقده فلا نعلم حتى سمع به وقال اليه لا تستخف الله وانوب اليه كل يوم  
اشي عشر الف مرة وذلك على قدر ذنبي **وبعد** **الخاص**  
**المختص** **قال** رحمه الله تعالى في العا بالسمع فلان ابنه فلان  
وجمعيه واقر فلان بالبناء واسم عارية وانه وكنتي بقبضه والخصومة حتى  
فان صدق المدعى عليه بالماب واقرار الغايب وثبوت الوكالة وفي الماب  
وان انكر لا يستخلف فان اقر المدعي البيعة باقرار الغايب به وبالوكالة فبالتصديق  
فيكون قضاء على الغايب حتى لا يسمع بيعة الغايب متى حضر في ذلك بخلاف  
ما لو دفع الماب بتصديقه وبعد اقامته البيعة له ان يستخلف المدعى عليه  
بالماب ان انكر وكذا لو اقام البيعة على الوكالة دون الاقرار له ان يستخلف اما  
لو اقام البيعة على الاقرار دون الوكالة لا خصوصه ولا يبين في ذلك ولو ادعى  
المدعي ان المدعى عليه علم باقرار الغايب له بالماب وتوكيله اياه فلم يستخلف  
المدعى عليه فان كل قض عليه ولا يكون هذا قضاء على الغايب اما لو اقر بالوكالة  
او كل عن الجين بالوكالة لا يمكن للمدعي اقامته البيعة على الماب ولو اقر

بالماب لزهم تسليمه بعد ما اقر بالوكالة ولو ادعى المدعى ان المدعى عليه حلف  
بالماب حتى ما حلف على شوا قاضي لم يذركوا مرة فانه يستخلف على ذلك اما لو  
ادعى انه انكره وحلف حلفه ما انكره من عند المدعي لم يستخلف القاضي على الوكالة  
وحالف احد الخصاف يستخلف على البراءة وقال جعفر قوله ابراهيم عن  
معدة المدعي ان اقرار بالماب وكذا دعواه بانه ابراهيم منه الالف اليه او عا ما  
ان اقرار المدعي مدعى حاديا وفتي عنه عبد غايه لم فلا يذري ان يدعي قد ر  
الخصاف ان يكذبهم القضاء عند الكفر عند ما قال ابو يوسف يستخلف  
بالماب ولا يذري ولا يذري ثوبه اذا سمع البيعة على المدعى عليه ثم غاب لم يقض  
عليه حتى يحضر عند المدعي وقال ابو يوسف يقضي عليه ولكن موافق محتم  
واخر حتى لو اتى بالبيعة بطلت تلك البيعة من قبل كذا في رواية في يدي  
رجل وان اقام البيعة وصاحب اليد ينكر فانها موضع على يدي عدل ثم حتى  
تولي الشهود وكذا ان ادعت انها حرة الاصلك واقامت البيعة وسو تنكر  
اما المرأة اذا ادعت ملث تعلقها واقامت البيعة لم يخرجها من بيت  
زوجها ولكن جعل معها امواته ثم تحو بينها وبين زوجها حتى سار  
الشهود اما في المناع والفقار لم موضع على يدي عدل بعد البيعة ولكن يوحى  
منه كفيلا بنفسه وبالمنازع دون الفقار ولو لم تشهدوا بان المدعى في المدعى  
عليه ولم يعلم القاضي ذلك لم يعلم بها وان اتفق المدعي والمدعى عليه ان تلك  
الدار في يدي المدعى عليه لتوثق الا حجاب هذا في الفقار اذ في المنقوب  
لا يعلم حتى يحضره مجلس الحكم ولو شهد حجاب عمة بانه في يده غير الذين  
شهدوا بالملك جاز ولو اقام البيعة ان اياه مات وبذره الدار في يده  
او قالوا سو ساكنها قضى بالملك للورثة اما لو شهدوا بان اياه كان فيها  
حتى مات لم يقبل ولو اقام بيعة على احد الورثة بدين على الميت  
فقتضى عليه يكون قضاء على جميع الورثة وكذا لو اقام احد الورثة على اجنبي  
بين الميت قبل ومضى به ويكون قضاء بجميع عيادته يدفع اليه نصيبه  
خاصة فاذا حضر الغايب دفع اليه نصيبه من عيادته وانه يدينه عند ارج حبيته  
وعند ما يوفد منه يوضع على يدي عدل ثمة وكذا ادعى دارا في يدي  
رجل اقام المدعي عليه بيعة انها لفلان الغايب لا يندفع الخصومة حتى شهدوا



انه دفعها اليه اما ووجهه لا يغيب عنها ولو اقام البيعة على الدين ولو اقام البيعة على الدين  
 العبد واقام الموعود بينه ان ذلك الرجل بعينه ليس بخصم ولو قال المملوك  
 لرب البيعة انت ابراهيم من الدين الذي كان لك على رجل ووجهه لا يغيب عنها ولو اقام البيعة  
 وعواه ولا يبيعه ولا يكتب به كما لو قال له ابراهيم ابراهيم حليف من السلطان على ثمن عفا  
 لا يجيبه اليه وكذا لو ادى الى انه قد سلم له بنقصته في داره وسولم يدع شيئا  
 لا يسمح جواه وكذا امرأة ادعت ان زوجها حلفي ثلثا ببلد لزوجي وهو  
 ما خافا قيمها فقامت ان رجعت اليها ويديها خالي ولا يبيعه لغيره تلك البيعة  
 لا يسمح التاجير بينها ولا يكتب لها وعف محمد يكتب ولو ادى رجل الى التاجير  
 وقال ان فلانا مات وادعى الى ولد على هذا الرجل الف دينار ووجهه لا يغيب عنها  
 فقال الموعود عليه صدق وقدمت مواعيد ووجهه لا يغيب عنها ولو ادى رجل الى  
 التاجير لا يامره بالردخ اليه وقال للموعود اقم البيعة على وجهه اليك وهذا  
 بخلاف ما لو قال انا وكذا فلان في قبض كونه منك فقال صدقت  
 فانه سلمه الى الكويك لو ادعى على رجل ان له على ابيه الف دينار ووجهه لا يغيب عنها  
 ما لا وارث له غيره والا بن نيكو الدين ويحلف على السلم فان اقام الموعود  
 البيعة ينبغي للتاجير ان يستخلف الطالب بالمال ما قبضت هذا المال من فلان  
 الميت ولا من اجواده اليك عنه ولا قبض لك تاجير ولا ابراهمة ولا من  
 شيء منه ولا احلته به او شئ منه على ولا من عندك به ولا شئ منه فان حلف  
 على ذلك امر بالردخ اليه قال ابو بكر الرازي ان قبض على قوام  
 بالمال من هذا الدين الذي ادعاه ولا من شئ منه ولا من يدك شيء منه  
 رضا فكل دين على الميت يستخلف الطالب على ما قبضت لك التاجير  
 فان قالت الورثة لا نريد من الطالب فالتاجير يحلف لجواز غريم فله او  
 مؤشاهم ولو ادعى دينه لفلان على هذا وزعم انه وكيله وصرفه الخدم بالوكالة  
 والدين امره التاجير بالردخ ثم اذا جازت الدين واكثر الوكالة منه فله الخدم  
 ان يستخلفه انه ما قبضه بامر ونوكيله فان حلف رجوع الكويك باذنه اليه ان  
 كان قايما فيه فان قال الكويك فوضاع مني او قال دفعته الي الطالب  
 قال قولك بينه ولا سبيك عليه فان اقر الخدم بالدين وحدهم بالوكالة  
 لا عينه على العيزج وقال ابو يوسف يحلف على السلم ولو اقره بالوكالة وحده

العيزج على

والدين لم يكن له ان يبيع البيعة على الدين ولو اثبت الكويك الحق على الخدم  
 لبيعه للدين ان يحلف الكويك على انه لا يعلم بان موكله قد قبض هذا الحق  
 ورويه عن زفر له ان يحلفه فان نكل خرج من الوكالة ولو اقام الطالب البيعة  
 على كويك المملوك ثم عزل المملوك وقال انا اخصم نفسي بغيرك تلك  
 البيعة فلا يحتاج اليه اعادتها عليه وكذا لو وكل عبده او مات الكويك الاول فانه  
 يقضي على الموكك تلك البيعة لمرارة حقه او عت نصحا واقام البيعة  
 على انه اخو ساقط فان الخصامة خفيها لو ادعى على رجل عبده  
 ووجهه لا يغيب عنها وتزكها ميراثا لا وارث له غيره وموجب الوفاة و  
 الشئ يستخلف ما يعلم انه مات وان هذا انه في قوس الجفن وعن  
 حضرت ابي حنيفة لا يحلف ولو اقره بالوفاء ولكن قال لا ورثه ان هذا  
 الميم يستخلف اما لو اقره انه موكل لا ورثه وارث عبده ام لا فان  
 يتوقف التاجير فيه ثم يدفع المال واخذ منه كعقلا عند ما جيبه ولو  
 ادعى له انه فلان الميت لم يملك بيعة الا على حصة مواريث الميت او غير  
 له على الميت دين او لم يثبت عليه دين وشاهد او وحي ولو مات رجل  
 فري بدين جديد وتزل مالا وادعى على رجل عليه دين ورثته في بلد منقطع عنه  
 فان التاجير يجب له وحيثما ويسم البيعة ونفي له بالدين ولو لم يكن له لغير  
 منقطع لم يسمح بيعة على عبير الورثة كما في ولاية النكاح لو ادعى دينه في تركه  
 لبيعه ان يملك من التاجير احتفاظا للورثة بخلافه لا خلاف من الورثة  
 ما لم يتم بيعة ولو ادعى على ميت دين وله وارث كبير غائب وصغير حاضر  
 حسب التاجير وكذا يخاصم المديون يقضي على الكويك بالبيعة ولا يصح اقرار  
 الوصي بدينه على ميت ومن الوارث يصح في تعديده من بين الورثة ولو  
 ادعى ان هذا المالك ودعيته له عند الميت واقره بالورثة والعهد لم  
 يدفع الالف اليه ولا يسمح اقراره على الميت وقضي بها ويؤخر غريمه عن  
 هذا الموعود يرجع اليه الخدم بما اخذ من تلك الالف حيث اقرهم مقرون  
 بالودعيه ولو محمد الابن تلك الودعيه لا يستخلف لو ادعى انه استتره  
 دارا واما شقيقها فلما خفي ان يقول صف موضعها وحدودها ثم سأل  
 بالثمن شقيقه الشفعة بخوان ان يكون بالخوان والتاجير لا يراى بالجوار



ولما دعي المشتري اليه استخرا ما منده سنة ساله القاضي في ان يثبته في ايدى  
استزنتها حتى جبر مملوكها بما يدعيه فان صدقتم التبعين في توقيته ساله  
ممن نعت به ومن عكس فان زعم انه ملكها حين سمع واستشهد عليه وزعم انه لا فاض  
فناك تقيض بين فلكه القاضي اقامه البينة عليه ما يدعيه من الطلب في ذلك  
الوقت وحلفه ما علم فبانه ان كان بينه الشره واستشهد به مودة وان زعم  
ان فهو وما تقدمت علم المشتري ما علم انه استشهد على شقيقته قال ابو بكر الرازي  
الا هذا الشقيق الدار حتى ينفذ الثمن وقاب ايضا الا يشهد على الباج لم يجمع واذا  
لم يكن الرازي في يده وما استحق من الشقيق المار لم يجمع على المشتري بالنية  
لما دعي عليه الفاقتر بها المطلوب واشتبهت القاضي في ان يثبته في ايدى  
آخر فاقتر بها فقال المطلوب موافا واحدا ما تقول قوله ولذا ان ادعى  
في مجلس اخر فمما يثبته في ذلك الطلبي في الكثير وشاهدوا انه اقرب بالف  
وشهد اخرون انه اقرب بالف في مجلس آخر اما لو استشهد على خصمه في مجلس  
بما ثم استشهدم او غيره من الف في حيك آخر فمما لا لان لما لو اقر حيك  
عند القاضي قال ابو حنيفة لو استشهد على خصمه في حيك بما ثم استشهد ثم  
في موطن اخر على خصمه بالف ينظر ان كان الشهود لا يخرجهم الشهود الاول  
فالما واحدا وما نؤمنهم فمما لا لان وعند ما جيبه فهو ما واحدا  
ما كان وقاب ابو بكر الرازي عند ان يستدعي حلفه مما لا لان في هذه المواضع كلها ولا ادل  
ما قال الحنفى وعند ما جيبه مما لا واحدا ما لو سب الى دار او عند  
انها مينة فمما لا واحدا بل خلاف اما لو شهد على الف وشهد اخر ان على الف  
ولا يعلم انه في موطن او موطنين فمما لا لان وكذا لو شهدوا في موطن واحد  
شهد ثلثا مدان بالف في موطن وشهد آخر ونال ثمانية في موطن اخر وشهد  
اخر ونال خمس مائة في موطن فذلك ثلثة اموال وانكروا ابو بكر الرازي هذه  
الروايات لو جاء شهادتين بالف وجاء المطلوب ثلثا مدان بالبراهة من الف  
هلا تخرج فيها فالبراهة اول اما لو قال قبلت عبد الفلان او ابنه ويسمى او لم  
ثم اقر مودة اخرى فهذا اقرار ملك عبد واحد وان ادعى المولى عدي  
لما دعي ان له ولفلان الغائب على هذا الف واقام البينة وان حيك باسمها  
تقيض للحاضر بخصمها ثم اذا حضر الغائب يحلف احدا مينة حتى يقيض له بالنصف

في وقاب ابو يوسف يحكم جميع المال ويؤم الى الحاضر ولا يحلف الغائب  
عامة البينة قال الرازي في قول محمد بن ابي يوسف اما احد الورثة اذا مات  
بينة يدعي من ربح البينة يقيض له بالكل فيما خذ الجميع وانما قاي مقام جميعهم  
بخلاف ما لو ادعى رجلان الف عند رجل ليس لاحدهما ان باخر خبيث  
ولو اقام البينة ان فلانا او من اليه والي فلان الغائب وحيثان قال ابو  
محمد بن ابي بكر الرازي في ان يثبت الوصية للغائب قال الرازي في  
الدية ما خذ الحاضر حلفه ونفى النصف فيه وبقه المدعى عليه حتى حضر الغائب  
وكذا في البينة والصدقة والبيع فان حضر ومحمد مدعى العتق يحلف حبيب  
وجان خصم الحاضر وكذا في الرهن والبينة حاز خبيث فيما لا يفسد اما في الدار  
اذا اقام مينة انه استخرا ما من مدان ومن فلان الغائب يومئذ يحلف نصف  
الدان ولا يقيض بخصم الغائب ان اقر بخصمه اما لو حضر الحاضر بخصم  
الغائب يقيض بجميع الدان لو اقام بينه ان له على مدان وفلان الغائب الف  
درهم وكل واحد كفيلا عن صاحبه فانه يحلف عليه بالف فاذا حضر الغائب  
لم يأخذ الا بمحملة لو ادعى ما لا فمجد المطالب فاقام المدعي بينته  
على المال واقام المطالب بينته على البراهة قبلت على البراهة وكذا لو قال  
لم يكن له على شيء قط ثم اقام على البراهة قبلت ولو اراد رد الجارية بالعتق  
فمجد الباج البيع فاقام المشتري بينته على البيع ثم اقام الباج بينته بولي  
اليه من العور لم يثبت كنية على البراهة عند ابو حنيفة وقاب ابو يوسف  
غيبك ولو تنازعا في دار فاقام احدهما بينته انها في يده منذ سنة واقام  
الاخر انها في يده منذ شهر او منذ جمعة فاقتر القاضي في يد صاحب الجمعية  
اقا لو اقام احدهما بينته انها لم منذ شهر واقام الاخر انها لم منذ جمعة فصاحب  
الدارع الساجت اخف ولو اقام احدهما البينة على اليد والاخر على الملك  
لا يثبت عنه صاحب اليد خلافا لابي يوسف لو شهد رجلان لرجل على الميت  
الف ودينه وشهد اخر ان للشاهد دين الاولين على الميت ودين الثقب  
لم يثبت شيئا دينا على الميت خلافا لمحمد وعن ابن حنيفة روايتان اما لو  
شهد الا ولان بدارا وعبد عصبه الميت ثم شهد الاخران للشاهد من الا ولين  
الف على الميت قبلت لعدم شدة الا ولين فيما شهد وامن الدار اما



لو اوجبا على جميع الناس فشهدوا لها ثلثا جدران ثم ان المشهور لها ثلثا المشهور  
 بالثبوت على هذا المشهور عليه الحق فقلت لخدم الشكر فيما قبضوا بالمشهور  
 في المال في الذمة فحكم فيها وكونوا ان الجواب او من لهذين  
 بالثبوت وشهدوا المشهور لها ان الجواب او من للثبوت او من لهذين  
 لا يتبعك لكان الشكر وكذا شهدا واما بد راسم محبته ولو كانا في الشكر  
 بالوصية لهذين بما رتبته او ثوب محبته ولم يكن لهذين من محبته  
 انما فشهدوا مولا بهؤلاء وشهدوا مولا بهؤلاء جان الكل انما لو كانت وصية  
 مولا العبد وصية مولا الثالث لم يتبعك ولو اوجبا على جميع الناس  
 واما ما البينة ونقض ذلك ثم شهد الثوريان بخبر الشكرين في ثلثي الجدران  
 فقلت ولو شهد الرجل انه ابن الميت ثم شهد للابن مع آخر للشكرين  
 الف وبن في التركة فنده بالكلية لو كانت المطلقة وعليه النفقة  
 لو كانا منه فقام الرجل انث تزوجت فانما اولي بالولد منك ولو كانت  
 المرأة تزوجت فالتقوت قولها اما لو ادعت ان زوجها الثاني فقولها لم  
 يتبعك قولها **عن** ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع يا ايها الناس  
 من الايمان اختصا في ميراث قود رس وهلك من غيرهما خرج اليهما  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وقام اما انما بشر وقوا فاني بالذي  
 شئتم فمن قضيت له شئ من حق اجماع المسلم فانما في قطعة من النار فليأخذها  
 وليتبعها وفي رواية فان قطعت من اجماع شيئا فانما اقطع اسطبا ما من  
 نار فليأخذها وقلت كل واحد منهما لصاحب جمعة حتى لم يرسوا الله فقامت اذينا فانشا  
 وتوحيها الحق ثم استهما ثم يحللك كل واحد منهما صاحب **من المحرور**  
 قال رحمه الله لو قال المدعي لا بينة لي احنف فمحر من القاضي من الموعا عليه  
 البينة فان حلف فيقول بالله الذي لا اله الا هو ما له عليك من المال الذي  
 يوعى ولا اقل ذمة فان ابن ان يحلف فيضي عليه بذلك المال وان حلف على سبيل  
 فان قال المدعي حبه لي بينة فبذلك منه فان قال خذ منه كفيلا ينظر ان كان  
 في اسك المصرا خذ كفيلا منه ايام فان جاء بالبينة والا ابراه اما لو كان غريبا  
 او على جناح صغير خذ منه كفيلا يو ما ولو كان العاين قواهم المدعى عليه حيث

اقتطع

انما وانيه فخذ عليه والتعريف في البينة ان يقول قك والله الذي لا اله الا  
 الا فخذها لم الخبز والشمعة والرحمن الرحمن الذي جعل فيه السر ما يصح  
 في الصلاة الذي جعل حانية الا عني وما يخفى الصدور ما له عليك  
 هذا المال ولا اوك منه فان قال المدعى عليه ايها العاين حلف المدعي  
 ان لم يكن هذا الحق واما اعطيه ايا فلا ينبغي للعاين ان يحلف واما يحلف  
 المدعى عليه فان قال المدعي حلفه وله بينة وكنت ان حلف حيث  
 لا بينة لا ينبغي للعاين ان يحلف مني فان قال له بينة الا ان يقول عد  
 ولا يتبعك التوكيد من احد الخصمين رجلا كان وامرأة الا ان يد يد  
 شعرا ثم ان كان الطالب يريد سقوا قبلك وكلمه وان كان مظلوما لا يتبعك  
 وكلمه الا اولى حتى فالزم المطلوب وعند حاجته تدرك التوكيد في عموم  
 الاموال وتتبعك وليك الجحوش والمريض والعاين ان كان يحلف  
 التقاضي الجحوش وان اوجى المشتري بالجارية عيبا ما لم يعلم ذلك لا يحلف  
 الا بغيره وان اوجى عيبا ما لم يعلم بغيره الا النساء ينبغي ان يريها العاين  
 نسائه ان اخبرن بالحب ثم عرضت البينة على التبايع انما بها وما بها  
 العيب اذ كان عيبا يحدث مثلك اما لو كان رتقا وعصلا روتا وكذا الاصح  
 الزايد ونحوهما لا يحدث مثلك من اية يوسف عن ابن حنيفة اذ كان  
 الحائط متصلا من احد الطرفين فلا يعتبر اما لو كان طرفا متصلا  
 بجاريه احدهما ولا اخر عليه جودع فالجار لا يلزمه ان يتصل ولما جاب  
 الجودع موضع جودعه لو قام المدعي بينه ان هذه الدار له منذ شئير  
 واقام صاحب اليد انها له منذ شئير بينة فبينة صاحب اليد اولى لانما سبق  
 ما لم يوقها وقها وقها وقها واذا جاز بينة المدعي اولى وعن ابن يوسف  
 عن ابن حنيفة ان وقت شئير ذبه اليد ولم وقت شئير المدعي فبينة  
 المدعي ولو اسلمت ام ولد النصارى لم يترك في ملكه ولكن تسع في قيمتها  
 ولو المربعة اما لو اسلم عبده او اتمه اجبر النصارى على بيعه بعبده فبذلك  
 مولا قال الابن اعتصمك هذا يرجع اليه رقبته لا الى الام فله ان يقتضيه  
 عن ابيه شها بة فان كان بينه خالو بن التوكيد وبينه سعد بن اية وقاص كلام  
 في شئير فذهب رجل الى سعد فيمض في حاله عند سعد فقام سعد بن اية



ان ما ختم لم يبلغ وختامه **البروصية** قال رحمه الله لو قال الشهود  
 كانت الدار لابيهم اعارها من الذي فيه يد به او اخبرنا او اورد بها خبك ولا يكلف  
 ان مات وتركها ميراثا ولو قال هذه الدار لهذا المدعي عام الاول فخبك  
 حتى منذ عام الاول هكذا فيسره على التقي وكذا في قوله ان الدار كانت  
 فيه يد المدعي يد فمخ اليه وكذا لو قال كان فيه يد له لم يثبت ولو شهد وان والده  
 اشترى هذه الدار من الذي فيه يد به بالف وقومات ابوه فمحمده ان يوفاه  
 فخبك ولا يكلف ان مات وتركها ميراثا وكذا لو قال اني وارثه وليس له وارث  
 غيره ولو شهد احد عما انكاه وشهد آخر انها كانت له قبلت احد للشركيين  
 الا انني الحامل لا يرجع على شريكه بشي بخلاف صاحب الحلوبني سلفه ليس  
 لا حشر كونه ان يز يد في طوب حاكمها اذا كان قد زفاته رجل ولو كان  
 دون ذلك لم ان يز يد ما يكون سنوا بينهما وفيه نواور ابنه فمستام اذا امتنع  
 احد شريك الحام والرجح لا ينقص عن عمارته فشرطه ان يني ويواجره و  
 ياخذ الحقة بخور موثقة في عمارته من خبيب شريكه **عن** سهل بن سعد  
 الساعدي قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب فشرب وعن يمينه  
 غلام حوا صغر القوم وعن يساره اشباح فقال عليه السلام انا ذنبي ان اعطيه  
 مولاه فقال الغلام يرسوب الله او ترينبي منك احدا فسلم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في يده **في قناري الناقص** قال رحمه الله عن محمد بن ابي  
 القاسم بن عيسى قال قال القاضي عليه وله مال عند الناس لا يدفع اليه المقتضى له  
 حتى يحضر الغائب الا في حقهم الميراث والصغار من اولاده والوالدين ولو قال  
 المدعي انا بزي من هذا العبد لبيد له ان يدعيه جوده ولو حاصم قال لا اعلم  
 به جحتم وقال لا اعلم له خفتم او عني خفا وجاء بجحتم قبلت اما لو قال  
 ليست له جحتم اولي له حق ثم جاء بجحتم لم اقبل منه هذا لفظ الكيسانية  
 وذكر في نواور ابنه رستم رجل له مبل الناس ورام وم غيب فقال من  
 كان له عليه شي فهو في جحتم قال نعم لاني اني انا فيهم لاني عم الناس  
 اما لو خف فلانا وسو غائب عنه فقال هو في جحتم فاما عليه فهو جائز فهو  
 جحتم اذا كان عليه وبيد اما لو كان شي في يده او لم يكن فاما في يده فله ان  
 ياخذه منه فلا جبر موافق جحتم منه وفيه نواور اخيه من ادعي القنا فشهد شاهد

فيما حو

انه اقول لا الف عليه من ثياب قد قبضها وشهد اخر انه قد اقر له بالف  
 من ثياب طعام قد قبضه وقال المدعي قد كان اقر له بكل ذلك فيقتضي  
 التماسي بالالف له عليه ولو شهد ان هذه الدار للمدعي منذ سنة وقال المدعي  
 هو لي منذ عشرين سنة قبلت منها واما لو شهد انها له منذ عشرين  
 سنة وسو يدعي انها له منذ سنة لم يثبت ولو قال قام البيعة على عبدي في يدي  
 رجل انه كان له في يده منذ سنة حتى اعتصبه هذا الولي في يده واما صاحب  
 اليد بيده انه عبده منذ عشرين سنة فهو للذي في يده قال ابن رستم فخبك  
 عن رجل له على رجل الف وستم شيم فكمه المحقر ان يغيرها بماها سنة  
 بخافتم ان لا يغيركم ملك يسعهم ان يحلف ما للمدعي عليه بشي قال محمد بن  
 الملقوب سلمه ايها القاضي يدعيه حالا ام سنة فان قال حالا حلفه بالله  
 ما له على هذه الف التي يدعيها وسعهم ذلك وحلف بغيره فخذت  
 ولو كان مجرما لم يسعهم ان يحلف ولو قال ان شاء الله فخر لساني لم يسعهم  
 اما لو حلف القاضي صاحب النسيم وجهك ان ساله احواله او شيم وقال  
 ان شاء الله وسعهم قال ابن رستم عن محمد بن رجب قال لي عليك الف  
 فقال المدعي عليه ان حلفت انها لك على او د بها اتيك فحلف فادعا  
 له ان ياخذ ما منه ودفعه بهذا الشرط بالملك فحسن موافق بن خضر بن رجب  
 ادعي دارا في يده رجب فقال المدعي عليه انها لابن صفي لا يمين على الاب  
 ان الدار ليست له فان قال المدعي ايها القاضي استهلك حارين باقراره  
 للصغير اريد ان اخمن قيمة الدار استهلك لي حتى ان تلك اخمن قيمتها فحلفه  
 في قناري **قوله** محمد رحمه الله ما عند الدار لهذا المدعي ولا شي منها فان نكل  
 عن المنيب لزمه القاضي قيمة الدار للمدعي وبه ياخذه موافق بن خضر صاحب  
 محمد وفيه قناري ابن حبيبة واريه يوسف لا يحلفه القاضي بعد اقراره  
 لانه لا يها لا يجران القمار خلافا لمحمد لو قام بيعة على عبدا وادته في يدي  
 رجل انه له فله ان يسيب القاضي ان يجعله لانه لما شخوف عليه ذكره في  
 نواور بن سماعة عن محمد بن عايشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اشترى جند ورا من اعداء بن يوسف بن مجبوت وحلب النبي صلى الله عليه وسلم  
 هذا سلم فلم يجر مجبوت فذكر ذلك لاعداء بن فصاح الاعداء بن فقال







ان شئت فافهم ثم اجره وحذ نفسك من غلته ثم حيدرنا قيم سواء رجلك  
اخرج صكاً باقرار رجل من فادعي المقرلة قدرة اقراره وان يخلقه  
على ذلك فله ذلك رجلك له رجل واحد وعاديه متفرقة من الدنيا  
والدناير والدور لا يخلقه على كل شيء واحد وكل من جمع وعاديه كلها وغلته  
ميت واحد على كل ما يرضى اجتمعت قرايته يكون من ماله شئ من ان كان  
الموحيه اخرج الى تعا سده فاكلوا بغير اسراف فحسن ان لا يجمع احد  
شيء وان لم يجمع اليه تعا قد اسر فوا من كان منهم وارثه من ومن  
كان من غير وارث فمن ثلثه للميت اذا اقر بدينه لا ينبغي للموحي ان يورث  
اما لو شهد شاهدان به عند الوصي قال شهدا بدينه فان خاف الصمان  
فمجرد ما يورث وقال حلف به ايو ب لا يورث حتى يحكم القاضي بينهما  
وقال ابو سليمان يورث الوصي اذا لم يخف الصمان سواء علم بقرارة  
او شبهة وقال عيسى بن ايمان لا يورث فان اقر بدينه غرم كونهما  
وترك ابنا وابنة ومالا فقال لا يورث المال له اشتراء الاب بانه يكون  
وكيل له واخرج الابنه انه للميت فيكون ميراثا القبول نحو الاخر مع يمينه  
قال الفقيه كل من لا يجوز اقراره لا يمين عليه ولو اسقر وارثا  
فمضت شفيعها فأكبر المصلحة شرعاً واقرارها لولد الصبي ولا يمين  
للتفخيخ على الشرأ فلا يمين على المشتري لانه لو اقر بها لغيره لا يجوز بعد  
اقراره للولد فلو نكل لا يمين القضاء عليه ولو اقر بدينه تركه وانكر  
الوارث الموت حلف انه ما علم بموته فان اقر بالموت وانكر الوارث  
حلفه ما يسمع ان له على ابيك سند الكوفة وان اقر بالموت والدين وانكر  
وصول التركة اليه حلف على السر بالله ما وصل من ميراث ابيك  
المال الذين يورثونه ولا شيء منه واما لو انكر وجود التركة حلف على الدين  
على العلم ذكره الخشاف وقال الفقيه ابو جعفر الهندواني ليس  
له ان يخلقه اما لو اقر المدعي اقامه اليمين فثبت الاحتمال انه لا يمينه اقامتها  
وقت ظهور التركة ولا يخلقه ذلك لظهور المال وبه ما خذ ولو  
ادعى دوا على رجل انه استهلكها فمطلوب ما ينبغي ان يمسوا ذكر  
ادانتي فان لم يثبتها ذكر الادانتي خاف ان الشهاده باطله ولا يحتاج

ذكر اللون قال ابو بكر رجلك له شهادته على ناس وحده ميت وله قيم وصيته  
ينبغي ان يخلقه اشهد على جميع ما فيه هذا الكتاب الا سدا وجمع يد على ما اوجب  
له قال الفقيه في شهود وشهدوا بشي يفتي بشهادتهم اولا ثم اولا ثم اولا  
وان لم يفتي القصب وعن شريفة خياش سبأ لم يحاكم من اية وجه  
يشهدون فان لم يثبتوا لم يثبتوا بشهادتهم ذكر ان رجلك اختصا اليه سرح  
بغيره ولم يثبتوا سرح ايتوا بالذهب فان يمي قوت ودرت واسطرت  
فقد اولا وان يمي سرت ودرت وفرت واربا رت فليس بولد  
قال **عاصم** قال رحمه الله ادعى رجل على رجل اخر  
النف درهم لثوب كدعي عليه ان يورث بين الوحم الذي به عيم فانه لا يجوز  
على بين سيرة وتوان حديث ابنه اثني عشر سنة فشهد شاهدان على  
الموحيه وجب قبولها ما لم يظهر نكدها ومن ادعى على انسان رثا فله  
ان يخلقه على كل واحد من الدعاء ولا خلاف في الدعوى ولو  
شهد على مهر معلوم ونسب التارخ لا بأس ولو شهدوا احد على الملك للمدعي  
وشهدا خبرا قوارا لمدعى عليه بالملك لم يثبت حتى يتحقق على شئ ولو  
شهدوا لانه ملكه وان كان فيه يد ابيه وشيخ فقه تحريف الملاك ايام حيوته  
فان لا يحكم بهذه الشهادة عالم يشهد وان اياه مات وترك ذلك فيواثما  
له ولو ادعى على رجل دين بهما وشهد له بدينه بيمينه لا يثبت حتى  
يدعي اليه بيمينه ولو كان له بدينه بيمينه بيمينه لا يثبت حتى  
وبحريه فيه وسط نهمة لمرة واصلاح نهمة ورأس للبحار منه في سكة  
عنه ما فقه موضع معلوم يشرح فيها كذا سيات وورم منذ قد علم الدر  
فاستري رجل ميتا وارثا فادعى منهم من القاتل سائرهم هناك له ذلك  
فانه ان يثبت من غريب شهودا وحضرة في حافات الكسكة كونهت  
شجور في ارضه من عروق شجر في ارض جاره فهو لصاحب الشجر التي  
ثبت من عروقها لو عرس شجرة على جاره المسلمين وسلك شجرة  
للمسلمين فادعى بيمينه بيمينه عليها عن ابن عوانة وابنه عينا من  
ومحمد بن الحارث الصدوق من اصل مصر قالوا نحن رجل لرجلك  
جسلا يلى ان يقوم الي عمر وبه العاص حين يخطب يوم الجمعة على



المنبر فيه الجامع فسأله عن رتبة فيينا عمو ونحسب في ذلك يوم اذا قام اليه  
 الدرجك وقابل ايها المتكلم المصنف اجبرنا عن امك من بين فئات عمو وايها  
 نساليه قاسم قاسم ايها الكسبي كانت امي امراة من خيرة اصيبت  
 في حذرف الرماح ايام الفراع في قبايك فصنعتة وكنانة فوختت في  
 سهم العاكه بن المغيرة فاشترى لها الصابون واليابك فواتها ففني بالوسل  
 منها في خنت فينك امي يا عدا النطق فخذ جعلك لا يكره الله فيك  
 هذا الحز الجوز والمال من خزانة للامك وجعل الله يعل سيرة المحلقات  
 الكون موقوف سبع سموات المشرف بالمجرات ان حرة والايات  
 الينيات الذي اصطفاه على جميع الخلايق وعلى الكه وارضاه وارزاه  
 وذريته الشاوة الاطهار السرة الاخوان ما سار فلك راس  
 في المنابر والمشارف وسلم تليما كثير او وقع  
 الفراع من يوم الاثنين تا سح اجما ودي الاحمر  
 سنة ست وخمس وثمانية على يد ضعف  
 عباد الله واحوجهم اليه رحمة وعفوانه  
 الذي اذا حضر لم يعرف واذا غاب لم  
 يذكر احمد بن عثمان الديار بكر بن النهر  
 ما كورد في غفر الله ولو الذم ولمن  
 كان السب في قاتله وجميع السب  
 والمسلمات والمؤمنين و  
 المؤمنين والاحياء منهم  
 والاموات انك صي  
 والدعوات  
 امين

كثيرة

